

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بهجة الأسماع في أحكام السماع

في الفقه الإسلامي

(دراسة تأصيلية مقارنة)

تأليف

علي بن ذريان بن فارس الحسن الجعفري العنزي

تقريظ

فضيلة الشيخ

د. جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين

فضيلة الشيخ

أحمد محمد سالم بن غيث



مكتبة المنار الإسلامية

رَفَعُ

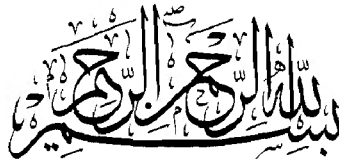
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

بهجة الأسماع في أحكام السماع

في الفقه الإسلامي

(دراسة تأصيلية مقارنة)



أصل هذا الكتاب هو

رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الفقه وأصول الفقه
في كلية الشريعة بجامعة الكويت.
وتمت المناقشة في ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٣ وقد حصل الباحث
على تقرير (ممتاز)

بهجة الأسماع في أحكام السماع

في الفقه الإسلامي

(دراسة تأصيلية مقارنة)

تأليف

علي بن ذريان بن فارس الحسن الجعفري العنزي

تقريظ

فضيلة الشيخ
أحمد محمد سالم بن غيث

فضيلة الشيخ
د. جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين



مكتبة المنار الإسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
ولا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه أو نسخه أو
ترجمته إلى لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من المؤلف

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م



مكتبة المنار الإسلامية

طباعة ونشر وتوزيع الكتب والأشرطة الإسلامية
كويت - حويل - شارع المشفى - صرب: ٤٣٠٩٩ - الرمز البريدي: 32045
تليفون: ٢٦١٥٠٤٥ - ٢٦٥٤٦٣٩ - فاكس: ٢٦٣٦٨٥٤

أهلاً

إلى روح جدي الزكية .. بحر .. الذي انتقل إلى رحمة الرحمن
في ليلة ٢٧ من رمضان

إلى والدي .. قرة العين

إلى ولدي .. الحنين

إلى علمائي .. وزملائي .. وأحبابي .. أهدي هذا الكتاب
لعلّ فيه كلمة .. فيها نجاتي ..

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقريظ

بقلم فضيلة الشيخ

د. جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين

سعادة المرء أن يرى من يحب في أعلى المراتب وأحسن الأماكن، وأن يرى أن هناك امتداداً للأجر والعمل والعطاء في الدعوة الإسلامية، وأن يرى من يتحمل أعباء هذه الرسالة، ويحب هذه الدعوة التي تحملها النبي ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم إلى يوم الدين.

سعادة المرء أن يرى من نشأ وترعرع أمامه يسقى بهاء طاهر، فيعطي ثمراً زاهراً، يعجب الزراع ليغيب بهم الكفار، إنه فتى اسمه «علي» رأيت صغيراً منكباً على القرآن والأدب يتلذذ بالعلم ويأنس بالقرآن، ويتصبر مع فتية آمنوا بربهم.

كان يوماً طيباً حين دعاني قبل أربع سنوات لجلسة قرآنية نال بعدها الإجازة بقراءة «حفص عن عاصم، من قبل شيخه الدكتور محمد مأمون الكاتبي، ففرحت له، ودعوت الله بأن يكون لساناً قرآنياً يحمل الحق ويدافع عنه. ويتحقق ذلك الدعاء، حين رأيت يعترني منبراً في مهرجان خطابي لنصرة شريعة الله، يقول من نظمته وإلقائه أبياتاً ما هي إلا ترانيم بشرية خرجت من نفس إنسانية، ملؤها عبق الدعوة والعلم والفضيلة، طربنا من نظمها وإلقائها وفرحنا بتهدرها، إنه ولدنا الشيخ الباحث علي بن ذريان بن فارس العنزي، شاب تواصل مع العلم والقرآن منذ نعومة أظفاره، تخرج من كلية الشريعة بجامعة الكويت، وقد عرف أن العلم لا يتوقف، فالتحق بقسم الدراسات العليا في نفس الجامعة، في قسم الفقه وأصوله، وإذ هي الأيام تمضي والباب يطرق وحقية فيها سفر عظيم يصل إلى قرابة ثمانمائة صفحة، يطلب صاحبها تقريظاً، فنظرت فإذا هي رسالة ماجستير للشيخ «علي بن ذريان بن فارس العنزي» بعنوان «أحكام السماع في الفقه الإسلامي .. دراسة تأصيلية مقارنة».

ولولا مكانة الشيخ الحافظ الشاعر الكبيرة في نفسي، لما تصفحت الرسالة لكثرة ازدحام الأمور عندي، ولكن طلبه لا أقوى على رده، فجلست من صلاة الفجر أمتع بكل سطر وبكل صفحة من هذا السفر العظيم، وأنهيته عند صلاة العشاء، لأقول لصاحب الرسالة «بارك الله لك في جهدك وجعلك من أهل الفضل والعلم، وزادك من واسع فضله»، وإنني هنا إذ أبدي إعجاباً من توفيق الله للباحث على اختياره عنوان وموضوع الرسالة، الذي أعرف أنه مفتاح لكل باحث ولكل خطيب ولكل كاتب فاخترار الموضوع مفتاح مهم لولوج الدار، وقد كان الباحث موفقاً في اختيار عنوان بحثه «أحكام السماع في الفقه الإسلامي .. دراسة تأصيلية مقارنة» لعدة أمور:

أولاً: أنه أمر يُغفل عنه أجراً وإثماً، فالباحثون عن الأجر؛ يغفلون عن السماع الطيب، والمولجون بالإثم يقعون في السماع السيء، فكان العنوان رسالة نصح للفريقين.

ثانياً: الباحث من بداية طريقه كان يحتاج إلى السباحة في أبواب وفصول ومباحث كتب الفقه والحديث والتراجم، فولج هذا الموضوع يدفعه لهذا الأمر، وذلك لأن موضوع السماع، ماثوث بين دفتي كتب الفقه والأصول والحديث، فأبوابه مختلفة ومباحثه متنوعة في بحار عميقة لا يستطيعها إلا من غاص في أعماقها، وسبح في بحارها.

مميزات هذا البحث الجميل تأتي من عدة أمور، منها :

١ - اللفتات التربوية المصاحبة لفقه تقديم السمع في الخطاب التشريعي على البصر، وقد أحسن الكاتب ذلك حينما استخدم سمعه وبصره وفؤاده في سبر أغوار كتب العلم.

٢ - الاطلاع الواسع على أقوال الأئمة الأربعة وفقهاء الظاهر وفقه السلف.

٣ - التعامل المنهجي مع الأدلة الواردة في الكتاب والسنة والآثار والمعقول.

٤ - المنهجية العلمية في البحث والتقسيم، والتعامل مع مراجع البحث، حيث ظهرت أصالة الباحث في طريقة الاستدلال والاستنباط من الكتاب والسنة.

وقبل الختام، نقول: إن هناك ملاحظات نرجو من الباحث النظر فيها عند طباعته للكتاب في المرة القادمة:

أولاً: أن يراعي أن الكتابة لجمهور طلبة العلم ولجمهور الناس يحتاج إلى عرض قد يختلف عن الرسالة العلمية المقدمة كأطروحة لنيل درجة علمية (ماجستير أو دكتوراه) وخصوصاً أن البحث جماهيري عام، وليس بحثاً تخصصياً، بمعنى أنه سيحتاج إليه عامة الناس.

ثانياً: في منهج الاستدلال والوصول للنتيجة، نرى أن الباحث في معظم الفصول والمباحث طابق المنهج العلمي، وفي بعضها لم تكن هناك الدقة في المنهج؛ فعلى سبيل المثال في «مبحث المفاضلة بين قراءة القرآن والاستماع له»، لم تكن الدقة المطلوبة في المنهج؛ فبين في الأول أن الاستماع أفضل، وهو رأي الحنفية، ثم ذكر أدلة الترجيح عندهم قبل استعراض الآراء الأخرى، مما قد يوهم المطلع أن هذا الرأي هو الراجح عند المحقق وخصوصاً في قوله «أقوال تشهد لقول الحنفية» ولو قيل بدلاً من هذه العبارة «ما يستدل به الأحناف» لكان أدق. وكنت أود أن تكون طريقة المناقشة بالنسق الآتي: بيان القول الأول، ثم ذكر الأدلة، وبيان القول الثاني، ثم ذكر الأدلة، وبيان القول الثالث، ثم ذكر الأدلة، ثم بعد استعراض الأقوال تأتي فقرة الترجيح، وفيها مناقشة أدلة كل فريق وكل قول، فيقال توجيه أدلة القول الأول، توجيه أدلة القول الثاني، ثم بعد ذلك يذكر الراجح في المسألة وسبب الترجيح.

وفي المقابل أجاد الباحث في منهج الاستدلال والوصول للحكم حين مناقشته لمسألة «الإنصات في الصلاة للقراءة الجهرية بالنسبة للمأموم»، وخصوصاً في موضوع قراءة الفاتحة (انظر ص ١٠١ وما بعدها)، وهكذا لكل كمال نقص، فمع جودة المنهج الصحيح في البحث، إلا أن الشيخ في (ص ١٢٠) عند مناقشته لحديث «عبادة بن الصامت» لم يناقش الاستثناء الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم «فلا تفعلوا إلا بفاتحة

الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»، وخصوصًا أن الباحث اعتمد قول الإمام «الدارقطني» في تصحيحه للحديث، ولو ناقش هذه المسألة لكمل المبحث.

ثالثًا : في الفصل الثاني «سماع الفنون» ، المبحث الأول: «سماع الآلات والمعارف الموسيقية»، المبحث الثاني: «سماع الغناء»، استطرد الباحث حفظه الله استطرادات طويلة ومفصلة فيها شيء من التكرار، حتى إن القارئ تتضارب عنده الأحكام، وقد ينتهي إلى : «لا حكم»، فقد عيشنا الباحث في هذين المبحثين فيما يقارب مائة وثمانين صفحة من (ص ٤٦٥ إلى ٦٣٢) بنقولات مختلفة، قد يكون في بعضها اجتزاء مما قد يؤدي إلى أن القارئ يفهم أن العالم فلان يرى الحرمة في الغناء، وبعد ذلك بورقات يرى أن نفس العالم يرى الجواز، ولكن مع ذلك تعتبر المادة التي جمعت في البحث مادة غزيرة وبحثية ومتنوعة، ومن الممكن أن ينظر فيها مرة أخرى لتصاغ صياغة علمية ؛ تحدد فيها مسائل الاتفاق على الحرمة ومسائل الاتفاق على الإباحة، والمسائل المختلف فيها، كما أنه لا بد أن ينظر في واقع الحياة اليوم والأحكام المتعلقة في هذا الواقع في مسألة الموسيقى، فيعطي الحكم واضحًا في السماع العارض، واستماع الأطفال فيما يتعلق بالصور المتحركة، واستخدام محطات التلفزة الإسلامية لأنواع من الموسيقى الإلكترونية والمؤثرات الصوتية ثم حكم الغناء في واقعه اليوم، ليخرج القارئ بأحكام واضحة. هذا وقد أجاد الباحث في استعراض آلات الموسيقى القديمة والجديدة وكان الأولى أن يفضل في الموسيقى الخارجة من الأجهزة الإلكترونية ، والتي قد لا تدخل بصور وأشكال الموسيقى المعروفة - الآلات الوترية والهوائية والإيقاعية. وقد أجاد المؤلف عندما عقد مبحثين منفصلين، أحدهما للغناء والآخر للمعارف، حتى لا تتداخل الأمور، وكان الأولى أن يكون هناك تقسيم في داخل هذين المبحثين فيما هو داخل في مسمى الغناء أو ليس بداخل، وما هو داخل في مسمى الموسيقى أو ليس بداخل.

إن عدم الضبطية في منهجية مبحث السماع، ترتب عليها اضطراب في الخلاصات التي توصل لها الباحث في خاتمته، حيث ذكر في فقرة (٩٠) قوله : «تحریم سماع مطلق الآلات فيه نظر، وإباحة سماع مطلق الآلات فيه نظر ، فالآلات فيها المحرم ومنها المباح». ثم في فقرة (٩١) نص على : «تحریم سماع المعازف والمزامير وطبل الكوبة على' الراجع». وهنا القارئ لا يعرف أي الرأيين يراها الباحث؛ عدم التحريم، أم التحريم ؟! مع أن الاستثناء لم يأت في خلاصة الباحث إلا في ضرب الدف وطبل الحرب، وقال في فقرة (٩٤): «إقرار أن اليسير مغتفر من حرمة المعازف وما كان يصعب التحرز منه وما لم يكن مقصودًا». ولو كانت الجملة من غير كلمة «اليسير» تكون الجملة لرفع اللبس «أن ما يصعب التحرز منه من المعازف ولم يكن مقصودًا فمغتفر»، لأن كلمة «يسير» ليس لها ضابط. وفي فقرة (٩٦) جاء: «التسامح في سماع الأطفال للآلات الموسيقية قياسًا على' لعبهم». والواضح أن القياس مع الفارق؛ كما التخصيص على' وجود الفتنة في الحرمة ليس بمنضبط، ومن المعروف أن التكليف إن لم يكن على' الأطفال فهو تكليف على' الآباء والأمهات بأن يحفظوا أولادهم من كل المحرمات، وبذلك تكون العبارة الواردة في فقرة رقم (٩٦) «التسامح في سماع الأطفال للآلات الموسيقية قياسًا على' لعبهم...» عبارة لا تتناسب مع طبيعة البحث العلمي.

أما إدخال مزمار السيارة وأجراس المدارس والنغمات الخارجة من صوت الإنسان في إطار الموسيقى وإدخالها في الحل والحرمة أمر فيه شيء من التكلف.

أما موضوع الغناء ، فقد كفانا الباحث في التعليق عليه بما ذكره من ضوابط وضعها الإمام «أبو حامد الغزالي» فتطبيق هذه الضوابط على' واقع الغناء اليوم يدخلها في الحرمة بلا خلاف، أما الأقسام التي لا تعتبر من باب الغناء في وقتنا هذا، فلا مشاحة في الاصطلاح؛ كالخدا، ونشيد المجاهدين، وترنيم العمال، ونشيد الأطفال، وغناء الأعياد والأعراس وفق الضوابط التي ذكرها الإمام «الغزالي» لا شيء فيها.

أما غناء الناس اليوم الموجود في تلفازهم وفي مجالسهم وإذاعتهم ومجلس الطرب، فبالاتفاق متحققة فيها عوارض الحرمة التي ذكرها الإمام الغزالي رحمه الله كلها، وإضافة إليه

عشرات العوارض الشيطانية الموجودة اليوم في الغناء المتداول، فلم يعد الناس يسمعون غناء بل تحريض على الفجور والزنا، إن لم تكن الأغاني والموسيقى زنا في نهايتها!! هذا الذي ذكرناه على وجه الإجمال، أما على وجه التفصيل، فإني أنبه على بعض الأمور:

أولاً: أن الباحث لم يلتزم في ذكر حكم العلماء المحققين على الأحاديث المستدل بها إلا قليل، ولو نظر الباحث في سند الحديث أو في أقوال العلماء المحققين من الأئمة الكبار وغيرهم وحكمهم على الحديث لأغناه ذلك عن كثير من الاستطراد في أقوال العلماء في المذاهب.

ثانياً: جعل المالكية في المجوزين لآلات الموسيقى (كما في ص ٤٨٢) وأنهم يتساحون في سماع الآلات والمعازف، وهذا ليس منضبطاً، وكلام «الدردير» و «الصاوي» من المالكية فيه بيان للحرمة، أما ما جاء من كلام «ابن العربي» فلم يرد فيه دليل نصي أو عقلي أو قياسي.

ثالثاً: لو تمت مناقشة الغناء وآلات المعازف بنفس منهجية بحث «حكم قراءة المأموم للفاتحة في الصلاة الجهرية» لكان أولى في الوصول إلى الحكم الذي يتعين فيه؛ لأن المسألة خطيرة، ففيها حل وحرمة.

رابعاً: إن حديث السادة الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة عن الإباحة للموسيقى ما يعدون «دف العرس» أو «طبل الحرب».

خامساً: إن أخذ حكم الإباحة من كلام ابن حزم الموافق لمذهبه في الأخذ بظاهر الدليل مع عدم اطراد هذا المنهج في المسائل الفقهية الأخرى هو نوع من الاجتزاء الذي لا يوافق المنهجية العلمية.

سادساً: ما تم نقله من كلام «الشوكاني» (ص ٥٠١) بعبارة (حكى) أرى أنه يحذف، لأن «الحكاية» من غير سند فيها إخلال للمنهج العلمي، وإساءة للمنقول عنهم.

سابعًا: في (ص ٥٠٥) عندما ذكر المؤلف الآلات قال «الوترية والهوائية وغيرها» وكان الأولى أن يكون هناك تناسق مع ما ذكر في السابق من ترتيب الآلات ، فبدلاً «من غيرها» تكون «الإيقاعية».

ثامناً: مناقشة الباحث لحديث البخاري رقم (٥٥٩٠) في وصله والجزم بصحته كان موفقاً حين انتهى إلى أخذ كلام الإمام «الشوكاني» من قوله «فيكون الحديث صحيحاً مجزوماً به وواجب العمل به والأخذ به» اهـ. ولو التزم الباحث فيما وصل إليه من صحة سند الحديث ومتمه لبطلت أدلة المجوزين.

وخلاصة ما نراه:

أ) أن الغناء يبقى على أصل «الحرمة» ويستثنى ما ورد من الدف وطبل الحرب، والحديث عن أي مصطلح لابد وأن ينظر في واقعه ومفهومه عند الناس، فالغناء اليوم وآلات الموسيقى لا يمكن أن تسقط عليها أقوال من أباح مزار الرعاية أو غيره، بل وحتى من أجاز الموسيقى اليوم، فقد وضع لها ضوابط كضوابط الإمام «أبي حامد الغزالي» التي تخرج موسيقى وغناء اليوم من محل الخلاف.

ب) أن مسألة التفريق في السماع للموسيقى بين الأطفال والكبار كتفريق أي محرم من المحرمات على الصغار والكبار، والأطفال تعبدنا الله بأن لا نطعمهم إلا الحلال وكذلك لا نسمعهم إلا الحلال.

ج) أن المؤثرات الصوتية المستخدمة من الأجهزة الإلكترونية في بعض محطات التلفزة والمسرحيات والتمثيلات الإسلامية تحتاج إلى نظر وبحث.

د) لقد كفانا الإمام الغزالي رحمه الله فيما ذكره الباحث (ص ٥٥٦) في أقسام الغناء نقلاً عن «إحياء علوم الدين» (١٤٩/٦) ففيه بيان ووضوح ودقة في معرفة الواقع الذي كان يعيشه رحمه الله.

ومع هذا الذي ذكرنا في تعليقنا على موضوع الغناء والموسيقى، إلا أنني أقول أن المادة المجموعة في الصفحات التي تقارب المائتي صفحة مادة جيدة، أدعو الباحث إلى النظر فيها على وجه الاستقلال دون بقية الرسالة لتنقيحها وعرضها بصورة علمية مناسبة للواقع والاحتياجات لها، وأظن أن الباحث لن يخرج عما ذكرت من آخر كلامي.

وختامًا أقول أن للباحث في نهاية الرسالة كلامًا طيبًا عن موضوع «الغيبة» وهو موضوع شيق يحتاجه عامة الناس والدعاة وطلبة العلم، وخصوصًا بعد أن أصبح أمر الغيبة أمرًا معتادًا لا يكاد يخلو منه مجلس أو يُحفظ منه إنسان.

وفي النهاية أقول إن التقريظ كما قال أصحاب المعاجم والقواميس هو مدح الإنسان حيا بحق أو باطل، وكلامنا هنا ليس مدحًا، وإن كنا عنوناه بالتقريظ، فهو إلى وصف الباحث والرسالة أقرب من أن يكون مدحًا، علاوة على أن يكون ذلك بحق أو باطل، فهذا مما لا يرضاه الشيخ «العنزي» لنفسه، ولا نرضاه نحن لأنفسنا، كما أن الشيخ «علي» ليس بحاجة إلى مدح مثلي له، فهو من أهل القرآن نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحدًا الذين هم أهل الله وخاصته.

وفي الختام.. أسأل الله التوفيق والسداد لولدنا «علي العنزي»، وأن يواصل في تحصيله العلمي كما عهدناه جادًا باحثًا يسعى لنفع الأمة وخدمتها فيما حباه الله من ذكاء وحفظ وفطنة، والله أسأل أن يتولاه وأولادنا والمسلمين وأن يتفضل علينا جميعًا بوسع فضله وكرم عطائه.

وكتبه

الشيخ د/ جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين

ليلة الجمعة الموافق ٦ رجب ١٤٢٦ هـ

تقريب

بقلم فضيلة الشيخ

أحمد محمد سالم بن غيث

قضية السماع قضية قديمة عرفتها الشعوب والأمم منذ عرفت التجمعات البشرية، وتميزت بها الحضارات الإنسانية القديمة والمجتمعات البدائية، فهي قديمة قدم التاريخ الإنساني، ومنذ أن كان يحيا على ظهر هذه البسيطة إنسان.

فالسماع مرتبط بالأفراح والأتراح، والأعياد، وأيام الناس ومناسباتهم الدينية والوطنية، لا يختلف في ذلك شعب عن شعب، ولا حضارة عن حضارة، وليس السماع مما تختص به أمة دون أمة، أو حضارة دون أخرى، بل هو قاسم مشترك بين جميع الحضارات والشعوب والأمم. وليس هو مما تجهد العقول في إبداعه وإنشاءه، بل هو شيء من طبيعة النفس الإنسانية أيًا كانت، ترتاح له وتأنس به، فهو قديم قدم النفس مثله مثل اللعب والضحك والتخاطب والسمر والمسامرة.

لقد كان السماع ولا يزال فرعًا من فروع الفنون الجميلة، المتنوعة التي اختصت بها الحضارات الإنسانية على اختلاف ألوانها وأطيافها الثقافية، فلا تكاد تستغني عنه حضارة من الحضارات لا على المستوى الفردي ولا على المستوى الجماعي الجماهيري لارتباطه، كما قلنا آنفًا بمناسباتهم وأيامهم وأعيادهم الوطنية والدينية، وفي أفراحهم وأتراحهم، تعبيرًا عن سرور أو نصر، أو تعبيرًا عن طقس من الطقوس الدينية لهذه الأمم.

ولما أشرقت حضارة الإسلام برسالة محمد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي بعث بالإسلام دينًا ومنهج حياة للعالمين، خاتمًا الله تعالى به الأديان. كانت حضارته إنسانية جمعت بين متطلبات المادة والروح ومتطلبات العمران الحضاري المادي، والروحي القيمي والثقافي،

فجاءت أحكامها شاملة مختلف نواحي الحياة الإنسانية، وكان مما شملته أحكامها (قضية السماع)، فالفقه الإسلامي لم ينكر السماع بإطلاق، كما لم يقره بإطلاق، بل جعل له أحكاماً وضوابط ألبيسته ما تميز به عن سماع غيرها من الحضارات والأمم والشعوب، وبما يحمل صورة وطابع الهوية الإسلامية، ضمن دائرة أحكامه التكليفية الخمسة: الواجب، والمندوب، والحرام، والمكروه، والمباح. بل جعلت الشريعة الإسلامية ما أقرت من أنواع السماع ضرورة من ضرورات الحياة الإنسانية، وأداة من أدوات الارتقاء بمشاعر وملكات وغرائز الإنسان، وهو ما وسعته دائرة المباح وضوابطه في الفقه الإسلامي.

وفي هذا السفر الجليل استطاع الباحث الشاعر الإسلامي المتخصص بالدراسات الإسلامية الأستاذ «علي العنزي» والذي نحى فيه منحى الأعمال الموسوعية أن يجمع مادة موضوع السماع المتناثرة في كتب الفقه الإسلامي والموزعة على عدة أبواب في الفقه، كالنكاح، والولاية، والشهادة، والبيوع وغيرها في بحث واحد، لمّ فيه شتات الموضوع، مبيّناً أنواع السماع وأقوال العلماء فيه، وأدلة كلٍّ، وعمرّاً محل النزاع في القضية، فلم يترك الباحث شاردة ولا واردة تتعلق بالموضوع إلا وأتى بها، إلا ما ندر، فكان كما قال الشاعر:

ما كان أحوج ذا الكمال إلى *** عيبٍ يوقيه من العين

ولا غرو أن يكتب الأستاذ الباحث في مادة «أحكام السماع في الفقه الإسلامي»، وقد عرفته مهتماً بالسماع قولاً وعملاً، فهو الشاعر الإسلامي، والمنشد الذي ملأ أسمعنا ونفوسنا حماسة تزعج قلوبنا ونفوسنا إلى العمل الإسلامي، وأشرطته المليئة بقصائده وأناشيده الإسلامية ملأت أسمعنا دنيا العالم الإسلامي، وهي نوع من أنواع السماع المباح - إن لم يكن واجباً في عصرنا الذي يملكه من يملك الإعلام الهادف والنبيل - فناسب أن يختار الأستاذ الباحث لبحثه موضوع «أحكام السماع في الفقه الإسلامي»، وما أحوج الناس اليوم لمعرفة

أحكام السماع في الفقه الإسلامي، لا سيما وأن أكثرهم يظن أن السماع بجميع أنواعه وأشكاله ممنوع ومحرم في الشريعة الإسلامية.

جزى الله الأستاذ الباحث خيرًا على عمله، وحسبه أن يقوم بشكره عمله، فالعمل أعرف شيء بجميل عامله، وفقنا الله وإياه لما يحب ويرضى، وأسأله سبحانه أن ينفع به طلاب العلم، ويجزيه فيه ثواب أهل العلم، وأن يكون :

نافعًا لمن حواه أو قرأ * * *

أحمد محمد سالم بن غيث

مدير إدارة البحوث والدراسات

اللجنة الاستشارية العليا للعمل

على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية

مُقَلَّمَةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله السميع البصير، والصلاة والسلام على البشير النذير، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه العالمين العاملين، والتابعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله. وبعد:

قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(١)، فمن فضل الله العظيم علينا أن حبانا بنعمه الجليلة التي لا تعد ولا تحصى، كي نستعين بها في هذه الحياة الدنيا على تحقيق رسالتنا التي خلقنا لأجلها، وهي عبادة الله. وشرع لنا سبحانه وتعالى شريعة محكمة، تناولت مظاهر حياتنا الظاهرة والباطنة، لنحفظ بها جوارحنا مما يغضب الله ونستخدمها في مرضاة الله تعالى.

وهذه الجوارح التي أنعم الله بها علينا تحملت التكاليف الشرعية، لأنها سر الابتلاء والاختبار، حبانا بها الله ليبتلينا بها أنشكر أم نكفر. فأعظم هذه الجوارح القلب، وعليه مدار التكليف، ففيه جملة الاعتقاد والإيمان، وفيه مظاهر السلوك والأخلاق والآداب، وكنه المعاني التي تتمكن فيه، فتؤثر على الجوارح جميعها، ومن النعم التي حبانا الله بها وتعلقت بها التكاليف الشرعية هي نعمة السمع، وهي نعمة عظيمة امتن الله بها على عباده في مواطن كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾^(٣).

(١) سورة الإسراء، آية (٣٦).

(٢) سورة الملك، آية (٢٣).

(٣) سورة المؤمنون، آية (٧٨).

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفِيدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(١).

تفضيل السمع على البصر .. نقلا وعقلا.

ونعمة السمع لا تقل أهمية عن النعم الأخرى، بل إنها أهم من نعمة البصر، وإن كانت نعمة البصر عظيمة جليلة، ولكن نعمة السمع تفوقها أهمية وضرورة، وهذا الكلام له ما يسنده من النقل والعقل.

أما من النقل:

١ - فإن المتأمل في كتاب الله تعالى يجد أنه عند ذكر السمع والبصر يقدم السمع على البصر في أغلب الآيات التي تجمع بينهما^(٢)، فاقراً الآيات السابقة، والتي قدم السمع فيها على البصر، ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفِيدَةَ﴾^(٣). وقرأ قول الله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٤). وتأمل قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ

(١) سورة النحل، آية (٧٨).

(٢) وهذا التقديم دليل أهمية وتفضيل.

قال السيوطي في الإتيان في النوع الرابع والأربعين في مقدمه ومؤخره: (وقد ألف فيه العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابه "المقدمة في سر الألفاظ المقدمة" قال فيه: الحكمة الشائعة الذائعة في ذلك: الاهتمام، كما قال سيويوه في كتابه: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم، وهم يبيانه أعنى).

ثم قال السيوطي: (وهذه الحكمة إجمالية، وأما تفاصيل أسباب التقديم وأسراؤه، فقد ظهر لي منها في الكتاب عشرة أنواع: الثالث: التشريف، كتقديم الذكر على الأنثى، نحو: (إن المسلمين والمسلمات)، والحر على العبد (الحر بالحر والعبد بالعبد)، والحي على الميت (يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي). ثم قال: والسمع على البصر، كقوله: (وعلى سمعهم وعلى أبصارهم)، (إن السمع والبصر). حكى ابن عطية عن النقاش أنه استدلل بها على تفضيل السمع على البصر، ولذا وقع في وصفه تعالى: (سميع بصير)، بتقديم السمع).

انظر: الإتيان (٢/ ٦٧٣-٦٧٤).

(٣) سورة الملك، آية (٢٣).

(٤) سورة الإسراء، آية (٣٦).

وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَعْلَمُكَ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ^(١).

٢- وفي قول الله تعالى 'عندما قدم سبحانه سمعه على بصره، فقال تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَافُ
إِنِّي مَعَكُمْ أَصَمُّ وَأَرَى﴾^(٢).

٣- وكذلك المتأمل لذكر أسمائه الحسنی 'عندما يجمع سبحانه بين اسمي (السميع) و (البصير)، فيقدم السميع على البصير في جميع مواضع جمعها. قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا
بَصِيرًا﴾^(٣)، وقال: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا
الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٤)، وقال: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ
السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٥)، وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٦)، وقال: ﴿مَا خَلَقَكُمْ
وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةً إِنْ اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾^(٧).

٤- وتأمل وصف الله تعالى لأعدائه عندما فرطوا في نعمة السمع، ولم يعطوها حقها في
استماع الآيات والإيمان بها، فقد قدمها على نعمة البصر عند اجتماعها بها. قال تعالى: ﴿مَا كَانُوا
يَسْتَعِظُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾^(٨). وقال سبحانه: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ
تُصَمِّعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴿١١﴾ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى وَلَوْ كَانُوا لَا
يُبْصِرُونَ﴾^(٩).

٥- وجمع الله تعالى بين السمع والقلب في مواطن كثيرة إشارة إلى أن السمع هو طريق

(١) سورة يونس، آية (٣١).

(٢) سورة طه، آية (٤٦).

(٣) سورة النساء، آية (١٣٤).

(٤) سورة الإسراء، آية (١).

(٥) سورة غافر، آية (٥٦).

(٦) سورة الشورى، آية (١١).

(٧) سورة لقمان، آية (٢٨).

(٨) سورة هود، آية (٢٠).

(٩) سورة يونس، آية (٤٢-٤٣).

التدبر والتفكر للقلب، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَلَيْتَ لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾^(٢)، وقال سبحانه: ﴿وَنُطْبِغُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾^(٣). وقال عز وجل: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٤).

٦- بل إن الله تعالى قدم السمع على العقل في بعض الآيات، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ فَاغْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ^(٥)، وقوله جلست قدرته: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرُهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾^(٦).

٧- بل إن الله تعالى لما استنكر على الجاحدين لنعمه وآلائه بصيغة الاستفهام الاستنكاري، فإنه أنكر عليهم بقوله ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾، ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾، قدم الصيغة الأولى على الثانية. قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بَضِيَاءٌ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بَلَمْلَمٌ تَسْكَنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^(٧)، وقال جلست قدرته: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ إِنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا يَتْلُفُ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾^(٨).

(١) سورة الحج، آية (٤٦).

(٢) سورة ق، آية (٣٧).

(٣) سورة الأعراف، آية (١٠٠).

(٤) سورة يونس، آية (٤٢).

(٥) سورة الملك، آية (١٠-١١).

(٦) سورة الفرقان، آية (٤٤).

(٧) سورة القصص، آية (٧١-٧٢).

(٨) سورة السجدة، آية (٢٦-٢٧).

٨- بل حتى الآيات التي قدمت البصر على السمع يتخرج لها تعليل يبين قيمة السمع وتقديمه على البصر، وهو أن بعض هذه الآيات يكون التدرج في ذكر النعم تدرجاً يبدأ بأقلها، وينتهي بأكثرها كقوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْهُمُ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا...﴾^(١).

فإن الله تعالى بدأ بنعمة الأرجل ثم تلاها بأعظم منها، وهي نعمة اليد التي تبطش، ثم تلاها بنعمة العين التي تبصر، ثم تلاها بنعمة الأذن التي تسمع. والمتأمل في هذا الذكر يجد التدرج فيه، فإن نعمة اليد أعظم من نعمة الرجل، ونعمة العين أعظم من نعمة اليد، ونعمة الأذن آخرهم ذكرًا فتكون أعظم قيمة.

وهذا المعنى ذكره الإمام السيوطي عند الكلام على التقديم والتأخير في كتاب الله تعالى، فقال السيوطي في (الإتقان في علوم القرآن): (وأما تفاصيل أسباب التقديم وأسراؤه فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز عشرة أنواع:..... والتاسع: الترقى من الأدنى إلى الأعلى كقوله تعالى: (أَلَمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا)).

قال السيوطي: بدأ بالأدنى لغرض الترقى، لأن اليد أشرف من الرجل والعين أشرف من اليد، والسمع أشرف من البصر^(٢).

أقول: وكذلك الحديث الشريف في ذكر نعيم الجنة، وفيه تقديم البصر على السمع، فإنه يتخرج له معنى يجعل السمع أشرف من البصر. والحديث هو قوله ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مَا لَا عَيْنَ رَأَتْ، وَلَا أذن سمعت، وَلَا خطر على قلب بشر».

والتأمل أن هذا الحديث للتشويق بالجنة ونعيمها، ومعروف أنه إذا تعددت عناصر التشويق، فإنه يبدأ بأقلها تشويقاً، ثم يرتفع بأعلى منها تشويقاً، لذلك ختم الحديث بقوله ﷺ: (وَلَا خطر على قلب بشر)، وهذا غاية التشويق.

ومثاله في حياتنا الدنيا يقرب هذا المعنى، فإنك إن أردت أن تشوق إلى أمر ما فإنك تذكر أدنى صفاته، ثم تزيد في التشويق بذكر الأعلى، وليس من المعقول أن تذكر أعلى صفاته، ثم تذكر صفة أدنى من الأولى للتشويق به !!

أما الأدلة العقلية على تفضيل السمع على البصر فنجملها بما يلي:

(١) سورة الأعراف، آية (١٩٥).

(٢) الإتقان للسيوطي (٦٧٣/٢ - ٦٧٤).

١ - إن السمع يشق للجنين في بطن أمه قبل بصره، مصداقاً للآيات التي ذكرت إنشاء السمع والأبصار والأفئدة، فقدمت السمع على البصر، ومصداقاً للحديث: «وشق سمعه وبصره بحوله وقوته، فتبارك الله أحسن الخالقين»^(١). وهذا ما أثبتته الطب الحديث من تخلق السمع قبل البصر عند الجنين.

٢ - السمع يدرك من سائر الجهات، ولا يتوقف على جهة معينة، أما البصر فإدراكه من جهته المقابلة لآلته وهي العين، فيكون نطاق السمع غير محدد باتجاه، ونطاق البصر محدد باتجاه واحد، إلا إذا استدعى تحريك الرأس لتغيير الاتجاه، أما السمع فلا يستدعي ذلك^(٢).

٣ - السمع شرط في النبوة بخلاف البصر، ولذلك لم يأت من الأنبياء ﷺ من كان أصمًا، وجاء فيهم من طرأ عليه العمى كنبى الله يعقوب عليه السلام.

٤ - الفاقدون لسمعهم يفقدون القدرة على المعاشة والإنجاز والإبداع، وتأثرهم بفقد السمع كبير، بخلاف الفاقرين لبصرهم، فإنهم لا يفقدون القدرة على المعاشة والإنجاز والإبداع، وتأثرهم بفقد البصر أقل من تأثر من يفقد سمعه، بدليل أن كثيرًا من العميان لهم إنجازات وإبداعات في العلوم الدينية والطبيعية، وهم لا يحصون من كثرتهم، وبالمقابل قلما نجد المبدعين من الصم الذين فقدوا سمعهم، وهذا يدل على أن فقد السمع أشد خطرًا من فقد البصر، وما كان خطر فقده أشد كان أكثر أهمية.

(١) رواه مسلم، كتاب صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل ٦/ ٢٩٩ (١٨٠٩)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ١/ ٢٦٠ (٧٦٠)، والترمذي، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل ٥/ ٤٥٢ (٣٤٢١).

(٢) جاء في نهاية المحتاج للرمل أن السمع من أهم حواس الإنسان وأشرفها، حتى من البصر، كما عليه أكثر الفقهاء، إذ هو المدرك لخطاب الشرع الذي به التكليف، ولأنه يدرك من سائر الجهات، أما البصر فيتوقف الإدراك به على الجهة المقابلة. (انظر: نهاية المحتاج ٧/ ٣٣٤).

وقال الدكتور محمد عكاش في كتابه "اللغة والحواس"، ص ٤٢: "والسمع كان سبب استكمال العقل بالمعارف والعلوم، وهو متصرف في الجهات الست والبصر لا يتصرف إلا فيما يقابله في المراتب).

٥- السمع هو أصل النطق، وهذا ما ذهب إليه ابن خلدون^(١)، حيث قال: (والسمع أبو الملكات اللسانية)^(٢). ولذلك لا نرى الأخرس العاجز عن النطق في الغالب إلا أصمًا. وقيل سبب خرسه أنه لم يسمع شيئًا ليحكىه، والبصر إن بطل لم يبطل النطق^(٣).

ومن هنا نخلص إلى أن نعمة السمع تفوق نعمة البصر أهمية، دون تقليل من نعمة البصر، وهذا ما أردت إثباته بالنقل والعقل. وهدف من ذلك هو إعطاء هذا البحث قيمته، وأهميته، وأنه يتعلق بحاسة مهمة ونعمة جلية، لا يمكن أن نغفل عنها أو أن نستهيئ بها.

فاستخرت الله تعالى أن أكتب رسالتي المتواضعة في هذا الشأن سابرًا غور كتب الفقهاء، مستخلصًا للمسائل المتعلقة بحاسة السمع، مستعينًا بالله عز وجل في هذا الشأن، ومستشيرًا أساتذتي الكرام في اختيار هذا الموضوع. وبعد الاستشارة والاستشارة شرح الله صديري لكتابة هذا الكتاب الذي أسميته: (بهجة الأسعاع في أحكام السماع في الفقه الإسلامي - دراسة تأصيلية مقارنة).

وفيا يلي أذكر أبرز أسباب اختيار الموضوع:

(١) هو عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن، أبو زيد، الحضرمي، الأشبيلي الأصل التونسي ثم القاهري المالكي، المعروف بابن خلدون، عالم، أديب، مؤرخ، اجتماعي، حكيم، ولي في مصر قضاء المالكية، وأخذ الفقه عن قاضي الجماعة ابن عبدالسلام وغيره. من تصانيفه: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، تاريخ ابن خلدون، شرح البردة. ولد عام ٧٣٢هـ، وتوفي عام ٨٠٨هـ.

انظر: شذرات الذهب (٧/٧٦)، الأعلام للزركلي (٤/١٠٦)، معجم المؤلفين (٥/١٨٨).

(٢) المقدمة لابن خلدون (ص ١٠٥٦-١٠٥٧).

(٣) انظر: اللغة والحواس للدكتور محمد عكاش، (ص ٤٢).

أسباب اختيار الموضوع:

- ١ - أهمية حاسة السمع ومكانتها في الشريعة الإسلامية، وتعلق كثير من المصالح الشرعية بها، وهذا ما يحتاج إلى بيان وتوضيح للأحكام الشرعية المتعلقة بحاسة السمع، وهي كثيرة ومتنوعة.
- ٢ - ملازمة أحكام السماع للمسلم في يومه وليلته، فإن الالتزامات الشرعية المتعلقة بحاسة السمع ليس لها وقت معين، أو مكان معين، لأنها ملازمة للإنسان، وهذا ما يجعل ضرورة البحث فيها ومعرفة أحكامها حتمية، بخلاف الأحكام الأخرى المتعلقة بزمن معين أو مكان معين، فأحكام الحج مثلاً يحتاج المسلم إلى معرفتها، وتطبيقها في وقت الحج، ولا محل لها من التطبيق في غير وقت الحج، كذلك أحكام الصيام المفروض، له زمن محدد ووقت معين، أما أحكام السماع، فإن وقتها من وقت الإنسان، ومكانها من مكانه وهذا ما يعطيها القيمة والأهمية.
- ٣ - تهاون كثير من الناس في الأحكام المتعلقة بالسماع ظناً منهم أن مسئولية السماع ليست كمسئولية اللسان مثلاً أو البصر مثلاً، فإن الكثير يمنع بصره عن المحظورات، ويمنع لسانه عن المحظورات ولا يمنع سمعه عن المحظورات كسماع الغيبة مثلاً، فالبعض يظن أنه ما دام لم يتلفظ بالغيبة، فذمته بريئة ولا يلام في سماعه، فوجب بيان أن سماع الغيبة محرم كحرمة التلفظ بها، وكذلك غيرها من الأحكام، فاستدعى ذلك تبيان ما يحل سماعه، وما يحرم سماعه.
- ٤ - إن الأحكام الفقهية المتعلقة بالسماع وحاسة السمع لم تجمع في باب واحد، بل هي متفرقة في أبواب كثيرة من الفقه، فأردت - بجهدى المتواضع - أن أجمع ما أستطيع جمعه من أمهات المسائل وأكثرها شيوعاً وأهمية في أبواب الفقه في مصنف واحد، حتى يسهل معرفة أقوال الفقهاء والحكم الشرعي في ذلك، فجمعت ما تناثر من هذه الأحكام، مما نص عليه الفقهاء في كتبهم، وما لم ينصوا عليه أعملت جهدي في تخریجه على القواعد الشرعية وأقوال الأئمة ومذاهبهم المعتبرة.
- ٥ - عدم وجود مؤلف جامع لمسألة السماع بهذا الإطلاق - في حدود اطلاعي - فالكتب والرسائل المؤلفة في هذا الشأن إنما تناولت جزءاً من أجزاء الرسالة، بل إن بعض المباحث لم يسبق أن كتب فيها مؤلف أو رسالة - خاصة بها - في حدود اطلاعي. ولا أدعي جمع كل شاردة وواردة في مسألة السماع، فإن نقاط البحث في ذلك كثيرة جداً، وإنما جمعت أكثرها شيوعاً وأهمية، وإلا لاقتضى الأمر التوسع والإطالة، وفيما ذكرت الغنى بإذن الله تعالى.

منهج البحث

١- ترتيب موضوعات البحث على شكل أبواب تشتمل على فصول، والفصل يشتمل على مباحث، والمبحث يشتمل على مطالب، والمطلب يتكون من فروع، والفرع يشتمل على مسائل. وإذا احتملت المسألة تفرعاً، فرعت على شكل نقاط، وهذا التقسيم ليس مطرداً على جميع أقسام البحث، وإنما فيما يحتمله الموضوع فبعض المسائل مثلاً لا تحتاج إلى تقسيم إلى نقاط، وبعض المطالب مثلاً يكفي فيها دون تقسيمها إلى فروع، وبعض المباحث لا تحتاج إلى تفرع إلى مطالب (وهذا قلما يوجد في بحثنا)، وهكذا بحسب ما يحتمله ويحتاجه كل موضوع.

٢- المسائل المتفق عليها بين الفقهاء الأربعة، أذكرها وأذكر أدلتها، وأقوال الفقهاء فيها تأصيلاً لها، كذلك المسائل التي لم أقف على خلاف فيها يذكر، كأن تذكر في مذهب دون غيره، أذكرها بأدلتها وأقوال المذهب فيها.

٣- المسائل التي يقع فيها الخلاف انتهجت فيها النهج التالي:

(أ) أذكر الأقوال في المسألة الخلافية مبتدئاً بذكر المذهب الحنفي، ثم المالكي، ثم الشافعي، ثم الحنبلي، بحسب ما أجدهم من أقوال وآراء فيها.

(ب) إذا وجد أكثر من قول في المذهب أذكره وأذكر نسبته - إن وجدت - مع بيان القول المشهور في المذهب من غيره، وقد أكتفي بذكر القول الصحيح المشهور في المذهب إذا كان الآخر ضعيفاً وغير معتمد.

(ج) في بعض المسائل أذكر أقوال الصحابة وأقوال بعض الفقهاء المتقدمين ومذهب أهل الظاهر، إذا كانت المسألة تحتل ذلك، واشتهر قول الظاهرية أو غيرهم من الفقهاء المتقدمين فيها.

(د) أحرص على إسناد كل قول إلى مصدره الأصلي بقدر الإمكان وعند ذكر المصادر الفقهية، وأقوال الفقهاء في المسألة أرتبها ترتيباً زمنياً بحسب المذاهب بادئاً بأقوال

علماء المذهب الحنفي، فالمالكي، فالشافعي، فالحنبلي، وذلك قدر المستطاع، وبحسب احتمال المسألة لذلك.

هـ) اتبعت أقوال المذاهب بأدلتهم، بادئاً بالأدلة من القرآن الكريم، ثم السنة النبوية، ثم الآثار، ثم المعقول، وهذا بحسب ما أجد لهم، فبعض المسائل أدلة القرآن فيها تكفي، وبعضها بالسنة، وبعضها بالمعقول وهكذا. وأذكر وجه الاستدلال من الأدلة إذا كان الاستدلال بالدليل غامضاً أو يحتاج إلى بيان وتفصيل.

و) إذا وجدت اعتراضات على الدليل من المخالفين أذكرها، وإذا وجد الجواب عليها أذكره، وهذا ليس مطرداً، ولكن بحسب ما أجد في المسألة من المناقشة.

ز) الترجيح بين الأقوال - مع بيان سبب الترجيح.

ح) بعض المسائل لم أجد لها ذكراً عند الفقهاء - حسب بحثي - أو وجدت لها ذكراً غير مباشر فأعمل فيها جهدي أذكرها واستدل لها من الكتاب والسنة والمعقول، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً - وهذا يظهر جلياً في أول مبحث في الرسالة وهو (تأصيل عبادة الاستماع للقرآن الكريم).

٤ - الآيات والأحاديث والآثار الواردة في الرسالة، اتخذت فيها الخطوات التالية:

أ) ذكرت السورة، ورقم الآية، ووضعت رقم الآية بين قوسين ().

ب) خرجت الأحاديث من كتب الحديث المعتمدة، ذاكراً مصدر الحديث، متضمناً رقم الجزء، والصفحة، ورقم الحديث، مقدماً الجزء، ثم الصفحة، ثم رقم الحديث بين قوسين ()، وغالباً ما أذكر اسم الكتاب، واسم الباب، مع ذكر الجزء والصفحة، ورقم الحديث.

وإن كان الحديث في الصحيحين، لم احتج إلى البحث عن صحته. واكتفيت بهما ولم أخرج من غيرهما - وإن كان في غيرهما واشتد النزاع عليه في الاستدلال أعملت جهدي في البحث عن أقوال المحدثين في الحكم بحسب ما أجد - وهذا يكون في الأحاديث التي يكون النقاش دائراً بين الفقهاء حول صحتها وضعفها.

ج) وثقت الآثار المروية عن الصحابة والتابعين من مصادرها عند المحدثين والفقهاء.

٥- ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في متن الرسالة وصلبها بترجمة مختصرة لكل علم عند أول وروده في البحث، مع عدم تكرار ترجمته، إن تكرر ذكره، وذكرت مصادر الترجمة مع كل تعريف، واستثيت من الترجمة الصحابة - رضوان الله عليهم - لاشتغال معرفتهم.

٦- شرحت بعض الكلمات والمصطلحات والتعريفات المهمة التي تتعلق بموضوع الرسالة، مع ذكر المصادر اللغوية في ذلك.

٧- قمت بعمل فهرس فنية تيسر على الباحث الوصول إلى مراده، وتقرب الاستفادة من البحث، وهي:

- أولاً : فهرس الآيات القرآنية.
- ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- ثالثاً : فهرس الأعلام.
- رابعاً : فهرس مصادر البحث ومراجعته.
- خامساً : فهرس الموضوعات.

٨- ختمت الكتاب بجملة النتائج المستخلصة من البحث والدراسة.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وباين وخاتمة وفهارس وهو على النحو التالي:

المقدمة: وتحتوي على:

أ- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

ب- منهج البحث.

ج- خطة البحث.

التمهيد: وهو (ألفاظ السماع ومعانيها).

الباب الأول: السماع التعبدى، ويحتوي على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: سماع القرآن الكريم: ويتكون من خمسة مباحث:

المبحث الأول: تأصيل عبادة سماع القرآن الكريم.

المبحث الثاني: بيان المفاضلة بين قراءة القرآن الكريم والاستماع له، وهل أجر

الاستماع كأجر القراءة؟

المبحث الثالث: حكم استماع القرآن الكريم في الصلاة: ويتضمن أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: حكم استماع المأموم لقراءة الإمام في الصلاة الجهرية.

المطلب الثاني: سقوط الفاتحة عن المأموم بسماعها من الإمام في الصلاة الجهرية.

المطلب الثالث: قراءة المأموم للفاتحة في الصلاة السرية.

المطلب الرابع: الفتح في القراءة على الإمام عند سماع الخطأ فيها.

المبحث الرابع: حكم استماع القرآن الكريم خارج الصلاة.

المبحث الخامس: السماع والاستماع لآيات السجود، ويتضمن أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: حكم سجود التلاوة بالنسبة للمستمع.

المطلب الثاني: حكم سجود التلاوة بالنسبة للسامع دون المستمع.

المطلب الثالث: أحكام سماع آيات السجود في الصلاة.

المطلب الرابع: أحكام سماع آيات السجود خارج الصلاة.

الفصل الثاني: سماع الأذان والخطبة ومسائل في الصلاة.

ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أحكام سماع الأذان والإقامة: ويتضمن أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: موقف السامع أثناء الأذان وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: الحكم التكليفي لترديد السامع للأذان.

الفرع الثاني: أحكام متعلقة بتريد السامع للأذان عند الحنفية والجمهور.

الفرع الثالث: قطع القراءة لسماع الأذان.

الفرع الرابع: ما يقول السامع مع الأذان.

المطلب الثاني: موقف السامع بعد الأذان وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: ما يقوله السامع بعد الأذان.

الفرع الثاني: الدعاء بعد الأذان.

الفرع الثالث: الخروج من المسجد بعد سماع الأذان فيه.

المطلب الثالث: أحكام سماع الإقامة: وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: ما يقوله السامع مع الإقامة.

الفرع الثاني: القيام للصلاة عند سماع الإقامة.

الفرع الثالث: سماع الإقامة أثناء المشي للصلاة.

الفرع الرابع: سماع الإقامة بعد الشروع في النافلة.

المبحث الثاني: أحكام سماع الخطبة، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: سماع خطبة الجمعة: وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: حكم الاستماع والإنصات لخطبة الجمعة.

الفرع الثاني: سماع من يتكلم أثناء الخطبة - غير الإمام - والتعامل معه.

الفرع الثالث: رد السلام وتشميت العاطس لمن سمعها في الخطبة.

- الفرع الرابع: حكم الكلام عند تعذر السماع لبعده أو غيره.
 الفرع الخامس: قطع الاستماع والإنصات للضرورة.
 الفرع السادس: سماع ذكر النبي ﷺ في الخطبة والصلاة عليه.
 المطلب الثاني: سماع الخطب الأخرى غير الجمعة: وفيه أربعة فروع:
 الفرع الأول: سماع خطبة العيدين.
 الفرع الثاني: سماع خطبة الكسوف.
 الفرع الثالث: سماع خطبة الاستسقاء.
 الفرع الرابع: سماع خطب الحج.

- المبحث الثالث: أحكام تتعلق بالسماع في الصلاة: ويتضمن ثلاثة مطالب:
 المطلب الأول: رد السلام عند سماعه في الصلاة: وفيه ثلاثة فروع:
 الفرع الأول: حكم رد السلام في الصلاة بالكلام.
 الفرع الثاني: حكم رد السلام في الصلاة بالإشارة.
 الفرع الثالث: كيفية رد السلام من المصلي بالإشارة.
 المطلب الثاني: تسميت العاطس عند سماع عطاسه في الصلاة.
 المطلب الثالث: حكم استماع المصلي لمن هو خارج الصلاة.

الفصل الثالث: سماع ذكر النبي ﷺ

- المبحث الأول: معنى الصلاة على النبي ﷺ والسلام عليه.
 المبحث الثاني: كيفية الصلاة على النبي ﷺ.
 المبحث الثالث: فضيلة الصلاة على النبي ﷺ.
 المبحث الرابع: حكم الصلاة على النبي ﷺ عند سماع ذكره.

الباب الثاني: السماع العادي (سماع العادات)

ويحتوي على فصلين:

الفصل الأول: سماع الآداب والسلوك والعلاقات الإنسانية: ويتكون من ستة مباحث وهي:

المبحث الأول: سماع صوت المرأة: ويتضمن أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: هل صوت المرأة عورة؟

المطلب الثاني: سماع القرآن الكريم من المرأة.

المطلب الثالث: سماع الأذان من المرأة.

المطلب الرابع: رفع المرأة صوتها في التلبية.

المبحث الثاني: التجسس والتنصت: ويتضمن ستة مطالب وهي:

المطلب الأول: تعريف التجسس والتنصت.

المطلب الثاني: الحكم التكليفي للتجسس والتنصت.

المطلب الثالث: التجسس والتنصت على المسلمين لأجل الكافرين.

المطلب الرابع: التجسس والتنصت على الكفار.

المطلب الخامس: تجسس وتنصت الحاكم على رعيته.

المطلب السادس: تجسس المحتسب.

المبحث الثالث: سماع المنكرات من الغيبة والاستهزاء بآيات الله والقول الفاحش:

ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: معنى الغيبة وحدودها.

المطلب الثاني: الأسباب الباعثة على الغيبة.

المطلب الثالث: حكم الغيبة وحكم الاستماع لها.

المطلب الرابع: الأحوال التي تجوز فيها الغيبة ويجوز سماعها.

المبحث الرابع: سماع السلام والرد عليه: ويتضمن تسعة مطالب:

المطلب الأول: حكم رد السلام على السامع.

المطلب الثاني: رد السلام عن طريق الرسول أو الكتاب.

- المطلب الثالث: رد السلام من الصبي ورد السلام على الصبي.
- المطلب الرابع: رد السلام من المرأة على الرجل ورد السلام على المرأة من الرجل.
- المطلب الخامس: رد السلام على الفساق وأصحاب الكبائر.
- المطلب السادس: رد السلام على أهل الكتاب.
- المطلب السابع: كيفية رد السلام على من سمعه.
- المطلب الثامن: رد السلام بالإشارة ونحوها.
- المطلب التاسع: الأحوال التي يسقط فيها رد السلام على من سمعه.
- المبحث الخامس: سماع العطاس وتشميت العطاس: ويتضمن ثمانية مطالب:
- المطلب الأول: معنى التشميت.
- المطلب الثاني: ما يقوله العطاس عند عطاسه.
- المطلب الثالث: تشميت المسلم للعطاس إذا سمع عطاسه.
- المطلب الرابع: تشميت الرجل للمرأة والمرأة للرجل عند سماع العطاس والحمد.
- المطلب الخامس: تشميت المسلم للكافر عند سماع عطاسه وحمده.
- المطلب السادس: تشميت العطاس فوق ثلاث.
- المطلب السابع: رد العطاس على المشمت.
- المطلب الثامن: سماع العطاس في الخلاء.
- المبحث السادس: ما يقوله المسلم عند سماع بعض الأمور: ويتضمن ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: ما يقوله المسلم عند سماع الرعد.
- المطلب الثاني: ما يقوله المسلم عند سماع نهيق الحمار ونباح الكلب وصياح الديك.
- المطلب الثالث: ما يقوله المسلم عند طنين الأذن.
- الفصل الثاني: سماع الفنون ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: سماع الآلات والمعازف (الموسيقى) ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الموسيقى ونشأتها.

المطلب الثاني: مذاهب الفقهاء.

المطلب الثالث: أدلة المذاهب ومناقشتها.

المبحث الثاني: سماع الغناء: ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الغناء.

المطلب الثاني: أقسام الغناء.

المطلب الثالث: حكم سماع الغناء وفيه فرعان:

الفرع الأول: مذاهب العلماء في سماع الغناء.

الفرع الثاني: أدلة المذاهب ومناقشتها.

المبحث الثالث: سماع الشعر ويتضمن خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الشعر.

المطلب الثاني: حكم سماع الشعر.

المطلب الثالث: سماع النبي ﷺ للشعر.

المطلب الرابع: سماع الشعر في المسجد.

المطلب الخامس: ذم الامتلاء من الشعر والامتلاء من سماعه.

الخاتمة.

الفهارس.

مُهَيِّدٌ

مُعِينٌ

ألفاظ السماع ومعانيها

أولاً: السماع:

مصدر قولهم سمع يسمع سمعاً وسماعاً، وهو مأخوذ من مادة (س م ع) التي تدل على إدراك الشيء بالأذن. يقال: سمعت الشيء سمعاً، أي أدركته بأذني، ويعبر بالسمع تارة عن الأذن، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾^(١)، وتارة عن الفعل، أي إدراك الشيء بالأذن، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَزُولُونَ﴾^(٢)، وتارة عن الفهم كما في قولهم: لم تسمع ما قلت - أي: لم تفهم، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾^(٣) أي: فهمنا وارتسمنا. أما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾^(٤). يجوز أن يكون معناه فهمنا، وهم لا يعملون بموجبه، ومن ثم يكونون في حكم من لم يسمع. وقول الله تعالى: ﴿وَأَسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾^(٥)، أي: اسمع لا سمعت، وقوله تعالى: ﴿أَبْصُرْ بِهِ، وَأَسْمِعْ﴾^(٦)، أي: ما أبصره وأسمعه على التعجب، ويقال سمع به، أي: شهِر به، والتسميع التشنيع، ويقال - أيضاً -: سمع به إذا رفعه من الخمول ونشر ذكره. والسميع: السامع المسمع، وهو من أساء الله عز وجل^(٧).

(١) سورة البقرة، آية (٧).

(٢) سورة الشعراء، آية (٢١٢).

(٣) سورة النور، آية (٥١).

(٤) سورة الأنفال، آية (٢١).

(٥) سورة النساء، آية (٤٦).

(٦) سورة الكهف، آية (٢٦).

(٧) انظر: لسان العرب مادة (س م ع)، (٦/ ٣٦٤)، القاموس المحيط، مادة (س م ع)، مختار الصحاح، مادة (س م ع)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٠١)، مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ١٠٢)، مفردات الراغب (٢٤٢).

وبياناً لما سبق، فإن من معاني السماع:

- ١ - الإدراك: يقال سمع الصوت سماعاً إذا أدركه بحاسة السمع فهو سامع.
- ٢ - الإجابة: كما في أدعية الصلاة: (سمع الله لمن حمده) أي: أجاب من حمده وتقبله منه.
- ٣ - الفهم: يقال سمعت كلامه إذا فهمت معنى لفظه.
- ٤ - القبول: يقال سمع عذره إذا قبل، وسمع القاضي البينة إذا قبلها، وسمع الدعوى لم يردّها^(١).

وقد ورد السماع في كتاب الله على وجوه:

- الأول: بمعنى 'الإفهام، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْكَلِمَٰتَ﴾^(٢) أي: لا تفهمهم.
- الثاني: بمعنى 'إجابة الدعاء، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَآءِ﴾^(٣).
- الثالث: بمعنى 'فهم القلب، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَلْقَ السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾^(٤). وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُولُونَ﴾^(٥). أي: سمع الفؤاد. وقال تعالى: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾^(٦) أي: سمعنا بقلوبنا، وأطعنا بجوارحنا.
- الرابع: بمعنى 'سماع جارحة الأذن، قال تعالى: ﴿سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾^(٧). وقال: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِّلسَّمْعِ﴾^(٨).
- الخامس: بمعنى 'سمع الحق المنزه عن الجارحة والآلة، قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا

(١) انظر: لسان العرب مادة (س م ع)، (٦/ ٣٦٤)، القاموس المحيط، مادة (س م ع)، مختار الصحاح، مادة (س م ع)،

النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٠١)، مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ١٠٢)، مفردات الراغب (٢٤٢).

(٢) سورة النمل، آية (٨٠).

(٣) سورة آل عمران، آية (٣٨).

(٤) سورة ق، آية (٣٧).

(٥) سورة الشعراء، آية (٢١٢).

(٦) سورة النساء، آية (٤٦).

(٧) سورة الفرقان، آية (١٢).

(٨) سورة الجن، آية (٩).

بَصِيرًا ﴿١﴾. وقال: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٢). وقال: ﴿إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ (٣) (٤).

ثانيًا: الاستماع:

هو قصد السماع وهو التسميع والإصغاء، واستمع له أي تسمع إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسْمَعُ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادُ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ (٥). ويقال: تسمعت إليه، فإذا أدغمت قلت: اسمعتُ إليه، وقرئ ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمٍ إِلَّا عُلَى﴾ (٦). ويقال: تسمعتُ إليه، وسمعتُ إليه، وسمعتُ له كله بمعنى استمعت (٧).

ثالثًا: الإصغاء:

من صغى إليه يصغى ويصغو صغوا وصُغُوا، وصغا أي مال، وكذلك صغى وصغوت وصغيت وصغيت إلى الشيء إذا ملت إليه. قال تعالى: ﴿وَلَتَصْغَى إِلَيْهِ أَفِيدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلَيَرَّصْوَهُ وَلَيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾ (٨)، أي: ولتميل. وصغا الرجل إذا مال على أحد شقيه، أو انحنى في قوسه، وصغا إليه سمعي يصغو صُغُوا، وأصغى إليه رأسه وسمعه أماله، وأصغيت إلى فلان إذا ملت بسمعك نحوه، وأنشدوا شاهدًا على الإصغاء بالسمع،

ترى السفية به عن كل مكرمة زيع وفيه إلى التسفيه إصغاء

وصغت الشمس، والنجوم تصغو إذا مالت للغروب، ويقال للشمس حينئذ صغواء، كقولهم: صغواء قد مالت ولما تفعل.

(١) سورة النساء، آية (١٣٤).

(٢) سورة البقرة، آية (٢٢٤).

(٣) سورة سبأ، آية (٥٠).

(٤) انظر: موسوعة نضرة النعيم (ص ٢٣٠٣-٢٣٠٤).

(٥) سورة ق، آية (٤١).

(٦) سورة الصافات، آية (٨).

(٧) انظر: لسان العرب، مادة (س م ع) (٦/٣٦٤)، الفاموس المحيط، مادة (س م ع)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٤٠١).

(٨) سورة الأنعام، آية (١١٣).

وصاغيتك الذين يميلون إليك في حوائجهم، وأصغت الناقة: أملت رأسها إلى الرجل كالمستمع شيئاً. والإصغاء فيه دلالة على أن المستمع قد أمال سمعه أو أذنه إلى المتكلم أو مصدر الصوت حتى ينقطع عن كل ما يشغله عنه^(١).

رابعاً: الإنصات:

من نصت الرجل ينصت نصتاً وأنصت وأنصت أي سكت، وفيه قالوا:

يخافتن بعض المضغ من خشية الردى وينصتن للسمع انتصات القناقن

ينصتن للسمع أي يسكتن لكي يسمعن، وفي التنزيل العزيز ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٢) قالوا: معناه إذا قرأ الإمام فاستمعوا إلى قراءته ولا تتكلموا، والنصته: الاسم من الإنصات، وأنصته، وأنصت له مثل نصحه ونصح له وأنصته ونصت له مثل نصحته ونصحت له. والإنصات: هو السكوت والاستماع للحديث، يقول: أنصتوه وأنصتوا له وأنشدوا:

إذا قالت حذام فأنصتوها فإن القول ما قالت حذام

ويقال: أنصت إذا سكت، وأنصت غيره إذا أسكته، ومنه قول الشاعر:

صه أنصتونا بالتحاور واسمعوا تسهدها من خطبة وارتجالها

أراد: أنصتوا لنا، وأنصت تنصت إنصاتاً إذا سكت سكوت فسمع. واستنصت أي طلب أن ينصت^(٣).

خامساً: استراق السمع:

وأصله من السرقة وهو السماع بالتخفي، واسترق السمع أي استرق مستخفياً، ومنه

(١) انظر: لسان العرب، مادة (ص غ ا)، (٣٥٣/٧)، القاموس المحيط، مادة (ص غ ا)، مختار الصحاح، مادة (ص غ ا).

(٢) سورة الأعراف، آية (٢٠٤).

(٣) انظر: لسان العرب، مادة (ن ص ت)، (١٥٨/١٤)، القاموس المحيط، مادة (ن ص ت)، مختار الصحاح، مادة (ن ص ت).

قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شَبَابٌ مُّثِينٌ﴾^(١)، ومنه حديث (تسترق الجن السمع)، هو تفعل من السرقة، أي أنها تسمعه مخفية كما يفعل السارق^(٢).

ومن هذا العرض لمترادفات السماع يتبين لنا الفروق التالية:

- ١- السماع هو أصل هذه المترادفات، وهو مأخوذ من السمع، وعند إطلاقه يقصد به مجرد السماع من غير تقييد بقصد أو بغير قصد، بل هو يشمل السماع بقصد وبغير قصده.
- ٢- الاستماع هو السماع، ولكن يشتمل على قصد السماع وإرادته، وإذا اجتمع مع السماع تفرقا بنية السماع، فالسماع لا يكون بقصد والاستماع يكون بقصد، فيطلق على السماع مستمعًا إذا قصد هذا السماع فأصله قصد السماع.
- ٣- الإصغاء هو الميل لطلب السماع فأصله من الميل، فيطلق على السامع مصغيًا إذا مال بإذنه للاستماع.
- ٤- إن الإنصات هو السكوت لأجل السماع فيطلق على السامع منصتًا إذا سكت ليستمع، فأصله من السكوت.
- ٥- استراق السمع: هو التسمع خفية، فيطلق على السامع مسترقًا إذا أخذ السماع خفية وسرقة مع التخفي وعدم الظهور، وأصله من السرقة.

(١) سورة الحجر، آية (١٨).

(٢) انظر: لسان العرب مادة (س ر ق)، (١٠ / ١٥٥)، مختار الصحاح، مادة (س ر ق). النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٦٢ / ٢).

البَابُ الْأَوَّلُ

السمع التعبد لـ [العباد لـ]

الفصل الأول: سماع القرآن الكريم.

الفصل الثاني: سماع الإذاعة والخطبة ومسائل في الصلاة.

الفصل الثالث: سماع ذكر النبي ﷺ.

الفصل الأول

سماع القرآن الكريم

- المبحث الأول : تأصيل عبادة سماع القرآن الكريم.
- المبحث الثاني : بيان المفاضلة بين قراءة القرآن الكريم والاستماع له، وهل
أجر الاستماع كأجر القراءة ؟
- المبحث الثالث : حكم استماع القرآن الكريم في الصلاة.
- المبحث الرابع : حكم استماع القرآن الكريم خارج الصلاة.
- المبحث الخامس : السماع والاستماع لآيات السجود.

المبحث الأول

تأصيل عبادة سماع القرآن الكريم

لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ بَيْنَ الْمَسْمُوعَاتِ أَجُودٌ وَلَا أَطْهَرُ وَلَا أَنْقَى وَلَا أَبْلَغُ وَلَا أَعْظَمُ أَثَرًا، وَلَا أَكْثَرَ أَجْرًا، وَلَا أَعْذَبَ لِلْأَذَانِ، وَلَا أَشْفَى لِلْأَرْوَاحِ وَالْأَبْدَانِ، وَلَا أَدْفَعَ لِلْأَسْقَامِ وَالْأَحْزَانِ مِنْ سَمَاعِ كَلَامِ الرَّحْمَنِ؛ فَقِي سَمَاعَهُ الْأَنْسَ وَالسَّكِينَةَ، وَالرَّاحَةَ وَالطَّمَأْنِينَةَ، وَالتَّطْهِيرَ مِنَ الذَّنُوبِ، وَالنَّجَاةَ وَالْوَقَايَةَ مِنَ الشَّدَائِدِ وَالْكَرُوبِ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾^(١).

وإن كان قد جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه»^(٢). فإنه يؤخذ من مفهوم هذا الحديث أن فضل سماع كلام الله على سماع سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه، فهو خير المسموعات إطلاقاً، لذلك أفردنا هذا الفصل، بل بدأنا به رسالتنا لنتناول بالتفصيل أحكام هذا السماع المبارك والتكاليف المتعلقة به على الفرد المسلم وسنتناول في هذا المبحث إن شاء الله تعالى إثبات أن الاستماع للقرآن الكريم عبادة يؤجر عليها المسلم، والمقصود هو مجرد الاستماع، وبيان فضيلة هذا الاستماع واستحبابه من الشارع، ويجب أن ننوه إلى أمور مهمة وهي:

أولاً: ليس الكلام هنا على مشروعية الاستماع للقرآن الكريم في الأصل؛ لأن المشروعية والإباحة - في هذا الأمر - لا تحتاج إلى بحث وتمحيص لوضوحها، وبديهيته، فيكون الكلام من باب توضيح الواضحات، وتحصيل للحاصل كالكلام عن مشروعية الذكر، ومشروعية الصلاة في الأصل دون التعليق بزمان أو مكان، وكذلك إثبات فضيلة الاستماع للقرآن الكريم، واستحبابه، وكونه عبادة هو إثبات للمشروعية من باب أولى،

(١) سورة الرعد، آية (٢٨).

(٢) رواه الترمذي، كتاب فضائل القرآن، باب (٢٥) (٩٦١/٥) ٢٩٢٦ وقال: حسن غريب.

والدارمي كتاب فضائل القرآن، باب فضل كلام الله على سائر الكلام ٨٩٨/٢ (٣٢٣٤) (٤٤١/٢).

فمن هنا كان الاستغناء عن إثبات المشروعية، ومما لا شك أن النبي ﷺ قد أخذ القرآن الكريم من جبريل - عليه السلام - سماعاً والصحابة - رضوان الله عليهم - أخذوه سماعاً من فم النبي ﷺ، فإذا كان أصل تلقي القرآن الكريم كان سماعاً، كفى بذلك، دليلاً على المشروعية، ثم كتب بعد ذلك وقرئ من المصاحف، فالاستماع سابق للقراءة، وهذا واضح في المشروعية.

ثانياً: لا يتناول المبحث تلاوة القرآن الكريم وفضلها وأحكامها؛ لأن الآيات والأحاديث في هذا الأمر أكثر من أن تحصى، فضلاً عن أن دراستنا تتناول الجانب السماعي للقرآن الكريم، وإثبات فضيلة الاستماع للقرآن الكريم وشرفه على سائر المسموعات، وثبوت الأجر بمجرد الاستماع له، أما التلاوة فالكذب في شأنها كثيرة بخلاف الاستماع^(١).

ثالثاً: هناك فرق بين السماع والاستماع، فالسماع: ما كان من غير قصد، وبالتالي لا تتحقق فيه نية السماع، أما الاستماع: فهو الذي يكون بقصد السماع فتسبقه نية السماع^(٢). ومقصودنا هنا إثبات الأجر بالاستماع للقرآن الكريم، وليس السماع المجرد عن النية.

أقول: فضل الاستماع للقرآن وكونه عبادة ثابت بالكتاب والسنة والإجماع والقياس والمعقول، والآثار المروية عن الصحابة والتابعين.

فالفضل له ثابت والأجر به ممنوح من الشارع، كما ثبت الأجر بقراءته، وإن كان بينها تفاوت كما سنعرف لاحقاً، ولكن أصل الفضيلة والاستحباب هو مقصودنا من الإثبات والبيان.

(١) انظر فضائل التلاوة: البرهان للزركشي: النوع التاسع والعشرون (١/ ٨١)، الإتقان للسيوطي، النوع الخامس والثلاثون (١/ ٣٢٤)، التبيان في آداب حملة القرآن للنووي، (ص ١٣-٣٠)، مقدمة تفسير الطبري (١/ ٢٨)، مقدمة تفسير القرطبي (١/ ١٠)، المرشد الوجيز لأبي شامة، الباب السادس (ص ٩٣)، زاد المعاد لابن القيم، فصل في هديه ﷺ في قراءة القرآن (١/ ٤٨٢)، الأذكار للنووي، كتاب تلاوة القرآن (ص ١٨٧).

(٢) راجع: التمهيد في هذا البحث، وهو ألفاظ السماع ومعانيها.

أولاً: أدلة الكتاب على أن الاستماع للقرآن الكريم من فضائل الأعمال:

الدليل الأول: قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(١).

وجه الاستدلال: ويظهر وجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة في قوله تعالى (لعلكم ترحمون) فكانت الرحمة مناة بالاستماع للقرآن الكريم والإنصات له، وكان القصد والحكمة من الاستماع والإنصات هو تحقق الرحمة من الله تعالى للمستمع، فإذا كانت الرحمة من الله تعالى، يمكن أن تتحقق بالاستماع لكلامه، فكفى بذلك دليلاً على فضيلة الاستماع، وهذا يشبه قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٢). فكانت الحكمة من الصيام هي تحقق التقوى للصائم، فالتقوى مناة بالصيام - أي: رجاء أن تتقون، فكذلك في الآية (لعلكم ترحمون) - أي: الاستماع للقرآن الكريم رجاء نزول الرحمة من الله تعالى، فالاستماع لكلامه طريق لهذه الرحمة، وسبب لها، وهذا واضح الدلالة على ثبوت فضيلة الاستماع للقرآن الكريم، وثبوت الأجر به، وأي أجر أعظم من رحمة الله تعالى بالمستمع^(٣).

قال الإمام ابن تيمية^(٤): وأما السماع الذي شرعه الله لعباده، وكان سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم يجتمعون عليه لصلاح قلوبهم وزكاة نفوسهم، فهو سماع آيات الله، وهو سماع النبيين والمؤمنين وأهل المعرفة^(٥).

(١) سورة الأعراف، آية (٢٠٤).

(٢) سورة البقرة، آية (١٨٣).

(٣) انظر: مدارج السالكين لابن القيم (٥١٧/١)، وما بعدها، المقصد الأسنى للغزالي (٩٠) وما بعدها، تفسير ابن كثير (٢/٢٨٢).

(٤) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، تقي الدين، الإمام شيخ الإسلام، حنبلي. ولد في حران وانتقل به أبوه إلى دمشق، فنبغ واشتهر. سجن بمصر مرتين من أجل فتاواه، وتوفي بقلعة دمشق، كان داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والعقائد والأصول، فصيح اللسان، مكثراً من التصنيف. من تصانيفه: السياسة الشرعية، منهاج السنة، وطبعت (فتاواه) في ٣٥ مجلداً. كانت ولادته عام ٦٦١هـ، ووفاته عام ٧٢٨هـ).

انظر: الأعلام للزركلي (١/١٤٠)، الدرر الكامنة لابن حجر (١/١٤٤)، البداية والنهاية لابن كثير (١٤/١٣٥).

(٥) انظر: رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٤).

الدليل الثانى: قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ۝ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ۝ فَأُنَبِّهِهُم بِمَا قَالُوا جَنَّتٌ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ۝﴾ (١).

وجه الاستدلال: هذه الآية الكريمة نزلت في علماء النصارى ورهبانهم؛ لأن الآية التي قبلها ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِي ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَسَمَ رَبُّهُمْ وَرَهْبَانُهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٢). والآية في معرض المدح لهم، والثناء عليهم، وذكر محاسنهم، وباعث هذا المدح هو سماعهم لما أنزل الله على رسوله ﷺ وتأثرهم به، بل إن الله أثابهم على قولهم: (ربنا آمنا فاكْتُبنا مع الشاهدين) بعد سماعهم للآيات وتأثرهم بها، فإذا كان هذا في علماء بني إسرائيل - وقد استفادوا من سماعهم للقرآن الكريم، ومدحهم الله تعالى على ذلك - فالمسلم في إثبات الأجر له بالاستماع للقرآن الكريم أولى منهم، والمدح في حقه أثبت، فالمدح لهم ثابت لفضيلة استماعهم للآيات، والمدح على فعل ما دليل على فضيلة ذلك الفعل، وأنه من فضائل الأعمال، فالله عز وجل لا يمتدح إلا ما هو راضٍ عنه، ومُحِبٌّ له وبذلك يتحقق الأجر.

كما أن ذم الله تعالى لفعل ما دليل على رذيلة ذلك الفعل، فالمدح والذم من الله تعالى شاهدان على الفضائل والردائل، ويشبه ذلك قوله تعالى في امتداح الأنصار - رضوان الله عليهم - ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءَ الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ (٣)، فمدح الله لهم في هذه الآية دل على فضيلة إيواء المؤمن، وفضيلة الإيثار واستحبابها، وطريق ذلك هو المدح والثناء، وشاهد ذلك كله أن امتداح الله لهم على استماع الآيات دل على فضيلة الاستماع، وأنه عبادة يؤجر

(١) سورة المائدة، الآية (٨٣-٨٥).

(٢) سورة المائدة، آية (٨٢).

(٣) سورة الحشر، آية (٩).

عليها المسلم^(١).

الدليل الثالث: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾^(٢).

وجه الاستدلال: هذه الآية صريحة في كون الاستماع لآيات الله عبادة عظيمة، حيث إن الله تعالى جعلها طريقاً لزيادة الإيمان، وجعلها من صفات المؤمنين، بل إنها صفة للمؤمنين حق الإيمان، وهذا مستفاد من أداة الحصر (إنما)، فالمستمع لكتاب الله بتدبر وتمعن وحضور مأجور، وهو في عبادة قد امتدح الله المؤمنين بها، وذكر الله المذكور في الآية يكون بذكر كلامه سبحانه. وقوله (تليت عليهم) دليل على استماعهم للآيات، فهي في المستمع دون التالي، فثبت الفضل للمستمع، وأي فضل أعظم من زيادة الإيمان^(٣).

الدليل الرابع: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطُّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ۚ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْوَلُّوۥا ۚ﴾^(٤).

وجه الاستدلال: يبشر الله فئة من المؤمنين، ويصفهم بأنهم مهديين عقلاء، فبشرهم ووصفهم بالهداية والعقل، وهم الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأي قول أعظم من قول الله، وأي كلام أهدى من كلام الله، بل إن قوله تعالى (فيتبعون أحسنه) له بيان أكثر لما نريد وبيانه بعد هذه الآية بأربع آيات، وهو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْكِتَابِ كِتَابًا مُّتَشَبِهًا مَّثَانِي﴾^(٥)، فتكون الآية مفسرة للتي قبلها في بيان أحسن القول، كما صرح المفسرون بذلك^(٦)، في أن المراد بأحسن القول في الآية هو كلام الله، وبهذا التوجيه والبيان يكون المعنى (أن الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه)،

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦/ ٢٥٨-٢٥٩)، تفسير ابن كثير (٢/ ٨٧)، فتح القدير (٢/ ٦٨).

(٢) سورة الأنفال، آية (٢).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧/ ٣٦٥)، تفسير ابن كثير (٢/ ٢٨٦)، فتح القدير (٢/ ٢٨٥).

(٤) سورة الزمر، آية (١٧-١٨).

(٥) سورة الزمر، آية (٢٣).

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٥/ ٢٤٤).

وهو قول الله بلا شك نقلاً وعقلاً هم أصحاب الهداية والعقل، وهم المبشرون، وهم الذين هداهم الله لخير السبل، واختار لهم الطريق المرضي، وهم أولو العقول المستنيرة والبصائر المستبينة، وهذا غاية في الثناء، والبيان على فضل الاستماع لكتاب الله تعالى^(١).

الدليل الخامس: قال تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكًا لَيْدُبُرًا ۖ إِنَّهُمْ وَلَيُنْذِرُونَ أُولَ الْأَلْبَابِ﴾^(٢).

وجه الاستدلال: جعل الله تعالى التدبر لآيات الكتاب من حكم نزوله، وذلك بقوله (ليدبروا آياته)، واللام هنا للتعليل، كما جعل من حكمة نزوله الحكم بين الناس في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ﴾^(٣)، فكانت حكم نزوله كثيرة، منها الحكم بين الناس، ومنها تدبر آياته، وهذه الحكمة الأخيرة تتحقق بقراءته، كما أنها تتحقق بالاستماع له، بل إن التدبر قد يرتجى من السماع أكثر من القراءة أحياناً إذا انشغل القارئ بأدائه وتجويده وإخراج الحروف من مخارجها، فمرعاته لذلك كله قد يصرفه عن مزيد تدبر ونظر، بخلاف المستمع المنصت، فإن ذهنه حاضر كلياً غير منشغل سوى بالسماع، فالتدبر في حقه يكون أوضح وأبين، وبذلك ينال ما وصفت الآية المتدبرين له بأنهم من أولي الأبواب^(٤).

الدليل السادس: قال تعالى: ﴿وَإِذَا تَنَزَّلَ عَلَيْهِ ۖ أَنبَتْنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنِهِ قُورًا ۚ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٥).

وقال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۖ يَسْمَعُ ۖ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٦).

وجه الاستدلال: في هاتين الآيتين وعيدٌ شديد على الإعراض عن سماع كلام الله تعالى، وإن كانت الآيات في كفار قريش، وإعراضهم عن كلام الله، إلا أنه يصلح إنزالها في غيرهم لأنه قد تقرر أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وبإعمال قياس العكس نخرج

(١) انظر: تفسير القرطبي (١٥ / ٢٤٤)، تفسير ابن كثير (٤ / ٤٩)، فتح القدير (٤ / ٤٥٦).

(٢) سورة ص، آية (٢٩).

(٣) سورة النساء، آية (١٠٥).

(٤) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، شرح حديث (إني أحب أن أسمعه من غيري)، حديث رقم (٥٠٤٩).

(٥) سورة لقمان، آية (٧).

(٦) سورة الجاثية، آية (٨).

باستحباب الاستماع لكلام الله، واستحقاق الأجر على ذلك، حيث إنه ثبت بالآية الإنكار على من يعرض عن السماع للآيات متعمداً، وهذا حكم الأصل، وقياس العكس - كما قرره الأصوليون - هو (إثبات نقيض حكم الأصل للفرع لوجود نقيض علته)^(١). فَعِلَّةُ حكم الأصل هي الإعراض، ونقيضها هو التوجه والإقبال، وهي متحققة عند من يستمع لكلام الله، فيثبت في حقه الاستحباب، واستحقاق الأجر، وهو القبول المقابل للإنكار، وهذا نقيض حكم الأصل، فنقول باستحباب الاستماع للقرآن الكريم بالقياس العكسي على حرمة الإعراض عن الاستماع له تعمدًا.

ويشبه ذلك ما ثبت في السنة عندما قال الصحابي للنبي ﷺ: (يأتي أحدنا أهله ويكون له أجر؟) فقال ﷺ: «أرأيت إن جعله في حرام أكان عليه وزر؟» قال: نعم. فقال ﷺ: «كذلك إذا وضعه في حلال كان له به أجر»^(٢).

فإتيان أهله بقصد التعبد يثبت له به الأجر، ويكون عبادة قياساً عكسياً على وضع شهوته في مكان حرام، فتكون عليه وزراً، وهذا مثال على قياس العكس للتوضيح والبيان.

قال الإمام ابن تيمية: (فهذا السماع هو أصل الإيمان، فإن الله تعالى بعث محمداً ﷺ إلى الخلق أجمعين ليلبغهم رسالات ربهم، فمن سمع ما بلغه الرسول ﷺ فأمن به اهتدى، ومن أعرض عن ذلك ضل وشقى)^(٣).

وما تعرضنا له من الآيات الكريمة فيه الكفاية في إثبات فضيلة الاستماع لكتاب الله

(١) عرف الأصوليون القياس بأنه: (إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند الثبوت). وهذا تعريف البيضاوي. وله تعريفات كثيرة، والمختار منها عند الأمدى وابن الحاجب (مساواة فرع لأصل في علة حكمه).

وأما قياس العكس فقد عرفه الإسنوي بأنه (إثبات نقيض حكم معلوم في معلوم آخر لوجود نقيض علته فيه). انظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للإسنوي (٢/ ٧٩١-٧٩٤)، المذهب في علم أصول الفقه المقارن للدكتور عبد الكريم النملة (٤/ ١٨٣٠-١٨٣٢).

(٢) رواه مسلم، كتاب الزكاة، باب (١٦)، حديث (٢٣٢٦).

(٣) رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ١٣).

تعالى، وإلا فالآيات كثيرة، ألا ترى أن الله ممتنٌ على عباده المؤمنين باستماعهم للآيات، فيقول: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(١). فهذه الآية وسابقتها دلائل وبيان على كون الاستماع لآيات الله عبادة وقربة، وعمل صالح مبرور^(٢).

ثانياً: أدلة السنة النبوية على أن الاستماع للقرآن الكريم عبادة وهو من فضائل الأعمال:

الدليل الأول: الأحاديث الواردة في استماع النبي ﷺ للقرآن الكريم من الصحابة القراء - رضي الله عنهم أجمعين - كثيرة لهذا صح أن يقال الاستماع للقرآن الكريم سنة مأثورة عن النبي ﷺ، فمن نوى في استماعه الاقتداء بسنته ﷺ كان متعبداً بذلك لله مأجوراً على استماعه لكلام مولاه، فإذا كان الاقتداء بالنبي ﷺ في ملبسه ومشربه ومطعمه ونومه ومشيه سنة يستحق بها المسلم الأجر، فإن الاقتداء به ﷺ في استماعه لكتاب الله من غيره من باب أولى أن يكون سنة وقربة وعبادة، ومن هذه الأحاديث:

الحديث الأول: عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال لي النبي ﷺ: «اقرأ عليّ القرآن» فقلت يا رسول الله: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ فقال: «إني أحب أن أسمعه من غيري»، فقرأت عليه سورة النساء، حتى 'جئت إلى الآية ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾»^(٣)، قال: «حسبك الآن» فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان^(٤).

وجه الاستدلال: يستدل بهذا الحديث من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إن فيه إثباتاً لفعل النبي ﷺ وهو استماعه للقرآن الكريم، فيكون

(١) سورة العنكبوت، آية (٥١).

(٢) انظر: فتح القدير (٤/٢٣٥)، تفسير ابن كثير (٣/٤٤٣)، تفسير القرطبي (١٤/٥٧)، رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٦).

(٣) سورة النساء، آية (٤١).

(٤) رواه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب قول المقرئ للقارئ (حسبك)، رقم (٥٠٥٠).

ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل استماع القرآن ٦/٣٢٨ حديث رقم (١٨٦٦).

الاستماع سنة مأثورة كما قلنا، وبالاقتداء بسنته ﷺ يستحق المستمع الأجر والمثوبة على اقتدائه، ويكون الاستماع للقرآن الكريم هو من باب السنة الفعلية^(١).

(١) لأن السنة على ثلاثة أقسام: سنة قولية، وسنة فعلية، وسنة تقريرية. واستماع النبي ﷺ للقرآن من غيره هو من باب السنة الفعلية، فيكون الاقتداء به في ذلك من باب الاقتداء بسنته الفعلية، وأفعاله ﷺ منها ما يكون مصدرًا للتشريع، ومنها ما لا يكون. وبيان هذه الأفعال كالتالي:

أ) أفعاله الجليلة أي التي تصدر منه بحسب الطبيعة البشرية وبصفته إنسانًا كالأكل والشرب والمشي والقعود ونحو ذلك، فهذه لا تدخل في باب التشريع إلا على اعتبار إباحتها في حق المكلفين، فلا تجب متابعة الرسول في طريقة مباشرته لها، وإن كان بعض الصحابة يحرص على هذه المتابعة كعبدالله بن عمر، وهذه المتابعة أمر حسن. ويلحق هذا النوع في عدم اعتباره مصدرًا للتشريع: ما صدر عنه بمقتضى خبرته الإنسانية في الأمور الدنيوية مثل: تنظيم الجيوش، والقيام بشئون الحرب، وشئون التجارة، ونحو ذلك، فهذه الأفعال لا تعتبر تشريعًا للأمة لأن مبنائها التجربة لا الوحي، والنبي ﷺ لم يلزم المسلمين بها، ولم يعتبرها من قبيل تشريع الأحكام، ويلحق بهذا النوع أيضًا في عدم اعتباره مصدرًا للتشريع إثبات وقائع الدعوى التي ينظر فيها، لأن ذلك أمر تقديري له، وليس تشريعًا للأمة، أما حكمه على فرض ثبوت وقائع الدعوى فهو تشريع للأمة، ولهذا قال ﷺ: «إنما أنا بشر مثلكم، وإنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له بنحو ما أسمع».

ب) ما ثبت كونه من خواصه ﷺ فهو له وحده، ولا تشاركه الأمة فيه، كاختصاصه بالوصال في الصوم، والزيادة في النكاح على أربع وغير ذلك، فهذه الأمور خاصة به، ولا يصح متابعة النبي ﷺ فيها، ففي النكاح قام الدليل على اقتصار الإباحة إلى أربع زوجات، وفي الوصال في الصوم وردّ النهي عنه في حق الأمة.

ج) ما عرف أن فعله ﷺ بيان لنص مجمل جاء في القرآن فبيانه تشريع للأمة، ويثبت الحكم في حقنا، ويكون حكم الفعل الذي صدر منه في هذه الحالة كحكم النص الذي بينه الفعل من الوجوب والندب، وغيرهما، ويكون الفعل بيانًا للمجمل، إما بصريح المقال أو بقرائن الأحوال، فمن الأول قوله ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي»، فأداؤه للصلاة بيان للصلاة المأمور بها بقوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله ﷺ «خذوا عني مناسككم»، وأداؤه لمناسك الحج بيان للحج المفروض، بقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. وأما قرائن الأحوال مثل قطعه أو أمره بقطع يد السارق من الكوع، وهذا الفعل بيان لقوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

د) ما فعله الرسول ﷺ ابتداءً، وعرفت صفته الشرعية من وجوب وندب وإباحة، فإنه تشريع للأمة، فيثبت حكم ما فعله في حق المكلفين لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

هـ) ما فعله ﷺ ولم تعرف صفته الشرعية، ولكن عرف أن في الفعل قصد القربة، كقيامه ببعض العبادات دون مواظبة عليها، فإن الفعل يكون مستحبًا في حق الأمة، أما إذا لم يعرف في الفعل قصد القربة، فإن الفعل يكون دالًا على إباحته في حق الأمة، كالزراعة والبيع، ونحو ذلك.

انظر: شرح مسلم الثبوت لابن نظام الدين (٢/ ١٨١)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ٢٤٧-٢٤٨)، إرشاد الفحول لشوكاني (ص ٣٥-٣٦)، الوجيز في أصول الفقه لعبدالكريم زيدان (ص ١٦٥-١٦٦).

الوجه الثاني: في قوله ﷺ: «إني أحب أن أسمع من غيري»، وفيه ثلاث إشارات:

الإشارة الأولى: وهي قوله ﷺ: «إني أحب» وهذا تصريح منه ﷺ باستحبابه لاستماع القرآن الكريم من غيره، فيكون هذا الأمر مستحباً للنبي ﷺ، وما كان محبباً للنبي ﷺ فهو لا محالة محب إلى الله تعالى، ومقامه كريم، وأجره جزيل، وبذلك يكون الاستماع للقرآن الكريم من الغير أمراً يحبه الله ورسوله.

ولزيد البيان، فإن هذا ثابت بالقياس الاقتراني^(١)، فنقول: إن استماع القرآن الكريم من الغير يحبه النبي ﷺ (وهو المقدمة الصغرى)، وكل أمر يحبه النبي ﷺ يحبه الله تعالى (المقدمة الكبرى) فتكون النتيجة أن الاستماع للقرآن الكريم يحبه الله تعالى. والعبادة كما عرفوها: كل أمر يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة^(٢)، فيكون الاستماع للقرآن الكريم عبادة. وهذا وجه استحباب الاستماع للقرآن الكريم بالقياس.

ودليل الصغرى واضح من الحديث «إني أحب أن أسمع من غيري».

ودليل الكبرى هو أن منطوق النبي ﷺ هو وحي من عند الله تعالى، وتشريع شرعه الله لنا على لسان نبيه ﷺ، فما حرمه النبي ﷺ فهو حكم الله، وما أوجبه النبي ﷺ فهو حكم الله، كذلك ما كرهه وما أحبه النبي ﷺ هو حكم الله تعالى ومراده؛ لأن النبي ﷺ هو المبلغ عن الله تعالى ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلْغُ﴾^(٣).

الإشارة الثانية: في قوله ﷺ: «أن أسمع» وهي إشارة لطيفة لا تظهر إلا بالتأمل في جمال التشريع المكنون في دلائل عباراته ﷺ، فقد قال: «أحب أن أسمع من غيري»، ولم يقل:

(١) القياس الاقتراني من الأقيسة العقلية التي يستخدمها المناطقة، قال الإسوي في نهاية السؤل شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول (أصول الفقه إنما يتكلم فيها على القياس المستعمل في الفقه والفقهاء إنما يستعملون قياس العلة، وأما ما عداه كالتلازم والاقتراني، فإن الذي يسميها قياساً إنما هم المنطقيون ...)، ثم يقول: (وأما الاقتراني فكلوهم: "كل وضوء عبادة، وكل عبادة لابد فيها من النية" ينتج أن كل وضوء لابد فيه من النية. انتهى). نهاية السؤل (٢/٧٩٦).

(٢) انظر: العقيدة في الله للدكتور عمر الأشقر (ص ٦٢).

(٣) سورة الشورى، آية (٤٨).

أحب أن يقرأه غيري، والناظر لظاهر العبارتين يجد اتفاقهما في المعنى وتحققهما لنفس المراد، لأن كلا الأمرين في العبارتين قد حدث، فقله «أحب أن أسمعه من غيري» قد حدث سماعه ﷺ من غيره، وعلى فرض قوله ﷺ «أحب أن يقرأه غيري»، فقد حدث ذلك بقراءة غيره، وهو عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - فالعبارتان في ظاهرهما تؤيدان إلى نفس المعنى، ولكن سر التشريع منهما عجيب! وهو أن هناك فرقاً لطيفاً بينهما، وهو توجيه الاستحباب، فهو مختلف بين العبارتين، فعلى فرض قوله: أحب أن يقرأه غيري، فإن هذا القول فيه توجيه الاستحباب إلى القراءة والتلاوة أي قراءة ذلك الغير هي المستحبة، ومحبة النبي ﷺ موجهة لها، وليس هذا مرادنا بالإثبات، ولا هو مراد الحديث.

وأما قوله «أحب أن أسمعه من غيري» ففيه توجيه الاستحباب بدقة إلى الاستماع ذاته من الغير، وهو مرادنا من الإثبات، ومراد الحديث، بل مراد النبي ﷺ فقله: أحب أن يقرأه غيري - وقد حدث - يكون محل الاستحباب القراءة، وقوله (أحب أن أسمعه من غيري) - وقد حدث - يكون محل الاستحباب الاستماع وهو المراد.

فانظر إلى دقة التشريع في منطقته ﷺ، وانظر إلى جمال التعبير وحسن البيان منه ﷺ، ولا عجب في ذلك، فهو الذي أوتي جوامع الكلم وبلاغته ماثلت بلاغة كتاب الله تعالى بدليل قوله ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»^(١).

الإشارة الثالثة: في قوله ﷺ «من غيري» فقد أطلق النبي ﷺ ذلك الغير، وهذا فيه إثبات لجواز الاستماع ممن هو دون السامع في القراءة والإنقان، وجواز أن يكون السامع أقرأ من التالي، ولا يشترط العكس، وهو كون القارئ التالي أقرأ من السامع، ففيه قوله (من غيري) بيان لذلك، لأن ذلك الغير بالنسبة للنبي ﷺ إما أن يكون أفضل من قراءته، أو مساوٍ له، أو دونه، وحاشاه ﷺ أن تلد الأرحام أو يُخلق فوق الغمام من هو أفضل منه أو مساوٍ له في الفضل والمنزلة، فكيف بالقراءة، وقد صرح الأحاديث بذلك، فقد قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»^(٢).

(١) رواه أبو داود في سننه (٤/٢٠٠)، رقم (٤٦٠٤).

(٢) رواه مسلم في صحيحه ٤/١٧٨٢، رقم (٢٢٧٨).

وخلاصة ذلك أن الغير لابد وأن يكون دون النبي ﷺ في القراءة، فإذا جاز للنبي ﷺ سماعه للقرآن ممن هو دونه في القراءة، جاز لغيره من أمته أن يستمع للقرآن ممن هو دونه في القراءة والإقراء، لأن أفعاله ﷺ تشريع لأمته، وهذا لا يشمل القراءة في صلاة الجماعة التي يشترط فيها أن يكون القارئ والتالي أقرأ من السامع لحديث «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله»^(١)، فالكلام فيما سوى الصلاة^(٢).

الوجه الثالث: قول عبدالله بن مسعود: (فالتفتُ إليه فإذا عيناه تذرفان).

وهو بيان لخشوعه وتأثره ﷺ عند استماعه للقرآن الكريم، وهذا يشير إلى أن السماع يتأتى معه الخشوع والتدبر، ما لا يتأتى في القراءة لفراغ الذهن من غيره، وانصراف الفكر إلى سماع الآيات، بخلاف القراءة التي يراعي فيها التالي قواعد تجويد القرآن الكريم، وإخراج الحروف، وإتقان القراءة مما قد يصرف الذهن عن تدبر الآيات.

يقول الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: "قال ابن بطلال^(٣): يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القرآن سنة، ويحتمل أن يكون ليتدبره ويفهمه، وذلك أن المستمع أقوى على التدبر، ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القراءة لاشتغاله بالقراءة وأحكامها"^(٤).

فإذا كان هذا شأن استماع الآيات في العبد وتخشعه لها فهي عبادة فضيلة، وعمل جليل يؤجر عليه المسلم، كما يؤجر المسلم على كل عمل يقربه من الله ويذكره به، ويدفع به إلى

(١) رواه مسلم (١/٤٦٥)، رقم (٦٧٣).

(٢) انظر تقديم القارئ على غيره في صلاة الجماعة: المذهب للفيروزآبادي (١/٩٨)، المجموع للنووي (٤/٢٤٣)، المنهاج للنووي (١/١٧)، المغني لابن قدامة (٢/٥)، كشف القناع للبهوتي (١/٤٧١)، الفروع لابن مفلح (٢/٣)، دليل الطالب (١/٤٤)، منار السبيل (١/١٢٢)، الروض المربع للبهوتي (١/٢٤٦)، حاشية السوقي (١/٣٤٣)، الكافي لابن عبد البر (١/٤٦). وأبو يوسف من الحنفية قدم الأقرأ خلافاً للمذهب في تقديم الأعلم بالسنة الهداية (١/٥٥)، بدائع الصنائع (١/١٥٧)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (١/٣٦٨).

(٣) هو علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال، ويعرف باللبجام، عالم بالحديث، من أهل قرطبة فقيه مالكي، وبنو بطلال في الأندلس يمانيةون. ينقل عنه ابن حجر كثيراً في (فتح الباري). من تصانيفه: شرح البخاري لابن بطلال، وله أيضاً كتاب الاعتصام (في الحديث). كانت ولادته عام ٣٠٤هـ، ووفاته ٣٨٧هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٥/٩٦)، شذرات الذهب لابن العماد (٣/٢٨٣)، معجم المؤلفين (٧/٨٧)، شجرة النور الزكية (ص ١١٥).

(٤) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٩/١١٧).

الخشية والخوف منه، فإن القشعريرة التي تنتاب جسدَ مسلم عند استماعه للآيات هي صفة المؤمنين الخاشعين القريبين من الله تعالى، قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾^(١)، والاستماع يحقق ذلك الخشوع، وتلك القشعريرة التي تكفر وتحت^(٢) الذنوب، وجاء في الحديث: «ما من عبد مؤمن تخرج من عينه دموع، وإن كانت مثل رأس الذباب من خشية الله، ثم تصيب شيئاً من حر وجهه، إلا حرمه الله على النار»^(٣). فهو باب من أبواب القرب إلى الله تعالى، وعبادة عظيمة يحبها الله ورسوله ﷺ.

الحديث الثاني: استماع النبي ﷺ لقراءة أبي موسى الأشعري وثناؤه عليها: عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال له: «لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة»^(٤).

وفي رواية الشيخين أنه قال له: «لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود»^(٥).

وفي رواية أن النبي ﷺ قال: «لقد أوتى هذا من مزامير آل داود».

فبلغ ذلك أبا موسى، فقال: يا رسول الله لو علمت أنك تسمع لحبّرت لك تحبيراً»^(٦).

(١) سورة الزمر (٢٣).

(٢) تحت: أي تسقط، يقال: تحات عنه ذنوبه، أي تساقطت وتناثرت.

(٣) رواه ابن ماجه (١٤٠٤/٣)، رقم (٤١٩٧).

(٤) رواه مسلم (٥٤٦/١)، رقم (٢٠٦٧).

(٥) رواه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن (٤٧٦١).

- ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن، رقم (٧٩٣).

(٦) رواه النسائي في السنن الكبرى (٣٢/٥)، رقم (٨٠٥٨).

• وابن حبان في صحيحه (١٦٩/٦)، رقم (٧١٩٧).

• والحاكم في مستدركه (٥٢٩/٣)، رقم (٥٩٦٦). وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

• والبيهقي في السنن الكبرى (١٢/٣)، رقم (٤٤٨٤)، (٢٣٠/١٠)، رقم (٢٠٨٤٣).

• وأبو يعلى في مسنده (٢٦٦/١٣)، رقم (٧٢٧٩).

الحديث الثالث: استماع النبي ﷺ مع عائشة - رضي الله عنها - لقراءة سالم مولى أبي حذيفة - رضي الله عنه - عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ كان ليلة ينتظرها فأبطأت عليه، فقال ﷺ «ما حبسك؟» قال: يا رسول الله كنت أستمع قراءة رجل، ما سمعت أحسن صوتاً منه، فقام عليه الصلاة والسلام، حتى استمع إليه طويلاً، ثم رجع، فقال عليه الصلاة والسلام: «هذا سالم مولى أبي حذيفة، الحمد لله الذي جعل في أمتي مثله»^(١).

الحديث الرابع: استماع النبي ﷺ مع أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - لقراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «استمع النبي ﷺ ذات ليلة إلى عبدالله بن مسعود ومعه أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - فوقفوا طويلاً ثم قال ﷺ: «من أراد أن يقرأ القرآن غصاً طرياً كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد»^(٢).

وجه الاستدلال من الأحاديث الثاني والثالث والرابع:

هو كالأستدلال بالأول في أن الاستماع للقرآن الكريم سنة ثابتة عن النبي ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم، كما نقل عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه كان يقول لأبي موسى الأشعري: (ذكرنا ربنا فيقرأ عنده القرآن)^(٣)، فيكون ذلك مستحباً.

(١) رواه الحاكم في مستدركه (٣/ ٢٥٠)، رقم (٥٠٠١). وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه هكذا، إنما اتفقا على حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن المهاجرين لما أقبلوا من مكة إلى المدينة كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة لأنه كان أكثرهم قرأتاً.

(٢) رواه أحمد ٧/ ١، رقم ٣٥، والنسائي في الكبرى ٥/ ٧١، رقم ٨٢٥٥. وابن ماجه ١/ ٤٩، رقم ١٣٨، وصححه ابن حبان ١٥/ ٥٤٢، رقم ٧٠٦٦.

(٣) رواه الدارمي، كتاب فضائل القرآن رقم (٣٣٥٧، ٣٣٦٠).

وقد نقل الإمام النووي^(١) الاتفاق على استحبابه، فقال: (اعلم أن جماعات من السلف كانوا يطلبون من أصحاب القراءة بالأصوات الحسنة أن يقرأوا وهم يستمعون، وهذا متفق على استحبابه، وهو عادة الأخيار والمتعبدين وعباد الله الصالحين)^(٢). انتهى، فهو سنة فعلية فعلها النبي ﷺ، وتقريرية أقر عليها الصحابة رضوان الله عليهم كإقراره لعائشة في استماعها لقراءة سالم - رضي الله عنه.

ويجدر بالذكر أن الأحاديث السابقة أثبتت استماع النبي ﷺ دون طلب منه أن يقرأوا بل دون علم منهم أحياناً، فثبتت السنة بذلك سواء أكانت بطلب من المستمع أم بغير طلب، وسواء أكانت بعلم من القارئ أم بغير علم منه بوجود المستمع، فالسنة قائمة في هذه الأحوال جميعاً.

الدليل الثاني: من أدلة السنة النبوية على استحباب الاستماع للقرآن الكريم:

الأحاديث الواردة في استحباب جلوس الجماعة للذكر، وقراءتهم مجتمعين، واستماعهم من بعضهم البعض ومنها:

(أ) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة

(١) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن، النووي (أو النواوي) أبو زكريا، محيي الدين، من أهل نوى من قرى حوران جنوبي دمشق، علامة في الفقه الشافعي والحديث واللغة، تعلم في دمشق، وأقام بها زمناً. من تصانيفه: المجموع شرح المذهب (لم يكمله)، روضة الطالبين، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ولد عام ٦٣١هـ، وتوفي عام ٦٧٦هـ.

انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (٥/ ١٦٥)، الأعلام للزركلي (٩/ ١٨٥)، النجوم الزاهرة (٧/ ٢٧٨).

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن للنووي (ص ١١٣).

انظر: طلب القراءة من الصوت الحسن، التبيان (ص ١١٣)، الإنفاق للسيوطي (١/ ٣٣٧).

وأورد الحافظ ابن حجر الإجماع على ذلك، فقال: (نقل الإجماع على استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن)، وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن أبي مسجعة، قال: (كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي قومه). انظر فتح الباري في الكلام على حديث (يا أبا موسى لقد أوتيت مزامراً...) (١/ ١١٥-١١٦).

وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده»^(١).

عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «ما من قوم يذكرون الله إلا حفت بهم الملائكة، وغشيتهم الرحمة، ونزلت عليهم السكينة»^(٢).

(ب) وعن معاوية - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ خرج على حلقة من أصحابه، فقال: «ما يجلسكم؟» قالوا: جلسنا نذكر الله، ونحمده لما هدانا للإسلام، ومنّ علينا به. قال: «أتاني جبريل عليه السلام فأخبرني أن الله تعالى يباهي بكم الملائكة»^(٣).

(ج) عن أنس - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن لله سيارة من الملائكة يطلبون حلق الذكر، فإذا أتوا عليهم حضوا بهم، فيقول الله تعالى: غشوههم برحمتي فهم القوم لا يشقى بهم جليسهم»^(٤).

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن لله ملائكة سيارة وفضلاء يلتمسون مجالس الذكر في الأرض، فإذا أتوا على مجلس الذكر خف بعضهم بعضاً بأجنتهم إلى السماء...» إلى قوله: «فيقولون ربنا إن فيهم عبداً خطاءً جلس إليهم وليس منهم» فيقول الله تعالى: «وهو أيضاً قد غفرت له هم القوم لا يشقى بهم جليسهم»^(٥).

(د) عن أنس - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا، قالوا: يا رسول الله: وما رياض الجنة؟ قال: حلق الذكر»^(٦).

(١) رواه مسلم (٢٠٧٤/٤)، رقم (٢٦٩٩).

(٢) رواه الترمذي (٤٥٩/٥)، رقم (٣٣٧٨).

(٣) رواه الترمذي في سننه (٤٦٠/٥)، رقم (٣٣٧٩). وقال: حديث حسن غريب، وصححه الألباني.

• وابن حبان في صحيحه (٩٥/٣)، رقم (٨١٣).

(٤) رواه مسلم (٢٠٦٩/٤)، رقم (٢٦٨٩).

(٥) راجع تخريج الحديث السابق.

(٦) رواه الترمذي (٥٣٢/٥)، رقم (٣٥١٠-٣٥٠٩).

• وأحمد في مسنده (١٥٠/٣)، رقم (١٢٥٤٥).

• وأبو يعلى في مسنده (١٥٥/٦)، رقم (٣٤٣٢).

• والطبراني في الكبير (٩٥/١١).

هـ) عن عبدالله بن مغفل قال: قال النبي ﷺ: «ما من قوم اجتمعوا يذكرون الله إلا ناداهم مناد من السماء: قوموا مغفوراً لكم قد بدلت سيئاتكم حسنات»^(١).

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث:

معلوم أن أفضل الذكر هو كلام الله تعالى^(٢)، وهذه الأحاديث دلت على ثبوت

(١) رواه أحمد في مسنده (٣/ ١٤٢)، رقم (١٢٤٧٦).

• أبو يعلى في مسنده (٧/ ١٦٧)، رقم (٤١٤١).

(٢) قال النووي في التبيان: (واعلم أن المذهب الصحيح المختار الذي عليه من يعتمد من العلماء، أن قراءة القرآن أفضل من التسييح والتهليل وغيرهما من الأذكار، وقد تظاهرت الأدلة على ذلك، والله أعلم). انتهى. التبيان (ص ٢٤).

• قال البهوتي في كشف القناع: (وهو - أي القرآن - أفضل من سائر الذكر لقوله ﷺ: «من شغله القرآن وذكرني عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين، وفصل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه» [سبق تخريجه]. لكن الاشتغال بالمأثور من الذكر في محله كإدبار الصلوات أفضل من الاشتغال بتلاوة القرآن في ذلك المحل). انتهى. كشف القناع (١/ ٥٦٤).

• قال القرطبي في التذكار: (وإنما كان القرآن أفضل الذكر - والله أعلم - لأنه مشتمل على جميع الذكر من تهليل وتذكير وتحميد وتسييح وتمجيد، وعلى الخوف والرجاء والدعاء والسؤال)، وذكر الوائلي بسنده عن عطية بن قيس أن النبي ﷺ قال: «ما تكلم العباد بكلام أحب إلى الله من كلامه، وما تقرب إلى الله عز وجل [بشيء] أحب إليه من كلامه»، وروي عن أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - أنه قال: رأيت رب العزة في المنام، فقلت: يا رب ما أفضل ما يتقرب به المتقربون إليك؟ فقال: كلامي يا أحمد. فقلت: يا رب بفهم أو بغير فهم؟ فقال: بفهم وبغير فهم. نقلت هذه الرؤيا عن كبار العلماء. (انظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٥٢٧). وقد روى الثقيفي أبو عبدالله القاسم بن فضل من حديث ابن عمر قال: سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل عند الله؟ قال: «قراءة القرآن في الصلاة، ثم قراءة القرآن في غير الصلاة». وروى الطبري بسنده عن سمرة بن جندب أن النبي ﷺ قال: «خير الكلام (أو خير العمل) أربع إلا القرآن، وهن من القرآن: لا إله إلا الله، والحمد لله، وسبحان الله، والله أكبر» [رواه ابن حبان في كتاب الأذكار رقم ٣٣٢٩]. وجاء في رواية مسلم مثله، إلا أنه قال: (لا يضر بأيمن بدأت). [رواه مسلم ٣/ ١٦٨٥-١٦٨٨، رقم ٢١٣٧].

• وروى الطبري بسنده عن عمر بن أبي سلمة قال: سألت الأوزاعي عن قراءة القرآن أعجب إليك أم الذكر؟ فقال: سل أبا محمد - يعني سعيداً، فسألته فقال: بل القرآن، فقال الأوزاعي: إنه ليس شيء يعدل القرآن، ولكن إنما كان هدي السلف يذكرون الله قبل طلوع الشمس وقبل الغروب. (انظر التذكار في أفضل الأذكار للقرطبي، فصل في أن القرآن أفضل الذكر إذا عمل به - بتصرف، ص ٦١).

الفضيلة لكل من القارئ والمستمع، لأن هذه الأحاديث تشمل في الجملة كل من جلس في مجالس الذكر، سواء أكانوا القارئ أم المستمع، لعموم الفضل المذكور، ولأنه لا يعقل قراءتهم جميعاً في وقت واحد لا متنازع التدبر حيثئذ، وامتناع حكمة الاجتماع فتلاوة القارئ ووجود مستمعين لقراءتهم، وعندئذ لماذا يُجرم المستمعون من أجر هذه المجالس وفضيلة استحبابها، فيستبعد أن يكون الأجر للقارئ دون المستمعين، فلو كان كذلك لخصصت الأحاديث السابقة الفضيلة للقارئ، فلما لم يكن ذلك تبين عموم الفضل.

بل ما يؤكد ذلك بشكل لا لبس فيه، أنه إذا كان جلس القوم الذي جاء لحاجة غير حاجة الذكر والاستماع، بل لحاجة دنيوية، فإنه لا يشقى بذلك، بل تتغمده الرحمة، وتناله النعمة كما نص الحديث (هم القوم لا يشقى بهم جليسهم) وهو السامع لا لقصد السماع، قد ثبت له الأجر العظيم لعظمة هذه المجالس وسمو قدرها عند الله تعالى، فما بالك بمن كان قصده السماع وحاجته الانتفاع بالذكر الذي يسمعه من كتاب الله تعالى، كيف لا يثبت له الأجر بجلوسه واستماعه، وأيضاً إن كان الأجر ثابتاً لمجرد تذاكرهم لأمر إسلامهم واهتدائهم له كما أسلفنا إيراده في الأحاديث السابقة، فكيف باستماع القرآن الكريم.

ويؤكد هذا المعنى الذي نريده الإمام النووي - رحمه الله - إذ يقول باستحباب قراءة المجتمعين، وثبوت الفضل للقارئ منهم والسامعين على حد سواء^(١).

الدليل الثالث: من أدلة السنة النبوية على استحباب الاستماع للقرآن الكريم: الأحاديث الصريحة في معناها في إثبات الأجر لمجرد الاستماع للقرآن الكريم، ودلالاتها في منطوق ألفاظها الواضحة في هذا الشأن، ومنها:

أ) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «من استمع إلى آية من كتاب الله

(١) التبيان للنووي (ص ١٠١).

كتبت له حسنة مضاعفة، ومن تلاها كانت له نوراً يوم القيامة»^(١).

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - مرفوعاً: «من استمع إلى آية من كتاب الله كانت له نوراً»^(٢).

وجه الاستدلال: التصريح في الحديث بفضل الاستماع لآية من كتاب الله، وأن بها تكتب حسنة مضاعفة، وكذلك التفريق بين الاستماع والتلاوة يدل على استقلال كل منهما بفضل، والاستحباب ثابت لكل منهما على حدة، وهذا في الآية الواحدة، فالاستماع للقراءة المتعددة الآيات تكثير للحسنات، ومزيد من الفضائل والأجور والدرجات.

ثالثاً: الإجماع:

يستدل على أن الاستماع للقرآن الكريم عبادة يؤجر عليها المسلم بإجماع المسلمين على ذلك، واتفاق أهل العلم على استحبابه، وتكاثر الأقوال في فضله، حتى أصبح من شعائر أهل الإسلام، وعاداتهم الاستماع لكتاب الله تعالى، وهذا الاستحباب موجود منذ عهد النبي ﷺ، حيث ثبت بقوله وفعله وإقراره ﷺ، ولفعل الصحابة رضوان الله عليهم له، والتابعين من بعدهم، ولم يعرف إنكار فضل الاستماع للقرآن الكريم من أحد، فكان ذلك إجماعاً من الأمة على استحباب وفضيلة الاستماع لكتاب الله تعالى^(٣)، بل إن البعض فضّل استماع القرآن

(١) رواه أحمد في مسنده (٣٤١/٢)، رقم (٨٤٧٥).

(٢) رواه الدرامي في سننه (٥٣٦/٢)، رقم (٣٣٦٧).

(٣) انظر تصريح العلماء باستحباب وسنة الاستماع للقرآن الكريم:

البرهان للزركشي (١/١٠٥) (استماع القرآن والتفهم لمعانيه من الآداب المحثوث عليها، ويكره التحدث بحضور القراءة)، الإتيان للسيوطي (١/٣٣٧-٣٤٣)، (يسن الاستماع لقراءة القرآن وترك اللغظ والحديث بحضور القراءة)، كشاف القناع للبهوتي (١/٥٦٧-٥٦٨) (ويستحب الاستماع لها - أي للقراءة - لأنه يشارك القارئ في أجره، ويكره الحديث عندها - أي القراءة - بها لا فائدة فيه، لقوله تعالى (وإذا قرئ القرآن...، ولأنه إعراض عن الاستماع الذي يترتب عليه الأجر بها لا طائل تحته).

والتيبان في آداب حملة القرآن للنووي (ص ١١٣)، فتح الباري (٩/١١٥-١١٦): نقل الإجماع على استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن). والتذكار للقرطبي (ص ١٢٩).

الكريم على قراءته، كما سنذكر لاحقاً - إن شاء الله تعالى.

رابعاً: المعقول:

ويستدل على استحباب الاستماع للقرآن الكريم بالقياس الشرعي والقياس العقلي^(١).

١- القياس الشرعي:

ونبدأ به لأنه من الأصول، والأدلة المجمع عليها عند أئمة المذاهب^(٢) المعتبرة، فنقول: يتعبد باستماع القرآن الكريم، ويستحب ذلك قياساً على التعبد بتلاوته، واستحباب تلاوته بجامع الإسماع في كل منهما، وبيان القياس كالتالي:

الأصل هو تلاوة القرآن الكريم، وحكم الأصل الاستحباب، ودليل حكم الأصل، ليس دليلاً واحداً، بل تكاثرت الأدلة، فلا يمكن استيعاب كثرتها، بل نذكر منها قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ ۚ لِيُؤْتِيَهُمُ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾^(٣).

ومن السنة: قوله ﷺ «من قرأ حرفاً من كتاب الله كانت له حسنة، والحسنة بعشر

(١) القياس الشرعي هو القياس المستخدم عند الفقهاء والأصوليين، ويسمى قياس العلة، أو قياس الفقهاء، وهو المصدر الرابع من مصادر التشريع المتفق عليها. أما القياس العقلي هو قياس المنطقيين، ومنه قيام التلازم والذي يعبر عنه بـ (أن)، أو (لو) وقياس الاقتراضي وهو المكون من مقدمتين صغرى وكبرى ونتيجة.

(٢) اتفق العلماء على حجية القياس في الأمور الدنيوية، واختلفوا في الشرعية على مذاهب:

أ) وجوب العمل بالقياس شرعاً، وهو قول جمهور العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم.

ب) وجوب العمل بالقياس شرعاً وعقلاً، وهو قول القفال الشاشي من الشافعية وأبي الحسين البصري من المعتزلة.

ج) وجوب العمل بالقياس شرعاً، وليس عقلاً في صورتين، كون علة الأصل منصوصة، وكون الفرع أولى بالحكم من الأصل كقياس تحريم الضرب على التأفيف (وهو مذهب القاشاني والنهراني).

د) تحريم التعبد بالقياس شرعاً وجواز عقلاً، وهو مذهب الظاهرية.

هـ) عدم جوازه عقلاً وشرعاً وهو مذهب النظام والشيعة.

انظر: نهاية السؤل (٢/ ٧٩٨)، المذهب في أصول الفقه المقارن للنملة (ص ١٨٤٣ وما بعدها).

(٣) سورة فاطر، آية (٢٩-٣٠).

أمثالها، لا أقول ألم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»^(١).

وهذه الأدلة وغيرها صريحة الدلالة على استحباب تلاوة القرآن الكريم، وهو حكم الأصل، والفرع هو الاستماع للقرآن الكريم، وهو الذي يقاس على الأصل.

والعلة الجامعة بينهما هي الاستماع، وهذا يحتاج إلى مزيد بيان، فأقول: وصف القراءة لا يتحقق إلا بالاستماع لها أي إسماع الإنسان نفسه، فاستماع التلاوة فيها سماع الإنسان من غيره، والقراءة فيها سماع الإنسان من نفسه، فاشتركا في وصف الاستماع وافترقا في مصدر هذا السماع، فالقارئ يسمع من نفسه، والمستمع يسمع من غيره، وقد يقال: ما الدليل على أن القراءة تكون بإسماع الإنسان نفسه؟ فقد تكون بدون ذلك.

قلت: الدليل على ذلك هو أن القراءة المجزئة في الصلاة لا تتحقق إلا بإسماع الإنسان نفسه، وهذا هو حدها، كما نص على ذلك أئمة المذاهب^(٢)، في وصف القراءة

(١) رواه الترمذي (١٧٥/٥)، رقم (٢٩١٠)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) أقوال أئمة المذاهب في أن حدّ القراءة المجزئة هو إسماع الإنسان نفسه:

- جاء في الهداية للمرغيناني: (وإن كان منفرداً فهو غير، إن شاء جهر وأسمع نفسه، لأنه إمام في حق نفسه، وإن شاء خافت لأنه ليس خلفه من يسمعه، والأفضل هو الجهر). ثم قال: (ثم المخافة أن يُسمع نفسه، والجهر أن يسمع غيره، وهذا عند الفقيه أبي جعفر الهندي - رحمه الله - لأن مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون الصوت) (الهداية ١/ ٥٤).
- وفي البحر الرائق: (وعد القراءة تصحيح الحروف بلسانه، بحيث يسمع نفسه على الصحيح) (البحر الرائق ١/ ٣٠٩).
- وفي روضة الطالبين للنووي: (وإذا قلنا بقراءة المأموم في الجهرية، فلا يجهر بحيث يغلب جهره، بل يسمع نفسه لو كان سميماً فهذا أدنى القراءة) (الروضة ١/ ٢٤٢).
- وفي المجموع للنووي (شرط القراءة وغيرها أن يسمع نفسه إن كان صحيح السمع ولا شاغل للسمع) (المجموع ٣/ ٣٤٩).
- وفي مغني المحتاج للشريني: (وأن يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع لا عارض عنده من لفظ أو غيره) (مغني المحتاج ١/ ١٥٠).
- وفي المغني لابن قدامة: (وأقل ما يميز فيها قراءة مسموعة يسمعها نفسه أو يكون بحيث يسمعها لو كان سميماً، كما قلنا في التكبير، فإن ما دون ذلك ليس بقراءة) (المغني ١/ ٢٨٧).
- وفي الروض المربع للبهوتي (وهو المأموم والمنفرد يسمع بذلك كله، لكنه ينطبق بحيث يسمع نفسه وجوباً في

المجزئة في الصلاة، فاشتروا لها إسماع الإنسان لنفسه، وإلا لم تكن قراءة، وإنما كانت إمراً للقرآن على صدره، فحد القراءة هو إسماع الإنسان لنفسه، ومن هنا يقاس الاستماع للقرآن على قراءته في أصل الاستحباب لتحقيق الإسماع في كل منهما كما قلت، فسماع الإنسان من نفسه كسماعه من غيره، بل إن سماع الإنسان من غيره يتأتى معه التدبر والتأمل أكثر، لخلو الذهن وانشغال العقل وانصرافه إلى ما يستمع إليه، بخلاف القراءة التي يراعى فيها النطق بالحروف وغيرها من أحكام القراءة.

وبذلك نلحق حكم الأصل، وهو استحباب التلاوة بالفرع أي استحباب القرآن الكريم، والاستماع هو الجامع بينهما كما بينا، وإن اختلفا في مصدر السماع، حيث أن في القراءة المصدر هو القارئ نفسه، وفي الاستماع المصدر هو غير المستمع، وهذا لا يعنى تساويهما في الفضل، كما سنبينه في المبحث اللاحق إن شاء الله تعالى، وإنما المراد إثبات الاستحباب في الأصل لاستماع القرآن الكريم.

= كل واجب، لأنه لا يكون كلاماً بدون الصوت، وهو ما يتأتى استماعه حيث لا مانع، فإن كان مانع بأن كان عياط وغيره فبحيث يحصل السماع مع عدمه (الروض المربع ١ / ١٧٠).

- وفي الإنصاف للمرداوي: (قوله وبالقراءة بقدر ما يسمع نفسه، يعنى أنه يجب على المصلي أن يجهر بالقراءة في صلاة السر وفي التكبير وما في معناه بقدر ما يسمع نفسه، وهذا المذهب وعليه الأصحاب، وقطع به أكثرهم). وقال: (واعتبر بعض الأصحاب سماع من يقربه، قلت: وهو الصواب). (الإنصاف ٢ / ٤٤).
- والمالكية اضطربت الرواية عندهم بين الوجوب والاستحباب:
- ففي التاج والإكلیل شرح مختصر خليل (قراءة الفاتحة بعد التكبير بحركة اللسان من المدونة. قال مالك: ولا تجزئ القراءة في الصلاة حتى يحرك بها لسانه. قال ابن القاسم: تحريك لسان المسر فقط يجزئه ولو أسمع أذنيه، كان أحب إلي) (التاج والإكلیل ١ / ٥١٨).
- وانظر أيضاً: حاشية الدسوقي مثل ذلك (٢٣٦ / ١)، ومواهب الجليل شرح مختصر خليل (١ / ٥١٨).
- وفي إحياء علوم الدين للغزالي: (ولا شك في أنه لا بد أن يجهر به إلى حد يسمع نفسه إذ القراءة عبارة عن تقطيع الصوت بالحروف، ولا بد من صوت فأقله ما يسمع نفسه، فإن لم يسمع نفسه لم تصح صلاته) (الإحياء ١ / ٢٥٢).
- وفي الأذكار للنووي: (اعلم أن الأذكار المشروعة في الصلاة وغيرها، واجبة كانت أو مستحبة لا يحسب شيء منها، ولا يعتد به، حتى ي تلفظ به بحيث يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع لا عارض له) (الأذكار للنووي ص ٥٥).
- وفي التبيان للنووي: (... فإن لم يسمع نفسه لم تصح قراءته ولا غيرها من الأذكار بلا خلاف) (التبيان للنووي ص ١٣٢).

وقد يعترض على هذا القياس^(١): بأن وصف القراءة لا يكون بإسراع الإنسان نفسه، وإنما وصف القراءة وحدها هو تحريك اللسان والتلفظ بها، وإن لم يسمع نفسه كقراءة الأصم، وقراءة من يقرأ في مكان صاخب لا يستطيع سماع نفسه فيه، وهذا الوصف - وصف التلفظ وتحريك اللسان - غير متحقق في الاستماع للقرآن؛ لأن المستمع لا يحرك لسانه، ولا يتلفظ بالتلاوة، وبذلك يفترق الوصف بين التلاوة والاستماع ويزول الجامع بينهما، ولا يتأتى القياس المذكور لأن كلاهما مبني على وصف مختلف، فوصف القراءة هو التلفظ وإن سمع نفسه، فإن التلفظ وصف حقيقي، والسماع لنفسه وصف تابع لا تتعذر القراءة بتعذره.

ويرد على ذلك: بالتمسك على وصف القراءة المعبر عند أئمة المذاهب، وهو إسراع الإنسان لنفسه بتنصيبهم على ذلك، وأما التلفظ فهو احتمال آخر لوصف القراءة، وإنما هو مطلوب من القارئ أصلاً؛ لأنه لا يمكن أن يسمع نفسه إلا بالتلفظ بالقراءة، وفائدته هو التفريق بين المستمع والقارئ أصلاً حيث إن به - أي التلفظ - يتبين مصدر القارئ وهو نفسه فوجوده للتفريق بين التالي والمستمع، ولو طالبنا المستمع بالتلفظ لانتفى كونه مستمعاً ولصار قارئاً فيأمراد وصف التلفظ هنا تحصيل حاصل، ولأنه حتى وإن جازت قراءته دون إسراع نفسه لم يتحقق مقصودها؛ لأن إسماعه لنفسه مقصود من القراءة، بل إن السماع هو المقصود الأعظم من التلاوة، فما فائدة التلاوة إن لم يسمع التالي ما تلاه، فالسمع هو أداة الفهم والفكر والتدبر، والقراءة طريق له سبيل لتحقيقه.

(١) انظر قول الكاساني في بدائع الصنائع: (وأما إذا صحح الحروف بلسانه، وأداها على وجهها، ولم يسمع أذنيه، ولكن وقع له العلم بتحريك اللسان وخروج الحروف من مخارجها، فهل تجوز صلاته؟ اختلف فيه. ذكر الكرخي: أنه يجوز، وذكر محمد فضل البخاري أنه لا يجوز ما لم يسمع نفسه، ومنهم من ذكر خلافاً بين أبي يوسف ومحمد، فعلى قول أبي يوسف يجوز، وعلى قول محمد "لا يجوز". ووجه قول الكرخي: إن القراءة فعل للسان، وذلك بتحصيل الحروف ونظمها على وجه مخصوص، وقد وجد، فأما إسماعه نفسه فلا عبرة به، لأن السماع فعل الأذنين دون اللسان، ألا ترى أن القراءة نجدتها تتحقق من الأصم وإن كان لا يسمع نفسه؟! (بدائع الصنائع للكاساني ١/ ٢٦٩-٢٧٠ بتصرف).

وأيضا تحريك اللسان والتلفظ هو إسراع في الحقيقة للنفس لكنه قد يتعذر لعارض معين، والمثال المضروب (قراءة الأصم أو في مكان صاخب) في وجود التلفظ دون السماع، فهو على خلاف الأصل وإن صحت القراءة، فإنها صحت لتعذر السماع فيها لعذر الصمم أو المكان بدليل أنه لو تعمد صم أذنيه أو تعمد الصلاة في مكان صاخب لا يسمع نفسه لما اعتبرت قراءته، وإنما كانت هنا معتبرة لخصوصية الحالة ووجود المؤثر الخارجي، فالإسراع موجود لولا الصخب أو الصمم^(١)، وبذلك يتأتى القياس بينهما - أي التالي والمستمع - ويثبت حكم الاستحباب للمستمع للقرآن الكريم بالقياس الشرعي.

٢- القياس العقلي:

لو لم يكن الاستماع للقرآن مستحباً، لما كان الجهر بالقراءة مستحباً، لكن التالي باطل، فبطل المقدم وثبت نقيضه، وهو استحباب الاستماع للقرآن الكريم.

ويتطلب منا دليلين: دليل الصغرى (دليل استحباب الجهر بالقراءة)، ودليل الكبرى (دليل الملازمة).

دليل الصغرى: (دليل استحباب الجهر بالقراءة):

وردت أحاديث كثيرة على استحباب الجهر بالقراءة فمنها:

- (١) ويؤكد هذا المعنى: (أن سقوط شرط إسراع النفس يكون لعارض وليس على الأصل).
- قول النووي: (قال أصحابنا على الآخرس أن يحرك لسانه بقصد القراءة بقدر ما يحركه الناطق، لأن القراءة تتضمن نطقاً وتحريك اللسان، فسقط ما عجز عنه ووجب ما قدر عليه بقوله ﷺ «وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (المجموع ٣/ ٣٤٩).
- وفي الإنصاف للمرداوي: (تنبيه: مراده بقوله بقدر ما يسمع نفسه إن لم يكن ثم مانع كطرش أو أصوات يسمعا تمنعه من سماع نفسه، فإن كان ثم مانع أتى به بحيث يحصل السماع مع عدم المعارض) (الإنصاف ٢/ ٤٤).
- وفي الروض المربع للبهوتي: (فإن كان مانع بأن كان عياط وغيره، فبحيث يحصل السماع مع عدمه) (الروض المربع ١/ ١٧٠).

١ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت، يتغنّى بالقرآن يجهر به»^(١).

٢ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه»^(٢).

ودلالة الحديث الأول واضحة على استحباب الجهر بالقرآن.

ودلالة الثاني في أن الذكر في الملأ لا يكون إلا عن جهر، وبذلك يستحب الجهر بالتلاوة، للفضل المذكور في الجاهر بذكر الله في الملأ.

وهذا الاستحباب لما فيه من انتفاع المستمعين لقراءته وهو مقيد بعدم الخوف من الرياء أو عدم إيذاء غيره، كإيقاظ نائم، فإن خاف على نفسه الرياء أو إيذاء غيره كان الإسرار له أفضل^(٣).

(١) رواه البخاري (٤/١٩١٨)، رقم (٤٧٣٥) و (٦/٢٧٢٠)، رقم (٧٠٤٤).

• ومسلم (١/٥٤٥)، رقم (٧٩٢)، و (١/٥٤٦)، رقم (٧٩٢).

(٢) رواه البخاري (٦/٢٧٢٥)، رقم (٧٠٦٦)، و (٦/٢٦٩٤)، رقم (٦٩٧٠).

• ومسلم (٤/٢٠٦١)، رقم (٢٦٧٥)، و (٤/٢٠٦٧)، و (٤/٢١٠٢)، رقم (٢٦٧٥).

(٣) اختلف الفقهاء في الجهر بالقراءة، فمنهم من استحباب الجهر بها لورود الأدلة على استحبابها، ومنهم من استحباب الإسرار بها لورود الأدلة على استحباب الإسرار بالقراءة، فمن أدلة الجهر حديث «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنّى بالقرآن يجهر به»، وحديث «وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه»، ولما فيه من انتفاع الغير وتنشيط النفس، ومن أدلة الإسرار بها «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة والمسر بالقرآن كالمسر بالصدقة» [رواه أبو داود والترمذي، والنسائي. قال الترمذي: حديث حسن]. ومعناه أن الذي يسر بالقرآن أفضل من الذي يجهر به، لأن صدقة السر أفضل عند أهل العلم من صدقة العلانية، وقد نقل عن جماعة من السلف اختيار الإخفاء لخوف الرياء وإيذاء الغير.

• والراجع: أن الجهر أفضل، لأن في إثباته أحاديث كثيرة، والآثار عن السلف فيه من الأقوال والأفعال كثيرة، وقد أفرد أهل الحديث في صحاحهم وسنتهم أبواباً فيه، فقالوا (باب رفع الصوت بالقرآن)، وغيره من الأبواب. واستحب البعض الجهر ببعض القراءة والإسرار ببعض، لأن المسر قد يملأ فيأنس بالجاهر، والجاهر قد يكل فيستريح بالإسرار، إلا أن من قرأ بالليل جهراً بالليل، وإن قرأ بالنهار أسرّاً بالليل، إلا أن

دليل الكبرى: (التلازم بين استحباب الجهر بالقراءة واستحباب الاستماع لها):
استحباب الجهر بالقراءة كان لأجل سماعه، لأن سماعها مطلوب، ولتأثر المستمعين بها،
فلاستماع لها سبب لاستحباب الجهر بها، وإلا فما الغاية من الجهر بها إن لم يطلب سماعها ويندب
إليه ويبحث عليه، وإن لم يكن السماع لها مقصوداً لكان الجهر بها كالإسرار بها، كما لو جهر بالقراءة،
وجعل بينه وبين المستمعين حاجزاً مانعاً من استماعهم لقراءته لم يوصله لمقصوده، ولم يتحقق
استحبابه لانتفاء الانتفاع بالاستماع لقراءته، ومن هنا كان التلازم، وكان استحباب الاستماع مأخوذاً
من استحباب الجهر بالقراءة، فكان الاستماع لها سبب لاستحباب الجهر بها.

وقد يعترض على ذلك بأن استحباب الجهر لم يكن لقصد إسماع الغير فقط، بل قد
يكون لسبب آخر، كأن يكون بقصد التنشيط أو تقوية الحفظ أو لدفع النعاس أو الملل، وإن لم
يوجد من يستمع له يكون جاهراً بقراءته، وبذلك ينتفي التلازم بين استحباب الجهر
واستحباب الاستماع له.

= يكون بالنهار في موضع لا لغو فيه ولا صخب ولم يكن في صلاة فيرفع صوته بالقرآن.

- ويمكن الجمع بين هذه الأحاديث والآثار أن الإسرار أبعد من الرياء، فهو أفضل في حق من خاف ذلك،
فإن لم يخف الرياء، ولم يشوش على غيره، فالجهر أفضل، لأن العمل فيه أكثر، ولأن فائدته تتعدى إلى غيره،
والمتعدي أفضل من اللازم، ولأنه يوقظ قلب القارئ، ويجمع همه إلى الفكر فيه ويصرف سمعه إليه، ويترد
النوم ويزيد في النشاط، ويوقظ غيره. قال الإمام النووي (مها حضره شيء من هذه النيات، فالجهر أفضل،
فإن اجتمعت هذه النيات تضاعف الأجر). (البيان ص ١٠٥). وقال: (إن خاف بسبب الجهر شيئاً مما يكره
لم يجهر، وإن لم يخف استحباب الجهر، وإن كانت القراءة من جماعة مجتمعين تأكد الاستحباب للجهر لما
يحصل فيه من نفع غيرهم. والله أعلم). البيان (ص ١٠٨، الأذكار ص ١٩٥-١٩٦).
- وقال ابن عابدين في حاشيته نقلاً عن الإمام الشعرائي: (أجمع العلماء سلفاً وخلقاً على استحباب ذكر الجماعة
في المسجد وغيره، إلا أن يشوش جهرهم على نائم أو مصلٍ أو قارئ) (حاشية ابن عابدين ١/ ٦٦٠).
انظر: البرهان للزركشي (١/ ٩٥)، الإتيان للسيوطي (١/ ٣٣٧-٣٣٨)، البيان للنووي (١٠٣-١٠٨)، حاشية
ابن عابدين، الأذكار للنووي (ص ١٩٦)، إحياء علوم الدين للغزالي (١/ ٢٥٢-٢٥٣)، التذكار للقرطبي، الباب
السادس والعشرون (ص ١٤١-١٤٢)، كشف القناع للبهوتي (١/ ٥٧٧)، مغني المحتاج للشربيني (١/ ١٦٢-١٦٣).

ويرد على ذلك: بأن المقاصد المذكورة من الجهر، وهي التنشيط أو دفع النعاس أو الملل أو تقوية الحفظ مطلوبة ومقصودة، ولكنها لا ترقى لأن تكون أسباباً مباشرة للجهر المستحب المذكور في الأحاديث، فإنه لا يعقل أن ينال الفضل المذكور في الأحاديث من جهر بقراءته لمجرد دفع النعاس! ولأن هذا الجهر الفردي المفتقر للسامعين ليس هو المقصود في الأحاديث التي نصت على استحباب الجهر بالقراءة، فإنها نصت على وجود الملاء المستمعين لتعدي النفع من التالي للمستمع (ذكرته في ملاء خير من ملاء)، وبالجهر الفردي لا يتعدى النفع لغير التالي، وإن سلمنا بوجود تلك المقاصد فهذا لا ينفي المقصد الأهم، وهو وجود المستمعين له وانتفاعهم بتلاوته، بدليل أن عدم تعدي نفع الجهر في انتفاء مستمع له كعدم تعدي نفع الإسرار بها.

كذلك يدل على أن المقصود من الجهر المستحب هو وجود المستمعين له يدل على ذلك أنه ينتفي استحباب هذا الجهر إذا خاف على نفسه من الرياء ويفضل له في هذه الحالة الإسرار، وخوفه من الرياء يكون بوجود مستمع له، ووجود الملاء، ولا يكون بجهره لنفسه لأن الرياء يكون بفعل المعروف مع وجود الغير أو علم الغير به، ولا يقال قد يخشى من الرياء وإن جهر لنفسه، فإن ذلك يسمى عُجْبًا، وليس رياءً، فالعجب يكون بين الإنسان ونفسه، والرياء يكون بين الإنسان وغيره، وقد نص أهل العلم على كراهة الجهر إن خاف على نفسه من الرياء^(١).

وهذا دليل على أن المقصود بالجهر هو الجهر في حضرة من يستمع له دون الجهر

(١) انظر التبيان (ص ١٠٨)، الأذكار (ص ١٩٦)، الإنقان للسيوطي (ص ٣٣٨)، البرهان للزركشي (١/ ٩٥)، التذكار للقرطبي (ص ١٤١)، كشف القناع (١/ ٥٧٧).

- قال القرطبي: (فمن كان ضعيفاً يخاف على نفسه من العجب والرياء، فالسر له أفضل، وأما من كان قوياً وإماماً يقتدى به فالجهر في حقه أفضل اقتداء برسول الله ﷺ) (التذكار، ص ١٤١).
- وقال النووي: (وهذا كله فيمن لا يخاف رياء ولا إعجاباً، ولا نحوهما من القبائح، ولا يؤذي جماعة يلبس عليهم صلاتهم ويخلطها عليهم) (التبيان ص ١٠٧).

الفردى. كما أنه ينتفى استحباب الجهر إذا أدى غيره كأن يوقظ نائماً أو يزعج مشتغلاً^(١)، وهذا يكون بقرائه جهراً، مع وجود غيره معه، وبذلك ينتفى الجهر الفردى، ولا يكون مقصوداً من الجهر المستحب، ويتأكد الجهر واستحبابه في وجود المستمعين له، وبذلك يكون التلازم قائماً بين استحباب الجهر بالقراءة واستحباب الاستماع لها.

وبإثبات دليل الصغرى ودليل الكبرى نخلص إلى استحباب الاستماع للقرآن الكريم بالقياس العقلى.

وخلاصة ذلك أن الاستماع للقرآن عبادة مستقلة يؤجر عليها المسلم ويندب إليها، وهي ثابتة بالكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس الشرعى، والعقلى. وقد أوضحنا ذلك كله استدلالاً واستنباطاً واستشهاداً بأقوال أهل العلم في ذلك، والحمد لله.

وبعد أن دللنا على فضيلة الاستماع للقرآن الكريم، سنبحث الآن المفاضلة بين التلاوة والاستماع، وأيهما أكثر استحباباً وأجزل أجراً، وأعظم مقاماً، وهل أجر المستمع كأجر القارئ، أم أن بينهما فرقاً، وإن استويا في أصل الاستحباب؟ هذا ما سنعرفه إن شاء الله تعالى في المبحث التالي.

اللهم اجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه إنك سميع النداء مجيب الدعاء.

(١) انظر المصادر السابقة:

- قال الزركشي في البرهان: (ومن قرأ والناس يصلون، فليس له أن يجهر جهراً يشغلهم به، فإن النبي ﷺ خرج على أصحابه وهم يصلون في المسجد، فقال: «يا أيها الناس كلكم يناجي ربه، فلا يجهر بعضكم على بعض في القراءة»). [رواه أحمد ٩٤/٣، وأبو داود ٨٣/٢، رقم ١٣٣١]. انظر: البرهان (١/٩٥).
- قال البهوتي في كشف القناع: (فإن كان الجهر أنشط في القراءة أو بحضرته من يستمع قراءته، أو ينتفع بها، فالجهر أفضل، وإن كان بقربه من يتعبد أو من يتضرر برفع صوته من نائم وغيره، أو خاف رياء، فالإسرار أفضل)، (الكشاف ١/٥٧٧).
- قال الشربيني في مغني المحتاج: (محل فضيلة رفع الصوت بقراءة القرآن إذا لم يخف رياء ولم يتأذ به أحد، وإلا فالإسرار أفضل، وهذا جمع بين الأخبار المستفيضة لأفضلية الإسرار وأفضلية الرفع) (مغني المحتاج ١/١٦٢).

المبحث الثاني

بيان المفاضلة بين قراءة القرآن الكريم والاستماع له، وهل أجر الاستماع كأجر القراءة؟

بعد أن أثبتنا - والحمد لله - استحباب الاستماع للقرآن الكريم بأدلة الكتاب والسنة والإجماع، والقياس الشرعي، والقياس العقلي، فإنه يتبادر إلى الذهن سؤال: وهو أيهما أفضل في الشرع وأكثر استحباباً: قراءة القرآن، أم الاستماع له، أم أنهما متساويان في الفضيلة والاستحباب، فيكون أجر القارئ كأجر المستمع لا فضل لأحدهما على الآخر.

وبالاستقراء لأقوال العلماء نجد ثلاثة اتجاهات:

الأول: إن الاستماع للقرآن الكريم أفضل من قراءته.

الثاني: إن قراءة القرآن الكريم أفضل من الاستماع له.

الثالث: أنهما متساويان في الفضيلة.

الاتجاه الأول: الاستماع للقرآن الكريم أفضل من قراءته، وهو منسوب إلى الحنفية^(١):

واستدلوا على ذلك بأن الاستماع للقرآن الكريم واجب، بينما القراءة ليست واجبة، وما كان واجباً أفضل مما كان مستحباً^(٢).

ودليل وجوب الاستماع قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٣). والأمر يفيد الوجوب، فيكون الاستماع واجباً في الصلاة وغيرها لإطلاق الآية.

واعترض على ذلك من وجوه:

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (١/٣٦٦).

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين (١/٣٦٦).

(٣) سورة الأعراف، آية (٢٠٤).

الاعتراض الأول: القول بأن ما كان حكمه الوجوب أفضل مما كان حكمه الاستحباب غير مسلم به، وليست قاعدة مطلقة لأن الفقهاء ذكروا بعض الأمور التي يكون فيها المستحب أفضل من الواجب مثل إبراء المعسر وإنظاره، فإن إنظار المعسر واجب وإبرأؤه مستحب، والإبراء أفضل من الإنظار، ومثل إفشاء السلام والرد عليه، فإن الإفشاء سنة ورده واجب والإفشاء أفضل من الرد^(١).

الاعتراض الثاني: القول بأن ما كان حكمه الوجوب أفضل مما كان حكمه الاستحباب لو سلمنا به، فإن القول بوجوب الاستماع للقرآن الكريم غير مسلم به، فهو واجب عند الحنفية فقط^(٢)، ومستحب عند الجمهور (كما سنبينه بعد هذا المبحث في حكم الاستماع للقرآن خارج الصلاة).

أقول: ويشهد لقول الحنفية في تفضيل الاستماع للقرآن على قراءته أمور:

١ - السماع متقدم وقته على القراءة وسابق لها لأن القرآن الكريم أخذ سماعاً، ووثق سماعاً، وحفظ في الصدور سماعاً من أئمة القراءات، والقراء أخذوه وتلقوه سماعاً من قراء التابعين، وهم تلقوه سماعاً من قراء الصحابة والصحابة - رضوان الله عليهم - تلقوه سماعاً من فم النبي ﷺ، وهو ﷺ لم يثله حتى تلقاه سماعاً من جبريل عليه السلام، أما جبريل عليه السلام، فقد اختلف في تلقيه للوحي، ف قيل بأخذه سماعاً من الله عز وجل، وقيل بأخذه من اللوح المحفوظ. وهذا كله يدل على تقدم السماع على القراءة، بل إن أئمة القراءات وهم من سخرهم الله لحفظ كتابه الكريم لم يميزوا لغيرهم إقراء كتاب الله تعالى حتى يأخذه المتلقي سماعاً كاملاً، فلم يكتفوا بقراءته له، وإنما اشترطوا سماعه، لأن السماع أثبت وأبين في تلقيه، وأما القراءة من المصحف، فإنه من المعلوم أن القرآن الكريم لم يجمع إلا في عهد أبي بكر

(١) انظر: الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية للحافظ ابن علان (٣٢٦/٥)، فتح العلام في أحكام السلام للعلامة علوي بن أحمد السقاف الشافعي المكي (٣٣-٣٤).

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين (٣٦٦/١)، ويختلفون حول هذا الوجوب بين أن يكون عينياً أو كفاًياً.

الصديق - رضي الله عنه - ثم وحدث المصاحف على مصحف واحد في عهد عثمان - رضي الله عنه - وانتشرت المصاحف بعد ذلك وانتشرت بانتشارها القراءة من المصحف، فكان السماع بذلك سابقاً للقراءة، ومتقدم في العهد عليها، وهذا يعطيه مزية على القراءة.

٢- سماع القرآن الكريم أكثر تأثيراً من القراءة، لأن السماع هو طريق التدبر والتفكير والفهم، بل إن القراءة تتوقف على إسماع الإنسان نفسه حتى يتسنى له فهم ما يقرأ، وتدبر ما يتلو، فحدّ القراءة أن يسمع الإنسان نفسه، فيكون مصيرها السماع ليتحقق التدبر والتفهم المقروء.

وقد قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾^(٤).

فهذه الآيات تدعو لتدبر القرآن الكريم وتفهم معانيه، فكل ما يحقق هذا التدبر بطريقة أوضح وأقصر فهو أفضل من غيره بلا شك، لأنه يحقق لمعاد الله تعالى في الآيات السابقة، والتدبر يحصل أكثر في السماع من القراءة، وذلك لأن السماع يكون فيه خلو الذهن وصفائه وتركيزه لتلقي الآيات بخلاف التلاوة التي ينصرف فيها الذهن إلى الاعتناء بنطق الحروف، وتجويد الآيات، مما يؤثر على تفرغ الذهن للتفكير في الآيات وتحقيق معانيها، وهذا لا ينفي التدبر كلية في القراءة، ولكن يقل شأنه عن شأن السماع المجرد عن التلاوة، ومن هنا قد يتميز السماع عن التلاوة، ويؤكد هذا المعنى الذي ذكرناه ما ذكره العلماء في شرح حديث

(١) سورة محمد، آية (٢٤).

(٢) سورة النساء، آية (٨٢).

(٣) سورة ص، آية (٢٩).

(٤) سورة القمر، الآيات (١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠).

ابن مسعود في قول النبي ﷺ «إني أحب أن أسمع من غيري».

قال ابن حجر^(١): (قال ابن بطلان: يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القرآن سنة، ويحتمل أن يكون ليتدبره ويتفهمه، وذلك أن المستمع أقوى على التدبر، ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القراءة لاشتغاله بالقراءة وأحكامها) ١.هـ.

*** ويؤكد ذلك أنه وردت آيات كثيرة ربطت السماع بالتدبر، ألا ترى الكفار كيف كانوا يمعنون أولياءهم وأصحابهم عن سماع القرآن الكريم خشية التأثير به، والانجذاب لروعة بيانه وجمال آياته، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا هَذَا الْقُرْآنَ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾^(٢).

وجاء في تفسير (والغوا فيه) عن ابن عباس أنه قال: قال أبو جهل: إذا قرأ محمدٌ فصيحوا في وجهه حتى لا يدري ما يقول. وقال مجاهد^(٣): (والغوا فيه): بال مكاء والتصفيق والتخليط في المنطق حتى يصير لغواً. وقال ابن عباس رضي الله عنه: (لعلكم تغلبون) محمداً على قراءته، فلا يظهر ولا يستميل القلوب^(٤).

فانظر إلى نهيمهم لأصحابهم عن الاستماع للقرآن الكريم، وإن كان نهيمهم لأصحابهم يشمل تلاوتهم وقراءتهم له، ولكن جاء النهي عن الاستماع له، لأنه أكد في التأثير وأبلغ في التغيير.

*** ويؤكد ذلك أن الله تعالى لما رأى طغيان الكفار، وتكبرهم عن الإيمان بالله ورسوله، وصددهم عن سبيل الله تعالى، واختيارهم لطريق الضلال، وتنكبهم لطريق الهداية صرفهم

(١) فتح الباري، لابن حجر (٩/١١٧).

(٢) سورة فصلت، آية (٢٦).

(٣) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج مولى قيس بن السائب المخزومي، شيخ المفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس، قال: (قرأت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت وكيف كانت)، كان ثقة فقيهاً ورعاً عابداً متقناً، أجمعت الأمة على إمامته. ولد عام (٢١هـ)، وتوفي عام (١٠٤هـ).

انظر: تهذيب التهذيب (١٠/٤٤)، الأعلام للزركلي (٦/١٦١).

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/٣٥٦).

سبحانه وتعالى عن التأثير بالآيات، وحرّمهم من الخشوع بها والانتباه لها عند سماعها، وجعل في آذانهم الصمم.

قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلًّا آيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا...﴾ (١).

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْمِعْ أَنْ يَسْمِعُوكَ وَتَذَكَّرُ لَهُمْ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذُكِّرْتُمْ بَلَغَتْ أَذُنُ الْغَافِلِينَ وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ (٢).

*** ويؤكد ذلك أنه لو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم كتابه، قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (٣)؛ لأن في سماعه التأثير، ولكنهم حرموا هذا التأثير لقسوة قلوبهم، وغفلتهم عن الحقائق.

*** ويؤكد ذلك: أن إسلام كثير من الصحابة - رضوان الله عليهم - كان لسماعهم القرآن الكريم (٤).

لأن تأثير السماع أبلغ من القراءة كما قلنا، وإن قيل إن القراءة في زمنهم متعذرة، فلو كانت منتشرة، فقد يكثر إسلامهم بالقراءة، فلم تكن القراءة في زمنهم قد وجدت بعد، لأنهم أمة أمية، ولأن المصاحف لم تكتب بعد. قلنا إن هذا بعيد، فإن القرآن الكريم كما كان محفوظاً في الصدور، فإنه كان مكتوباً على الجريد واللخاف والعظام (٥). بل قد ثبت إسلام بعض الصحابة بقراءته للقرآن الكريم من الصحيفة، كإسلام عمر - رضي الله عنه - لقراءته

(١) سورة الأنعام، آية (٢٥).

(٢) سورة الإسراء، آية (٤٥-٤٦).

(٣) سورة الأنفال، آية (٢٣).

(٤) منهم: إسلام عمر، وإسلام عثمان بن مظعون، وإسلام النجاشي ملك الحبشة، ووفد النصراني، وغيرهم كثير.

انظر كتاب (بالقرآن أسلم هؤلاء) لمؤلفه عبدالعزيز سيد الغزولي، فصل (آيات أسلم قارئوها) (ص ٩٧).

(٥) انظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص ١٧١)، لأبي شامة المقدسي.

الصحيفة التي فيها سورة طه^(١)، وبذلك يبطل الاعتراض بتعذر القراءة في زمنهم، والثابت إسلام الكثير منهم لسماعهم لكتاب الله تعالى، وهو الأشهر نقلاً، والأكثر وقوعاً دون القراءة.

*** بل إن كثيراً من كفار مكة كانوا يسترقون السمع، ويستمعون للقرآن الكريم خلسةً، وبعضهم يجد حلاوته ويأنس بسماعه، ويكاد الإسلام يلامس قلبه، ولكن تكبره يمنعه من ذلك: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾^(٢).

*** بل من أعظم الشواهد على ذلك أن إسلام الجن كان بسماعهم للقرآن الكريم، كما هو ثابت بنص الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُّنْذِرِينَ﴾^(٤).

*** بل الأعظم من ذلك هو تأثير الملائكة بسماعهم لكتاب الله تعالى، وحرصهم على الاستماع إليه، فقد جاء في الحديث (عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن أسيد بن حضير، بينما هو في ليلة يقرأ في مربده، إذ جالت فرسه، فقرأ، ثم جالت أخرى، فقرأ، ثم جالت أيضاً. قال أسيد: فخشيت أن تطأ بحمى^(٥)، فقممت إليها فإذا مثل الظلة فوق رأسي، فيها أمثال السرج عرجت في الجو حتى ما أراها. قال: فغدوت على رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله بينما أنا البارحة في جوف الليل أقرأ في مربدي، إذ جالت فرسي. فقال رسول الله

(١) انظر: إسلام عمر: مناقب عمر لابن الجوزي (ص ١٢)، سيرة ابن هشام (١/ ٣٤٣)، الرحيق المختوم للمباركفوري (ص ١٠١)، دلائل النبوة (٢/ ٢١٥-٢٢٢)، الروض الأنف (٢/ ٩٦).

(٢) سورة الزخرف، آية (٢٢).

انظر: تأثر الكفار بسماع القرآن - البيهقي دلائل النبوة (٢/ ٢٠٢-٢٠٦)، البداية والنهاية لابن كثير (٣/ ٦٢-٦٤)، قصة سماع أبي سفيان وأبي جهل وعتبة بن ربيعة والوليد بن المغيرة للقرآن وإعجابهم به.

(٣) سورة الجن، آية (١).

(٤) سورة الأحقاف، آية (٢٩).

(٥) يحمى هو ابن أسيد بن حضير - رضي الله عنه.

ﷺ «اقرأ ابن حضير» قال: فقرأت ثم جالت أيضًا. فقال رسول الله ﷺ: «اقرأ ابن حضير». قال: فقرأت، ثم جالت أيضًا. فقال رسول الله ﷺ: «اقرأ ابن حضير» قال: فانصرفت وكان يحیی قریباً منها خشيت أن تطأه، فرأيت مثل الظلة فيها أمثال السرج عرجت في الجو حتى ما أراها. فقال رسول الله ﷺ: «تلك الملائكة تستمع لك، ولو قرأت لأصبحت تراها الناس ما تستر منهم»^(١).

وفي رواية أخرى قال ﷺ: «تلك الملائكة نزلت لقراءة القرآن، أما إنك لو مضيت لرأيت العجائب».

فانظر كيف حرص ملائكة الرحمن على استماعهم لكتاب الله تعالى، ولو لم يكن إلا التشبه بهم لكفى، فما أعظم أن يتشبه الإنسان بملائكة الرحمن في استماعه لأيات الذكر الحكيم، وهم الذين ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(٢). وقد أسماهم الله في كتابه ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾^(٣)، و﴿عِبَادًا مُكْرَمُونَ﴾^(٤).

وقد قال الشاعر:

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالكرام فلاح

*** والشاهد من ذلك كله، هو أن الاستماع لكتاب الله تعالى والتأثر به حاصل ومشهور من الملائكة والجن^(٥)، وثابت عن الصحابة الأخيار رضوان الله عليهم أجمعين،

(١) رواه مسلم (١/٥٤٨)، رقم (٧٩٦).

(٢) سورة التحريم، آية (٦).

(٣) سورة الانقطار، آية (١١).

(٤) سورة الأنبياء، آية (٢٦).

(٥) روى البزار بسنده عن معاذ بن جبل قال: قال النبي ﷺ «من صلى منكم بالليل فليجهر بقراءته، فإن الملائكة تصلي بصلاته وتسمع لقراءته، وإن مؤمني الجن الذين يكونون في الهواء، وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته، ويستمعون قراءته، وأنه ينطرد بجهره بقراءته عن داره وعن الدور التي حوله فساق الجن ومردة الشياطين». أخرجه البزار.

وجميع ما ذكرنا مؤكد لما قلنا من أن الاستماع لكتاب الله تعالى أكثر تأثيراً من القراءة مما يعطى الاستماع مزية على القراءة، وفي هذا كفاية على فضيلته.

٣- تقديم الاستماع والإنصات للإمام في صلاة الجماعة الجهرية على القراءة أثناء قراءة الإمام، فالاستماع واجب والتلاوة ممنوعة أثناء قراءة الإمام باتفاق الفقهاء على وجوب الاستماع لقراءة الإمام، وإن اختلفوا في سقوط قراءة الفاتحة عن المأموم باستماعه لقراءة الإمام^(١)، وهذا التقديم ليتسنى للمأموم سماع قراءة الإمام، فقدم الاستماع على القراءة، فلو كانت القراءة أفضل لما منعت لأجل الاستماع، فدل ذلك على فضيلة الاستماع عليها.

٤- السماع شرط في القراءة الصحيحة، فإن الفقهاء اتفقوا على أن القراءة لا تصح إلا بإسماع الإنسان نفسه في الصلاة^(٢)، فكان القراءة متوقفة على السماع، لأن المراد منها إسماع الإنسان نفسه، فيكون السماع هو مقصود القراءة ومرادها، فإن لم يتحقق إسماعه لنفسه لم يعتد بالقراءة، وهذا دليل التفضيل.

٥- منع القراءة في بعض الأحوال والأماكن بخلاف الاستماع، كمنع القراءة للجنب والحائض (على الخلاف) وعند دخول الخلاء، بخلاف الاستماع وفي هذا مزية للاستماع على القراءة لتوسع الوقت له، وشموله الأحوال والأوضاع والأزمنة والأمكنة دون تخصيص.

(١) سوف نتعرض لهذه المسألة بالتفصيل في مبحث (حكم الاستماع للقرآن في الصلاة خارجها).

(٢) سبق إثبات هذه المسألة.

الاتجاه الثاني: إن قراءة القرآن الكريم أفضل من الاستماع له: وهو قول جمهور العلماء^(١).

واستدلوا بالآيات والأحاديث الصريحة في إثبات فضائل القراءة نصًا، ودلالاتها على ذلك قطعية، وهذه الآيات والأحاديث أكثر من أن تحصى، نذكر منها:

أدلة القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ ۚ لِيُوفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّنْ فَضْلِهِ ۗ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾^(٢). وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۗ﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿يَتْلُونَ ءَايَاتِ اللَّهِ ءَاتَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾^(٤).

وجه الاستدلال من هذه الآيات:

هو قطعية ثبوت الفضل والأجر العظيم لقارئ القرآن الكريم، وهذه القطعية غير ثابتة للمستمع، بل هي ثابتة بدلالة الإشارة، لا بدلالة العبارة، وبمفهومها لا بمنطوقها كما في الآيات المذكورة في أول بحثنا، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ﴾^(٥)، فالهداية ثابتة لاتباعهم ما سمعوه لا لمجرد الاستماع، وإن كان فيها فضل للاستماع، إلا أنه ليس مجزومًا به وحده، بل جاء تأكيد الفضل له بالاتباع، وهذا بخلاف القراءة.

كذلك الآيات الأخرى التي استدلت بها على فضل الاستماع، فالتأمل لها يجد عدم تفرد الاستماع بالأجر والفضل، بل لا بد معه من تأثر وخشوع وتدبر حتى تتحقق الفضيلة، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾^(٦)، وقوله تعالى:

(١) انظر: التبيان في آداب حملة القرآن للنووي (١٣ - ٣٠)، الأذكار للنووي (ص ١٨٧)، الإتيان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ٣٢٤)، البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ٨١)، تفسير الطبري - المقدمة (١/ ٢٨)، تفسير القرطبي - المقدمة (١/ ١٠)، زاد المعاد لابن القيم (١/ ٤٨٢)، المرشد الوجيز لأبي شامة (ص ٩٣).

(٢) سورة فاطر، آية (٢٩ - ٣٠).

(٣) سورة البقرة، آية (١٢١).

(٤) سورة آل عمران، آية (١١٣).

(٥) سورة الزمر، آية (١٨).

(٦) سورة الفرقان، آية (٧٣).

﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(١). فالمستمع مقصود في هاتين الآيتين، وله فضل الاستماع، ولكن جاء الاستماع مقروناً بالتأثر والخشوع، لاحظ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا﴾، فالتأمل لكل آية تتعلق بمستمع القرآن يجد الفضل متعلقاً بالمستمع وتأثره بخلاف الآيات الواردة في تلاوة القرآن، فإنها تثبت الأجر لمجرد التلاوة، وإن كان الخشوع والتدبر فيه مزيد فضيلة، إلا أنها صريحة في إثبات فضيلة التلاوة المجردة، وهذا المقصود بقولنا: إن آيات التلاوة بمنطوقها دلت على فضيلة التلاوة، وآيات الاستماع بمفهومها دلت على فضل الاستماع، والتلاوة بمجرد تثبت الأجر لمجرد التلاوة، وإن كان الخشوع والتدبر فيه مزيد فضيلة، إلا أنها صريحة في إثبات فضيلة التلاوة المجردة، وهذا المقصود بقولنا إن آيات التلاوة بمنطوقها دلت على فضيلة التلاوة، وآيات الاستماع بمفهومها دلت على فضل الاستماع، والتلاوة بمجرد تثبت لها الفضل والاستماع يأتي مقروناً بالتدبر والخشوع ليثبت له الفضل.

أدلة السنة النبوية: وستعرض للأحاديث التي خصصت القراءة والتلاوة للقرآن

الكريم دون سائر الأعمال المتعلقة بالقرآن الكريم، لأن التلاوة هي المقصودة هنا.

١ - عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «الذي يقرأ القرآن وهو ماهر به مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه، وهو عليه شاق له أجران»^(٢).

(١) سورة السجدة، آية (١٥).

(٢) رواه مسلم (٥٤٩/١)، رقم (٧٩٨)، وأبو داود في سننه (٧٠/٢)، رقم (١٤٥٤).

- والترمذي في سننه (١٧١/٥)، رقم (٢٩٠٤)، وقال حديث حسن صحيح.
- والنسائي في سننه الكبرى (٢٠/٥)، رقم (٨٠٤٥-٢١/٥-٨٠٤٦-٨٠٤٧) - ٥٠٦/٦ - (١١٦٤٦).
- وابن ماجه في سننه (١٢٤٢/٢)، رقم (٣٧٧٩).
- وابن حبان في صحيحه (٤٤/٣)، رقم (٧٦٧).
- والدارمي في سننه (٥٣٧/٢)، رقم (٣٣٦٨).
- والبيهقي في السنن الكبرى (٣٩٥/٢)، رقم (٣٨٦١).
- وأحمد في مسنده (١٩٢/٦)، رقم (٢٥٦٣٢) - ٤٨/٦ - (٢٤٢٥٧) - ٩٨/٦ - (٢٤٧١١) - ٢٦٦/٦ - (٢٦٣٣٩) - ٢٣٩/٦ - (٢٦٠٧٠).
- والطبائسي في مسنده (ص ٢١٠)، رقم (١٤٩٩).

٢- عن أبي أمامة الباهلي - رضي الله عنه - قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن، فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه»^(١).

٣- عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله تعالى فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها لا أقول ألم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»^(٢).

٤- عن عبدالله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: «يقال لصاحب القرآن اقرأ وارتق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها»^(٣).

٥- عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: قلت يا رسول الله أوصني؟ قال: «عليك بتقوى الله فإنها رأس الأمر كله». قلت: يا رسول الله زدني. قال: «عليك بتلاوة القرآن، فإنه نور لك في الأرض وذخر لك في السماء»^(٤).

(١) رواه مسلم في صحيحه (١/٥٥٣)، رقم (٨٠٤).

• والطبراني في المعجم الكبير (٨/١١٨)، رقم (٧٥٤٢-٧٥٤٤)، وفي الأوسط (١/٢٩١)، رقم (٤٧١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه أبو داود في سننه (٢/٧٣)، رقم (١٤٦٤).

• والترمذي في سننه (٥/١٧٧)، رقم (٢٩١٤)، وقال: حديث حسن صحيح.

• والنسائي في الكبرى (٥/٢٢)، رقم (٨٠٥٦).

• وابن ماجه في سننه (٢/١٢٤٢)، رقم (٣٧٨٠).

• وأحمد في مسنده (٢/١٩٢)، رقم (٦٧٩٩) - (٢/٤٧١) (١٠٠٨٩) - (٣/٤٠) (١١٣٧٨).

• والحاكم في مستدركه (١/٧٣٩)، رقم (٢٠٣٠).

• وابن حبان في صحيحه (٣/٤٣)، رقم (٧٦٦).

• والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٥٣)، رقم (٢٢٥٣).

• وأبو يعلى في مسنده (٢/٣٤٦)، رقم (١٠٩٤) - (٢/٤٩٥)، رقم (١٣٣٨).

(٤) رواه ابن حبان في صحيحه (٢/٧٦)، رقم (٣٦١).

• والطبراني في المعجم الكبير (٢/١٥٧)، رقم (١٦٥١).

• وأبو يعلى في مسنده (٢/٨٥٣)، رقم (١٠٠٠).

٦- عن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن»^(١).

٧- عن أنس - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «نوروا منازلكم بالصلاة، وقراءة القرآن..»^(٢).

٨- عن عبدالله بن عمرو - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «من قرأ القرآن فقد استدرج بالنبوة بين جنبيه إلا أنه لا يوحى إليه»^(٣).

٩- عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: «اقرأوا القرآن، فإن الله تعالى لا يعذب قلباً وعى القرآن، وإن هذا القرآن مأدبة الله تعالى، فمن دخل فيه فهو آمن، ومن أجب القرآن فليشتر»^(٤).

١٠- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين»^(٥). وفي رواية: «ومن قرأ في ليلة مائة آية كتب من القانتين»^(٦).

(١) مسند الشهاب للقضاي (٢/ ٢٤٦)، رقم (١٢٨٤) - ورواه أبو نعيم في فضائل القرآن.

(٢) رواه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٥٨)، رقم (٢٠٣٣).

(٣) رواه الحاكم في مستدركه (١/ ٧٣٨)، رقم (٢٠٢٨)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٤) رواه الحاكم في مستدركه (١/ ٧٤١)، رقم (٢٠٤٠).

• والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٣٠)، رقم (٨٦٤٦).

• والدرامي في سننه (٣/ ٥٢٥)، رقم (٣٣٢٣-٣٣٢٤).

(٥) رواه الدرامي في سننه (٢/ ٥٥٤)، رقم (٣٤٤٢).

• والحاكم في مستدركه (١/ ٧٤٢)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

• والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٨٠)، رقم (٧٧٤٨).

(٦) رواه الحاكم في مستدركه (١/ ٧٤٢)، رقم (٢٠٤٢).

• وفي رواية: (من قرأ عشر آيات في ليلة كتب له قنطار، والقنطار خير من الدنيا وما فيها، فإذا كان يوم القيامة يقول ربك عز وجل: اقرأ وارق لكل آية درجة حتى ينتهي إلى آخر آية معه. يقول ربك عز وجل للعبد: اقض ؟ فيقول العبد بيده أنت أعلم. فيقول: بهذه الخلود وهذه النعيم). رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢/ ٥٠)، رقم (١٢٥٣).

وجه الاستدلال من الأحاديث الشريفة:

أنها قطعية الدلالة، وصريحة المعنى في إثبات فضل القارئ والتالي للقرآن الكريم. وأحاديث فضائل القرآن الكريم كثيرة جدًا، ولكننا اقتصرنا على الأحاديث المثبتة لفضل القراءة دون غيرها، حيث إن هناك أحاديث في فضل الصلاة به^(١)، وفي فضل تعلمه وتعليمه^(٢) وفي حفظه واستظهاره^(٣)، ولكن مقصدنا هنا تفضيل القراءة على الاستماع، لذلك اقتصرنا على أحاديث تلاوته وقراءته.

والمأمل في هذه الفضائل العظيمة يجد تنوعها، بالإضافة إلى صراحتها، فقارئ القرآن يحظى بالنور، وقارئ القرآن يفوز بالشفاعة، وقارئ القرآن ينال الدرجات، وتكثر بقراءته الحسنات، وقارئ القرآن يحظى بإجابة الدعاء، كما ورد عند ختمه القرآن بأن له دعوة مجابة^(٤)، وقارئ القرآن يحظى بالعصمة من الشياطين، ويحظى بالحفظ والأمان، ويحظى

(١) ومنها حديث: «من قام بعشر آيات لم يكتب من الغافلين، ومن قام ببائة آية كتب من القانتين، ومن قام بألف آية كتب من المقنطرين». رواه أبو داود (٥٧/٢)، رقم (١٣٩٨).

• ومنها حديث «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار...». رواه البخاري (٢٧٣٧/٦)، رقم (٧٠٩١). ومسلم (٥٥٩/١)، رقم (٨١٥). وأحمد وأبو يعلى والنسائي وابن حبان وغيرهم.

(٢) ومنها حديث «خيركم من تعلم القرآن وعلمه». رواه البخاري (٧٤/٩)، رقم (٥٠٢٧)، وغيره كثير.

• وحديث: «تعلموا القرآن وعلموه الناس». رواه النسائي في الكبرى (٦٣/٤)، رقم (٦٣٠٥) وغيره.

(٣) ومنها حديث: «لو كان القرآن في إهاب ما مسته النار». رواه أحمد (١٦٧٧٩) والدارمي (٣١٧٦).

• ومنها حديث: (من قرأ القرآن عن ظهر قلبه كانت له دعوة في الدنيا أو في الآخرة). رواه الدرامي (٣٣٤٣).

• ومنها حديث: «من قرأ القرآن وحفظه أدخله الله الجنة وشفعه في عشرة من أهل بيته كلهم قد استوجبوا النار». رواه ابن ماجه (٢١٢).

(٤) ومنها حديث «من قرأ القرآن ثم دعا أمَّنَّ على أربعة آلاف ملك». رواه الدرامي (٣٣٤٥).

قال الإمام القرطبي في التذكار: "قال العلماء: يستحب لقارئ إذا ختمه أن يجمع أهله، فإنه روي عن أنس بن مالك أنه كان يجمع أهله عند ختم القرآن، وعنده أنه إذا أشفى على ختم القرآن بالليل بقي أربع سور أو خمس سور، فإذا أصبح جمع أهله، فختمه ودعا، ويستحب لمن علم بالختم أن يحضره. وروي عن قتادة أن رجلاً كان يقرأ القرآن في مسجد رسول الله ﷺ فكان ابن عباس يجعل عليه رقيباً، فإذا أراد أن ينتم قال لجلسائه: قوموا بنا حتى نحضر الخاتمة، وعن مجاهد كانوا يجتمعون عند ختم القرآن، ويقولون الرحمة تنزل، وروي عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: «من ختم القرآن أول النهار صلت عليه الملائكة حتى يمسي، ومن ختمه آخر النهار صلت عليه الملائكة حتى يصبح». رواه أبو نعيم في الحلية (٢٦/٥).

انظر: التذكار للقرطبي (ص ١٠٩-١١١ باختصار)، كشف القناع (٥٦٦/١). البرهان للزركشي (ص ١٠٥).

بفضائل كثيرة، وهذه كلها واردة في التلاوة بخلاف الاستماع الذي ثبت له مطلق الأجر والثوبة، دون تحديد الفضل، بل وُقِرَ بالتأثر والخشوع، كما ذكرنا، وهذه مزية عظيمة للتلاوة على الاستماع.

والتأمل لدقة الحديث «لا أقول ألم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف وميم حرف»^(١)، يطمئن لصحة ما قلنا من قطعية ثبوت الأجر بقراءة كل حرف من كتاب الله، وهذا ما لم يرد في الاستماع له.

الانجاء الثالث: هو تساوي التلاوة والاستماع في الاستحباب والفضيلة، وأجر التالي كأجر المستمع لا فرق بينهما في ذلك جمعاً بين الرأيين السابقين وخروجاً من الخلاف، وهو قول بعض العلماء.

ويشهد لهذا الاتجاه حديث «التالي والمستمع شريكان في الأجر»^(٢). ووجه الاستدلال بالحديث واضح في المساواة بينهما في الأجر، وبالتالي تتحقق المساواة في الاستحباب.

اعتراض: الاستدلال بهذا الحديث على التساوي بينهما فيه نظر من عدة وجوه:

أولاً: يحتمل أن يراد به أن التالي والمستمع اشتركا في أصل الاستحباب، فكل الأمرين مستحب، وقوله ﷺ «التالي والمستمع شريكان في الأجر» - أي: شريكان في استحقاق الأجر، وهذا لا يمنع من تفضيل أحدهما على الآخر لشواهد أخرى.

ثانياً: هذا الحديث وارد في سجود التلاوة، بدليل أن الفقهاء يوردونه في كتبهم في باب سجود التلاوة^(٣)، فيكون المعنى أن التالي لسجدة التلاوة والمستمع لها شريكان في أجر سجود

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أجده وأورده ابن قدامة في المغني والبهوتي في كشف القناع، المغني (٢/٣٦٧)، كشف القناع (١/٥٨٥).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (٢/٣٦٧)، كشف القناع للبهوتي (١/٥٨٥).

التلاوة، إن كان قراءة أو استماعاً، وليس التساوي في أصل القراءة أو الاستماع، وإنما التساوي في أجر سنة السجود.

ثالثاً: يحتمل تساويهما في الأجر عند تداعييهما للجلوس والتواصي بينهما عليه، أو كان الداعي هو المستمع.

رابعاً: الاشتراك لا يعني التساوي، في قوله (شريكان في الأجر). لأن الاشتراك في الأجر لا يعني تساوي نصيب كل منهما فيه، فقد يشتركان في الأجر - أي: في استحقاقه - ويختلف حظ كل منهما في هذا الأجر، ولذلك لم يقل (التالي والمستمع متساويان في الأجر) بل شريكان، والفرق كبير بينهما، فلا يمنع أن يقال اشتركا في الأجر، ونصيب القارئ أكبر من نصيب المستمع، كمن اشتركا في ألف دينار، ونصيب أحدهما الثلثان والآخر الثلث، فوصف الاشتراك منطبق عليهما مع اختلاف الحصص. فمعنى الشركة إذن اشتركا اثنين فأكثر من غير تساوي وهذا لا يعني التساوي بينهما في رأس المال والربح.

خامساً: الحديث لم يرد في كتب السنة المشهورة، وقد تكلموا في صحته، وبذلك لا يقوى الاستدلال به، ولا تقوى معارضته للأدلة الصحيحة الصريحة التي ذكرناها.

الترجيح:

والراجح في مسألتنا هو قول جمهور العلماء، وهو تفضيل القراءة على الاستماع للقرآن الكريم، وإن ثبت الاستحباب لكل منهما، إلا أنها يفرقان في شدة الاستحباب ومزيد الفضل لقراءة القرآن الكريم.

وذلك لتضافر الأدلة من الآيات والأحاديث في فضل قراءة القرآن الكريم، وصراحتها في ذلك.

ولكن قد يكون الاستماع أفضل من القراءة إذا كان حال المستمع عند سماعه أفضل من حاله قراءته، وكان تأثير السماع عليه أبلغ من القراءة؛ لأن العبرة من الاستماع أو

القراءة هي التدبر والتفكر والانتقال من حال إلى حال أفضل، وهذا الأمر غير متعلق بمطلق القراءة أو الاستماع، وإنما يتعلق بحال الشخص في قراءته أو استماعه، فالأصل هو تفضيل القراءة على الاستماع (لما ذكرنا ولما سنذكر)، وقد يكون الاستماع أفضل من القراءة في حال المستمع له، فإن كان تأثره بالاستماع فاق تأثره بالقراءة، كان استماعه أفضل له هو بذاته دون غيره، وتبقى القراءة على أفضليتها في حق غيره، ويدل على ذلك قول النبي ﷺ «رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»^(١). وحامل الفقه قد يكون حاملاً وناقلاً لآيات الله، فقد يتلو كتاب الله تعالى ويكون حال المستمع أفضل من حال التالي، كما نص الحديث، بأن قد يكون المتلقي أوعى من الناقل، و(رب) للتقليل كما يقرر علماء اللغة^(٢)، وهذا دليل على ما قلناه من احتمال كون الاستماع أفضل للمستمع من القراءة في حاله هو دون غيره، وهذا على خلاف الأصل لتوقفه على حال المستمع، وليس في أصل الاستماع، ويؤخذ من دلالة لفظ (رب) (٣).

(١) رواه ابن ماجه في سننه (١/ ٨٤)، رقم (٢٣٠)، (١/ ٥٨)، رقم (٢٣١).

• والحاكم في مستدركه (١/ ١٦٤)، رقم (٢٩٧).

• والطبراني في الكبير (٢/ ٤١)، رقم (٢٩٧).

• والشافعي في مسنده (٢٤٠)، ومسند الشاميين (٢/ ٢٨٢)، رقم (١٣٤٥).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٢/ ١٠١). لسان العرب مادة (رب ب)، معجم حروف المعاني، د.

أحمد جهيل شامي، ص (٢١٧)، مبحث (رب).

(٣) كذلك إذا خشي من فساد المعنى بقراءته لعدم تمكنه منها، فيكون الاستماع في حقه أفضل له، وهذا ليس على الأصل. وفساد المعنى كأن يقرأ قول الله تعالى (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله...) [سورة التوبة: ٣]، فيقرأها (ورسوله) بالكسر فيفسد المعنى، لأنه يوهم براءة الله من المشركين ومن رسوله، وهذا فساد للمعنى، قد يقع هذا منه في مواضع أخرى، فهذا يكون سبباً من تصحح قراءته أفضل له من قراءته بفساد المعنى، فيفسر في نفس قارئه، ويفسد إذا سمع غيره، ولم يكن يعلم بالآية من قبل.

أدلة ترجيح القراءة على الاستماع:

من ثمانية عشر وجهًا:

الوجه الأول:

إمكانية اجتماع أكثر من وجه من أوجه فضائل الأعمال في القراءة، وكل عملٍ منها مستحب ومسنون ويستحق به القارئ أجرًا مستقلًا عن العمل الآخر لثبوت الأدلة في كل عمل بخلاف الاستماع الذي يفتقر إلى هذه الأعمال، فهناك أعمال يشترك القارئ والمستمع في إمكانية الإتيان بها مثل تدبر الآيات، فهو عمل فضيل، وكل منهما متمكن من ذلك، والبكاء والتباكى والخشوع مع الآيات هي أمور مستحبة، ويمكن وقوعها من التالى والمستمع.

ولكن هناك أعمال مستحبة لا يتصور وقوعها إلا من التالى، بخلاف المستمع، فتزداد فضيلة التلاوة على الاستماع بهذه الأعمال. مثل: الترتيل والتغنى بالقرآن، والقراءة من المصحف، والجهر بالقرآن، وهذه الأعمال ثبت استحبابها بالأدلة كما سنذكر، وهي متصورة من التالى وغير متصورة من المستمع، لذلك رجحنا تفضيل التلاوة على المستمع.

وهذه الوجوه التى تجتمع للقارئ دون المستمع هي:

١ - مجرد القراءة: وقد صرحت الآيات والأحاديث السابقة على فضل التلاوة

بمجرددها، فنكتفى بها ذكرنا هناك.

٢ - الترتيل: ويجتمع مع فضل التلاوة فضل الترتيل للتلاوة، ويدل عليه قوله تعالى:

﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾^(١)، والمراد بالترتيل هو تحسين النطق بالحروف، وتجويددها، وإخراج كل حرف من مخرجه، وإعطاؤه حقه ومستحقه^(٢).

(١) سورة المزمل، آية (٤).

(٢) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري للشيخ عبدالفتاح المرفعي (١/ ٤٥).

❖ وقد سئل الإمام علي - رضي الله عنه - عن الترتيل فقال: هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف^(١). وفضل تجويد القرآن الكريم وترتيبه واضح في قوله ﷺ: «الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام البررة...»^(٢). فالفرق بين الماهر به وبين غيره هو حسن الترتيل وإتقان القراءة الذي جعل له منزلة وفضل على الآخر.

كذلك قوله ﷺ: «يقال لقارئ القرآن اقرأ وارق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا...»^(٣). وفيه تصريح بالترتيل، وكيف أنه سبب لارتقاء القارئ ونيله للدرجات العالية في الجنة.

❖ كذلك روي عن أم سلمة - رضي الله عنها - (أنها نعتت قراءة رسول الله ﷺ قراءة مفردة حرفاً حرفاً)^(٤).

❖ وروي عن أنس - رضي الله عنه - أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: كانت مدّاً، ثم قرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، يمد (الله)، ويمد (الرحمن)، ويمد (الرحيم)^(٥).

(١) انظر: النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجوزي (١/ ٢٠٩)، شرح المقدمة الجزرية لملا على القاري (ص ٢٠).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٢٩٢)، رقم (٦٤٦).

(٥) لفظ الحديث رواه ابن حبان في صحيحه (١٤/ ٢٢٣)، رقم (٦٣١٧)، والحديث مروي في الصحاح والسنن بألفاظ أخرى، فقد رواه البخاري (٤/ ١٩٢٤)، / رقم (٤٧٥٨).

• وأبو داود (٢/ ٧٣)، رقم (١٤٦٥).

• والنسائي (٢/ ١٧٩)، رقم (١٠١٤).

• والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٣٤٧)، رقم (١٠٨٧)، (٥/ ٢٣)، رقم (٨٠٥٩).

• وابن ماجه في سننه (١/ ٤٣٠)، رقم (١٣٥٣).

• وابن حبان بلفظ آخر (١٤/ ٢٢٢)، رقم (٦٣١٦).

• وأحمد في مسنده (٣/ ١١٩)، رقم (١٢٢١٩)، (٣/ ١٩٢)، رقم (١٣٠٢٥)، (٣/ ١٢٧)، رقم (١٢٣٥٠) و

(٣/ ٢٨٩)، رقم (١٤١٠٨)، و (٣/ ١٣١)، رقم (١٢٣٦٣).

• والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٥٢)، رقم (٢٢٥٠).

• وأبو يعلى في مسنده (٥/ ٢٨٤)، رقم (٢٩٠٦)، و (٥/ ٣٨٦)، رقم (٣٠٤٧).

** وروي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أن رجلاً قال له: إني أقرأ المفصل في ركعة واحدة، فقال: (هذا كهذا الشعر، إن قومًا يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع)^(١).

** وعن ابن عباس - رضي الله عنه قال: (لأن أقرأ سورة البقرة فأرتلها أحب إليّ من أن أقرأ القرآن كله هزيمة)^(٢) (٢).

** قال الإمام السيوطي^(٤): (ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده هم متعبدون بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية، وقد عدّ العلماء القراءة بغير تجويد لحناً)^(٥).

** وقال ابن الجزري:

إذ واجبٌ عليهم محتسّم
مخارج الحروف والصفات
قبل الشروع أولاً أن يعلموا
لينطقوا بأفصح اللغات^(٦)

(١) رواه أبو داود في سننه (٥٦/٢)، رقم (١٣٩٦).

• والبيهقي في السنن الكبرى (٩/٣)، رقم (٤٤٦٧).

(٢) هزيمة: الإفراط في السرعة عند القراءة.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٥٤/٢)، رقم (٢٢٥٨)، و (١٣/٣)، رقم (٤٤٩٠).

(٤) هو عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيرى السيوطى، جلال الدين أبو الفضل، أصله من أسبوط، ونشأ بالقاهرة يتيمًا، وقضى آخر عمره ببيتة عند روضة المقياس، حيث انقطع للتأليف، كان عالمًا شافعياً مؤرخاً أديباً، وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه، والفقه واللغة، كان سريع الكتابة في التأليف، ولما بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة، وترك الإفتاء والتدريس وشرع في تحرير مؤلفاته، ألف أكثر كتبه ومؤلفاته تبلغ عدتها خمسين مؤلف، أشهرها (الدر المنثور في التفسير بالمأثور)، (الأشباه والنظائر) في فروع الشافعية، (الحاوي للفتاوى)، (الإتقان في علوم القرآن)، (تاريخ الخلفاء) يعد مجدّد القرن التاسع. ولد عام ٨٤٩هـ، وتوفي عام ٩١١هـ.

انظر: الأعلام للزركلى (٧١/٤)، شذرات الذهب (٥١/٨)، الضوء اللامع (٦٥/٤).

(٥) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٣١٤/١).

(٦) منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه للإمام شمس الدين ابن الجزري المشهورة بالمقدمة الجزرية، الأبيات (٦-٥).

❖ وقال:

والأخذ بالتجويد حتمٌ لازم من لم يجود القرآن آثم
لأنه به الإله أنزلا وهكذا منه إلينا وصلا
وهو أيضًا حلية التلاوه وزينة الأداء والقراءه
وهو إعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحقها^(١)

وقال في (النشر): (واختلفوا هل الأفضل الترتيب وقلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة؟ وأحسن بعض أئمتنا فقال: إن ثواب قراءة الترتيل أجل قدرًا، وثواب الكثرة أكثر عددًا، لأن بكل حرف عشر حسنات)^(٢).

(١) المقدمة الجزرية، الآيات (٢٧-٢٨-٢٩-٣٠).

(٢) الإتيان للسيوطي (١/٣٣٢)، وقال ابن القيم في زاد المعاد: (وقد اختلف الناس في الأفضل من الترتيل وقلة القراءة، أو السرعة مع كثرة القراءة: أيها أفضل على قولين:

١ - ذهب ابن مسعود وابن عباس وغيرهما إلى أن الترتيل والتدبر أفضل مع القلة من الكثرة مع السرعة، واحتجوا بأن المقصود من القراءة فهمه، وتدبره، والفقه فيه، والعمل به. وقالوا: ولأن الإيمان أفضل الأعمال، وفهم القرآن وتدبره هو الذي يثمر الإيمان، وأما مجرد التلاوة من غير فهم ولا تدبر فيفعلها البر والفاجر، والمؤمن والمنافق، كالحديث (ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن). وقالوا: وهذا هدي النبي ﷺ، فإنه كان يترتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها، وقام بآية حتى الصباح.

٢ - وذهب أصحاب الشافعي - رحمه الله - إلى أن كثرة القراءة أفضل، واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ (من قرأ حرفًا...) وقالوا: (لأن عثمان قرأ القرآن في ركعة وذكروا آثارًا عن كثير من السلف في كثرة القراءة).

والصواب في المسألة أن يقال: إن ثواب قراءة الترتيل والتدبر أجل وأرفع قدرًا، وثواب كثرة القراءة أكثر عددًا، فالأول كمن تصدق بجوهرة عظيمة أو أعتق عبدًا قيمته نفيسة جدًّا، والثاني كمن تصدق بعدد كثير من الدراهم أو أعتق عددًا من العبيد قيمتهم رخيصة، وقال شعبة، حدثنا أبو جرة، قلت لابن عباس: إني رجل سريع القراءة، وربما قرأت القرآن في ليلة مرة أو مرتين، فقال ابن عباس: لأن أقرأ سورة واحدة أعجب إليّ من أن أفعل ذلك الذي تفعل، فإن كنت فاعلاً ولا بد فاقراً قراءة تسمع أذنك ويعيها قلبك). وقال ابن مسعود: لا تهذوا القرآن هذ الشعر، ولا تنشروه نثر الدقل، وقفوا عند عجائبه وحركوا به القلوب، ولا يكن هم أحدكم آخر السورة). وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: دخلت عليّ امرأة وأنا أقرأ سورة هود فقالت: يا عبد الرحمن هكذا تقرأ سورة هود؟ والله إني فيها منذ ستة أشهر، وما فرغت من قراءتها).

انظر: زاد المعاد لابن القيم (١/٣٢٧-٣٢٨).

واختار بعض العلماء قلة القراءة مع الترتيل أفضل من كثرتها مع عدم الترتيل^(١).

بل إن النهي وارد في الإفراط في الإسراع، ويسمى 'الهذمة'^(٢).

*** قال السيوطي: (قالوا: وقراءة جزء بترتيل أفضل من قراءة جزئين في قدر ذلك الزمان بلا ترتيل).

*** وقال النووي: (وقد نهى عن الإفراط في الإسراع، ويسمى 'الهذمة'). وقال: (واتفقوا على كراهة الإفراط في الإسراع)^(٣).

*** وقال الغزالي^(٤) في الإحياء: (الترتيل هو المستحب في هيئة القرآن؛ لأن المقصود من القراءة التفكير، والترتيل معين عليه)^(٥).

ونخرج من ذلك بفضل الترتيل في القراءة وعظيم أجره، وقد نقل الأئمة استحباب الترتيل، وأنه سنة واردة عن النبي ﷺ^(٦).

*** والشاهد من ذلك كله أن هذا الترتيل المستحب يتصور وقوعه من القارئ، ولا يتصور وقوعه من المستمع، فالمستمع لا يمكن له أن يرتل، وبذلك يفوته أجر الترتيل ولا يفوت القارئ، فتكون للقارئ مزية على المستمع بالترتيل، مما يرجح فضل القراءة على الاستماع للقرآن الكريم.

(١) التبيان (ص ٣٣٢).

(٢) التبيان (ص ٩٠)، الإتيان (ص ٣٣٢).

(٣) التبيان (ص ٩٠)، الإتيان عن شرح المذهب (ص ٣٣٢).

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي بتشديد الزاي، نسبة إلى (الغزال) بالتشديد على طريقة أهل خوارزم، وجرجان، ينسبون إلى العطار عطاري، وإلى القصار قصاري، وكان أبوه غزالاً، أو بتخفيف الزاي نسبة إلى (غزالة) قرية من قرى طوس، فقيه شافعي، أصولي، متكلم، متصوف، رحل إلى بغداد فالحجاز فالشام فمصر، وعاد إلى طوس. من مصنفاته: البسيط، الوسيط، الوجيز، الخلاصة (وكلها في الفقه)، وله: تهاوت الفلاسفة، وإحياء علوم الدين. ولد عام (٤٥٠هـ)، وتوفي عام (٥٠٥هـ).

انظر: طبقات الشافعية لابن السلبي (٤/ ١٠١)، الأعلام للزركلي (٧/ ٢٤٧)، الوافي بالوفيات (١/ ٢٧٧).

(٥) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي (١/ ٢٥١).

(٦) التبيان (ص ٨٨-٨٩)، الإتيان (ص ٣٣١-٣٣٢)، الأذكار (ص ١٨٧)، التذكار للقرطبي (ص ١٥٥)، البرهان للزركشي (١/ ٨٢).

٣- التغني بالقرآن الكريم وتحسين الصوت بقراءته: يمكن أن يجتمع مع فضل القراءة وفضل ترتيلها وتجويداها فضل ثالث، وهو التغني بالقراءة، فقد وردت الأدلة على استحباب تحسين الصوت بالقراءة، والتغني بها.

❖ قال الإمام النووي: (أجمع العلماء - رضي الله عنهم - من السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار أئمة المسلمين على استحباب تحسين الصوت بالقرآن، وأقوالهم وأفعالهم مشهورة نهاية الشهرة، فنحن مستغنون عن نقل شيء من أفرادها، ودلائل هذا من حديث رسول الله ﷺ مستفيضة عند الخاصة والعامة) (١).

والأحاديث في ذلك كثيرة، منها:

(أ) قوله ﷺ: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يمجهر به» (٢).

(ب) قوله ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم» (٣).

(ج) قوله ﷺ: «إن من أحسن الناس صوتًا بالقرآن الذي إذا سمعتموه يقرأ حسبتموه يخشى الله» (٤).

(١) التبيان (ص ١٠٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه أبو داود (٧٤/٢)، رقم (١٤٦٨).

• والنسائي في سننه (١٧٩/٢)، رقم (١٠١٥-١٠١٦).

• والنسائي في السنن الكبرى (٣٤٨/١)، رقم (١٠٨٨-١٠٨٩)، و (٢١/٥)، رقم (٨٠٥٠).

• وابن ماجه في سننه (٤٢٦/١).

• والدارمي في سننه (٥٦٥/٢)، رقم (٣٥٠٠).

• وابن حبان في صحيحه (٢٥/٣)، رقم (٧٤٩)، و (٢٧/٣)، رقم (٧٥٠).

• والحاكم في مستدركه (٧٦١/١)، رقم (٢٠٨٩)، و (٧٦٢)، رقم (٢١٠٠-٢١٠١).

• والبيهقي في السنن الكبرى (٢٢٩/١٠)، رقم (٢٠٨٣٣).

• وأبو يعلى في مسنده (٢٤٥/٣)، رقم (١٦٨٦)، و (٢٥٨/٣)، رقم (١٧٠٦).

• والطيالسي في مسنده (١٠٠)، رقم (٧٣٨).

(٤) رواه ابن ماجه في سننه (٤٢٥/١)، رقم (١٣٣٩).

(د) قوله ﷺ: «أحسنوا القرآن بأصواتكم، فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً»^(١).

(هـ) قوله ﷺ: «إن هذا القرآن نزل بحزن فإذا قرأتموه فابكوا، فإن لم تبكوا فتباكوا وتغنوا به»^(٢).
عن ابن أبي مليكة^(٣)، قال: «فمن لم يتغن بالقرآن فليس منا»^(٤).

(و) قال عبيد الله بن أبي يزيد قال: مر بنا أبو لبابة فتبعناه حتى دخل بيته فدخلنا عليه، فإذا رجل رث الهيئة يقول، سمعت رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن». قال: فقلت لابن أبي مليكة: يا أبا محمد!! رأيت إن لم يكن حسن الصوت؟ قال: يحسنه ما استطاع^(٥).

(ز) عن عبدالله بن المغفل - رضي الله عنه - قال: رأيت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة

(١) رواه الدرامي في سننه (٥٦٥/٢)، رقم (٣٥٠١).

(٢) رواه أبو يعلى في مسنده (٤٩/٢)، رقم (٦٨٩).

(٣) هو عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة، أبو بكر، ويقال أبو محمد، التميمي المكي، تابعي ثقة، كثير الحديث، كان إمام الحرم وشيخه ومؤذنه الأمين، أدرك ثلاثين من الصحابة، وروى الحديث الشريف، ولاء ابن الزبير قضاء الطائف. وكانت وفاته عام (١١٧هـ)، وقيل (١١٨هـ).

انظر: تهذيب التهذيب (٣٠٦/٥)، شذرات الذهب (١٥٣/١)، الأعلام للزركلي (٢٣٦/٤).

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٥٤/٢)، رقم (٢٢٥٧)، واللفظ له، قال الشافعي: ليس منا من لم يتغن بالقرآن، فقال له رجل: ليستغني به، فقال: لا ليس هذا معناه، معناه يقرؤه حذرًا وتحزينًا. (عن الربيع بن سليمان - البيهقي في السنن الكبرى ١٠/٢٣٠، رقم (٢٠٨٣٨). وروي بالفاظ أخرى في:

- صحيح البخاري (٢٧٣٧/٦)، رقم (٧٠٨٩).
- وسنن أبي داود (٧٤/٢)، رقم (١٤٦٩).
- وسنن الدرامي (٤١٧/١)، رقم (١٤٩٠)، (٥٦٣/٢)، رقم (٣٤٨٨).
- ومسند أحمد (١٧٢/١-١٧٥-١٧٩)، رقم (١٤٧٦-١٥١٢-١٥٤٩).
- ومستدرك الحاكم (٧٥٩/١-٧٦٠)، رقم (٢٠٩٣-٩٤-٩٥-٩٦).
- والبيهقي في الكبرى (٢٢٩/١٠-٢٣٠)، رقم (٢٠٨٣٥-٣٦-٣٩).
- والطبراني في الكبير (١٢١/١١)، رقم (١١٢٣٩).
- ومسند الطيالسي (٢٨)، رقم (٢٠١).
- وصحيح ابن حبان (٣٢٦/١)، رقم (١٢٠).
- وأبو يعلى في مسنده (٩٣/٢)، رقم (٧٤٩).

(٥) الحديث الذي سبق.

على ناقلته يقرأ سورة الفتح يرجع في قراءته^(١).

(ح) وكذلك ما ورد في قوله ﷺ عن قراءة أبي موسى الأشعري: «لقد أوتى هذا من مزامير آل داود»^(٢).

(ط) وعن البراء - رضي الله عنه - قال: (سمعت رسول الله ﷺ قرأ في العشاء باليتين والزيتون، فما سمعت أحدا أحسن صوتا منه)^(٣).

وهذه الأدلة دلت دلالة واضحة على أن التغني بالقرآن سنة مأثورة عن النبي ﷺ وأصحابه، وقد ذكر الأئمة استحباب التغني وتحسين الصوت بالقرآن.

❖ فقال الإمام النووي في التبيان: (قال العلماء رحمهم الله: فيستحب تحسين الصوت بالقراءة وترتيلها ما لم يخرج عن حد القراءة بالتمطيط)^(٤).

❖ وقال السيوطي في الإتقان: (يسن تحسين الصوت بالقراءة وترتيلها، وفيه أحاديث صحيحة كثيرة، فإن لم يكن حسن الصوت حسنه ما استطاع، بحيث لا يخرج إلى حد التملط)^(٥).

(١) رواه البخاري (٢٧٤٢/٦).

• ومسلم (٥٤٧/١)، رقم (٧٩٤).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه البخاري في (خلق أفعال العباد) رقم (٦٩).

• وأحمد (٣٠٢/٤)، رقم (١٨٧٠٣).

• والبيهقي (١٩٤/٢)، رقم (٢٨٨٨).

• والطبراني في الأوسط (٣٨٠/١)، رقم (٤٥٣).

(٤) التبيان للنووي (ص ١١٠)، الأذكار للنووي (ص ١٩٦).

(٥) انظر: الإتقان للسيوطي (١/٣٣٦).

**** وقال البهوتي^(١) في كشف القناع:** (قال أحمد: يحسن القارئ صوته بالقرآن، ويقرؤه بحزن وتدبر لقول أبي موسى للنبي ﷺ (لو علمت أنك تسمع قراءتي لحبته لك تحبيراً)، وعلى كل فتحسين الصوت والترنم مستحب، إذا لم يفض إلى زيادة حرف فيه أو تغيير لفظه). انتهى كلامه^(٢).

**** وقال الغزالي في الإحياء:** (تحسين القراءة وترتيلها بترديد الصوت من غير تمطيط مفرط، فذلك سنة)^(٣).

**** وقال الإمام ابن حجر في فتح الباري:** (والذي يظهر أن في ترجيع قدرًا زائدًا على الترتيل.. وقال: ومعنى الترجيع تحسين التلاوة لا ترجيع الغناء، لأن القراءة بترجيع الغناء تنافي الخشوع الذي هو مقصود التلاوة). وقال: وقد تقدم في باب (من لم يتغن بالقرآن) نقل الإجماع على استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن). وقال: (والذي يتحصل من الأدلة: أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب، فإن لم يكن حسنًا فليحسنه ما استطاع)^(٤).

والشاهد من ذلك كله أن القارئ يمكن أن يجتمع مع قراءته وترتيله فضل التغني بالقرآن، فيأخذ الأجر على هذه الفضائل التي اجتمعت في قراءته ولم تجتمع للمستمع، لأنه لا يمكن له أن يتغن بالقرآن كالقارئ.

(١) هو منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي، فقيه حنبلي شيخ الحنابلة بمصر في عهده، نسبته إلى (بهوت) في الغربية بمصر. من تصانيفه: الروض المربع بشرح زاد المستقنع المختصر من المقنع، كشف القناع عن متن الإقناع للحجاوي، دقائق أولي النهى لشرح المتهى (وكلها في الفقه). ولد عام ١٠٠٠ هـ وتوفي عام ١٠٥١ هـ.
انظر: الأعلام للزركلي (٢٤٩/٨)، خلاصة الأثر (٤٢٦/٤).

(٢) كشف القناع للبهوتي ١/ ٤٣١.

(٣) الإحياء للغزالي (٢٥٣/١).

(٤) فتح الباري لابن حجر (١١٦، ٩١/١).

٤ - الجهر بالقرآن الكريم: ويمكن أن يجتمع للقارئ من فضائل الأعمال بالإضافة إلى قراءته وترتيله وتغنيه جهره بالقراءة، فينال - أيضًا - فضل الجهر بالقراءة الوارد في الأحاديث، وهذا لا يتسنى للمستمع، ولا يكون في حقه.

أ) ومن هذه الأحاديث الحديث السابق: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنّى بالقرآن يجهر به»^(١).

ب) وعن أبى موسى الأشعري - رضي الله عنه قال - قال رسول الله ﷺ: «إني لأعرف أصوات رفقة الأشعرين بالقرآن حين يدخلون بالليل، وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل وإن كنت لم أر منازلهم حين نزلوا بالنهار»^(٢).

ج) وروي عن علي - رضي الله عنه - أنه سمع ضجة ناس في المسجد يقرؤون القرآن. فقال: (طوبى لهؤلاء كانوا أحب الناس لرسول الله ﷺ)^(٣).

** قال النووي: (وفي إثبات الجهر أحاديث كثيرة، وأما الآثار عن الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم فأكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر)^(٤).

وقال في الأذكار: (ودليل فضيلة الجهر أن العمل فيه أكثر، لأنه يتعدى نفعه إلى غيره، ولأنه يوقظ قلب القارئ، ويجمع همه إلى الفكر، ويصرف سمعه إليه، ولأنه يطرد النوم، ويزيد في النشاط)^(٥).

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (١٥٤٧/٤)، رقم (٣٩٩١)، وفي (خلق أفعال العباد)، رقم (٦٨).

(٣) التبيان (ص ١٠٧) عن أبي داود.

(٤) التبيان (ص ١٠٧).

(٥) الأذكار (ص ١٩٦).

وذكر العلماء استحباب الجهر بالقراءة^(١)، والمراد من ذلك أن القارئ يمكن أن يجمع مع الفضائل السابقة فضيلة الجهر بالقراءة، وهذا متمكن في حقه دون السامع الذي يفتقر إلى الجهر.

٥ - القراءة من المصحف: كما أن القارئ يجتمع له فضل قراءته، وفضل ترتيله، وفضل تغنيه، وتحسين صوته، وفضل جهره بالقراءة، يمكن أن يضيف فضيلة إلى ذلك كله، وهي فضيلة القراءة من المصحف، فتزداد فضائله بذلك ويتضاعف أجره، وهذا لا يتحقق للمستمع، بل للقارئ الذي يقرأ من المصحف، لأن النظر فيه عبادة.

وفي فضل القراءة من المصحف، وردت أحاديث منها:

(أ) روي عن ابن مسعود مرفوعاً: «من سره أن يحب الله ورسوله، فليقرأ من المصحف». وروي عنه موقوفاً: (أديموا النظر في المصحف)^(٢).

(ب) وروي عن أوس الثقفي مرفوعاً: «قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة، وقراءته في المصحف تضاعف ألفي درجة»^(٣).

(ج) أخرج أبو عبيد بسند ضعيف: «فضل قراءة القرآن نظراً على من يقرؤه ظاهراً، كفضل الفريضة على النافلة»^(٤).

وقد نقل الأئمة استحباب القراءة من المصحف، وصرح بعضهم بتفضيلها على القراءة من الحفظ، وبعضهم بتفضيل القراءة من الحفظ عليها، وهذا في التفضيل، إنما

(١) مسألة الجهر بالقراءة والإصرار بها سبق الكلام فيها بالتفصيل.

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٣٩/٩)، رقم (٨٦٨٧)، و (١٤١/٩)، رقم (٨٦٩٦).

(٣) رواه البيهقي في (شعب الإيمان).

• والطبراني في الكبير (١٩١/١)، رقم (٦٠١).

(٤) رواه أبو عبيد في (فضائل القرآن).

الاستحباب ثابت لمن يقرأ من المصحف^(١).

(١) قال الزركشي في البرهان: (وهل القراءة في المصحف أفضل، أم على ظهر القلب، أم يختلف الحال؟ ثلاثة أقوال: الأول: أنها من المصحف أفضل؛ لأن النظر فيه عبادة، فتجتمع القراءة والنظر، وقد قيل: الختمة في المصحف سبع، وذكر أن الأكثرين من الصحابة كانوا يقرؤون في المصحف، ويكرهون أن يخرج يوم ولم ينظروا في المصحف، ودخل بعض فقهاء مصر على الشافعي رحمه الله تعالى المسجد، وبين يديه المصحف، فقال (شغلكم الفقه عن القرآن، إني لأصلي العتمة وأضع المصحف في يدي فما أطبقه حتى الصبح) (رواه البيهقي في مناقب الشافعي ١/ ٢٨١).

وقال عبدالله بن أحمد: كان أبي يقرأ في كل يوم شُبُعًا من القرآن لا يتركه نظرًا. وروى أبو عبيد بسنده عن ابن عباس قال: (كان عمر إذا دخل البيت نشر المصحف بقرأ فيه). وروى ابن أبي داود بسنده عن عائشة مرفوعًا (انظر إلى الكعبة عبادة والنظر في وجه الوالدين عبادة، والنظر في المصحف عبادة). وعن الأوزاعي: (كان يعجبهم النظر في المصحف بعد القراءة هنية). وقال بعضهم: (وينبغي لمن كان عنده مصحف أن يقرأ فيه كل يوم آيات يسيرة ولا يتركه مهجورًا).

الثاني: أن القراءة على ظهر القلب أفضل، واختاره العز بن عبدالسلام، فقال في (الأمالي): (قيل القراءة من المصحف أفضل، لأنه يجمع فعل الجارحتين، وهما اللسان والعين والأجر على قدر المشقة، وهذا باطل، لأن المقصود من القراءة التدبر لقوله تعالى: (ليدبروا آياته)، [ص: ٢٥]. والعادة تشهد أن النظر في المصحف يخل بهذا المقصود، فكان مرجوحًا). انتهى كلام ابن عبدالسلام.

الثالث: واختاره النووي في (الأذكار): إن كان القارئ من حفظه يحصل له من التدبر والتفكير وجمع القلب أكثر مما يحصل له من المصحف، فالقراءة من الحفظ أفضل، وإن استويا فمن المصحف أفضل، قال: وهو مراد السلف. انتهى كلام الزركشي. أقول: والراجح هو الرأي الثالث لما فيه من جمع بين الرأيين، ولأن التدبر يختلف باختلاف الأحوال، فمتى وجد كان هو المطلوب، فإن كان من الحفظ فهو الأفضل، وإن كان من النظر في المصحف كان هو الأفضل، وإن استويا كان المصحف أفضل لوقوعه بكثرة عن السلف. والله أعلم. انظر: البرهان (ص ٩٣-٩٤).

- وكذلك فإن فائدة القراءة من الحفظ قوة الحفظ وثبات الذكر، وهي أمكن لتفكير فيه، وفائدة القراءة في المصحف الاستنباط، فلا يخلط بزيادة حرف أو نقصانه أو تقديم آية أو تأخيرها، وأيضًا فإنه يعطي عينه حظها منه، فإن العين تؤدي للنفس وبين النفس والصدر حجاب، والقرآن في الصدر، فإذا قرأه عن ظهر قلبه، فإنه يسمع أذنه فيؤدي إلى النفس، وإذا نظر في الخط كانت العين والأذن مشتركتين في الأداء، وذلك أوفى للأداء، وكانت العين، قد أخذت حظها كالأذن، ويقضي حق المصحف لأن المصحف لم يتخذ ليهمل، وله على الانفراد حق، فلا يلمس إلا على طهارة، ألا ترى أن المحدث منهى عن مسكه، فكانت القراءة من المصحف أولى وأفضل. انظر: التذكار للقرطبي (ص ١٨١)، الإتيان للسيوطي (ص ٣٣٨).

❖❖ قال السيوطي: (القراءة في المصحف أفضل من القراءة من حفظه، لأن النظر فيه عبادة مطلوبة) ^(١).

❖❖ وقال النووي في الأذكار: (قراءة القرآن في المصحف أفضل من القراءة من حفظه، هكذا قال أصحابنا، وهو مشهور عن السلف، وهذا ليس على إطلاقه، بل إن كان القارئ من حفظه يحصل له من التدبر والتفكير وجمع القلب والبصر أكثر مما يحصل من المصحف، فالقراءة من الحفظ أفضل، وإن استويا فمن المصحف أفضل، وهذا مراد السلف) ^(٢).

❖❖ وقال في التبيان: (قراءة القرآن من المصحف أفضل من القراءة عن ظهر القلب، لأن النظر في المصحف عبادة مطلوبة فتجتمع القراءة والنظر) ^(٣).

❖❖ ونقل الغزالي في (الإحياء) أن كثيرين من الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يقرؤون من المصحف، ويكرهون أن يخرج يوم ولم ينظروا في المصحف) ^(٤).

❖❖ وذكر البهوتي في كشف القناع: (وتستحب القراءة في المصحف. قال القاضي: إنها اختار أحمد القراءة في المصحف للأخبار) ^(٥).

والمراد من ذلك أن القارئ إذا قرأ من المصحف زادت فضيلة قراءته فيجتمع له ما لا يجتمع للمستمع.

وخلاصة القول في هذا الوجه أن التالي يمكن أن يجتمع له من فضائل الأعمال ما لا يجتمع للمستمع، فإن التالي يمكن أن يكون تالياً للقرآن ومترلاً له، ومحسناً لصوته في قراءته،

(١) الإتيان (١/ ٣٣٨).

(٢) الأذكار (ض ١٩٥).

(٣) التبيان (ص ١٠٠).

(٤) الإحياء (ص ٢٥٣٦).

(٥) كشف القناع للبهوتي (١/ ٥٦٧).

وجاهراً به، وقارئاً من المصحف، فهذه أوجه الفضائل تجتمع له في وقت واحد، إن نواها جميعاً، ولا يمكن للمستمع تحقيقها، ومن هنا ترجح فضل القراءة على الاستماع في هذا الوجه.

الوجه الثاني:

استحباب القراءة ثابتٌ بمنطوق الآيات والأحاديث، وأدلتها قطعية الدلالة على الاستحباب بخلاف الاستماع، فإن استحبابه ثابت بمفهوم الآيات والأحاديث لا بمنطوقها، فلم تصرح الآيات الواردة في الاستماع للتلاوة باستحبابه مباشرة، ولا رتبت فضلاً عليه، وإنما فهم من الآيات استحباب الاستماع للقرآن الكريم، فأدلتها ظنية الدلالة لا تضاهي أدلة استحباب القراءة.

فمثلاً: وضوح حديث النبي ﷺ «لا أقول ألم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»^(١)، فهذا قطع بثبوت الأجر، ليس بمطلق القراءة فحسب، وإنما بكل حرف منها، وهذا ما لم يرد في الاستماع للتلاوة.

وأما حديث ابن مسعود في استماع النبي ﷺ لقراءته^(٢)، فإنه قد استفيد منه استحباب الاستماع فهماً من الحديث لا بمنطوقه، فلم يصرح ﷺ بأجر الاستحباب وما للمستمع من الثواب، وإنما أخذ الاستحباب من سنة الاقتداء به ﷺ في استماعه للقرآن، وكذلك غيره من أدلة استحباب الاستماع، والفرق بينهما واضح في قطعية استحباب القراءة، وظنية استحباب الاستماع.

(١) سبق تخريجه.

(٢) حديث «إني أحب أن أسمعه من غيري» سبق تخريجه.

الوجه الثالث:

كثرة الأحاديث الواردة في استحباب التلاوة، وتضافرها، وانتشارها في كتب الصحاح والسنن والمسانيد، وقد ذكرت بعضاً منها.

في مقابل قلة الأحاديث، بل ندرة الأحاديث - الواردة في استحباب الاستماع للقرآن الكريم، والتي صرحت بثواب المستمع، ولم أعثر - في حدود معرفتي - إلا على الحديث الوارد في مسند الإمام أحمد «من استمع إلى آية من كتاب الله كانت له نوراً يوم القيامة»^(١).

والأثر المروي عن ابن عباس (من استمع إلى آية من كتاب الله كانت له نوراً)^(٢).

وهذه الكثرة المتكاثرة من أحاديث فضائل التلاوة واستحبابها ترجح تفضيل التلاوة على الاستماع، فلو كان الاستماع أفضل لكانت الأدلة في شأنه أكثر وقريبة من أدلة التلاوة في كثرتها وانتشارها.

الوجه الرابع:

تنوع الفضائل الثابتة للقارئ زيادة على أجر قراءته الذي يكون له بكل حرف حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، فقد ثبت للقارئ بالأدلة السابقة التي أوردناها:

- ١ - شفاعته القرآن له يوم القيامة.
- ٢ - الارتقاء في درجات الجنة.
- ٣ - إجابة الدعاء.
- ٤ - طرد الشياطين ومردة الجن من البيت الذي يقرأ فيه القرآن.
- ٥ - البراءة من الغفلة.
- ٦ - معية السفرة الكرام البررة.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

٧- رفع ذكر القارئ بين أهل الأرض وأهل السماء.

٨- مؤانسة القرآن له في قبره.

٩- نوره في ظلمته.

١٠- المحاججة والدفاع عنه يوم القيامة.

وهذه الفضائل الثابتة للقارئ عند قراءته للقرآن الكريم لم تثبت للمستمع الذي ثبت له مطلق الاستحباب دون بيان الفضائل والمراتب، وهذا دليل تفضيل القراءة على الاستماع، وهو ما رجحناه فليفهم.

الوجه الخامس:

ورود الأحاديث الكثيرة في فضائل قراءة سور معينة من القرآن الكريم دون ورود ذلك في الاستماع لها، وهذا تخصيص لفضل قراءة بعض السور، مثل: سورة البقرة^(١)، وآل عمران^(٢)، وسورة الملك^(٣)، وسورة الإخلاص^(٤)، والمعوذتان^(٥).

(١) وفي فضل سورة البقرة، وآل عمران أحاديث منها: عن عبدالله بن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «تعلموا سورة البقرة، وآل عمران، فإنهما الزهراوان، وإنما تظلمان صاحبهما يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيابتان...». رواه الدارمي، كتاب فضائل القرآن، حديث (٣٢٥٧)، وأحمد (٢١٨٧٢).

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) قوله ﷺ: «هي المانعة هي المنجية تنجي من عذاب القبر». رواه الترمذي (٢٨١٥).

وحديث: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي تبارك الذي بيده الملك». رواه أحمد (٧٦٣٤).

(٤) قوله ﷺ: «أبعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة، فنتق ذلك عليهم، وقالوا: أينما يطيق ذلك يا رسول الله؟ فقال: الله الواحد الصمد ثلث القرآن» (رواه البخاري ٤٦٢٨).

وحديث أبي هريرة، قال: أقبلت مع النبي ﷺ فسمع رجلاً يقرأ قل هو الله أحد الله الصمد. فقال ﷺ: «وجبت» قلت: وما وجبت؟ قال: «الجنة» (رواه الترمذي ٨٢٢).

(٥) حديث: عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث، فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه وأمسح بیده برکتها (رواه البخاري ٤٦٢٩).

وحديث: (قد أنزل الله عليّ آيات لم ير مثلهن: قل أعوذ برب الناس) إلى آخر السورة، و (قل أعوذ برب الفلق) إلى آخر السورة. (رواه الترمذي ٢٨٢٧).

بل ورد الفضل في قراءة آيات معينة دون ورود ذلك في الاستماع لها، مثل آية الكرسي^(١)، وخواتيم سورة البقرة^(٢).

وجه الاستدلال من هذا التخصيص أنه إذا كان قراءة البعض أفضل من الاستماع لها، فإن مطلق قراءة الكل أفضل من الاستماع لها.

ولو كان الاستماع أفضل من القراءة، لم يكن لتخصيص بعض السور والآيات بفضل القراءة مزية على الاستماع.

الوجه السادس:

سنة القراءة أكد من سنة الاستماع، وأكثر وقوعاً من النبي ﷺ، فلئن ثبت استماعه ﷺ من الصحابة - رضوان الله عليهم - في بعض الأحيان، فإن قراءته ﷺ للقرآن الكريم مستديمة وغير منقطعة، كيف لا وهو الناطق بالوحي، والناقل له ﷺ، بل وردت الأدلة، بأنه ﷺ ما كان لينام حتى يقرأ سورة السجدة والملك^(٣)، وكان يوصي ويحث على قراءة سور معينة كل يوم وليلة^(٤)، أو يحث على القراءة المطلقة التي يداوم عليها كل يوم وليلة، والمراد من ذلك كله هو الاستدامة الواقعة منه ﷺ على قراءة القرآن الكريم بخلاف الاستماع، وإن وقع منه ﷺ بكثرة، إلا أن سنة القراءة أكد وأدوم من سنة الاستماع.

- (١) حديث: (عن أبي بن كعب قال، قال رسول الله ﷺ: «يا أبا المنذر أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قال قلت: (لا إله إلا هو الحي القيوم) قال: فضرب في صدري وقال: والله ليهنك العلم أبا المنذر» (رواه مسلم ١٣٤٣).
- (٢) حديث (الآيتين من آخر سورة البقرة، من قرأهما في ليلة كفتاه) (رواه البخاري ٣٧٠٧).
- (٣) حديث (كان النبي ﷺ لا ينام حتى يقرأ تنزيل السجدة، وتبارك) (رواه الدرامي ٣٢٧٧).
- وحديث (كان ﷺ لا ينام حتى يقرأ تنزيل السجدة، وتبارك) (رواه أحمد ١٣٢١٤).
- (٤) كالأحاديث الحاثئة على قراءة خواتيم البقرة وآية الكرسي والمعوذتين في كل ليلة قبل أن ينام المسلم. (من قرأ الآيتين من آخر البقرة كل ليلة كفتاه...) وغيرها من الأحاديث (البخاري ٣٧٠٧).
- عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان إذا أخذ مضجعه نفث في يديه وقرأ بالمعوذات ومسح بها جسده) (البخاري ٥٨٤٤).

الوجه السابع:

القراءة لا يشترط فيها النية، فالأجر ثابت بمجرد التلفظ بالآيات، وإن كان الحضور والتدبر فيه مزيد فضل واستحباب، إلا أن مجرد التلفظ مثبت للأجر. وهذه الميزة خاصة في قراءة القرآن الكريم دون غيره من الأذكار^(١).

وكذلك الأجر ثابت، وإن لم يفهم ما يقرأ، وهو خاص بالقرآن دون غيره من الأذكار، بخلاف الاستماع الذي طلبت معه قصد السماع والتدبر والتفهم، لأنه لو لم يكن مقصودًا لكان سماعًا وليس استماعًا كما ذكرنا الفرق بينهما، والاستحباب هو للاستماع المقرون بالقصد دون السماع^(٢)، ومن هنا كان تفضيل القراءة على الاستماع، فالقراءة بمجرد استماعها مستحبة، والاستماع يشترط فيه نية السماع.

الوجه الثامن:

القارئ - أصلاً - مستمع لنفسه، لأن حد القراءة كما بينا سابقًا هو إسماع الإنسان لنفسه^(٣)، وبذلك تكون القراءة شاملة للسمع وحاوية له، ومحقة له ويكون التالي تاليًا ومستمعًا في نفس الوقت، إن نوى القراءة والاستماع من نفسه، بخلاف الاستماع، فإنه لا يدخل في ذاته قراءة وتلاوة.

الوجه التاسع:

القول بأن التأثير يتأتى مع الاستماع أكثر من القراءة فيه نظر، لأن ذلك التأثير ليس من ذات الاستماع، وإنما من ذات المستمع، بمعنى أن تأثير القارئ أو المستمع متوقف على ذات كل منهما، ومدى تفهمه وخشوعه مع ما يقرؤه أو يستمع إليه، بدليل أن الآيات تتلى وتسمع ويتفاوت الناس في الخشوع معها، كذلك فإن كل من تأثر في استماعه، إنما تأثر لجمال القراءة

(١) قال السيوطي في الإتقان: (مسألة: لا تحتاج قراءة القرآن إلى نية كسائر الأذكار، إلا إذا نذر خارج الصلاة، فلا بد

من نية النذر أو الفرض ولو عين الزمان فلو تركها لم تجز). انظر: الإتقان (١/ ٣٣١).

(٢) راجع مقدمة البحث في مصطلحات السماع والفرق بينها.

(٣) سبق بيان ذلك.

وحسن الصوت في أدائها، فإن فضل التأثير ينال أيضًا من تسبب فيه وهو القارئ، فإذا تأثر المستمع فإن للقارئ نصيبًا في هذا التأثير.

وما ورد في تأثير الملائكة لاستماعها القرآن، إنما كان سببه هو جمال قراءة الصحابي الجليل أسيد بن حضير - رضي الله عنه - وحسن تلاوته، فكأن التأثير مصدره القراءة، ويؤكد هذا المعنى قول ابن الصلاح^(١) تعليقًا على تأثير الملائكة، عند استماعها للقرآن الكريم: (قراءة القرآن الكريم كرامة أكرم الله بها البشر، فقد ورد أن الملائكة لم يعطوا ذلك، وأنها حريصة لذلك على استماعه من الإنس)^(٢).

والقول بأن التأثير والتدبر والخشوع يتأتى مع الاستماع أكثر من القراءة يحتاج إلى تدليل وإثبات، والروايات والوقائع المروية في التأثير عند الاستماع صحيحة، ولكن لا يعني ذلك نفي التأثير عند القراءة، بل الأدلة على تحقق الخشوع والتأثر مع القراءة كثيرة، وسنورد بعضًا منها تأكيدًا لعدم انفراد الاستماع بالتأثر، وتأكيدًا لوجود التأثير مع قراءة القرآن الكريم، واشتهار الوقائع وانتشار المرويات في ذلك:

١ - روي عن النبي ﷺ: «أنه لم يزل يردد هذه الآية حتى أصبح ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾»^(٣) (٤).

(١) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى تقي الدين، أبو عمرو المعروف بابن الصلاح، كردي الأصل من أهل شرزور - كورة واسعة في الجبال بين إربل و همدان، أهلها كلهم أكراد من علماء الشافعية، إمام عصره في الفقه والحديث وعلومه، وإذا أطلق الشيخ في (علم الحديث) فهو المراد. كان عارفًا بالتفسير والأصول والنحو، تفقه أولاً على والده الصلاح، ثم رحل إلى الموصل ثم رجع إلى الشام ودرس في عدة مدارس. من تصانيفه: مشكل الوسيط (في مجلد كبير)، الفتاوى، علم الحديث (المعروف بمقدمة ابن الصلاح). كانت ولادته عام (٥٧٧هـ)، ووفاته عام (٦٤٣هـ).

انظر: شذرات الذهب (٥/ ٢٢١)، طبقات الشافعية لابن هداية (ص ٨٤)، معجم المؤلفين (٦/ ٢٥٧).

(٢) الإتيان (١/ ٣٢٣)، كشف القناع للبهوتي (١/ ٥٦٤).

(٣) سورة المائدة، آية (١١٨).

(٤) رواه أحمد في مسنده (٥/ ١٤٩).

٢- قال محمد بن كعب: (لئن أقرأ (إذا زلزلت) و (القارعة) أرددهما وأنفكر فيهما أحب إليّ من أن أبيت أهذ^(١) القرآن)^(٢).

٣- روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه كان يصلي بالناس، فبكى في قراءته حتى انقطعت قراءته، وسمع نحيبه من وراء ثلاث صفوف^(٣).

الوجه العاشر:

إمكانية تعدي نفع القارئ لغيره، فالقارئ نفعه متعدٍ إن وجد من يستمع له، فيأخذ أجر المستمع لانتفاع المستمع بقراءته، فله أجران، أجره وأجر تعدي النفع، لأنه المتسبب بذلك بخلاف المستمع، فإن نفعه لا يتعدى لغيره، فله أجر استماعه فقط، لذلك استحب العلماء الجهر بالقراءة إذا وجد من يستمع لها لتعدي نفع القراءة^(٤). وقد جاء في الحديث «الدال على الخير كفاعله»^(٥).

الوجه الحادي عشر:

القراءة لا تتوقف على سماع أحد، فقد يقرأ القارئ ولا يوجد من يستمع له، فيثبت له الأجر بقراءته، أما السماع فهو متوقف على قراءة قارئ، لأنه لا يتصور وجود سماع دون وجود قارئ، فالسماع لا بد له من مصدر للقراءة، وما كان مستقلاً بذاته أفضل مما لا يستقل بذاته، فكل مستمع لا بد له من قارئ وليس كل قارئ لا بد له من مستمع.

(١) أهذ: أي أقرؤه على وجه السرعة.

(٢) التذكار للقرطبي (ص ١٩٦).

(٣) التذكار للقرطبي (ص ١٩٧).

(٤) انظر الكلام في الجهر بالقراءة.

(٥) رواه أحمد (٥/ ٢٧٤)، رقم (٢٢٤١٤)، (٥/ ٣٥٧)، رقم (٢٣٠٧٧).

• والطبراني في الكبير (٦/ ١٨٦)، رقم (٥٩٤٥)، (١٧/ ٢٢٧-٢٢٨)، رقم (٦٢٨-٦٢٩-٦٣١).

• وأبو يعلى في مسنده (٧/ ٢٧٥)، رقم (٤٢٩٦).

الوجه الثاني عشر:

مشقة القراءة أكبر من مشقة الاستماع، وهذا لا يحتاج إلى تدليل لوضوحه، والأجر على قدر المشقة، ويؤكد ذلك حديث «... والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه، وهو عليه شاق له أجران»^(١). ومعلوم أن أحد الأجرين كان سببه المشقة، كما بين العلماء ذلك، فالمشقة معتبرة لثبوت الأجر بهذا الحديث، وما كان أكثر مشقة كان أكثر أجراً، والاستماع لا مشقة فيه، وإن ثبتت المشقة فيه فهي بلا شك دون مشقة القراءة.

الوجه الثالث عشر:

التحذير من هجر القراءة كلية، واعتبار هجر القرآن وهجر قراءته من الذنوب، وهذا غير وارد في الاستماع له، ولا تحذير على ترك الاستماع له، وإن كان الاستماع مستحباً إلا أن تركه والاستغناء عنه بالقراءة لا يوجب ذنباً أو مخالفة أو كراهة لفضل القراءة عليه.

ومن أدلة التحذير من هجر القراءة حديث «... ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل النمرة لا ريح لها وطعمها طيب..»^(٢)، ففي الحديث تنفير لمن ترك قراءة القرآن الكريم وهجرها، وقد قال الله تعالى واصفاً شكوى نبيه ﷺ من هجر القرآن: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾^(٣).

قال القرطبي^(٤): (وقد قيل: إن قول النبي ﷺ "يا رب" إنما يقوله يوم القيامة، أي هجروا القرآن وهجروني وكذبوني. وقال أنس: قال النبي ﷺ «من تعلم القرآن وعلق

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٢٠٧٠/٥)، رقم (٥١١١)، (٢٧٤٨/٦)، رقم (٧١٢١).

• ومسلم (٥٤٩/١)، رقم (٧٩٧).

(٣) سورة الفرقان، آية (٣٠).

(٤) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، أندلسي من أهل قرطبة، أنصاري، من كبار المفسرين، اشتهر بالصلاح والتعب، رحل إلى المشرق واستقر بمنية ابن خضيب (شمال أسبوط بمصر)، وفيها توفي عام ٦٧١ هـ. من تصانيفه: الجامع لأحكام القرآن، التذكرة بأمر الآخرة، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى.

انظر: الدياج المذهب (ص ٣١٧)، الأعلام للزركلي (٦/٢١٨).

مصحفه، لم يتعاهده، ولم ينظر فيه جاء يوم القيامة متعلقًا به، يقول يا رب العالمين إن عبدك هذا اتخذني مهجورًا فاقض بيني وبينه» ذكره الثعلبي^(١).

وقال ابن كثير: (وترك الإيمان به، وترك تصديقه من هجرانه، وترك تدبره وتفهمه من هجرانه، وترك العمل به وامثال أوامره، واجتناب زواجه من هجرانه)^(٢).

الوجه الرابع عشر:

الأمر بتعاهد القرآن خشية تفلته، والتحذير من نسيانه، والتعاهد يكون بالقراءة أكثر من الاستماع، لأن في القراءة تثبيت له وإحكام لألفاظه، وقد ورد في الأمر بالتعاهد أحاديث:

(أ) عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «تعاهدوا هذا القرآن، فوالذي نفس محمد بيده هو أشد تفلتًا من الإبل في عقلها»^(٣).

(ب) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «إنما مثل صاحب القرآن كمثّل الإبل المعلقة، إن عاهد عليها أمسكها، وإن أطلقها ذهبت»^(٤). وأيضًا تجنب نسيانه يكون بكثرة القراءة والتردد عليها وترديدها، وقد ورد في التحذير من نسيانه:

(١) انظر: تفسير القرطبي (٢٨ / ١٣).

(٢) تفسير ابن كثير (٣١٨ / ٣).

(٣) رواه مسلم (٥٤٥ / ١)، رقم (٧٩١).

• وأحمد (٣٩٧ / ٤)، رقم (١٩٥٦٤).

• وأبو يعلى في مسنده (٢٩١ / ١٣)، رقم (٧٣٠٥).

• وفي رواية البخاري (أشد تفليًا) (١٩٢١ / ٤)، رقم (٤٧٤٦).

• وروى بالفاظ أخرى في مسند أحمد (٤٢٣ / ١)، رقم (٤٠٢٠)، و (٤١١ / ٤)، رقم (١٩٧٠٠).

• ومعجم الطبراني الكبير (١٨٩ / ١٠)، رقم (١٠٤١٨)، و (١٦٧ / ١٠)، رقم (١٠٣٤٧)، و (١٩٢ / ١)، رقم (٣٠٥).

• ومستدرک الحاكم (٧٣٩ / ١)، رقم (٢٠٣٢).

• وسنن البيهقي الكبير (٣٩٥ / ٢)، رقم (٣٨٥٨).

(٤) رواه البخاري (١٩٢٠ / ٤)، رقم (٤٧٤٣).

• ومسلم (٥٤٣ / ١)، رقم (٧٨٩).

ج) عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عرضت عليّ أجور أمتي حتى القذاة^(١) يخرجها الرجل من المسجد، وعرضت عليّ ذنوب أمتي فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن أو آية أوتيتها رجل ثم نسيها»^(٢).

*** وما يدل على أن في القراءة تثبيت له قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَتَعَجَّلَ بِهِ﴾ **﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ...﴾**^(٣)، فقد كان النبي ﷺ يخشى 'تفلت القرآن، فيكثر من تحريك لسانه به حتى كفاه الله ذلك، بقوله **﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾**، أي جمعه في صدرك فلا يتفلت منك، وهذا له ﷺ خاصة، وليس لأمته، فهي مأمورة بتعاهده وتثبيته، ويفهم من الآية أن ما سوى النبي ﷺ ينبغي أن يحرك لسانه به حتى يجمعه ولا يضيعه، وما القراءة إلا تحريك اللسان، فدل ذلك على أن القراءة هي طريق التعاهد والمتابعة دون الاستماع، وبذلك تكون القراءة أفضل من الاستماع، لأن بها يحفظ القرآن من الانفلات والضياع والنسيان.

الوجه الخامس عشر:

ورود الفضل الكبير لحفظ القرآن الكريم واستظهاره عن ظهر قلب، ويشهد لفضل الحفظ في الصدور قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾^(٤)، وقال ﷺ: «من تعلم القرآن فاستظهره وحفظه أدخله الله الجنة، وشفعه في عشرة من أهل بيته كلهم قد وجبت لهم النار»^(٥). وتحقيق الحفظ يكون بالقراءة لا

(١) القذاة: ما يسقط في العين والشراب من الدرن والأذى، ويقصد بها: كل درن صغير لا حاجة فيه يخرج من المسجد.

انظر: مختار الصحاح، ص ٤٦٣.

(٢) رواه أبو داود (١٢٦/١)، رقم (٤٦١).

• والترمذي (١٧٨/٥)، رقم (٢٩١٦).

• والطبراني في المعجم الصغير (١/٣٣٠)، رقم (٥٤٧).

• وأبو يعلى في مسنده (٧/٢٥٣)، رقم (٤٢٦٥).

(٣) سورة القيامة، آية (١٦-١٧).

(٤) سورة العنكبوت، آية (٤٩).

(٥) رواه أحمد (١٢١٣).

بالاستماع كما هو مشاهد ومجرب ومعلوم. فتكون القراءة وسيلة لحفظ القرآن واستظهاره، وبذلك تفضل على الاستماع.

الوجه السادس عشر:

حرص السلف - رضوان الله عليهم - على قراءة القرآن الكريم وختمه، وقد تكاثرت الروايات والأخبار في ختماتهم، واختلفت همهم في ذلك، وهذا دليل حرصهم على قراءته أكثر من الاستماع له لعلمهم بفضل القراءة على غيرها، وكانوا - رضوان الله عليهم - يحثون على قراءته في الليل والنهار، والسفر والحضر، وقد كانت لهم عادات مختلفة في القدر الذي يختمون فيه، فكان جماعة منهم يختمون في كل شهرين ختمة، وآخرون في كل شهر ختمة، وآخرون في كل عشر ليال ختمة، وآخرون في كل ثمان ليال ختمة، وآخرون في كل سبع ليال ختمة، وهذا فعل الأكثرين من السلف، وآخرون في كل ست ليال وآخرون في خمس، وآخرون في أربع، وكثيرون في كل ثلاث، وهم كثيرون يختمون في كل يوم وليلة ختمة، بل وختم كثير منهم القرآن في ركعة، وهم لا يحصون لكثرتهم، ومنهم عثمان بن عفان، وتميم الداري، وسعيد بن جبير^(١) رضي الله عنهم^(٢).

الوجه السابع عشر:

الحديث الذي جمع بين القراءة والاستماع صريح في تفضيل القراءة على الاستماع، فقد جاء فيه (من استمع إلى آية من كتاب الله كتبت له حسنة مضاعفة ومن تلاها كانت له نورًا يوم القيامة)^(٣).

(١) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، مولاهم، كوفي، من كبار التابعين أخذ عن ابن عباس وأنس

وغیرهما من الصحابة. خرج على الأمويين مع ابن الأشعث مظفر به الحجاج فقتله. كانت وفاته عام ٩٥هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١١-١٤).

(٢) الأذكار (ص ١٨٧)، الإتقان (ص ٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦).

(٣) رواه أحمد في مسنده (٢/ ٣٤١)، رقم (٨٤٧٥).

والتفاضل بينهما واضح، فلا شك أن الحسنة قد لا تستوجب النور، وأما النور فهو مستوجب لها، وهو دليل علو منزلة القارئ، وسمو قدره.

كذلك في حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا حسد إلا في اثنتين، رجل علمه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، فسمعه جار له، فقال: يا ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان، فعملت مثل ما يعمل ...»^(١).

والاستدلال بهذا الحديث واضح، حيث إنه نص على التالي والمستمع، وفيه أن المستمع يتمنى أن يؤتى مثل ما أوتي القارئ، وتمني المستمع ذلك دليل تفضيل للقراءة على الاستماع، وإلا لما قال (يا ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان)، فهو مستمع له ومنتفع بقراءته، ولكن لما كانت القراءة أفضل وأعظم أجراً قال ذلك، فلذلك تآقت نفسه لأفضل من ذلك، وهي القراءة، وهذا من أوضح الدلالات على ما نقول.

الوجه الثامن عشر:

وصول ثواب القراءة للميت (عند جمهور الفقهاء)، بخلاف الاستماع، فقد وردت الأدلة بجواز أن يقرأ القارئ القرآن بنية وصوله للميت، فيثبت أجر القراءة للميت، ولا يقاس على به السماع لعدم ورود الأدلة به، وهذه ميزة للقراءة على الاستماع بتعدي نفعها من الحي إلى الميت^(٢).

(١) رواه البخاري (٤/١٩١٩)، رقم (٤٧٣٨).

• والبيهقي في الكبرى (٤/١٨٩)، رقم (٧٦١٦).

• وأحمد في مسنده (٤٧٩/٢)، رقم (١٠٢١٨).

(٢) المسألة خلافية كما ذكرت، والكلام فيها يطول، ولكن ما نحتاجه هنا هو أنه ثبت للقراءة ميزة على الاستماع من جهة وصول ثواب القراءة للميت دون الاستماع.

المبحث الثالث

حكم استماع القرآن المجريم في الصلاة

المطلب الأول: حكم استماع المأموم لقراءة الإمام

في الصلاة الجهرية

المطلب الثاني: سقوط الفاقحة عن المأموم بسماعها

من الإمام في الصلاة الجهرية.

المطلب الثالث: فراءة المأموم للفاقحة في الصلاة

السرية.

المطلب الرابع: الفتن في القراءة على الإمام عند

سماع الخطأ فيها.

المطلب الأول

حكم استماع المأموم لقراءة الإمام في الصلاة الجهرية

الفرع الأول

حكم استماع المأموم لقراءة الإمام في الصلاة الجهرية

اتفق الفقهاء على وجوب الاستماع والإنصات لقراءة الإمام في الصلاة على المأموم وعدم الانشغال عنها^(١)؛ وذلك للأدلة التالية^(٢):

١ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٣).

وجه الدلالة:

قوله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا...﴾ والأمر يفيد الوجوب. كذلك فإن جملة الآية شرطية، فالأمر في جواب الشرط معلق على فعل الشرط وهو القراءة، فوجوب الاستماع علق على تحقق القراءة، فمتى قرئ القرآن وجب الاستماع له.

تأكيد الوجوب بقوله تعالى: ﴿وَأَنْصِتُوا...﴾، والإنصات هو درجة أعلى من الاستماع، وهو الاستماع الذي يرافقه تركيز وصمت وترك للكلام، فهذا تأكيد للوجوب.

سبب نزول الآية كان في أمر الصلاة - كما قرر المفسرون ذلك - فالآية نزلت في شأن الصلاة، قال محمد بن كعب القرظي: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ في الصلاة أجابه من وراءه، إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، قالوا مثل قوله حتى يقضي فاتحة الكتاب والسورة، فلبث بذلك ما شاء الله أن يلبث، فنزل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

(١) أما سقوط الفاتحة عن المأموم بسماعها من الإمام، ففيه خلاف وتفصيل نذكره في المطالب التالية.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين (٤٨٣/١)، حاشية الدسوقي (٣٢٠/١)، مغني المحتاج للشربيني (٢٣١/١)، كشف

القناع للبهوتي (٤٦٠/١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٥٤/٧)، أحكام القرآن للجصاص (٢١٥/٤)،

التمهيد لابن عبد البر (٢٨/١١)، فتح القدير للشوكاني (٢٨٢/٢).

(٣) سورة الأعراف، آية ٢٠٤.

وقال قتادة^(١) في هذه الآية: كان الرجل يأتي وهم في الصلاة فيسألهم: كم صليتم؟ كم بقي؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

وعن مجاهد أيضاً: كانوا يتكلمون في الصلاة بحاجتهم، فنزل قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ...﴾.

قال النقاش: أجمع أهل التفسير أن هذا الاستماع في الصلاة المكتوبة وغير المكتوبة^(٢).

وقال القرطبي: وهذا يدل على أن المعنى بالإنصات ترك الجهر على ما كانوا يفعلون من مجاورة رسول الله ﷺ^(٣).

وقال ابن عبد البر^(٤): وهذا عند أهل العلم عند سماع القرآن في الصلاة، فأوجب الله تبارك وتعالى الاستماع والإنصات على كل مصلٍ جهر إمامه بالقراءة ليسمع القراءة^(٥).

٢- قوله ﷺ: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا»^(٦)، وهذا واضح الدلالة على وجوب الاستماع والإنصات للقراءة.

(١) هو قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، من أهل البصرة، ولد ضرياً، أحد المفسرين والحفاظ للحديث. قال أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة. وكان مع علمه بالحديث رأساً في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب. ولد عام ٦١ هـ، ومات بواسط في الطاعون عام ١١٨ هـ.
انظر: الأعلام للزركلي (٢٧/٦)، تذكرة الحفاظ (١/١١٥).

(٢) الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي ج ٧، ص ٣٥٤ - أحكام القرآن للجصاص، ج ٤، ص ٢١٥ - فتح القدير للشوكاني، ج ٢، ص ٢٨٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٧/٣٥٤).

(٤) هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري الحافظ، أبو عمر، ولد بقرطبة، من كبار محدثين والفقهاء، شيخ علماء الأندلس، مؤرخ أديب، مكث من التصنيف، رحل رحلات طويلة، وتوفي بشاطبة، من تصانيفه: الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، الكافي (في الفقه). ولد عام (٣٦٨ هـ)، توفي عام (٤٦٣ هـ).

انظر: الديباج المذهب (ص ٢٥٧)، شجرة النور الزكية (ص ١١٩)، الأعلام للزركلي (٩/٣١٧).

(٥) التمهيد لابن عبد البر، ج ١١، ص ٢٨.

(٦) رواه مسلم رقم (٣٠٨-٣١١).

رواه النسائي في سننه ١٤٢/٢ رقم (٩٢٢) وله في السنن الكبرى ١/٣٢٠ رقم (٩٩٤)، ورواه أبو داود

الفرع الثاني

لا فرق بين الفاتحة وغيرها من السور الأخرى - التي تقرأ بعدها في الركعتين الأوليين من الصلاة الجهرية - في وجوب الاستماع لهما والإنصات؛ لأنها قرآن، والآية عامة في وجوب الاستماع، شملت الفاتحة وغيرها، ولم تفرق بين ما هو ركن وما هو سنة في القراءة، فلو لم يجب سماع السورة الأخرى لما جهر بها في الصلاة، فكان سماعها واجباً؛ لقرآنيتهما وللجهر بها^(١).

الفرع الثالث

سماع المأموم لقراءة غير الإمام في الصلاة مكروهة، كأن يوجد من يقرأ القرآن خارج الصلاة والمأموم في صلاة سرية أو جهرية كذلك؛ لأن استماع المأموم لها حينذاك يشغله عن الصلاة، فلا بد أن يكون في أثناء تلك القراءة المأموم شاغلاً لغرض متعين أو واجب مطلوب من واجبات الصلاة؛ من تكبير، أو تسبيح، أو ركوع، أو سجود، فاستماعه لما هو خارج الصلاة مشغل عنها. فلو لم يكره ذلك لما ورد النهي عن الجهر بالقرآن في حضرة المصلين، فقد جاء في الحديث عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: "اعتكف النبي ﷺ في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة وهو في قبة له، فكشف الستور وقال: «ألا إن كلكم مناج ربه، فلا يؤذين بعضكم بعضاً، ولا يرفعن بعضهم على بعض القراءة»^(٢).

في سننه ١ / ١٦٥ رقم (٦٠٤)، ورواه أحمد في مسنده ٢٥ / ٤٢٠ رقم (٩٤٢٨)، ورواه الدارقطني في

سننه ١ / ٣٢٨ رقم (١١)، ورواه أبو يعلى في مسنده ١ / ١٧ / ٣١١ رقم (٧٣٢٦).

(١) التمهيد لابن عبد البر ١١ / ٣٨.

قال ابن عبد البر في التمهيد: وسواء عندهم أم القرآن وغيرها لا يجوز لأحد أن يتشاغل عن الاستماع لقراءة إمامه والإنصات لأبام القرآن ولا غيرها، ولو جاز للمأموم أن يقرأ مع الإمام إذا جهر لم يكن لجهر الإمام بالقراءة معنى لأنه إنما يجهر ليستمع له وينصت، وأم القرآن وغيرها في ذلك سواء. والله أعلم. التمهيد ج ١١، ص ٣٨.

(٢) رواه ابن خزيمة في صحيحه ٢ / ١٩٠ رقم (١١٦٢)، وأبو داود في سننه ٢ / ٣٨ رقم (١٣٣٢)، والبيهقي في

السنن الكبرى ٣ / ١١ رقم (٤٤٧٩)، والحاكم في مستدركه ١ / ٤٥٤ رقم (١١٦٩) وقال: حديث صحيح على

شرط الشيخين ولم يخرجاه. والنسائي في السنن الكبرى ٥ / ٣٢ رقم (٨٠٩٢).

الفرع الرابع

سماع من هو خارج الصلاة لقراءة الإمام ليس محله هنا، وإنما محله عند الكلام على حكم الاستماع خارج الصلاة في المبحث الذي يليه؛ لأن هذا المبحث يتناول سماع القرآن في الصلاة.

الفرع الخامس

سماع المأموم لغير القرآن مما هو داخل الصلاة أو خارجها، وأثره على صحة الصلاة، ليس محله هنا أيضاً، وإنما محله عند الكلام على مسائل السماع المتعلقة بالصلاة مما سوى القرآن.

المطلب الثاني

هل تسقط الفاتحة عن المأموم بسماعها من الإمام في الصلاة الجهرية؟

وهنا مسألتان:

المسألة الأولى: إذا أدرك المأموم الإمام راكعاً، فإنه بالاتفاق تسقط عنه قراءة الفاتحة، وتحملها الإمام عنه، وتكون قراءة الإمام له قراءة، لعدم القدرة على الإتيان بها في محلها وانشغال المحل بغيرها، وهو الركوع، وهو ركن، والفاتحة إنما وجبت في القيام لا الركوع، بل إن القراءة في الركوع غير مشروعة فتسقط عنه الفاتحة^(١).

المسألة الثانية: إذا أدرك المأموم الإمام وافقاً اختلف الفقهاء في سقوط الفاتحة عن المأموم في الصلاة الجهرية، على مذهبين:

المذهب الأول: هو سقوط الفاتحة في الصلاة الجهرية عن المأموم بقراءة الإمام، وكراهة قراءتها للمأموم. مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمشهور عند مالك^(٢) والحنابلة

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٤٨٣، فتح القدير ١/ ٣٤٤، حاشية الدسوقي ١/ ٣٢٠، الشرح الصغير ١/ ٤٢٦، مغني المحتاج ١/ ٢٣١، كشاف القناع ١/ ٤٦٠، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي ١/ ١١٨.

(٢) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الأنصاري، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، أخذ العلم عن نافع مولى ابن عمر، والزهرري، وربيعة الرأي، ونظرائهم، وكان مشهوراً بالثبوت والتحري، يتحرى فيمن يأخذ عنه ويتحرى فيما يرويه من الأحاديث، ويتحرى في الفتيا، لا يبالي أن يقول: لا أدري، وروي عنه أنه قال: (ما أفتيت حتى شهد لي سبعون شيخاً أني موضع لذلك). اشتهر في فقهه باتباع الكتاب والسنة وعمل أهل المدينة، كان رجلاً مهيباً، وجه إليه الرشيد لبأته فيحدثه، فأبى، وقال: العلم يؤتى، فأتاه الرشيد فجلس بين يدي مالك، وقد امتحن قبل ذلك فضربه أمير المدينة ما بين ثلاثين إلى مائة سوط، ومدت يده حتى انحلت كتفاه، وكان سبب ذلك أنه أبى إلا أن يفني بعدم وقوع طلاق المكره. ميلاده ووفاته بالمدينة، ولد عام ٩٣ هـ، وتوفي عام ١٧٩ هـ. من تصانيفه: الموطأ، تفسير غريب القرآن، جمع فقهه في المدونة، وله الرد على القدرية، الرسالة (إلى الليث بن سعد).

انظر: الديباج المذهب (ص ١١-٢٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٠)، وفيات الأعيان (١/ ٤٣٩).

والشافعية في القديم، وأحد قولي الشافعي^(١) في الجديد^(٢).

المذهب الثاني: وهو مذهب الشافعي في أحد قوليهِ هو عدم سقوط

الفتحة وجوب قراءتها فيما جهر فيه الإمام^(٣).

أدلة الجمهور:

(١) من الكتاب:

١ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٤).

وجه الدلالة:

إن هذه الآية في الصلاة، وقد نبقلنا سلفاً بعض أقوال المفسرين في ذلك، وإذا ثبت ذلك - وهو وجوب الاستماع والإنصات - تعذر الإتيان بالقراءة مع الاستماع لعدم اجتماعهما في وقت واحد، فكان الاستماع للفتحة بمثابة قراءتها، فمن استمع لها فكأنه قرأها، قال الإمام أحمد: "فالناس على أن هذا في الصلاة". وقال: "أجمع الناس على أن هذه الآية في

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، من بني المطلب من قریش، أحد أئمة المذاهب الأربعة، وإليه ينتسب الشافعية، جمع إلى علم الفقه القراءات، وعلم الأصول، والحديث، واللغة، والشعر. قال الإمام أحمد: (ما أحد من بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي عليه منة)، كان شديد الذكاء نشر مذهبه بالحجاز والعراق، ثم انتقل إلى مصر (١٩٩هـ)، ونشر بها مذهبه أيضاً، وبها توفي. من تصانيفه: الأم (في الفقه)، الرسالة (في أصول الفقه)، أحكام القرآن، اختلاف الحديث. وغيرها. ولد عام ١٥٠هـ، وتوفي عام ٢٠٤هـ.
انظر: تذكرة الحفاظ (١/٣٢٩)، تاريخ بغداد (٢/٥٦-١٠٣).

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاتاني ١/٨٨٥ - الهداية للمرغيناني ١/٩٣-٩٤. بداية المجتهد لابن رشد ٢/٤٩٨ - التمهيد لابن عبد البر ١١/٣٤ - الشرح الكبير ١/٢٣٦ - حاشية الدسوقي ١/٣٠٦ - المغني لابن قدامة ج ١ ص ٢٥٩ - كشف القناع للبهوتي ج ١، ص ٦٠٨ - المبدع لابن مفلح ٢/٢٧-٢٨.

(٣) انظر: المجموع للنووي ٣/٣٥٠ - مغني المحتاج للشربيني ١/١٥٦.

(٤) سورة الأعراف، آية ٢٠٤.

الصلاة". وقال سعيد بن المسيب^(١) والحسن وإبراهيم ومحمد بن كعب والزهرى^(٢): إنها نزلت في شأن الصلاة. وقال زيد بن أسلم وأبو العالية^(٣): كانوا يقرءون خلف الإمام، فنزلت: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾. ولأن الأمر في الآية عام فيتناول بعمومه الصلاة^(٤).

قال الجصاص^(٥) في أحكام القرآن: "وروي عن أبي هريرة أنهم كانوا يتكلمون في الصلاة حتى نزلت هذه الآية، وهذا أيضاً تأويل بعيد، لا يلائم معنى الآية؛ لأن الذي في الآية إنما هو أمر بالاستماع، والإنصات لقراءة غيره؛ لاستحالة أن يكون مأموراً بالاستماع

(١) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب، قرشي، غزومي، من كبار التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، كان لا يأخذ عطاء ويعيش من التجارة بالزيت، وكان أحفظ الناس لأقضية عمر بن الخطاب وأحكامه، حتى سمي راوية عمر توفي بالمدينة. وكان مولده عام ١٣ هـ ووفاته عام ٩٤ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٣/ ١٥٥)، صفة الصفوة (٢/ ٤٤)، طبقات ابن سعد (٥/ ٨٨).

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب، من بني زهرة، من قرش، تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء، مدني سكن الشام، هو أول من دون الأحاديث النبوية ودون معها فقه الصحابة، قال أبو داود: جمع حديث الزهرى (٢٢٠٠) حديث أخذ عن بعض الصحابة، وأخذ عنه مالك بن أنس وطبقته. ولد عام ٥٨ هـ وتوفي عام ١٢٤ هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥-٤٥١)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٠٢)، الأعلام للزركلي (٧/ ٣١٧)، الوفيات (١/ ٤٥١).

(٣) هو رفيع بن مهران، أبو العالية، الرياحي مولا هم البصري، أدرك الجاهلية، وأسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين. روى عن علي وابن مسعود وأبي موسى وأبي أيوب وأبي بن كعب وغيرهم، وروى عنه خالد الحذاء ومحمد بن سيرين وحفصة بن سيرين والربيع بن أنس وغيرهم. قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: ثقة. وقال اللالكائي: مجمع على ثقته، ومذهب الشافعي أن المراسيل ليست بحجة، فأما إذا أسند أبو العالية فحجة. توفي عام ٩٠ هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٤)، ميزان الاعتدال (٢/ ٥٤)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١١٢).

(٤) انظر: المغني: ٢/ ٢٦١.

(٥) هو أحمد بن علي، أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص، من أهل الري، من فقهاء الحنفية، سكن بغداد ودرّس بها، تفقه على أبي سهل الزجاج، وعلى أبي الحسين الكرخي، وتفقه عليه كثيرون، انتهت إليه رئاسة الحنفية في وقته، كان إماماً ورحل إليه الطلبة من الآفاق، خوطب في أن يلي القضاء فامتنع، وأعيد عليه الخطاب، فلم يقبل. من تصانيفه: أحكام القرآن، شرح مختصر شيخه أبي الحسن الكرخي، شرح مختصر الطحاوي، شرح الجامع الصغير. ولد عام ٣٠٥ هـ، وتوفي عام ٣٧٠ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (١/ ١٦٥)، الجواهر المضية (١/ ٨٤)، البداية والنهاية (١١/ ٢٥٦).

والإنصات لقراءة نفسه، إلا أن يكون معنى الحديث أنهم كانوا يتكلمون خلف النبي ﷺ في الصلاة فنزلت الآية، فإن كان كذلك فهو في معنى تأويل الآخرين له على ترك القراءة خلف الإمام، فقد حصل من اتفاق الجميع أنه قد أريد ترك القراءة خلف الإمام والاستماع والإنصات لقراءته، ولو لم يثبت عن السلف اتفاقهم على نزولها في وجوب ترك القراءة خلف الإمام، لكانت الآية كافية في ظهور معناها وعموم لفظها ووضوح دلالتها على وجوب الاستماع والإنصات لقراءة الإمام؛ وذلك لأن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ...﴾ تقتضي وجوب الاستماع والإنصات عند قراءة القرآن في الصلاة وغيرها^(١).

ب) السنة:

١- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

قوله ﷺ: (وإذا قرأ فأنصتوا) والإنصات يقتضي عدم القراءة؛ لأنه لا يمكن أن يقرأ وينصت في آن واحد. وكذلك فإن الحديث يبين أن المطلوب عند قراءة الإمام الإنصات حتى تسقط القراءة عن المأموم بسماعه للإمام والإنصات له.

٢- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ انصرف من صلاة فقال: «هل قرأ معي أحد منكم؟» فقال رجل: نعم يا رسول الله. قال «ما لي أنازع القرآن؟». قال: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه من الصلوات، حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ^(٣).

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٤/ ٢١٥-٢١٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه أبو داود في سننه ١/ ٢١٨ رقم (٨٢٦) - والترمذي في جامعه ٢/ ١١٨ رقم (٣١٢) - والنسائي في

المجتبى ٢/ ١٤٠ رقم (٩١٩) - وابن حبان في صحيحه ٥/ ١٥٧ رقم (١٨٤٩)، وأحمد في مسنده ٢/ ٣٠١

(٧٩٩٤) - ومالك في الموطأ ١/ ٨٦ (١٩٣) - والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ١٥٧ (٢٧١٦).

وجه الدلالة من الحديث:

استفهام النبي ﷺ بقوله (مالي أنزع القرآن؟) استفهام إنكاري، أي: "لا تنازعوني القرآن". وهذا دليل على النهي عن القراءة وقت قراءة الإمام، وبالتالي تسقط القراءة عن المأموم عند جهر الإمام بها.

٣- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: (صلى رسول الله ﷺ صلاة، فلما قضاها قال: «هل قرأ أحد منكم معي شيء من القرآن؟!» فقال رجل من القوم: أنا يا رسول الله. قال: «إني أقول: مالي أنزع القرآن؟ إذا أسررت بقراءتي فاقراءوا، وإذا جهرت بقراءتي فلا يقرآن معي أحد»^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

كالذي سبق، بل فيه الجزم بالنهي عن القراءة عند جهر الإمام بقوله: (وإذا جهرت بقراءتي فلا يقرآن معي أحد)، وهو واضح الدلالة على ذلك، فتسقط الفاتحة عن المأموم بسماعه لقراءة الإمام وإنصاته لها.

٤- عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

نص الحديث على أن قراءة الإمام تنوب عن قراءة المأموم، فتسقط القراءة عن المأموم ويتحملها الإمام عنه، وظاهر الحديث العموم في الجهرية والسرية.

(١) رواه الدارقطني في سننه ٣٣٣/١ رقم (٣٢٢). السكتات عن شرح المجموع: ٣/٣٥٠.

(٢) رواه ابن ماجه ٢٧٧/١ رقم (٨٥٠) - والبيهقي في الكبرى ١٦٠/٢ رقم (٢٧٣٢ - ٢٧٢٤)، والدارقطني

في سننه ٣٢٣/١ - (١) - ٣٣٢ (٣١) - ٤٠٣ (٤) - وأحمد في مسنده ٣/٣٣٩ (١٤٦٨٤).

(ج) الإجماع:

قال ابن قدامة في المغني: "قال أحمد: ما سمعنا أحدًا من أهل الإسلام يقول: إن الإمام إذا جهر بالقراءة لا تجزئ صلاة من خلفه إذا لم يقرأ. وقال: هذا النبي ﷺ وأصحابه والتابعون، وهذا مالك في أهل الحجاز، وهذا الثوري^(١) في أهل العراق، وهذا الأوزاعي^(٢) في أهل الشام، وهذا الليث^(٣) في أهل مصر؛ ما قالوا الرجل صلى خلف الإمام وقرأ إمامه ولم يقرأ هو: صلاته باطلة".

وقال ابن سيرين^(٤): لا أعلم من السنة القراءة خلف الإمام^(٥).

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناة، أمير المؤمنين في الحديث، كان رأسًا في التقوى، طلبه المنصور ثم المهدي ليل الحكم فتوارى منها سنين، ومات بالبصرة مستخفيًا. من مصنفاته: الجامع الكبير، الجامع الصغير (كلاهما في الحديث)، وله كتاب في الفرائض. ولد عام ٩٧هـ، وتوفي عام ١٦١هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٣/١٥٨)، الجواهر المضية (١/٢٥٠)، تاريخ بغداد (٩/١٥١).

(٢) هو عبدالرحمن بن عمرو بن عمير الأوزاعي، إمام فقيه محدث مفسر، نسبته إلى الأوزاع، من قرى دمشق، وأصله من سبي السند، نشأ يتيماً، وتأدب بنفسه، فرحل إلى اليمامة والبصرة، وبرع وأراذه المنصور على القضاء فأبى، ثم نزل بيروت مرابطاً، وتوفي بها. ولد عام ٨٨هـ، وتوفي عام ١٥٧هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٦/٢٣٨)، البداية والنهاية (١٠/١١٥).

(٣) هو الليث بن سعد بن عبدالرحمن الهيثمي، بالولاء، أبو الخارث، إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً. قال ابن تغري بردي: (كان كبير الديار المصرية، وأمير من بها في عصره، بحيث إن القاضي والنائب من تحت أمره ومشورته)، أصله من خراسان، ومولده في قلقشنده ووفاته بالفسطاط، وكان من الكرماء الأجواد قال الشافعي: الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به. ولد عام ٩٤هـ، وتوفي عام ١٧٥هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٦/١١٥)، تذكرة الحفاظ (١/٢٠٧)، وفيات الأعيان (١/٤٣٨).

(٤) هو محمد بن سيرين البصري، الأنصاري بالولاء، أبو بكر، تابعي، مولده ووفاته بالبصرة، نشأ بزازاً وتفقه، كان أبوه مولى لأنس بن مالك، ثم كان هو كاتباً لأنس بفارس، كان إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، روى الحديث عن أنس بن مالك وزيد بن ثابت والحسن بن علي وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، واشتهر بالورع وتأويل الرؤيا، وقال ابن سعد: لم يكن بالبصرة أعلم منه بالقضاء، ينسب إليه كتاب (تعبير الرؤيا). كانت ولادته عام ٣٣هـ، ووفاته عام ١١٠هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٩/١٤)، تاريخ بغداد (٥/٣٣١)، تهذيب الأسماء واللغات (١/٨٢).

(٥) انظر: المغني لابن قدامة ٢/٢٦٢.

وقال ابن مسعود والأسود: وددتُ أن من قرأ خلف الإمام ملئ فوه تراباً" (١).

وروي عن الإمام علي أنه قال: ليس على الفطرة من قرأ خلف الإمام (٢).

قال ابن عبد البر: "وقال الإمام مالك: الأمر عندنا أنه لا يقرأ مع الإمام فيما جهر فيه الإمام بالقراءة". وهذا يدل على أن هذا عمل موروث بالمدينة (٣).

(د) العقول:

١ - إن قراءة الفاتحة لا تجب على المسبوق، فلا تجب على غيره، كقراءة السورة، يحقق أنها لو وجبت على غير المسبوق لوجبت على المسبوق كسائر أركان الصلاة (٤).

مناقشة أدلة الجمهور:

ناقش الشافعية أدلة الجمهور بما يلي:

١ - الاعتراض على الاستدلال بالآية: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا...﴾

من وجهين:

الوجه الأول: القول بأن الآية نزلت في شأن الصلاة، غير مسلم به، فإنها نزلت بمكة، وتحريم الكلام في الصلاة نزل بالمدينة، فلا حجة فيها، والمقصود بها كان المشركين (٥).

قال سعيد بن المسيب: كان المشركون يأتون رسول الله ﷺ إذا صلى فيقول بعضهم لبعض في مكة: (لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون)، فأنزل الله تعالى جواباً لهم: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾. وقيل: إنها نزلت في الخطبة، قاله

(١) انظر: المغني لابن قدامة ٢/ ٢٦٢.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة ٢/ ٢٦٢.

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١١/ ٣٤.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة ٢/ ٢٦٣.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١/ ١٢١.

سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء وغيرهم^(١).

الوجه الثاني: على التسليم بأن الآية نزلت في شأن الصلاة، فإن وجوب الاستماع فيها عام في الفاتحة وغيرها، فإن المقروء في الصلاة يشمل الفاتحة ويشمل السورة الأخرى، فالوجوب عام والأحاديث التي أوجبت قراءة الفاتحة في الصلاة وجعلت الصلاة لا تتم إلا بالفاتحة خصصت الفاتحة من وجوب الاستماع في الصلاة الجهرية، وبقي الوجوب على عمومته في غير الصلاة.

قال الصنعاني في سبل السلام: "إن هذه عموميات في الفاتحة وغيرها، وحديث عبادة - سنذكره لاحقاً في أدلة الشافعية - خاص بالفاتحة فيختص به العام"^(٢).

الرد على الاعتراض:

الرد على الوجه الأول: أن نزول الآية في شأن الصلاة ذكره جمع من المفسرين، وقد ذكرنا شيئاً من أقوالهم؛ كقول قتادة ومجاهد ومحمد بن كعب القرظي. وقال النقاش: أجمع أهل التفسير على أنها في الصلاة المكتوبة وغير المكتوبة. ولا حاجة لإيراد أقوال جميع من قال بنزولها في شأن الصلاة^(٣).

والقول بأنها نزلت في الخطبة قال ابن العربي^(٤): هذا ضعيف؛ لأن القرآن فيها قليل، والإنصات يجب في جميعها. وقال النقاش: والآية مكية ولم يكن بمكة خطبة ولا جمعة^(٥).

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٧/ ٣٥٣.

(٢) انظر: سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني ج ١/ ٣٩٥، حديث رقم ٢٦٢.

(٣) سبق ذكر الأقوال.

(٤) هو محمد بن عبدالله بن محمد، أبو بكر، المعروف بابن العربي، حافظ متبحر، وفقه من أئمة المالكية، بلغ رتبة الاجتهاد، رحل إلى المشرق وأخذ عن الطروش والامام أبي حامد الغزالي، ثم عاد إلى مراكش، وأخذ عنه القاضي عياض وغيره، أكثر من التأليف وكتبه تدل على غزارة علم وبصر بالسنة. من تصانيفه: عارضة الأحوذى شرح الترمذي، أحكام القرآن، المحصول في علم الأصول، مشكل الكتاب والسنة. كانت ولادته عام ٤٦٨هـ، ووفاته عام (٥٤٣هـ).

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٧/ ٣٥٣.

وأيضاً حتى لو لم تنزل الآية في شأن الصلاة فإن الوجوب الثابت بها عام يشمل بعمومه الصلاة، ويدخل وجوب الاستماع لقراءة الإمام في هذا الوجوب، فالآية حتى لو لم تنزل في شأن الصلاة فإنها لم تخرج شأن الصلاة عن هذا الوجوب، فيدخل فيها ضمناً لتضمن الصلاة قراءة القرآن، بل لو كان الوجوب للاستماع في خارج الصلاة ثابتاً بالآية فالاستماع في الصلاة أولى بالوجوب من خارجها؛ لحزمة الصلاة وقدسيتها ومكانتها، ذكر الطبري عن سعيد بن جبير أن هذا في الإنصات يوم الأضحى ويوم الفطر ويوم الجمعة، وفيما يجهر به الإمام، فهو عام. قال القرطبي (وهو الصحيح؛ لأنه يجمع جميع ما أوجبه هذه الآية وغيرها من السنة في الإنصات)^(١).

الرد على الوجه الثاني: القول بأن وجوب الاستماع والإنصات في الآية عام في الفاتحة وغيرها، ووجوب قراءة الفاتحة خصص من هذا العموم - فيه نظر؛ فإن الوجوب متحقق في الفاتحة وغيرها، بل إن الفاتحة أولى من غيرها؛ لكونها ركناً فوجب استماعها والإنصات لها أكثر من غيرها، فإنه سنة، ولأن سماعها مسقط لها عن المأموم؛ لذلك وجب سماعها أكثر من غيرها، وكذلك لا تعارض بين وجوب الاستماع لها في الآية ووجوب قراءتها في الصلاة، فإن وجوب القراءة متحقق بقراءة الإمام لها، فإن الإمام تحملها عن المأموم، فقراءة المأموم متحققة ولم تتعذر، وهي قراءة الإمام نفسها، فكأنه قرأها، ويمكن أن تقول كذلك: إن وجوب قراءة الفاتحة عام في الجماعة والإفراد على المأموم والإمام والمنفرد، ثم خصص هذا الوجوب بالمنفرد والإمام وسقط عن المأموم، والمخصص هو هذه الآية الآمرة بالاستماع لقراءة الإمام، فيكون وجوب الفاتحة هو العام، وخصص هذا الوجوب وسقط عن المأموم، وبقي الوجوب على الإمام والمنفرد، والاستماع خصص هذا الوجوب عن المأموم، والأحاديث الواردة في وجوب الفاتحة تكون خاصة بالمنفرد دون المأموم.

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٥٣/٧.

٢ - الاعتراض على الاستدلال بحديث أبي هريرة الذي جاء فيه: (مالى أنزع

القرآن؟)

فقالوا: إنه ليس فيه دليل على سقوط الفاتحة وعدم قراءتها مع الإمام، وإنما أفاد عدم الجهر مع جهر الإمام حتى لا يتنازع ولا يلبس عليه، ويقرأها المأموم في نفسه فلا يحدث التنازع. ومعنى الحديث: لا تجهروا إذا جهرت، فإن ذلك تنازع وتجادب وتخالج، اقرءوا في أنفسكم، فغاية ما في الحديث النهي عن الجهر مع جهر الإمام حتى لا يلبس عليه، وليس فيه إسقاط للفاتحة. ويبين ذلك حديث عبادة الذي فيه: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم» قلنا: (نعم يا رسول الله) قال: «فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(١).

وكذلك يبين ذلك أبو هريرة نفسه راوي حديث: (مالى أنزع القرآن؟) في حديث آخر رواه عن النبي ﷺ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج»^(٢) فسأله الراوي: يا أبا هريرة، إني أكون أحياناً وراء الإمام؟ فقال أبو هريرة: اقرأ بها في نفسك^(٣). فلو فهم المنع جملة من قوله ﷺ: (مالى أنزع القرآن؟)، لما أفتى بخلافه، وكذلك فتيا عمر - رضي الله عنه - للرجل عندما قال: أرأيت إن كنت خلف الإمام؟ فقال: اقرأ في نفسك.

فهذا كله يبين أن النهي في الحديث عن الجهر بالقراءة مع قراءة الإمام وليس سقوط الفاتحة عن المأموم^(٤).

الرد:

جاء في الحديث: (فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر به...)، وهذا نص صريح واضح الدلالة في ترك القراءة خلف الإمام في الجهرية والقول بأنها تقرأ في

(١) سيأتي تحريجه في أدلة الشافعية.

(٢) الخداج: النقصان.

(٣) سيأتي تحريجه في أدلة الشافعية.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٢٢١.

النفس، فإن هذه ليست بقراءة ولا مجزئة أصلاً حتى في صلاة المنفرد، كما أن قراءتها في النفس لا يتحقق معه الاستماع، والإنصات، فإن القصد من منع القراءة ليس فقط منع منازعة الإمام، وإنما المراد منه الاستماع والإنصات لقراءة الإمام بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾، والإنصات هو السكوت، فالقارئ سواء أجهر بقراءته أم أسر في نفسه، فهما سواء في إشغاله وصرفه عن الاستماع والإنصات، ولا يتحقق مع قراءته في نفسه الاستماع والإنصات.

وكذلك جاء في الرواية الأخرى لأبي هريرة في الحديث: (إذا أسررت بقراءةي فاقراءوا وإذا جهرت بقراءةي، فلا يقرآن معي أحد). والدلالة في (فلا يقرآن معي أحد)، وهو نص في النهي عن القراءة يشمل الجهرية ويشمل السرية في منع القراءة مطلقاً والتفرغ للاستماع. وأما ما ذكره من حديث عبادة وفتيا أبي هريرة وعمر - رضي الله عنهما - فسيأتي رد الاستدلال بهم عند ذكر أدلة الشافعية؛ لأنها هي عمدة استدلالهم على القراءة خلف الإمام في الجهرية.

٣ - الاعتراض على حديث جابر: (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة): بأنه حديث ضعيف، أسنده الحسن بن عمار وهو متروك، وبالتالي لا حجة فيه على ما يقولون، ويُرد الاستدلال به لتعارضه مع الأحاديث الصحيحة المروية في وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة^(١).

وقال ابن حجر في الفتح: (لكنه حديث ضعيف عند الحفاظ، وقد استوعب طريقه وعلة الدارقطني وغيره)^(٢).

الرد:

الحديث روي من طرق عديدة سوى هذا الطريق، فيصح من الطرق الأخرى، رواه

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ١٢٢.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر ٢/ ٣١٤.

الحسن بن صالح عن ليث بن أبي سليم، وجابر عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ. وروي من طرق خمسة سوى هذا، وروي أيضًا عن جمع من الصحابة غير جابر، روي عن ابن عمر وابن عباس، وعلي وعمران بن حصين وأبي الدرداء - رضي الله عنهم - عن النبي ﷺ أخرجهن الدارقطني، ورواه عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ، أخرجه الإمام أحمد وسعيد بن منصور وغيرهما، فالحجة بهذا الحديث قائمة، والاستدلال به قوي^(١).

٤ - الاعتراض على الاستدلال بحديث أبي هريرة: (وإذا قرأ فأنصتوا):

وقالوا بأن الإنصات لا يقتضي سقوط الفاتحة، بل تخصص قراءة الفاتحة من هذا الأمر، ويبقى وجوب الإنصات على ما سوى الفاتحة.

قال ابن حجر في الفتح تعليقًا على هذا الحديث (ولا دلالة فيه؛ لإمكان الجمع بين الأمرين، فينصت فيما عدا الفاتحة، أو ينصت إذا قرأ الإمام ويقرأ إذا سكت، وعلى هذا فيتعين على الإمام السكوت في الجهرية ليقرا المأموم؛ لئلا يوقعه في ارتكاب النهي حيث لا ينصت إذا قرأ الإمام)^(٢).

الرد:

الأمر بالإنصات لم يفرق بين الفاتحة وغيرها، بل إن استماع الفاتحة والإنصات لها أولى، لأنها ركن، والقول بإمكان الجمع بين الإنصات والقراءة غير متأني؛ لأنهم قالوا: فينصت فيما عدا الفاتحة، وهذا تجزئة للإنصات وجعله في جزء دون جزء، وهو تخصيص للإنصات بلا دليل، والإنصات عام في سائر قراءة الإمام، ثم إن الجمهور لم يمنعوا القراءة في سكوتات الإمام (خلافًا للحنفية) بل استحبوها كما سنذكر لاحقًا، فإذا أمكن ذلك فنعمًا هي، وإن لم يمكن كان الاستماع والإنصات أولى، وكانت قراءة الإمام قراءة للمأموم^(٣).

(١) انظر: المغني لابن قدامة ج ٢ / ٢٦٩.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر ج ١ / ٣١٤.

(٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١ / ٨٨٥، التمهيد لابن عبد البر ١١ / ٣٨، المغني لابن قدامة ١ / ٢٥٩.

أدلة الشافعية: على عدم سقوط الفاتحة ووجوب قراءتها فيما جهر فيه الإمام من السنة والمعقول^(١):

السنة:

١ - حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

واستدلوا بعموم هذا الحديث في صلاة المنفرد والمأموم والإمام، فلا تصح صلاة أي واحد منهم حتى يقرأ الفاتحة، ولم يفرق الحديث بينهم، فتجب الفاتحة على كل منهم، سرًا كانت الصلاة أم جهرًا، قال ابن حجر في الفتح تعليقًا على هذا الحديث: "واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم، سواء أسر الإمام أم جهر؛ لأن صلاته صلاة خفيفة فتتفي عند انتفاء القراءة، إلا إن جاء دليل يقتضي تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم فيقدم". ثم قال: "وروى عبد الرزاق عن سعيد بن جبير قال: لا بد من أم القرآن، ولكن من مضى كان الإمام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن"^(٣).

٢ - حديث عبادة بن الصامت قال: كنا خلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر فقرأ، فثقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم؟» قلنا: نعم يا رسول الله،

(١) انظر: المجموع للنووي ٣/ ٣٥٠، مغني المحتاج للشربيني ١/ ١٥٦.

(٢) رواه البخاري ١/ ٢٦٣ رقم (٧٢٣) - ورواه مسلم ١/ ٢٩٥ (٣٩٤). وروي عن عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله..

قال القرطبي: وروي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وأبي بن كعب وأبي أيوب الأنصاري وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الصامت وأبي سعيد الخدري وعثمان بن أبي العاص ونحوات بن جبير أنهم قالوا: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وهو قول ابن عمر والمشهور من مذهب الأوزاعي، وهؤلاء كلهم يوجبون الفاتحة في كل ركعة.

انظر: الجامع لأحكام القرآن ١/ ١١٩.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر: ١/ ٣١٤.

قال: «فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

أن الحديث فيه نص على قراءة الفاتحة خلف الإمام وفي الصلاة الجهرية، وفيه النهي عن القراءة خلف الإمام في الجهرية ما سوى الفاتحة، فإن النهي لم يشملها، بل نص على وجوبها. قال القرطبي في أحكام القرآن: (وهذا نص صريح في المأموم). وقال: (والعمل على هذا الحديث في القراءة خلف الإمام عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين)^(٢).

والحديث فيه تخصيص لعموم الآية الآمرة بالاستماع والإنصات، فخصص الفاتحة بالوجوب بهذا الحديث وترك العموم على ما سوى الفاتحة.

(١) رواه أبو داود في سننه ٢١٧/١ (٨٢٣) - ورواه الترمذي في سننه ١٠٦/٢ - ١٠٧. ورواه أحمد في مسنده ٣٠٨/٥ (٢٢٦٧٨) - ورواه البيهقي في السنن الكبرى ١٦٦٩/٢ (٢٧٥٣) - وفي حديث آخر عن نافع بن محمود بن الربيع الأنصاري، قال: أبطأ عبادة بن الصامت عن صلاة الصبح؛ فأقام أبو نعيم المؤذن الصلاة، فصلّى أبو نعيم بالناس، وأقبل عبادة بن الصامت وأنا معه حتى صفقنا خلف أبي نعيم، وأبو نعيم يجهر بالقراءة، فجعل عبادة يقرأ بأمر القرآن، فلما انصرف قلت لعبادة: سمعتك تقرأ بأمر القرآن وأبو نعيم يجهر؟ قال: أجل، صلى بنا رسول الله ﷺ بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة فالتبست عليه، فلما انصرف أقبل علينا بوجهه فقال: «هل تقرأون إذا جهرت بالقراءة؟ فقال بعضنا: إنا نصنع ذلك، قال: فلا. وأنا أقول: مالي بنازعني القرآن؟ فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت إلا بأمر القرآن».

وذكر الدارقطني عن يزيد بن شريك قال: سألت عمر عن القراءة خلف الإمام، فأمرني أن أقرأ. قلت: وإن كنت أنت؟ قال: وإن كنت أنا. قلت: وإن جهرت؟ قال: وإن جهرت. قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح.

وروي عن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن، فما صنع فاصنعوا». قال القرطبي: "قال أبو حاتم: هذا يصح لمن قال بالقراءة خلف الإمام، وبهذا أفتى أبو هريرة الفارسي أن يقرأ بها في نفسه حين قال له: إني أحياناً أكون وراء الإمام». القرطبي ج ١/ ١١٩.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١/ ١٢٠.

قال ابن حجر: "وقد ثبت الإذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجهرية بغير قيد، وذلك فيما أخرجه البخاري^(١) في جزء القراءة والترمذي^(٢) وابن حبان^(٣) وغيرهما... ثم ذكر الحديث^(٤)."

٣ - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج^(٥)، فهي خداج، غير تمام». قال الراوي: يا أبا

(١) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبدالله، البخاري، حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله ﷺ ولد في بخارى ونشأ يتيمًا، وكان حاد الذكاء مبرزًا في الحفظ، رحل في طلب الحديث، وسمع من نحو ألف شيخ بخراسان والشام ومصر والحجاز وغيرها. جمع نحو ٦٠٠ ألف حديث، اختار مما صحح منها عنده وجعلها في كتابه (الجامع الصحيح)، الذي هو أوثق كتب الحديث. وله أيضًا (التاريخ)، (الضعفاء)، (الأدب المفرد)، وغيرها. كان مولده عام ١٩٤ هـ، وتوفي عام ٢٥٦ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٢٥٨/٥)، تذكرة الحفاظ (١٢٢/٢)، تهذيب التهذيب (٤٧/٩)، طبقات الخبابة لابن أبي يعلى (١/٢٧١-٢٧٩)، تاريخ بغداد (٢/٤-٣٦).

(٢) هو محمد بن عيسى بن سورة السلمي البوغي الترمذي، أبو عيسى، من أئمة علماء الحديث، وحفاظه، من أهل ترمذ على نهر جيحون، تلميذ للبخاري، شاركه في بعض شيوخه، كان يضرب به المثل في الحفظ. من تصانيفه: الجامع الكبير (المعروف بسنن الترمذي، أحد الكتب الستة المقدمة في الحديث عند أهل السنة)، الشمائل النبوية، التاريخ، العلل (في الحديث). كان مولده عام ٢٠٩ هـ، ووفاته عام ٢٧٩ هـ.

انظر: التهذيب (٣٨٧/٩)، الأنساب للسمعاني (ص ٩٥).

(٣) هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم، البستي، نسبته إلى (بست) في سجستان، تنقل في الأقطار في طلب العلم، محدث، مؤرخ، عالم بالطب والنجوم، ولي القضاء بسمرقند، ثم قضاء نسا. قال ابن السمعاني: (كان إمام عصره). من مصنفاته: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع (المشهور بصحيح ابن حبان في الحديث)، روضة العقلاء (في الأدب)، الثقات (في رجال الحديث). كانت وفاته عام (٣٥٤ هـ).

انظر: الأعلام للزركلي (٣٠٦/٦)، تذكرة الحفاظ (١٢٥/٣)، شذرات الذهب (١٦/٣).

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (١/٣١٤).

(٥) الخداج: النقصان، يقال خدجت الناقة إذا ألفت ولدها قبل أوان التاج.

هريرة، إني أكون أحياناً وراء الإمام؟ قال: فغمز ذراعى وقال: اقرأ بها في نفسك يا فارسي^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

هو فتوى أبي هريرة - رضي الله عنه - للفراسي بأن يقرأها في نفسه وهو خلف الإمام، ولم يكتف بقراءة الإمام، وهذا دليل على وجوب الفاتحة حتى خلف الإمام وفي الصلاة الجهرية، وأبو هريرة هو نفسه راوي حديث (وإذا قرأ فأنصتوا) فكأن هذا الحديث خصص الإنصات بما سوى الفاتحة.

من المعقول:

١ - القياس على الإمام والمنفرد في كونها ركناً من أركان الصلاة، لم تسقط عن المأموم كسائر أركان الصلاة، والقياس عليهما في أن من لزمه القياس لزمته القراءة إذا قدر عليها، وكما أن الإمام لا يتحمل عن المأموم شيئاً من أركان الصلاة، فلا تكون القراءة مختلفة عن سائر الأركان في ذلك^(٢).

مناقشة الجمهور لأدلة الشافعية:

١ - حديث عبادة بن الصامت الأول: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)، هو حديث صحيح، ويحمل على غير المأموم، أي للإمام وللمنفرد، ولا يكون للمأموم فهو عام

(١) رواه مسلم ٢٩٦/١ (٣٩٥) - ورواه أبو داود في سننه ٢١٦/١ (٨٢١) والترمذي ٢٠١/٥ (٢٩٥٣). ورواه النسائي في الكبرى ١١/٥ (٨٠١٢) - ١٢/٥ (٨٠١٣) - ٦/٢٨٣ (١٠٩٨٢) - ١/١٣٦ (٩٨١). ورواه ابن ماجه في سننه ١/٢٧٤ (٨٤٠ - ٨٤١) - ١/٢٧٣ (٨٣٨). ورواه ابن حبان في صحيحه ٣/٥٤ (٧٧٦) - ٨٤/٥ (١٧٨٤) - ٩٦/٥ (١٧٩٥) - ٨٩/٥ (١٧٨٨) ورواه أحمد في مسنده ٢/٢٤١ (٧٢٨٩) - ٢/٢٩٠ (٧٨٨٨) - ٢/٤٥٧ (٩٩٠٠) - ٢/٤٧٨ (١٠٢٠١)، ورواه ابن خزيمة في صحيحه ١/٢٤٧ (٤٨٩) - ٢/٢٥٢ (٥٠٢). ورواه مالك في الموطأ ١/٨٤ (١٨٨)، ورواه الدارقطني في سننه ١/٣٢٧ (٩). ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٨ (٢١٩٥، ٢١٩٧، ٢١٩٦) - ٢/١٦٦ (٢٧٥٤) - ٢/٣٧٥ (٣٧٦٧). ورواه الطبراني في الصغير ١/١٦٤ (٢٥٧)، وفي الأوسط ٢/١٨١ (١٣٢٨) ورواه أبو يعلى في مسنده ١١/٤٠٢ (٦٥٢٢).

(٢) انظر: المغني ٢/٢٦٣.

خصصت منه الصلاة خلف الإمام للمأموم بالآية الكريمة ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾^(١).

قال ابن عبد البر: مع إجماع أهل العلم أن مراد الله من قوله: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ في الصلوات المكتوبة أوضح الدلائل على أن المأموم إذا جهر إمامه في الصلاة أنه لا يقرأ معه بشيء وأن يستمع له وينصت^(٢).

وقال: وفي ذلك دليل على أن قول النبي ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفتحة الكتاب»، مخصوص في هذا الموضوع وحده، إذا جهر الإمام بالقراءة للآية ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾، وما عدا هذا الموضوع وحده فعلى عموم الحديث، وتقديره: لا صلاة يعني ركعة لمن لم يقرأ فيها بفتحة الكتاب إلا لمن صلى خلف إمام يجهر بالقراءة، فإنه يستمع وينصت^(٣).

وكذلك على فرض أن الحديث شامل للمأموم، فإن قراءة المأموم متحققة بقراءة إمامه، حيث إن الإمام لم يتحملها عنه، وإنما منع من القراءة لتحقيق أمر الآية بالاستماع والإنصات.

قال الكاساني^(٤) في البدائع: (وأما الحديث فعندنا لا صلاة بدون قراءة أصلاً، وصلاة المقتدي ليست صلاة بدون قراءة أصلاً، بل هي صلاة بقراءة، وهي قراءة الإمام، على أن قراءة الإمام قراءة للمقتدي للحديث (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة)^(٥)).

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٣/١١.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٣/١١.

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر، ٣١/١١.

(٤) هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد، علاء الدين، منسوب إلى كاسان (أو قاشان أو كاشان) بلدة بالتركستان، خلف نهر سيحون من أهل حلب، من أئمة الحنفية كان يسمى (ملك العلماء)، أخذ عن علاء الدين السمرقندي، وشرح كتابه المشهور (تحفة الفقهاء) تولى بعض الأعمال لنور الدين الشهيد، وتوفي بحلب. من تصانيفه بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (في الفقه الحنفي)، السلطان المين في أصول الدين. وكانت وفاته عام ٥٨٧ هـ.

انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص ٥٣)، الجواهر المضية (٢/ ٢٤٤)، الأعلام للزركلي (٢/ ٤٦).

(٥) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (١/ ١٨٦) - المغني (٢/ ٢٦٣).

٢ - حديث أبي هريرة: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج...». قالوا: لا يصح الاستدلال به هنا من وجوه:

الوجه الأول: أنه محمول على غير المأموم، ويكون موضعه في قراءة الإمام والمنفرد، أما المأموم فخصصته الآية من القراءة كما سبق وبينناه^(١).

الوجه الثاني: أن الحديث جاء مصرحاً به في رواية أخرى عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج، إلا أن تكون وراء الإمام». وقد روي أيضاً موقوفاً عن جابر رضي الله عنه^(٢).

الوجه الثالث: قول أبي هريرة رضي الله عنه: (اقرأ بها في نفسك)، من كلامه، وقد خالفه في ذلك جابر وابن الزبير وغيرهما.

الوجه الرابع: يحتمل أنه أراد: اقرأ بها في سكتات الإمام أو في حال إسراره؛ لأن الحديث لم يبين إذا كانت الصلاة جهرية أم سرية.

الوجه الخامس: رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - نفسه عن النبي ﷺ أنه قال: «وإذا قرأ فأنصتوا» أولى من قوله وأصح، وقد خالفه تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ؛ علي، وابن عباس، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو سعيد، وحذيفة، وعقبة بن عامر، وابن عمر، وجابر، وابن الزبير. فقد روي عن ابن عمر أنه قال: (قراءته تكفيك). وقال ابن مسعود: وددت أن الذي قد قرأ خلف الإمام ملئ فوه تراباً. وقال علي: ليس على الفطرة من قرأ خلف الإمام^(٣).

(١) انظر: المغني لابن قدامة ج ٢ / ٣٦٢.

(٢) الرواية بهذه الزيادة (إلا أن تكون وراء الإمام) رواه الدارقطني في سننه ١ / ٣٢٧ (٩).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة ج ٢ / ٢٦٣ - كشف القناع للبهوتي ج ١ / ٦٠٨.

الوجه السادس: أن القراءة في النفس أصلاً ليست قراءة؛ لأن القراءة حدها إسماع النفس كما صرح الفقهاء بذلك، وأما القراءة بعد إمرار الآيات في النفس فإنها ليست قراءة مجزئة أصلاً، فلا يكون هنا داعٍ لإيرادها، كما أن القراءة في النفس لا تحقق الاستماع وإن كانت تحقق الصمت، إلا أن الاستماع معها غير متحقق؛ لأنه لا يمكن له أن يجمع بين سماع الآيات من الإمام والقراءة في نفسه؛ لانصراف الذهن إلى قراءة النفس.

٣- وأما حديث عبادة الآخر: (فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب). قال ابن قدامة في المغني: (لم يروه غير ابن إسحاق، كذلك قاله الإمام أحمد، وقد رواه أبو داود^(١) عن مكحول^(٢) عن نافع بن محمود بن الربيع الأنصاري وهو أدنى حالاً من ابن إسحاق، فإنه غير معروف من أهل الحديث^(٣)).

٤- والقياس الذي ذكره - وهو القياس على الإمام والمنفرد - فيه نظر من وجهين:
(أ) إن القياس يبطل بالمسبوق، فإنه تسقط عن القراءة بالاتفاق إذا أدرك الإمام راکعاً وهو مأموم، فلم يعامل معاملة الإمام والمنفرد.
(ب) لا يصح قياس المأموم على المنفرد؛ لأن المنفرد ليس له من يتحمل القراءة عنه بخلاف المأموم الذي يتحمل إمامه عنه القراءة^(٤).

(١) هو سليمان بن الأشعث بن بشير، أزدي من سجستان، كان أئمة الحديث، رحل في طلبه واختار في كتابه (٤٨٠٠) حديث من نصف مليون حديث يرويه، معدود من كبار أصحاب الإمام أحمد، وروى عنه (المسائل) انتقل إلى البصرة بعد تخريب الزنج لها لكي ينشر بها الحديث، وبها توفي. من مصنفاته أيضاً: المراسيل، والبعث. ولد عام ٢٠٢ هـ، وتوفي عام ٢٧٥ هـ.

انظر: طبقات الحنابلة لأبي يعلى (ص ١١٨)، طبقات ابن أبي يعلى (١/١٦٢)، الأعلام للزركلي (٣/١٨٢).

(٢) هو مكحول قيل: هو ابن شهراب، أبو عبدالله، ويقال: أبو أيوب، ويقال: أبو مسلم، مولى هذيل، أصله من الفرس، دمشقي، فقيه تابعي، أعتق بمصر، وجمع علمها، وانتقل في الأمصار، عده الزهري عالم أهل الشام وإمامهم، قال مجيب بن معين: كان قدرياً ثم رجع. توفي عام ١١٣ هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (١/١٠١)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٨٩)، الأعلام للزركلي (٨/٢١٢).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة ج ٢ / ٦٤.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة ج ٢ / ٢٦٣.

الترجيح:

بعد عرض أدلة الفريقين من الجمهور والشافعية (على القول الثاني لهم) ومناقشة أدلة كل منهم وتوجيه الاعتراضات في هذه المسألة وهو سقوط الفاتحة عن المأموم بقراءة إمامه في الصلاة الجهرية - نطمئن إلى قول جمهور الفقهاء في هذا الأمر من إجزاء المأموم بسماعه للفاتحة من الإمام في الصلاة الجهرية وعدم وجوبها عليه، وباعث الترجيح هو قوة أدلة الجمهور في ذلك، وإن كانت أدلة الفريق الثاني معتبرة ووجيهة، إلا أنها لم تقو على مناهضة أدلة الجمهور، خاصة وأن الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ هي نص في هذه المسألة، ودليل قوي لا يمكن المرور عليه أو تعديه، وهي أولى بالاتباع حتى لا تقع المخالفة في ترك الاستماع لقراءة الإمام، والقراءة مع الإمام في هذه الحالة توقع المكلف في حرج بين الاستماع للقرآن في الصلاة وقراءة الفاتحة، والقول بتحمل الإمام لها عن المأموم رافع لهذا الحرج. كذلك فإن الأحاديث التي أوردها الموجبون للفاتحة على المأموم في الجهرية هي أحاديث عامة في الجهرية والسرية، وللمأموم والمنفرد، ويمكن تخصيصها بهذه الآية، كما أنها معارضة بأحاديث أخرى صحيحة كالتى أوردها الجمهور، وكذلك الأحاديث التي أوردها لم تسلم من النقد في متنها أو سندها أو الاستدلال بها في هذا الأمر، كما حدث مع حديث أبي هريرة الذي اعترض عليه الجمهور من ستة أوجه، فإن سلم من وجه تعرض لآخر.

ومع ذلك كله، فإن الجمهور استحب قراءتها في سكتات الإمام وفي الصلاة السرية، كما سنرى بعد ذلك، وهذا فيه جمع للأحاديث وإعمال لها في كل الأحوال، فهو أولى بالصواب، والله أعلى وأعلم.

تنبيه

قراءة المأموم في وجود عارض السماع

وإن تعذر سماع المأموم للإمام في الصلاة الجهرية لوجود عارض لاستماعه، كبعده عن الإمام، أو انخفاض صوت الإمام، أو وجود ضوضاء تمنعه من سماع قراءة الإمام أو غيره من العوارض:

فإن الأحناف يمنعون القراءة - جرياً على مذهبهم - من باب أولى؛ فإن المنع في الجهر والسر سواء عندهم، فلا معنى لتعذر السماع لعارض، فتمنع القراءة عندهم حتى لو لم يقرأ الإمام أصلاً^(١).

وأما الشافعية فيوجبونها جرياً على مذهبهم، وهو من باب أولى؛ لأن الوجوب عندهم في الجهر والإسرار، وهنا تعذر السمع ووجدت القراءة من الإمام، فشابه الجهر من وجه، وشابه الإسرار من وجه آخر، وكلا الوجهين تجب القراءة فيه عندهم^(٢).

فلا معنى لتعذر السماع لعارض فتجب القراءة عندهم، فإنها تجب في الجهر أصلاً، وهو يسمع لقراءة الإمام فوجبها في الجهر وهو لا يسمع أولى.

وأما الجمهور من المالكية والحنابلة فإن الصلاة جهرية، وقراءة الإمام جهراً متحققة، ولكن السماع غير متحقق لوجود العارض.

فمن رأى أن العبرة بقراءة الإمام فمضى قرأ الإمام جهراً منعت القراءة، ومضى أسر استحب القراءة فإنه يمنعها هنا، وإن وجد العارض للجهر بالقراءة ولعموم حديث (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة).

ومن رأى أن العبرة هي بسماع المأموم للقراءة فمضى سمع المأموم إمامه منع من

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٤١٥ - بدائع الصنائع ١/ ١١٠.

(٢) انظر: المجموع للنووي ٣/ ٣٤٤ - ٣٥٠.

القراءة؛ فإنه هنا يستحبها لعدم تحقق السماع لوجود العارض، والمنع إنما كان للاستماع، وهو لم يوجد هنا، فاستحب القراءة حتى يتأكد سماعه للإمام فيقطع قراءته.

فالحنبلة في وجود عارض السماع يقولون بقراءتها ويعتبرون هذا العارض سبباً للقراءة لعدم سماعها في حق المأموم.

سئل الإمام أحمد عن المأموم إذا كان الإمام يقرأ وهو لا يسمع، فقال: يقرأ، قيل له: أليس قد قال الله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا﴾؟ فقال: هذا إلى أي شيء يستمع؟

وقيل له فالأطرش؟ فقال: لا أدري، وهذا ينظر فيه؛ فإن كان بعيداً قرأ أيضاً لأنه لا يسمع، فلا يجب عليه الإنصات. وإن كان قريباً قرأ في نفسه بحيث لا يشغل من إلى جانبه عن الاستماع؛ لأنه في معنى البعيد. ولا تسن له القراءة مع تخليطه على من يقرب إليه؛ لئلا تمنعه من الاستماع والإنصات، وإن سمع هممة الإمام ولم يفهم فقال في رواية الجماعة: لا يقرأ لأنه يسمع قراءة الإمام، وقال في رواية عبد الله: يقرأ إذا سمع الحرف بعد الحرف^(١).

قال أحمد: من لم يسمع قراءة الإمام جاز له أن يقرأ، وكان عليه إذا سمع أن يقرأ ولو بأم القرآن؛ لأن المأمور بالإنصات والاستماع هو من سمع دون من لم يسمع.

عن سعيد بن جبير قال: إذا لم يسمعك الإمام فاقراً.

وعن عطاء^(٢) قال: إذا لم تفهم قراءة الإمام فاقراً إن شئت وسبح.

(١) انظر: كشف القناع ١/٦٠٨-٦٠٩ - المغني ٢/٢٦٧-٢٦٨.

(٢) هو عطاء بن أسلم أبي رباح، يكنى أبا محمد، من خيار التابعين من مؤلدى الجند (اليمن) كان أسود مفلفل الشعر، معدود في المكين، سمع عائشة، وأبا هريرة وابن عباس وأم سلمة وأبا سعيد، وعن أخذ عن الأوزاعي وأبو حنيفة - رضي الله عنهم جميعاً - كان مفتي مكة، شهد له ابن عباس وابن عمر وغيرهما بالفتيا، وحثوا أهل مكة على الأخذ منه. مات بمكة، عام ١١٤ هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (١/٩٢)، الأعلام للزركلي (٥/٢٩)، التهذيب (٧/١٩٩).

قال البهوتي في الكشف: (يسن للمأموم أن يقرأ إذا كان لا يسمع الإمام لبعده؛ لأنه غير سامع لقراءته)^(١).

أما المالكية فإنه لا عبرة بوجود العارض من السماع إذا كانت الصلاة جهرية، فيمنعون القراءة خلف الإمام؛ تمسكاً بالنهي عن منازعته وإن لم يسمع، وبذلك يكونون قد اعتبروا قراءة الإمام في المنع من القراءة، بينما الحنابلة قد اعتبروا سماع القراءة في المنع.

قال ابن عبد البر في التمهيد: "ولا تجوز القراءة عند أصحاب مالك خلف الإمام إذا جهر بالقراءة، وسواء سمع المأموم قراءته أو لم يسمع؛ لأنها صلاة جهر فيها الإمام بالقراءة، فلا يجوز فيها لمن خلفه القراءة؛ لأن الحكم فيها واحد كالخطبة يوم الجمعة، لا يجوز لمن لم يسمعها وشهدها أن يتكلم، كما لا يجوز أن يتكلم من سمعها سواء"^(٢).

(١) انظر: كشف القناع ١/٦٠٩.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١١/٣٨.

المطلب الثالث

حكم قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة السرية خلف الإمام^(١)

اختلف الفقهاء في حكم القراءة للمأموم في الصلاة السرية، وفيما لا يجهر فيه الإمام، ولا يتحقق فيه سماع المأموم لقراءة الإمام على ثلاثة أقوال:

- ١- القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من المالكية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى استحباب قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة السرية وعدم وجوبها، وإن لم يفعل فلا شيء عليه.
- ٢- القول الثاني: ذهب الحنفية^(٤) إلى منع القراءة خلف الإمام مطلقاً في السر والجهر، وكراهة القراءة في السرية.
- ٣- القول الثالث: ذهب الشافعية والظاهرية إلى وجوب قراءتها في السرية كوجوبها في الجهرية^(٥).

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على ذلك بأدلة:

- ١- النهي عن القراءة خلف الإمام كان لقصد الاستماع والإنصات، وهو لم يوجد في الصلاة السرية، فلا يتعذر قراءة الفاتحة فيها.

(١) وعلاقة هذا بالسماع من حيث تعذر السماع في الصلاة السرية، فهل تجب القراءة لانعدام السماع، أم تسقط القراءة لقراءة الإمام؟

(٢) انظر: الشرح الصغير ١/ ٣٠٩ - الشرح الكبير ١/ ٢٦٣ - بداية المجتهد ١/ ١١٩.

(٣) انظر: المغني لابن قدامة ٢/ ٢٦٨ - كشف القناع للبهوتي ١/ ٦٠٨.

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٤١٥ - فتح القدير ١/ ٣٢٢ - بدائع الصنائع ١/ ١١٠.

(٥) انظر: المجموع للنووي ٣/ ٢٨٥، ٣٤٤ - ٣٥٠ - المهذب ١/ ٧٢.

- ٢- الحديث السابق عن أبي هريرة: «فإذا أسررت بقراءة فاقراءوا، وإذا جهرت فلا يقرآن معي أحد». وفيه التفريق بين الجهر والإسرار، حيث منع القراءة حال الجهر وأجازها حال الإسرار.
- ٣- حديث أبي هريرة الآخر: (فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه من الصلوات). وانتهأؤهم كان في الصلاة الجهرية دون السرية.
- ٤- القول بمنع القراءة في الصلاة السرية يصرف الإنسان إلى الانشغال بغير الصلاة؛ لأنه لا يسمع لقراءة الإمام، فلا يوجد ما يشغل به وقت القراءة، فقد ينصرف الذهن لغير الصلاة، فيشغال هذا الوقت بالقراءة أفضل.
- ٥- عموم الأخبار يقتضي القراءة في حق كل مصل، فخصصناها بما ذكرناه من الأدلة، وهي مختصة بحال الجهر، وفيما عداها يبقى على العموم، وتخصيص حالة الجهر بامتناع الناس من القراءة فيها يدل على أنهم كانوا يقرءون في غيرها.
- ٦- الآثار الواردة في استحباب قراءة الفاتحة في الصلاة السرية، فقد كان ابن مسعود وابن عمر وهشام بن عامر يقرءون وراء الإمام فيما أسر به.
- قال ابن الزبير: إذا جهر فلا تقرأ، وإذا خافت فاقراء^(١).
- وعن جابر بن عبدالله أنه قال: (كنا نقرأ في الظهر والعصر خلف الإمام في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب)^(٢).
- روى ابن عبدالبر في التمهيد بسنده عن أبي وائل قال: سئل عبدالله عن القراءة خلف الإمام، قال: أنصت للقرآن، فإن في الصلاة شغلاً وسيكفيك ذلك الإمام. وقال: وقوله (أنصت للقرآن) يدل على أن ذلك في الجهر دون السر.
- وقال في موضع آخر عند ذكر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾

(١) انظر: المغني لابن قدامة ج ٢/ ٢٦٥.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه ١/ ٢٧٥ (٨٤٣) - ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ١٧٠ (٢٧٧١).

وَأَنْصِتُوا... ﴿١﴾: (ومعلوم أن هذا في صلاة الجهر دون صلاة السر؛ لأنه مستحيل أن يريد بالإنصات والاستماع من لا يجهر إمامه، وكذلك مستحيل أن تكون منازعة القرآن في صلاة السر؛ لأن السر إنما يسمع نفسه دون غيره) ^(١).

- وقال يحيى: سمعت مالكا يقول: الأمر عندنا أن يقرأ الرجل وراء الإمام فيما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة، ويترك القراءة فيما يجهر فيه الإمام بالقراءة ^(٢).
- وروى مالك عن نافع أن ابن عمر: كان إذا سئل: هل يقرأ أحد خلف الإمام؟ قال: إذا صلى أحدكم خلف الإمام فحسبه قراءة الإمام، وإذا صلى وحده فليقرأ ^(٣).

أدلة الحنفية على منع القراءة للمأموم في السرية ^(٤):

١- عموم حديث جابر: (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة) ^(٥). والحديث يشمل السرية والجهرية، فيتحملها الإمام في كليهما.

ورد الجمهور على ذلك :

بأن الحديث يبين الإجزاء، وأنه إن لم يقرأ فلا شيء عليه؛ لأن قراءة الإمام له قراءة، ولكنه لا يمنع القراءة خلف الإمام في السرية ولا ينهى عنها، فغاية ذلك أنها تجزئ قراءة الإمام في الصلاتين، أما الجهرية فتمنع، وأما السرية فتستحب القراءة فيها لعدم وجود ما يشغل المأموم نفسه به من الاستماع والإنصات.

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج ١١، ص ٢٨-٣١.

(٢) انظر: الموطأ للإمام مالك ج ١/ ١٠٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: فتح القدير ١/ ٣٢٢ - حاشية ابن عابدين ١/ ٤١٥ - بدائع الصنائع ١/ ١١٠.

(٥) سبق تحريجه.

٢- استدلووا بالآثار المروية عن الصحابة والتابعين في ذلك، ومنها:

- ١- ما روي عن سعيد بن المسيب أنه حدثه تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا لا يقرءون خلف الإمام فيما جهر ولا فيما لا يجهر؛ علي، وابن عباس، وابن مسعود، وأبو سعيد، وزيد بن ثابت، وعتبة بن عامر، وجابر، وابن عمر، وحذيفة بن اليمان.
- ٢- وقال إبراهيم النخعي^(١): إنما أحدث الناس القراءة خلف الإمام زمان المختار؛ لأنه كان يصلي بهم صلاة النهار، ولا يصلي بهم صلاة الليل، فاتهموه فقرءوا خلفه.
- ٣- وقال ابن سيرين: لا أعلم من السنة القراءة خلف الإمام. وقال ابن مسعود والأسود: وددت أن من قرأ خلف الإمام ملئ فوه تراباً، وكره إبراهيم القراءة خلف الإمام وقال: يكفيك قراءة الإمام.

ورد الجمهور على ذلك؛

بأن آثار الصحابة غاية ما تدل عليه أجزاء قراءة الإمام كما قلنا، في السر والعلن، ولا تمنع القراءة في السرية.

وكذلك أقوال التابعين في ذلك تحمل على القراءة في الصلاة الجهرية، حيث إنهم لم يفرقوا بين السرية والجهرية في أقوالهم، كذلك هذه الآثار لا تقوى على معارضة الأحاديث الصحيحة الواردة في القراءة للمأموم في الإسرار. ويمكن أن تأوّل بما يتفق مع الأحاديث الصحيحة التي أوردها الجمهور، بل إنه وردت آثار أيضاً تناهض الآثار المذكورة، فقد كان ابن مسعود، وابن عمر، وهشام بن عامر يقرءون وراء الإمام بما أسر به،

(١) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، النخعي، أبو عمران. من مذبح اليمن من أهل الكوفة، ومن كبار التابعين، أدرك بعض متأخري الصحابة، ومن كبار الفقهاء، قال عنه الصفدي: فقيه العراق، أخذ عنه حماد بن أبي سليمان وسماك بن حرب وغيرهما. ولد عام ٤٦ هـ، وكانت وفاته عام ٩٦ هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (١/٧٠)، الأعلام للزركلي (١/٧٦)، طبقات ابن سعد (٦/١٨٨-١٩٩).

وقال ابن الزبير: إذا جهر فلا تقرأ، وإذا خافت فاقراً^(١).

٣- استدلل الأحناف بالقياس على الجهر، فكما منعت القراءة للمأموم في الجهرية فإنها تمنع في السرية قياساً.

رد الجمهور على ذلك:

بأن القياس على حالة الجهر لا يصح؛ لأنه أمر بالإنصات إلى قراءة الإمام، فإذا أسر الإمام لم يسمع المأموم شيئاً ينصت إليه، فلا يتأتى القياس، خاصة وأن المنع في الجهرية كان لأجل القراءة المسموعة، ولا قراءة مسموعة في السرية، فيبطل القياس. ولأن الإِسْمَاع قام مقام القراءة، فلما لم يوجد سماعها هنا لم يقم مقام القراءة.

٤- واستدلوا بالآية: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾

وقالوا بأن الأمر في الآية هو الاستماع والإنصات، والاستماع هو الإصغاء ويكون في الجهر، والإنصات هو السكوت، ويكون في السر، والآية لا شك أنها في الصلاة، وهي عندهم تشمل الجهرية والسرية.

قال الجصاص في أحكام القرآن: "وكما دلت الآية على النهي عن القراءة خلف الإمام فيما يجهر به، فهي دلالة على النهي فيما يخفي؛ لأنه أوجب الاستماع والإنصات عند قراءة القرآن، ولم يشترط فيه حال الجهر من الإخفاء، فإذا جهر فعلينا الاستماع والإنصات، وإذا أخفى فعلينا الإنصات بحكم اللفظ لعلمنا به قارئ للقرآن"^(٢).

رد الجمهور على ذلك:

بأن الأمر بالاستماع والإنصات واضح وبين، ولكن الآية قيدته بقراءة الإمام له واستماع المأموم للقراءة (وإذا قرئ)، فكيف يعلم المأموم بقراءة إمامه إذا لم يسمعه؟ كما أنه لا

(١) انظر: المغني ٢/ ٢٦٥ - كشف القناع ١/ ٦٠٨.

(٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٤/ ٢١٦.

عبرة لسكوته عند إسرار الإمام بالقراءة، فإنه خير له أن يشغل نفسه بالقراءة حيث لا محل هنا للاستماع. كما أن اجتماع الاستماع والإنصات في الآية ليس للتفريق بين الجهرية والسرية، وإنما خشية أن يستمع المأموم ولا يسكت، وهذا وارد، ولكن الآية حسمت هذا وأمرت بالاستماع مع السكوت، وهذا يكون في الجهر^(١).

أدلة الشافعية والظاهرية على وجوب القراءة للمأموم في الصلاة السرية^(٢):

١ - عموم الأخبار السابقة التي أوردوها في وجوب قراءة الفاتحة. بل إن قراءتها في السرية أولى، فكما أوجبوا الفاتحة مع وجود قراءة الإمام جهراً فإنه من باب أولى أن يوجبوها سرّاً؛ لعدم وجود قراءة مسموعة.

٢ - روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال: " لا تجوز صلاة إلا بفاتحة الكتاب وشيء معها". فقال له رجل: يا أمير المؤمنين، أرايت إن كنت خلف الإمام؟ فقال: اقرأ في نفسك.

وقال الحسن: اقرأ في كل صلاة بأم الكتاب في نفسك خلف الإمام.

رد الجمهور على ذلك:

بأن الأخبار الواردة في ذلك مخصوصة بالمنفرد والإمام، وخص منها المأموم كما تم مناقشتها سلفاً.

وحديث النبي ﷺ في ذلك عام في الجهرية والسرية «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»، فإنه واضح في الأجزاء وليس المنع، فيجزي المأموم قراءة إمامه له.

وجاء في بعض روايات الحديث عن عبدالله بن شداد، قال: كان رجل يقرأ خلف

(١) انظر: المغني ٢/ ٢٦٥.

(٢) انظر: المجموع للنووي ٣/ ٣٤٤-٣٥٠ - المذهب ١/ ٧٢.

رسول الله ﷺ فجعل رجل يومئ إليه ألا يقرأ، فأبى إلا أن يقرأ، فلما قضى رسول الله ﷺ قال له الرجل: مالك تقرأ خلف الإمام؟ فقال: مالك تنهاني أن أقرأ؟ فقال الرسول ﷺ: «إذا كان لك إمام يقرأ فإن قراءته لك قراءة».

وروى الخلال^(١) والدارقطني عن النبي ﷺ قال: «يكفيك قراءة الإمام، خافت أو جهر».

ولأن القراءة لو كانت واجبة عليه لم تسقط كبقية أركانها. وقول عمر محمول على الكمال؛ بدليل قوله: وشيء معها.

والإجماع أنه لا يجب شيء سوى الفاتحة، ولو ثبت أنه أراد الاشتراط فقد خالفه كثير من الصحابة، ولأن القراءة لو وجبت على المأموم لوجبت على المسبوق كسائر الأركان، ولأنه مأموم فلم يجب عليه القراءة كحالة الجهر^(٢).

٣ - استدلو بالقياس على المنفرد، حيث إن المأموم في السرية مصل لم يسمع

القراءة، فوجبت عليه كالمنفرد.

ورد الجمهور على ذلك :

بأن قياس المأموم على المنفرد غير صحيح؛ للاختلاف بينهما؛ حيث إن المنفرد ليس له من يتحمل عنه القراءة بخلاف المأموم، فالمأموم له إمام يتحمل عنه القراءة، ووردت

(١) هو أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر، المعروف بالخلال، فقيه حنبلي. سمع من جماعة من تلاميذ الإمام أحمد، منهم: صالح وعبدالله ابنا أحمد، وأبو داود السجستاني وغيرهم، سمع منهم مسائل أحمد، ورحل إلى أقاصي البلاد في جمعها ممن سمعها منه، أو ممن سمعها ممن سمعها منه، وكان شيوخ المذهب يشهدون له بالفضل والتقدم. قال فيه أبو بكر عبدالعزيز: هذا إمام في مذهب أحمد، من تصانيفه: الجامع لعلوم الإمام أحمد، العلل، تفسير الغريب، الأدب، أخلاق أحمد. توفي عام ٢١١ هـ.

انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١٢/٢)، الأعلام للزركلي (١٩٦/١)، تذكرة الحفاظ (٧/٣).

(٢) انظر: المغني ٢/٢٦٩.

النصوص في ذلك، أما المنفرد فإنه مطالبٌ بأركان الصلاة جميعها، ولا يوجد من يتحمل شيئاً منها عنه، فافترق القياس بينهما^(١).

الراجح:

بعد مناقشة أدلة المخالفين والرد عليها تبين رجحان قول الجمهور في ذلك، وهو استحباب قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة السرية وعدم وجوبها حيث تجزئه قراءة الإمام.

والتأمل في رأي الجمهور يرى التوسط في المسألة، حيث إنهم لم يوجبوها فيعارضوا أدلة تحمل الإمام لها، ولم يمنعوها فيعارضوا أدلة قراءتها في السرية، وإنما استحبوها جمعاً بين الأدلة في ذلك. والله أعلى وأعلم.

حيث لم توجد القراءة المسموعة التي تمنع من قراءتها، ولم يشابه المأموم المنفرد في ذلك فتوجب عليه، فكان رأيهم وسطاً بين الرأيين، وإحرازاً للفضيلة، وتحرياً للسنة، وخروجاً من عهدة الواجب بيقين.

استحباب القراءة في سكتات الإمام:

بالإضافة إلى استحباب الجمهور القراءة في الصلاة السرية للمأموم؛ لما تقدم ذكره من الأدلة، فقد استحب الحنابلة القراءة في سكتات الإمام في الصلاة الجهرية، وفيها لا يجر فيه فيها جمعاً بين الأدلة، والاحتياط للخروج من عهدة الواجب بيقين.

قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: للإمام سكتتان فاغتنموا فيهما القراءة بفاتحة الكتاب: إذا دخل في الصلاة، وإذا قال: (ولا الضالين).

وقال عروة بن الزبير: أما أنا فأغتنم من الإمام اثنتين إذا قال ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

(١) المصدر السابق.

عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فأقرأ عندها، وحين يختم السورة فأقرأ قبل أن يركع.

أما إن قرأ بعض الفاتحة في سكتة الإمام، ثم قرأ الإمام أنصت له وقطع قراءته، ثم قرأ بقية الفاتحة في السكتة الأخرى، فإنه يعتبر كالسكوت اليسير، وذلك لشغل الواجب وهو الاستماع والإنصات، فإن زال أكمل القراءة^(١).

وأما المالكية فلم يروا بالقراءة في السكتتين؛ عملاً بعموم الآية في وجوب الاستماع والإنصات وترك القراءة مطلقاً في الجهرية.

قال ابن عبد البر في التمهيد: وأما مالك فأنكر السكتتين ولم يعرفهما؛ وقال: لا يقرأ أحد مع الإمام إذا جهر قبل قراءته ولا بعدها^(٢).

وأما الشافعية فلأن القراءة في الصلاة الجهرية عندهم واجبة ووقوفاً عند الآية في وجوب الاستماع لقراءة الإمام، فإنهم يستحبون أن يسكت الإمام أربع سككات في الصلاة الجهرية حتى يتمكن المأموم من القراءة الواجبة ويستمتع للإمام جمعاً بين وجوب القراءة ووجوب الاستماع.

قال النووي في المجموع :

"ويستحب عندنا أربع سككات للإمام في الصلاة الجهرية، الأولى عقب تكبيرة الإحرام يقول فيها دعاء الاستفتاح والثانية بين قوله (ولا الضالين) وآمين سكتة لطيفة، الثالثة بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة، الرابعة بعد فراغه من السورة سكتة لطيفة جداً ليفصل بها بين القراءة وتكبيرة الركوع^(٣).

(١) انظر: المغني ٢/ ٢٦٨ - كشف القناع ١/ ٦٠٨.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١١/ ٤٣.

(٣) انظر: المجموع للنووي ٣/ ٣٤٩ - ٣٥٠.

المطلب الرابع

الفتح في القراءة

على الإمام عند السماع

الخطأ فيها

- الفرع الأول: حالات الفتح.
- الفرع الثاني: حكم الفتح في القراءة :
 - المسألة الأولى: حكم فتح المأموم على إمامه الذي في صلواته.
 - المسألة الثانية: حكم فتح المأموم على غير إمامه ومن هو في صلاة أخرى.
 - المسألة الثالثة: حكم فتح المأموم على من ليس في صلاة.
 - المسألة الرابعة: حكم فتح من ليس في صلاة على من يصلي.

المطلب الرابع

الفتح في القراءة على الإمام عند سماع الخطأ فيها

مناسبة المسألة:

هنا نتكلم عن الفتح في القراءة، ومناسبتها هو استماع المأموم للقرآن في الصلاة، وترتب على هذا الاستماع أحكام ذكرنا منها حكم استماعه لقراءة الفاتحة، وهل تسقط عنه أو لا في الجهرية أو السرية، وهنا نتكلم عن المأموم إذا سمع من إمامه توقفاً في القراءة أو خطأ فيها: ما حكم فتحه عليه كون الفتح ترتب على سماعه للخطأ؟ وتشمل عدة فروع:

الفرع الأول

حالات الفتح

والفتح على الإمام له عدة حالات وصور:

١ - الفتح على الإمام إذا أرتج عليه وتوقف ولم يكمل القراءة، سواء أكان في الفاتحة أم غيرها.

٢ - الفتح على الإمام إذا أخطأ في القراءة ولحن فيها لحنًا جليًا، وهو على نوعين:
(أ) إما أن يكون الخطأ مفسدًا للمعنى مثل:

** أن يقرأ قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١) البقرة، فيبدل الجنة بالنار، فيكون مفسدًا للمعنى.

** أو يقرأ قول الله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٢) فيكسر لام (ورسوله) فيفسد المعنى بذلك.

(١) سورة البقرة، آية ٨١.

(٢) سورة التوبة، آية ٣.

** أو يكون الوقف قبيحاً محرماً، كأن يسمع الإمام يقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾^(١) أو ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾^(٢) أو يقف على قوله: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْحُسْنَىٰ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ﴾^(٣) أو الوقف على قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾^(٤) الذين يتحملون العرش ومن حوله^(٥).

أو يكون الابتداء قبيحاً محرماً، كأن يسمع الإمام يتبدى من قوله: ﴿وَلْيَاكُمُ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾^(٥).

ب) وإما أن يكون الخطأ غير مفسد للمعنى، مثل:

ترك بعض الحروف أو الكلمات التي لا يكون في تركها فساد للمعنى. مثل أن يسمع قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾^(٦) فيسمعها (ويقيمون الصلاة).

- أو يسمع ﴿فَلَنْ تَنزِعَنَّهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٧) فيسمعها (وإن تنازعتم).
- أو يسمع ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾^(٨) فيحذف (إلى) الثانية.
- أو أن يرفع منصوباً، أو ينصب مرفوعاً، أو يجز مرفوعاً، أو يسكن متحركاً، أو يحرك ساكناً، وأمثله كثيرة.

** أما اللحن الخفي وهو ما يتعلق بأحكام التجويد من إدغام المظهر وإظهار

(١) سورة البقرة، آية ٢٦.

(٢) سورة المائدة، آية ٥١.

(٣) سورة الرعد، آية ١٨.

(٤) سورة غافر، آية ٦-٧.

(٥) سورة الممتحنة، آية ١.

(٦) سورة فاطر، آية ٢٩.

(٧) سورة النساء، آية ٥٩.

(٨) سورة النساء، آية ٦١. سورة المائدة، آية ١٠٤.

المدغم، ومد المقصور، وقصر الممدود، فإن كان مفسداً للمعنى فتح عليه، وإلا فلا؛ لأنه فن لا يعرفه إلا الخاصة، ويتعذر الوقوف عند كل كلمة والفتح على الإمام فيها؛ لما فيه من المشقة والكلفة طالما أن المعنى لم يفسد، بخلاف الخطأ في الكلمات والحروف؛ لأنه تبديل للكتاب وجب تصحيحه وبيانه حتى لا تسمع فتحفظ، ويظن أنها من كتاب الله.

الفرع الثاني حكم الفتح في القراءة

وفيه مسائل:

- المسألة الأولى: حكم فتح المأموم على إمامه الذي في صلاته.
- المسألة الثانية: حكم فتح المأموم على غير إمامه ومن هو في صلاة أخرى.
- المسألة الثالثة: حكم فتح المأموم على من ليس في صلاة.
- المسألة الرابعة: حكم فتح من ليس في صلاة على من يصلي.

المسألة الأولى: حكم فتح المأموم على إمامه الذي في صلاته:

اختلف الفقهاء في حكم فتح المأموم على إمامه الذي في صلاته، على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب جمهور الفقهاء من المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى

جواز الفتح على الإمام من المأموم في الفرض والنفل. وهو مروي عن عثمان وعلي وابن عمر رضي الله عنهم، وهو قول عطاء والحسن وابن سيرين وغيرهم من التابعين.

غير أن الحنابلة اشترطوا لوجوب الفتح أن يرتج على الإمام في الفاتحة.

قال في المغني: (إذا أرتج على الإمام في الفاتحة لزم من وراءه الفتح عليه كما لو

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٢٩٩/١ - الشرح الصغير ٣٤٧/١ - بداية المجتهد.

(٢) انظر: المجموع للنووي ٢٣٨/٤ - ٢٤١ - مغني المحتاج ١٥٨/١ - المازري شرح التلخين ٦٥٤ - ٦٥٥.

(٣) انظر: المغني ٤٥٦/٢ - كشف القناع ٤٤٢/١.

نسي سجدة لزمهم تنبيهه بالتسبيح^(١).

وذهب المالكية إلى تقييد الفتح على الإمام في غير الفاتحة بحالتين: وهما توقف الإمام طلباً للفتح أو فساد المعنى، أما في الفاتحة فيجوز الفتح عندهم بإطلاق^(٢).

وذهب الشافعية إلى جواز الفتح، ولكن لا يفتح عليه ما دام يردد التلاوة، وسؤال الرحمة والاستعاذة من العذاب لقراءة آيتيها^(٣).

المذهب الثاني: ذهب الحنفية^(٤) إلى كراهة الفتح على الإمام، أما فساد الصلاة ففصلوا؛ إن كان الإمام لم يقرأ الفرض فلا فساد، وأما إن كان قرأ ففيه اختلاف عندهم، والصحيح عدم الفساد^(٥).

أدلة الجمهور:

استدلوا من السنة والمعقول.

أما من السنة فاستدلوا بما يلي:

١- عن ابن عمر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ صلى صلاةً فقرأ فيها، فلبس عليه، فلما انصرف قال لأبي: «أصليت معنا؟» قال: نعم. قال: «فما منعك؟»^(٦).

٢- عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: تردد رسول الله ﷺ في القراءة في صلاة الصبح، فلم يفتحوا عليه، فلما قضى الصلاة نظر في وجوه القوم، فقال: «أما شهد الصلاة

(١) انظر: المغني ٢/ ٤٥٦.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١/ ٢٩٩.

(٣) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٥٨.

(٤) انظر: الدر المختار ١/ ٥٨١ - فتح القدير ١/ ٢٨٣ - البحر الرائق ٢/ ٦ - بداية المجتهد ٢/ ٢٩٣.

(٥) انظر: البحر الرائق ٢/ ٦.

(٦) رواه أبو داود في سننه ٢٣٨/ ١ (٩٠٧) - ورواه ابن حبان في صحيحه ١٢/ ٦ (٢٢٤٢). ورواه البيهقي في

السنن الكبرى ٣/ ٢١١ (٥٥٧٤).

معكم أبي بن كعب؟» قالوا: لا. فرأى القوم أنه إنما تفقده ليفتح عليه^(١).

٣- عن المسور بن يزيد المالكي، قال: شهدت رسول الله ﷺ يقرأ في الصلاة، فترك آية من القرآن، فقيل: يا رسول الله، آية كذا وكذا تركتها؟ قال: «فهل ذكرتها؟»^(٢).

وجه الدلالة من الأحاديث:

قوله في الحديث الأول: (فما منعك؟) فيه إشارة إلى جواز الفتح، بل واستحبابه، أي ما منعك من أن تفتح عليّ؟

وفي الحديث الآخر سؤال النبي ﷺ عن أبي بن كعب بعد ترده في الصلاة إنما تفقده ليفتح عليه، وهذا دليل على الجواز.

وفي الحديث الثالث تحضيض النبي ﷺ للرجل الذي ذكره بنسيان الآية بقوله ﷺ: (فهل ذكرتها). وهذا أسلوب تحضيض، وحث يؤخذ منه الإذن والجواز بالفتح على الإمام من مأومه. قال الشوكاني^(٣): والحديثان دليلان على مشروعية الفتح على الإمام. (أي حديث ابن عمر والمسور)^(٤).

٤- استدلوأ بحديث (من نابه شيء في صلاته فليسبح)^(٥).

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير ١٢/١٢٦ (١٢٦٦٥) - والحارث في مسنده ١/٢٦٨ (١٤٨).

(٢) رواه أبو داود في سننه ١/٢٣٨ (٩٠٧) - ورواه ابن حبان في صحيحه ١٢/٦ (٢٢٤٠ - ٢٢٤١)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/٢١١ (٥٥٧٣).

(٣) هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء صنعاء اليمن، ولد بهجرة شوكانة (من بلاط خولان باليمن)، ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة ١٢٢٩ هـ، ومات حاكمًا بها، وكان يرى تحريم التقليد، له ١١٤ مؤلفًا. من مصنفاته: نيل الأوطار شرح متنى الأخبار (للمجد ابن تيمية)، فتح القدير (في التفسير)، السيل الجرار في شرح الأزهار (في الفقه)، إرشاد الفحول (في الأصول). ولد عام ١١٧٣ هـ وتوفي عام ١٢٥٠ هـ.

انظر: البدر الطالع (٢/٢١٤ - ٢٢٥)، الأعلام للزركلي (٢).

(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٢/٣٧٢.

(٥) رواه أحمد في مسنده ٥/٣٣٠ (٢٢٨٥٣) - ورواه ابن خزيمة في صحيحه ٢/٣٣ (٨٥٤) ورواه الطبراني في المعجم الكبير ٦/١٥٣ (٥٨٢٤) - ١٦٨ (٥٨٨٢) - ورواه أبو يعلى في مسنده ١٣/٥٠٣ (٧٥١٣).

وجه الدلالة:

قال ابن عبد البر في التمهيد: هذا الحديث دليل على جواز الفتح على الإمام، فإذا جاز التسبيح جازت التلاوة^(١).

وقال الطحاوي^(٢) في مختصر اختلاف العلماء: فلما كان تسبيحه لما ينوبه مباحاً، ففتح على الإمام أخرى أن يكون مباحاً^(٣).

وروي عن علي أنه قال (إذا استطعتمكم الإمام فأطعموه) أي إذا تعايا فاردد عليه^(٤).

ومن المعقول:

١ - أنه تنبيه لإمامه بما هو مشروع في الصلاة فأشبه التسبيح^(٥).

٢ - لأن قراءة الإمام له قراءة، وإنما هو اشتغل بإصلاح عمل هو عامله في الحكم ويعود بإصلاح صلاته^(٦).

وفي المذهب للشيرازي: (وإن سهى الإمام في صلاته فإن كان في قراءة فتح عليه

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١٠٨/٢١.

(٢) هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، أبو جعفر، نسبته إلى طحا قرية بصعيد مصر، كان إماماً فقيهاً حنفياً، وكان ابن أخت المزي صاحب الشافعي، وتفقه عليه أولاً، قال له المزي يوماً (والله لا أفلحت)، فغضب وانتقل من عنده وتفقه على مذهب أبي حنيفة، وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء، من تصانيفه: أحكام القرآن، معاني الآثار، شرح مشكل الآثار (وهو آخر تصانيفه)، النوازل الفقهية، العقيدة (المشهور بالعقيدة الطحاوية)، الاختلاف بين الفقهاء. ولد عام ٢٩٠هـ، وتوفي عام ٣٢١هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (١/١٩٦)، البداية والنهاية (١١/١٧٤)، الجواهر المضية (١/١٠٢).

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ١/٢٩٩.

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/٢١١ (٥٥٨٣-٥٥٨٤-٥٥٨٥-٥٥٨٦) وأورده الحافظ ابن حجر في التلخيص ١/٢٨٤.

(٥) انظر: المغني لابن قدامة ٢/٤٥٥.

(٦) انظر: المازري شرح التلقين ١/٦٥٤.

المأموم لما روى أنس قال: كان أصحاب النبي ﷺ يلقن بعضهم بعضاً في الصلاة^(١).

قال النووي في المجموع: (فرع في مذاهب العلماء في تلقين الإمام، قد ذكرنا أن مذهبنا استحبابه وحكاه ابن المنذر^(٢) عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وابن عمر وعطاء والحسن وابن سيرين .. ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق^(٣)).

وقال ابن قدامة في المغني: (إذا فتح المصلي على الإمام إذا ارتج عليه أو رد عليه إذا غلط فلا بأس في الفرض والنفل)^(٤).

وقال الشوكاني في نيل الأوطار: (والأدلة قد دلت على مشروعية الفتح مطلقاً، فعند نسيان الإمام الآية في القراءة الجهرية يكون الفتح عليه بتذكيره تلك الآية وعند نسيانه غيرها من الأركان يكون الفتح بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء)^(٥).

أدلة الحنفية:

استدل الحنفية على كراهة الفتح على الإمام:

بما رواه الحارث الأعور عن علي - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: «لا تفتح على الإمام في الصلاة»^(٦).

(١) انظر: المذهب للشيرازي ٩٠ / ١.

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن المنذر، نيسابوري، من كبار الفقهاء المجتهدين، لم يكن يقلد أحداً، وعده الشيرازي في الشافعية، لقب بشيخ الحرم، أكثر تصانيفه في بيان اختلاف العلماء. من تصانيفه: المبسوط (في الفقه)، الأوسط في السنن، الإجماع والاختلاف، الإشراف على مذاهب أهل العلم، اختلاف العلماء. كانت ولادته عام ٢٤٢ هـ - ووفاته عام ٣١٩ هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٤-٥)، الأعلام للزركلي (٦/ ٨٤)، طبقات الشافعية (٢/ ١٢٦).

(٣) انظر: المجموع للنووي ٢٣٨/ ٤-٢٤١.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة ٢/ ٤٥٤.

(٥) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ١/ ٣٧٢-٣٧٤.

(٦) رواه أبو داود في سننه ١/ ٢٣٨ (٩٠٨) - ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/ ٢١١ (٥٥٨١).

أما عدم فساد الصلاة به: فقال الطحاوي: قال أصحابنا: إن فتح عليه لم تفسد صلاته.

وقال: إن الثوري وأبا حنيفة وأصحابه كانوا يقولون: لا يفتح على الإمام، وقالوا: إن فتح عليه لم تفسد صلاته^(١).

وقال ابن نجيم^(٢) في البحر الرائق شرح كنز الدقائق:

(قيد به لأنه لو فتح على إمامه فلا فساد، لأنه تعلق به إصلاح صلاته، أما إن كان الإمام لم يقرأ الفرض فظاهر، وأما إن كان قرأ ففيه اختلاف، والصحيح عدم الفساد؛ لأنه لو لم يفتح ربما يجري على لسانه ما يكون مفسداً، فكان فيه إصلاح صلاته، ولإطلاق ما روي عن علي: إذا استطعمكم الإمام فأطعموه).

ولهذا لو فتح على إمامه بعدما انتقل إلى آية أخرى، لا تفسد صلاته، وهو قول عامة المشايخ لإطلاق الرخص^(٣).

وقال: (وصحح المصنف في الكافي أنه لا تفسد صلاة الإمام أيضاً، فصار الحاصل أن الصحيح من المذهب أن الفتح على إمامه لا يوجب فساد صلاة أحد، لا الفاتح ولا الآخذ على كل حال)^(٤).

والكراهة عند الأحناف تتعدى للإمام إذا ألجأهم إليه، بأن سكت أو كرر^(٥) الآية.

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٢٩٩/١).

(٢) هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم من أهل مصر، فقيه وأصولي حنفي كان عالماً محققاً مكثراً من التصنيف أكثر عن شرف الدين البلقيني وشهاب الدين الشلبي وغيرهما، أجاز بالإفتاء والتدريس وانتفع به خلائق. من تصانيفه: البحر الرائق في شرح كنز الدقائق، الفوائد الزينية في فقه الحنفية، الأشباه والنظائر، شرح المنار (في الأصول). كانت وفاته عام ٩٧٠هـ.

انظر: شذرات الذهب (٣٥٨/٨)، الأعلام للزركلي (١٠٤/٣)، معجم المؤلفين (١٩٢/٤).

(٣) انظر: البحر الرائق ٦/٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: فتح القدير ٢٨٣/١ - الدر المختار ١/٥٨١.

قال في البحر الرائق: (قالوا يكره للمقتدي أن يفتح على إمامه من ساعته، وكذا يكره للإمام أن يلجئهم إليه بأن يقف ساكتاً بعد الحصر، أو يكرر الآية، بل يركع إذا جاء أوانه، أو ينتقل إلى آية أخرى لم يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة، أو ينتقل إلى سورة أخرى)^(١).

واشترط أبو حنيفة^(٢) ومحمد أن ينوي الفاتح الفتح دون القراءة، وإلا فسدت الصلاة للنهي عن القراءة للمأموم. قال: (والصحيح أنه ينوي الفتح دون القراءة؛ لأن قراءة المقتدي منهي عنها، والفتح على إمامه غير منهي عنه)^(٣).

ثم قال: (ثم اعلم أن هذا الحكم على قول أبي حنيفة، وأما على قول أبي يوسف فلا تفسد صلاة الفاتح مطلقاً؛ لأنه قرآن، فلا يتغير بقصد القارئ)^(٤).

ووجه الكراهة عند الأحناف أن الفتح على الإمام كلام من المأموم، والكلام من المأموم يبطل الصلاة، إلا أنه لما كان للتنبيه كالتسبيح لم يبطل الصلاة، وكان مكروهاً.

رد الجمهور على الحنفية:

الحديث الذي استشهد به الحنفية على كراهة الفتح على الإمام لا يقوى على معارضة الأحاديث الصحيحة المروية في الفتح على الإمام.

(١) انظر: البحر الرائق ٦/٢.

(٢) هو النعمان بن ثابت بن كاوي بن هرمز، ينتسب إلى تيم بالولاء، الفقيه المجتهد المحقق الإمام، أحد أئمة المذاهب الأربعة، قيل: أصله من أبناء فارس. ولد ونشأ بالكوفة، كان يبيع الخبز ويطلب العلم، ثم انقطع للدرس والإفتاء. قال فيه الإمام مالك (رأيت رجلاً لو كلمته في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته)، وعن الإمام الشافعي أنه قال: (الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة)، له سند في الحديث، و (المخارج) في الفقه وتنسب إليه رسالة (الفقه الأكبر) في الاعتقاد ورسالة (العالم والمتعلم). ولد عام ٨٠هـ - وتوفي عام ١٥٠هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٤/٩)، الجواهر المضية (١/٢٦)، تاريخ بغداد (١٣/٣٢٣-٤٣٣).

(٣) انظر: البحر الرائق (٦/٢).

(٤) انظر: البحر الرائق (٦/٢).

وحديث علي يرويه الحارث الأعور؛ قال الشعبي^(١): كان كذاباً^(٢). وقال المنذري:
والحارث الأعور قال غير واحد من الأئمة إنه كذاب^(٣).

وقال أبو داود: أبو إسحاق السبيعي لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث، ليس هذا
منها^(٤).

قال الشوكاني في نيل الأوطار: (وهذا الحديث لا يتهض لمعارضة الأحاديث القاضية
بمشروعية الفتح)^(٥).

كذلك فقد قال علي رضي الله عنه نفسه: (إذا استطعمك الإمام فأطعمه)^(٦) يعني إذا
تعايي فاردد عليه. وروى ابن عبد البر بسنده في التمهيد عن الحسن أنه قال: إن أهل الكوفة
يقولون: لا تفتح على الإمام، وما بأس به، أليس يقول: سبحان الله؟^(٧).

وقال أيضاً: وروي عن علي أنه قال: (وإذا استطعمكم الإمام فأطعموه) ولا يخالف له
من الصحابة، وأصل هذا الباب قوله ﷺ: «إذا نابكم شيء في صلاتكم فسيحوا». فلما كان
تسييحه لما ينوبه مباحاً، كان فتحه على الإمام أحرى أن يكون مباحاً^(٧).

وقال النووي في المجموع: (وأما حديث النهي الذي احتج به الكارهون فضعيف

(١) هو عامر بن شراحيل الشعبي، أصله من حير، منسوب إلى الشعب (شعب همدان)، ولد ونشأ بالكوفة، وهو
راوي فقيه، من كبار التابعين، اشتهر بحفظه، كان ضئيل الجسم، أخذ عنه أبو حنيفة وغيره، وهو ثقة عند أهل
الحديث، اتصل بعبد الملك بن مروان، فكان نديمه وسميره، أرسله سفيراً في سفارة إلى ملك الروم، خرج مع
ابن الأشعث، فلما قدر عليه الحجاج عفا عنه. ولد عام ١٩ هـ، وتوفي عام ١٠٣ هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٥/٦٩)، تذكرة الحفاظ (١/٧٤-٨٠)، الأعلام للزركلي (٤/١٩)، الوفيات (١/٢٤٤).

(٢) انظر: المغني لابن قدامة ٢/٤٥٥.

(٣) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٢/٣٧٢.

(٤) انظر: المغني ٢/٤٥٥ - نيل الأوطار ٢/٣٧٢.

(٥) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٢/٣٧٢.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٢١/١٠٨.

جدًا، لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن الحارث الأعور ضعيف باتفاق المحدثين، معروف بالكذب، ولأن أبا داود قال في هذا الحديث: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، ليس هذا منها^(١).

الرجاء 2:

بعد عرض المسألة وأدلة كل فريق، تبين لنا رجحان رأي الجمهور القائل بجواز الفتح على الإمام من مأمومه في صلاته؛ وذلك لقوة أدلة الجمهور وصحة أدلتهم وبيان حجتهم، بالإضافة إلى ضعف أدلة الأحناف في ذلك وقوام حجتهم على حديث علي، وقد بينا أقوال العلماء في ضعفه وعدم صحة الاحتجاج به، بل إن الإمام عليًا هو نفسه راوي جواز الفتح على الإمام كما سبق.

وتجدر الإشارة هنا إلى بيان موقف المالكية وتقييدهم للفتح على الإمام في غير الفاتحة بحالتين، وهما توقف الإمام طلبًا للفتح، أو فساد المعنى^(٢)، وهم بذلك يراعون خلاف الأحناف، ويضيقون على دائرة الفتح على الإمام، وهذا في غير الفاتحة، أما في الفاتحة فإن الفتح عندهم جائز بإطلاق، وإن لم يتوقف الإمام طلبًا لذلك لوجوب قراءتها^(٣).

ولعلمهم بهذا حاولوا الجمع بين الأحاديث الواردة في المسألة؛ فحملوا حديث علي - وإن كان ضعيفًا - على ما لم يتوقف الإمام ولم يفسد المعنى، وحملوا الأحاديث الأخرى على ما إذا ما توقف الإمام طلبًا للفتح، أو فسد المعنى، أو كان ذلك في الفاتحة.

والراجح في نظري هو جواز الفتح على الإمام بإطلاق، سواء أكان في الفاتحة أم في غيرها، وسواء أتوقف الإمام طلبًا له أم لم يتوقف، وسواء أفسد المعنى أم لم يفسد؛ وذلك لإطلاق الأدلة في ذلك، والتقييد المذكور من قبل المالكية لا دليل عليه، فهو تحكم بغير

(١) انظر: المجموع للنووي ٢٣٨/٤.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٢٩٩٠/١.

(٣) مرشد المتنازعين إلى طريق الألفة - للعلامة عثمان بن الشيخ أحمد أبي المعالي، ص ٤٣٤.

دليل، والأصل إعمال الدليل لا إهماله، فالأحاديث الصحيحة أطلقت الجواز، ولم تقيد بحالة معينة، فكانت أولى بالاتباع، خاصة أن حديث المسور بن يزيد وفيه (فهلّا ذكرتها؟) ^(١) صريح في جواز الفتح وإن لم يقف الإمام، فإن الحديث جاء في ترك النبي ﷺ لآية معينة ولم يقف طلباً للفتح، ومع ذلك قال: (فهلّا ذكرتها؟) وهذا دليل على ما قلناه من جواز الفتح بإطلاق، والله أعلم.

قال الشوكاني: "والأدلة قد دلت على مشروعية الفتح مطلقاً" ^(٢).

المسألة الثانية: حكم فتح المأموم على غير إمامه، ومن هو في صلاة أخرى:

أما إذا فتح المأموم على غير إمامه في صلاة أخرى، ففيها مذهبان:

الأول: ذهب الحنفية - والمشهور عند المالكية والقول الآخر للشافعية - إلى بطلان الصلاة به، واشترط الأحناف في إفساد الصلاة بذلك أن يتكرر ذلك منه مراراً، وأن تكون للإرشاد لا للتلاوة ^(٣).

الثاني: ذهب الحنابلة - والقول الآخر للشافعية وهو قول الشافعي - إلى كراهة ذلك وعدم فساد الصلاة به ^(٤).

أدلة المذهب الأول:

استدل الحنفية على فساد الصلاة به بأنه كلام، والكلام في الصلاة مفسد لها، وبأنه تعليم وتعلم لغير حاجة ^(٥).

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٢/ ٢٧٣.

(٣) انظر: الدر المختار ١/ ٥٨١ - البحر الرائق ٢/ ٦ - التمهيد ١/ ٢٩٩ - مغني المحتاج ١/ ١٨٥.

(٤) انظر: المغني ٢/ ٤٥٩ - المازري شرح التلقين ١/ ٦٥٤.

(٥) انظر: البحر الرائق ٢/ ٧.

واشتراطهم التكرار لأنهم رأوه تعليمًا، والتعليم مما ينفع الناس به بعضهم بعضًا، وإذا كان من أعمال الناس روعي فيه أن يكون كثيرًا كسائر الأعمال، بخلاف ما هو فيه من كلام المخلوقين، فإنه ينقض الصلاة وإن قل؛ لأنه بعينه من نواقض الصلاة.

واشتراطهم الإرشاد لأنه كلام خارج الصلاة فيبطلها؛ بعكس إن كان للتلاوة، فإنه ذكر قصد في الصلاة وإن كان مكروهاً تحريمًا.

وأما القول الآخر للشافعية فلم يشترط التكرار للإبطال؛ لأنه كالكلام في الصلاة بغير القرآن، لما كان لا حاجة به إليه، ولا هو من مصلحة صلاته.

قال الشربيني^(١) في مغني المحتاج^(٢): (أما الفتح على غير إمامه فيقطع موالة القراءة)^(٣).

قال ابن نجيم في البحر الرائق: (قوله "وفتحه على غير إمامه" أي يفسدها لأنه تعليم وتعلم لغير حاجة)^(٤).

وجاء في مختصر الأخضري للفقهاء المالكي: (ومن فتح على غير إمامه بطلت صلاته)^(٥).

(١) هو محمد بن أحمد الشربيني، شمس الدين، فقيه شافعي، مفسر، لغوي، من أهل القاهرة. من تصانيفه: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، مغني المحتاج في شرح المنهاج (كلاهما في الفقه)، تقريرات على المطول (في البلاغة)، شرح شواهد القطر. كانت وفاته عام ٩٧٧هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٣٤)، شذرات الذهب (٨/ ٣٨٤).

(٢) انظر: فتح القدير ١/ ٢٨٣ - شرح التلحين للمازري ١/ ٦٥٤-٦٥٥.

(٣) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٥٨.

(٤) انظر: البحر الرائق ٢/ ٦.

(٥) انظر: مختصر الأخضري في مرشد المتنازعين للعلامة الشيخ عثمان بن أحمد أبي المعالي، ص ٤٣١.

وقال المازري^(١) في شرح التلقين: (وأما إن فتح المصلي على من ليس معه في صلاة فاختلف فيه عندنا على قولين؛ فقليل: لا تفسد صلاته، وبه قال الشافعي. وقيل: تفسد صلاته)^(٢).

أدلة المذهب الثاني:

استدل الحنابلة على كراهة الفتح على غير إمامه، سواء أكان في صلاة أخرى أم ليس في صلاة، بأن ذلك يشغله عن صلاته، وقد قال النبي ﷺ: «إن في الصلاة لشغلاً»^(٣). وقد سئل الإمام أحمد عن رجل جالس بين يدي المصلي يقرأ، فإذا أخطأ فتح عليه المصلي. فقال: كيف يفتح إذا أخطأ هذا! وتعجب من هذه المسألة^(٤).

وأما دليلهم على عدم بطلان الصلاة به فهو أنه قرآن وذكر لا تبطل الصلاة به، ليس كسائر الكلام.

قال ابن قدامة في المغني: (يكره أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى، أو على من ليس في صلاة)، (فإن فعل لم تبطل صلاته؛ لأنه قرآن، وإنما قصد قراءته دون خطاب الآدمي بغيره)^(٥).

(١) هو محمد بن علي عمر التميمي المازري، نسبة إلى (مازر) بليدة في صقلية، لقب بالإمام، فقيه أصولي. قال صاحب الديباج (كان آخر المشتغلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد، ولم يكن في عصره للمالكية أفقد منه ولا أقوم لمذهبهم منه). من تصانيفه: إيضاح المحصول في برهان الأصول للجويني، تعليق على المدونة. نظم الفوائد في علم العقائد، شرح التلقين لعبد الوهاب. ولد عام ٤٥٣ هـ، وقيل ٤٤٣ هـ، وتوفي عام ٥٣٦ هـ. انظر: الديباج المذهب (ص ٢٧٩)، الأعلام للزركلي (٧/ ١٦٤)، معجم المؤلفين (١١/ ٣٢)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٥).

(٢) انظر: المازري شرح التلقين ١/ ٦٥٤-٦٥٥.

(٣) رواه أبو داود في سننه ١/ ٢٤٣ (٩٢٣) - ورواه ابن ماجه في سننه ١/ ٣٢٥ (١٠١٩)، ورواه ابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٣٤ (٨٥٥) - ٢/ ٣٥ (٨٥٨) - ورواه أبو يعلى في مسنده ٦/ ٢٧٥ (٥٣٩٨).

(٤) انظر: المغني ٢/ ٤٦٠.

(٥) المغني ٢/ ٤٦٠.

والراجع:

ومما سبق يترجح لي القول ببطلان الصلاة، إذا فتح المأموم على غير إمامه إن تكرر ذلك منه، وعدم بطلانها إذا لم يتكرر ذلك منه، وهذا هو رأي الحنفية وتفريقهم بين التكرار وعدم التكرار وجيه لأن تكرر ذلك من المأموم يخل بمبدأ الخشوع في الصلاة ويعتبر من العمل الكثير المفسد للصلاة.

كما أن هذا التفريق فيه جمع وتوفيق بين الأقوال إضافة على أنه قول للحنفية فيحمل قول المبطلين وحججهم على تكرار ذلك ويحمل قول المصححين وحججهم على عدم تكرار ذلك. والله أعلى وأعلم.

المسألة الثالثة: حكم الفتح من المأموم أو المصلي على من ليس في صلاة:

وهذه المسألة حكمها كحكم المسألة السابقة والذي اختلف فيها هو أن المفتوح عليه في الأولى هو إمام في صلاته، والمفتوح عليه في الثانية هو قارئ ليس في صلاة، والكراهة متحققة في الحالتين؛ لوجود المشغل عن الصلاة، والقول بالبطلان على الخلاف المذكور في السابقة، إلا أن الكراهة هنا أشد؛ لأنه ليس في الفتح على من ليس في صلاة مصلحة تصحيح صلاة بتصحيح قراءة الإمام فيها، بخلاف من كان إماماً في صلاة أخرى فإن التصحيح له تصحيح لصلاته وقراءته فيها، فتكون الكراهة هنا أشد^(١).

المسألة الرابعة: حكم فتح من ليس في صلاة على الإمام أو المصلي:

وصورة هذه المسألة أن يوجد من ليس في صلاة ويسمع خطأ أو توقفاً في قراءة إمام أو مصلي يجهر في قراءته، فما حكم فتحه عليه؟

وهذه المسألة لا تعيننا هنا؛ لأننا نتكلم عن حكم استماع القرآن في الصلاة، فالنقاط الثلاث السابقة كلها تتعلق بسماع المأموم لقراءة إمامه أو من هو خارج الصلاة وفتح عليه،

(١) انظر: المغني ٢/ ٤٥٩ - نيل الأوطار ٢/ ٣٢٢.

وهنا سماع من هو خارج الصلاة لمن هو في الصلاة، فلا تدخل هنا، ولا مانع من الكلام فيها؛ لأنها تتعلق بالفتح في الصلاة وما يترتب عليه.

والحكم هو الجواز لمن هو خارج الصلاة أن يفتح على من هو في الصلاة إذا سمعه، لوجود حاجة المصلي إلى الفتح، وإنما منع من منع لأنه كلام في الصلاة ومشغل عنها، وهنا الفاتح ليس في صلاة، وفتحه لا يكون مشغلاً له لعدم تلبسه في صلاة، فلا مانع من فتحه على الإمام أو المصلي.

قال ابن قدامة في المغني: (ولا بأس أن يفتح على المصلي من ليس معه في الصلاة، وقد روى النجاد بإسناده قال: كنت قاعدًا بمكة فإذا رجل عند المقام يصلي وإذا رجل قاعدٌ خلفه يلحن، فإذا هو عثمان رضي الله عنه)^(١).

فالمانعون للفتح نظروا لصلاة الفاتح وكون الفتح مشغلاً فيها عن الصلاة، والنهي في الحديث (يا علي لا تفتح على الإمام) إنما كان للمأموم دون غيره، فلا مانع من الفتح من غير المأموم^(٢).

❖❖ وأما الحنفية فإنهم تكلموا في صحة صلاة الإمام في هذه الحالة إذا فتح عليه من ليس في صلاته، فقالوا: (إذا أرتج على الإمام ففتح عليه من ليس في صلاته وتذكر، فإن أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد، وإلا ففسد؛ لأن تذكره يضاف إلى الفتح)^(٣).

وقالوا: كما تبطل الصلاة بإرشاد غير المصلي له أو بامثال أمر الغير، كأن يطلب منه غيره سد فرجة فامثل وسدها وإنما ينبغي أن يصبر زمناً ثم يفعل من تلقاء نفسه)^(٤).

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، انظر المغني (٢/ ٤٦٠).

(٢) انظر: المغني ٢/ ٤٦٠.

(٣) انظر: البحر الرائق ٧/ ٧.

(٤) انظر: فتح القدير ١/ ٢٨٣ - الدر المختار ١/ ٥٨١.

أقول: وهذا التفصيل في صحة صلاة الإمام لا دليل عليه، والإمام لم يبدر منه كلام يفسد صلاته، خاصة أنه لم يطلب الفتح ممن هو خارج الصلاة، وإنما سمع الفتح وصحح قراءته به، وترك السماع عند تردد الإمام والارتجاج يصعب التحرز عنه، فإذا سمع من خلفه أكمل قراءته وأتم صلاته ولا شيء عليه، والله أعلم. وكذلك فهو لم يعلم إن كان الفتح من مأموم أو ممن هو خارج عن صلاته، فلا يحق لنا أن نبطلها بمجرد سماعه للفتح. والله أعلم.

المبحث الرابع

حكم استماع القرآن المجريم
خارج الصلاة

المبحث الرابع

حكم استماع القرآن الكريم خارج الصلاة

اختلف الفقهاء في حكم استماع القرآن الكريم مطلقاً خارج الصلاة على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية إلى وجوب الاستماع للقراءة مطلقاً خارج الصلاة، ما لم يكن هناك عذر مشروع لترك الاستماع^(١):

القول الثاني: ذهب جمهور الفقهاء إلى استحباب الاستماع للقرآن الكريم دون وجوبه^(٢):

دليل الحنفية:

استدلوا على ذلك بعموم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٣). وإيجابهم للاستماع لأنهم يوجبون الاستماع في الصلاة مطلقاً، بل يمنعون القراءة حتى في السرية كما رأينا.

وجه الاستدلال من الآية:

أن الآية وإن كانت في الصلاة إلا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فالآية أطلقت الوجوب متى قرئ القرآن وجب الاستماع والإنصات، بل إنه يدخل في توقير القرآن واحترامه كيف يقرأ وتصرف الأسماع عنه؟ فإن هذه صفة المعرضين عن الذكر؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَكُنْ مُسْتَكْبِرًا كَانَتْ تَرْتَابًا فَاسْمِعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشَّرَهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٤).

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ٣٦٦/١.

(٢) انظر: التمهيد ٢٨/١١ - مواهب الجليل ٦٢/٢ - شرح منتهى الإرادات ٢٤٢/١ - الفتاوى المهدية ٣١٦/٥.

(٣) سورة الأعراف، آية ٢٠٤.

(٤) سورة لقمان، آية ٧.

ويسقط الوجوب عما إذا كان هناك عذر يمنع من الاستماع؛ ولذلك لو قرئ القرآن عند قوم يشتغلون بعمل ما، فإن افتتحوا العمل قبل القراءة فيعذرون في ترك الاستماع، وإن افتتحت القراءة قبل العمل فلا عذر لهم.

قال الشوكاني في فتح القدير: (والاستماع إلى التلاوة واجب إن لم يكن هناك عذر مشروع لترك القراءة)^(١).

وقال ابن عابدين^(٢) في حاشيته: "ولذا قال في المنية: صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع إن افتتحوا العمل قبل القراءة، وإلا فلا"^(٣).

وأما إن كان القرآن يقرأ في مكان يشتغل فيه، فالإثم على قارئه؛ لأنه حال دون الاستماع إليه، أما المستمع فعذره معتبر في ترك الاستماع.

وفي الفتح عن الخلاصة: (رجل يكتب الفقه وبجنبه رجل يقرأ القرآن، فلا يمكنه استماع القرآن، فالإثم على القارئ). وعلى هذا لو قرأ على السطح والناس نيام يأثم؛ لأنه يكون سبباً لإعراضهم عن استماعه، أو لأنه يؤذيهم بإيقاظهم^(٤).

أقول: وهذا مشاهد ويحدث بكثرة، فتجد من يقرأ القرآن ويجهر به وحوله من يشتغلون بأمر ما، فلا هم مستمعون للقراءة، ولا هم منفردون ومتفرغون لعملهم، فيوقعهم في حرج شديد.

(١) انظر: فتح القدير للشوكاني ٢/٢٦٧.

(٢) هو محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز عابدين، دمشقي، كان فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره، صاحب (رد المحتار على الدر المختار)، المشهور (بحاشية ابن عابدين)، وابنه محمد علاء الدين (١٢٤٤-١٣٠٦هـ) المشهور أيضاً بابن عابدين صاحب (قرة عيون الأخبار) الذي هو تكملة لحاشية والده السابقة الذكر. من تصانيفه: العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، نسبات الأسحار على شرح المنار (في الأصول)، حواش على تفسير النيساوي، مجموعة رسائل. كانت ولادته عام ١١٩٨هـ، ووفاته عام ١٢٥٢هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٦/٢٦٧)، مقدمة تكملة حاشية ابن عابدين المسماة قرة عيون الأخبار (ص ٦-١١).

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ١/٣٦٦.

(٤) حاشية ابن عابدين ١/٣٦٦.

ويتخرج على قول الحنفية في ذلك فتح مكبرات الصوت لقراءة القرآن من المساجد في رمضان وغيره، وهذا مما يوقع الآخرين في حرج الاستماع للقرآن.
وكذلك قراءته في الأسواق وأماكن اجتماع الناس ونواديهم.

بل إنه ورد في السنة النهي عن الجهر بالقراءة بصوت مرتفع إذا وجد من يصلي في المسجد، أو من يذكر الله، أو من هو نائم أو غير ذلك؛ حتى لا يوقعهم في حرج الاستماع للقرآن الكريم^(١).

ويختلف الحنفية في هذا الوجوب: هل هو فرض عين أو فرض كفاية؟

قال ابن عابدين في حاشيته: (وفي شرح المنية: والأصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية؛ لأنه لإقامة حقه بأن يكون ملتفتاً إليه غير مصغٍ لغيره، وذلك يحصل بإنصات البعض عن الكل، إلا أنه يجب على القارئ احترامه بأن لا يقرأ في الأسواق ومواقع الاشتغال، فإذا قرأ فيها كان هو المضيع لحرمة فيكون الإثم عليه دون أهل الاشتغال).

ونقل الحموي عن أستاذه قاضي القضاة: أن له رسالة حقق فيها أن استماع القرآن فرض عين.

وجاء أيضاً: (لكن الاستماع للقرآن فرض كفاية؛ لأنه لإقامة حقه بأن يكون ملتفتاً إليه غير مضيع، وذلك يحصل بإنصات البعض كما في رد السلام)^(٢).

دليل الجمهور:

استدلوا بعموم الأدلة الدالة على استحباب الاستماع للقرآن الكريم. فقد ورد الاستماع

(١) عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: (اعتكف النبي ﷺ في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة، وهو في قبة له، فكشف الستور، وقال: «ألا إن كلكم مناج ربه، فلا يؤذين بعضكم بعضاً، ولا يرفعن بعضكم على بعض القراءة»). رواه أبو داود والنسائي والحاكم وابن خزيمة - سبق تخريجه.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ٣٦٦/١ وما بعدها.

له من النبي ﷺ عند استماعه لقراءة عبدالله بن مسعود وأبي موسى الأشعري وسالم مولى أبي حنيفة وغيرهم، وقد تكلمنا عن هذا في المبحث الأول فليرجع له^(١).

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، فإن الآية عند المفسرين والفقهاء نزلت في شأن الصلاة، وقد ذكرنا ذلك سلفاً.

وأما القول بعمومها فإن الوجوب فيها ينصرف للصلاة والاستحباب لغير الصلاة، وقد جاء قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ بعد الأمر بالاستماع والإنصات؛ ليفيد بأنه لا بأس للتحديث للمصلحة.

قال مجاهد في هذه الآية: (إنما ذلك في الصلاة، وأما في غير الصلاة فلا)^(٢). وقال أيضاً: (وجب الإنصات في اثنتين في الصلاة والإمام يقرأ، وفي الخطبة والإمام يخطب)^(٣). وروى ابن عبد البر بسنده عن إبراهيم بن مسلم أنه قال لأبي عياض: لقد كنت أظن أنه لا ينبغي لأحد يسمع القرآن أن لا يستمع؟ قال: لا، إنما ذلك في الصلاة المكتوبة، فأما في غير الصلاة فإن شئت استمعت وأنصت، وإن شئت مضيت ولم تسمع. قال مجاهد: ما رأيت أحداً بعد ابن عباس أفقه من أبي عياض^(٤).

ومع ذلك قال الجمهور بكرهية التحديث بحضور القراءة والاشتغال عن الاستماع لأي شيء آخر، إذا لم تكن هناك حاجة لصرف الاستماع، عملاً بعموم الآية.

وكذلك إذا قرئ القرآن في أماكن الاشتغال فإن الإثم يقع على القارئ عند الجمهور أيضاً، وإذا حدثت التلاوة بصوت مرتفع في مثل هذه الأماكن، ولم يستمع الناس أو ينصتوا، فإن الإثم على القارئ لا على الحاضرين.

(١) راجع المبحث الأول من هذا الفصل.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٢٨/١١.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ٢٨/١١.

(٤) التمهيد لابن عبد البر ٢٨/١١.

بل إن هذا القارئ يأثم إذا زاحم بتلاوته مجالس العلم والتفقه في الدين وتلا القرآن في المساجد في أثناء الصلاة؛ لأن المساجد إنما بنيت للصلاة، وقراءة القرآن تبع للصلاة، فلا تترك الصلاة لسماع القرآن.

ولقد سقط إثم الاستماع في هذه الأماكن دفعاً للحرص عن الناس، وكان القارئ في هذه الأماكن آثماً؛ لأنه هو الذي ضيع حرمة القرآن^(١).

والراجع هو رأي جمهور الفقهاء من استحباب الاستماع للقرآن الكريم دون وجوبه؛ لأنه لما كانت القراءة للقرآن مستحبة أصلاً - وهي أفضل من الاستماع كما أثبت سلفاً -^(٢) فلا يكون الاستماع واجباً لقراءة مستحبة؛ لأن الواجب أفضل من المستحب، فلو كان الاستماع واجباً لكان أفضل، وهذا غير صحيح، وكذلك فإن إيجاب الاستماع قد يوقع المستمع في حرج وإن لم يكن هناك عذر مشروع يصرفه عن الاستماع، فقد يكون القارئ غير حسن الصوت أو قراءته بطيئة أو سريعة، وإثم المستمع بترك الاستماع له يحتاج إلى دليل بين، والآية في الصلاة، كما قال المفسرون. والله أعلم.

ويجب أن ننوه هنا إلى أن هذه الأحكام المذكورة إنما تكون عند استماع القرآن الكريم، أي في توفر نية الاستماع دون السماع الذي يكون بدون نية السماع، وهو الذي يكون في حالة قراءة الآيات في وجود المستمع وهو لا يستمع لها وإن كانت تقرأ في حضرته، فهذا لا يتناوله حكم الوجوب أو الاستحباب ما دام لا يعلم بها ولا يفطن لها، أو كان يسمع لها وهو لا يقصد السماع، وإنما مرَّ فسمعها أو أجبر على سماعها.

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات ١/٢٤٢ - مواهب الجليل ٢/٦٢ - الفتاوى المهدية ٥/٣١٦.

(٢) راجع البحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الخامس

السماع والاستماع لآيات السجود

المطلب الأول : حكم سجود التلاوة بالنسبة للمستمع.

المطلب الثاني : حكم سجود التلاوة بالنسبة للسامع
دون المستمع.

المطلب الثالث : أحكام سماع آيات السجود في
الصلاة.

المطلب الرابع : أحكام سماع آيات السجود خارج
الصلاة.

المطلب الأول: حكم سجود التلاوة بالنسبة للمستمع

اختلف الفقهاء في حكم سجود التلاوة للمستمع تبعاً لاختلافهم في حكم سجود التلاوة أصلاً على القارئ، فمن قال بوجوبه على القارئ قال بوجوبه على المستمع، ومن قال بأنه سنة للقارئ قال بأنه سنة أيضاً للمستمع، وهاك بيان الحكم الشرعي وأدلته:

- ١ - ذهب الحنفية إلى وجوب سجود التلاوة على المستمع كما يجب على القارئ^(١)؛
- ٢ - ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن سجود التلاوة للمستمع سنة مؤكدة، كما أنه سنة مؤكدة للقارئ^(٢).

أدلة الحنفية:

استدل الحنفية بالقرآن والسنة والقياس.

أدلة القرآن، قوله تعالى: ﴿فَمَا هُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴿٣﴾.

وجبه الاستدلال من الآية:

أن هذا ذم على ترك السجود، وإنما يستحق الذم بترك الواجب، ولا يذم إلا على تركه، كما أنه ورد في آية أخرى بصيغة الأمر الصريح، وهو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطِيعُوهُ تَاسْتَجِدُّوهُ وَأَقْرَبُ﴾^(٤).

قال الكاساني في بدائع الصنائع: (وإنما يستحق الذم على ترك الواجب، ولأن مواضع السجود في القرآن منقسمة، منها ما هو أمر بالسجود وإلزام للوجوب كما في آخر سورة العلق ﴿كَلَّا لَا تُطِيعُوهُ تَاسْتَجِدُّوهُ وَأَقْرَبُ﴾، ومنها ما هو إخبار عن استكبار الكفرة عن السجود،

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢٩٦/١ وما بعدها - فتح القدير ٣٨٠/١ - الدر المختار ٧٣٠-٧١٥/١.

(٢) انظر: بداية المجتهد ٤٩٩/٢ - الشرح الصغير ٤١٦/١ - ٤٢٢. مغني المحتاج ٢١٤/١ - ٢١٧ - المهذب

٨٥/١ - المغني ٣٦٤/٢. كشف القناع ٥٨٤/١.

(٣) سورة الانشقاق، آية ٢٠-٢١.

(٤) سورة العلق، آية ١٩.

فيجب علينا مخالفتهم بتحصيله، ومنها ما هو إخبار عن خشوع المطيعين فيجب علينا متابعتهم؛ لقوله تعالى: ﴿فِيهِدْنَهُمْ أَقْتَدِ﴾^(١).

وقال ابن رشد^(٢) في بداية المجتهد: (وأما أبو حنيفة فتمسك في ذلك بأن الأصل هو حل الأوامر على الوجوب أو الأخبار التي تنزل منزلة الأوامر)^(٣).

أدلة السنة:

١- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إذا تلا ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي ويقول: أمر ابن آدم بالسجود فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود فلم أسجد في النار»^(٤).

وجه الدلالة من الحديث:

قالوا: إن الأصل أن الحكيم متى حكى عن غير الحكيم أمراً ولم يعقبه بالنكير يدل ذلك على أنه صواب، فكان في الحديث دليل على كون ابن آدم مأموراً بالسجود، ومطلق الأمر

(١) سورة الأنعام، آية ٩٠.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٢٩٧.

(٣) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد، فقيه مالكي، فيلسوف، طبيب، من أهل الأندلس، من أهل قرطبة، عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية وزاد عليه زيادات كثيرة اتهم بالزندقة والإلحاد، فتفي إلى مراکش، وأحرقت بعض كتبه، ومات بمراكش ودفن بقرطبة. قال ابن الأبار: (كان يفرغ إلى فتواه في الطب كما يفرغ إلى فتواه في الفقه). ويلقب بالحفيد تمييزاً له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الذي يلقب بالجد. من تصانيفه: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعة من الاتصال، تهافت التهافت (في الفلسفة)، الكليات (في الطب)، وله رسالة في (حركة الفلك). كانت ولادته عام (٥٢٠هـ)، ووفاته عام (٥٩٥هـ).

انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٢١٣)، شذرات الذهب (٤/ ٣٢٠).

(٤) انظر: بداية المجتهد ٢/ ٥٠٠.

(٥) رواه مسلم في صحيحه ١/ ٨٧ (٨١) - ورواه ابن ماجه في سننه ١/ ٣٣٤ (١٠٥٢)، ورواه ابن حبان في

صحيحه ٦/ ٤٦٥ (٢٧٥٩) - ورواه ابن خزيمة في صحيحه ١/ ٢٧٦ (٥٤٩) ورواه أحمد في مسند ٢/ ٤٣

(٩٧١١). ورواه البخاري ١/ ٣٤٦ (١٠٢٥-١٠٢٨).

للو جواب^(١).

٢- عن ابن عمر رضي الله عنه: (كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيقرأ السجدة فيسجد ونسجد معه، حتى ما يجد أحدنا مكاناً لموضع جبهته)^(٢).
وعن ابن عمر أيضاً: (أن النبي ﷺ كان يقرأ علينا القرآن، فإذا مرَّ بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه)^(٣).

وجه الدلالة من الحديث:

تواتر وتكاثر سجود التلاوة في الصلاة منه ﷺ، وأنه كلما مرَّ على سجدة تلاوة سجد لها وسجد معه الصحابة، فدل ذلك على وجوبها كسائر أركان الصلاة.
٣- روي عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر: (السجدة على من تلاها وعلى من سمعها). وورد (وعلى من جلس لها) على اختلاف ألفاظهم. فورد عن عثمان: (إنما السجدة على من جلس لها وأنصت). وورد عنه أيضاً: (إنما السجدة على من استمعها)^(٤).

وجه الدلالة من الحديث:

قوله: (على من سمعها) يدل على الوجوب، فإن (على) كلمة إيجاب كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٥)، فقوله تعالى: ﴿عَلَى النَّاسِ﴾ دلَّ على وجوب الحج على الناس، فكذلك الحديث دلَّ على وجوب السجدة على السامع والقارئ سواء. كذلك توارد الحديث من الصحابة المذكورين يدل على توارد وجوب السجدة على السامع والقارئ على سواء.

ومن القياس:

- (١) بدائع الصنائع ٢٩٧/١.
(٢) رواه أحمد في مسنده ١٧/٢ (٤٦٦٩) - ورواه أبو داود في سننه ٦٠/٢ (١٤١٢). ورواه ابن خزيمة في صحيحه ٢٧٩/١ (٥٥٧).
(٣) رواه أبو داود في سننه ٦٠/٢ (٤٦٦٩) - وفي ٦٠/٢ (١٤١٢)، ورواه ابن خزيمة في صحيحه ٢٧٩/١ (٥٥٧).
(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٢٤ (٣٥٨٥-٣٥٨٧-٣٥٨٨).
(٥) سورة آل عمران، آية ٩٧.

قالوا: إنه سجود يفعل في الصلاة فكان واجباً كسجود الصلاة^(١).

ثانياً: أدلة الجمهور:

استدل الجمهور على أن سجود التلاوة سنة مؤكدة للمستمع والقارئ بالسنة والإجماع والمعقول.

أدلة السنة:

عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - قال: (كنت أقرأ القرآن على رسول الله ﷺ، فقرأت سورة النجم فلم يسجد ولم نسجد)^(٢).

وما روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: (لم يسجد النبي ﷺ في المفصل)^(٣)، وما روي أنه ﷺ سجد فيها. ووجه الجمع بينهما يقتضي ألا يكون السجود واجباً^(٤).

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٢٩٧.

(٢) رواه البخاري ١/ ٣٦٤ (١٠٢٢-١٠٢٣) - ورواه أبو داود ٥٨/ ٢ (١٤٠٤)، ورواه الترمذي ٤٦٦/ ٢ (٥٧٦) - ورواه ابن حبان في صحيحه ٤٦٨/ ٦ (٢٧٦٢) ٤٧٥/ ٦ (٢٧٦٩)، ورواه ابن خزيمة في صحيحه ١/ ٢٨٤ (٥٦٦) ١/ ٢٨٥ (٥٦٨) - ورواه أحمد ٥/ ١٨٣ (٢١٦٣١) ٥/ ١٨٦ (٢١٦٦٥)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٣٢٠ (٣٥١٧١) ٢/ ٣٢٤ (٣٥٨٩) ٢/ ٣١٣ (٣٥٢٠)، ورواه الدارقطني في سننه ١/ ٤٠٩ (١٥) - ورواه الدارمي في سننه ١/ ٤٠٩ (١٤٧٢)، ورواه الطبراني في المعجم الكبير ٥/ ١٢٦ (٤٨٢٩).

(٣) رواه أبو داود ٥٨/ ٢ (١٤٠٣)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٣١٢ (٣٥١٧)، ورواه الطبراني في الكبير ١١/ ٣٣٤ (١١٩٢٤)، ورواه الطيالسي في مسنده ص ٣٥٠ رقم (٢٦٨٨).

(٤) انظر: بداية المجتهد ٢/ ٤٩٩.

ومما روي في عدم سجوده ﷺ في المفصل ما ذكرناه سلفاً في حديث زيد بن ثابت من عدم سجوده ﷺ لسجدة النجم - وقد سبق تحريجه.

ومما روي في سجوده ﷺ في المفصل الروايات التي ذكرت سجوده لسجدة النجم وقد بَوَّبَ البخاري باباً بعنوان باب سجدة النجم.

(عن ابن عباس رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم فسجد بها، فما بقي أحد من القوم إلا سجد)، وفي رواية أخرى (عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس) - رواهما البخاري في صحيحه ١/ ٣٦٤ (١٠٢٠-١٠٢١).

وكذلك الروايات التي ذكرت سجوده لسجدة (إذا السماء انشقت): "عن أبي سلمة قال: رأيت أبا هريرة -

=

الإجماع:

أجمع الصحابة على عدم وجوبها: فقد روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأها، حتى إذا جاءت السجدة قال: يا أيها الناس، إنما نمرُّ بالسجود فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه. ولم يسجد عمر).

وفي لفظ: (إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء).

وفي رواية: (فقال: على رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء)^(١).

ووجه ذلك: أنه - رضي الله عنه - قرأها ولم يسجد، ومنعهم أن يسجدوا، وهذا كان يوم الجمعة بمحضر من أهل الجمعة من الصحابة وغيرهم، ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعاً. وعلى هذا فمن سجد فحسن، ومن ترك فلا شيء عليه^(٢).

المعقول:

إن السجود صلاة، فيدخل في عموم قوله ﷺ للأعرابي حين سأله: ماذا فرض الله عليّ من الصلاة؟ قال: «خمس صلوات»، قال: هل عليّ غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»^(٣).

فيكون هذا السجود خارجاً عن المفروض من الصلوات وداخلاً في التطوع منها، ولو كانت سجدة التلاوة واجبة لما احتمل ترك البيان بعد السؤال، فلما

رضي الله عنه - قرأ إذا السماء انشقت فسجد بها، فقلت: يا أبا هريرة، ألم أرك تسجد؟ قال: لو لم أر النبي ﷺ

يسجد لم أسجد). رواه البخاري ١/ ٣٦٤ (١٠٢٤).

(١) رواه البخاري ١/ ٣٦٤ (١٠٢٧) - ورواه ابن خزيمة في صحيحه ١/ ٢٨٤ (٥٦٧).

(٢) انظر: المغني ٢/ ٣٦٥ - نيل الأوطار ٣/ ١٠٢.

(٣) رواه أحمد في مسنده ١/ ١٦٢ (١٣٩٠).

لم تين في المفروض بعد السؤال عنه دَلَّ على أنها ليست بواجبة.

مناقشة الحنفية لإدلة الجمهور:

واعترض الحنفية على حديث عمر في يوم الجمعة وقوله: (إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء)، وقالوا: إنها لم تكتب علينا، بل أوجبت، وفرق بين الفرض والواجب^(١).

ويرد على ذلك: بأنه لا يلزمنا التفريق عندهم بين الفرض والواجب، فهو تقسيم عندهم، كما أن إجماع الصحابة انعقد على سنيتها، ولم يقولوا بوجوبها، حيث إنه كان بمحضر منهم في صلاة الجمعة ولم ينكر أحد، فلا يرد الإجماع بهذا الاعتراض الضعيف.

واعترض الحنفية على حديث الأعرابي في بيان الفرائض: قالوا: إن فيه بيان الواجب ابتداءً لا ما يجب بسبب يوجد من العبد، ألا ترى أنه لم يذكر المنذور وهو واجب؟^(٢) ولم أقف على رد للجمهور على هذا الاعتراض.

مناقشة الجمهور لإدلة الحنفية:

١- أما الآية فإن ذمهم لترك السجود يحمل على ترك اعتقاد فضله، ومشروعيته، أما إن كان المسلم يعتقد فضله ومشروعيته فلا يذم على تركه^(٣).

قال البهوتي في كشف القناع: (والأوامر به محمولة على الندب وإنما ذم من تركه بقوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ تكذيباً واستكباراً كإبليس والكفار ولهذا قال ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وأما قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا﴾، فالمراد به التزام السجود واعتقاده، فإن فعله ليس بشرط في الإيمان إجماعاً، ولهذا قرنه بالتسبيح وهو قوله ﴿وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ وليس التسبيح بواجب^(٤).

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٢٩٧.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٢٩٧.

(٣) انظر: المغني ٢/ ٣٦٦.

(٤) انظر: كشف القناع ١/ ٥٨٥.

❖❖ أقول: كذلك فإن الآيات الواردة في السجود ليس كلها في الذم على تركه، وإنما بعض منها يكون حكاية عن امتثال الأنبياء أو سائر المخلوقات، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾^(١). كذلك فإن بعضها يصف الساجدين بأنهم يخرون بكيًا وخاشعين، وهذا لا يعني وجوب البكاء عند سجود التلاوة، كقوله تعالى: ﴿إِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ ءَايَةُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾^(٢).

٢- وأما الأحاديث المروية في ذلك:

❖❖ حديث «إذا تلا ابن آدم السجدة فسجد...»^(٣) ليس فيه ما يدل على الوجوب؛ فإن هذا الوجوب على ما يفهم من الحديث أولاً هو قول لإبليس، «أمر ابن آدم بالسجود فسجد».

كما أنه يحتمل الندب في ذلك، فإن إبليس كما يغضه امتثال العبد للأوامر الواجبة كذلك يغضه امتثال العبد للمندوبات على سواء.

*** والحديثان المرويان عن ابن عمر ليس فيهما ما يفيد الوجوب، وإنما بيان المشروعية، وتواتره وتكاثره من النبي ﷺ لا يدل على وجوبه، فإن كثيراً من السنن غير الواجبة تكاثرت منه ﷺ، وليس كل ما ورد في الصلاة هو ركناً لها، أو واجباً من واجباتها، وهذا ما لم يقل به أحد.

*** وحديث «السجدة على من تلاها وعلى من سمعها»^(٤) معارض بالأحاديث الأخرى، وكذلك إجماع الصحابة يرده، خاصة أن الصحابة هم أعرف بالواجب، وهم أفهم لمغزى الشرع، بل إن الحديث قال عنه الزيلعي: حديث غريب، والصحيح أنه موقوف على

(١) سورة الحج، آية ١٨.

(۲) سورة مريم، آية ۵۸.

(۳) سبق تخریجہ.

(۴) مسوق، تنخریجه.

عثمان وابن عمر. فهو أثر عن الصحابة لا ينتفى للأحاديث الأخرى أو لإجماع الصحابة^(١)، وعلى التسليم بصحته فإنه لبيان المشروعية في السجود للقارئ والمستمع وليس للوجوب، أي أن السجدة شرعت لمن تلاها ولمن سمعها^(٢).

٣ - وأما القياس فإنه منتقض بسجود السهو؛ لأنهم قالوا: إن سجود التلاوة يفعل في الصلاة، فكان واجباً كسجود الصلاة. وهذا ينتقض عندهم بسجود السهو؛ لأنه غير واجب عندهم مع أنه سجود يفعل في الصلاة، فكيف يوجبون سجود التلاوة في الصلاة ولا يوجبون سجود السهو في الصلاة وكلاهما سجود في الصلاة؟ فافترق القياس عندهم على السجودين، فبطل^(٣).

الترجيح:

بعد هذا العرض - أرى رجحان قول الفقهاء من كون سجدة التلاوة سنة مؤكدة، وليست بواجبة، خاصة أن إجماع الصحابة انعقد في زمن عمر على سنيتها كما ذكرنا، ولقوة أدلة الجمهور وضعف أدلة المخالفين والرد عليها بما ذكرت. والله أعلم.

(١) انظر: نصب الراية للزيلعي ١٧٨/٢.

(٢) انظر: المغني ٣٦٦/٢ - بداية المجتهد ٤٩٩٠/٢.

(٣) انظر: المغني ٣٦٦/٢.

المطلب الثاني

حكم سجود التلاوة بالنسبة للسامع دون المستمع

تكلم الفقهاء عن حكم سجود التلاوة للسامع دون المستمع، وهو الذي لا يقصد السماع بخلاف المستمع، وفيه ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب الحنفية إلى وجوبه على السامع كوجوبه على المستمع والتالي^(١).

الثاني: ذهب الشافعية إلى أنه سنة للسامع كما هو سنة للمستمع^(٢).

الثالث: وذهب المالكية والحنابلة إلى أنه ليس بسنة للسامع، وإنما سنة للمستمع والتالي، فلا يشرع للسامع ولا يستحب له^(٣).

أدلة الحنفية والشافعية: واستدل كل من الحنفية والشافعية على طلبه من السامع كما يطلب من المستمع والتالي بأدلة، وإن اختلفوا في حكم السجود، فالحنفية على وجوبه للأدلة السابقة، والشافعية على سنته للأدلة السابقة، إلا أنهم اتفقوا على طلبه من السامع، وأدلة طلبه من السامع عندهم:

١ - حديث ابن عمر السابق: (السجدة على من سمعها وعلى من تلاها)^(٤).

٢ - القياس على المستمع: لأنه سامع للسجدة، فكان عليه السجود كالمستمع، وإن كان السجود للمستمع أكد.

واستدل المالكية والحنابلة على عدم مطالبة السامع - الذي لم يقصد السماع - بسجود التلاوة: بما روي عن عثمان - رضي الله عنه - أنه مرَّ بقاصٍّ، فقرأ القاصّ سجدة ليسجد عثمان معه فلم يسجد، وقال عثمان: (إنما السجدة على من استمع)^(٥).

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٢٩٧ - فتح القدير ١/ ٣٨٠ - الدر المختار ١/ ٧١٥.

(٢) انظر: مغني المحتاج ١/ ٢١٤ - ٢١٧ - المهذب ١/ ٨٥.

(٣) انظر: بداية المجتهد ٢/ ٤٩٩ - الشرح الصغير ١/ ٤١٦ - المغني ٢/ ٣٦٤ - كشف القناع ١/ ٥٨٤.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

وقال ابن مسعود وعمران: (ما جلسنا لها). وقال سلمان: (ما عدونا لها). ومثل ذلك روي عن ابن عباس، رضي الله عنه ^(١).

ناقش الجمهور أدلة الحنفية والشافعية في طلبها من السامع، بما يلي:

١ - إن قول ابن عمر: إنها السجدة على من سمعها - يحتمل أنه أراد من سمع عن قصد، فيحمل عليه كلامه؛ جمعاً بين أقوالهم، خاصة أن ما رواه الجمهور عن الصحابة لم يعرف له مخالف إلا قول ابن عمر هذا ^(٢).

٢ - قياس السامع على المستمع غير صحيح، وهو قياس مع الفارق؛ لأن المستمع قاصد والسامع غير قاصد، وغير القاصد لم يشارك التالي في الأجر، فلم يشاركه في السجود كغيره، أما المستمع فإنه يشارك التالي في الأجر لقوله ﷺ: «التالي والمستمع شريكان في الأجر» ^(٣)، فهما مشتركان في الأجر وإن تفاوتتا في مقداره، كما بينا ذلك في المبحث السابق، إلا أنها استحقاقاً للأجر لوجود نية التلاوة ونية السماع.

وأما السامع فلا قصد له للسماع فلا يشاركه في الأجر، ومن باب أولى أن لا يطلب منه السجود ^(٤).

الترجيح:

والراجح - فيما يظهر لي - هو قول الجمهور من المالكية والحنابلة من أن سجود التلاوة سنة للمستمع دون السامع؛ لقوة أدلتهم، ووجهة الرد على أدلة المخالفين، خاصة أن النية والقصد معتبر في طلب الأحكام الشرعية من المكلفين، فكيف يطلب حكم شرعي ممن لم تتوفر فيه نية الفعل؟! والله أعلم.

(١) انظر: المغني (٢/ ٣٦٤).

(٢) انظر: المغني (٢/ ٣٦٧).

(٣) الحديث أورده الزيلعي في نصب الراية ١٧٨/٢. وقال: حديث غريب، والصحيح أنه مروى عن عثمان وابن عمر.

(٤) انظر: المغني (٢/ ٣٦٧).

المطلب الثالث

أسماحي آيات السجود

في الصلاة

- الفرع الأول: سجود التلاوة للمأموم في الصلاة الجهرية لقراءة إمامه.
- الفرع الثاني: سجود التلاوة للمأموم في الصلاة السرية.
- الفرع الثالث: سجود التلاوة للمأموم إذا سمع من غير إمامه.
- الفرع الرابع: سجود التلاوة للمأموم إذا سمع من نفسه.
- الفرع الخامس: سجود التلاوة للإمام إذا سمع من المأموم السجدة.

المطلب الثالث

سماع آيات السجود في الصلاة

الفرع الأول

سجود التلاوة للمأموم في الصلاة الجهرية لقراءة إمامه

المسألة الأولى: إذا سمع المأموم سجدة التلاوة من إمامه وسجد الإمام:

اتفق الفقهاء في هذه الحالة على وجوب متابعة الإمام في السجود^(١) وأن يسجد المأموم مع إمامه؛ وذلك لسببين:

١ - وجوب اقتداء المأموم بالإمام؛ لقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا سجد فاسجدوا»^(٢).

٢ - وجود سبب السجود وهو الاستماع، فالمأموم قد سمع آية السجود من إمامه فيسجد معه، فسجود الإمام لقراءتها وسجود المأموم لسماعها.

فإن سجد الإمام وتخلف المقتدي بطلت صلاته؛ لعدم اقتدائه بإمامه مع سماعه للآية.

قال البهوتي: (ويلزم المأموم متابعة إمامه في صلاة الجهر إذا سجد للتلاوة لعموم «وإذا سجد فاسجدوا»، فلو تركها عمدًا بطلت صلاته لتعمده ترك الواجب، ولو كان هناك مانع من السماع كبعد وطرش لأنه لا يمنع وجوب المتابعة)^(٣).

المسألة الثانية: إذا سمع المأموم سجدة التلاوة من إمامه ولم يسجد الإمام:

اتفق الفقهاء في هذه الحالة على عدم جواز سجود المأموم دون إمامه؛ لأنه يخالف لاقتدائه بإمامه، وإنما جعل الإمام ليؤتم به، فإن لم يسجد فلا يلزم المأموم سجود؛ لأنه مقيد

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٣١٥ - الدر المختار ١/ ٧١٥ - الشرح الصغير ١/ ٤١٦ - مغني المحتاج ١/ ٢١٤

المغني ٢/ ٣٦٥ - كشاف القناع ١/ ٥٨٧ - بداية المجتهد ٢/ ٤٩٨ - المجموع للنووي ٤/ ٨٠.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: كشاف القناع ١/ ٥٨٧.

بإمامه، كما لو سها المأموم لا يسجد للسهو دون إمامه^(١).

وعند الحنفية: يسجد إذا فرغ من صلاته؛ لأن سبب السجود وجد وامتنع لعارض وهو اقتدائه بإمامه، فإذا زال العارض سجد^(٢).

المسألة الثالثة: إذا لم يسمع المأموم سجدة التلاوة من إمامه لطرش أو لعارض يذنب من السماع كالبعد وغيره:

اتفق الفقهاء على أن المأموم يسجد مع إمامه للتلاوة، وذلك اقتداءً بالإمام في ذلك، وإن لم يسمعها؛ لأن عدم سماعها كان لعارض؛ ولأنه يسجد مع إمامه، وإن قرأها الإمام سرًا، فكيف لو قرأها جهراً؟ فهو أولى بالاتباع^(٣).

المسألة الرابعة: إذا سمع سجدة التلاوة من الإمام قبل الدخول معه في الصلاة:

وصورتها أن يسمع الرجل من إمام آية السجدة ثم يدخل مع الإمام في صلاته بعد سماعها خارج الصلاة، وهنا حالتان:

الأولى: إن كان الإمام لم يسجدها بعد، سجد مع إمامه اقتداءً به، لأنه سمعها.

الثانية: أن يكون الإمام قد سجدها قبل أن يدخل معه في الصلاة، فلا يسجد في الصلاة كي لا ينفرد عن إمامه ولا يكون متخلفاً عنه فيتخلف شرط الاقتداء، وهذا بالاتفاق دون مخالف كما بينته سابقاً.

وأما السجود بعد الصلاة: فإنه لا يسجد لما بعد الصلاة؛ لأنه لما اقتدى بالإمام صارت قراءة الإمام قراءة له، ولأنه صار مدرّكاً لها بإدراك الركعة فكأنه أداها كما أدى الركعة.

والأحناف يفرقون بين ما إذا سمعها من الإمام أو من غيره، فإن كان السماع من غير

(١) انظر: بدائع الصنائع ٣١٥/١ - بداية المجتهد ٤٩٨/٢ - مغني المحتاج ٢٤١/١ - المغني ٣٦٥/٢.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٣١٥/١.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٣١٥/١ - بداية المجتهد ٤٩٨/٢ - مغني المحتاج ٢٤١/١ - المغني ٣٦٥/٢.

الإمام قضاها بعد الصلاة، لأنها لزمته وسبب السجود وجد، وامتنع لعارض الصلاة، ولم يسجد لها الإمام، فتسقط عنه، وأما إن كان السماع من الإمام، فإنها تسقط عنه ولا تلزمه بعد الصلاة إن سجدها الإمام، وإن لم يشهد السجود معه، لأن سجود الإمام سجود له^(١).

الفرع الثاني

سجود التلاوة للمأموم في الصلاة السرية

المسألة الأولى: حكم قراءة الإمام لآية السجدة في الصلاة السرية وسجوده لها:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه يكره للإمام أن يقرأ آية السجدة في الصلاة السرية، وفيها لا يجهر فيه ويكره له السجود لها؛ لأن في ذلك إيهامًا على المأمومين واشتباها عليهم^(٢).

قال الكاساني في بدائعه: (هذا لا ينفك عن أمر مكروه لأنه إذا تلا ولم يسجد فقد ترك الواجب، وإن سجد فقد لبس على القوم لأنهم يظنون أنه سها عن الركوع واشتغل بالسجدة الصليبية، فيسبحون ولا يتابعون وذا مكروه، وما لا ينفك عن مكروه كان مكروهاً)^(٣).

القول الثاني: ذهب المالكية إلى أنه لا يكره ذلك للإمام، بل يندب للإمام في الصلاة السرية الجهر بآية السجدة؛ لسمع المأمومين فيتبعوه في سجوده، وإن لم يجهر فلا شيء في ذلك^(٤).

(١) انظر: الهداية ١/ ٩٤ - فتح القدير ١/ ٣٨٠ - بدائع الصنائع ١/ ٣٠٥.

(٢) انظر: فتح القدير ١/ ٣٩٠ - الدر المختار ١/ ٧٢٩ - مراقي الفلاح ص ٨٥ - المغني ٢/ ٣٧١ - كشف القناع ١/ ٥٨٤.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٣١٥.

(٤) انظر: الشرح الصغير ١/ ٤١٩.

القول الثالث: وذهب الشافعية إلى أنه لا يكره ذلك للإمام ولا يجهر بالسجدة^(١)، واستدلوا بما روي عن ابن عمر: (أن النبي ﷺ سجد في الظهر، ثم قام فركع، فرأى أصحابه أنه قرأ سورة السجدة)، وقالوا: إن اتباع النبي ﷺ في ذلك أولى^(٢).

الترجيح:

والراجح في ذلك هو ما ذهب إليه الشافعية من جواز قراءة الإمام لآية السجدة في السرية وعدم كراهية ذلك؛ لأنه ورد عن النبي ﷺ ذلك، ودليلهم قوي بخلاف الآخرين الذين استدلوا بدليل عقلي يحتمل إيهام المأمومين ويحتمل إيهامهم.

وعلى الرغم من أن رأي المالكية في ذلك متوسط بين القولين وجمع للرأيين؛ لأنه يجيز قراءة السجدة في السرية فيتفق مع الشافعية في ذلك، وكذلك يجهر بها فيرتفع الإيهام والاشتباه عن المأمومين، ويزول داعي الكراهة عند الحنفية والحنابلة - إلا أن ذلك لا دليل عليه، والجهر بآية دون غيرها يحتاج إلى دليل. ورأي الشافعية في ذلك أقرب للسنة وأكثر اتباعاً لها، والله أعلم.

المسألة الثانية: حكم سجود المأموم إذا سجد الإمام في الصلاة السرية لإسارده بآية السجدة:

القول الأول: ذهب الحنفية إلى وجوب سجود المأموم معه وإن لم يسمعها وبطلان صلاته بترك السجود اقتداءً بالإمام، مع قولهم بكراهة سجود الإمام وهو الراجح عند الحنابلة^(٣).

القول الثاني: وذهب المالكية إلى وجوب سجود المأموم معه وعدم بطلان الصلاة بتركه؛ لأنهم يقولون بنذب الجهر بها، فيسمعها المأموم وإن لم يجهر بها سجد المأموم معه، فإن

(١) انظر: مغني المحتاج ٢١٧/١ - نيل الأوطار ٣/١٠٠.

(٢) رواه أبو داود في سننه ٢١٤/١ (٨٠٧) - ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٢٢/٢ (٣٥٧٨) وأورده الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٠٧/١.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٣١٥/١ - الدر المختار ٧٣٠/١ - المغني ٣٧١/٢.

لم يسجد معه صحت صلاته؛ لأن اتباعه واجب غير شرط؛ لأن السجدة ليست من الأفعال المقتدى بها فيها أصالة، وترك الواجب الذي ليس بشرط لا يوجب البطالان^(١).

القول الثالث: وذهب الشافعية إلى وجوب سجود المأموم معه؛ لأنهم يجوزون سجود الإمام في السرية فيقتدى به المأمومون، ولأن الحديث الذي استدلوا به فيه أنهم سجدوا معه ورأوا أنه قرأ سورة السجدة^(٢).

القول الرابع: وذهب بعض الحنابلة إلى أن المأموم يخير بين اتباع إمامه في السجود وتركه، واستدلوا على ذلك:

- أ) بأن الإمام ليس مستنواً له السجود للتلاوة في السرية.
ب) ولأن المأموم لم يوجد منه الاستماع المقتضى للسجود، فهو لم يكن قارئاً، ولم يكن مستمعاً^(٣).

والرابع من ذلك:

أن المأموم يسجد مع إمامه إذا سجد للتلاوة؛ لعموم قوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا سجد فاسجدوا»^(٤)، فأطلق سجود الإمام، فمتى سجد سجد المأموم معه.

وقياساً على سجود السهو، فإن الإمام إذا سهأ في صلاته، ولم يسه المأمومون وسجد للسهو، لزم المأمومين اتباعه وإن لم يكن السهو منهم، فكذلك في سجود التلاوة إن سجد الإمام للتلاوة سجد المأمومون اقتداءً به، وإن لم يقرءوا أو يسمعوا آية السجود.

وكذلك فإنه لو كان بعيداً لا يسمع، أو أطرشاً في صلاة جهرية، يسجد لسجود إمامه، فكذلك هنا. والله أعلم.

(١) انظر: حاشية الدسوقي ١/ ٣١٠ - الشرح الصغير ١/ ٤١٩ - ٤٢٢.

(٢) انظر: مغني المحتاج ١/ ٢١٧ - نيل الأوطار ٣/ ١٠٠ - المجموع ٤/ ٨٠.

(٣) انظر: المغني ٢/ ٣٧١ - كشف القناع ١/ ٥٨٦.

(٤) سبق تخريجه.

الفرع الثالث

سجود التلاوة للمأموم إذا سمح من غير إمامه

اتفق الفقهاء على أن المأموم في هذه الحالة لا يجوز له السجود للتلاوة لمخالفة إمامه في الاقتداء^(١)؛ ولأن التالي ليس إماماً له، ولا يجوز الانشغال عن الصلاة بالاستماع؛ ولأنه لا ينبغي أن يستمع بل يشتغل بصلاته؛ لقوله ﷺ: «إن في الصلاة لشغلاً»^(٢).

❖❖ وذهب الحنفية إلى أنه إن سجد لم تجزه السجدة، ولم تفسد صلاته؛ لأن مجرد السجدة لا ينافي بإحرام الصلاة، ولأن هذه زيادة من جنس ما هو مشروع في الصلاة، وهو دون الركعة فلا تفسد الصلاة، كما لو سجد سجدة زائدة في الصلاة تطوعاً^(٣).

وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، أما محمد فروي عنه أنها تفسد؛ لأن هذه السجدة معتبرة في نفسها؛ لأنها وجبت بسبب مقصود، فكان إدخالها في الصلاة رفضاً لها^(٤).

❖❖ وذهب الحنابلة إلى التفريق بين الفرض والنفل، فإن كانت في الفرض، فلا يجوز السجود روايةً واحدة، وإن كانت في النفل فعلى روايتين.

الرواية الأولى: عن أحمد أنه لا يسجد ولا ينبغي له أن يسجد.

الرواية الأخرى: أنه يسجد إن كان في صلاة تطوع، سواء أكان التالي في صلاة أخرى أم لم يكن.

والأولى هي الأصح؛ لأن التالي ليس بإمام له، فلا يسجد بتلاوته كما لو كان في فرض^(٥).

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/٣٠٨ - حاشية الدسوقي ١/٣١٠ - المجموع ٤/٨٠ - المغني ٢/٣٦٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٣٠٨.

(٤) بدائع الصنائع ١/٣٠٨.

(٥) انظر: المغني ٢/٣٦٨ - كشاف القناع ١/٥٨٦.

وأما السجود بعد الصلاة:

❖❖ فالجمهور على أنه لا يسجد إذا فرغ من الصلاة.

❖❖ والحنفية على أنه يلزمه السجود بعد الصلاة، وإن سجد في الصلاة لأنها لم تجزئ، وسبب وجوب السجود عندهم بعد الصلاة، لأن سبب السجود وجد وامتنع السجود لعارض وهو الصلاة، فإذا زال العارض سجد^(١).

ورد الجمهور على ذلك: بأنه لو ترك السجود لتلاوته في الصلاة لم يسجد بعدها، فلأن لا يسجد بحكم سماعه أولى^(٢).

أقول: كذلك، فإن المأموم لم يقصد السماع، وإنما سمعه وهو منشغل في صلاته، فلا يلزمه السجود بعد الصلاة. فإن السجود لا يلزمه وهو خارج الصلاة إن لم يقصد السماع، ففي داخل الصلاة أولى بعدم الطلب منه بعد الصلاة. والله أعلم.

الفرع الرابع

سجود التلاوة للمأموم إذا سمع من نفسه

كان يقرأ المأموم آية سجدة ويسمع نفسه دون أن يقرأها الإمام. وفي هذه الحالة لا يسجد المأموم لقراءة نفسه؛ لأن سجوده مخالف لاقتدائه بالإمام، وفيه سبق للإمام، وهذا لا يجوز، بل تبطل صلاته إن سجد والإمام قائم؛ ولأن سجود السهو لا يطلب من المأموم إن سها الإمام دون أن يسهو إمامه، فيسقط عنه سجود السهو، وإن كان منه، لاقتدائه بإمامه. كما لو سها الإمام دون أن يسهو المأموم فإنه يسجد مع إمامه للسهو، وإن لم يكن ذلك منه؛ للاقتداء بالإمام، فكذلك لو قرأ آية السجدة، فلا يسجد لها.

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٣٠٨ - المجموع ٤/ ٨٠ - المغني ٢/ ٣٦٨.

(٢) انظر: المجموع ٤/ ٨٠ - المغني ٢/ ٣٦٨.

والحاصل أن المأموم لا يسجد لقراءة نفسه، وإن فعل بطلت صلاته؛ لأنه زاد فيها سجوداً. أما سجوده بعد الصلاة فعلى الخلاف المذكور في المسألة السابقة، تلزمه عند الأحناف السجدة بعد الصلاة، ولا يسجد عند الجمهور بعد الصلاة^(١).

الفرع الخامس

سجود التلاوة للإمام إذا سمح من المأموم السجدة

وصورته أن يجهر المأموم في السرية، أو فيما لا يجهر فيه إمامه، فيسمع الإمام سجدة التلاوة فلا يجوز السجود لا للإمام ولا للمأموم ولا لغيرهم من المأمومين الذين سمعوها.

*** أما الإمام فإنه لو سجد لكان مقتدياً بالمأموم، وهذا لا يجوز؛ لأن الاقتداء يكون من المأموم للإمام، وليس العكس.

*** وأما المأموم فكما قلنا في السابقة؛ إنه يقتدي بإمامه في الصلاة ولا يسجد دونه، ولا يسبقه بشيء من أعمال الصلاة^(٢).

قال الكاساني: (إذا قرأ المقتدي آية السجدة خلف الإمام فسمعها الإمام والقوم فنقول: أجمعوا على أنه لا يجب على المقتدي أن يسجدها في الصلاة، وكذا على الإمام والقوم؛ لأنه لو سجد بنفسه إذا خافت فقد انفرد عن إمامه فصار مختلفاً عليه. ولو سجد لسمع تلاوته إذا جهر بها لانقلب التبع متبوعاً؛ لأن التالي يكون بمنزلة الإمام للسامعين، وفي حق بقية المقتدين تصير صلاتهم بإمامين من غير أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر، وكل ذلك لا يجوز)^(٣).

*** وأما بعد الفراغ من الصلاة: فالجمهور على أنه لا يسجد بعد الفراغ من الصلاة،

(١) انظر: الهداية ١/ ٩٤ - بدائع الصنائع ١/ ٣٠٨ - حاشية الدسوقي ١/ ٣١٠ - المجموع ٤/ ٨٠ - المغني

٢/ ٣٦٨ - كشف القناع ١/ ٥٨٦.

(٢) انظر: كشف القناع ١/ ٥٨٦.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٣٠٧.

وكذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف بعدم السجود، وقال محمد بن الحسن^(١): يسجدون.

ووجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف: أن المقتدي محجور عن القراءة لئلا تصرف الإمام عليه، وتصرف المحجور لا حكم له، فتكون قراءة المقتدي بالسجدة خلف إمامه لا حكم لها، فلا يسجد لها في الصلاة ولا بعد الصلاة.

ووجه قول محمد: أن السبب في السجود قد تقرر، وهو التلاوة من المأموم والسماع من الإمام والآخرين، وتعذرت في الصلاة حتى لا يختلط الافتداء ويتغير، أما بعد الصلاة فيزول العارض وتلزم الجميع^(٢).

الراجع:

هو قول الجمهور، وهو عدم السجود لها بعد الصلاة؛ لأن سماعها من المأموم لم يكن مقصوداً ولا يقتدى به في الصلاة لانشغال الإمام في قراءته وانشغال المأمومين في صلاتهم واقتدائهم بإمامهم، وتكون قراءة المأموم لها في الصلاة غير مشروعة، ولا يترتب عليها حكم خارج الصلاة، والله أعلم.

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقد نسبته إلى بني شيان بالولاء، أصله من (مرستا) من قرى دمشق، منها قدم أبوه العراق، فولد له محمد بواسط، ونشأ بالكوفة. إمام في الفقه والأصول، ثاني أصحاب أبي حنيفة بعد أبي يوسف، من المجتهدين المتسبين، هو الذي نشر علم أبي حنيفة بتصانيفه الكثيرة، ولي القضاء للرشد بالرقعة، ثم عزله، واستصحبه الرشيد في خروجه إلى خراسان، فمات محمد بالري. من تصانيفه: الجامع الكبير، الجامع الصغير، المبسوط، السير الكبير، السير الصغير، الزيادات. وهذه كلها تسمى عند الحنفية كتب ظاهر الرواية، وله كتاب (الآثار)، و(الأصل). ولد عام ١٣١ هـ، وتوفي عام ١٨٩ هـ.

انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص ١٦٣)، الأعلام للزركلي (٦/ ٣٠٩)، البداية والنهاية (١٠/ ٢٠٢).

(٢) انظر: الهداية ١/ ٩٤.

المطلب الرابع

اسماء آيات السجود

خارج الصلاة

- الفرع الأول: شروط سجود التلاوة للمستمع.
- الفرع الثاني: تكرار سجدة التلاوة للمستمع.

المطلب الرابع

سماع آيات السجود خارج الصلاة

الفرع الأول: شروط سجود التلاوة للمستمع

المسألة الأولى: شروط الوجوب على السامع والمستمع:

وهذه الشروط عند الحنفية دون غيرهم؛ لأنهم هم الذين يوجبون سجدة التلاوة، بخلاف جمهور الفقهاء الذين يجعلونها سنة مؤكدة، كما سبق أن بيناه.

*** وشروط الوجوب عندهم هي شروط وجوب الصلاة، وهي: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والطهارة من الحيض والنفاس.

فكل من كان أهلاً لوجوب الصلاة عليه إما أداءً أو قضاءً، فهو من أهل وجوب السجدة عليه.

والسبب في ذلك: أن السجدة جزء من أجزاء الصلاة، فيشترط لوجوبها أهلية وجوب الصلاة.

وبناءً على ذلك فلا تجب السجدة على الكافر والصبي والمجنون والحائض والنفساء، سواء أقرءوها أم سمعوها؛ لأن هؤلاء ليسوا من أهل وجوب الصلاة عليهم.

وبناءً على ذلك تجب السجدة على المحدث والجنب؛ لأنها من أهل وجوب الصلاة عليهما، وإن كانت لا تصح منهم، حال الحدث والجنابة، إلا أنها تلزمهم حتى يتطهروا ويزول وصف الحدث والجنابة.

وكما أنها تجب عندهم على المستمع المحدث والمستمع الجنب وتلزمهما بعد الطهارة، كذلك تجب على من سمع لتلاوة هؤلاء ممن وجبت عليه، وممن لم تجب عليه، إلا المجنون؛ والسبب في ذلك أن التلاوة منهم صحيحة كتلاوة المؤمن والبالغ والمتطهر؛ لأن تعلق السجدة بقليل القراءة وهو ما كان دون آية، فلم يتعلق به النهي، فينظر إلى أهلية التالي،

وأهليته بالتمييز. وقد وُجد فوجد سماع تلاوة صحيحة فتجب السجدة بخلاف سماعها من المجنون؛ لأن ذلك ليس بتلاوة صحيحة لعدم أهليته لانعدام التمييز^(١).

**** ووجوبها عند الحنفية - خارج الصلاة - على التراخي دون الفور.**

والسبب في ذلك: أن دلائل الوجوب مطلقة عن تعيين الوقت، فتجب في جزء من الوقت غير معين، ويتعين ذلك بتعيينه فعلاً، وإنما تضيق عليه الوجوب في آخر عمره، كما في سائر الواجبات الموسعة.

ووجوبها عندهم - في داخل الصلاة - على الفور دون التراخي.

والسبب في ذلك: أنها تجب على سبيل التضيق لقيام دليل التضيق، وهو أنها وجبت بها من أفعال الصلاة، وهو القراءة، فالتحقت بأفعال الصلاة، وصارت جزءاً من أجزائها؛ ولهذا يجب أداؤها في الصلاة^(٢).

وليعلم أن ذلك كله عند الحنفية؛ لأنهم يقولون بوجوبها دون الجمهور القائلين بأنها سنة مؤكدة، فإنها لا تجب عندهم لا على سبيل الفور ولا على سبيل التراخي.

المسألة الثانية: شروط الصحة على السامع والمستمع:

النقطة الأولى: الشروط المتفق عليها بالنسبة للسامع والمستمع:

**** اتفق الفقهاء^(٣) على أنه يشترط لصحة سجدة التلاوة ما يشترط لصحة الصلاة، وهذه الشروط هي:** الطهارة من الحدثين الأصغر والأكبر، والطهارة من النجاسة، وهي طهارة البدن والثوب، ومكان السجود والقيام والقعود، وستر العورة، واستقبال القبلة والنية.

(١) انظر: بدائع الصنائع ٣٠٦/١.

(٢) بدائع الصنائع ٣٠٦/١.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٣٠٦/١ - حاشية الدسوقي ٣٠٧/١ - مغني المحتاج ٢١٤/١ - المغني ٣٥٩/٢.

والسبب في ذلك: أنها جزء من أجزاء الصلاة، فكانت معتبرة بسجدة الصلاة، ولهذا لا يجوز أداؤها بالتييم إلا إن لم يجد ثمة ماء أو كان مريضاً.

ولو سمع السجدة وهو على غير طهارة، لا يصح له السجود لها بالاتفاق. ولا تلزمه عند جمهور الفقهاء، فلا يتوضأ لها ولا يتييم؛ لأنها تتعلق بسبب، فإذا فات لم يسجد، كما لو قرأ سجدة في الصلاة، فلم يسجد، فإنه لا يسجد بعدها.

كذلك إذا ثبت هذا، فإنه لا يسجد لها، وإن توضأ بعد ذلك، لفوت سببها^(١).

أما الحنفية فإنهم يلزمون من سمعها بغير طهارة أن يتوضأ ويسجد لها، لأنها واجبة عليه، بمجرد سماعها، فتكون في ذمته؛ لأنه عند سماعها كان من أهل الصلاة فوجبت عليه، إلا أنه تعذر أداؤها لعدم الطهارة، فإذا زال العذر بالوضوء سجد لها. وهذا الخلاف على خلافهم في وجوب السجدة أصلاً، كما ذكرناه سابقاً.

** واتفق الفقهاء^(٢) على أنه لا يجوز أداؤها إلا إلى القبلة إذا تلاها على الأرض، ولا يصح منه الإيلاء حال القدرة، وإن اشتبهت عليه القبلة فتحرى وسجد إلى جهة، فأخطأ القبلة، صحت؛ لأن الصلاة بالتحري إلى غير جهة القبلة جائزة، فالسجدة أولى.

** واتفق الفقهاء على أنه إذا سمعها وهو على الراحلة في السفر لا يشترط له استقبال القبلة، وأوماً بالسجود، حيث كان وجهه كصلاة النافلة^(٣)؛ لما روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قرأ عام الفتح سجدة فسجد الناس كلهم، منهم الراكب والساجد في الأرض، حتى إن الراكب ليسجد على يده^(٤).

(١) انظر: المغني ٣٥٩/٢.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٣٠٦/١ - حاشية الدسوقي ٣٠٧/١ - مغني المحتاج ٢١٩/١ - المغني ٣٥٩/٢.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٣٠٦/١ - مغني المحتاج ٢١٩/١ - المغني ٣٧٠/٢.

(٤) رواه أبو داود في سننه ٦٠/٢ (١٤١١) - ورواه الحاكم في مستدركه ٣٤٠/١ (٧٩٨). وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

ولأن في اشتراط النزول حرجاً بخلاف الفرض والنذر، ولأنها تطوع فأشبهه سائر التطوع^(١).

وقال الحنفية (وما وجب من السجدة في الأرض لا يجوز على الدابة، يجوز على الأرض؛ لأن ما وجب على الأرض وجب تاماً فلا يسقط بالإياء الذي هو بعض السجود، فأما ما وجب على الدابة وجب بالإياء؛ لما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه تلا سجدة وهو راكب فأولمأ بها إيماءً، وروي عن ابن عمر أنه سئل عن سماع سجدة وهو راكب؟ قال: فليوم إيماءً^(٢).

وقالوا أيضاً: (فإذا نزل وأداها على الأرض فقد أداها تامة، فكانت أولى بالجواز كما في الصلاة)^(٣).

وقالوا: (ولو تلاها على الدابة، فنزل ثم ركب فأداها بالإياء جاز، إلا على قول زفر^(٤)، وهو يقول لما نزل وجب أداؤها على الأرض، فصار كما لو تلاها على الأرض).

وهذا يستوي عندهم في حق السامع لها والتالي، فليعلم.

النقطة الثانية: الشروط المختلف فيها بالنسبة للسامع والمستمع:

اختلف الفقهاء في بعض الشروط الخاصة بالمستمع لسجدة التلاوة حتى يصح أداؤها منه^(٥).

(١) انظر: المغني ٢/ ٣٧٠.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٣٠٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري، أصله من أصبهان، فقيه إمام من المتقدمين من تلاميذ أبي حنيفة، وهو أقيسه، وكان يأخذ بالأنثر إن وجده. قال: ما خالفت أبا حنيفة في قول إلا وقد كان أبو حنيفة يقول به، تولى قضاء البصرة وبهائمات، وهو أحد الذين دونوا الكتب. ولد عام ١١٠ هـ، وتوفي عام ١٥٨ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٧٨)، الجواهر المضية (١/ ٢٤٣-٢٤٤).

(٥) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٣٠٧ - الدر المختار ١/ ٧٣٢ - حاشية الدسوقي ١/ ٣٠٧ - الشرح الصغير ١/ ٤٢٢ -

المهذب ١/ ٨٥ وما بعدها - المجموع ٤/ ٨٠ - مغني المحتاج ١/ ٢١٤ - ٢١٧ - المغني ٢/ ٣٩٨ - كشف

القناع ١/ ٥٧٨.

١ - اشتراط أن يكون التالي ممن تصلح إمامته للمستمع:

** اشتراط الجمهور دون الخفية أن يكون التالي ممن تصلح إمامته للمستمع، أي يجوز اقتداؤه به، فإن كان التالي امرأة أو خنثى مشكلاً، لم يسجد الرجل باستماعه منها؛ لأنها لا تصلح إمامتهما له^(١).

واستدلوا على ذلك بما روي عن عطاء عن النبي ﷺ أنه أتى إلى نفر من أصحابه، فقرأ رجل منهم سجدة ثم نظر إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «إنك كنت إمامنا، ولو سجدت سجدنا»^(٢).

وقال ابن مسعود لتميم بن حذلم: اقرأ، فقرأ عليه سجدة، فقال: (اسجد؛ فإنك إمامنا فيها)^(٣).

وأما إن كان التالي صبياً فذهب الشافعية والحنابلة إلى جواز سجدة التلاوة بالاستماع منه^(٤)، وذهب المالكية إلى عدم جواز السجدة بالاستماع من الصبي^(٥).

واستدل الشافعية والحنابلة على الجواز بجواز اقتداء الرجل بالصبي في النفل، فإذا جاز في صلاة النافلة، فجوازه في السجود أولى.

والمالكية على أنه لا تصلح إمامة الصبي والاقتداء به، فلا يسجد بالاستماع منه؛ ولأن الشرط عندهم أن يكون التالي ممن تصلح إمامته في الفريضة، ولا تصلح إمامة الصبي في الفريضة عندهم.

(١) انظر: حاشية الدسوقي ٣٠٧/١ - الشرح الصغير ٤٢٢/١ - مغني المحتاج ٢١٤/١ - المغني ٣٦٧/٢.

(٢) رواه الشافعي في مسنده ١٢٢/١ - الأم ١٢٠/١.

(٣) رواه البخاري ٣٦٥/١ (١٠٢٣).

(٤) انظر: المغني ٣٦٧/٢ - كشاف القناع ٥٨٦/١ - حاشية الدسوقي ٣٠٧/١ - مغني المحتاج ٢١٤/١.

(٥) انظر: حاشية الدسوقي ٣٠٧/١ - الشرح الصغير ٤٢٢/١.

❖❖ وأما الحنفية فإن هذا الشرط غير لازم، فيجوز أن تكون المرأة أو الطفل هو التالي، وتصح السجدة ممن يستمع منهما، بل تجب عندهم بالاستماع للسجدة منهما؛ لأن تلاوتهم صحيحة.

فإذا كانوا يوجبون السجود بالاستماع لهم كما ذكرنا، فمن باب أولى أن تصح السجدة بالاستماع لهم، فالمرأة يجب عليها السجود باستماعها، لأنها من أهل التكليف، وتجب السجدة بالاستماع منها؛ لأن تلاوتها صحيحة.

والطفل لا تجب عليه السجدة باستماعها؛ لأنه ليس من أهل التكليف، وتجب السجدة بالاستماع منه لأن تلاوته صحيحة.

أما المجنون فلا تجب عليه، ولا تجب بالاستماع منه؛ لانعدام الأهلية في حقه، فلا تكون تلاوته صحيحة^(١).

❖❖ وبناءً على قول الجمهور لا يسجد السامع لقراءة النائم والجنب والسكران والساهي، بخلاف الحنفية؛ لأنهم لا تصلح إمامتهم في الصلاة، فلا تجوز السجدة بالاستماع لهم.

أما الحنفية فتجب بالاستماع لهم؛ لأن تلاوتهم صحيحة.

وكذلك لا يسجد السامع بسماع السجدة من غير الآدمي كالطيور المعلمة كالبيغاء، وكسماعها من الصدى عند الجميع الجمهور والحنفية^(٢)، أما الجمهور فلأنهم اشترطوا صلاحية القارئ للإمامة، ولا تصلح الإمامة لغير الآدمي. وأما الحنفية؛ فلأن هذه ليست تلاوة عندهم، والسجود يكون بسماع التلاوة الصحيحة.

٢- واشترط المالكية للمستمع أن لا يكون القارئ قصد إسماع الناس حُسن صوته، فإن كان ذلك فلا يسجد المستمع.

(١) انظر: بدائع الصنائع: ٣٠٧/١.

(٢) المصدر السابق.

جاء في حاشية الدسوقي^(١) قوله: (ولم يجلس القارئ ليسمع الناس، فإن جلس ليسمع الناس حسن قراءته فلا يسجد المستمع له؛ لأن الشأن أن يدخل قراءته الرياء فلا يكون أهلاً للاقتداء به)^(٢).

٣- واشترطوا أيضاً أن يكون قصد السامع من السماع أن يتعلم من القارئ القراءة أو أحكام التجويد من مد وقصر وإخفاء وإدغام وغير ذلك^(٣).

٤- واشترط الشافعية للمستمع والسامع (لأن السامع والمستمع عندهم سواء في الحكم كالحنفية) أن تكون القراءة مشروعة، فإن كانت محرمة كقراءة الجنب، أو مكروهة كقراءة المصلي في حال الركوع مثلاً - فلا يسن السجود لا للقارئ ولا للسامع.

٥- واشترطوا أن تكون القراءة مقصودة، فلو صدرت من ساءٍ ونحوه كالطير وآلة التسجيل، فلا يشرع السجود للسامع.

٦- واشترطوا أن يكون المقروء كل آية السجدة، فلو قرأ بعضها أو سمع بعضها فلا يسجد.

٧- واشترطوا أن لا يطول الفصل بين قراءة السجدة أو سماعها وبين السجود لها.

وأن لا يعرض عنها، فإن طال الفصل بينهما أو أعرض عنها، فلا يسجد لها، وقدرُوا الطول بأن يزيد على مقدار صلاة ركعتين بقراءة متوسطة.

(١) هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، فقيه مالكي من علماء العربية والفقه، من أهل دسوق بمصر، تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة، ودرس بالأزهر، قال صاحب شجرة النور الزكية: (هو محقق عصره وفريد دهره) من تصانيفه: حاشيته على الشرح الكبير على مختصر خليل (في الفقه المالكي)، حاشيته على شرح السنوسي لمقدمته أم البراهين (في العقائد)، كانت وفاته عام ١٢٣٠ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٤٢)، معجم المؤلفين (٩/ ٢٩٢)، شجرة النور الزكية (ص ٣٦١).

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ١/ ٣٠٧.

(٣) المصدر السابق.

٨- واشترطوا أن تكون قراءة السجدة من شخص واحد، فلو قرأ واحد بعض الآية وكملها آخر، فلا سجود للقارئ؛ لأنها لم تتم الآية منه، ولا للسامع لعدم اتحاد التالين في حقه^(١).

وهذا الشرط أيضاً عند الحنفية، فقالوا (لو سمع شخص آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفاً، لم يسجد لأنه لم يسمعها من تالٍ؛ لأن اتحاد التالي شرط)^(٢).

٩- واشترط الحنابلة لسجود المستمع أن يسجد القارئ، فإذا لم يسجد القارئ لم يسجد المستمع^(٣).

واستدلوا بالحديث السابق (ولو سجدت سجداً)، فكأنه علق سجودهم على سجود القارئ، ولأنه تابع له، وسجوده إنما كان بقراءته، فإن الاستماع إنما يحصل بالقراءة فلا يسجد بدون سجوده، كما لو كانا في الصلاة.

أما الجمهور فلم يشترطوا ذلك، وقالوا بسجود المستمع وإن لم يسجد القارئ؛ لأن الاستماع موجود وهو سبب السجود، وأما القياس على الإمامة في الصلاة فإن التالي ليس بإمام للمستمع حقيقة، بل هو بمنزلة الإمام.

ويحيز الحنابلة مع ذلك للمستمع أن يرفع من السجود قبل القارئ، لأنها ليست سجدة تلاوة في الصلاة، وإنما الاقتداء كان في سببها وليس في هيئتها، والرفع منها ومقدار السجود لها.

١٠- واشترط الحنابلة عدم السجود أمام القارئ ولا عن يساره مع خلو يمينه، على اعتبار أن القارئ إمام له، ولا تصح هذه الأحوال معه^(٤).

(١) انظر: المجموع ٨٠/٤ - مغني المحتاج ٢١٤/١ - ٢١٧ - المذهب ٨٥/١ وما بعدها.

(٢) انظر: الدر المختار ٧٣٢/١.

(٣) انظر: المغني ٣٦٨/٢ - كشاف القناع ٥٨٧/١.

(٤) انظر: كشاف القناع ٥٨٦/١.

الفرع الثاني: تكرار سجدة التلاوة للمستمع

المسألة الأولى: تكرار سجدة التلاوة في المجلس الواحد (عند اتحاد المجلس):

لا خلاف بين الفقهاء في أن من استمع لعدة آيات فيها سجديات مختلفة أنه يطلب منه السجود لكل آية سجدة، سواء اتحد المجلس أو اختلف، فالعبرة هنا باختلاف السجدة وتجدد السبب لها بتجدها؛ لأن كل سجدة على حدة اشتملت على داع للسجود.

إلا أن الحنفية قالوا بتجدد الوجوب لكل سجدة، فيجب السجود لكل سجدة، والجمهور على الاستحباب كما سبق ذكره.

وإنما الخلاف فيما لو كرر السماع لسجدة التلاوة في مجلس واحد، بأن سمعها من قارئها مرة، ثم كرر القارئ القراءة عليه، حتى سمعها ثانية، سواء كان نفس التكرار من نفس القارئ أو من غيره، بحيث سمع نفس الآية من قارئ في نفس المجلس، ثم سمعها نفسها من قارئ آخر في نفس المجلس، هل يجزئه (عند الحنفية) وهل يكفيه (عند الجمهور) أن يسجد سجدة واحدة؟ أو أن المطلوب هي سجدة لكل واحدة منهما؟

اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية إلى أنه إن تكرر سماع السجدة في مجلس واحد تكفيه سجدة واحدة، ولا يكرر السجود^(١).

القول الثاني: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن السجدة تتكرر بتكرار التلاوة والاستماع لها في المجلس الواحد (مع ملاحظة أنها غير واجبة عندهم، وإنما هي سنة مؤكدة كما سبق أن ذكرناه)^(٢).

فلو سمعها مراراً في مجلس واحد، سواء من قارئ واحد أو من أكثر من قارئ، له أن يسجد لكل سجدة منها سجدة تلاوة^(٣).

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢٩٩/١ وما بعدها.

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٣٠٥/٨ وما بعدها - المجموع للنووي ٨٠/٤، المغني ٣٦٥/٢ وما بعدها.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ٣٠٥/١ وما بعدها - المجموع ٨٠/٤ - المغني ٣٦٥/٢ وما بعدها.

أدلة الحنفية^(١):

١- ما روي أن جبريل - عليه السلام - كان ينزل بالوحي فيقرأ آية السجدة على رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ كان يسمع ويتلقن، ثم يقرأ على أصحابه، وكان لا يسجد إلا مرة واحدة.

٢- روي عن أبي عبدالرحمن السلمي معلّم الحسن والحسين - رضي الله عنهما - أنه كان يعلم الآية مرارًا، وكان لا يزيد على سجدة واحدة، والظاهر أن عليًا - رضي الله عنه - كان عالمًا بذلك ولم ينكر عليه^(٢).

٣- روي عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - أنه كان يكرر آية السجدة حين كان يعلم الصبيان، وكان لا يسجد إلا مرة واحدة. فكان يعلم الناس بالبصرة، وكان يزحف إلى هذا تارة وإلى هذا تارة أخرى، فيعلمهم آية السجدة ولا يسجد إلا مرة واحدة^(٣).

٤- ولأن المجلس الواحد جامع للكلمات المتفرقة، كما في الإيجاب والقبول.

٥- ولأن في إيجاب السجدة في كل مرة إيقاعًا في الحرج؛ لكون المعلمين مبتلين بتكرار الآية لتعليم الصبيان، والحرج منفي بنص الكتاب^(٤).

٦- ولأن السجدة متعلقة بالتلاوة، والمرة الأولى هي الحاصلة للتلاوة، فأما التكرار فلم يمكن لحق التلاوة، بل للتحفظ أو للتدبر والتأمل في ذلك، وكل ذلك من عمل القلب، ولا تعلق لوجوب السجدة به، فجعل الإجراء على اللسان الذي هو من ضرورة ما هو فعل القلب أو وسيلة إليه من أفعاله، فالتحق بما هو فعل القلب، وذلك ليس بسبب^(٥).

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢٩٩/١ وما بعدها.

(٢) لم أجد هذا الأثر في كتب الحديث، وإنما أورده الكاساني في بدائعه. انظر: بدائع الصنائع ٢٩٩/١.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٢٩٩/١.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٢٩٩/١.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ٢٩٨-٢٩٩/١.

*** وأما محل السجود عند الحنفية، فإن له أن يؤديها بعد الأولى ولا يؤديها بعد ذلك بعد سماعها للسجدة المتكررة، وله أن يؤديها بعد انتهاء سماعه للسجدة المتكررة، وإن كان فعلها بعد الأولى أولى، وقيل: التأخير أحوط.

*** تنبيه: وفرق الحنفية بين هذه الحالة وهي ما إذا تلا مرارًا ثم سجد، أو ما إذا تلا وسجد ثم تلا بعد ذلك مرارًا في مجلس واحد، فلا يلزمه إلا سجدة واحدة، وبين ما إذا زنى مرارًا، فلا يحذف إلا مرة واحدة، ولو زنى مرة ثم حدث ثم زنى مرة أخرى يحذف ثانيًا، وكذلك ثالثًا ورابعًا، ولا تسقط الثانية والثالثة كما في السجود. والفرق أن في الزنى تكرر السبب؛ لمساواة كل فعل من الأفعال التالية للفعل الأول في المأثم والقبح وفساد الفراش، وكل معنى صار به الأول سببًا، إلا أنه لما أقيم عليه الحد جعل ذلك حكمًا لكل سبب، فجعل بكماله حكمًا لهذا، وحكمًا لذاك، وجعل كأن كل سبب ليس معه غيره في حق نفسه لحصول ما شرع لسد الحد وهو الزجر، عن المعاودة في المستقبل، فإذا وجد الزنا بعد ذلك انعقد سببًا كالذي تقدم فلا بد من وجود حكمه.

بخلاف ما نحن فيه؛ لأن ما هنا السبب هو التلاوة والمرة الأولى هي الحاصلة بحق التلاوة، على ما مر، فلم يتكرر السبب، وهذا المعنى لا يتبدل بتخلل السجدة بينهما وعدم التخلل لحصول الثانية بحق التأمل، والتحفظ في الحالين، وكذا السامع لتلك التلاوات المتكررة لا يلزمه إلا بالمرة الأولى؛ لأن ما وراءها في حقه جعل غير سبب بل تابعًا للتأمل والحفظ؛ لأنه في حقه يفيد المعنيين جميعًا أي الإعانة على الحفظ والتدبر، بخلاف ما إذا سمع إنسان آخر المرة الثانية أو الثالثة أو الرابعة، وذلك في حقه أول ما سمع حيث تلزمه السجدة؛ لأن ذلك في حق سماع التلاوة؛ لأن كل مرة تلاوة حقيقية، إلا أن الحقيقة جعلت ساقطة في حق من تكررت في حقه، ففي حق من لم تتكرر بقيت على حقيقتها^(١).

(١) بدائع الصنائع ١/ ٢٩٨.

وأما إذا كان المجلس الواحد يشمل الصلاة بحيث سمعها في غير الصلاة في نفس المجلس ثم سجد لها ثم دخل في صلاته وسمع نفس السجدة في صلاته - سجد لها، ولم تجزه السجدة الأولى؛ لأن السجدة الصلواتية أقوى سبباً - واعتبرت كالمجلس المتغير، والعكس غير صحيح، فلو سمعها في صلاته ثم سجد لها ثم سمع نفس السجدة بعد الصلاة في نفس المجلس، أجزأته الأولى، ولم يسجد للثانية؛ وذلك لأن الصلواتية أقوى سبباً، والتي بعدها أضعف منها، وجرياً على الأصح في اتحاد المجلس واتحاد التلاوة. وكذلك لو سمعها قبل الصلاة ولم يسجد ثم سمعها في الصلاة وسجد لها، أجزأته السجدة عن التلاوتين^(١).

دليل الجمهور:

استدل الجمهور على تكرار سجدة التلاوة بتكرار سماعها في المجلس الواحد بتعدد الأسباب وهو سماعه لسجدة التلاوة، فكلمة سمعها تجدد في حقه سبب السجود، كما لو قرأها واستمع لأخرى لتعدد السبب في حقه^(٢).

الترجيح:

والراجح - فيما أرى - هو رأي الحنفية، ومع وجهة رأي الجمهور، إلا أن فيه مشقة على السامع والقارئ في الإتيان بسجدة التلاوة، كلما تكرر سماعها. وأدلة الحنفية في ذلك قوية، خاصة أن الحنفية يتفقون مع الجمهور في تكرارها بتكرار المجلس وتعدد؛ كذلك يقتربون مع الجمهور في المجلس الواحد، وهو اختلاف المجلس حكماً - كما سنرى - فيقولون بتكرارها في المجلس الواحد اتفاقاً مع الجمهور في ذلك، إذا اختلف حكماً، كأن نام أو تحدث في أمور أخرى، ثم سمعها مرة أخرى تجدد السبب في حقه، وهذا توجيه صحيح؛ لتجدد السبب واختلاف الحال في المجلس الواحد.

(١) بدائع الصنائع ١/ ٢٩٩.

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ١/ ٣٠٥ وما بعدها - المجموع ٤/ ٨٠ - المغني ٢/ ٣٦٥ وما بعدها.

المسألة الثانية: تكرار سجدة التلاوة عند اختلاف المجلس حكمًا:

وصورة ذلك أن يكون المجلس واحدًا، إلا أنه في حكم المجلس المتعدد، كأن ينام فيه بعد سماع السجدة ثم يستيقظ فيسمعها مرة أخرى، أو أن يفصل بين السامعين بالأكل أو غيره مما يغير حال المجلس كتغير مكانه.

** والجمهور على تعدد السجدة بتكرارها في هذه الحالات؛ لأنهم يكررون السجدة في الوضع العادي، أي عند اتحاد المجلس والحال التي فيه، وفي هذه الأحوال وهي الاختلاف الحكمي للمجلس من باب أولى عندهم يتجدد السبب للسجدة^(١).

** وأما الحنفية - وهم القائلون بعدم تكرارها في المجلس الواحد بتكرار سماعها - فإنهم عند اختلاف المجلس حكمًا يقتربون من الجمهور في تجدد السبب لها ويقولون بتكرار السجدة في هذه الأحوال.

إلا أنهم مع ذلك يفرقون بين حالتين: الاختلاف الحكمي اليسير، فيعتبرونه كاتحاد المجلس فلا تتكرر، والاختلاف الحكمي الكبير فيعتبرونه كاختلاف المجلس فتتكرر السجدة^(٢).

- فمثال اختلاف المجلس حكمًا اختلافًا كبيرًا، أن يسمع السجدة ثم يأكل أو ينام مضطجعًا، أو ترضع المرأة صبيًا، أو يأخذ في البيع أو الشراء أو النكاح، أو أي عمل يعرف به أنه قطع لما كان قبل ذلك، ثم يعيد السماع بعد ذلك، فعليه سجدة أخرى عندهم اتفاقًا مع الجمهور.

والسبب في ذلك: أن المجلس يتبدل بهذه الأعمال كالقوم الذين يجلسون لدرس العلم فيكون مجلسهم مجلس الدرس، ثم يشتغلون بالنكاح فيصير مجلسهم مجلس النكاح، ثم

(١) انظر: حاشية الدسوقي ٣٠٥/١ وما بعدها، المجموع ٨٠/٤، المغني ٣٦٥/٢ وما بعدها.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٣١٥/١.

بالبيع فيصير مجلسهم مجلس البيع، ثم بالأكل فيصير مجلسهم مجلس الأكل، فصار تبدل المجلس بهذه الأعمال كتبدله بالذهاب والرجوع.

- ومثال اختلاف المجلس حكماً اختلافاً يسيراً لا تتكرر معه السجدة، كما لو نام قاعداً أو أكل لقمة أو شرب شربة، أو تكلم بكلمة، أو عمل عملاً يسيراً، ثم أعادها، فليس عليه الأخرى؛ لأنه بهذا القدر لا يتبدل المجلس.

كذلك لو قرأ أو سمع السجدة فأطال القراءة بعدها، أو أطال الجلوس، ثم أعاد سماعها، ليس عليه سجدة أخرى؛ لأن مجلسه لم يتبدل بقراءة القرآن، وطول الجلوس، وكذلك لو اشتغل بالتسبيح أو بالتهليل ثم أعاد سماعها لا يلزمه أخرى.

وكذلك لو قرأها أو سمعها وهو جالس ثم قام فقرأها أو سمعها وهو قائم، فلا يلزمه أخرى؛ لأن المجلس لم يتبدل حقيقةً وحكماً، أما الحقيقة؛ فلأنه لم يبرح مكانه، وأما الحكم؛ فلأن الوجود قيام، وهو عمل قليل كأكل لقمة أو شرب شربة وبمثله لا يتبدل المجلس^(١).

ومما سبق يتبين لنا تفريق الحنفية بين الاختلاف الحكمي اليسير والكبير، فالقياس فيهما سواء أنه لا يلزمه أخرى لاتحاد المكان حقيقةً؛ إلا أنهم استحسنا إذا طال العمل فاعتبروه قطعاً للمجلس.

والجمهور لم يفرقوا؛ لأنهم أصلاً تتكرر عندهم في المجلس الواحد المتحد، فمهما اختلف يسيراً أو كبيراً فهي متكررة عندهم؛ لأنها من باب أولى أن تتكرر عن الاختلاف اليسير والكبير في المجلس الواحد.

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٣١٥.

المسألة الثالثة: تكرار سجدة التلاوة عند اختلاف المجلس حقيقة:

وهنا اتفق الفقهاء^(١) أن بتكرار سجدة التلاوة يتكرر السجود إذا اختلف المجلس حقيقة.

*** أما الجمهور فهو من باب أولى؛ لأنهم يكررون السجدة في المجلس الواحد، فتكرارها عند اختلافه أولى.

*** وأما الحنفية فإن السبب عندهم تجدد، وهم يكررونها في المجلس الواحد إذا اختلف حكماً اختلافاً يقطع المجلس، فاختلفه حقيقة يؤكد قطع المجلس، ويكرر السجود بتكرار سماعه (مع ملاحظة اختلاف الحكم الشرعي في السجدة، فهي واجبة عند الأحناف سنة عند الجمهور).

ومثال هذه المسألة: أن يسمع السجدة في مكان، ثم ينتقل إلى آخر، فيسمع نفس السجدة، فإن السجود يتكرر في حقه بتكرار سماعها لاختلاف المجلس.

ويلحق بذلك تكرارها على السامع بتبديل مجلسه، وإن اتحد مجلس القارئ. فلو قرأها قارئ وسمعها آخر ثم ذهب السامع وخرج عن المجلس، ثم عاد إليه وسمعها مرة أخرى، لم تتكرر على القارئ، لاتحاد المجلس بالنسبة له، وتكررت على السامع لاختلاف المجلس بالنسبة له.

ولو قرأها قارئ وسمعها آخر ثم خرج القارئ من المجلس وبقي السامع ثم عاد القارئ وقرأها مرة أخرى، وتكرر سماع الآخر لها؛ فإنها تتكرر في حق القارئ لاختلاف المجلس في حقه، ولا تتكرر في حق السامع لاتحاد المجلس في حقه.

والمسجد يعتبر مكاناً واحداً ومجلساً واحداً، وإن تعدد السماع في زواياه، فلو سمعها في مسجد جماعة في زاوية ثم سمعها في زاوية أخرى وجبت عليه - عند الأحناف -

(١) انظر: بدائع الصنائع ٣١٥/١ - حاشية الدسوقي ٣٠٥/١ - المجموع ٨١/٤ - المغني ٣٦٦/٢.

سجدة واحدة، واستحب له عند الجمهور سجدة واحدة؛ لاتحاد المجلس وعدم اختلافه، ولأن المسجد كله جعل بمنزلة مكان واحد في حق الصلاة، ففي حق السجدة أولى.

والمشي تكرر فيه السجدة بتكرر سماعها فيه؛ لتبدل المكان والمجلس.

وحدد الحنفية تبدل المجلس بالانتقال منه بثلاث خطوات في الصحراء والطريق، وألحقوا السماع في البيت والسفينة بالمسجد في اعتبارهما مطلباً واحداً، سواء أكانت السفينة واقفة أم جارية، فإن سمع فيها وتكرر السماع لزمه عندهم سجدة واحدة^(١).

وكذلك لو كان يسبح في حوض أو غدير أو حد معلوم، إن تكرر سماعه فيها لم يلزمه إلا واحدة، على اعتبار أنه مجلس واحد، وأما السابق في النهر أو الحوض الكبير فتكرر السجدة بتكرر سماعها، وكذلك لو سمعها على غصن ثم انتقل إلى غصن آخر، وتكرر سماعه تكرر السجود واعتبروه مجلساً آخر.

تنبيه:

*** وفرق الحنفية بين تكرار السماع على ظهر السفينة الجارية، وبين تكرار السماع على ظهر الدابة وهي تمشي، فاعتبروا السفينة الجارية مجلساً واحداً، لا تتكرر السجدة فيه بتكرر سماعها، واعتبروا الدابة الماشية بتعدد المجلس بها فتكرر السجدة بتكرر سماعها.

*** وسبب التفريق عندهم: أن قوائم الدابة جعلت كرجليه حكماً لنفوذ تصرفه عليها في السير والوقوف، فكان تبدل مكانها كتبدل مكانه، فحصلت القراءة، أو السماع في مجالس مختلفة فتعلقت بكل سجدة تلاوة سجدة بخلاف السفينة: فإنها لم تجعل بمنزلة رجلي الراكب لخروجه عن قبول تصرفه في السير والوقوف ولهذا أضيف سيرها إليها دون ركبها.

(١) بدائع الصنائع ٣١٥/١، ويلاحظ فيما يلي تفصيل الحنفية في طبيعة المجلس وتبدله، وهذا لسبب بسيط، وهو أن الحنفية هم الذين فرقوا بين اتحاد المجلس واختلافه دون الجمهور، فوجب بيان ذلك، كما أنهم هم الذين يوجبون السجدة دون الجمهور الذي يستحبونها، فلما كانت واجبة يأثم المسلم بعدم إتيانها لزم منهم كل هذا التفصيل.

قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرَىٰ بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾^(٢) فلم يجعل تبدل مكانها تبدل مكانه بل مكانه ما سكن هو فيه من السفينة من حيث الحقيقة والحكم، وذلك لم يتبدل فكانت التلاوة والسماع متكررة في مكان واحد، فلم يجب لها إلا سجدة واحدة كما في البيت^(٣).

*** وفرق الحنفية في سماعها على ظهر الدابة وتلاوتها بين ما إذا كان في صلاة أو خارجها. فلو سمعها وهو على ظهر الدابة الماشية وهو خارج صلاة تكررت السجدة بتكرر سماعها أو تلاوتها، أما إذا كان في الصلاة بأن تلاها وهو يسير على الدابة ويصلي عليها إن كان في ركعة واحدة لا يلزمه إلا سجدة واحدة بإجماعهم.

والسبب: أن الشرع حيث جوز صلاته عليها مع حكمه ببطلان الصلاة في الأماكن المختلفة، دل على أنه أسقط اعتبار اختلاف الأمكنة أو جعل مكانه في هذه الحالة ظهر الدابة لا ما هو مكان قوائمها، فلم يلزمه إلا سجدة واحدة، وصار راكب الدابة في هذه الحالة كراكب السفينة، يحقق أن الشرع جوز صلاته، ولو جعل مكانه أمكنة قوائم الدابة لصار هو ماشياً بمشيها، والصلاة ماشياً لا تجوز، وأما إن كرر التلاوة في ركعتين فاختلفت الرواية عندهم.

*** قال أبو يوسف بالقياس بأن يكفيه سجدة واحدة، ووجه القياس أن المكان متحد حقيقة وحكماً، فيوجب كون الثانية تكراراً للأدلة كما في سائر المواضع.

*** وقال محمد بالاستحسان، وأنه يلزمه لكل تلاوة سجدة. ووجه الاستحسان أن المكان ههنا، وإن اتحد حقيقة وحكماً لكن مع هذا لا يمكن أن يجعل الثانية تكراراً؛ لأن لكل ركعة قراءة مستحقة، فلو جعلنا الثانية تكراراً للأولى والتحقق القراءة بالركعة الأولى لخلت

(١) سورة يونس، آية ٢٢.

(٢) سورة هود، آية ٤٢.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٣١٥.

الثانية عن القراءة ولفسدت، وحيث لم تفسد دل على أنها لم تجعل مكررة، بخلاف ما إذا كرر التلاوة في ركعة واحدة، لأن هناك أمكن جعل التلاوة المتكررة متحدة حكمًا^(١).

وهذا الخلاف بين الأحناف في تكرارها بين الركعتين يمكن الرجوع له في كتبهم، وهو لا يعيننا في مسألتنا هذه كثيرًا، وإنما أوردناه لنبين توسع الأحناف في تحديد المجلس الواحد من المجلسين وتأثير ذلك في تكرار السجدة ووجوبها عندهم.

وللملاحظة ذلك:

أن الفقهاء متفقون في أن اختلاف المجلس عند تكرار سماع سجدة التلاوة يترتب عليه تكرار السجود لكل سجدة، ولم يخالف أحد منهم في ذلك، وإن فصل الأحناف كثيرًا في صفة المجلس وحدوده، وما يعتبر مجلسًا واحدًا، أو مجلسين، وسبب هذا التفصيل أن الأحناف هم الذين يفرقون بين المجلس والمجلسين في وجوب السجود لكل سجدة، أو أجزاء الواحدة عن الكل، فاحتاجوا لبيان اتحاد المجلس من اختلافه، كما أنهم يوجبون سجدة التلاوة مما زاد حرصهم على بيان ذلك.

بينما الجمهور لم يفرق عندهم اتحاد المجلس من اختلافه من تكرار السجدة بتكرار سماعها، فلم يحتاجوا إلى التفصيل في بيان المجلس الواحد وتعددته لتساوي الحكم في ذلك، كما أنهم قالوا بأنها سنة وليست واجبة.

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٣١٥.

الفصل الثاني

سماع الأذان والخطبة ومسائل في الصلاة

- المبحث الأول: أحكام سماع الأذان والإقامة.
- المبحث الثاني: أحكام سماع الخطبة.
- المبحث الثالث: أحكام تتعلق بالسماع في الصلاة.

المبحث الأول

أحكام سماع الأذان والإقامة

المطلب الأول: موقف السامع أثناء الأذان.

المطلب الثاني: موقف السامع بعد الأذان.

المطلب الثالث: أحكام سماع الإقامة.

المطلب الأول

موقف السامع أثناء الأذان

- الفرع الأول : الحكم التكليفي لترديد السامع للأذان.
- الفرع الثاني : أحكام متعلقة بترديد السامع للأذان عند الحنفية والجمهور.
- الفرع الثالث : قطع قراءة القرآن الكريم لسماع الأذان.
- الفرع الرابع : ما يقوله السامع مع الأذان.

المطلب الأول موقف السامع أثناء الأذان

الفرع الأول: الحكم التكليفي لترديد السامع للأذان

اتفق الفقهاء على أن الشارع طلب من المكلفين الاستماع للأذان، والترديد مع المؤذن في أثناء الأذان.

والأصل في ذلك: ما روي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن»^(١).

إلا أن الفقهاء اختلفوا في حكم هذا الطلب، هل هو على الاستحباب أم الوجوب؟ على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الحنفية - في الراجح عندهم وداود وأهل الظاهر - إلى وجوب إجابة السامع للأذان عند سماعه له^(٢).

المذهب الثاني: ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن إجابة السامع للأذان مستحبة وليست واجبة^(٣).

أدلة الحنفية:

١ - عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن»^(٤).

(١) رواه البخاري ٢٢١ / ١ (٥٨٦).

• ومسلم ٢٨٨ / ١ (٣٨٣).

(٢) انظر: فتح القدير ١ / ١٧٣، البدائع ١ / ١٤٦، الدر المختار ١ / ٣٩٦، البحر الرائق ١ / ٢٧٠، حاشية الطحطاوي ١ / ١٣٥، نيل الأوطار ٢ / ٥٩، المحلى لابن حزم ٣ / ١٢٢.

(٣) انظر: الشرح الصغير للدردير ١ / ٢٥٣، الشرح الكبير للدردير ١ / ١٩٦، القوانين الفقهية ص ٤٨، المجموع ٣ / ١٢٤، مغني المحتاج ١ / ١٤٠، المذهب ١ / ٥٨، كشاف القناع ١ / ٢٨٤، المغني ١ / ٤٢٦ - ٤٢٨.

(٤) سبق تخريجه.

وجه الاستدلال:

أن النبي ﷺ قال: «فقولوا»، وهو أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فالوجوب تعلق بسماع النداء، فمتى سماع النداء، اقتضى ذلك وجوب الإجابة.

٢- حديث «أربع من الجفاء: من بال قائماً، ومن مسح جبهته قبل الفراغ من الصلاة، ومن سمع الأذان ولم يجب، ومن سمع ذكرى ولم يصل على»^(١).

اختلاف الحنفية في الإجابة المطلوبة: هل هي الإجابة باللسان أم الإجابة بالقدم؟
قال الحصكفي^(٢) في "الدر المختار": (ويجب وجوباً..)، وقال أيضاً: (والظاهر وجوبها باللسان، لظاهر الأمر في حديث «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول..»^(٣)).

وقال ابن عابدين في "حاشيته": (والظاهر أن الإجابة باللسان واجبة، لظاهر الأمر في قوله: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول»، إلا إذا لم تظهر قرينة تصرف عنه، بل ربما يظهر استنكار تركه؛ لأنه يشبه عدم الالتفات إليه والتشاغل عنه).

وقال في "الخلاصة": (ومن سمع الأذان فعليه أن يجيب، وإن كان جنباً؛ لأن إجابة

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٣٠٠/٩ (٩٥٠٣)، وورد في رواية بلفظ: «أربع من الجفاء: أن يسمع الرجل المؤذن يكبر فلا يكبر، ويتشهد فلا يتشهد، ويمسح جبهته من التراب وهو يصلي، وأن يصلي في الأرض الفضاء ليس بينه وبين القبلة سترة». الطبراني في الكبير ٣٠٠/٩ (٩٥٠٢). ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٨٥ (٣٣٦٧). والحديث موقوف على ابن مسعود، قال البخاري: هذا حديث منكر، يضطربون فيه.

(٢) هو محمد بن علي بن محمد علاء الدين الحصكفي، نسبته إلى حصن كيفا في ديار بكر، وهي الآن بلدة صغيرة، يكتب اسمها (حسنكيف) محرفاً، وتعرف اليوم باسم (شرناخ)، دمشقي المولد والوفاة، فقيه حنفي وأصولي، وله مشاركة في التفسير والحديث والنحو، أخذ الفقه عن الخير الرملي، والفخر المقدسي الحنفي، وله مشايخ كثيرون واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به، وتولي إفتاء الحنفية بدمشق. من تصانيفه: الدر المختار شرح تنوير الأبصار، الدر المتقى شرح ملتنقى الأبحر، إفاضة الأنوار شرح المنار (في الأصول). ولد عام ١٠٢٥ هـ وتوفي عام ١٠٨٨ هـ.

انظر: معجم المؤلفين (١١/٥٦)، الأعلام للزركلي (٧/١٨٨)، خلاصة الأثر (٤/٦٣).

(٣) انظر: الدر المختار ١/٣٩٦-٣٩٨.

المؤذن ليست بأذان). وفي "المحيط": يجب على السامع للأذان الإجابة^(١).

وقال الكاساني في "بدائع الصنائع": (وأما بيان ما يجب على السامعين عند الأذان: فالواجب عليهم الإجابة، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أربع من الجفاء...»^(٢)).

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار" تعليقاً على حديث أبي سعيد الخدري: «إذا سمعتم النداء..»، فيه متمسك لمن قال بوجوب الإجابة؛ لأن الأمر يقتضيه بحقيقته^(٣).

وهذا هو الراجح عند الأحناف، وإلا فقد ذهب بعض علمائهم إلى أن الإجابة الواجبة للنداء، هي الإجابة بالقدم لا باللسان، وأن الإجابة باللسان مندوبة. قال الطحطاوي^(٤) في "حاشيته": اختلف في الإجابة، فقليل: واجبة، وهو ظاهر ما في الحاشية والخلاصة والتحفة، وإليه مال الكمال، وقال في "الدر": فلا يرد سلاماً، ولا يشتغل بشيء سوى الإجابة...

ثم قال: وصرح جماعة بنفي وجوبها باللسان، وأنها مستحبة، حتى قالوا: إن فعل نال الثواب، وإلا فلا إثم ولا كراهة. وقال أيضاً: وفي "النهر" قال الحلواني^(٥): "الإجابة

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ٩٠/١ - ٩٨.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١/٢٥٨.

(٣) انظر: نيل الأوطار: ٥٩/٢.

(٤) هو أحمد بن محمد بن إسحاق، فقيه حنفي، ولد بطهطا بالقرب من أسيوط، وتعلم بالأزهر وتقلد مشيخة الحنفية، فخلع ثم أعيد، من كتبه: حاشية على مراقي الفلاح، وحاشية على الدر المختار، وكشف الرين عن بيان المسح على الجوربين. كانت وفاته عام (١٢٣١هـ).

انظر: الأعلام للزركلي (١/٢٣٢).

(٥) هو عبدالعزيز بن أحمد بن نصر، شمس الأئمة الحلواني، نسبته إلى بيع الحلواء، وربما قيل له: الحلواني، فقيه حنفي، كان إمام الحنفية ببخارى، توفي في كش، ودفن ببخارى. من تصانيفه: المبسوط (في الفقه)، النوادر (في الفروع)، الفتاوى، شرح أدب القاضي لأبي يوسف. توفي عام ٤٤٨هـ.

انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص ٩٥)، الجواهر المضية (١/٣١٨).

باللسان مندوبة، والواجب إنما هو الإجابة بالقدم^(١).

جاء في "الدر المختار" للحصكفي: ولو كان في المسجد حين سماعه ليس عليه الإجابة، ولو كان خارجه أجاب بالمشي إليه بالقدم، ولو أجاب باللسان لا بالقدم، لا يكون محيياً، وهذا بناء على أن الإجابة المطلوبة بقدمه لا بلسانه، كما هو قول الحلواني^(٢).

وقال ابن عابدين في "حاشيته": وفي فتاوى قاضيخان^(٣): إجابة المؤذن فضيلة، وإن تركها لا شيء عليه. وأما قوله ﷺ: «من لم يجب الأذان فلا صلاة له»، فمعناه الإجابة بالقدم لا باللسان فقط^(٤).

أدلة الجمهور:

واستدل الجمهور على استحبابها بما روي عن النبي ﷺ أنه سمع مؤذناً، فلما كبر قال: «على الفطرة» فلما تشهد قال: «خرج من النار»^(٥).

وجه الاستدلال:

قالوا: فلما قال ﷺ غير ما قال المؤذن، علمنا أن الأمر بذلك للاستحباب؛ لأنه لو كان

(١) انظر: حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١/ ١٣٥.

(٢) انظر: الدر المختار ١/ ٣٩٨.

(٣) هو حسن بن منصور بن محمود الأوزجندی المشهور بقاضيخان، من كبار فقهاء الحنفية في المشرق، وفتاواه متداولة دائرة في كتب الحنفية، و(أوجد) بلدة بنواحي أصبهان قرب فرغانة. من تصانيفه: الفتاوى، الأمالي، شرح الجامع الصغير. توفي عام ٥٩٢هـ.

انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص ٦٤)، الجواهر المضية (١/ ٢٠٥).

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٩٥.

(٥) رواه مسلم، كتاب الطهارة، باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيها الأذان ٤/ ٣٠٦ رقم (٨٤٥).

- والترمذي كتاب السير، باب ما جاء في وصيته ﷺ في القتال ٤/ ١٤٠ (١٦١٨).

- وابن حبان كتاب الصلاة، باب الأذان ٤/ ٥٥٠ (١٦٦٥).

- وابن خزيمة كتاب الصلاة، باب الأذان في السفر ١/ ٢٠٨ (٣٩٩).

- وأحمد ٣/ ٥٨٩ (١١٩٤٢).

الأمر للوجوب لما قال: «على الفطرة»، أو: «خرج من النار»، فدل ذلك على أن الأمر الوارد في حديث أبي سعيد: «إذا سمعتم الأذان، فقولوا مثل ما يقول المؤذن»، مصروف إلى الاستحباب، لا إلى الوجوب^(١).

جاء في "سبل السلام" للصنعاني: (وقالوا: فلو كانت الإجابة واجبة لقال ﷺ: "كما قال المؤذن"، فلما لم يقل دل على أن الأمر في حديث أبي سعيد: «فقولوا مثل ما يقول» للاستحباب)^(٢).

وقال النووي في "المجموع": (مذهبنا أن المتابعة سنة ليست بواجبة، وبه قال جمهور العلماء). وقال: (والمختار أن يقال: المتابعة سنة متأكدة يكره تركها، لصريح الأحاديث الصحيحة بالأمر بها)^(٣).

وقال الشربيني في "مغني المحتاج": (ويسن لسامعه - أي المؤذن - ومستمعه كما فهم بالأولى، ومثل المؤذن المقيم)^(٤).

وجاء في "المبدع" لابن مفلح المقدسي^(٥): (ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول، إلا في الحيعلتين...) ^(٦).

وجاء في "شرح العمدة" لابن تيمية: (مسألة: قال النبي ﷺ: «إذا سمعتم المؤذن

(١) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٥٩-٦٠.

(٢) انظر: سبل السلام ١/ ٢٨٧.

(٣) انظر: المجموع ٣/ ١٦٢.

(٤) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤٠.

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، برهان الدين أبو إسحاق، من أهل قرية (رامين) من أعمال نابلس، دمشق المنشأ والوفاء، فقيه وأصولي حنبلي، كان حافظاً مجتهداً، ومرجع الفقهاء والناس في الأمور، ولي قضاء دمشق غير مرة. من تصانيفه: المبدع (وهو شرح المقنع في فروع الحنابلة في أربعة أجزاء)، المقصد الأرشد في ترجمة أصحاب الإمام أحمد. كانت ولادته ٨١٥هـ، ووفاته ٨٨٤هـ.

انظر: الضوء اللامع (١/ ١٥٢)، شذرات الذهب (٧/ ٣٣٨)، معجم المؤلفين (١/ ١٠٠).

(٦) انظر: المبدع ١/ ٣٣٠.

فقولوا مثل ما يقول..»، وهذا الذكر مستحب استحباباً مؤكداً؛ لأن النبي ﷺ أمر به، وأقل أقوال الأمر الاستحباب، حتى إنه إذا سمعه لم يشتغل عنه بصلاة نافلة من تحية المسجد، ولا سنة راتبة، ولا غيرها^(١).

وجاء في "حاشية الطحطاوي": (اختلف في الإجابة؛ فقليل: واجبة...، وقيل: مندوبة، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجهور الفقهاء، واختاره العيني^(٢) في "شرح البخاري"، وقال الشهاب في "شرح الشفاء": وهذا الصحيح^(٣)).

ناقش الجمهور أدلة الحنفية بما يلي:

١ - أن الحديث الذي استدلوا به وهو «إذا سمعتم النداء فقولوا...» قد صرف الأمر من الوجوب إلى الاستحباب، وهذا كثيراً ما يقع، والحديث الذي ذكروه من قول النبي ﷺ للمؤذن: «على الفطرة»، صارف له كما ذكرنا.

٢ - أما الحديث الآخر الذي استدلوا به، وهو: «أربع من الجفاء...»، فقالوا: بأنه موقوف على ابن مسعود، ولم يرفع للنبي ﷺ، كما أن متنه ليس فيه ما يدل على وجوب الإجابة للسامع، حيث إنه قال: «من الجفاء»، فلم يرد فيه أمر على الفعل، ولا وعيد على الترك، وترتيب عقوبة على تركه، ولا غير ذلك من صيغ الوجوب. كما أن في الحديث قد قرن

(١) انظر: شرح العمدة ٤/ ١٢٠.

(٢) هو محمود بن أحمد موسى، أبو الثناء وأبو محمد، قاضي القضاة بدر الدين العيني، أصله من حلب، مولده في عنتاب (وليها نسبته) فقيه حنفي، ومؤرخ من كبار المحدثين، تفقه على والده، كان فصيحاً باللغتين العربية والتركية، برع في الفقه والتفسير والحديث واللغة والتاريخ وغيرها من العلوم، وصل القاهرة، وولي الحسبة مراراً، ولي عدة مدارس ووظائف دينية، أفتى ودرس وأكب على الاشتغال إلى أن ولي نظر السجون ثم قضاء قضاة الحنفية بالديار المصرية. من تصانيفه: عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، البناية في شرح الهداية، رمز الحقائق شرح كنز الدقائق. ولد عام (٧٦٢هـ)، وتوفي عام (٨٥٥هـ).

انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص ٢٠٧)، الجواهر المضية (٢/ ١٦٥)، شذرات الذهب (٧/ ٢٨٦)، الأعلام للزركلي (٨/ ٣٨).

(٣) انظر: حاشية الطحطاوي ١/ ١٣٥.

إجابة النداء مع أمور لا يصل تركها إلى ترك الوجوب، كمسح الحصى من الجبهة قبل الفراغ من الصلاة، فدل ذلك على عدم فهم الوجوب من الحديث، وإنما يفهم منه الكراهة لمن ترك إجابة النداء، وهو ما يقول به الجمهور من كراهة ترك متابعة الأذان.

وناقش الحنفية استدلال الجمهور بالحديث الوارد في إجابة النبي ﷺ، فقالوا: إنه ليس في الرواية أنه لم يقل مثل ما قال، فيحتمل أنه زاد على إجابته للنداء القول الذي قاله، كما يحتمل أنه وقع ذلك قبل الأمر بالإجابة، كما يحتمل أن الرجل الذي سمعه النبي ﷺ يؤذن لم يقصد الأذان^(١)، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال.

وأجاب الجمهور:

*** بأنه وقع في بعض طرق هذا الحديث أنه حضرته الصلاة؛ فدل ذلك على أن المؤذن الذي أذن إنما أذن للصلاة، فهو قاصد للأذان.

وأما قولهم بأنه ليس في الحديث ما يدل على أنه لم يقل مثل ما قال؛ فإنه أيضًا يرد بنفس ما يقولون بأنه ليس في الحديث ما يدل على أنه قال مثل ما قال، ويبقى التمسك بظاهر الحديث؛ وهو أنه قال إجابة للنداء: «على الفطرة»^(٢).

*** وأما قولهم بأنه يحتمل أنه وقع ذلك قبل الأمر بالإجابة، فإن هذا القول يحتاج إلى دليل وإثبات، ولا ينظر له لمجرد أنه احتمال، فمتى ثبت أن ذلك القول قبل الأمر بالإجابة، اعتبر وإلا فلا.

الترجيح:

والراجح - فيما يبدو لي - هو قول الجمهور من أن إجابة المؤذن مستحبة للسامع غير واجبة، خاصة أن الأوامر الواردة في التردد للأذان مصروفة إلى الاستحباب لما ذكره الجمهور، كما أن دليله هو فعل النبي ﷺ، وهو أقوى في الاستدلال من قوله ﷺ، وتعارض الفعل مع القول دال على أن الأمر إنما هو للاستحباب لا للوجوب. والله أعلم.

(١) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٦٠، سبل السلام ١/ ٢٨٧.

(٢) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٦٠.

الفرع الثاني

أحكام متعلقة بترديد السامع للأذان عند الحنفية والجمهور

أولاً: الحنفية:

القيام عند سماع الأذان وترك الاشتغال بما سواه:

ولذلك ذهب الحنفية إلى أنه يندب القيام عند سماع الأذان، وكذلك يندب للماشي أن يقف للإجابة، ليكون في مكان واحد، ويترك الاشتغال بشيء سوى الإجابة.

جاء في "حاشية ابن عابدين": وعن عائشة - رضي الله عنها -: إذا سمع الأذان فما عمل بعده فهو حرام، وكانت تضع مغزها، وإبراهيم الصائغ يلقي المطرقة من ورائه، ورد خلف شاهداً لاشتغاله بالنسيج حالة الأذان. وعن السلماني: كان الأمراء يوقفون أفراسهم له ويقولون: كفوا^(١).

وفي المنية: سمع الأذان وهو يمشي، فالأولى أن يقف ساعة ويجيب^(٢).

وجاء في "الدر المختار" للحصكفي: (...) ويندب القيام عند سماع الأذان^(٣).

عدم اشتراط الطهارة لإجابة الأذان:

وقالوا بأن الإجابة تشمل من سمع الأذان ولو كان جنباً.

جاء في حاشية ابن عابدين: (وفي "الخلاصة": من سمع الأذان فعليه أن يجيب، وإن كان جنباً؛ لأن إجابة المؤذن ليست بأذان)^(٤).

وقت إجابة السامع للأذان:

وقالوا بأنه إن فرغ المؤذن ولم يحبه السامع، فإن لم يطل الفصل تداركه بالإجابة، وإن

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٢٧٤.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٢٧٣.

(٣) انظر: الدر المختار ١/ ٣٩٦.

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٩٠.

طال الفصل فلا يجيب.

قال في "الحاشية": ولم أر حكم ما إذا فرغ المؤذن ولم يتابعه السامع، فهل يجيب بعد فراغه؟ وينبغي أنه إن طال الفصل لا يجيب، وإلا يجيب^(١).

تكرار سماع الإذاعة:

وإذا تكرر الأذان اختار الحنفية إجابة الأول، سواء أكان مؤذن مسجده أم غيره.

جاء في "حاشية ابن عابدين": (وسئل ظهير الدين عمن سمع في وقت من جهات ماذا عليه؟ قال: إجابة أذان مسجده بالفعل، وفي "فتح القدير": وهذا ليس مما نحن فيه؛ إذ مقصود السائل: أي مؤذن يجيب باللسان استحباباً أو وجوباً، والذي ينبغي إجابة الأول، سواء كان مؤذن مسجده أو غيره، لأنه حيث سمع الأذان ندب له الإجابة، أو وجبت على القولين)^(٢).

ولكن اختار ابن عابدين إجابة الكل، فقال: "والذي يظهر لي إجابة الكل بالقول، لتعدد السبب؛ وهو السماع"^(٣).

الحالات التي تمنع فيها الإجابة:

ومنع الحنفية إجابة السامع للأذان في ثمانية مواضع، وهي: الصلاة، واستماع الخطبة، والجنائز، وتعلم العلم وتعليمه، وعند الجماع، وقضاء الحاجة. وكذلك الحائض والنفساء.

جاء في "الدر المختار" للحصكفي، و"الحاشية" لابن عابدين: "ثمانية مواضع إذا سمع الأذان لا يجيب: في الصلاة، واستماع خطبة الجمعة، وثلاث خطب الموسم، والجنائز، وفي تعلم العلم وتعليمه، والجماع، والمستراح وقضاء الحاجة والتغوط. قال أبو حنيفة: لا يشني

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ٢٧٤ / ١.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ٢٧٣ / ١، الدر المختار ٣٩٩ / ١.

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ٣٦٩ / ١.

بلسانه، وكذا الحائض والنفساء، لا يجوز أذانها، وكذا ثناؤهما، والمراد بالثناء: الإجابة^(١).

سماع بعض الأذان :

وكذلك قالوا بإجابة السامع للأذان، سواء سمع الأذان كله أم بعضه، تمسكاً بالحديث: «فقولوا مثل ما يقول»^(٢).

تعذر سماع الأذان:

وإن لم يسمعه لبعد أو صمم لا تسن له الإجابة؛ لأن الحديث علق الإجابة على السماع، فمتى سمع النداء أجاب، وإن تعذر السماع لبعد أو صمم لم يجب^(٣).

قال الشوكاني في "نيل الأوطار" تعليقاً على الحديث: (ظاهر اختصاص الإجابة بمن سمع، حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً في الوقت، وعلم أنه يؤذن ولكن لم يسمع أذانه لبعد أو صمم، لا تشرع له المتابعة)^(٤).

ترديد السامع للإقامة:

وتجدر الإشارة إلى أن قول الأحناف - في الراجح عندهم - بالوجوب هو في التردد مع الأذان دون الإقامة، فالترديد مع الإقامة عندهم مستحب باتفاقهم لا واجب؛ لأن الحديث الذي يعتمدون عليه في وجوب إجابة السامع للأذان ورد في الأذان دون الإقامة، وإنما استحبو التردد معها لأحاديث أخرى.

قال ابن نجيم في "البحر الرائق": (وفي "فتح القدير" إن إجابة الإقامة مستحبة)^(٥).

(١) انظر: الحاشية ١/ ٢٧٤، الدر المختار ١/ ٣٦٩.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: فتح القدير ١/ ١٧٣، الدر المختار ١/ ٣٦٨.

(٤) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٥٨.

(٥) انظر: البحر الرائق ١/ ٢٧٣.

ثانياً: الجمهور:

ترك الإجابة للبعد أو الصمم:

لا تسن الإجابة عند الجمهور لمن لم يسمع النداء لبعد أو صمم، لعدم تحقق السماع الذي به تعلق الاستحباب.

جاء في "مغني المحتاج": (لو علم أذان غيره أو إقامته، ولم يسمعه لبعد أو صمم، لا تسن له الإجابة)^(١).

وقال النووي في "المجموع": إنه الظاهر، لأنها معلقة بالسماع في خبر: "إذا سمعتم المؤذن..."^(٢).

وتشمل الإجابة عند الجمهور كل سامع، ولو كان جنباً، أو حائضاً، أو نفساء، أو كان في طواف فرضاً أو نفلاً.

قال النووي في "المجموع": (وقال أصحابنا: ويستحب متابعتهم لكل سامع من طاهر ومحدث، وجنب وحائض، وكبير وصغير؛ لأنه ذكر، وكل هؤلاء من أهل الذكر). وقال: (ولو سمعه وهو في الطواف، تابعه وهو على الطواف)^(٣).

وجاء في "مغني المحتاج": (وتناولت عبارته الجنب والحائض ونحوهما وهو المعتمد، خلافاً للسبكي في قوله: لا يبيحان، لحديث: «كرهت أن أذكر الله إلا على طهر...»، ويمكن أن يتوسط بقوله: تجيب الحائض لطول زمنها، بخلاف الجنب)^(٤).

ترك الإجابة في الصلاة وحال الجماع والخلاء:

وقال الجمهور بأنه لو سمعه في الصلاة لم يجبه فيها، بل يؤخرها حتى يفرغ إن لم يطل

(١) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤٠.

(٢) انظر: المجموع ٣/ ١٢٥.

(٣) انظر: المجموع ٣/ ١٢٦.

(٤) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤٢.

الفصل، واستدلوا بحديث: «إن في الصلاة لشغلاً»^(١).

وكذلك، فقد امتنع النبي ﷺ من إجابة السلام في الصلاة، وهو أهم من إجابة المؤذن، فدل ذلك من باب أولى على عدم إجابة السامع في الصلاة للأذان حين يؤذن وهو في صلاته^(٢).

وكذلك الحكم لمن سمعه وهو في الجماع أو الخلاء لم يجبه، ويجيبه بعد الفراغ.

قال النووي في "المجموع": (فإن سمع ذلك وهو في الصلاة لم يأت بها في الصلاة، فإذا فرغ أتى بها)^(٣).

وقال: (ويستثنى من هذا - أي الإجابة - المصلي ومن هو على الخلاء والجماع، فإذا فرغ من الخلاء والجماع تابعه)^(٤).

وجاء في "مغني المحتاج" (... وتناولت أيضًا المجمع وقاضي الحاجة، لكن إنما يجيبان، كما قاله في "المجموع" بعد فراغه، ومحله إذا لم يطل الفصل، فإن طال لم تستحب لهما الإجابة)^(٥).

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار": (قال الحافظ: والمشهور في المذهب كراهة الإجابة في الصلاة، بل يؤخرها حتى يفرغ، وكذا حال الجماع، والخلاء.. وحديث: «إن في الصلاة لشغلاً»، دليل على الكراهة، ويؤيده امتناع النبي ﷺ من إجابة السلام فيهما، وهو أهم من الإجابة للمؤذن)^(٦).

جاء في "المغني": (وإن سمعه في الصلاة لم يقل مثل قوله؛ لئلا يشتغل عن الصلاة بما

(١) سبق تحريجه.

(٢) انظر: كشف القناع ١/ ٢٤٤، مغني المحتاج ١/ ١٤٠.

(٣) انظر: المجموع ٣/ ١٢٣.

(٤) انظر: المجموع ٣/ ١٢٥.

(٥) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤٢.

(٦) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٦٠.

ليس منها، وقد رُوي: «إن في الصلاة لشغلا»^(١).

وجاء في "شرح العمدة" لابن تيمية: (وإن كان في صلاة لم يقله؛ لأن في الصلاة لشغلا، ولهذا لا يستحب له أن يؤمن على دعاء غيره، أو يصلي على النبي ﷺ عند ذكره، وهو في الصلاة، ويقول له إذا فرغ من الصلاة)^(٢).

تكرار سماع الأذان:

وذهب الشافعية إلى أنه إن تكرر سماعه للأذان يستحب إجابة الجميع لإحراز الفضيلة، والتأكد يكون للأول.

قال الشربيني في "مغني المحتاج": (وإذا سمع مؤذناً بعد مؤذن فالمختار أن أصل الفضيلة في الإجابة شامل للجميع، إلا أن الأول متأكد يكره تركه)^(٣).

وقال ابن عبدالسلام: (إجابة الأول أفضل، إلا أذاني الصبح، فلا أفضلية فيهما، لتقدم الأول ووقوع الثاني في الوقت، وإلا أذاني الجمعة، لتقدم الأول، ومشروعية الثاني في زمنه ﷺ)^(٤).

سماع بعض الأذان:

واستحب الشافعية أنه لو سمع بعض الأذان أن يجيب في جميع الأذان؛ وذلك لأن الحديث فيه: «مثل ما يقول»، لا «مثل ما يسمع»، فإن فاتته البعض أتى به لسماعه للبعض الآخر).

قال في "مغني المحتاج": (ويؤخذ من كلام "المجموع" في ذلك، أنه لو سمع بعض الأذان يسن له أن يجيب في الجميع، وبه صرح الزركشي وغيره)^(٥).

واستحبوا كذلك أن يجيبه في الترجيع، وإن لم يسمعه؛ لأن الحديث فيه: «مثل ما يقول».

(١) انظر: المغني ٢/ ٨٨.

(٢) انظر: شرح العمدة ٤/ ١٢٠.

(٣) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤٠.

(٤) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤٠.

(٥) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤٠.

قال في مغني المحتاج: (وإذا لم يسمع الجميع فالظاهر أنه يسن له الإجابة فيه، لقوله ﷺ: «فقولوا مثل ما يقول»، ولم يقل: «مثل ما تسمعون»^(١)).

عقد القيام مع أول الإذان:

واستحب الحنابلة أن لا يقوم السامع عند سماعه للأذان مع أوله، وإنما ينتظر قليلاً، ولا يفرع مع أول الأذان، وعللوا ذلك بأن فيه تشبهاً بالشیطان؛ حيث أنه إذا سمع النداء فزع وأدبر وله ضراط، فكرهوا قيام السامع مع أول الأذان^(٢).

جاء في "شرح العمدة": (ويستحب أن لا يقوم إذا أخذ المؤذن في الأذان لسبب آخر؛ وهو أن الشيطان إذا سمع النداء أدبر وله ضراط حتى لا يسمع التأذين، ففي التحرك عند سماع النداء تشبه بالشیطان.. وعلى هذا يستحب لمن كان قاعداً أن لا يقوم عند سماع الأذان. قال أحمد في الرجل يقوم فيتطوع إذا أذن المؤذن: لا يقوم أول ما يبدأ، ويصبر قليلاً، وقال: يستحب له أن يكون ركوعه بعدما يفرغ)^(٣).

تقديم سماع الإذان ومتابعة المؤذن على تحية المسجد إلا الجمعة:

وصورته: إذا دخل الرجل المسجد والمؤذن يؤذن للصلاة، فهل يصلي تحية المسجد؟ أو يقدم عليها سماع الأذان والترديد مع المؤذن؟ هذا ما أحاول بيانه.

استحب الحنابلة لمن دخل مسجداً والمؤذن يؤذن أن يتابعه ويردد معه، حتى إذا فرغ صلى تحية المسجد، وأتى بها بعد فراغه من ترديد الأذان.

وعللوا ذلك بأن الأذان يفوت، أما تحية المسجد فلا تفوت، وكذلك ليجمع بين الفضيلتين من غير تفريط في واحدة منهما.

(١) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤٠.

(٢) انظر: الإنصاف للمرداوي ١/ ٤٢٧، شرح العمدة ٤/ ١٢٠، النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر للمجد ابن تيمية ١/ ٤١، كشف القناع ١/ ٢٤٤.

(٣) انظر: شرح العمدة لابن تيمية ٤/ ١٢٠، وكذلك: الإنصاف للمرداوي ١/ ٤٢٧، كشف القناع ١/ ٢٤٤.

ولكن هذا الحكم يستثنى منه أذان خطبة الجمعة، فإنهم قالوا فيه بتقديم تحية المسجد على سماع الأذان والترديد معه؛ لأن سماع الخطبة أهم من سماع الأذان.

فلو دخل المسجد والمؤذن يؤذن للجمعة أتى بالتحية حتى يدرك الخطبة، وفوت سماع الأذان لأجل الخطبة.

قال ابن قدامة في "المغني": وإن دخل المسجد فسمع المؤذن، استحَبَّ له انتظاره ليفرغ ويقول مثل ما يقول جمعًا بين الفضيلتين، وإن لم يقل كقوله وافتتح الصلاة فلا بأس. نص عليه أحمد^(١).

وقال: (قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن الرجل يقوم حين يسمع الأذان مبادرًا يركع؟ فقال: يستحب أن يكون ركوعه بعدما يفرغ المؤذن، أو يقرب من الفراغ؛ لأنه يقال: إن الشيطان ينفر حين يسمع الأذان، فلا ينبغي أن يبادر بالقيام)^(٢).

وجاء في "كشاف القناع" للبهوتي: (ولو دخل المسجد والمؤذن قد شرع في الأذان، لم يأت بتحية المسجد ولا غيرها، بل يجيب المؤذن حتى يخلو من أذانه، فيصلّي التحية ليجمع بين أجر الإجابة والتحية)^(٣).

وفي "شرح العمدة" لابن تيمية: (حتى إذا سمعه لم يشتغل عنه بصلاة نافلة من تحية مسجد، ولا سنة راتبة، ولا غيرها، بل إذا دخل المسجد وسمع المؤذن بدأ بإجابته قبل التحية. نص عليه)^(٤).

وصرح المرداوي في "الإنصاف": باستثناء أذان الجمعة من ذلك بقوله: (فائدة: لو دخل المسجد والمؤذن قد شرع في الأذان لم يأت بتحية المسجد ولا غيرها حتى يفرغ.. قال في

(١) انظر: المغني ٢/ ٨٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: كشاف القناع ١/ ٢٤٦.

(٤) انظر: شرح العمدة ٤/ ١٢٠.

"الفروع"، ولعل المراد غير أذان الخطبة؛ لأن سماع الخطبة أهم^(١).

وفي "المبدع" لابن مفلح: (إذا دخل المسجد لم يصل حتى يخلو الأذان ليجمع بين الفضيلتين، بخلاف أذان الجمعة؛ لأن سماع الخطبة أهم^(٢)).

وصرح بذلك البهوتي في "كشافه": (ولعل المراد غير أذان الخطبة أي الأذان الذي يكون بين يدي الخطيب يوم الجمعة؛ لأن سماعها أي الخطبة أهم من الإجابة^(٣)).

ترديد المؤذن لإذانه في نفسه:

وكذلك استحباب الحنابلة والشافعية أن يردد المؤذن ما يسمعه من نفسه في سره كأنه مستمع لغيره؛ لأنه قائل ومستمع في نفس الوقت^(٤).

جاء في المعنى: (وروي عن أحمد أنه كان إذا أذن، فقال كلمة من الأذان، قال مثلها سرًا، فظاهر هذا أنه رأى ذلك مستحبًا، ليكون ما يظهره أذانًا ودعاءً إلى الصلاة، وما يسره ذكرًا لله تعالى، فيكون بمنزلة من سمع الأذان^(٥)).

ترديد السامع للإذان لا يعني المماثلة:

وترديد السامع للأذان ومحاكاته له لا يعني بالضرورة المماثلة، ظنًا من أن الحديث الوارد في ذلك: «فقولوا مثل ما يقول»، يشمل بذلك المحاكاة في طريق القول من رفع الصوت وغيره، بل إن المقصود هو القول، لا طريقة القول ولا صفته.

قال الشوكاني في "نيل الأوطار": (والظاهر من قوله: «فقولوا مثل ما يقول»، عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه، لاتفاقهم على أنه لا يلزم المجيب أن يرفع صوته ولا غير ذلك).

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٤٢٧.

(٢) انظر: المبدع ١/ ٣٣٢.

(٣) انظر: كشاف القناع ١/ ٢٤٦.

(٤) انظر: المغني ٢/ ٨٨، مغني المحتاج ١/ ١٤١.

(٥) انظر: المغني ٢/ ٨٨.

وقال الحافظ: (وفيه بحث؛ لأن المماثلة وقعت في القول لا في صفته، ولاحتياج المؤذن إلى الإعلام، شرع له رفع الصوت بخلاف السامع، فليس مقصوده إلا الذكر، والسر والجهر مستويان في ذلك) (١).

اشتراط التلفظ بالأذان عند التردد :

وترديد السامع للأذان لا يكفي فيه بإمرار الأذان على قلبه دون التلفظ به، فإن ظاهر الحديث يقتضي التلفظ وإسماع نفسه بذلك.

قال الشوكاني في "نيل الأوطار": (والظاهر من قوله: «فقولوا...» التعبد بالقول، وعدم كفاية إمرار المجاورة على القلب) (٢).

وجاء في "سبل السلام" للصنعاني: (وليس المراد من المماثلة أن يرفع صوته كالمؤذن؛ لأن رفعه لصوته لقصد الإعلام بخلاف المجيب، ولا يكفي إمراره الإجابة على خاطره، فإنه ليس بقول) (٣).

(١) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٦٠.

(٢) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٦٠.

(٣) انظر: سبل السلام ١/ ٢٨٨.

الفرع الثالث

قطع قراءة القرآن الكريم لسماع الإذاعة

اتفق الفقهاء^(١) - دون مخالف - على أن من كان يقرأ القرآن الكريم ثم سمع النداء في أثناء قراءته، فإنه يقطع قراءته ويستمع للأذان، ويشغل بالإجابة، فمن قال بوجوب إجابة السامع، قال بوجوب قطع القراءة لمتابعة الأذان وهم الأحناف، ومن قال باستحباب متابعة المؤذن - وهم الجمهور - قال بكراهة القراءة في أثناء الأذان، بل ينبغي له أن يقطعها ويتابع الأذان، ثم يعود لها إن شاء.

والسبب في ذلك: أن الأذان وقته يفوت، فكانت متابعته في وقته مطلوبة، بخلاف القراءة التي لا يفوت وقتها، ويمكن للقارئ استئنافها بعد متابعة الأذان وإجابته^(٢).

*** وتردد بعض الحنفية في قطع القراءة، وفرقوا بين من كان يقرأ في المسجد، ومن كان يقرأ خارجه، فقالوا بأن من كان يقرأ في المسجد لا يقطع القراءة؛ لأنه قد أجاب النداء بحضوره للمسجد، وأما من كان يقرأ خارج المسجد فسمع الأذان يجيبه.

وهذا القول لبعض الحنفية، أما القول المشهور لهم والراجح عندهم، فهو عدم التفريق بين من سمع النداء، وكان يقرأ في المسجد أو في خارجه، بل يقطع القراءة، ويجب في كل الأحوال.

قال الكاساني في "بدائعه": (ولا ينبغي أن يتكلم السامع في حال الأذان والإقامة، ولا يشتغل بقراءة القرآن، ولا بشيء من الأعمال سوى الإجابة، ولو كان في القراءة ينبغي أن يقطع ويشغل بالاستماع والإجابة)^(٣).

وقال ابن نجيم في "البحر الرائق": (ولا يقرأ السامع، ولا يسلم، ولا يرد السلام، ولا

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٢٥٩، الدر المختار ١/ ٣٩٦، الشرح الصغير ١/ ٢٥٢، الشرح الكبير ١/ ١٥٩، المجموع

٣/ ١٢٣، مغني المحتاج ١/ ١٤٠، المغني ٢/ ٨٨.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٢٥٩.

يشتغل بشيء سوى الإجابة، ولو كان السامع يقرأ يقطع القراءة ويحجب^(١).

وأما قول بعض الحنفية؛ فقد نقله الحصكفي في "الدر المختار" بقوله: (وعليه: فيقطع قراءة القرآن لو كان يقرأ بمنزله، ويحجب لو أذان مسجده ولو بمسجد لا، لأنه أجابه بالحضور، وهذا متفرع على قول الحلواني). ثم قال: (وأما عندنا فيقطع ويحجب بلسانه مطلقاً)^(٢).

وجاء في "حاشية ابن عابدين" كذلك نقل هذا القول: (وفي "الظهرية": ولو كان الرجل في المسجد يقرأ القرآن فسمع الأذان، لا يترك القراءة؛ لأنه أجاب بالحضور، ولو كان في منزله يترك القراءة ويحجب)^(٣).

والمذاهب الأخرى اتفقت على قطع القراءة عند سماع النداء، دون تفريق بين سماعه في المسجد أو خارجه.

قال النووي في "المجموع": (فإن كان في قراءة أتى بها - يعني ألفاظ الأذان -، ثم رجع إلى القراءة). وقال: (فإذا سمعه وهو في قراءة أو ذكر أو درس علم أو نحو ذلك قطعه، وتابع المؤذن، ثم عاد إلى ما كان إن شاء)^(٤).

وقال الشربيني في "مغني المحتاج": (وإذا كان السامع أو المستمع في قراءة أو ذكر، استحجب له أن يقطعها ويحجب، أو في طواف أجاب فيه، كما قاله الماوردي)^(٥) (٦).

(١) انظر: البحر الرائق ١/ ٢٧٣.

(٢) انظر: الدر المختار ١/ ٣٩٦.

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٢٩٧، وفي حاشية الطحطاوي نحو هذا الكلام ١/ ١٣٥.

(٤) انظر: المجموع ٣/ ١٢٣ - ١٢٥.

(٥) هو علي بن محمد بن حبيب الماوردي، نسبته إلى بيع ماء الورد، ولد بالبصرة، وانتقل إلى بغداد، إمام في مذهب الشافعي، كان حافظاً له، وهو أول من لقب بـ (أقضى القضاة) في عهد القائم بأمر الله العباسي، وكانت له المكانة الرفيعة عند الخلفاء وملوك بغداد، اتهم بالميل إلى الاعتزال، وتوفي في بغداد. من تصانيفه: الحاوي (في الفقه)، الأحكام السلطانية، أدب الدنيا والدين، قانون الوزارة. ولد عام (٣٦٤هـ)، وتوفي عام (٤٥٠هـ).

انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ٣٠٣-٣١٤)، شذرات الذهب (٣/ ٢٨٥)، الأعلام للزركلي (٥/ ١٤٦).

(٦) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤٢.

وجاء في "المغني" لابن قدامة: (وإذا سمع الأذان وهو في قراءة، قطعها ليقول مثل قوله؛ لأنه يفوت، والقراءة لا تفوت)^(١).

وجاء في "شرح العمدة": (وإن سمعه وهو في قراءة أو دعاء قطع؛ لأن إجابة المؤذن تفوت)^(٢).

وذكر ابن مفلح في "النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر للمجد ابن تيمية": ما نصه: (وظاهر كلامه: أنه إذا سمع الأذان وهو يقرأ قطع القراءة وأجابه، فإذا فرغ عاد إليها؛ لأنها لا تفوت)^(٣).

من هذه النصوص يتبين لنا اتفاق الفقهاء على كراهة القراءة في أثناء أذان المؤذن؛ لأن الوقت قد حلت فيه فضيلتان عظيمتان، لكن إحداها تفوت ووقتها ضيق، والأخرى وقتها متسع ولا يفوت، فقدمت الفائتة على الأخرى لإحراز الفضيلتين وعدم فواتهما.

(١) انظر: المغني ٢/ ٨٨.

(٢) انظر: شرح العمدة ٤/ ١٢٠.

(٣) انظر: النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر للمجد ابن تيمية ١/ ٤١.

الفرع الرابع

ما يقوله السامع مع الأذان

مع اتفاق الفقهاء على أن ترديد السامع للأذان مطلوب شرعاً - وإن كان الحنفية يوجبونه دون غيرهم -، إلا أنهم اختلفوا في صفة هذا الترديد وألفاظه، وما يقوله السامع مع الأذان، على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن يقول السامع كما يقول المؤذن ويتابعه كلمة كلمة، من أول الأذان إلى آخره. وهو قول الحنفي من الحنابلة^(١).

المذهب الثاني: أن يقول السامع كما يقول المؤذن إلى آخر الشهادتين فقط، ولا يحاكي الأذان في بقيته ولا في التشويب (وهو قول المؤذن في الفجر: الصلاة خير من النوم)، ولا في غيره. وهو الراجح والمشهور عند المالكية^(٢).

المذهب الثالث: أن يقول السامع كما يقول المؤذن إلا في الحيعلتين (وهي قول المؤذن: حي على الصلاة، وقوله: حي على الفلاح)، فيقول السامع: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، والتشويب، فيقول السامع: (صدقت وبررت). وهو قول جمهور الفقهاء من الحنفية، والشافعية، والحنابلة، ومقابل المشهور عند المالكية^(٣).

دليل المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول (الحنفي من الحنابلة) بحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم الأذان فقولوا مثل ما يقول المؤذن»^(٤).

(١) انظر: المغني ٢/ ٨٦.

(٢) انظر: مختصر خليل ١/ ٢٤١، مواهب الجليل ١/ ٤٤٢، حاشية الدسوقي ١/ ١٩٦، المعونة ١/ ٢١٠-٢١١.

(٣) انظر: البحر الرائق ١/ ٢٧٣، رد المحتار ١/ ٢٩٧، بدائع الصنائع ١/ ٢٥٩، مواهب الجليل ١/ ٤٤٢، حاشية الدسوقي ١/ ١٩٦، المجموع ٣/ ١٢٤، مغني المحتاج ١/ ١٤٣، المغني ٢/ ٨٦، البدع ١/ ٣٣٠، كشف القناع ١/ ٢٤٦، نيل الأوطار ٢/ ٦٠-٦١، بداية المجتهد ٢/ ١٧٠.

(٤) سبق تخريجه.

ووجه الاستدلال: هو أن الحديث أرشد المستمع إلى القول، كما يقول المؤذن دون تفريق بين لفظ وآخر، وهذا يقتضي المحاكاة الكاملة لألفاظ الأذان.

قال الشوكاني في "نيل الأوطار" تعليقاً على هذا الحديث: (والحديث يدل على أنه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع ألفاظ الأذان الحيعلتين وغيرهما)^(١).

دليل المذهب الثاني:

واستدل أصحاب المذهب الثاني (المالكية في المشهور والراجح) على أن المتابعة إلى آخر الشهادات هي المقصودة من الترديد؛ بأنها ذكر الله تعالى من تكبير وشهادة، أما ما بعدها فليس بمقصود؛ لأن بعضه ليس بذكر، كقول المؤذن: (حي على الصلاة)، وقوله: (حي على الفلاح)، فهو دعوة ونداء والبعض الآخر سبق تكراره، وهو التكبير والتهليل في آخره، فلا يكرر ما سبق أن قاله^(٢).

جاء في "مختصر خليل": (وحكايته لسامعه لمتهى الشهادات متنى)^(٣).

وجاء في المعونة للقاضي عبد الوهاب: (ومن سمع المؤذن فيستحب له أن يقول مثل ما يقول.. وينتهي بالتحكية إلى آخر التشهد، لأن ذلك ذكر وتهليل وتكبير، فجاز للسامع بل يندب إلى أن يقول كقول المؤذن، وقوله: حي على الصلاة، دعاء إلى الصلاة، والسامع ليس بداعٍ إليها، فلم يكن لحكايته المؤذن في ذلك معنى)^(٤).

وقال النووي في "المجموع": (ومذهبنا ومذهب الجمهور: أنه يتابع المؤذن في جميع الكلمات. وعن مالك روايتان: إحداهما كالجمهور، والثانية: يتابعه إلى آخر الشهادات فقط؛ لأنه ذكر لله، وما بعده بعضه ليس بذكر، وبعضه تكرار لما سبق)^(٥).

(١) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٥٩.

(٢) انظر: مواهب الجليل ١/ ٤٤٢، حاشية الدسوقي ١/ ١٩٦، المعونة ١/ ٢١٠.

(٣) انظر: مختصر خليل ١/ ٢٤.

(٤) انظر: المعونة للقاضي عبد الوهاب ١/ ٢١٠-٢١١.

(٥) انظر: المجموع ٣/ ١٢٦.

دليل المذهب الثالث:

واستدل أصحاب المذهب الثالث (وهم جمهور الفقهاء من الحنفية، والشافعية، والحنابلة، ومقابل المشهور من المالكية) بأدلة نقلية وعقلية:

الأدلة النقلية:

الدليل الأول:

عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن محمدًا رسول الله، قال: أشهد أن محمدًا رسول الله، ثم قال: حي على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حي على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: الله أكبر الله أكبر، قال: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: لا إله إلا الله، قال: لا إله إلا الله: من قلبه - دخل الجنة»^(١).

وجه الاستدلال من الحديث: قال الجمهور: إن الحديث صريح واضح الدلالة على ما قلناه من إبدال الحيعلتين بالحوقلتين، وأما حديث أبي سعيد، فإنه عام قد خصص بهذا الحديث، فيقول مثل ما يقول إلا الحيعلتين خصتا بهذا الحديث.

جاء في «المغني»: (قال أبو بكر الأثرم^(٢): هذا من الأحاديث الجياد، وهذا أخص من حديث أبي سعيد، فيقدم عليه، أو يجمع بينهما)^(٣).

(١) رواه مسلم ٢٨٩/١ (٣٨٥)، وأبو داود في سننه ١٤٥/١ (٥٢٧)، والنسائي في السنن الكبرى ١٥/٦ (٩٨٦٨)، وابن حبان في صحيحه ٥٨٢/٤ (١٦٨٥)، وابن خزيمة في صحيحه ٢١٨/١ (٤١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٠٨/١ (٧٨٥).

(٢) هو أحمد بن محمد بن هانئ الطائي أو الكلبي، الإسكافي، أبو بكر صاحب الإمام أحمد، كان إمامًا من أهل الحفظ والإتقان، وكان فيه تيقظ عجيب، نقل عن أحمد مسائل كثيرة، وصنفها ورتبها أبوابًا، وكان أيضًا من أهل العناية بالحديث. توفي عام ٢٦١ هـ.

انظر: طبقات الحنابلة (١/٦٦)، تذكرة الحفاظ (٢/١٣٥)، الأعلام للزركلي (١/١٩٤).

(٣) انظر: المغني ٢/٨٧.

قال الشوكاني في "نيل الأوطار": (وقد ذهب الجمهور إلى تخصيص الحيعلتين بحديث عمر، فقالوا: يقول مثل ما يقول فيما عدا الحيعلتين، وأما في الحيعلتين فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله^(١)).

الدليل الثاني:

روي عن أبي رافع - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ: «أنه كان إذا سمع الأذان قال مثل ما يقول المؤذن، فإذا بلغ حي على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله»^(٢).

قال الكاساني في "بدائع الصنائع": (والإجابة أن يقول مثل ما قال المؤذن، إلا في قوله: حي على الصلاة، حي على الفلاح)، فإنه يقول: (لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)^(٣).
وقال ابن نجيم في "البحر الرائق": (ويقول مكان "حي على الصلاة": "لا حول ولا قوة إلا بالله")^(٤).

وقال الحصكفي في "الدر المختار": (... إلا في الحيعلتين فيحوقل)^(٥).

وقال النووي في "المجموع": (ويستحب لسامعه أن يتابعه في ألفاظ الأذان، ويقول عند الحيعلتين: "لا حول ولا قوة إلا بالله")^(٦).

وجاء في "مغني المحتاج" للشربيني: (إلا في حيعلتين، وهما: (حي على الصلاة، حي على الفلاح)، فيقول بدل كل منهما: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، فقد ثبت عن ابن مسعود أنه قال: (لا حول ولا قوة إلا بالله عند رسول الله ﷺ فضرِبَ بيديه على منكبي، وقال: هكذا

(١) انظر: نيل الأوطار ٢ / ٦٠.

(٢) رواه النسائي في السنن الكبرى ١٥ / ٦ (٩٨٦٩).

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١ / ٢٥٩.

(٤) انظر: البحر الرائق ١ / ٢٧٣.

(٥) انظر: الدر المختار ١ / ٣٩٦.

(٦) انظر: المجموع ٣ / ١٢٤.

أخبرني جبريل عليه السلام..^(١).

وقال ابن قدامة في "المغني": (وقال غير الخرقني من أصحابنا: يستحب أن يقول عند الخيعة: "لا حول ولا قوة إلا بالله". نص عليه أحمد)^(٢).

جاء في "المبدع": لابن مفلح ما نصه: (ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول، إلا في الخيعة، فإنه يقول: "لا حول ولا قوة إلا بالله"، كذا في "المحرر"، و«الوجيز»، نص عليه، ولا نعلم خلافاً في استحبابه)^(٣).

الأدلة العقلية:

١- قال الجمهور: إن الخيعة دعاء إلى الصلاة، وهو لا يليق بغير المؤذن، فاستحب للسامع ذكر آخر، فكان: (لا حول ولا قوة إلا بالله)؛ لأنه تفويض محض لله تعالى.

ولأن إعادة الخيعة تشبه المحاكاة والاستهزاء والعبث، وسبيلهما الطاعة والاستجابة، وسؤال الحول والقوة^(٤).

٢- ولأن المعنى مناسب لإجابة الخيعة من السامع بالحقيقة، فإنه لما دعي إلى ما فيه الفوز والفلاح والنجاة وإصابة الخير، ناسب أن يقول: هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفي القيام به، إلا إذا وفقني الله بحوله وقوته.

٣- ولأن ألفاظ الأذان ذكر لله تعالى، فناسب أن يجيب بها، إذ هو ذكر له تعالى. وأما الخيعة؛ فإنها هي دعاء إلى الصلاة، والذي يدعو إليها هو المؤذن، وأما السامع فإنها عليه الامتثال والإقبال على ما دعي إليه، وإجابته في ذكر الله لا فيما عداه^(٥).

(١) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤٠.

(٢) انظر: المغني ٢/ ٨٧.

(٣) انظر: المبدع ١/ ٣٣٠.

(٤) انظر: المجموع ٣/ ١٢٥، كشف القناع ١/ ٢٤٦، بدائع الصنائع ١/ ٢٥٩.

(٥) انظر: سبل السلام ١/ ٢٨٩.

قال الكاساني في "بدائع" بعد أن ذكر قول (لا حول ولا قوة إلا بالله) بعد الحيلة: (لأن إعادة ذلك تشبه المحاكاة والاستهزاء)^(١).

وجاء في "البحر الرائق" تعليلاً لرأي الجمهور: (لأن إعادة ذلك يشبه الاستهزاء؛ لأنه ليس بتسييح ولا تهليل)^(٢).

وقال النووي في "المجموع": (وإنما استحب للمتابع أن يقول مثل المؤذن في غير الحيلتين ليدل على رضاه به وموافقته على ذلك، وأما الحيلة فدعاء إلى الصلاة، وهذا لا يليق بغير المؤذن، فاستحب للمتابع ذكر آخر مكان (لا حول ولا قوة إلا بالله)، لأنه تفويض محض إلى الله تعالى)^(٣).

وذكر البهوتي هذا التعليل في "كشف القناع" فقال: (.. وإنما لم يتابعه في الحيلة لأنها خطاب، فإعادته عبث، بل سبيله الطاعة وسؤال الحول والقوة)^(٤).

مناقشة الجمهور لادلة المخالفين:

*** ورد الجمهور على ما استدل به أصحاب المذهب الأول، الذي تمسك بظاهر حديث «فقولوا مثل ما يقول»، بأن هذا الحديث عام، وقد خصص بالأحاديث الأخرى التي جازمت بإبدال الحيلة بالحوقة، خاصة، كما ذكرنا بأن ترديد الحيلة لا يناسب السامع؛ لأنه ليس بداع كالمؤذن، فناسب الحوقة له.

قال الصنعاني في "سبل السلام": (واعلم أن هذا الحديث مقيد لإطلاق حديث أبي سعيد الذي فيه: «فقولوا مثل ما يقول»، أي فيما عدا الحيلة)^(٥).

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٢٥٩.

(٢) انظر: البحر الرائق ١/ ٢٧٣.

(٣) انظر: المجموع ٣/ ١٢٥.

(٤) انظر: كشف القناع ١/ ٢٤٦.

(٥) انظر: سبل السلام ١/ ٢٨٩.

**** ورد الجمهور على ما استدل به أصحاب المذهب الثاني: بأن التوقف في الإجابة على الشهادتين، وترك ترديد السامع لما بعد الشهادتين لا دليل عليه، بل إنه معارض لصريح حديث عمر الوارد في الترديد لسائر الأذان وإثبات للحوقلة.**

والقول بأن ما بعد الشهادتين بعضه ليس بذكر وبعضه تكرر، فإن الجمهور يجعلون الحوقلة مكان الحيلة التي ليست بذكر، وبذلك لا حجة في القول بأنه ليس بذكر، والقول بأنه تكرر فيه نظر؛ لأنه لا مانع من تكراره، خاصة وأن هذا المعنى - أي التكرار - متحقق فيما قبل الشهادتين أصلاً، وهو في تكرار التكبير، وتكرار الشهادتين، فلا مانع لتكرار ما بعد الشهادتين، خاصة أنه أيضاً وردت الأحاديث في ذلك، ولا يمكن لهذا التعليل أن يناهض ما استدل به الجمهور.

الترجيح:

وبعد عرض أدلة كل مذهب، وعرض أدلة الجمهور ونصوصهم المتكاثرة في ذلك، أرجح رأي الجمهور في ذلك، لقوة أدلتهم، وضعف أدلة المخالفين. وقد أجيب عن أدلة المخالفين بما ذكرنا، فلا يبقى لهم حجة. والله أعلى وأعلم.

تنبيهات:

الجمع بين الحيلة والحوقلة:

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من قال بالجمع بين الحيلة والحوقلة بالنسبة للسامع جمعاً بين الأدلة، وهو قول الكمال بن الهمام^(١) من الحنفية صاحب فتح القدير - ووجه عند الحنابلة.

(١) هو محمد عبدالواحد بن عبدالحميد كمال الدين الشهير بابن الهمام، إمام من فقهاء الحنفية، مفسر، حافظ، متكلم، كان أبوه قاضياً بسيواس بتركيا، ثم ولي القضاء بالإسكندرية، فولد ابنه محمد ونشأ فيها، وأقام بالقاهرة، كان معظماً عند أرباب الدولة، اشتهر بكتابه القيم (فتح القدير) وهو حاشية على الهداية. من مصنفاته أيضاً: التحرير في أصول الفقه. كانت ولادته عام ٧٩٠هـ، ووفاته عام ٨٦١هـ.

انظر: الجواهر المضية (٢/ ٨٦)، الأعلام للزركلي (٧/ ١٣٥)، الفوائد الفهية (ص ١٨٠).

قال الشوكاني في "نيل الأوطار": (وقال ابن المنذر: يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح، فيقول تارة كذا، وتارة كذا، وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب إعمالهما)^(١).

وقال: (ويستحب للسامع أن يجمع بين الحيلة والحوقة، وهو وجه عند الحنابلة)^(٢).

وقال الصنعاني في "سبل السلام": (وقيل: يجمع بين الحيلة والحوقة عملاً بالحديثين، والأول - أي تخصيص الحديث - أولى؛ لأنه تخصيص للحديث العام أو تقييد لمطلقه)^(٣).

قال ابن نجيم في "البحر الرائق": (وأما الحوقلة ثم الحيلة؛ فهو وإن خالف ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: «فقولوا مثل ما يقول»، لكنه ورد فيه حديث مفسر لذلك). واختار المحقق في "فتح القدير" الجمع بين الحوقلة والحيلة عملاً بالأحاديث، لأنه ورد في بعض الصور طلبها صريحاً في "مسند أبي يعلى"، إذا قال: "حي على الصلاة"، قال: "حي على الصلاة" إلى آخره)^(٤).

وقال: (وقولهم: إنه يشبه الاستهزاء، لا يتم؛ إذ لا مانع من صحة اعتبار المجيب بهما داعياً لنفسه، محرّكاً منها السواكن، مخاطباً لها.. وكيف ينسب فاعله إلى الجهل مع وروده في بعض الأحاديث، والأصول تشهد له؛ لأن عندنا المخصص الأول ما لم يكن متصلاً لا يخصص، بل يعارض أو يقدم العام)^(٥).

وقال: (وفي "فتح القدير": وقد رأينا من مشايخ السلوك من كان يجمع بينهما، فيدعو نفسه، ثم يترأ من الحول والقوة، ليعمل بالحديثين)^(٦).

(١) انظر: نيل الأوطار ٦٠ / ٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: سبل السلام ٢٨٩ / ١.

(٤) انظر: البحر الرائق ٢٧٤ / ١.

(٥) البحر الرائق ٢٧٤ / ١.

(٦) البحر الرائق ٢٧٤ / ١.

الترديد مع التثويب:

واستثنى الجمهور أيضًا مع الخيلة في المتابعة التثويب، فيسن عند الجمهور أن يقول السامع مع التثويب^(١): "صدقت وبررت".

جاء في "رد المحتار" لابن عابدين: (وكذا إذا قال: "الصلاة خير من النوم"، فإنه يقول: "صدقت وبررت")^(٢).

وجاء في "الدر المختار" للحصكفي: (... وفي "الصلاة خير من النوم" فيقول: صدقت وبررت)^(٣).

وقال النووي في "المجموع": (... ويقول إذا سمع قول المؤذن: "الصلاة خير من النوم": صدقت وبررت، هذا هو المشهور)^(٤).

وجاء في "بدائع الصنائع" للكاساني: (وكذا إذا قال المؤذن: "الصلاة خير من النوم"، لا يعيده السامع لما قلنا، ولكنه يقول: "صدقت وبررت")^(٥).

وقال المرداوي^(٦) في "الإنصاف": (يقول عند التثويب: "صدقت وبررت"، فقط على الصحيح من المذهب، وقيل: يجمع بينهما، وقطع المجدد في "شرحه" أنه يقول: "صدقت، وبالحق نطق")^(٧).

(١) وهو قول المؤذن في صلاة الفجر: الصلاة خير من النوم.

(٢) انظر: الدر المختار ١/٣٩٦.

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين ١/٢٩٧.

(٤) انظر: المجموع ٣/١٢٤.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ١/٢٥٩.

(٦) هو علي بن سليمان بن أحمد بن محمد، علاء الدين المرداوي، نسبة إلى (مردا) إحدى قرى نابلس بفلسطين، شيخ المذهب الحنبلي، حاز رئاسة المذهب مدة، كان فقيهاً حافظاً لفروع المذهب، ولداً بمردا، ونشأ بها ثم انتقل إلى دمشق وتعلم بها، وانتقل إلى القاهرة، ثم مكة. من مصنفاته: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، التنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع، تحرير المنقول في تهذيب علم الأصول. ولد عام (٨١٧هـ)، وتوفي عام (٨٨٥هـ).

انظر: الضوء اللامع (٥/٢٢٥-٢٢٧)، الأعلام للزركلي (٥/١٠٤).

(٧) انظر: الإنصاف ١/٤٢٧.

وفي "المبدع" لابن مفلح المقدسي: (ويقول في التثويب: "صدقت وبررت")^(١).

استحباب متابعة المؤذن كلمة بكلمة:

واستحب الجمهور للسماع في ترديده للأذان أن يتابع الأذان كلمة بكلمة، وأن يعقب بعد كل كلمة بمثلها، أو ببديلها كما في الحيعلتين والتثويب.

جاء في "البحر الرائق" لابن نجيم: (لا يسبق المؤذن، بل يعقب كل جملة منه بجملة منه)^(٢).

وقال النووي في "المجموع": (قال أصحابنا: ويستحب أن يتابع المؤذن في كل كلمة عقب فراغ المؤذن منها، ولا يقارن، ولا يؤخر عن فراغه من الكلمة)^(٣).

وقال البهوتي في "كشافه": (وتكون الإجابة عقب كل جملة)^(٤).

وجاء في "المبدع" لابن مفلح: (وتكون الإجابة عقيب كل كلمة، أي لا تقارن ولا تتأخر)^(٥).

وجاء في "نيل الأوطار" للشوكاني ما نصه: (قال الكرمانى: قال: (مثل ما يقول، ليشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلمتها)^(٦).

وجاء في "مغني المحتاج" للشربيني: (ويسن أن يجيب في كل كلمة عقبها بأن لا يقارن ولا يتأخر كما في "المجموع")^(٧).

(١) انظر: المبدع ١/ ٣٣٠.

(٢) انظر: فتح القدير ١/ ٢٧٤، وكذلك جاء في رد المحتار نحوه ١/ ٣٩٨.

(٣) انظر: المجموع ٣/ ١٢٤.

(٤) انظر: كشاف القناع ١/ ٢٤٦.

(٥) انظر: المبدع ١/ ٣٣٠.

(٦) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٦١.

(٧) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤١.

المطلب الثاني

موقف السامع بعد الأذان

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: ما يقوله السامع بعد الأذان.

الفرع الثاني: الدعاء بعد الأذان.

الفرع الثالث: الخروج من المسجد بعد سماع الأذان فيه.

المطلب الثاني موقف السامع بعد الأذان

الفرع الأول: ما يقوله السامع بعد الأذان

استحب الفقهاء^(١) أن يقول السامع بعد الأذان ما يلي:

١- الصلاة على النبي ﷺ، وهي سنة باتفاق الفقهاء بالنسبة للسامع والمؤذن^(٢)

والأصل فيها ما روي عن عبدالله بن عمرو - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي، فإن من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة، لا ينبغي أن تكون إلا لعبيد من عباد الله، أرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة، حلت عليه الشفاعة»^(٣).

فائدة:

ويعتبر الحنفية والمالكية إعلان الصلاة على النبي ﷺ من المؤذن بعد أذانه بدعة حسنة، وقالوا: إنها استحدثت الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان في أيام صلاح الدين الأيوبي لبعض الأوقات عام (٧٨١ هـ)، وأنه كان يقال قبل أذان الفجر في كل ليلة بمصر والشام: (السلام عليك يا رسول الله)، واستمر ذلك إلى أن زيد فيها: (الصلاة والسلام عليك يا رسول الله)،

(١) انظر: فتح القدير ١/٧٤، الدر المختار ١/٣٦٢، حاشية ابن عابدين ١/٢٣٦٥، بدائع الصنائع ١/١٥٥، مواهب الجليل ١/٢٤٢، القوانين الفقهية ٤٨، المهذب ١/٥٨، مغني المحتاج ١/١٤١، المغني ٢/٨٧، بدائع الصنائع ١/١٥٥.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ١/٢٦٥، مواهب الجليل ١/٤٤٢، المجموع ٣/١٢٣، مغني المحتاج ١/١٤١، كشف القناع ١/٢٤٧، منتهى الإرادات ١/١٣٠، المغني ٢/٨٧.

(٣) رواه مسلم ١/٢٨٨ (٣٨٤)، وأبو داود ١/١٤٤ (٥٢٣)، والترمذي ٥/٥٨٦ (٣٦١٤)، والنسائي في السنن الكبرى ١/٥١٠ (١٦٤٢)، و ١٦/٦ (٩٨٧٣)، والمجتبى ٢/٢٥ (٦٧٨)، وابن حبان في صحيحه ٤/٥٨٩ (١٦٩١)، ٤/٥٨٨ (١٦٩٠)، ٤/٥٩٠ (١٦٩٢)، وابن خزيمة في صحيحه ١/٢١٨ (٤١٨)، وأحمد في مسنده ٣/٩٠ (١١٨٧٨)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٤٠٩ (١٧٨٩).

ثم جعل ذلك عقب كل أذان عام (٧٩١ هـ) (١).

واعتبر الفقهاء المؤذن والسماع في ذلك سواء، فيستحب لكل منهما الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان.

قال النووي في "المجموع": (ثم يصلي على النبي ﷺ، لما روي عن عبد الله بن عمرو.. ثم ذكر الحديث). ثم قال: (وتستحب الصلاة على رسول الله ﷺ، ثم سؤال الوسيلة بعدها للمؤذن والسماع) (٢).

وفي "مغني المحتاج" للشرييني: (ويسن لكل مؤذن وسماع ومستمع ومقيم أن يصلي على النبي ﷺ بعد فراغه من الأذان أو الإقامة) (٣).

وجاء في "كشف القناع" للبهوتي ما نصه: (ثم يصلي على النبي ﷺ بعد فراغه من الأذان وإجابته) (٤).

٢- أن يدعو بالدعاء المأثور: (اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته): وهو مستحب باتفاق الفقهاء (٥).

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٢٦١، حاشية الدسوقي ١/ ١٩٣.

(٢) انظر: المجموع ٣/ ١٢٣.

(٣) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٤١.

(٤) انظر: كشف القناع ١/ ٢٤٧.

(٥) انظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٢٦٥، مواهب الجليل ١/ ٤٤٢، المجموع ٣/ ١٢٣، مغني المحتاج ١/ ١٤١، كشف

القناع ١/ ٢٤٧، المبدع ١/ ٣٣١.

والأصل فيه ما روي عن جابر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعته مقامًا محمودًا الذي وعدته: حلت له شفاعتي يوم القيامة»^(١).

وكذلك يدل على استحباب هذا الدعاء بعد الفراغ من سماع الأذان الحديث الذي رواه عبدالله بن عمرو، وسبق ذكره، وفيه: «ثم سلوا الله لي الوسيلة.. فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة»^(٢).

قال النووي في "المجموع": (ثم يسأل الله تعالى الوسيلة، فيقول: ...) وذكر الدعاء مع

(١) رواه البخاري ٢٢٢/١ (٥٨٩)، و٤/١٧٤٩ (٤٤٤٢)، وأبو داود في سننه ١٤٦/١ (٥٢٩)، والترمذي في سننه ٤١٣/١ (٢١١)، والنسائي ٢٦/٢ (٦٨٠)، وفي الكبرى ٥١١/١ (١٦٤٤)، و١٧/٦ (٩٨٧٤)، وابن ماجه ٢٣٩/١ (٧٢٢)، وابن حبان ٥٨٦/٤ (١٦٨٩)، والطبراني في الصغير ٣/٢ (٦٧٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ٤١٠/١ (١٧٩٠).

ولأهمية هذا الحديث، وعظيم فضله، واشتهار استحبابه؛ نبين معنى ألفاظه؛ فنقول إن:

- الدعوة التامة: هي دعوة التوحيد؛ لأنه لا يدخلها تغيير ولا تبديل، قال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾، وهي باقية إلى يوم القيامة، أو هي دعوة الأذان والإقامة، سميت تامة لكاملها، وعظمة موقعها، وسلامتها من نقص يتطرق إليها.
- والصلاة القائمة: التي ستقدم وتفضل بصفاتها.
- الوسيلة: هي ما يتقرب به، يقال: توصلت أي تقربت، وتطلق على المنزلة العلية، وهي منزلة في الجنة، كما ثبت من حديث عبدالله بن عمرو السابق ذكره: «ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة».
- الفضيلة: المرتبة الزائدة على سائر الخلائق، ويحتمل أن تكون تفسيرًا للوسيلة.
- المقام المحمود: أي يحمد القائم فيه، وهو يطلق على كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات. والتنكير للتفخيم والتعظيم، وقد روي بالتعريف في روايات أخرى، والمراد به الشفاعة العظمى يوم القيامة، لأنه يحمده فيه الأولون والآخرين.

الذي وعدته: أراد به قول الله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾. والحكمة في سؤال ذلك - مع كونه واجب الوقوع بوعده الله تعالى - هي: إظهار كرامته وعظم منزلته ﷺ، وليعلم أن الاستحباب شامل للسماع وللمؤذن بعد الفراغ من سماعه الأذان. انظر: نيل الأوطار ٦٢/٢.

(٢) سبق تحريجه.

دليله، وقال: (ثم سؤال الوسيلة بعدها للمؤذن والسماع)^(١).

وفي "مغني المحتاج": (ويسن لكل مؤذن وسماع ومستمع ومقيم أن يصلي على النبي ﷺ بعد فراغه من الأذان أو الإقامة، وقول: (اللهم رب هذه الدعوة التامة...))^(٢).

وجاء في "كشف القناع" للبهوتي: (ثم يقول كل من المؤذن وسماعه: "اللهم رب هذه الدعوة التامة..." لحديث جابر)^(٣).

وجاء في "المبدع" لابن مفلح ما نصه: (ويقول بعد فراغه كل من المؤذن وسماعه: (اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، والدرجة الرفيعة، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته، إنك لا تخلف الميعاد)^(٤)).

فائدة:

قال الشوكاني في "نيل الأوطار": (استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابًا لقائل ذلك، مع ما ثبت أن الشفاعة للمذنبين، وأجيب بأن له ﷺ شفاعات أخر، كإدخال الجنة بغير حساب، وكرفع الدرجات، فيعطى كل واحد ما يناسبه)^(٥).

٣- أن يقول السماع بعد الأذان: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، رضيت بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ رسولاً)^(٦).

والأصل فيه ما روي عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من قال حين يسمع النداء: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن

(١) انظر: المجموع ١٢٣/٣.

(٢) انظر: مغني المحتاج ١/١٤١.

(٣) انظر: كشف القناع ١/٢٤٧.

(٤) انظر: المبدع ١/٣٣١.

(٥) انظر: نيل الأوطار ٢/٦٢.

(٦) انظر: المغني ٧٨/٢، نيل الأوطار ٢/٦٢.

محمدًا رسول الله، رضيت بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ رسولاً - غفر له ذنبه»^(١).

٤ - أن يقول السامع بعد أذان المغرب: (اللهم هذا إقبال ليلك، وإدبار نهارك، وأصوات دعائك، فاغفر لي):

وكذلك يقول بعد سماعه أذان الصبح: (اللهم هذا إقبال نهارك، وإدبار ليلك، وأصوات دعائك، فاغفر لي)^(٢).

والأصل فيه ما روي عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: (علمني رسول الله ﷺ أن أقول عند أذان المغرب: «اللهم هذا إقبال ليلك، وإدبار نهارك، وأصوات دعائك، فاغفر لي»)^(٣).

قال النووي في "المجموع": (وإن كان الأذان للمغرب قال: اللهم هذا إقبال ليلك ...)، لحديث أم سلمة، ثم ذكر الحديث بتمامه^(٤).

(١) رواه أبو داود ١٤٥ / ١ (٥٢٥)، والترمذي ٤١١ / ١ (٢١٠)، والنسائي في المجتبى ٢٦ / ٢ (٦٧٩)، وابن ماجه ٢٣٨ / ١ (٧٢١)، وابن حبان في صحيحه ٥٩١ / ٤ (١٦٩٣)، وابن خزيمة ٢٢٠ / ١ (٤٢١)، والبيهقي في السنن الكبرى ٤١٠ / ١ (١٧٩١)، وأحمد في مسنده ١٨١ / ١ (١٥٦٥).

(٢) انظر: المغني ٧٨ / ٢، المهذب ٥٩ / ١، نيل الأوطار ٦٣ / ٢.

(٣) رواه أبو داود في سننه ١٤٦ / ١ (٥٣٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ٤١٠ / ١ (١٧٩٢).

(٤) انظر: المجموع ١٢٣ / ٣.

الفرع الثاني

الدعاء بعد الإذان

استحب الفقهاء الدعاء بعد سماع الأذان والفراغ للسامع والمؤذن على السواء، بل إن هذا الموطن من مواطن إجابة الدعاء، فينبغي لمن شهده أن يعمره بالدعاء الصالح، وأن لا يضيع هذه العطايا والمواهب من الكريم الذي لا تنفذ خزائنه.

والأصل فيه أحاديث كثيرة، منها:

١ - عن أنس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة»^(١).

٢ - وعنه - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إذا نودي بالأذان فتحت أبواب السماء، واستجيب الدعاء». وفي لفظ آخر: «عند الأذان تفتح أبواب السماء، وعند الإقامة لا ترد دعوة»^(٢).

٣ - وعن سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال: ساعتان تفتح لهما أبواب السماء، وقَلَّ دأب ترد دعوته: عند حضور النداء للصلاة، والصف في سبيل الله. قال ابن عبد البر: (هكذا هو موقف علي سهل بن سعد)^(٣).

٤ - وعن عبدالله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن المؤذنين يفضلوننا. فقال ﷺ: «قل كما يقول، فإذا انتهيت فسل نُعْطَه»^(٤).

(١) رواه الترمذي في سننه ٤١٥/١ (٢١٢)، و ٥٧٧/٥ (٣٥٩٥)، والنسائي في السنن الكبرى ٢٢/٦ (٩٨٦٩)، (٩٨٩٥). وأحمد في مسنده ١١٩/٣ (١٢٢٢١)، و ٢٥٤/٣ (١٣٩٦٣)، و ١٥٥/٣ (١٢٦٠٦)، وأبو يعلى في مسنده ٣٥٣/٦ (٣٦٧٩).

(٢) رواه أحمد في مسنده ٣٤٢/٣ (١٤٧٣٠)، والحاكم في مستدركه ٧٣١/١ (٢٠٠٤)، والنسائي في الكبرى ٢٣/٦ (٩٩٠٠)، وأبو يعلى في مسنده ١٤٢/٧ (٤١٠٩)، والنسائي في الكبرى ٢٣/٦ (٩٩٠٠).

(٣) انظر: نيل الأوطار ٦٣/٢. قال: وهذا الحديث وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم الرفع؛ لأنه مما لا يقال بالرأي.

(٤) رواه أبو داود في سننه ١٤٤/١ (٥٢٤)، وابن حبان في صحيحه ٥٩٣/٤ (١٦٩٥).

قال النووي في "المجموع": (ويدعو الله بين الأذان والإقامة، لما روي عن أنس..)^(١).

❖ وقد ورد ما يعين هذا الدعاء، وهذا التعيين ليس بلازم، إنما مطلق الدعاء مستحب وفضيل ومرجو الإجابة، وهذا التعيين هو سؤال الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة.

قال الشوكاني في "نيل الأوطار": (وقد عين ما يدعو به ﷺ لما قال: «الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة»، قالوا: فما نقول يا رسول الله؟ قال: «سلوا الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة»^(٢)).

(١) انظر: المجموع ٣/ ١٢٣.

(٢) رواه الترمذي ٥٧٦/ ٥ (٣٥٩٤). انظر: نيل الأوطار ٢/ ٦٣، وفي سبل السلام نحوه ١/ ١٣٠.

الفرع الثالث

الخروج من المسجد بعد سماع الأذان فيه

صرح الفقهاء بكرهية الخروج من المسجد بعد سماع الأذان فيه حتى يصلي إلا لعذر، وتكون نيته الرجوع. والحنابلة على تحريم ذلك إن لم يكن قد صلى، أما إن كان قد صلى، فالحكم هو الكراهة.

والأصل فيه ما روي في صحيح مسلم^(١) عن أبي الشعثاء - رضي الله عنه - قال: كنا قعوداً مع أبي هريرة في المسجد، فأذن المؤذن، فقام رجل من المسجد يمشي، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم^(٢).

وأما اشتراط عدم العذر ونية الرجوع، فقد ورد في رواية أخرى؛ وهي ما روي عن عثمان - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أدرك الأذان في المسجد، ثم خرج، لم يخرج لحاجة، وهو لا يريد الرجعة، فهو منافق»^(٣).

وما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا كنتم في المسجد، فنودي بالصلاة، فلا يخرج أحدكم حتى يصلي»^(٤).

قال النووي في "المجموع": (يكراه الخروج من المسجد بعد الأذان حتى يصلي إلا لعذر،

(١) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، من أئمة المحدثين، ولد بنيسابور، ورحل إلى الشام ومصر والعراق في طلب الحديث، أخذ عن الإمام أحمد بن حنبل وطبقته، لازم البخاري، وحذا حذوه، أشهر كتبه (صحيح مسلم)، جمع فيه (١٢٠٠٠) حديث، انتخبها من (٣٠٠٠٠) حديث مسموعة وصحيحة، يلي صحيح البخاري من حيث الصحة. ومن تصانيفه أيضاً: المسند الكبير (مرتب على الرجال)، كتاب العلل، وكتاب سؤالات أحمد، وكتاب أوامهم المحدثين. ولد عام (٢٠٤ هـ)، وتوفي عام (٢٦١ هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ١٥٠)، الأعلام للزركلي (٨/ ١١٨).

(٢) رواه مسلم ١/ ٤٣٥ (٦٥٥)، وابن ماجه في سننه ١/ ٢٤٢ (٧٣٣)، وأحمد في مسنده ٢/ ٤١٠ (٩٣٠٤).

(٣) رواه ابن ماجه في سننه ١/ ٢٤٢ (٧٣٤).

(٤) رواه أحمد ٢/ ٥٢٧، رقم ١٠٩٤٧.

لحديث أبي الشعثاء.. ثم ساق الحديث السابق^(١).

وفي "مغني المحتاج" للشربيني: (ويكره أن يخرج من المسجد بعد الأذان قبل أن يصلي إلا بعذر)^(٢).

وقال المرداوي في "الإنصاف": (لا يجوز الخروج من المسجد بعد الأذان بلا عذر، ونيته الرجوع على الصحيح من المذهب)^(٣).

وفي "كشف القناع" للبهوتي: (ويحرم خروج من مسجد بعد الأذان بلا عذر، أو نية رجوع، لحديث عثمان ...) ثم ذكر الحديث السابق، ثم قال: (إلا أن يكون قد صلى، ونقل الكراهة فيه)^(٤).

**** والراجع هو حرمة الخروج من المسجد بعد سماع الأذان فيه إلا لعذر، وذلك لصراحة الأحاديث في ذلك بقول أبي هريرة: (فقد عصي أبا القاسم)، وحديث عثمان: (فهو منافق).**

قال، الشوكاني في "نيل الأوطار" بعد أن ذكر حديث أبي هريرة وحديث أبي الشعثاء: (والحديثان يدلان على تحريم الخروج من المسجد بعد سماع الأذان لغير الوضوء، وقضاء الحاجة، وما تدعو الضرورة إليه، حتى يصلي فيه تلك الصلاة؛ لأن ذلك المسجد قد تعين لتلك الصلاة).

ثم قال: (قال الترمذي بعد أن ذكر الحديث: وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم: أن لا يخرج أحد من المسجد إلا من عذر؛ أن يكون على غير وضوء، أو أمر لا بد منه، ويروى عن إبراهيم النخعي، أنه قال: يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة. وهذا عندنا لمن له عذر في الخروج منه أ.هـ)^(٥).

(١) انظر: المجموع ٢/٥٠٢.

(٢) انظر: مغني المحتاج ١/١٣٩.

(٣) انظر: الإنصاف ١/٤٢٧.

(٤) انظر: كشف القناع ١/١٤٤.

(٥) انظر: نيل الأوطار ٢/١٨١-١٨٢.

المطلب الثالث

أحكام سماع الإقامة

- الفرع الأول: ما يقوله السامع مع الإقامة.
- الفرع الثاني: القيام للصلاة عند سماع الإقامة.
- الفرع الثالث: سماع الإقامة أثناء المشي للصلاة.
- الفرع الرابع: سماع الإقامة بعد الشروع في النافلة.

الفرع الأول ما يقوله السامع مع الإقامة

اتفق الفقهاء^(١) على استحباب الإجابة للسامع في كلمات الإقامة، واستثنوا منها قول المقيم: (قد قامت الصلاة)، فيقول المقيم: (أقامها الله وأدامها).

وأنبه بأن الحنفية قالوا بوجوب التردد مع الأذان، ولكن استحباوا التردد مع الإقامة؛ لأن الحديث الذي تمسكوا به في الوجوب خص بالأذان، فلم ينقلوا حكم الوجوب إلى غيره^(٢).

وأنبه بأن المالكية القائلين - في المشهور عندهم - بمتابعة المؤذن إلى آخر الشهادتين دون ما بعدها؛ استحباوا متابعة الإقامة إلى آخرها، وقول: (أقامها الله وأدامها) بدلاً من: (قد قامت الصلاة)^(٣).

والأصل في متابعة السامع للإقامة واستبدال قول المقيم: (قد قامت الصلاة)، بقول: (أقامها الله وأدامها) - الحديث الذي رواه أبو داود عن أبي أمامة - رضي الله عنه - أن بلالاً أخذ في الإقامة، فلما أن قال: (قد قامت الصلاة)، قال النبي ﷺ: «أقامها الله وأدامها»، وقال في سائر الإقامة بنحو حديث عمر في سائر الأذان^(٤).

قال الشوكاني في "نيل الأوطار" تعليقاً على هذا الحديث: (فيه دلالة على استحباب مجاورة المقيم لقوله: (وقال في سائر الإقامة بنحو حديث عمر في سائر الأذان)).

قال: (وفيه أيضاً أنه يستحب لسامع الإقامة أن يقول عند قول المقيم: (قد قامت

(١) انظر: البحر الرائق ١/ ٢٧٣، حاشية الدسوقي ١/ ١٩٦، المجموع ٣/ ١٢٤، مغني المحتاج ١/ ١٤٠، المغني

٢/ ٧٨، كشاف القناع ١/ ٢٤٦.

(٢) انظر: البحر الرائق ١/ ٢٧٣.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ١/ ١٩٦.

(٤) رواه أبو داود في سننه ١/ ١٤٥ (٥٢٨)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/ ٤١١ (١٧٩٧).

الصلاة): (أقامها الله وأدامها)^(١).

جاء في "البحر الرائق" لابن نجيم: (وفي "فتح القدير" أن إجابة الإقامة مستحبة.. ويقول إذا سمع "قد قامت الصلاة": "أقامها الله وأدامها")^(٢).

وقال النووي في "المجموع": (ويستحب أن يتابعه في ألفاظ الإقامة، إلا أنه يقول في كلمة الإقامة: (أقامها الله وأدامها)، هكذا قطع به الأصحاب)^(٣).

وفي "مغني المحتاج" للشربيني: (ومثل المؤذن المقيم مثل قوله)^(٤).

وصرح ابن قدامة بذلك في "المغني" بقوله: (ويستحب أن يقول في الإقامة مثل ما يقول، ويقول عند كلمة الإقامة: "أقامها الله وأدامها"؛ لما روى أبو داود..^(٥)، ثم ذكر الحديث الذي ذكرناه.

*** ولفظ: (أقامها الله وأدامها) هو اللفظ المتفق عليه بين الفقهاء، والمشهور عندهم، والمعمول به، إلا أن بعض الحنابلة والشافعية اختاروا أن يقول السامع مع قول المقيم: (قد قامت الصلاة): (أقامها الله وأدامها، ما دامت السماوات والأرض)، مستنديين بذلك على خبر رواه أبو داود نفسه - راوي الحديث السابق - عن النبي ﷺ أن يقول: (أقامها الله وأدامها ما دامت السماوات والأرض).

واختار بعض الشافعية أن يقول: (اللهم أتمها وأدمها، واجعلني من صالح أهلها)، لرواية عن النبي ﷺ في ذلك.

جاء في "الإنصاف" للمرداوي: (ويقول عند قوله: "قد قامت الصلاة": "أقامها الله وأدامها"، زاد في "المذهب"، و"مسبوك الذهب"، و"التلخيص"، و"الحاويين" وغيرهم:

(١) انظر: نيل الأوطار ٦١ / ٢.

(٢) انظر: البحر الرائق ٢٧٣ / ١.

(٣) انظر: المجموع ١٢٤ / ٣.

(٤) انظر: مغني المحتاج ١٤٠ / ١.

(٥) انظر: المغني ٨٧ / ٢، ونحو ذلك في كشف القناع ٢٤٦ / ١.

"ما دامت السماوات والأرض"، وقيل: يجمع بينهما^(١).

وجاء في "المبدع" لابن مفلح: (وفي الإقامة ثم لفظها: "أقامها الله وأدامها"، زاد في "المستوعب" و"التلخيص": "ما دامت السماوات والأرض"، ويقول ذلك خفية^(٢)).

وصرح الشربيني في "مغني المحتاج" بهذه الزيادة فقال: (والمشهور استحباب الإجابة في كلمات الإقامة كما تقرر، إلا في كلمتي الإقامة، فيقول: "أقامها الله وأدامها ما دامت السماوات والأرض"، لما فيه من المناسبة. والخبر رواه أبو داود).

وقال: ويقول: (اللهم أقمها وأدمها، واجعلني من صالح أهلها)، وهو مروى عن رسول الله ﷺ^(٣).

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٤٢٧.

(٢) انظر: المبدع ١/ ٣٣٠.

(٣) انظر: مغني المحتاج ٢/ ١٤٢.

الفرع الثاني

القيام للصلاة عند سماع الإقامة

اختلف الفقهاء في قيام المأموم للصلاة بعد سماع الإقامة على أربعة أقوال:

القول الأول: ذهب الحنفية إلى استحباب قيام المأموم للصلاة عند سماع قول المقيم: (حي على الفلاح)، وبعد قيام الإمام، وفي حالة وجوده معهم في المسجد^(١).

القول الثاني: وذهب المالكية إلى عدم تحديد قيام المأموم بحد معين، بل يترك القيام بقدر طاقة الناس^(٢).

القول الثالث: وذهب الشافعية إلى استحباب قيام المأموم للصلاة بعد الفراغ من الإقامة إذا كان الإمام في المسجد، وكان يقدر على القيام بسرعة، بحيث يدرك فضيلة تكبيرة الإحرام، وإلا قام قبل ذلك بحيث يدركها وقام مع أولها^(٣).

القول الرابع: وذهب الحنابلة إلى استحباب قيام المأموم للصلاة عند سماع قول المقيم: (قد قامت الصلاة)، لما روي عن أنس: أنه كان يقوم إذا قال المؤذن: (قد قامت الصلاة)^(٤).

قال ابن قدامة في "المغني": ويستحب أن يقوم للصلاة عند قول المؤذن: (قد قامت الصلاة)، وقال ابن المنذر: على هذا أهل الحرمين.. ثم ذكر أقوال الفقهاء^(٥).

وقال: (وإذا ثبت هذا، فإنما يقومون إذا كان الإمام في المسجد أو قريباً منه، وإن لم يكن في مقامه، قال أحمد في رواية الأثرم: أذهب إلى حديث أبي هريرة: خرج علينا رسول الله ﷺ وقد أقمنا الصفوف. وقال: سمعت أحمد يقول: ينبغي أن تقام الصفوف قبل أن يدخل

(١) انظر: الدر المختار ١/٤٤٧.

(٢) انظر: التمهيد ٩/١٩٠، بداية المجتهد ٢/٣٠٥.

(٣) انظر: المجموع ٣/٢٣٧، سبل السلام ١/١٣١.

(٤) انظر: المغني ٢/١٣٢.

(٥) انظر: المغني ٢/١٣٢.

الإمام، فلا يحتاج أن يقف. وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: كانت الصلاة تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم النبي ﷺ مقامه^(١).

وهذا إذا كان الإمام معهم في المسجد، أما إن كان الإمام خارج المسجد؛ فإنهم لا يقومون حتى يروا الإمام، لحديث أبي قتادة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني»^(٢).

قال ابن قدامة في "المغني": فإن أقيمت والإمام في غير المسجد، ولم يعلموا قربه لم يقوموا، لحديث أبي قتادة، وخرج - علي رضي الله عنه - والناس ينتظرونه قياماً للصلاة، فقال: (ما لي أراكم سامدين)^(٣).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد": (واختلفوا في حين قيام المأموم إلى الصلاة، فكان مالك لا يحد في ذلك حداً، وقال: لم أسمع فيه بحد، وأرى أن ذلك على قدر طاقة الناس، لاختلافهم في أحوالهم، فمنهم الخفيف والثقيل. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا لم يكن الإمام معهم في المسجد، فإنهم لا يقومون حتى يروا الإمام. وهو قول الشافعي، وحجتهم حديث أبي قتادة: «إذا أقيمت الصلاة...»، وهو حديث ثابت صحيح. وإذا كان الإمام معهم في المسجد، فإنهم يقومون عند قول المؤذن (حي على الصلاة). وقال الشافعي: البدار في القيام إلى الصلاة أولى في أول الإقامة، لأنه بدار إلى فعل بر؛ وليس في ذلك شيء محدود عندهم)^(٤).

(١) انظر: المغني ٢/ ١٣٢.

(٢) رواه البخاري ١/ ٢٢٨ (٦١١-٦١٢).

• ومسلم ١/ ٤٢٢ (٦٠٤).

(٣) رواه أبو عبيد في غريب الحديث ٣/ ٤٨٠، وقال: سامدين يعني: القيام، وكل رافع رأسه فهو سامد.

(٤) انظر: المغني ٢/ ١٢٤.

(٥) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٩/ ١٩٠.

الترجيح:

وأرى أنه لم ترد أدلة صريحة في قيام المأموم عند سماع الإقامة، وما ذهب إليه المالكية جدير بالترجيح، لأنهم يتركون القيام بقدر طاقة الناس، وهذا أمر محمود ومعتبر، لاختلاف أحوالهم في ذلك، خاصة أنه لم ترد أدلة تحسم الخلاف، والله أعلم.

ويؤكد ذلك ابن رشد في "بداية المجتهد" بقوله: (فبعض استحسّن البدء في أول الإقامة، على الأصل في الترغيب في المسارعة، وبعض عند قوله: (قد قامت الصلاة)، وبعضهم عند: (حي على الصلاة)، وبعضهم قال: حتى يرى الإمام، وبعضهم لم يحد في ذلك حدًا، كمالك رضي الله عنه، فإنه وكل ذلك إلى قدر طاقة الناس، وليس في هذا شرع مسموع إلا حديث أبي قتادة أنه قال صلى الله عليه وسلم: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني»، فإن صح هذا وجب العمل به، وإلا فالمسألة باقية على أصلها المعفو عنه، أعني أنه ليس فيها شرع، وأنه متى قام كلٌّ فحسن^(١).

(١) انظر: بداية المجتهد ج ٢، الفصل الثالث، الأحكام الخاصة بالمأمومين المسألة الرابعة (متى يستحب أن يقام للصلاة، ص ٣٠٥).

الفرع الثالث

سماع الإقامة أثناء المشي للصلاة

اتفق الفقهاء على أنه يستحب لمن سمع الإقامة في أثناء قصده للجماعة أن يمشي وعليه السكينة والوقار، ولا يسرع في مشيه إلى الصلاة^(١).

والأصل فيه ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار، ولا تسرعوا، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا»^(٢).

وروي عن أبي قتادة - رضي الله عنه - قال: بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذ سمع جلبة رجال، فلما صلى قال: «ما شأنكم؟»، قالوا: استعجلنا إلى الصلاة. قال: «فلا تفعلوا، إذا أتيتم الصلاة فعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا»^(٣).

أما حكم الإسراع عند سماع الإقامة خشية فوات تكبيرة الإحرام، فعلى مذهبين:

المذهب الأول: ذهب جمهور الفقهاء^(٤) إلى كراهة الإسراع، بل يمشي بسكينة ووقار، لنص الحديث السابق.

(١) بدائع الصنائع ١/ ٢١٨، التمهيد ٢٠/ ٢٣٣، بداية المجتهد ٢/ ٣٠٤، المهذب ١/ ٩٤، مغني المحتاج ١/ ٢٣١، المغني ٢/ ١١٦، نيل الأوطار ٣/ ١٥٥.

(٢) رواه البخاري ١/ ٢٢٨ (٦١٠)، والإمام أحمد في مسنده ٢/ ٥٣٢ (١٠٩٠٦)، وروي بألفاظ أخرى منها: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها وعليكم السكينة..» رواه البخاري ١/ ٣٠٨ (٨٦٦)، ومسلم ١/ ٤٢٠ (٦٠٢)، وأبو داود ١/ ١٥٦ (٥٧٢)، والترمذي ٢/ ١٤٨ (٣٢٧)، وابن ماجه ١/ ٢٢٥ (٧٧٥)، وابن خزيمة في صحيحه ٣/ ٣ (١٥٠٥)، وأحمد في مسنده ٢/ ٤٥٢ (٩٨٣٤)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٢٩٧ (٣٤٣٩).

(٣) رواه البخاري ١/ ٢٢٨ (٦٠٩)، وأحمد في مسنده ٥/ ٣٠٦ (٢٢٦٦١).

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/ ٢١٨، مغني المحتاج للشربيني ١/ ٢٣١، المغني لابن قدامة ٢/ ١١٦، نيل الأوطار ٣/ ١٥٥، بداية المجتهد ٢/ ٣٠٥.

المذهب الثاني: وأجاز المالكية^(١) الإسراع لإدراك الجماعة من أولها، مع كراهة الهرولة، لأنها تذهب الخشوع. وكذلك الجري، لأن ذهاب الخشوع به أولى. وهو رواية عن الإمام أحمد.

ومروي عن بعض الصحابة كعمر، وابن عمر، وابن مسعود: أنهم كانوا يسرعون المشي إذا سمعوا الإقامة^(٢).

دليل القائلين بجواز الإسراع عند سماع الإقامة:

واستدلوا بعموم الآيات الدالة على المسارعة في الخيرات، والمسابقة لنيل الأعمال الصالحة، وعدم التفريط بها؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾^(٥).

قال ابن عبد البر في "التمهيد": (واختلف العلماء في السعي إلى الصلاة لمن سمع الإقامة، فروى مالك عن نافع، عن ابن عمر: أنه سمع الإقامة وهو بالبقيع فأسرع المشي. وروي ذلك عن ابن عمر من طرق.

وروي عن عمر: أنه كان يهرول إلى الصلاة. وفي إسناده عنه لين وضعف، والله أعلم.

وروي عن ابن مسعود أنه قال: لو قرأت: ﴿فَاسْعَوْا﴾ لسعيت حتى يسقط ردائي، وكان يقرأ: (فامضوا إلى ذكر الله).

وروي عن ابن مسعود أنه قال: أحق ما سعيينا إليه الصلاة.

(١) انظر: الشرح الصغير ١/ ٤٤٥، التمهيد ٢٠/ ٢٣٢، بداية المجتهد ٢/ ٣٠٤.

(٢) انظر: المغني ٢/ ١١٦، كشف القناع ١/ ٣٧٨، التمهيد ٢٠/ ٢٣٢، بداية المجتهد ٢/ ٣٠٤.

(٣) سورة آل عمران، آية ١٣٣.

(٤) سورة البقرة، آية ١٤٨، وسورة المائدة، آية ٤٨.

(٥) سورة الواقعة، آية ١٠.

وروي عن سعيد بن جبير، والأسود بن يزيد، وعبدالرحمن بن يزيد: أنهم كانوا يهرولون إلى الصلاة.

فهؤلاء ذهبوا إلى أن من خاف الفوت سعى، ومن لم يخف مشى على هيئته^(١).

وقال: (وروي عن أنس بن مالك، قال: خرجت مع زيد بن ثابت إلى المسجد، فأسرفت في المشي فحبسني).

وروى ابن القاسم في سماعه قال: سئل مالك عن الإسراع في المشي إلى الصلاة إذا أقيمت، قال: لا أرى بذلك بأساً، ما لم يسع أو ينجب، أي: يهرول).

وسئل عن الرجل يخرج إلى الحرس، فيسمع مؤذن المغرب في الحرس، فيحرك فرسه ليدرك الصلاة، قال مالك: لا أرى بذلك بأساً^(٢).

وجاء في "المغني" لابن قدامة: (قال الإمام أحمد: لا بأس إذا طمع أن يدرك التكبيرة الأولى أن يسرع شيئاً، ما لم يكن عجلة تقبح، جاء الحديث عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا يعجلون شيئاً إذا تخوفوا فوات التكبيرة الأولى)^(٣).

الترجيح:

والراجح - فيما أرى - هو أن الإسراع لغرض إدراك التكبيرة الأولى، جائز غير مستحب، وهو خلاف الأولى، فالاستحباب هو المشي بسكينة ووقار، وإن خشي فوات التكبيرة الأولى، وذلك لنص الحديث على ذلك، وشموله خشية الفوت وعدمه، فلا يجوز تعديه وإهماله، بل إعماله أولى.

وأما الأدلة التي ذكرت في فضل المسارعة في الخيرات فهي عامة مطلقة في الصلاة

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٢٠/٢٣٢.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٢٠/٢٣٢.

(٣) انظر: المغني لابن قدامة ٢/١١٦.

وغيرها، ويجب استثناء المشي للصلاة عند سماعه الإقامة من عمومها، لأن ذلك فيه نص، وهو حديث رسول الله ﷺ، وتبقى الأدلة فيما سوى ذلك على عمومها.

قال ابن رشد في "بداية المجتهد" تأكيداً لذلك: (اختلف الصدر الأول في الرجل يريد الصلاة، فيسمع الإقامة: هل يسرع المشي إلى المسجد أم لا؟ مخافة أن يفوته جزء من الصلاة؟ فروي عن عمر، وابن عمر، وابن مسعود أنهم كانوا يسرعون المشي إذا سمعوا الإقامة. وروي عن زيد بن ثابت، وأبي ذر، وغيرهم: أنهم كانوا لا يرون السعي، بل أن تؤتى الصلاة بوقار وسكينة. وهو قول فقهاء الأمصار^(١)).

ثم قال مرجحاً قول جمهور الفقهاء: (وبالجملة، فأصول الشرع تشهد المبادرة إلى الخير، لكن إذا صح الحديث (أي حديث أبي هريرة) وجب أن تستثنى الصلاة من بين سائر أعمال القرب)^(٢).

وقال الكاساني في "بدائع الصنائع": (ويؤمر من أدرك القوم ركوعاً أن يأتي وعليه السكينة والوقار، ولا يعمل في الصلاة حتى يصل إلى الصف، فما أدرك مع الإمام صلى بالسكينة والوقار، وما فاتة قضى. وأصله قول النبي ﷺ... ثم ذكر الحديث^(٣)).

ويؤكد ابن عبد البر مذهب الجمهور بعد بيانه مذهب الإمام مالك في ذلك، (وعلى القول بظاهر حديث النبي ﷺ في هذا الباب جمهور العلماء، وجماعة الفقهاء)^(٤).

ثم يرجح قول الجمهور دون تفريق بين خشية الفوت وعدمه بقوله: (قالوا: يجب أن يأتي الصلاة من خاف فوتها ومن لم يخف ذلك، فالوقار والسكينة وترك السعي وتقريب الخطى لأمر النبي ﷺ بذلك، وهو الحجة)^(٥).

وجاء في "المهذب" للشيرازي الشافعي: (ويستحب لمن قصد الجماعة أن يمشي إليها

(١) انظر: بداية المجتهد ٢/ ٣٠٤.

(٢) انظر: بداية المجتهد ٢/ ٣٠٥.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٢١٨.

(٤) انظر: التمهيد ٢٠/ ٢٣٣.

(٥) انظر: التمهيد ٢٠/ ٢٣٣.

وعليه السكينة والوقار). وقال أبو إسحاق: إن خاف فوت التكبيرة الأولى أسرع، لما روي أن عبدالله بن مسعود اشتد إلى الصلاة وقال: بادروا حد الصلاة. يعني: التكبيرة الأولى، والأول أصح^(١).

وفي "مغني المحتاج" للشربيني، ما يؤكد عدم التفريق بين خوف الفوت وعدمه: (ولو خاف فوت التكبيرة لو لم يسرع، لم يندب له الإسراع، بل يمشي بسكينة، كما لو لم يخف فوتها لخبر الصحيحين... نعم، لو ضاق الوقت وخشي فواته، فليسرع، كما لو خشي فوات الجمعة، وكذا لو امتد الوقت وكانت لا تقوم إلا به، ولو لم يسرع لتعطلت)^(٢).

وفي "المغني" لابن قدامة" (وإن سمع الإقامة لم يسع إليها، لحديث أبي هريرة...)^(٣). وأكد ذلك الشوكاني في "نيل الأوطار" بعد أن ذكر حديث أبي هريرة، وحديث أبي قتادة: والحديثان يدلان على 'مشروعية المشي إلى الصلاة على سكينة ووقار، وكراهية الإسراع والسعي'^(٤).

ثم يبين الحكمة من كراهة الإسراع عند سماع الإقامة بقوله: (والحكمة في ذلك ما نبه عليه ﷺ؛ كما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة»، أي: أنه في حكم المصلي، فينبغي له اعتناء ما ينبغي للمصلي اعتياده، واجتناب ما ينبغي للمصلي اجتنباه)^(٥).

من ذلك كله؛ نرى رجحان مذهب الجمهور من كراهة الإسراع عند سماع الإقامة، وإن كان ذلك جائزاً؛ إلا أنه خلاف الأولى، تمسكاً بنص الحديث الوارد في ذلك بإتيان الصلاة بالسكينة والوقار. والله أعلم.

(١) انظر: المذهب للشيرازي ٩٤ / ١.

(٢) انظر: مغني المحتاج للشربيني ٢٣١ / ١.

(٣) انظر: المغني لابن قدامة ١١٦ / ٢.

(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ١٥٥ / ٣.

(٥) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ١٥٥ / ٣.

الفرع الرابع سماع الإقامة بعد الشروع في النافلة

اختلف الفقهاء في قطع النافلة بعد الشروع فيها إذا سمع الإقامة على قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور إلى أن من سمع الإقامة بعد شروعه في النافلة، فهذا إما أن يخشى فوات الجماعة، أو لا يخش فواتها. فإن لم يخش فوات الجماعة أتمها ولم يقطعها، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(١).

وإن خشي فوات الجماعة قطعها، ولحق بالجماعة؛ لأن ما يدركه من الجماعة أعظم أجراً، وأكثر ثواباً مما يفوته بقطع النافلة؛ لأن صلاة الجماعة تزيد على صلاة الفرد سبعا وعشرين درجة^(٢).

القول الثاني: وذهب المالكية إلى أنه إذا خشي فوات ركعة - لا فوات الجماعة - قطع صلاته، ودخل مع الإمام^(٣).

جاء في "فتح القدير" للكمال بن الهمام: "(فإن خشي فوت الجماعة دخل مع الإمام في الفريضة؛ لأن ثواب الجماعة أعظم، والوعيد بالترك ألزم)"^(٤).

وذكر الدردير^(٥) في "شرحه الصغير": "(وإن أقيمت تلك الصلاة بمسجد، والمصلي في صلاة فريضة أو نافلة بالمسجد أو رحبته؛ فإن خشي فوات ركعة مع الإمام قطع صلاته،

(١) سورة محمد، آية ٣٣.

(٢) انظر: فتح القدير للكمال بن الهمام ١/ ٣٣٥، المهذب ١/ ٩٤، المغني ٢/ ١٢٠.

(٣) انظر: الشرح الصغير ١/ ٤٣١.

(٤) انظر: فتح القدير للكمال بن الهمام ١/ ٣٣٥.

(٥) هو أحمد بن محمد بن أحمد العدوي، أبو البركات، فاضل من فقهاء المالكية. ولد في بني عدي بمصر، وتعلم بالأزهر، وتوفي بالقاهرة. من تصانيفه أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، منح القدير شرح مختصر خليل (في الفقه). ولد عام ١١٢٧هـ، وتوفي عام ١٢٠١هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٢٣٢)، شجرة النور الزكية (ص ٣٥٩).

ودخل مع الإمام مطلقاً، سواء أكانت نافلة أم فرضاً، وسواء عقد ركعة أم لا، ويقطع صلاته بسلام، أو فعل منافٍ للصلاة، ككلام ونية إبطال. وإن لم يخش فوات ركعة: فإن كانت الصلاة نافلة أتمها ركعتين، ويندب أن يتمها جالساً^(١).

وجاء في "المهذب" للشيرازي بيان رأي الشافعية: (وإن دخل في صلاة نافلة، ثم أقيمت الجماعة؛ فإن لم يخش فوات الجماعة أتم النافلة، ثم دخل في الجماعة، وإن خشي فوات الجماعة قطع النافلة؛ لأن الجماعة أفضل)^(٢).

ويؤكد ذلك ابن قدامة في "المغني" بقوله: (فأما إن أقيمت الصلاة وهو في النافلة، ولم يخش فوات الجماعة أتمها ولم يقطعها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾، وإن خشي فوات الجماعة فعلى روايتين؛ إحداهما: يتمها لذلك، والأخرى: يقطعها، لأن ما يدركه مع الجماعة أعظم أجراً وأكثر ثواباً مما يفوته بقطع النافلة)^(٣).

الترجيح :

والراجح - فيما أرى - هو رأي الجمهور؛ لأنه يجمع بين فضيلة إتمام النافلة، وفضيلة إدراك الجماعة، فجعلوا حد قطع النافلة هو خوف فوات الجماعة، وهو وجيه، لأن إدراك الجماعة أولى بخلاف المالكية الذين جعلوا حد قطع النافلة هو خوف فوات الركعة الأولى، لأن فوات الركعة الأولى لا يفوت الجماعة، فيكون إتمام النافلة وإن فاتت الركعة الأولى وجيه وصحيح لإمكان إدراك الجماعة. والله أعلى وأعلم.

فائدة:

وإتماماً للفائدة: فإن الشافعية لهم رأي في سماع الإقامة بعد الشروع في الفريضة؛ فقالوا إنه إن سمعها بعد دخوله في فرض الوقت، فالأفضل أن يقطع ويدخل في الجماعة، والأصح

(١) انظر: الشرح الصغير للدردير ٤٣١/١.

(٢) انظر: المهذب للشيرازي ٩٤/١.

(٣) انظر: المغني لابن قدامة ١٢٠/٢.

عندهم - وهو في المذهب الجديد - أن له أن ينوي الدخول في الجماعة من غير أن يقطع صلاته.

جاء في "المهذب": (وإن دخل في فرض الوقت ثم أقيمت الجماعة، فالأفضل أن يقطع، فإن نوى الدخول في الجماعة دون أن يقطع صلاته ففيه قولان، والأصح - وهو في القديم والجديد - يجوز...) (١).

وعللوا ذلك بأنه لما جاز أن يصلي بعض صلاته منفرداً، ثم يصير إماماً بأن يجيء من يأتى به؛ جاز أن يصلي بعض صلاته منفرداً، ثم يصير مأموماً (٢).

(١) انظر: المهذب للشيرازي ١ / ٩٤.

(٢) انظر: المهذب للشيرازي ١ / ٩٤.

المبحث الثاني

أحكام سماع القطبة

المطلب الأول : سماع خطبة الجمعة.

المطلب الثاني : سماع الخطب الأخرى غير الجمعة.

المطلب الأول

السماع في خطبة الجمعة

- الفرع الأول: حكم الاستماع والإنصات لخطبة الجمعة.
- الفرع الثاني: سماع من يتكلم أثناء الخطبة - غير الإمام - والتعامل معه.
- الفرع الثالث: رد السلام وتشميت العاطس لمن سمعهما في الخطبة.
- الفرع الرابع: حكم الكلام عند تعذر السماع لبعده أو غيره.
- الفرع الخامس: قطع الاستماع والإنصات للضرورة.
- الفرع السادس: سماع ذكر النبي ﷺ في الخطبة والصلاة عليه.

المطلب الأول سماع خطبة الجمعة

الفرع الأول: حكم الاستماع والإنصات لخطبة الجمعة

اختلف الفقهاء في حكم الاستماع والإنصات لخطبة الجمعة على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية في القديم، والراجح عند الحنابلة، إلى وجوب الاستماع والإنصات لخطبة الجمعة، وحرمة الكلام فيها، إلا للإمام، أو لمن كلمه الإمام^(١).

القول الثاني: وذهب الشافعية في الجديد، والرواية الأخرى للإمام أحمد، إلى عدم وجوب الاستماع والإنصات، وعدم حرمة الكلام في الخطبة، وإنما يكره ترك الاستماع والكلام فيها^(٢).

أدلة الجمهور:

واستدل الجمهور على وجوب الاستماع والإنصات لخطبة الجمعة بأدلة، منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٣).

وجه الدلالة: أن الآية نزلت في شأن الجمعة، والأمر يدل على الوجوب، فدل ذلك على وجوب الاستماع والإنصات لخطبة الجمعة بكاملها، بما فيها من قرآن وغيره.

والقول بأنها نزلت في خطبة الجمعة أورده كثير من المفسرين، وهو قول سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد^(٤).

٢- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إذا قلت لصاحبك يوم

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ٢/٢٥٨، بدائع الصنائع ١/٢٦٣، البحر الرائق ٢/١٦٨، حاشية الدسوقي ١/٣٨٧، مواهب الجليل ٢/١٧٨، الشرح الصغير ١/٥٠٩، الشرح الكبير ١/٣٨٧، المعونة ١/٣٠٨، المهذب ١/١١٥، نهاية المحتاج ٢/٣٠٦، روضة الطالبين ٢/٢٨، المجموع ٤/٤٤١، المغني ٢/٨٤، الإنصاف ٢/٣٩٠، كشاف القناع ٤٧.

(٢) المجموع ٤/٤٤١، مغني المحتاج ١/٢٨٧، المغني ٢/٨٤.

(٣) سورة الأعراف، آية ٢٠٤.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/١٢١ - المعونة للقاضي عبد الوهاب ١/٣٠٨.

الجمعة: أنصت والإمام يخطب، فقد لغوت»^(١).

٣- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفارا، والذي يقول له: أنصت، ليس له جمعة»^(٢).

٤- عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - قال: جلس النبي ﷺ يوماً على المنبر، فخطب الناس وتلا آية، وإلى جنبي أبي بن كعب، فقلت له: يا أبي! متى أنزلت هذه الآية؟ فأبى أن يكلمني، ثم سأله فأبى أن يكلمني، حتى نزل رسول الله ﷺ، فقال لي أبي: «مالك من جمعتك إلا ما لغيت»، فلما انصرف رسول الله ﷺ جئته فأخبرته، فقال: «صدق أبي، فإذا سمعت إمامك يتكلم فأنصت حتى يفرغ»^(٣).

٥- عن علي - رضي الله عنه - في حديث له قال: «من دنا من الإمام فلغا ولم يستمع ولم ينصت، كان عليه كفل من الوزر، ومن قال: صه فقد لغا، ومن لغا فلا جمعة له»، ثم قال: هكذا سمعت نبيكم ﷺ^(٤).

(١) رواه البخاري ٣١٦/١ (٨٩٢)، ومسلم ٥٨٣/٢ (٨٥١)، والنسائي في السنن الكبرى ٥٣٤/١ (١٧٢٧)، ٥٤٨/١ (١٧٨٠)، وأحمد في مسنده ٢٤٤/٢ (٧٣٢٨)، ٥١٨/٢ (١٠٧٣١)، ٥٣/٢ (١٠٩٠١)، و ٣٩٣/٢ (٩٠٩)، ٤٨٥/٢ (١٠٣٠٥)، ٢٨٠/٢ (٧٧٥٠)، ٢٧٢/٢ (٧٦٧٢)، وابن ماجه ٣٥٢/١ (١١١٠)، والنسائي في المجتبى ٣/١٠٤ (١٤٠٢)، ١٨٨/٣ (١٥٧٧)، وابن حبان في صحيحه ٣٢/٧ (٢٧٩٣)، وابن خزيمة في صحيحه ٣/١٥٣ (١٨٠٥)، ومالك في الموطأ ١٠٣/١ (٢٣٢)، والدارمي في سننه ٤٣٧/١ - ٤٣٨ (١٥٤٨) - ١٥٤٩، والشافعي في مسنده ص ٦٨، وأبو يعلى في مسنده ٢٤٣/١٠ (٥٨٥٩)، و ٢٢٣/١٠ (٥٨٤٦)، و ٣٠١/١١ (٦٤١٦)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢١٩/٣ (٥٦١٨) - ٥٦١٥ - ٥٦٢١ (٥٦٢١).

(٢) رواه أحمد في مسنده ٢٣٠/١ (٢٠٣٣).

(٣) رواه أحمد في مسنده ١٩٨/٥ (٢١٧٧٨).

(٤) رواه أحمد في مسنده ٩٣/١ (٧١٩)، وأبو داود في سننه ٢٧٦/١ (١٠٥١)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٠/٣ (٥٦٢٥). ونص الحديث (عند أبي داود): عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: «إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برائياتها إلى الأسواق، فيرمون الناس بالتراب أو الرصاص، ويشطونهم عن الجمعة، وتغدو الملائكة فيجلسون على أبواب المسجد، فيكتبون الرجل من ساعة، والرجل من ساعتين، حتى يخرج الإمام، فإذا جلس الرجل مجلساً يستمكن فيه من الاستماع والنظر فأنصت ولم يبلغ، كان له كفلان من الأجر، فإن نأى وجلس حيث لا يسمع فأنصت ولم يبلغ كان له كفل من أجر، وإن جلس مجلساً يستمكن فيه من الاستماع والنظر فلغا ولم ينصت، كان له كفل من وزر. (وعند أحمد: فمن دنا من الإمام فأنصت أو استمع ولم يبلغ كان له كفلان من الأجر). ومن قال يوم الجمعة لصاحبه: صه فقد لغا، ومن لغا فليس له في جمعته تلك شيء». ثم يقول في آخر ذلك: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك.

وجه الدلالة من الأحاديث:

دلت الأحاديث بمجملها على وجوب الإنصات والاستماع للخطبة، وحرمة الكلام فيها، لما في الأحاديث من الأوامر، ولما فيها من الوزر على ترك الاستماع أو تحدث في أثناء الخطبة. وهذا الوعيد على ترك الاستماع أو الكلام دلالة واضحة على الوجوب للإنصات والحرمة للكلام.

دليل القياس:

استدل الجمهور بالقياس على الصلاة، فقالوا: إن الخطبتين بدل ركعتين، فحرم فيهما الكلام كالصلاة.

قال الشوكاني في "نيل الأوطار": (وقد ذهب إلى تحريم كل كلام حال الخطبة الجمهور، ولكن قيد ذلك بعضهم بالسامع للخطبة، والأكثر لم يقيدوا.. قال الحافظ: وأغرب ابن عبد البر فنقل الإجماع على وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها، إلا عن قليل من التابعين، منهم الشعبي. وتعبه بأن للشافعي قولين، وكذلك لأحمد. وروي عنهما أيضًا التفرقة بين من سمع الخطبة ومن لم يسمعها، ولبعض الشافعية التفرقة بين من تنعقد بهم الجمعة، فيجب عليهم الإنصات، وبين من زاد عليهم فلا يجب^(١)).

ونقل ابن رشد في "بداية المجتهد" رأي جمهور الفقهاء في وجوب الإنصات، وقال: (حكم لازم من أحكام الخطبة)، وذكر قول بعض التابعين، منهم الشعبي، وابن جبير، والنخعي؛ بجواز الكلام فيها إلا عند قراءة القرآن.

وذكر أيضًا القول بالتفريق بين سماعها وعدمه، فإن سمع أنصت، وإن لم يسمع جاز له أن يسبح أو يتكلم في مسألة من العلم. ونسب هذا القول لأحمد، وعطاء، وجماعة^(٢).

وجاء في "المغني": (وكان سعيد بن جبير، والنخعي، والشعبي، وإبراهيم بن مهاجر،

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٣/ ٣٠٧.

(٢) انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٢/ ٣٤١.

وأبو بردة، يتكلمون والحجاج يخطب. وقال بعضهم: إنا لم نؤمر أن ننصت لهذا، وللشافعي قولان كالروایتين^(١).

قال ابن عابدين في "حاشيته": (ومحل الخلاف قبل الشروع، أما بعده فالكلام مكروه تحريماً^(٢)).

وقال ابن نجيم في "البحر الرائق": (وأما وقت الخطبة؛ فالكلام مكروه تحريماً، ولو كان أمراً بمعروف، أو تسبيحاً، أو غيره، كما صرح به في "الخلاصة" وغيرها، وزاد فيها: أن ما يحرم في الصلاة يحرم في الخطبة من أكل وشرب وكلام^(٣)).

وذكر الكاساني في "بدائع الصنائع" ما نصه: (وكذا السنة في حق القوم أن يستقبلوه بوجوههم؛ لأن الإسماع والاستماع واجب للخطبة، وإذا لا يتكامل إلا بالمخاطبة^(٤)).

وقال: (وكذا كل ما شغل عن سماع الخطبة من التسبيح، والتهليل، والكتابة، ونحوها، بل يجب عليه أن يستمع ويسكت، وأصله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا...﴾، قيل: نزلت في شأن الخطبة^(٥)).

وصرح بذلك الحكم الدسوقي في "حاشيته" فقال: (بل الراجح حرمة الكلام وقت الخطبة مطلقاً، كان في المسجد، أو في رحابه، أو كان خارجاً عنهما، بأن كان بالطرق المتصلة بالمسجد، وسواء سمع الخطبة أو لم يسمعها^(٦)).

وجاء في "مواهب الجليل" للحطاب: (العمل أن الإنصات في خطبة الجمعة

(١) انظر: المغني لابن قدامة ٢/ ٨٤.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ٢/ ١٥٨.

(٣) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٢/ ١٦٨.

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/ ٢٦٣.

(٥) بدائع الصنائع للكاساني ١/ ٢٦٣.

(٦) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٣٨٧.

واجب^(١). وقال: (وظاهره أن الكلام يحرم بأول كلمة يقولها الإمام على المنبر.. وإذا قام الإمام بخطبة فحينئذ يجب قطع الكلام، واستقباله، والإنصات إليه)^(٢).

وجاء في "المغني" لابن قدامة المقدسي^(٣): (ويجب الإنصات من حين يأخذ الإمام في الخطبة، فلا يجوز الكلام لأحد من الحاضرين)^(٤). وقال: (... وعن أحمد رواية أخرى: لا يحرم الكلام)^(٥).

وجاء في "الكافي": (فإذا أخذ في الخطبة حرم الكلام). قال: (وعنه لا يحرم الكلام، لما روى أنس.. (وذكر حديث الاستسقاء).. والأول أولى، وهذا يحتمل أنه في تكليم الخطيب دون غيره؛ لأنه يشتغل بتكليمه عن سماع خطبته)^(٦).

وقال المرداوي في "الإنصاف": (ولا يجوز الكلام والإمام بخطبة، إلا له، أو لمن كلمه)^(٧).

وقال: (والكلام تارة يكون بين الإمام وبين من يكلمه، وتارة يكون بين غيرهما، فإن

(١) انظر: مواهب الجليل للخطاب ١٧٨/٢.

(٢) انظر: مواهب الجليل للخطاب ١٧٨/٢.

(٣) هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، من أهل جماعيل من قرى نابلس بفلسطين، خرج من بلده صغيراً مع عمه عندما ابتليت بالصليبيين واستقر بدمشق واشترك مع صلاح الدين في محاربة الصليبيين، رحل في طلب العلم إلى بغداد أربع سنين ثم عاد إلى دمشق، قال ابن غنمية (ما أعرف أحداً في زمانه أدرك رتبة الاجتهاد إلا الموفق)، وقال عز الدين بن عبدالسلام: (ما طابت نفسي بالإفتاء حتى صار عندي نسخة من المغني للموفق، ونسخة من المحلى لابن حزم). من تصانيفه: المغني في الفقه شرح مختصر الخراقي، الكافي، المقنع، العمدة، وله في الأصول: روضة الناظر. كانت ولادته عام ٥٤١ هـ، ووفاته عام ٦٢٠ هـ.

انظر: طبقات الحنابلة لابن رجب (ص ١٣٣-١٤٦)، الأعلام للزركلي (٤/ ١٩١)، البداية والنهاية لابن كثير، فصل حوادث عام ٦٢٠ هـ.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة ٨٤/٢.

(٥) انظر: المغني لابن قدامة ٨٤/٢.

(٦) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ٢٢٨/١.

(٧) انظر: الإنصاف للمرداوي ٣٩٠/٢.

كان بين الإمام وغيره، فالصحيح من المذهب إباحة ذلك، إذا كان لمصلحة، وعليه أكثر الأصحاب، وإن كان الكلام من غيرهما فقدّم المصنف التحريم مطلقاً، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب^(١).

وصرح البهوتي في "كشاف القناع" بذلك، فقال: (ويحرم الكلام في الخطبتين والإمام يخطب)، ثم ذكر الأدلة^(٢).

وقال: (ولو كان التكلم في حال تنفس الإمام فيحرم؛ لأنه في حكم الخطبة؛ لأنه يسير)^(٣).

واستثنى من ذلك من كلم الإمام، أو كلمه الإمام لمصلحة، فقال: (إلا له - أي الخطيب، أو لمن كلمه لمصلحة، فلا يحرم عليهما)، ثم ذكر الأحاديث، وقال: (ولأنه حال كلام الإمام، وكلام الإمام إياه لا يشغل عن سماع الخطبة)^(٤).

*** ويجب أن ننوه بعد عرض هذه النصوص أن الجمهور مع قولهم بوجوب الإنصات وحرمة الكلام، إلا أنهم استثنوا من ذلك من كلم الإمام، أو كلمه الإمام لمصلحة، وقد ذكرنا ذلك في نصوصهم، وهذا الأمر للجمع بين الأدلة، فقد وردت فيه أدلة معتبرة لا يمكن تجاهلها، فكان توفيقاً بينها وجمعاً لها.

أدلة الشافعية:

واستدل الشافعية - في الجديد عندهم - على عدم وجوب الإنصات، وإنما استحبابه، وعدم حرمة الكلام، وإنما الكراهة؛ بما يلي:

١- عن أنس - رضي الله عنه - قال: دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ يخطب على

(١) انظر: الإنصاف للمرداوي ٣٩٠ / ٢.

(٢) انظر: كشاف القناع للبهوتي ٤٧ / ٢.

(٣) انظر: كشاف القناع للبهوتي ٤٧ / ٢.

(٤) انظر: كشاف القناع للبهوتي ٤٧ / ٢.

المنبر يوم الجمعة، فقال: يا رسول الله! متى الساعة؟ فأشار إليه الناس أن اسكت، فلم يقبل وأعاد الكلام، فلما كان في الثالثة قال له ﷺ: «ويحك! ما أعددت لها؟». قال: حب الله ورسوله. قال: «إنك مع من أحببت»^(١).

٢- عن أنس - رضي الله عنه - قال: بينما النبي ﷺ يخطب في يوم الجمعة، قام أعرابي فقال: يا رسول الله! هلك المال، وجاع العيال، فادع الله لنا. فرفع يديه ودعا^(٢).

وجه الدلالة من الحديثين:

أن النبي ﷺ لم ينكر عليهما كلامهما، ولو كان الإنصات واجباً والكلام حراماً لأنكره عليهما، فلما لم يفعل دل ذلك على عدم الوجوب للإنصات، وعدم الحرمة للكلام^(٣).
وجاء في نصوص الشافعية ما يدل على ما ذهبوا إليه، وتردد الحكم عندهم في القديم والجديد.

(١) رواه ابن خزيمة في صحيحه ١٤٩/٣ (١٧٩٦). والحديث دون ذكر الخطبة، ودون إشارة الناس بالسكوت مروي في الصحيح والسنن؛ فرواه البخاري ١٣٤٩/٣ (٣٤٨٥)، ومسلم ٢٠٣٢/٤ (٢٦٣٩)، والترمذي ٤/٥٩٥ (٢٣٨٥)، والإمام أحمد في مسنده ١١٠/٣ (٢٠٩٦)، وابن حبان في صحيحه ٣٢٣/٢ (٥٦٤)، والنسائي في الكبرى ٤٤٢/٣ (٥٨٧٣).

(٢) نص الحديث عند البخاري: عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: (أصاب الناس سنة على عهد رسول الله ﷺ، فبينما رسول الله ﷺ يخطب على المنبر يوم الجمعة قام أعرابي فقال: يا رسول الله! هلك المال، وجاع العيال، فادع الله لنا أن يسقينا. قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه وما في السماء قزعة. قال: فثار أصحاب أمثال الجبال، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر على لحيته. قال: فمطرنا يومنا ذلك، وفي الغد، ومن بعد الغد، والذي يليه إلى الجمعة. فقام ذلك الأعرابي أو رجل غيره فقال: يا رسول الله! تهدم البناء، وغرق المال، فادع الله لنا. فرفع رسول الله ﷺ يديه، وقال: «اللهم حوالينا ولا علينا». قال: فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا تفرجت حتى صارت المدينة في مثل الجوبة، حتى سال الوادي - وادي قناة - شهراً. قال: فلم يحمي أحد من ناحية إلا حدث بالجدود. رواه البخاري ٣٤٩/١ (٩٨٦)، ومسلم ٦١٤/٢ (٨٩٧)، والنسائي في المجتبى ١٦٦/٣ (١٥٢٨)، وفي الكبرى ٥٦٤/١ (١٨٣٩)، وأحمد في مسنده ٢٥٦/٣ (١٣٧١٨)، والبيهقي في سننه ٢٢١/٣ (٥٦٣٠).

(٣) انظر: المجموع ٤/٤٤١ وما بعدها.

قال النووي في "المجموع": (وينبغي للقوم أن يقبلوا على الإمام، ويستمعوا له وينصتوا، والاستماع هو شغل القلب بالاستماع والإصغاء للمتكلم، والإنصات هو السكوت).

وقال: (وهل يجب الإنصات ويحرم الكلام؟ فيه قولان مشهوران، أحدهما - وهو المشهور في الجديد - يستحب الإنصات ولا يجب، ولا يحرم الكلام. والثاني - وهو نصه في القديم - يجب الإنصات، ويحرم الكلام، واتفق الأصحاب على أن الصحيح هو الأول^(١)).

وقال الشربيني في "مغني المحتاج": (ويكره للحاضرين الكلام فيها لظاهر الآية: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ...﴾، حديث أبي هريرة.. وفي القديم يحرم الكلام فيها، ويجب الإنصات، وقالوا للأول: إن الأمر في الآية للندب^(٢)).

مناقشة الشافعية لأدلة الجمهور:

١ - الاعتراض على الاستدلال بالآية: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ...﴾، وقالوا بأن الأمر فيها محمول على الاستحباب، جمعاً بين الأدلة. هذا إذا سلمنا أن المراد الخطبة، وأنها داخلة في المراد^(٣).

ويرد على الاعتراض: بأن الأمر في الآية على الوجوب، وقد ذكر كثير من المفسرين نزولها في الخطبة، وحتى لو لم تنزل في الخطبة، فإن الخطبة داخلة تحتها، لما تحتويه من قرآن وذكر.

٢ - الاعتراض على الاستدلال بحديث أبي هريرة: (إذا قلت لصاحبك.. فقد لغوت)^(٤)، فقالوا: إن المراد باللغو الكلام الفارغ، ومنه: لغو اليمين^(٥).

(١) انظر: المجموع للنووي ٤/ ٤٤١، مغني المحتاج للشربيني ١/ ٢٨٧.

(٢) انظر: مغني المحتاج للشربيني ١/ ٢٨٧.

(٣) انظر: المجموع للنووي ٤/ ٤٤٤.

(٤) سبق تحريجه.

(٥) انظر: المجموع للنووي ٤/ ٤٤٤.

٣- وأيضاً؛ اعترضوا على الاستدلال بالحديث بنفس الآية السابقة. فقالوا: إن الأمر في الحديث عارض دليل الخطاب في الآية: ﴿وَإِذَا قُرِئَ...﴾، أي ما عدا القرآن لا يجب له الإنصات^(١).

رد الجمهور:

بأنه لا تعارض بين الأمر في الحديث ومفهوم الآية، فإن وجوب الإنصات للقرآن لا يمنع وجوب الإنصات لغيره، حيث وردت الأحاديث الأخرى بوجوب الإنصات للجمعة، كما أننا ذكرنا أن الآية وردت في الجمعة، وتخصيص اللغو بالكلام الفارغ ولغو اليمين هو تخصيص بغير مخصص، واللغو على عمومته.

قال ابن رشد: (وأما من لم يوجهه فلا أعلم لهم شبهة، إلا أن يكونوا يرون أن هذا الأمر قد عارضه دليل الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ...﴾، وهذا ضعيف والله أعلم، والأشبه أن يكون هذا الحديث لم يصلهم)^(٢).

٤- واعترضوا على الاستدلال بحديث أبي الدرداء الذي فيه: "مالك من جمعتك إلا ما لغيت"^(٣)؛ فقالوا: إن المراد نقص جمعته بالنسبة إلى الساكت^(٤).

رد الجمهور:

بأن الحديث ورد فيه النص بالأمر بالسكوت بقوله ﷺ تصديقاً لأبي، وتأكيداً بأن المقصود الأمر بالسكوت: «صدق أبي»، فإذا سمعت إمامك يتكلم فأنصت حتى يفرغ». وهذا نص في الأمر بالسكوت.

٥- واعترضوا على القياس على الصلاة بأنه قياس لا يصح؛ لأن الصلاة تفسد بالكلام

(١) انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٢/ ٣٤٢.

(٢) انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٢/ ٣٤٢.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: المجموع للنووي ٤/ ٤٤٤.

بخلاف الخطبة^(١).

ويرد على ذلك: بأن القياس على الصلاة من جهة حرمة الكلام فيها هو قياس صحيح، وليس القياس من جهة الإبطال بالكلام، فالحرمة فيها واحدة دون الإبطال، فالقياس من جهة، والاعتراض عليه من جهة أخرى، كالقول بأن الحركة في الصلاة تبطلها ولا تبطل الجمعة.

مناقشة الجمهور لأدلة الشافعية:

وجه الجمهور أدلة الشافعية بأنها يحتمل أنها مختصة بمن كلم الإمام، أو كلمه الإمام؛ لأنه لا يشتغل بذلك سماع خطبته، فتعين حمل أخبارهم على هذا المعنى؛ وهو الاختصاص بمن كلمه الإمام أو كلم الإمام، جمعاً بين الأخبار وتوفيقاً بينها.

ولا يصح قياس غير من كلم الإمام أو كلمه الإمام عليه؛ لأن كلام الإمام لا يكون في حال الخطبة، خلافاً لغيره، فإن كلامه يكون في حال الخطبة والإمام يخطب^(٢).

قال ابن قدامة في "المغني": (وإن قدر التعارض، فالأخذ بحديثنا أولى؛ لأنه قول النبي ﷺ ونصه، وذلك سكوته، والنص أقوى من السكوت)^(٣).

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار": (واستدلوا على ذلك بتقرير النبي ﷺ لمن سأل عن الساعة، ولمن سأل في الاستسقاء، ورُدَّ بأن الدليل أخص من الدعوى، وغاية ما فيه أن يكون عموم الأمر بالإنصات مخصصاً بالسؤال)^(٤).

(١) انظر: المجموع للنووي ٤/ ٤٤٤.

(٢) انظر: المغني ٢/ ٨٥.

(٣) انظر: المغني ٢/ ٨٥.

(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٣/ ٣٠٧.

الراجع:

بعد هذا العرض لأدلة كلا الفريقين تبين لي رجحان مذهب الجمهور من وجوب الإنصات والاستماع لخطبة الجمعة، وحرمة الكلام فيها، وذلك لقوة أدلتهم في ذلك، وكونها نصًا في هذا الوجوب، وضعف أدلة المخالفين والرد عليها، خاصة أن الجمهور يخصصون من هذا الوجوب وهذه الحرمة - أي حرمة الكلام - ما إذا كلم الخطيب أحدًا، أو كلمه أحد.

وفي ذلك توجيه لأدلة المخالفين، وإعمال لها. والله أعلم.

فائدة: استحباب الإقبال على الإمام:

وذكر الفقهاء أن من السنة الإقبال بالوجه على الإمام وهو يخطب، حتى يتسنى الإنصات الكامل والاستماع للإمام؛ لأنه من أدب الاستماع أن تلتفت لمن يكلمك، وتقبل عليه بوجهك.

قال الكاساني في "بدائعه": (وكذا السنة في حق القوم أن يستقبلوه بوجوههم؛ لأن الإسماع والاستماع واجب للخطبة، وهذا لا يتكامل إلا بالمخاطبة)^(١).

وجاء في "مغني المحتاج" للشربيني: "ويسن للقوم السامعين وغيرهم أن يقبلوا عليه بوجوههم؛ لأنه الأدب، ولما فيه من توجيههم للقبلة، والإنصات له)^(٢)".

تنبيه: حرمة الكلام تختص في حال الخطبة:

ومما ينبغي التنبيه له أن قول الجمهور بحرمة الكلام إنما يختص في حال الخطبة، وإلا فالحكم لا يتعلق قبل الشروع فيها؛ أو بعد الفراغ منها، لأن حرمة الكلام كانت لغرض الاستماع للخطبة، ولا حاجة لذلك قبلها أو بعدها.

قال النووي في "المجموع": (هذا كله في الكلام حال الخطبة، أما قبل الشروع فيها

(١) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٦٣/١.

(٢) انظر: مغني المحتاج للشربيني ٢٨٧/١.

وبعد فراغها، فيجوز الكلام بلا خلاف، لعدم الحاجة إلى الاستماع^(١).

وقال البهوتي في "كشف القناع": (ولا بأس به - أي الكلام - قبلهما أي الخطبتين، وبعدهما نصاً...) ^(٢).

والأصل في ذلك:

ما روي عن ثعلبة بن أبي مالك - رضي الله عنه - قال: (كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر، فإذا سكّت المؤذن قام عمر فلم يتكلم أحد حتى يقضي الخطبتين كليهما، فإذا قامت الصلاة ونزل عمر تكلموا) ^(٣).

*** وما روي عن أنس - رضي الله عنه - قال: (كان رسول الله ﷺ ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه، ثم يتقدم إلى مصلاه فيصلي) ^(٤).

قال الشوكاني في "نيل الأوطار": (قوله: "وعمر جالس على المنبر" فيه جواز الكلام حال قعود الإمام على المنبر قبل شروعه في الخطبة؛ لأن ظهور ذلك بين الصحابة من دون تكثير يدل على أنه إجماع لهم) ^(٥).

(١) انظر: المجموع للنووي ٤/ ٤٤٢.

(٢) انظر: كشف القناع للبهوتي ٢/ ٤٧.

(٣) رواه الشافعي في مسنده ص ٦٣، ومالك في الموطأ ١/ ١٠٣ (٢٣٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/ ١٩٢ (٥٤٧٥-٥٤٧٧)، وأبو جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٣٧٠.

(٤) رواه أبو داود في سننه ١/ ٢٩٢ (١١٢٠)، والترمذي في سننه ٢/ ٣٩٤ (٥١٧)، والنسائي في الكبرى ١/ ٥٣٥ (١٧٣٢)، وفي المجتبى ٣/ ١١٠ (١٤١٩)، وابن خزيمة في صحيحه ٣/ ١٦٩ (١٨٣٨)، والحاكم في مستدركه

١/ ٤٢٧ (١٠٧٠)، وأحمد في مسنده ٣/ ١١٩ (١٢٢٢٢)، و ٣/ ٢١٣ (١٣٢٥١)، وأبو يعلى في مسنده ٦/ ١٧١ (٣٤٥٢)، والطبراني في المعجم الأوسط ٢/ ١٠٩ (١٢١٠)، والطيالسي في مسنده ٢٧٢ (٢٠٤٣).

(٥) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٣/ ٣٠٩.

تنبيه: ترك الإنصات والاستماع لا يبطل الجمعة:

وتجدر الإشارة إلى أن قول الجمهور بوجوب الإنصات وحرمة الكلام لا يعني بطلان الجمعة بمجرد ترك الإنصات، أو بمجرد الكلام، وإنما يترتب عليه الإثم مع سقوط الفرض. قال الشوكاني في "نيل الأوطار" - تعليقاً على حديث ابن عباس السابق - "والذي يقول له أنصت ليس له جمعة"، (معناه: لا جمعة له كاملة، للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه)^(١).

وقال النووي في "المجموع": قال الشافعي والأصحاب: وحيث حرّمنا الكلام فتكلم أثم، ولا تبطل جمعته بلا خلاف، والحديث الوارد "لا جمعة له"، أي: لا جمعة كاملة له)^(٢).

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٣/٣٠٧.

(٢) انظر: المجموع للنووي ٤/٤٤٣.

الفرع الثاني

سماع من يتكلم في الخطبة - غير الإمام - والتعامل معه

والحاقاً بهذا الموضوع، ولأهمية حكم الاستماع والإنصات للخطبة؛ تعرض الفقهاء لمن سمع إنساناً يتكلم في خطبته كيف يتعامل معه، فقالوا: بعدم إسكاته بالقول؛ لأنه خرق للإنصات، وكلام في أثناء الخطبة، وهو المنهي عنه، ولما جاء في الأحاديث السابقة: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت... فقد لغوت»، وفي غيره: «ومن قال: صه، فقد لغى».

فالتسكيت بالقول مردود، ولكنهم استغنوا عن ذلك بالإشارة، فقال الفقهاء: إن من أراد أن يسكت غيره فيسكته بالإشارة؛ بأن يشير على فيه دلالة على طلب السكوت، وهذا حرصاً على عدم تطرق الكلام في الخطبة حتى ولو كان لأجل الخطبة.

والأصل فيه الحديث السابق الذي رواه أنس، وفيه: فقال: يا رسول الله! متى الساعة؟ فأشار إليه الناس أن اسكت. وفي رواية: فأومأوا إليه بالسكوت. وكذلك لأن الإشارة تجوز في الصلاة التي يبطلها الكلام، ففي الخطبة أولى.

قال ابن قدامة في "المغني": (وإذا سمع الإنسان متكلماً لم ينهه بالكلام، لحديث أبي هريرة: «إذا قلت...» ولكن يشير إليه، نص عليه أحمد، فيضع إصبعه على فيه)^(١).

وجاء في "كشاف القناع" للبهوتي: (وليس له تسكيت من تكلم بكلام لما تقدم، بل يسكته بإشارة، فيضع إصبعه - ولعل المراد: السبابة - على فيه، إشارة بالسكوت؛ لأن الإشارة تجوز في الصلاة للحاجة، ففي الخطبة أولى)^(٢).

وفي "الكافي" لابن قدامة: (ومن يسمع متكلماً لم ينهه بالقول للخبر، ولكن يشير إليه، ويضع إصبعه على فيه)^(٣).

(١) انظر: المغني لابن قدامة ٨٦/٢.

(٢) انظر: كشاف القناع للبهوتي ٤٧/٢.

(٣) انظر: الكافي لابن قدامة ٢٢٨/١.

الفرع الثالث

رد السلام وتشميت العاطس لمن سمعهما في الخطبة:

والأصل في الأمر برد السلام وتشميت العاطس هو النصوص الواردة في الأمر بهما؛ ومنها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾^(١).

وما رواه البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع: أمرنا بعبادة المريض، واتباع الجنائز، وتشميت العاطس وإجابة الداعي، ورد السلام، ونصر المظلوم، وإبرار القسم^(٢).

*** والأمر برد السلام وتشميت العاطس عام في كل وقت، وهذا العموم تعارض مع عموم الأمر بالإنصات وحرمة الكلام، وهو شامل لكل كلام.

*** ومن هنا اختلفت أقوال الفقهاء في رد السلام، وتشميت العاطس في الخطبة، لاختلاف المخصص لكل عموم.

*** فمن خصص عموم الأمر برد السلام، وتشميت العاطس بالأمر بالإنصات حين الخطبة؛ لم يجز رد السلام، وتشميت العاطس في الخطبة.

*** ومن خصص من عموم الأمر بالإنصات حال الخطبة الأمر برد السلام، أجاز - بل أوجب - رد السلام، وتشميت العاطس في الخطبة.

(١) سورة النساء، آية ٨٦.

(٢) رواه البخاري ٢١٣٤ / ٥ (٥٣١٢)، وفي الأدب المفرد ص ٣١٨ رقم (٩٢٤)، ومسلم ١٦٣٥ / ٣ (٢٠٦٦)، والترمذي في سننه ١١٧ / ٥ (٢٨٠٩)، والنسائي في المجتبى ٥٤ / ٤ (١٩٣٩)، و ٨ / ٧ (٣٧٧٨)، وفي السنن الكبرى ١ / ٦٣٠ (٢٠٦٦)، و ٣ / ١٢٦ (٤٧١٩)، و ٤ / ٣٥٤ (٧٤٩٣)، وأحمد في مسنده ٤ / ٢٩٩ (١٨٦٦٧) - ١٨٦٧٢، و ٤ / ٢٨٤ (١٨٥٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠ / ٤٠ (١٩٦٧٣)، و ١٠ / ١٠٨ (٢٠٠٨١)، و ٣ / ٣٧٩ (٦٣٦٩)، و ٣ / ٢٢٣ (٦٣٦٩)، و ٣ / ٢٢٣ (٥٦٣٧)، و ٣ / ٢٦٦ (٥٨٦٣)، و ٧ / ٢٦٣ (١٤٣٠٦)، والطيايسي في مسنده ص ١٠١ (٧٤٦).

فيقي' احتمال أن يكون كل منهما مستثنى' من الآخر.

ويبين ذلك جلياً ابن رشد في "بداية المجتهد"، فيقول: (وسبب الخلاف هو تعارض عموم الأمر بالإنصات لحديث أبي هريرة السابق مع عموم الأمر برد السلام وتشميت العاطس للأحاديث الواردة فيها)^(١).

وقال: (فمن استثنى' من عموم الأمر بالصمت يوم الجمعة الأمر بالسلام والتشميت أجازهما، ومن استثنى' من عموم الأمر برد السلام والتشميت، الأمر بالصمت في حين الخطبة لم يجز ذلك، ومن فرق فإنه استثنى' رد السلام من النهي عن التكلم في الخطبة، واستثنى' من عموم الأمر التشميت وقت الخطبة).

وإنما ذهب واحد واحد من هؤلاء إلى واحد واحد من هذه المستثنيات، لما غلب على ظنه من قوة العموم في أحدهما، وضعفه في الآخر)^(٢).

ثم بين ابن رشد عمومية كل منهما، وخصوصية كل منهما، وكيف تم استثناء هذا من ذلك، فيقول: (وذلك أن الأمر بالصمت هو عام في الكلام، وخاص في الوقت، والأمر برد السلام والتشميت عام في الوقت، وخاص في الكلام، فمن استثنى' الزمان الخاص من الكلام العام لم يجز رد السلام والتشميت في وقت الخطبة، ومن استثنى' الكلام الخاص من النهي عن الكلام العام في الزمان الخاص، أجاز ذلك).

والصواب: ألا يصار إلى استثناء أحد العمومين بأحد الخصوصيين إلا بدليل، فإن عسر ذلك فبالنظر في ترجيح العمومات والخصوصات، وترجيح تأكيد الأوامر بها)^(٣).

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار": (خصص بعضهم رد السلام، وهو أعم من أحاديث الباب من وجه، وأخص من وجه، فتخصيص أحدهما بالآخر تحكّم، ومثله تشميت العاطس)^(٤).

(١) انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٢/ ٣٤١.

(٢) انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٢/ ٣٤١.

(٣) انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٢/ ٣٤١.

(٤) انظر: نيل الأوطار ٣/ ٣٠٨.

وإليك آراء المذاهب في ذلك:

مذهب الحنفية والمالكية:

ذهب الحنفية - بخلاف أبي يوسف الذي يرى وجوب رد السلام - والمالكية إلى ترجيح عموم الأمر بالإنصات والاستماع، وحرمة الكلام، وقالوا بعدم جواز رد السلام وتسميت العاطس في الخطبة^(١)، عملاً بعموم الأدلة في وجوب الإنصات والاستماع، وحرمة الكلام في الخطبة، ولأن من سلم إنها ارتكب بسلامه إثماً لحرمة الكلام، فلا يرد عليه، ولا يعتبر سلامه تحية، وكذلك رد السلام يمكن تحصيله في وقت آخر.

جاء في "رد المحتار" لابن عابدين: (قلنا ذاك إذا كان السلام مأذوناً فيه شرعاً، وليس كذلك في حالة الخطبة، بل يرتكب بسلامه مأثماً؛ لأنه به يشغل خاطر السامع عن الغرض؛ ولأن رد السلام يمكن تحصيله في كل وقت، بخلاف سماع الخطبة)^(٢).

وقال الكاساني في "بدائع الصنائع": (ويكره تسميت العاطس، ورد السلام عندنا، وعند الشافعي لا يكره، وهو رواية عن أبي يوسف؛ لأن رد السلام فرض، ولنا أنه ترك للاستماع المفروض والإنصات، وتسميت العاطس ليس بفرض؛ ولأنه يرتكب بسلامه مأثماً، فلا يجب الرد عليه، كما في حالة الصلاة؛ ولأن السلام في حالة الخطبة لم يقع تحية، فلا يستحق الرد، ولأن رد السلام مما يمكن تحصيله في كل حالة، أما سماع الخطبة لا يتصور إلا في هذه الحالة، فكان إقامته أحق)^(٣).

وقال: (وأما العاطس؛ فهل يحمد الله؟ فالصحيح أن يقول ذلك في نفسه؛ لأن ذلك مما لا يشغله عن سماع الخطبة، وكذا السلام حالة الخطبة مكروه)^(٤).

وفي "البحر الرائق": (والأصوب بأنه لا يجب فيهما؛ لأنه يمثل الإنصات، وأنه مأمور

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ٥٩/٢، بدائع الصنائع ٢٦٣/١، حاشية الدسوقي ٣٨٧/١، مواهب الجليل ١٧٨/٢.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ٥٩/٢.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٢٦٣/١.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٢٦٣/١.

به، وعليه الفتوى^(١).

مذهب الشافعية:

وأما الشافعية؛ فإن حكم رد السلام وتشميت العاطس عندهم هو تابع لحكم الإنصات أصلاً، فإن المذهب عندهم في القديم حرمة الكلام، ووجوب الإنصات كالجمهور، والمذهب عندهم في الجديد عدم حرمة الكلام، وعدم وجوب الإنصات، وهو الراجح عندهم، ورد السلام وتشميت العاطس اختلف عندهم تبعاً لاختلاف ذلك؛ فإن كان الإنصات واجباً، فإنهم يمنعون رد السلام باللفظ، ويكون بالإشارة، وكذلك التشميت، وإن كان الإنصات مستحباً غير واجب، فإنهم يوجبون رد السلام، ويستحبون التشميت.

والراجح عندهم هو وجوب رد السلام، واستحباب التشميت؛ لأن الراجح عندهم عدم وجوب الإنصات.

وتجدر الإشارة إلى أن ابتداء السلام أصلاً مكروه عندهم بلا خلاف.

قال النووي في "المجموع": (قال الشافعي في "مختصر المزني" والأصحاب: يكره للدخول في حال الخطبة أن يسلم على الحاضرين، سواء قلنا الإنصات واجب أم لا، فإن خالف وسلم، قال أصحابنا: إن قلنا بتحريم الكلام حرمت إجابته باللفظ، ويستحب بالإشارة، كما لو سلم في الصلاة.

وفي تشميت العاطس ثلاثة أوجه، الصحيح كرد السلام. وحكى الرافعي^(٢) وجهاً أنه يرد السلام؛ لأنه واجب، ولا يشمت العاطس؛ لأنه سنة، فلا يترك لها الإنصات الواجب.

(١) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١٦٨/٢.

(٢) هو عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم، الرافعي، أبو القاسم، من أهل قزوين، من كبار فقهاء الشافعية ترجع نسبه إلى رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه. من مصنفاته: الشرح الكبير الذي سماه (العزیز شرح الوجيز للغزالي)، وقد تورع بعضهم عن إطلاق لفظ العزیز مجرداً على غير كتاب الله، فقال: (فتح العزیز في شرح الوجيز)، وله شرح مسند الشافعي. ولد عام ٥٥٧ هـ، وتوفي عام ٦٢٣ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٤/١٧٩)، طبقات الشافعية للسبكي (٥/١١٩)، فوات الوفيات (٢/٣).

وإن قلنا: لا يحرم الكلام، جاز رد السلام والتشميت بلا خلاف، ويستحب التشميت على أصح الوجهين لعموم الأمر به، وأما السلام ففيه ثلاثة أوجه، أصحها أنه يجب^(١).

وقال الشربيني في "مغني المحتاج": (ولو سلم داخل على مستمع لخطبة والخطيب يخطب وجب عليه الرد، بناءً على أن الإنصات سنة كما مر، مع أن السلام في هذه الحالة مكروه، كما صرح به في "المجموع" وغيره)^(٢).

وقال: (ويسن تشميت العاطس إذا حمد الله، وإنما لم يكره كسائر الكلام، لأن سببه قهري)^(٣).

وجاء في "نيل الأوطار" للشوكاني التصريح بذلك: (وقد صرح الشافعي في "مختصر البويطي" بالجواز، فقال: ولو عطس رجل يوم الجمعة فشتمه رجل رجوت أن يسعه، لأن التشميت سنة، ولو سلم رجل على رجل كرهت ذلك له، ورأيت أن يرد عليه السلام، لأن السلام سنة، ورده فرض. هذا لفظه. وقال النووي في "شرح المذهب": إنه الأصح)^(٤).

مذهب الحنابلة:

وأما الحنابلة؛ فإن رد السلام وتشميت العاطس عندهم فيه روايتان:

الرواية الأولى: يرد السلام ويشمت العاطس، وهو الراجح عندهم، لعموم الأدلة الآمرة بذلك، ولأنه تعلق بحق آدمي كحالة الضرورة التي تستدعي الكلام.

والرواية الثانية: فرقوا بين من يسمع الخطبة وبين من لا يسمعها لمانع، فإن كان لا يسمع رد السلام، وشمت العاطس، وإن كان يسمع لم يفعل ذلك.

(١) انظر: المجموع للنووي ٤/٤٤٢.

(٢) انظر: مغني المحتاج للشربيني ١/٢٨٦.

(٣) انظر: مغني المحتاج للشربيني ١/٢٨٦.

(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٣/٣٠٨.

قال ابن قدامة في "المغني": (وأما تشميت العاطس ورد السلام؛ ففيه روايتان: قال الأثرم: سمعت أبا عبدالله سئل: يرد الرجل السلام يوم الجمعة؟ فقال: نعم؛ ويشمت العاطس؟ فقال: نعم، والإمام يخطب. ولأن ذلك واجب، فوجب الإتيان به في الخطبة، كتخدير الضرير.

والرواية الثانية: إن كان لا يسمع، رد السلام وشميت العاطس، وإن كان يسمع لم يفعل. قال أبو طالب: قال أحمد: إذا سمعت الخطبة فاستمع وأنصت، ولا تقرأ، ولا تشمت، وإذا لم تسمع الخطبة فاقراً، وشمّت، ورد السلام^(١).

وقال في "الكافي في فقه الإمام أحمد": (وفي رد السلام وتشميت العاطس روايتان؛ إحداهما: يفعل، لأنه لحق آدمي، فأشبهه تخدير الضرير. والأخرى: لا يفعل، لأن المسلم مسلم موضعه، والتشميت سنة لا يترك لها الإنصات الواجب^(٢)).

وجاء في "كشف القناع" للبهوتي: (ويجوز تأمينه أي مستمع الخطبة على الدعاء وحده خفية إذا عطس نصّاً، وتشميت عاطس ورد سلام نطقاً؛ لأنه مأمور به لحق آدمي أشبه الضرير، فدل على أنه يجب^(٣)).

(١) انظر: المغني ٨٦/٢.

(٢) انظر: الكافي لابن قدامة ٢٢٨/١.

(٣) انظر: كشف القناع للبهوتي ٤٨/٢.

ومن ذلك يتبين أن الفقهاء على رأيين في ذلك:

الرأي الأول: عدم جواز رد السلام وتشميت العاطس في الخطبة وهو قول الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والقول الآخر للشافعية^(٣)، والرواية الثانية عند الحنابلة^(٤).

الرأي الثاني: وجوب رد السلام واستحباب تشميت العاطس، وهو القول الراجح عند الشافعية^(٥)، وإحدى الروايتين عند الحنابلة، وهي الرواية الراجحة^(٦).

واستدل أصحاب الرأي الأول بعموم الأدلة الواردة في حرمة الكلام أثناء الخطبة، ووجوب الإنصات والاستماع، وخصصوا الاستماع للخطبة من عموم الأمر برد السلام والتشميت، ولأن من سلم ارتكب بسلامه إثماً لحرمة الكلام، فلا يرد عليه، ولأن السلام يمكن تحصيله في وقت آخر.

واستدل أصحاب الرأي الثاني بعموم الأدلة الآمرة برد السلام، وتشميت العاطس، وخصصوا رد السلام والتشميت من عموم الأمر بالإنصات، ولأن رد السلام والتشميت تعلق بحق آدمي كحالة الضرورة.

الترجيح:

والراجح - فيما أرى - هو قول الحنفية والمالكية، والقول الآخر للشافعية، والرواية الأخرى للحنابلة، بعدم جواز رد السلام، وتشميت العاطس على من سمعها أثناء الخطبة، وذلك لما يلي:

(١) انظر: رد المحتار ٥٩/٢، بدائع الصنائع ٢٦٣/١.

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٣٨٧/١، مواهب الجليل ١٧٨/٢.

(٣) انظر: المجموع ٤٤٢/٤، مغني المحتاج ٢٨٦/١.

(٤) انظر: المغني ٨٦/٢، الكافي لابن قدامة ٢٢٨/١.

(٥) انظر: المجموع ٤٤٢/٤.

(٦) انظر: المغني ٨٦/٢، كشف القناع ٤٨/٢.

- ١- ورود الأدلة بحرمة الكلام أثناء سماع الخطبة ولم تستثن شيئاً فوجب العمل بها على إطلاقها.
- ٢- أدلة وجوب رد السلام يمكن تخصيص وجوب سماع الخطبة وحرمة الكلام فيها من هذه الأدلة، لأن سماع الخطبة وقته خاص، ورد السلام وقته عام، ويمكن تحصيله في وقت آخر.
- ٣- رد السلام يمكن إتيانه بالإشارة، وذلك جمعًا بين أدلة وجوب رد السلام، وأدلة وجوب الاستماع للخطبة وحرمة الكلام فيها، فالرد بالإشارة مشروع في الصلاة لحرمة الكلام فيها، فيقاس عليها الخطبة بجامع أن كلا منهما عبادة، وجب فيها السكوت ومُنِع الكلام.

الفرع الرابع

حكم الكلام عند تحذر السماع لبعده أو لغيره

اختلف الفقهاء فيما لو تعذر سماع الخطبة لبعده عن الخطيب أو لغيره؛ هل يجوز له الكلام والاشتغال بالذكر؟ أم يجب الإنصات والسكوت، ولو لم يسمع؟
اختلفوا على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الحنفية، والمالكية والشافعية في القديم إلى أن البعيد كالقريب في وجوب الإنصات والسكوت، وحرمة الكلام، وإن تعذر السماع^(١).
القول الثاني: ذهب الشافعية في الجديد^(٢)، وبعض الحنفية^(٣) إلى استحباب الاشتغال بالذكر والقراءة لمن كان بعيداً لا يسمع الخطبة.

القول الثالث: ذهب الحنابلة إلى التوسط بين الرأيين، وهو أن البعيد كالقريب في حرمة كلام الآدميين، إلا أن للبعيد أن يشتغل بالذكر والتلاوة سرّاً لا جهراً، وفعله أفضل من سكوته^(٤).

أدلة القول الأول (الحنفية والمالكية والشافعية في القديم):

- ١ - عموم الأدلة التي دلت على وجوب الإنصات وحرمة الكلام أثناء الخطبة، ولم تفرق بين من يسمع ومن لا يسمع، فتبقى الأوامر على عمومها.
- ٢ - ما روي عن عثمان أنه قال: من كان قريباً يسمع وينصت، ومن كان بعيداً ينصت، فإن للمنصت الذي لا يسمع من الحظ ما للسامع^(٥).

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ٢/١٥٨، بدائع الصنائع ١/٢٦٤، حاشية الدسوقي ١/٣٨٧.

(٢) انظر: المجموع للنووي ٤/٤٤٢.

(٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/٢٦٤.

(٤) انظر: كشف القناع للبهوتي ٢/٤٨.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ١/٢٦٤.

٣- ما روي عن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «يحضر الجمعة ثلاثة نفر؛ فرجل حضرها يلغو فهو حظه منها، ورجل حضرها يدعو فهو رجل دعا الله؛ إن شاء أعطاه، وإن شاء منعه، ورجل حضرها بإنصات وسكوت، ولم يتخط رقبة مسلم، ولم يؤذ أحداً، فهي كفارة إلى الجمعة التي تليها، وزيادة ثلاثة أيام، وذلك أن الله تعالى يقول: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالٍهَا﴾ (١)» (٢).

٤- ولأنه في حال قربه من الإمام كان مأموراً بشيئين: الاستماع والإنصات، وبالبعد إن عجز عن الاستماع لم يعجز عن الإنصات، فيجب عليه (٣).

وذكر ابن نجيم في "بحر الرائق": (وهذا إن كان قريباً، فإن كان بعيداً فقد تقدم من المصنف أن الثاني كالقريب ...) (٤).

وجاء في "حاشية الدسوقي" ما نصه: (بل الراجع حرمة الكلام وقت الخطبة مطلقاً.. وسواء سمع الخطبة أو لم يسمعها) (٥).

أدلة القول الثاني (الشافعي في الجديد وبعض الحنفية):

١- أن الاستماع والإنصات إنما وجب ليشتركوا في ثمرات الخطبة بالتأمل والتفكر فيها، وهذا لا يتحقق من البعيد عن الإمام لنفس ثواب قراءة القرآن، ودراسة كتب العلم (٦).

٢- ولأن الإنصات لم يكن مقصوداً، بل ليتوصل به إلى الاستماع، فإذا سقط عنه فرض الاستماع سقط عنه الإنصات أيضاً (٧).

(١) سورة الأنعام، آية ١٦٠.

(٢) رواه أبو داود في سننه ٢٩١/١ (١١١٣)، وابن خزيمة في صحيحه ١٥٧/٣ (١٨١٣)، وأحمد في مسنده ٢١٤/٢.

(٣) (٧٠٠٢)، و ١٨١/٢ (٦٧٠١)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٩/٣ (٥٦٢٢).

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٦٤/١.

(٥) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١٦٨/٢.

(٦) انظر: حاشية الدسوقي ٣٨٧/١.

(٧) انظر: بدائع الصنائع ٢٦٤/١ - المجموع ٤٤٢/٤.

(٨) انظر: بدائع الصنائع ٢٦٤/١ - المجموع ٤٤٢/٤.

قال ابن عابدين في "حاشيته": (ولو كان بعيداً لا يسمع الخطبة ففي حرمة الكلام خلاف، وكذا في قراءة القرآن والنظر في الكتب) (١).

وجاء في "بدائع الصنائع" للكاساني: (فأما البعيد منه إذا لم يسمع الخطبة - كيف يصنع؟ اختلف المشايخ، قيل: الإنصات أولى من قراءة القرآن، وقيل: له قراءة القرآن) (٢).

قال ابن نجيم في البحر الرائق: (وأما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه ففيه اختلاف، وعن أبي يوسف أنه كان ينظر في كتابه ويصححه وقت الخطبة ولو لم يتكلم، لكن أشار بيده أو بعينه) (٣).

وجاء في "المجموع" للنووي: (فأما من لا يسمعها لبعده من الإمام.. وأصحهما - وهو المنصوص، وبه قطع جمهور العراقيين وغيرهم - أن فيه القولين؛ فإن قلنا: لا يحرم الكلام، استحسب له الاشتغال بالتلاوة والذكر، وإن قلنا: يحرم، حرم عليه كلام الآدميين، وهو بالخيار بين السكوت والتلاوة والذكر. هذا هو المشهور، وبه قطع الجمهور) (٤).

دليل القول الثالث (قول الحنابلة):

وهو أن البعيد كالقريب في حرمة كلام الآدميين، إلا أن للبعيد أن يشتغل بالذكر والتلاوة سرّاً لا جهراً، وفعله أفضل من سكوته.

- فأما حرمة كلام الآدميين؛ فذلك لعموم الأدلة السابقة التي ذكرها الحنفية والمالكية.

- وأما جواز الاشتغال بالذكر سرّاً لا جهراً؛ فلأن سكوته لا فائدة فيه، والاشتغال بالذكر فيه زيادة في الخير، وملؤ للوقت بما ينفع، وكون الجهر منهياً عنه لئلا يشغل غيره عن الاستماع (٥).

قال البهوتي في "كشف القناع": (ويجوز لمن بعد عن الخطيب ولم يسمعه الاشتغال

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ١٥٨/٢.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١/٢٦٤.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٢٦٤.

(٤) انظر: المجموع ٤/٤٤٢.

(٥) انظر: كشف القناع ٢/٤٨، المغني ٢/٨٥، الكافي لابن قدامة ١/٢٢٨.

بالقراءة، والذكر، والصلاة على النبي ﷺ خفية، وفعله أفضل من سكوته نصًا لتحصيل أجره^(١).

وقال: (وليس له أن يرفع صوته، ولا إقراء القرآن، ولا المذاكرة في الفقه، لئلا يشغل غيره عن الاستماع.. وفي "الفصول": إن بعد ولم يسمع همهمة الإمام جاز أن يقرأ، وأن يذكر في الفقه.. انتهى). وهو محمول على ما إذا لم يشغل غيره عن الاستماع^(٢).

وجاء في "الكافي" لابن قدامة: (والبعيد والقريب سواء في ذلك، إلا أن للبعيد أن يذكر الله ويقرأ القرآن سرًا، وليس له الجهر ولا المذاكرة في الفقه)^(٣).

*** ومنع الحنابلة البعيد من رفع الصوت، والمذاكرة في الفقه، ولا الجلوس في الحلق، لعموم الأدلة في ذلك، ولما روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة^(٤).

ولأنه إذا رفع صوته منع من هو أقرب منه من السماع، فيكون مؤذيًا له، فيكون عليه إثم من آذى المسلمين وصد عن ذكر الله.

وجاء في "المغني" لابن قدامة: (ولا فرق بين القريب والبعيد، لعموم ما ذكرناه.. وللبعيد أن يذكر الله تعالى، ويصلي على النبي ﷺ، ولا يرفع صوته. قال أحمد: لا بأس أن يصلي على النبي ﷺ فيما بينه وبين نفسه)^(٥).

وقال: (وإذا ذكر الله فيما بينه وبين نفسه دون أن يسمع أحدًا فلا بأس، وهل ذلك أفضل

(١) انظر: كشف القناع للبهوتي ٤٨/٢.

(٢) انظر: كشف القناع للبهوتي ٤٨/٢.

(٣) انظر: الكافي لابن قدامة ٢٢٨/١.

(٤) رواه الترمذي في سننه ١٣٩/٢ (٣٢٢)، والنسائي في المجتبى ٤٧/٢ (٧١٤)، وفي السنن الكبرى ١/٢٦٢

(٧٩٣)، وابن ماجه في سننه ١/٣٥٩ (١١٣٣٣)، وأحمد في مسنده ١٧٩/٢ (٦٦٧٦)، وابن خزيمة في صحيحه

٢٧٤/٢ (١٠٣٤)، و١٥٨/٣ (١٨١٦)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٢٣٤ (٥٦٩٧)، والطبراني في المعجم

الكبير ٦١/٢٢ (١٤٨).

(٥) انظر: المغني لابن قدامة ٨٥/٢.

أم الإنصات؟ يحتمل وجهين؛ أحدهما: الإنصات، والثاني: الذكر أفضل؛ لأنه يحصل له ثوابه^(١).

الترجيح :

والراجع - فيما يظهر لي - هو مذهب الحنابلة في ذلك، لما فيه من التوسط بين الرأيين، والجمع بينهما، فهو يمنع كلام الآدميين في البعد، عملاً بالأدلة المانعة، ومع ذلك يستحب له أن يشتغل بالذكر، ولكن خفية وإسراً دون الجهر، وبذلك يجمع بين الفضيلتين: الإنصات والاشتغال بالذكر. والله أعلم.

(١) انظر: المغني لابن قدامة ٢/ ٨٥.

الفرع الخامس

قطع الاستماع والإنصات للضرورة

اتفق الفقهاء^(١) على جواز قطع الاستماع والإنصات للخطبة إذا كانت هناك ضرورة داعية لذلك، كإرشاد مسلم، أو تحذير ضرير من الوقوع في بئر، أو تحذير مسلم من خطر يدب عليه، أو أمر بمعروف، أو نهي عن منكر.

ففي مثل هذه الحالات أجاز الفقهاء للمستمع أن يقطع الإنصات ويتكلم.

واستحب الشافعية منهم الاقتصار على الإشارة إذا حصل بها المقصود، وأمكن الخروج من الحرج، وإنقاذ المتضرر بها، وإلا تكلم ولا بأس به.

جاء في "البحر الرائق": (لو رأى رجلاً عند بئر فخاف وقوعه فيها، أو رأى عقرباً تدب إلى إنسان؛ فإنه يجوز له أن يحذره وقت الخطبة، لأن ذلك يجب لحق آدمي، وهو محتاج إليه، والإنصات لحق الله تعالى، ومبناه على المسامحة)^(٢).

وقال ابن عابدين في "حاشيته" بعدما ذكر قول ابن نجيم السابق: (قلت: وهذا حيث تعين الكلام؛ إذ لو أمكن بغمز أو لكز، لم يجز الكلام، فتأمل)^(٣).

وصرح النووي في "المجموع": (فلو رأى أعمى يقع في بئر، أو عقرباً ونحوها تدب إلى إنسان غافل ونحوه، فأنذره، أو علم إنساناً خيراً، أو نهاه عن منكر؛ فهذا ليس بحرام بلا خلاف. نص عليه الشافعي، واتفق الأصحاب على التصريح به، لكن قالوا: يستحب أن يقتصر على الإشارة إن حصل بها المقصود)^(٤).

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ٢/ ١٥٨، البحر الرائق ٢/ ١٦٨، المجموع ٤/ ٤٤٢، مغني المحتاج ١/ ٢٨٧، الشرح الصغير ١/ ٥٠٩، الشرح الكبير ١/ ٣٨٧، المغني ٢/ ٨٦، كشف القناع ٢/ ٤٧.

(٢) انظر: البحر الرائق ٢/ ١٦٨.

(٣) انظر: رد المحتار لابن عابدين ٢/ ١٥٨.

(٤) انظر: المجموع للنووي ٤/ ٤٤٢.

وفي "مغني المحتاج" للشربيني: (فأما إذا رأى أعمى يقع في بئر، أو عقرباً تدب على إنسان فأنذره، أو علم إنساناً شيئاً من الخير، أو نهاه عن منكر؛ فهذا ليس بحرام قطعاً، بل قد يجب عليه، لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة إن أغت)^(١).

وفي "المغني" لابن قدامة: (فأما الكلام الواجب كتحذير الضرير من البئر، أو ممن يخاف عليه ناراً، أو حية، أو حريقاً، ونحو ذلك؛ فله فعله؛ لأن هذا يجوز في نفس الصلاة مع إفسادها، فهاهنا أولى)^(٢).

وجاء في "الكافي" لابن قدامة: (وإن وجب الكلام مثل تحذير ضرير شيئاً مخوفاً، فعليه الكلام، لأنه حق الآدمي، فكان مقدماً على غيره)^(٣).

وفي "كشاف القناع" للبهوتي: (ويجب الكلام لتحذير ضرير، وغافل عن بئر، وعن هلكته، ومن يخاف عليه ناراً أو حية ونحوه، مما يقتله، لإباحة قطع الصلاة بذلك)^(٤).

(١) انظر: مغني المحتاج ١/ ٢٨٧.

(٢) انظر: المغني ٢/ ٨٦.

(٣) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد ١/ ٢٢٨.

(٤) انظر: كشاف القناع للبهوتي ٢/ ٤٧.

الفرع السادس

سماع ذكر النبي ﷺ في الخطبة والصلاة عليه

استحب الفقهاء^(١) لمن سمع ذكر النبي ﷺ أن يصلي عليه في نفسه دون الجهر بذلك، لإحراز الفضيلتين؛ وهي الإنصات والسكوت، والصلاة عليه ﷺ، وعدم تفويت ذلك. قال ابن عابدين في "حاشيته": (وكذلك إذا ذكر النبي ﷺ لا يجوز أن يصلوا عليه بالجهر، بل بالقلب، وعليه الفتوى)^(٢).

وقال ابن نجيم في "البحر الرائق": (وكذا اختلفوا في الصلاة على النبي ﷺ عند سماع اسمه، والصواب أن يصلي في نفسه كما في "فتح القدير")^(٣).

وفي "بدائع الصنائع": (وعلى هذا قال أبو حنيفة: إن سماع الخطبة أفضل من الصلاة على النبي ﷺ، فينبغي أن يستمع ولا يصلي عليه عند سماع اسمه في الخطبة؛ لأن إحراز فضيلة الصلاة على النبي ﷺ مما يمكن في كل وقت، وإحراز ثواب سماع الخطبة يختص بهذه الحالة، فكان السماع أفضل).

ثم قال: (وروي عن أبي يوسف أنه ينبغي أن يصلي على النبي ﷺ في نفسه عند سماع اسمه، لأن ذلك مما لا يشغله عن سماع الخطبة، فكان إحراز الفضيلتين أحق)^(٤).

وذكر البهوتي في "كشفه": (وتباح الصلاة على النبي ﷺ إذا ذكر، فيصلّي عليه سرّاً، كالدعاء اتفاقاً. وفي "التنقيح" و "المنتهى": وله الصلاة على النبي ﷺ إذا سمعها)^(٥).

قال الشوكاني في "نيل الأوطار": (الأمر بالصلاة على النبي ﷺ عند ذكره يعم جميع الأوقات، والنهي عن الكلام حال الخطبة يعم كل كلام، فيتعارض العمومان، ولكن يرجح مشروعية الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره حال الخطبة تفسير اللغو من اختصاصه بالكلام الباطل الذي لا أصل له)^(٦).

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ٢/١٥٨، البحر الرائق ٢/١٦٨، بدائع الصنائع ١/٢٦٥، الشرح الصغير ١/٥٠٩، المجموع ٤/٤٤٢، كشف القناع ٢/٤٨، نيل الأوطار للشوكاني ٣/٣٠٧.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ٢/١٥٨.

(٣) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٢/١٦٨.

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/٢٦٥.

(٥) انظر: كشف القناع ٢/٤٨.

(٦) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٣/٣٠٧.

المطلب الثاني

سماع الخطب الأربعة

في يوم الجمعة

- الفرع الأول: سماع خطبة العيدين.
- الفرع الثاني: سماع خطبة الكسوف.
- الفرع الثالث: سماع خطبة الاستسقاء.
- الفرع الرابع: سماع خطب الحج.

المطلب الثاني سماع خطب غير الجمعة الفرع الأول: سماع خطبة العيدين

اتفق الفقهاء على أن خطبة العيدين سنة، فيستحب الاستماع لهما ولا يجب^(١). واستدلوا بحديث عبد الله بن السائب - رضي الله عنه - قال:

(شهدت مع رسول الله ﷺ العيد، فلما قضى الصلاة قال: «إنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب»^(٢)).

ووجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ خير المصلين بين الجلوس لاستماع الخطبة وبين الذهاب، وهذا يدل على عدم وجوبها كوجوب استماع خطبة الجمعة.

قال الكاساني في بدائعه: (إلا الخطبة، فإنها سنة بعد الصلاة، ولو تركها جازت صلاة العيد)^(٣).

وقال الإمام النووي: (ويستحب للناس استماع الخطبة، وليس استماعها شرطاً لصحة صلاة العيد)^(٤).

وقال الإمام ابن قدامة: (والخطبتان سنة، لا يجب حضورهما ولا استماعهما؛ لحديث عبد الله بن السائب..).

وقال: (والاستماع لها أفضل، وقد روي عن الحسن وابن سيرين أنها كرها الكلام يوم

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٥٣ - روضة الطالبين ٢/٧٤ - المجموع ٥/٢٩ - مواهب الجليل ٢/١٩٦ - المغني ٣/٢٧٩ - نيل الأوطار ٣/٣٧٧.

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الجلوس للخطبة ١/٣٦٩ (١١٥٥).

ورواه الحاكم في المستدرک، کتاب صلاة العيدين ١/٤٣٤ (١٠٩٣).

ورواه الدارقطني في سننه، کتاب العيدين ٢/٥٠ (٣٠).

(٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/٤٥٣.

(٤) انظر: المجموع للنووي ٥/٢٩ وكذلك روضة الطالبين له ٢/٧٤.

العيد والإمام يخطب^(١).

وقال بعض المالكية: (الخطبة سنة الصلاة، فمن شهد الصلاة فمن تلزمه أو لا تلزمه من صبي أو امرأة لم يكن له أن يترك حضور سنتها، كطواف النفل ليس له أن يترك ركوعه (أي ركعتي الطواف) لأنه من سنته)^(٢).

(١) انظر: المغني لابن قدامة ٣/٢٧٩.

(٢) انظر: مواهب الجليل للخطاب ٢/١٩٦ وكذلك التاج والإكليل ٢/١٩٦.

الفرع الثاني

سماع خطبة الكسوف

وسماع خطبة الكسوف مستحب عند من قال باستحباب الخطبة له؛ لأن الفقهاء اختلفوا في خطبة الكسوف على رأيين:

الرأي الأول: ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه لا خطبة لصلاة الكسوف، وقال المالكية: يندب وعظ بعدها يشتمل على الثناء على الله تعالى والصلاة والسلام على النبي ﷺ، ولا يكون على طريقة الخطبة؛ لأنه لا خطبة لصلاة الكسوف^(١).

الدليل: واستدلوا بقوله ﷺ: (إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس، ولكنها آيتان من آيات الله، فإذا رأيتموها فقوموا فصلوا)^(٢).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمر بالصلاة دون الخطبة؛ فدل ذلك على مشروعية الصلاة دون الخطبة.

الرأي الثاني: ذهب الشافعية إلى أن السنة أن يخطب الإمام بعد صلاة الكسوف خطبتين كخطبتي الجمعة في أركانها وسننها^(٣).

الدليل: واستدلوا بحديث عائشة (أن النبي ﷺ لما فرغ من صلاته، قام، فخطب الناس

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٤٦١ - الشرح الصغير ١/ ٥٣٥ - المغني ٣/ ٣٢٨ - كشف القناع ٢/ ٦٢.

(٢) رواه البخاري في كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس ١/ ٣٥٣ (٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦)، وباب

صلاة الكسوف جماعة ١/ ٣٥٧ (١٠٠٤)، وباب لا تنكسف الشمس لموت أحد ١/ ٣٦٠ (١٠٠٩)، وباب

الدعاء في الخسوف ١/ ٣٦٠ (١٠١١)، وباب الصلاة في كسوف القمر ١/ ٣٦١ (١٠١٤).

وكتاب اللباس، باب من جر إزاره من غير خيلاء ٢١٨١ (٥٤٤٨).

وهو مروي عن ابن مسعود وابن عباس وعائشة والمغيرة وأبي بكر رضي الله عنهم وغيرهم بألفاظ مختلفة.

ورواه مسلم، كتاب صلاة الكسوف، باب صلاة الكسوف ٦/ ٤٤٤ (٢٠٩٣)، وكتاب صلاة الكسوف، باب ذكر

الدعاء لصلاة الكسوف ٦/ ٤٥٣ (٢١١١-٢١١٢-٢١١٨-٢١١٩).

(٣) انظر: المهذب للشيرازي ١/ ١٢٢ - نهاية المحتاج للرملي ٢/ ٣٩٧.

فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: إن الشمس والقمر...^(١).

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ خطب الناس بعد صلاته، وهذا هو فعله، فكان سنة.

واعترض الجمهور: بأن خطبة النبي ﷺ بعد الصلاة ليعلمهم حكمها، وهذا مختص به، وليس في الخبر ما يدل على أنه خطب كخطبتي الجمعة^(٢).

قال ابن قدامة (النبي ﷺ أمرهم بالصلاة والدعاء والتكبير والصدقة، ولم يأمرهم بخطبة، ولو كانت سنة لأمرهم بها، ولأنها صلاة يفعلها المنفرد في بيته فلم يشرع لها خطبة)^(٣).

والراجع - فيما أرى - هو ما ذهب إليه الجمهور من أن صلاة الكسوف لا خطبة لها؛ لقوة دليلهم، ولو كانت هناك خطبة لأمر بها ﷺ. ومع ذلك، فإن قول المالكية وجيه، وهو أنه يندب الوعظ بعد الصلاة والتذكير بعظم هذا الأمر، والثناء على الله تعالى، والصلاة على رسوله.

**** والشافعية القائلون بمشروعية الخطبتين للكسوف قالوا باستحباب الاستماع لهما وعدم وجوبه.**

قال النووي في المجموع: (لكن قال الشافعي: لو ترك استماع خطبة العيد أو الكسوف أو الاستسقاء أو خطب الحج، أو تكلم فيها، أو انصرف وتركها - كرهته ولا إعادة عليه)^(٤).

(١) رواه البخاري، كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف ٣٥٤/١ (٩٩٧).

ورواه مسلم، كتاب صلاة الكسوف، باب صلاة الكسوف ٤٣٨/٦ (٢٠٨٦).

(٢) انظر: المغني ٣/٣٢٨.

(٣) انظر: المغني ٣/٣٢٨.

(٤) انظر: المجموع للنووي ٢٩/٥.

الفرع الثالث سماع خطبة الاستسقاء

استحب جمهور الفقهاء القائلون بمشروعية خطبة الاستسقاء الاستماع إليها والجلوس لها والدعاء مع الإمام.

وهذا الاستماع غير واجب، ولا يؤثر على صحة الصلاة.

أما مشروعية خطبة الاستسقاء فعلى قولين:

القول الأول: قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبين من الحنفية، فقالوا: يندب أن يخطب الإمام بعد صلاة الاستسقاء خطبة كخطبة العيد، يعظ المسلمين فيها، ويخوفهم من المعاصي، ويأمرهم بالتوبة والإنابة والصدقة.

إلا أن الحنابلة وأبا يوسف قالوا: إنها خطبة واحدة^(١).

الدليل: واستدلوا على خطبة صلاة الاستسقاء بحديث أبي هريرة قال:

(خرج رسول الله ﷺ يوماً يستسقي، فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة، ثم خطبنا ودعا الله - عز وجل - وحول وجهه نحو القبلة وأخطأ يديه، ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن)^(٢).

ووجه الدلالة: هو التصريح بخطبة النبي ﷺ بعد الصلاة، وهذا دليل على مشروعتها^(٣).

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٤٦٥ - الشرح الصغير ١/ ٥٣٩ - مواهب الجليل ٢/ ٢٠٧ - نهاية المحتاج ٢/ ٤١٢ -

المغني ٣٣٨ - كشف القناع ٢/ ٦٩.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ١/ ٤٨١ (١٢٦٨).

(٣) انظر: المغني ٣/ ٣٣٨.

القول الثاني: ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا خطبة للاستسقاء ولا جماعة، وإنما دعاء واستغفار يستقبل فيهما الإمام القبلة^(١).

والراجح - فيما أرى - قول الجمهور بمشروعية خطبة صلاة الاستسقاء؛ لورود الدليل فيها، والاستماع لها يستحب غير واجب بلا خلاف.

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/ ٤٦٥.

الفرع الرابع خطب الحج

- اتفق الفقهاء على أنه يسن للإمام أو نائبه الخطبة في الحج، يبين فيها مناسك الحج للناس، واتفقوا على أنه يسن الاستماع لهذه الخطب ولا يجب.

واختلف الفقهاء في عدد خطب الحج؛ فذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنها ثلاث، وذهب الشافعية إلى أنها أربع، وبيانها كالتالي^(١):

١- خطبة سابع ذي الحجة؛

وتسن هذه الخطبة عند الجمهور ما عدا الحنابلة، وهي خطبة واحدة في مكة يوم السابع من ذي الحجة، ويسمى يوم الزينة، يعلمهم فيها الإمام مناسك الحج اقتداء بالنبي ﷺ والاستماع لهما مستحب غير واجب^(٢).

٢- خطبة عرفة (التاسع من ذي الحجة)؛

وتسن هذه الخطبة عند الفقهاء في يوم عرفة قبل صلاة الظهر والعصر جمع تقديم، وهي خطبتان كخطبتي الجمعة عند الجمهور، وعند الحنابلة خطبة واحدة. ويحثهم فيها الإمام على الاجتهاد في الدعاء والعبادة، ويعلمهم مناسك الحج، والاستماع لها مستحب غير واجب^(٣).

٣- خطبة يوم النحر (العاشر من ذي الحجة)؛

وتسن عند الشافعية والحنابلة هذه الخطبة في يوم النحر، وهي واحدة يتعلم الناس فيها مناسك النحر والإفاضة والرمي، والاستماع لها مستحب^(٤).

(١) انظر: رد المحتار ١٧٢/٢ - القوانين الفقهية ١٣٢ - مواهب الجليل ١١٧/٣ - روضة الطالبين ٩٢/٣ - المغني ٤٠٧/٣ - كشف القناع ٤٩١/٢ - نيل الأوطار ٣٧٧/٣.

(٢) انظر: رد المحتار ١٧٢/٢ - القوانين الفقهية ١٣٢ - مواهب الجليل ١١٧/٣ - روضة الطالبين ٩٢/٣.

(٣) انظر: المصادر السابقة بالإضافة إلى المغني ٤٠٧/٣ - كشف القناع ٤٩١/٢.

(٤) انظر: روضة الطالبين ٩٣/٣ - المغني ٤٤٥/٣ - كشف القناع ٥٠٤/٢.

٤- خطبة الحادي عشر من ذي الحجة:

وتسن عند الحنفية والمالكية هذه الخطبة، وهي خطبة واحدة وليست في يوم النحر؛ لأنه يوم اشتغال بالمناسك، يتعلم فيها الناس جواز الاستعجال لمن أراد، وهي الخطبة الأخيرة عند الحنفية والمالكية. ويسن الاستماع لها ولا يجب^(١).

٥- خطبة ثاني أيام التشريق:

وتسن عند الشافعية والحنابلة هذه الخطبة، وهي خطبة واحدة، يتعلم فيها الناس جواز النفر وما بعده من طواف الوداع، ويودعهم الإمام ويحثهم على طاعة الله تعالى والاستقامة على دينه^(٢).

(١) انظر: رد المحتار ١٧٣/٢ - مواهب الجليل ١١٧/٣ - القوانين الفقهية ١٣٢.

(٢) انظر: روضة الطالبين ٩٣/٣ - المغني ٤٥٦/٣ - كشف القناع ٥١١/٣.

المبحث الثالث

أحكام تتعلق بالسمع في الصلاة

المطلب الأول: رد السلام عند سماعه في الصلاة:

المطلب الثاني: نسيء العاطس عند سماع عطاسه
في الصلاة.

المطلب الثالث: حكم استماع المصلي لمن هو خارج
الصلاة.

المطلب الأول

رد السلام بمنك لسماعه

في الصلاة

- الفرع الأول: حكم رد السلام في الصلاة بالكلام
- الفرع الثاني: حكم رد السلام في الصلاة بالإشارة.
- الفرع الثالث: كيفية رد السلام من المصلي بالإشارة.

المطلب الأول رد السلام عند سماعه في الصلاة

الفرع الأول: حكم رد السلام في الصلاة بالكلام

اتفق الفقهاء على عدم جواز رد السلام لمن سمعه في الصلاة بالكلام، وإن رد عمدًا بطلت صلاته^(١).

وقال المالكية بطلان الصلاة إن رد عمدًا أو جهلاً، وإن رد سهوًا سجد للسهو عندهم^(٢).

واستدل الفقهاء على عدم جواز الرد بالكلام بما يلي:

١- عن جابر - رضي الله عنه - قال: كنا مع رسول الله ﷺ فبعثني في حاجة، فرجعت وهو يصلي على راحلته، ووجهه إلى غير القبلة، فسلمت عليه فلم يرد عليّ، فلما انصرف قال: «أما إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني كنت أصلي»^(٣).

٢- عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قلنا: يا رسول الله! كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا؟ قال: «إن في الصلاة لشغلا»^(٤).

٣- وعن ابن مسعود قال: قدمت على رسول الله ﷺ وهو يصلي، فسلمت عليه فلم يرد عليّ السلام، فأخذني ما قدّم وما حدث، فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة» فرد علي السلام^(٥).

٤- ولأنه كلام آدمي، فأشبهه تسميت العاطس^(٦).

(١) انظر: الدر المختار ١/ ٥٧٤، بدائع الصنائع ١/ ٢٢٠، الشرح الصغير ١/ ٣٤٤، القوانين الفقهية ٥٠، مغني المحتاج ١/ ١٩٤، تحفة المحتاج ٩/ ٢٢٨، المغني ٢/ ٤٦٠، كشاف القناع ١/ ٤٦٩.

(٢) انظر: جواهر الإكليل ١/ ٦٣، الشرح الصغير ١/ ٣٤٤.

(٣) رواه مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٨٤١).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) رواه أبو داود في سننه ١/ ٢٤٣ (٩٢٤)، والنسائي في المجتبى ٣/ ١٩ (١٢٢١)، وفي السنن الكبرى ١/ ١٩٩ (٥٥٩)، و

١/ ٣٦٣ (١١٤٤)، وابن حبان في صحيحه ٦/ ١٦ (٢٢٤٤)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٢٦٠ (٣٢٢٣).

(٦) انظر: المغني ٢/ ٤٦٠.

جاء في "الهداية" للمرغيناني: (الرد بالكلام والمصافحة مفسد). وفيه: (لا يرد السلام بلسانه؛ لأنه كلام)^(١).

وفي "الدر المختار": (فسلام التحية مفسد مطلقاً)^(٢).

وجاء في "المغني" لابن قدامة: (إذا سلم على المصلي لم يكن ليرد السلام بالكلام، فإن فعل بطلت صلاته، روي نحو ذلك عن أبي ذر، وعطاء، والنخعي، وبه قال مالك، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور^(٣))^(٤).

الرد بعد الصلاة:

*** واستحب الجمهور أن يرد عليه بعد الفراغ من الصلاة، لحديث ابن مسعود السابق، وفيه: (فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة، قال: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة»). فرد علي السلام^(٥).

جاء في "المغني": (وإن رد عليه بعد فراغه من الصلاة فحسن)^(٦).

وقال الحنفية: لا يلزمه رد السلام لفظاً بعد الصلاة، وترددت الأقوال عندهم؛ قال أبو حنيفة: يرد في نفسه. وفي رواية: يرد في نفسه بعد الفراغ.

وقال محمد: يرد في نفسه بعد الفراغ. وقال أبو يوسف: لا يرد، لا قبل الفراغ، ولا بعده في نفسه^(٧).

(١) انظر: الهداية للمرغيناني ١/ ١٧٣.

(٢) انظر: الدر المختار ١/ ٥١٦.

(٣) هو إبراهيم بن خالد بن أبي البيان، وأبو ثور لقبه، أصله من بني كلب، من أهل بغداد، فقيه من أصحاب الإمام الشافعي. قال ابن حبان: (كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً، صنف الكتب وفرع على السنن). وقال ابن عبد البر: (كان حسن الطريقة فيما روى من الأثر، إلا أن له شذوذاً فارق فيه الجمهور). له كتب منها كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي. ولد عام ١٧٠ هـ، وتوفي عام ٢٤٠ هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (١/ ١١٨)، الأعلام للزركلي (١/ ٣٠)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٨٧).

(٤) انظر: المغني ٢/ ٤٦٠.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) انظر: المغني ٢/ ٤٦٠.

(٧) انظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٤١٤، فتح القدير ١/ ٢٩١ - ٢٩٢.

الفرع الثاني

حكم رد السلام في الصلاة بالإشارة

اختلف الفقهاء في حكم رد السلام لمن سمعه في الصلاة بالإشارة دون كلام على قولين:

القول الأول: هو قول جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة؛ وهو الجواز^(١).

بل إن المالكية قالوا بوجوب الرد بالإشارة، وقالوا: يجوز ابتداء المصلي السلام على غيره وهو يصلي بإشارة يد أو رأس، ولا يسجد لذلك^(٢).

جاء في "المغني" لابن قدامة: (إذا ثبت هذا، فإنه يرد السلام بالإشارة...) ^(٣).

وقال الدردير في "الشرح الكبير": (والفرق أن الصلاة لها وقع في النفس لحرمة الكلام فيها، فأبيح فيها الرد بالإشارة) ^(٤).

القول الثاني: قول الحنفية؛ وهو الكراهة؛ أي كراهة رد السلام بالإشارة^(٥).

قال الكمال بن الهمام في "فتح القدير": (رد المصلي السلام بالإشارة مكروه، وبالمصافحة مفسد) ^(٦).

وقال: (لا يرد السلام بلسانه؛ لأنه كلام، ولا بيده؛ لأنه سلام معني، حتى لو صافح بنية التسليم تفسد صلاته) ^(٧).

(١) انظر: الشرح الكبير ١/ ١٩٤، الشرح الصغير ١/ ٣٤٤، مغني المحتاج ١/ ١٩٤، المغني ٢/ ٤٦٠، كشف القناع ١/ ٤٦٩.

(٢) انظر: جواهر الإكليل ١/ ٦٣.

(٣) انظر: المغني ٢/ ٤٦٠.

(٤) انظر: الشرح الكبير ١/ ١٩٤.

(٥) انظر: فتح القدير ١/ ٢٩١، الهداية ١/ ١٧٣، الدر المختار ١/ ٦١٥، بدائع الصنائع ١/ ٢٢٠.

(٦) انظر: فتح القدير ١/ ٢٩١-٢٩٢.

(٧) انظر: فتح القدير ١/ ٢٩١-٢٩٢.

وفي "الهداية" للمرغيناني: (والرد بالكلام والمصافحة مفسد، وبالإشارة مكروه) ^(١).

وفي "الدر المختار" للحصكفي: (ورد السلام ولو سهواً بلسانه لا بيده، بل يكره على المعتمد) ^(٢).

أدلة الجمهور على جواز الرد بالإشارة:

استدل الجمهور على جواز الرد بالإشارة من المصلي بما يلي:

١- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: خرج رسول الله ﷺ إلى قباء، فصلّى فيه. قال: فجاءته الأنصار فسلموا عليه وهو يصلي. قال: فقلت لبلال: كيف رأيت رسول الله ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي؟ قال: هكذا، وبسط - يعني كفه - وجعل بطنه أسفل، وظهره إلى فوق. وفي رواية قال: يشير بيده ^(٣).

٢- عن صهيب - رضي الله عنه - قال: مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي، فسلمت، فرد إلى إشارة، قال بعض الرواة: لا أعلم إلا أنه قال: إشارة بأصبعه. وقال الترمذي: كلا الحديثين صحيح عندي ^(٤).

ووجه الاستدلال من الحديث بيّن: حيث رد النبي ﷺ على من سلم عليه بالإشارة، فلو لم يكن الرد بالإشارة جائزاً لما فعل ﷺ، وفعله دليل قطعي على المشروعية.

٣- وورد عن ابن عباس أنه سلم عليه موسى بن جميل وهو يصلي، فقبض ابن عباس على ذراعه، فكان ذلك ردّاً من ابن عباس عليه ^(٥).

(١) انظر: الهداية ١/ ١٧٣.

(٢) انظر: الدر المختار ١/ ٦٢٥.

(٣) رواه أبو داود في سننه ١/ ٢٤٣ (٩٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٢٥٩ (٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٩).

(٤) رواه أبو داود ١/ ٢٤٣ (٩٢٥)، والترمذي ٢/ ٣٠٢ (٣٦٧)، وابن حبان في صحيحه ٦/ ٣٤ (٢٢٥٩)، وأحمد في

مسنده ٤/ ٣٣٢ (١٨٩٥١)، والطبراني في المعجم الكبير ٨/ ٣٠ (٧٢٩٣)، و ١٠/ ١٢ (٩٧٨٣)، وفي الصغير

٩٣/ ٢ (٨٤٢).

(٥) انظر: المغني ٢/ ٤٦٠.

أدلة الحنفية على كراهة الرد بالإشارة:

١ - استدلووا بحديث عبدالله بن مسعود الذي سبق ذكره، وفيه: فقدمت على رسول الله ﷺ وهو يصلي، فسلمت عليه فلم يرد عليّ السلام^(١).

واعترض الجمهور على ذلك: بأنه ينبغي أن يحمل الرد المنفي ها هنا على الرد بالكلام، لا الرد بالإشارة؛ لأن ابن مسعود ثقة قد روى عن النبي ﷺ أنه رد عليه بالإشارة.

فقد ورد عن ابن مسعود عند الطبراني^(٢) والبيهقي بلفظ: مررت برسول الله ﷺ فسلمت عليه وأشار إليّ. ولو لم ترد عنه هذه الرواية لكان الواجب أن يحمل الكلام كما قلنا على عدم الرد بالكلام، جمعاً بين الأحاديث الواردة في ذلك^(٣).

٢ - واستدلووا بما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «لا غرار في صلاة ولا تسليم»^(٤).

قال أبو داود في سننه: والغرار هو في الأصل: التقصص. قال أحمد بن حنبل^(٥): يعني -

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطر، أبو القاسم، من طبرية بفلسطين. ولد بعكا، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر وغيرها، وتوفي بأصبهان. له ثلاثة معاجم: المعجم الصغير، المعجم الأوسط، المعجم الكبير، دلائل النبوة. ولد عام ٢٦٠هـ، وتوفي عام ٣٦٠هـ.

انظر: النجوم الزاهرة (٥٩/٤)، الأعلام للزركلي ().

(٣) انظر: نيل الأوطار ٢/٣٦٢.

(٤) رواه أبو داود في سننه ١/٢٤٤ (٩٢٨-٩٢٩)، والحاكم في مستدركه ١/٣٩٦ (٩٧٢-٩٧٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٢٠ (٣٢٢٤).

(٥) هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبدالله، من بني ذهل بن شيبان الذين ينتمون إلى قبيلة بكر بن وائل، إمام المذهب الحنيلي، وأحد أئمة الفقه الأربعة، أصله من مرو. ولد ببغداد، امتحن في أيام المأمون والمعتمد ليقول بخلق القرآن، فأبى وأظهر الله على يديه مذهب أهل السنة، ولما توفي الوائق وولي المتوكل أكرم أحمد، ومكث مدة لا يولي أحداً إلا بمشورته. من تصانيفه: المسند (وفيه ثلاثون ألف حديث)، المسائل، الأشربة، فضائل الصحابة، الزهد، وغيرها. ولد عام ١٦٤هـ، وتوفي عام ٢٤١هـ.

انظر: طبقات الختابة لأبي يعلى (ص ٣-١١)، طبقات الختابة لابن أبي يعلى (١/٤-٢٠)، البداية والنهاية (١٠/٣٢٥-٣٤٣)، الأعلام للزركلي (١/١٩٢).

فيما أرى - أن لا يُسَلِّم ويسَلِّم عليك، ويغمر الرجل بصلاته، فينصرف وهو فيها شاك^(١).

واعترض الجمهور على ذلك، من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول: بأنه لا يدل على المطلوب من عدم جواز رد السلام بالإشارة لأنه ظاهر في التسليم على المصلي، لا في الرد منه.

الوجه الثاني: ولو سلم شموله للإشارة لكان غايته المنع من التسليم على المصلي باللفظ والإشارة، وليس فيه تعرض للرد.

الوجه الثالث: ولو سلم شموله للرد لكان الواجب حمل ذلك على الرد باللفظ، جمعاً بين الأحاديث^(٢).

٣ - واستدلوا بما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد الصلاة لها»^(٣).

واعترض الجمهور على ذلك من وجهين:

الوجه الأول: الكلام في إسناد الحديث؛ قال أبو داود: إنه وهم، وفي إسناده أبو غطفان. قال ابن أبي داود: هو رجل مجهول. قال: وآخر الحديث زيادة، والصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يشير في الصلاة^(٤).

الوجه الثاني: على فرض صحة الحديث؛ فإنه ينبغي أن تحمل الإشارة المذكورة في الحديث على الإشارة لغير رد السلام، والحاجة، جمعاً بين الأدلة، لورود الأدلة الصحيحة والصريحة في جواز رد السلام بالإشارة^(٥).

(١) سنن أبي داود ١/ ٢٤٤ (٩٢٨).

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٢/ ٣٦٣.

(٣) الحديث بهذا اللفظ رواه الدارقطني في سننه ٢/ ٨٣ (١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٤٣٥.

(٤) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٣٦٣.

(٥) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٣٦٣.

الترجيح:

والراجح هو رأي جمهور الفقهاء من جواز رد السلام بالإشارة، وذلك لقوة أدلتهم، وهي فعل النبي ﷺ وفعل أصحابه، وضعف أدلة المخالفين، خاصة وأن أدلة المخالفين لم تسلم من الاعتراضات الوجيهة، فلم تقو على معارضة أدلة الجمهور الصحيحة الصريحة في ذلك. والله أعلم.

الفرع الثالث

كيفية رد المصلي بالإشارة

❖ ورد في كيفية الإشارة لرد السلام في الصلاة حديث ابن عمر عن صهيب قال: لا أعلمه إلا أنه قال: أشار بإصبعه^(١)، وحديث بلال: كان يشير بيده^(٢).

ولا خلاف بينهما؛ فيجوز أن يكون أشار مرة بإصبعه، ومرة بيده، ويحتمل أن يكون المراد باليد الإصبع؛ حملاً للمطلق على المقيد.

❖ وفي حديث ابن عمر أنه سأل بلالاً: كيف رأيت رسول الله ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي؟ فقال: يقول هكذا: ويسط كفه، وجعل بطنه أسفل، وجعل ظهره إلى فوق^(٣)، ففيه الإشارة بجميع الكف.

وفي حديث ابن مسعود عند البيهقي بلفظ: فأوماً برأسه، وفي رواية له: فقال برأسه، يعني: الرد، ويجمع بين الروايات بأنه ﷺ فعل هذا مرة، وهذا مرة، فيكون جميع ذلك جائزاً^(٤).

تنبيه:

حكم السلام على من يصلي:

أجاز الفقهاء أن يسلم من هو خارج الصلاة على المصلي، بل إن المالكية استحَبوا ذلك^(٥).

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٣٦٣.

(٥) انظر: المغني ٢/ ٤٦١، نيل الأوطار ٢/ ٣٦٢، جواهر الإكليل ١/ ٢٥١.

الدليل: واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾^(١). أي على أهل دينكم، ولأن النبي ﷺ حين سلم عليه أصحابه كما ذكرنا فيما سبق رد عليهم إشارة، ولم ينكر عليهم سلامهم عليه، ولو كان السلام على المصلي غير جائز لأنكر فعلهم، ومنعهم من ذلك، بل إن رد النبي ﷺ عليهم بالإشارة فيه إقرار لهم ولسلامهم.

قال ابن قدامة في "المغني": (وإذا دخل قوم على قوم وهم يصلون، فسئل أحد عن الرجل يدخل على القوم وهم يصلون أيسلم عليهم؟ قال: نعم؛ وروى ابن المنذر عن أحمد أنه سلم على مصلي، وفعل ذلك ابن عمر، وكرهه عطاء، وأبو محلز، والشعبي، وإسحاق؛ لأنه ربما غلط المصلي فرد عليه كلاماً).

وقد روى مالك في "موطئه": أن ابن عمر سلم على رجل وهو يصلي فرد عليه السلام، فرجع إليه ابن عمر فنهاه عن ذلك^(٢).

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار" بعد ذكر أحاديث السلام على النبي ﷺ والرد عليهم بالإشارة: (والأحاديث المذكورة تدل على أنه لا بأس أن يسلم غير المصلي على المصلي، لتقريره ﷺ من سلم عليه على ذلك، وجواز تكليم المصلي بالعرض الذي يعرض لذلك، وجواز الرد بالإشارة)^(٣).

(١) سورة النور، آية ٦١.

(٢) انظر: المغني ٢/ ٤٦١-٤٦٢.

(٣) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٣٦٢.

المطلب الثاني

تشخيص العاطس عند

اسمائه بمطالعه في الصلاة

المطلب الثاني

تشميت العاطس عند سماع عطاسه في الصلاة

ذهب الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والحنابلة، والمشهور عند الشافعية^(١)، إلى أن من سمع عاطسًا وهو يصلي فشتمته بطلت صلاته، لأن تشميته بقوله: (يرحمك الله) يجري في مخاطبات الناس، فكان من كلامهم.

غير أن الشافعية قالوا أن من فعل ذلك وهو جاهل بالتحريم، لم تبطل صلاته^(٢).

والأصل في ذلك حديث معاوية بن الحكم - رضي الله عنه - قال: بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أماه! ما شأنكم تنظرون إليّ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني لكنني سكت، فلما صلى رسول الله ﷺ فبأبي وأمي، ما رأيت معلمًا قبله ولا بعده أحسن تعليمًا منه، فوالله ما نهري، ولا ضربني، ولا شتمني، قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح، والتكبير، وقراءة القرآن»^(٣).

وجه الدلالة:

ووجه الدلالة من الحديث واضح بين؛ وهو أن تشميته للعاطس بعد أن سمع عطاسه كان لافتًا للنظر، وقد أنكر الصحابة عليه، ونهاه النبي ﷺ عن ذلك، فدل على أنه غير جائز. واستدل الشافعية على أن الجاهل لا تبطل صلاته بذلك، بأن النبي ﷺ لم يأمره بالإعادة.

(١) انظر: حاشية ابن عابدين ٤١٦/١ - ٤١٧، فتح القدير ٣٤٧/١ - الدر المختار ٦٢٠/١، البحر الرائق ٥/٢ - الشرح

الصغير ٧٦٤/٤، كفاية الطالب شرح الرسالة للقيرواني ٣٩٩/٢ - مواهب الجليل ٣٣/٢ - حاشية الدسوقي

٢٨٣-٢٨٥ - روضة الطالبين ٢٩٢/١ - مغني المحتاج ١٩٦/١ - المغني ٤٥٧/٢ - كشف القناع ٣٧٨/١.

(٢) انظر: المهذب ٧٨/١ - مغني المحتاج ١٩٦/١ - نيل الأوطار ٣٥٢/٢.

(٣) رواه مسلم ٣٨١/١ (٥٣٧)، وابن حبان في صحيحه ٢٢/٦ (٢٢٤٧)، والنسائي في السنن الكبرى ١٩٨/١ (٥٥٦)، و ٣٦٢/١ (١١٤١)، والدارمي في سننه ٤٢٢/١ (١٥٠٢)، والبيهقي في الكبرى ٢/٢ (٢٤٩)، (٣١٦٥)، (٣١٦٧)، و ٢/٢ (٣١٦٩)، و ٢/٢ (٣٧٣٤)، والطبراني في المعجم الكبير ١٩/٤٠٢ (٩٤٨).

جاء في "الهداية" للمرغيناني: (ومن عطس فقال آخر: (يرحمك الله)، وهو في الصلاة، فسدت صلاته؛ لأنه يجري في مخاطبات الناس، فكان من كلامهم، بخلاف ما إذا قال العاطس أو السامع: (الحمد لله)، على ما قالوا؛ لأنه لم يتعارف جواباً^(١)).

وفي "الدر المختار" للحصكفي: (ويفسدها تسميت عطس لغيره ب (يرحمك الله)^(٢)).

وفي "البحر الرائق" لابن نجيم: (وجواب عطس ب (يرحمك الله)، يفسدها؛ لأنه من كلام الناس، ولهذا قال النبي ﷺ لقائله: "إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، فجعل التسميت من كلام الناس"^(٣)).

وجاء في "المهذب" للشيرازي: (وإن شمت عاطسًا بطلت صلاته، لحديث معاوية، ولأنه كلام وضع لمخاطبة الآدمي، فهو كرد السلام. وروي عن الشافعي أنه قال: لا تبطل الصلاة، لأنه دعاء بالرحمة، فهو كالدعاء لأبويه بالرحمة)^(٤).

وقال مستثنيًا الجاهل في ذلك: (وإن فعل ذلك وهو جاهل بالتحريم ولم يطل، لم تبطل صلاته)^(٥).

وجاء في "نيل الأوطار" للشوكاني: (قال المصنف رحمه الله: .. وأن تسميت العاطس من الكلام المبطل، وأن من فعله جاهلاً لم تبطل صلاته، حيث لم يأمر بالإعادة)^(٦).

(١) انظر: الهداية للمرغيناني ٦٢ / ١.

(٢) انظر: الدر المختار للحصكفي ٦٢٠ / ١.

(٣) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٥ / ٢.

(٤) انظر: المهذب للشيرازي ٨٨ / ١.

(٥) انظر: المهذب ٨٧ / ١.

(٦) انظر: نيل الأوطار ٣٥٢ / ٢.

تنبيه :

وقال الفقهاء بأنه إن عطس هو في صلاته فحمد الله، وشمت نفسه في نفسه، دون تحريك لسانه، يقول: (يرحمك الله يا نفسي)؛ لا تفسد صلاته. لأنه لما لم يكن خطاباً لغيره لم يعتبر من كلام الناس، كما إذا قال: (يرحمني الله).

جاء في "الدر المختار" للحصكفي: (ولو من العاطس لنفسه لا) ^(١)، أي: لا تفسد.

وفي "البحر الرائق" لابن نجيم: (ولو قال العاطس لنفسه: "يرحمك الله يا نفسي" لا تفسد) ^(٢).

وقال ابن قدامة في "المغني": (نص عليه أحمد في رواية الجماعة فيمن عطس فحمد الله، لم تبطل صلاته) ^(٣).

(١) انظر: الدر المختار ١/ ٦٢٠.

(٢) انظر: البحر الرائق ٥/ ٢.

(٣) انظر: المغني ٤٥٧/ ٢.

المطلب الثالث

حكم استنساخ المصطلح لغير

هو خارج الصلاة

المطلب الثالث

حكم استماع المصلي لمن هو خارج الصلاة

والمقصود من ذلك أن المصلي قد يعرض له حديث خارج الصلاة، أو يحدثه إنسان خارج الصلاة بشأن من الشئون، فهل يجوز له أن يسمعه وينتبه معه؟ وهل يكون هذا السماع من الأعمال المخلة بالصلاة؟

الصحيح أن سماع المصلي لمن هو خارج الصلاة إذا كان قليلاً فهو جائز، لأنه يعتبر من العمل القليل الذي لا يؤثر على الصلاة ولا يبطلها، بل إن له أن يجيب من يسمعه بالإشارة، وهذا تجاوب مع المتكلم، ليس فقط سماعه.

والأصل في جواز ذلك ما روي عن أم سلمة أنها قالت: سمعت النبي ﷺ ينهى عن الركعتين بعد العصر، ثم رأيتَه يصليهما حين صلى العصر، ثم دخل عليّ وعندى نسوة من بني حرام، فأرسلت إليه الجارية، فقلت: قومي بجنبه، وقولي له: تقول لك أم سلمة: يا رسول الله! سمعتك تنهى عن هاتين وأراك تصليهما، فإن أشار بيده فاستأخري عنه، ففعلت الجارية، فأشار بيده^(١).

وبقية الرواية عند البخاري في صحيحه، أقوى دلالة في جواز ذلك، أي جواز سماع المصلي لغيره وفهمه ما يقال؛ حيث فيها: أن النبي ﷺ لما انصرف من صلاته أجاها عبا سألت، وذلك يستلزم سماعه ﷺ لسؤالها الذي قالته وهو في صلاته، جاء في الرواية بعد أن أشار إلى الجارية بيده: فلما انصرف قال: «يا بنت أبي أمية! سألت عن الركعتين بعد العصر، إنه أتانا أناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم، فشغلوني عن الركعتين بعد الظهر، فهما هاتان»^(٢).

(١) رواه البخاري ٤١٤ / ١ (١١٧٦).

(٢) رواه البخاري ٤١٤ / ١ (١١٧٦).

وهذا واضح في جواز ما ذكرنا من سماع المصلي لمن يحدثه خارج الصلاة، وهو مشهور في السنة، ووقعه كثير. وأيضاً، هو من العمل القليل الذي لا يؤثر على صحة الصلاة.

قال الأخضري المالكي في "مختصره": (ومن أنصت لمحدث قليلاً فلا شيء عليه)^(١).

كما قال الفقهاء: إن من نابه شيء، أو كلمه إنسان، فأراد أن يعلمه، فله أن يسبح له، ليعلمه أنه في الصلاة، كما له أن يحرك رأسه إجابة له، ورداً على كلامه، لما روي عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال: «إذا نابكم شيء في الصلاة فليسبح الرجل، ولتصفق النساء»^(٢).

جاء في "المهذب": (فإن كلمه إنسان وهو في الصلاة، وأراد أن يعلمه أنه في الصلاة، استحبه له إن كان رجلاً أن يسبح، وتصفق إن كانت امرأة، فتضرب ظهر كفها الأيمن على بطن كفها الأيسر.. فإذا فعل ذلك لإعلام لم تبطل صلاته، لأنه مأمور به، وإن صفق الرجل وسبحت المرأة لم تبطل الصلاة؛ لأنه ترك سنة)^(٣).

وذكر المرغيناني^(٤) في "الهداية": (وإن أراد به إعلامه أنه في الصلاة لم تفسد بالإجماع، لحديث: «إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح»^(٥)).

ويؤكد ذلك الحصكفي في "الدر المختار" بقوله: (لا بأس بتكليم المصلي وإجابته برأسه، كما لو طلب منه شيء، أو أري درهماً، وقيل: أجب؟ فأوماً بنعم أو لا، أو قيل: كم صليتم؟ فأشار بيده أنهم صلوا ركعتين)^(٦).

(١) مختصر الأخضري، انظر: مرشد المتنازعين للعلامة عثمان بن أحمد أبي المعالي، ص ٤٠٠.

(٢) رواه الدارمي في سنته ١/ ٣٦٥ (١٣٦٤).

(٣) انظر: المهذب ١/ ٨٧.

(٤) وعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، برهان الدين، نسبته إلى (مرغينان) وهي مدينة من فرغانة وراء سيحون وجيحون، من أكابر فقهاء الحنفية، وكتابه (الهداية شرح بداية المبتدي)، مشهور يتداوله الحنفية، وله أيضاً: متقى الفروع، ومختارات النوازل. ولد عام ٥٣٠ هـ، وتوفي عام ٥٩٣ هـ.

انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص ١٤١)، الجواهر المضية (١/ ٣٨٣)، الأعلام للزركلي (٥/ ٧٣).

(٥) انظر: الهداية ١/ ٦٢.

(٦) انظر: الدر المختار ١/ ٦٤٤.

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار": (وجواز تكليم المصلي بالغرض الذي يعرض لذلك، وجواز الرد بالإشارة)^(١).

وهذا كله تأكيد لجواز استماع المصلي لمن هو خارج الصلاة، وهذا السماع لا يؤثر في الصلاة بمجرد، بل إن فهمه أيضًا لا يؤثر في الصلاة، بل إن الرد على من سمعه بالإشارة أو غيرها من تحريك الرأس لا يؤثر في الصلاة، والله أعلى وأعلم.

(١) انظر: نيل الأوطار ٢/ ٣٦٢.

الفصل الثالث

سماع ذكر النبي ﷺ

- المبحث الأول: معنى الصلاة على النبي ﷺ والسلام عليه.
- المبحث الثاني: كيفية الصلاة على النبي ﷺ.
- المبحث الثالث: فضيلة الصلاة على النبي ﷺ.
- المبحث الرابع: حكم الصلاة على النبي ﷺ عند سماع ذكره.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مَقَدِّمَةٌ

سماع ذكر الحبيب المحبوب ﷺ مما يعث إلى النفوس السرور، وتنشرح بسماعه الصدور، وتطيب بسماعه الخواطر، وتأنس به المشاعر.

وسماع ذكره ﷺ من المسموعات المباركة التي لا يمكن لنا أن نغفل عنها في بحثنا هذا في موضوع السماع، فهو من أفضل المسموعات، كيف لا وقد قرن الله تعالى ذكره الكريم بذكر نبيه ﷺ، وجعل باب دخول الإسلام هو النطق بالشهادتين، وهو ما نردده في أذاننا وإقامتنا وذكرنا في اليوم والليلة.

وكما قررنا سابقاً في أول هذا البحث في سماع القرآن الكريم من أن ما جاز قوله جاز سماعه، وكذلك ما استحب ذكره وطلب التلفظ به، فإنه يستحب سماعه، وذكر النبي ﷺ مطلوب في كل الأوقات، والصلاة عليه ﷺ مطلوبة، وورد في الشرع ما يحث عليها، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١).

فلما كان ذكر النبي ﷺ، والصلاة عليه مطلوب شرعاً، فكذلك سماع ذكره ﷺ مرغّب فيه، بل إن سماع ذكر النبي ﷺ يترتب عليه حكم شرعي، وهو الصلاة عليه ﷺ كلما سمع ذكره، وهل هذا الحكم على الوجوب أم الاستحباب؟ هذا ما سنورده في هذا الفصل بإذن الله تعالى، بعد أن نذكر بعض المباحث المهمة التي يحتاج إلى معرفتها.

(١) سورة الأحزاب، آية (٥٦).

المبحث الأول

محنة الصلاة على النبي ﷺ،
والسلام عليه

المبحث الأول معنى الصلاة على النبي ﷺ، والسلام عليه

الصلاة على النبي ﷺ من الله تعالى هي رحمته وثناؤه عليه عند الملائكة، والصلاة من الملائكة عليه هي الدعاء له والاستغفار. ومن الأمة هي الدعاء له والاستغفار والتعظيم لأمره^(١).

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢).

قال ابن عباس: معناه أن الله وملائكته يباركون على النبي ﷺ. وقال المبرد: وأصل الصلاة الترحم، فهي من الله رحمة ومن الملائكة رقة واستدعاء للرحمة من الله. وقيل: إن الله يترحم على النبي ﷺ، وملائكته يدعون له.

وقد ورد في الحديث في صفة الملائكة على من جلس ينتظر الصلاة قولهم (اللهم اغفر له اللهم ارحمه)، فهذا دعاء.

وقال أبو بكر القشيري: الصلاة من الله تعالى لمن دون النبي ﷺ رحمة وللنبي ﷺ تشريف وتكرمة.

وقال أبو العالية: صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة الملائكة الدعاء^(٣).

قال الحافظ السخاوي في (القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع): (فليعلم أن الصلاة تختلف حالها بحسب حال المصلي، والمصلى له، والمصلى عليه، ففي البخاري عن أبي العالية: أن معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند ملائكته، ومعنى صلاة الملائكة عليه:

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤ / ٢٣٢).

(٢) سورة الأحزاب، آية (٥٦).

(٣) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاظمي عياض (٢ / ٤٢١).

الدعاء له... ونقل الترمذي عن سفيان الثوري وغير واحد من أهل العلم، قالوا: صلاة الرب الرحمة، وصلاة الملائكة الاستغفار، وهو منقول عن أبي العالية، والضحاك^(١)، إلا أنهما قالوا: صلاة الملائكة الدعاء^(٢).

وذكر ابن قيم الجوزية أن صلاة الله سبحانه نوعان: عامة، وخاصة، أما العامة فهي صلاته على عباده المؤمنين، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾^(٣)، أما الخاصة فهي على أنبيائه ورسله خصوصًا على خاتمهم وخيرهم محمد ﷺ^(٤).

ثم ذكر أن معنى الصلاة منه سبحانه على قولين: الأول أنها رحمته والثاني أنها مغفرته. وضعف ابن القيم هذين الوجهين، ورجح كون الصلاة هي الثناء والتبريك. واستدل على تضعيف كون الصلاة من الله رحمة من وجوه، منها:

١ - أن الله تعالى فرق بين صلاته على عباده ورحمته، فقال: ﴿وَنَشِيرُ الصَّيْرِتِ﴾^(٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ^(٦) أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ^(٧)، فعطف الرحمة على الصلاة، فاقتضى ذلك تغيرهما، هذا أصل العطف.

(١) هو الضحاك بن قيس بن خالد بن مالك، أبو أنيس، ويقال أبو أمية، من بني فهر من قريش، وهو أخو فاطمة بنت قيس، مختلف في صحبته، كان سيد بني فهر في عصره، وأحد الولاة الشجعان، شهد فتح دمشق وسكنها، وشهد صفين مع معاوية ولاء معاوية الكوفة عام ٥٣هـ، بعد موت زياد بن أبيه ونقل إلى ولاية دمشق فتولى الصلاة على معاوية يوم وفاته، وقام بخلافته إلى أن قدم يزيد، قتل في موقعة مرج راهط عندما امتنع على مروان بن الحكم. ولد عام ٥هـ، وتوفي عام ٦٥هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٤٤٨)، الأعلام للزركلي (٣/ ٣٠٩)، الإصابة (٢/ ٢١٨).

(٢) انظر: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للحافظ السخاوي (ص ٥١).

(٣) سورة الأحزاب، آية (٤٣).

(٤) انظر: جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنعام، للإمام ابن القيم (ص ٦٥).

(٥) سورة البقرة، آية (١٥٥-١٥٧).

٢- أن صلاة الله خاصة بأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين، وأما رحمته فوسعت كل شيء، فليست الصلاة مرادفة للرحمة، لكن الرحمة من لوازم الصلاة وموجباتها وثمراتها، فمن فسرهما بالرحمة، فقد فسرهما ببعض ثمرتها ومقصودها.

٣- أنه لا خلاف في جواز الرحمة على المؤمنين، واختلاف السلف والخلف في جواز الصلاة على غير الأنبياء.

٤- أنه قد ثبت عن النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم: «من صلى عليّ مرة صلى الله عليه بها عشراً»، وأن الله تعالى قال له: (من صلى عليك من أمتك مرة صليت عليه بها عشراً)، وهذا موافق للقاعدة المستقرة في الشريعة، أنجزاء من جنس العمل، فصلاة الله على المصلي على رسوله جزاء لصلاته هو عليه، ومعلوم أن صلاة العبد على رسول الله ﷺ ليست هي رحمة من العبد، لتكون صلاة الله عليه من جنسها، وإنما هي ثناء على الرسول ﷺ، وإرادة من الله أن يعلي ذكره، ويزيده تعظيماً وتشريفاً، والجزاء من جنس العمل؛ فمن أثنى على رسول الله ﷺ جزاه الله من جنس عمله، بأن يثني عليه، ويزيد في تشريفه وتكريمه، فصح ارتباط الجزاء بالعمل، ومشاكلته ومناسبته له.

٥- أن هذه اللفظة لا تأتي في اللغة بمعنى الرحمة أصلاً، وإنما المعروف عند العرب أن معناها الدعاء والتبرك والثناء. قال الشاعر: (وإن ذكرت صلى عليها وزمما). أي برك عليها ومدحها، ولا تعرف العرب قط (صلى عليه) بمعنى (رحمه)، فالواجب حمل اللفظ على معناه المتعارف في اللغة.

٦- أنه يسوغ، بل يستحب لكل واحد أن يسأل الله أن يرحمه، فيقول: اللهم ارحمني، كما علّم النبي ﷺ الداعي أن يقول: (اللهم اغفر لي، وارحمني وعافني، وارزقني)، ومعلوم أنه لا يسوغ لأحد أن يقول: (اللهم صلّ علي)، بل الداعي بهذا معتد في دعائه، والله لا يحب المعتدين، بخلاف سؤاله الرحمة، فإن الله يحب أن يسأله عبده مغفرته ورحمته، فعلم أنه ليس

معناها واحداً^(١).

ثم قال ابن القيم: (فمواضع استعمال الرحمة في حق الله وفي حق العباد لا يحسن أن تقع الصلاة في كثير منها بل في أكثرها، فلا يصح تفسير الصلاة بالرحمة. والله أعلم)^(٢).

وبهذا يكون اختيار ابن القيم للصلاة أنها بمعنى الثناء والتكريم والتبريك، وهذا الزأى موافق لقول ابن عباس - رضي الله عنه - في قوله تعالى: (إن الله وملائكته يصلون على النبي) فقال: أي يباركون عليه، وهو قول وجيه قوي معتبر.

وأما معنى السلام عليه: بيّنه القاضي عياض - رحمه الله - في الشفا بقوله: (وفي معنى السلام عليه ثلاثة وجوه:

أحدها: السلامة لك ومعك، ويكون السلام مصدرًا كاللذاذ واللذاذة.

الثاني: أي السلام على حفظك ورعايتك، مُتَوَلٍّ له وكفيل به، ويكون هنا السلام اسم الله.

الثالث: إن السلام بمعنى المسألة والانتقياد، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَتُسَلِّمُوا أَسْلِيمًا﴾^{(٣)(٤)}.

(١) انظر: جلاء الأفهام (ص ٧١) - القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للحافظ السخاوي (٥٢-٥٣).

(٢) انظر: جلاء الأفهام لابن القيم (ص ٧١).

(٣) سورة النساء، آية (٦٥).

(٤) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (١/٤٢١).

المبحث الثاني

مجيفية الصلاة على النبي ﷺ

٢- وفي رواية أبي حميد الساعدي - رضي الله عنه - «اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم. وبارك على محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»^(١).

٣- وفي رواية أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - «اللهم صل على محمد عبدك ورسولك»^(٢).

٤- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «من سرّه أن يكتال بالميال الأوفى، إذا صلى علينا أهل البيت فليقل: اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين

(١) رواه البخاري: كتاب الأنبياء، باب يزفون في المني (٣/ ١٢٣٢)، رقم (٣١٨٩)، وكتاب الدعوات، باب هل يصلى على غير النبي ﷺ (٥/ ٢٣٣٩)، رقم (٥٩٩٩).

• والنسائي في المجتبى، كتاب السهو (٣/ ٥٦)، رقم (١٢٩٣).
• ومالك في الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ (١/ ١٦٥)، رقم (٣٨٤).

• وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ (٢/ ٢١١)، رقم (٣١٠٣).
• والطبراني في الأوسط (٢/ ٢٠٦)، حديث (١٦٧٣).
• والطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٧٢).
• والسيوطي في الدر المنثور (٥/ ٢١٦)، والقرطبي في التفسير (١٤/ ٢٣٤).
• وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١٠٨).

(٢) رواه البخاري، كتاب التفسير، باب (إن الله وملائكته يصلون على النبي)، (٤/ ١٨٠٢)، حديث (٤٥٢٠). كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ (٥/ ٢٣٣٩)، رقم (٥٩٩٧). وفي الأدب المفرد له (٦٥٥).

• والنسائي، كتاب السهو (٣/ ٥٦)، رقم (١٢٩٢).
• وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٥١٥)، حديث (١٣٦٤-١٣٩٨).
• وابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ (٢/ ٢١٣)، حديث (٣١٠٩).
• والطبراني في الأوسط (٣٦٦-٩٠٨٩)، وفي الكبير (٤٨٠٣-٤٩٣٢-٤٥٩٤).
• والطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٧٣).
• والزبيدي في تحاف السادة المتقين (٥/ ٨٠-٨١-١٣٢).
• وابن كثير في التفسير (٦/ ٤٤٩).
• والطبري في التفسير (٢٢/ ٣٢).

وذريته وأهل بيته، كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»^(١).

وأقل ما يجزئ في الصلاة عليه هو قول: اللهم صل على محمد، إلا أنه يكره أن يفرد الصلاة عليه دون السلام عليه، أو يفرد السلام دون الصلاة^(٢).

قال الإمام النووي: (إذا صلى على النبي ﷺ فليجمع بين الصلاة والتسليم، ولا يقتصر على أحدهما، فلا يقل "صلى الله عليه" فقط، ولا "عليه السلام" فقط)^(٣)، خاصة أن الآية شملت الصلاة عليه والسلام ﴿يَتَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٤)^(٥).

(١) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (١/ ٣٢٣)، حديث (٩٨٢).

• وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب التسبيح والقول وراء الصلاة (٢/ ٢٣٦)، حديث (٣١٩٦).

• والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب الدليل على أن أزواجه ﷺ من أهل بيته في الصلاة عليه

(٢/ ٥١٦)، حديث (٢٩٣٧)، وفي شعب الإبان له (٢/ ١٨٩)، حديث (١٥٠٤)

• والزبيدي في الإتحاف (٣/ ٢٩٠).

• والسيوطي في الدر المنثور (٥/ ٢١٦-٢٩٥).

• والقرطبي في التفسير (١٥/ ١٤١).

(٢) انظر: المجموع للنووي (٣/ ٤٦٤).

(٣) انظر: الأذكار للنووي (٢٠٨).

(٤) سورة الأحزاب، آية (٥٦).

(٥) وما يروى في ألفاظ الصلاة على النبي ﷺ عند بعض الصحابة والتابعين:

١- عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقول: اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ورحمتك على سيد المرسلين، وإمام

المتقين، وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك، إمام الخير، ورسول الرحمة، اللهم ابعته مقامًا محمودًا يغبطه

فيه الأولون والآخرون، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك

على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد).

٢- عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه كان يقول: (اللهم تقبل شفاعة محمد الكبرى، وارفع درجته العليا،

واعطه سؤاله في الآخرة والأولى، كما آتيت إبراهيم وموسى عليهما الصلاة والسلام).

٣- وكان الحسن البصري يقول: من أراد أن يشرب الكأس الأوفى من حوض المصطفى، فليقل: (اللهم صل

على محمد وعلى آله وأصحابه وأولاده وأزواجه وذريته وأهل بيته وأصهاره وأبصاره وأشياعه ومحبيه وأمته،

وعليتنا معهم أجمعين، يا أرحم الراحمين).

انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض، (ص ٤٢٩).

المبحث الثالث

فضيلة الصلاة على النبي ﷺ

المبحث الثالث

فضيلة الصلاة على النبي ﷺ

وفضل الصلاة على النبي ﷺ أكثر من أن يحصى، فقد جاءت الآثار المتكاثرة في بيان فضل الصلاة عليه، وعظيم ثوابها، ومنها^(١):

١ - صلاة الله عشرًا على العبد الذي يصلي على النبي ﷺ:

عن عبدالله بن عمرو، وعن أبي هريرة - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «من صلى عليَّ صلاة صلى الله عليه بها عشرًا»^(٢).

٢ - رفع الدرجات وحط الخطيئات:

عن أنس - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «من صلى عليَّ صلاة صلى الله عليه عشر صلوات، وحط عنه عشر خطيئات، ورفع له عشر درجات»^(٣).

٣ - شفاعته النبي ﷺ لمن صلى عليه:

عن رويغ بن ثابت - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «من قال اللهم صل على محمد، وأنزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة وجبت له شفاعتي»^(٤). وحديث: «من قال حين

(١) انظر: القول البديع للإمام السخاوي (ص ٢٣١-٢٨٢)، الشفا للقاضي عياض (ص ٤٣٤-٤٣٧)، جلاء الأفهام للإمام ابن القيم (ص ١٩٥-١٩٩)، الأذكار للإمام النووي (ص ٢٠٥-٢٠٧).

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن (٤/٣٠٧)، حديث (٨٤٧).

• ورواه أبو داود في مسنده، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا سمع المؤذن (١/١٩٩)، حديث (٥٢٣).

• والترمذي، كتاب أبواب الوتر، باب فضل الصلاة على النبي ﷺ (٢/٣٥٤)، حديث (٤٨٤).

• وأحمد (٢/٣٥٥)، حديث (٦٥٣٢).

• والطبراني في الكبير (١٣٢٦٩).

(٣) رواه ابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، باب الأدعية (٣/١٨٥)، حديث (٩٠٤).

(٤) رواه أحمد (٥/٨٠)، حديث (١٦٥٤٣).

• والبخاري في مسنده (٦/٢٩٩)، حديث (٢٣١٥).

• والطبراني في المعجم الأوسط (٣/٤٥٦)، حديث (٣٢٩٧).

• وفي المعجم الكبير (٥/٢٥)، حديث (٤٤٨٠).

• والمنذري في الترغيب والترهيب (٢/٥٠٤).

• والزيدي في الإنحاف (٥/٥١).

يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه... حلت له شفاعتي»^(١).

٤ - ذهاب الهموم ومغفرة الذنوب:

عن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال: (كان رسول الله ﷺ إذا ذهب ربع الليل قام، فقال: «يا أيها الناس اذكروا الله، جاءت الراجفة تتبعها الرادفة، جاء الموت بما فيه». فقال أبي بن كعب: يا رسول الله: إني أكثر الصلاة عليك، فكم أجعل لك من صلاتي؟ قال: «ما شئت»، قال: الربع؟ قال: «ما شئت وإن زدت فهو خير». قال: الثلث؟ قال: «ما شئت وإن زدت فهو خير». قال: النصف؟ قال: «ما شئت وإن زدت فهو خير». قال: الثلثين؟ قال: «ما شئت وإن زدت فهو خير». قال: يا رسول الله فأجعل صلاتي كلها لك؟ قال: «إذا تكفى همك ويغفر ذنبك»^(٢).

قال ابن القيم: سئل شيخنا أبو العباس بن تيمية عن تفسير هذا الحديث، فقال: كان لأبي بن كعب دعاء يدعوه به لنفسه، فسأل النبي ﷺ: هل يجعل له منه ربعة صلاة عليه ﷺ، فقال: (إن زدت فهو خير)، إلى أن قال: أجعل لك صلاتي كلها، أي أجعل دعائي كله صلاة عليك؟ قال: إذا تكفى همك ويغفر ذنبك). لأن من صلى على النبي ﷺ صلاة صلى الله عليه بها عشرًا، ومن صلى الله عليه كفاه همه وغفر له ذنبه^(٣).

٥ - الصلاة عليه ﷺ عشرًا بمقدار عتق الرقبة

قال ﷺ: «من سلم عليَّ عشرًا فكأنما أعتق رقبة»^(٤).

وقال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه: (الصلاة على النبي ﷺ أحق للذنوب من الماء

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه الترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة والرقائق (٤/٥٤٩)، حديث (٢٤٥٧)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) انظر: جلاء الأفهام للإمام ابن القيم (ص ٣٧).

(٤) لم أجده بعد البحث والتقصي، وأورده القاضي عياض في الشفا، (ص ٤٣٧).

البارد، والسلام عليه أفضل من عتق الرقاب^(١).

** وقد أفرد الإمام ابن القيم باباً في فضائل وثمرات الصلاة على النبي ﷺ في كتابه (جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام)، وعدّ من فضائل الصلاة عليه ما يقارب تسعاً وثلاثين فضيلة^(٢).

** كما أفرد الإمام السخاوي في كتابه (القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع) باباً سرد فيه ثواب الصلاة والسلام عليه ﷺ، وعدّ من فضائل ذلك ما يقارب اثنين وخمسين فضيلة مستدلاً لكل فضيلة^(٣).

** كما أفرد القاضي عياض - رحمه الله - فصلاً ذكر جملة من الأحاديث والآثار الواردة في فضل الصلاة عليه ﷺ^(٤).

(١) انظر: الشفا للقاضي عياض (ص ٤٣٧).

(٢) انظر: جلاء الأفهام للإمام ابن القيم، الباب الخامس (ص ١٩٥).

(٣) انظر: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للإمام السخاوي، الباب الثاني (ص ٢٣١).

(٤) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (ص ٤٣٤).

المبحث الرابع

مجم الصلاة على النبي ﷺ

عند سماع ذكره

المبحث الرابع حكم الصلاة على النبي ﷺ عند سماع ذكره

اختلف العلماء في حكم الصلاة على النبي ﷺ عند سماع ذكره، هل هي على الوجوب أم على الاستحباب؟ على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب إلى وجوب الصلاة على النبي ﷺ كلما سمع ذكره، وهو قول الإمام الطحاوي والحلي، وبعض الحنفية والشافعية، وابن العربي من المالكية، قال إنه الأحوط، وابن بطة من الخنابلة^(١).

وعبارة الطحاوي: (وتجب كلما سمع ذكر النبي ﷺ من غيره)^(٢).

المذهب الثاني: ذهب بعض الحنفية كالقدوري وهو المذهب عندهم، وبعض الفقهاء كابن جرير الطبري^(٣) إلى استحباب الصلاة عليه ﷺ كلما سمع ذكره، وعدم فرضها^(٤).

(١) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم، أبو عبد الله. ولد بجرجان ونشأ ببخارى. تتلمذ على أبي بكر القفال والأودني. كان فقيهاً شافعيًا إمامًا متقنًا. قال الذهبي: كان صاحب وجه في المذهب. كان رأس الشافعيين بآراء وراء النهر. وقضى في بلاد خراسان. من مصنفاته: المنهاج في شعب الإبان. انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (٣/١٤٧)، وتذكرة الحفاظ (٣/٢١٩).
(٢) انظر: رد المحتار (١/٥١٦).

(٣) هو محمد بن جرير بن زيد بن كثير، أبو جعفر، من أهل طبرستان، استوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته، من أكابر العلماء، كان حافظًا لكتاب الله، فقيهاً في الأحكام، عالمًا بالسنن وطرقها، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم، رحل من بلده في طلب العمل، وهو ابن اثني عشرة سنة، وجمع من العلوم ما لم يشركه فيه أحد، عرض عليه القضاء فامتنع والمظالم فأبى، له اختيار من أقاويل الفقهاء، وقد تفرد بمسائل حفظت عنه، سمع من محمد بن عبد الملك وإسحاق ابن أبي إسرائيل وإسماعيل بن موسى السدي وآخرين، روى عنه أبو شعيب الخرائي، والطبراني وطائفة، وقيل إن فيه تشيعًا يسيرًا وموالاته لا تضر. من تصانيفه: اختلاف الفقهاء، البسيط في الفقه، جامع البيان في تفسير القرآن، تاريخ الأمم والملوك. ولد عام (٢٢٤هـ)، وتوفي عام (٣١٠هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ (٢/٢٥١)، ميزان الاعتدال (٣/٤٩٨)، الأعلام للزركلي (٦/٢٩٤)، البداية والنهاية (١١/١٤٥).

(٤) انظر: جلاء الأفهام (ص ١٧١)، القول البديع (ص ٧٠)، الشفا للقاضي عياض (ص ٤٣٨)، رد المحتار

قال ابن عابدين في حاشيته: (والمختار في المذهب الاستحباب) ^(١).

وقال القاضي عياض في الشفا: (فصل في المواطن التي يستحب فيها الصلاة والسلام على النبي ﷺ.. ثم ذكر: ومن مواطن الصلاة عليه عند ذكره وسماع اسمه أو كتابته) ^(٢).
ثم أفرد فصلاً أسماه: فصل في ذم من لم يصل على النبي ﷺ وإثمته) ^(٣).

أدلة المذهب الأول القائل بالوجوب:

١ - استدلووا بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ^(٤)، والأمر للوجوب، ويحمل على التكرار أبداً، فكلما ذكر النبي ﷺ وجبت الصلاة عليه. قال الحلبي بعد ذكر الآية: (فأمر عباده بها بعد إخبارهم أن ملائكته يصلون لتبنيهم بأن الملائكة مع انفكاكهم عن التقيد بشريعته) ^(٥)، يتقربون إلى الله تعالى بالصلاة والتسليم عليه، فنحن أولى وأحق وأحرى وأخلق) ^(٦).

٢ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «رغم أنف رجل ذكرت عنده

(١/٥١٦).

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (١/٥١٦).

(٢) انظر: الشفا للقاضي عياض (ص ٤٢٦).

(٣) انظر: الشفا للقاضي عياض (ص ٤٣٧).

(٤) سورة الأحزاب، آية ٥٦.

(٥) قال الإمام السخاوي: (وما قاله من انفكاك الملائكة عن التقيد بشريعته قد أفره البيهقي وليس بمتفق عليه، ونقل الإمام فخر الدين الرازي في أسرار التنزيل له الإجماع على أنه ﷺ لم يكن مرسلًا إلى الملائكة، وهذا قاله النسفي، لكن نوزعا في هذا النقل، بل رجح السبكي أنه كان مرسلًا إليهم واحتج بأشياء). انظر: القول البديع للسخاوي (ص ٧١).

وكذلك يؤكد ذلك السيوطي في رسالة له أسماها (تزيين الأرائك في إرسال النبي ﷺ إلى الملائك) المطبوعة ضمن كتابه الحاوي (٢/١٤٠)، وقرر السيوطي فيها عموم رسالته للملائكة الكرام، وعلى الأخذ بهذا القول، فإن رسالته ﷺ لهم رسالة تشريف لا تكليف، لينالوا شرف كونهم من أمة محمد ﷺ، لا ليكلفوا بأحكامها التشريعية.

(٦) انظر: القول البديع للحافظ السخاوي (ص ٧٠).

فلم يصل عليّ^(١). ورغم أنه دعاء عليه وذم له، وتارك المستحب لا يذم ولا يدعى عليه.

٣- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - (أن النبي ﷺ صعد المنبر فقال آمين، آمين، آمين، فقيل له: يا رسول الله ما كنت تصنع هذا؟ فقال: «قال لي جبريل: رغم أنف رجل دخل عليه رمضان ولم يغفر له. فقلت آمين. ثم قال: رغم أنف رجل أدرك أبويه أو أحدهما ولم يدخل الجنة. فقلت: آمين. ثم قال: رغم أنف عبد ذكرت عنده فلم يصل عليك. فقلت: آمين»^(٢).

٤- عن علي - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «البخيل من ذكرت عنده فلم يصل عليّ»^(٣).

(١) رواه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ «رغم أنف رجل» (٥/ ٥١٤)، حديث (٣٥٤٥).

• وابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، باب الأدعية (٣/ ١٨٩)، حديث (٩٠٨).

• والحاكم في المستدرک، كتاب الدعاء والتكبير (١/ ٧٣٤)، حديث (٢٠١٦).

• وأحمد (٢/ ٥٠١)، حديث (٧٤٠٢).

• والبخاري في مسنده (٤/ ٢٤٠)، حديث (١٤٠٥).

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد، باب من ذكر عنده النبي ﷺ ولم يصل عليه (١/ ١٨٠)، حديث (٦٥٩-٦٦١).

• وابن حبان في صحيحه، كتاب البر والإحسان، باب حق الوالدين (٢/ ١٤٠)، حديث (٤٠٩)، باب

الأدعية (٣/ ١٨٨)، حديث (٩٠٧).

• وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصيام، باب استحباب الاجتهاد في العبادة (٣/ ١٩٢)، حديث (١٨٨٨).

• وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٣٢٨)، حديث (٥٩٢٢).

• والبخاري في مسنده (٤/ ٢٤٠)، حديث (١٤٠٥).

• والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب فضل شهر رمضان (٦/ ٣٩٤)، حديث (٨٥٨٩)، وفي

شعب الإيمان (١٥٧٢-٣٦٢٢).

• والطبراني في الأوسط (٨٩٩٤)، وفي الكبير (٢٠٢٢-١١١١٥-٣١٥-٦٤٩).

(٣) رواه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب قوله ﷺ «رغم أنف رجل» (٥/ ٥١٥)، حديث (٣٥٤٦)، وقال:

هذا حديث حسن صحيح غريب.

• وابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، باب الأدعية (٣/ ١٨٩)، حديث (٩٠٩).

• والحاكم في المستدرک، كتاب الدعاء والتكبير (١/ ٧٣٤)، حديث (٢٠١٥).

• وأبو يعلى في مسنده (١٢/ ١٤٧)، حديث (٦٧٧٦).

• والبخاري في مسنده (٤/ ١٨٥)، حديث (١٣٤٢).

• والنسائي في الكبرى، كتاب فضائل القرآن، باب ذكر الاختلاف (٥/ ٣٤)، حديث (٨١٠٠).

• والبيهقي في شعب الإيمان (١٥٦٥-١٥٦٧-١٥٦٨).

• والطبراني في الكبير (٢٨٨٥).

ووجه الدلالة فيه من وجهين:

الأول: أن البخل ذم وتارك المستحب لا يستحق اسم الذم. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِمًّا ﴿١﴾ فقرن البخل بالاختيال والفخر والأمر بالبخل ذم على المجموع، فدل على أن البخل صفة ذم.

الثاني: أن البخل هو مانع ما وجب عليه، فمن أدى الواجب عليه كله لم يسمى بخيلاً، وإنما البخل مانع ما يجب عليه إعطاؤه وبذله.

٥- أن الله سبحانه وتعالى نهى الأمة أن يجعلوا دعاء الرسول ﷺ بينهم كدعاء بعضهم بعضاً، قال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ (٢).

فلا يسمونه إذا خاطبوه باسمه، كما يسمي بعضهم بعضاً بل يدعونه برسول الله ﷺ ونبي الله ﷺ، وهذا من تمام تعزيزه وتوقيره وتعظيمه، فهكذا ينبغي أن يخص باقتران اسمه بالصلاة عليه، ليكون ذلك فرقاً بينه وبين ذكر غيره، كما كان الأمر بدعائه بالرسول والنبي فرقاً بينه وبين خطاب غيره، فلو كان عند ذكره لا تجب الصلاة عليه كان ذكره كذكر غيره في ذلك.

٦- عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: قال ﷺ: «من ذكرت عنده فلم يصل عليّ أخطئ به طريق الجنة» (٣). قالوا: فلو لا أن الصلاة عليه واجبة عند ذكره لم يكن تاركها مخطئاً لطريق الجنة.

٧- وقالوا: إن من ذكر عنده النبي ﷺ فلم يصل عليه فقد جفاه، ولا يجوز لمسلم جفاؤه ﷺ.

(١) سورة النساء، آية (٣٦-٣٧).

(٢) سورة النور، آية (٦٣).

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٦/٢٣١٦).

قال ابن القيم في جلاء الأفهام: (والدليل على المقدمة الأولى ما روي عن قتادة، قال: قال ﷺ «من الجفاء أن أذكر عند الرجل فلا يصل عليّ»). ولو تركنا هذا المرسل وحده لم نحتج به، ولكن له أصول وشواهد من تسمية تارك الصلاة عليه عند ذكره بخيلاً وشحيحاً، والدعاء عليه بالرغم، وهذا من موجبات جفائه.

والدليل على المقدمة الثانية: إن جفائه منافٍ لكمال حبه، وتقديم محبته على النفس والأهل والمال، وأنه أولى بالمؤمن من نفسه، فإن العبد لا يؤمن حتى يكون رسول الله ﷺ أحب إليه من نفسه وولده ووالده والناس أجمعين، كما ثبت في الصحيح: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين».

فذكر في الحديث أنواع المحبة الثلاثة، فإن المحبة، إما محبة إجلال وتعظيم كمحبة الوالد، وإما محبة تحقق وود ولطف كمحبة الولد، وإما محبة لأجل الإحسان وصفات الكمال، كمحبة الناس بعضهم بعضاً، ولا يؤمن العبد حتى يكون حب الرسول ﷺ عنده أشد من هذه المحاب كلها، ومعلوم أن جفائه ﷺ ينافي ذلك. قالوا: فلما كانت أحبته فرضاً، وكانت توابعها من الإجلال والتعظيم والتوقير والطاعة والتقديم على النفس وإيثاره بنفسه، بحيث بقي نفسه بنفسه فرضاً كانت الصلاة عليه فرضاً إذا ذكر من لوازم هذه الأهمية وتماهما، وإذا ثبت بهذه الوجوه وغيرها وجوب الصلاة عليه ﷺ على من ذكر عنده، فوجوبها على الذاكر نفسه أولى، ونظير هذا أن سامع السجدة إذا أمر بالسجود، إما وجوباً أو استحباباً على القولين، فوجوبها على التالي أولى^(١).

أدلة المذهب الثاني القائلين بالاستحباب:

١ - إن من المعلوم الذي لا ريب فيه أن السلف الصالح الذين هم القدوة لم يكن أحدهم كلما ذكر النبي ﷺ يقرن الصلاة عليه باسمه، وهذا في خطابهم للنبي ﷺ، أكثر من أن يذكر، فإنهم كانوا يقولون: يا رسول الله، مقتصرين على ذلك، فلو كانت الصلاة عليه

(١) انظر: جلاء الأفهام لابن القيم (ص ١٧٦).

واجبة عند ذكره، لأنكر عليهم تركها، ولو أنكر لعلم ولما لم يعلم دلّ على أنها لم تكن واجبة عليهم، فلم تتوجب على من سمع ذكره من باب أولى.

الاعتراض:

واعترض بأن هذا القول غير مسلم، وأن القول بأنه لم يكن أحدهم كلما ذكر النبي ﷺ يصلي عليه في خطابه غير صحيح، فقد تكاثرت الروايات التي فيها يقرن الصلاة باسمه في مخاطبته ومنها ما يلي:

(أ) حديث أم سلمة - رضي الله عنها - وقولها: (دخل عليّ رسول الله ﷺ وهو ساحم الوجه - أي متغير - قالت: حسبت ذلك من وجع، قلت: مالي أراك صلى الله عليك ساحم الوجه؟! ^(١)).

(ب) حديث جابر في استشهاد والده وقضاء دينه، وفيه قول امرأته للنبي ﷺ: يا رسول الله صلّ عليّ وعلى زوجي صلى الله عليك ^(٢)).

(ج) حديث أم بجيد الأنصارية قالت: يا رسول الله صلى الله عليك إن المسكين ليقوم على بابي فما أجد له شيئاً أعطيه إياه؟ فقال لها: «إن لم تجدي له شيئاً تعطيه إياه إلا ظلفاً محرّقاً فادفعه إليه في يده» ^(٣).

(١) رواه ابن حبان في صحيحه، كتاب الغضب (١١/٥٦٥)، حديث (٥١٦٠).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٣/٣٩٨).

(٣) رواه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب حق السائل (١/٥٢٣)، حديث (١٦٦٧).

• والترمذي في سننه، كتاب الزكاة، باب ما جاء في حق السائل (٣/٥٢)، حديث (٦٦٥).

• والنسائي في المجتبى، كتاب الزكاة، باب تفسير المسكين (٥/٩٠)، حديث (٢٥٧٣).

• وابن حبان في صحيحه، كتاب الزكاة، باب صدقة التطوع (٨/١٦٦)، حديث (٣٣٧٣).

• وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الأمر بإعطاء السائل (٤/١١١)، حديث (٤٢٧٣).

• والحاكم في مستدركه، كتاب الزكاة (١/٥٧٨)، حديث (١٥٢٤).

• وأحمد (٧/٥٢٧)، حديث (٢٦٦٠٩).

• والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة، وإن قلت (٦/١٢٤)، حديث

(٧٨٤٣). وفي شعب الإيمان له (٣٤٦١).

(د) وحديث ابن عمر في أول من سأل عن أمر اللعان، قال: يا رسول الله صلى الله عليك: أرايت لو أن أحدنا رأى امرأته على فاحشة...^(١).

(هـ) وحديث أنس في قصة نوم النبي ﷺ عند أم حرام بنت ملحان، ثم أنه استيقظ ﷺ وهو يبتسم، فقالت له أم حرام: يا رسول الله صلى الله عليك مم ضحكك؟!^(٢).

(و) وفي (سيرة ابن هشام) أن خالد بن الوليد - رضي الله عنه - كتب إلى رسول الله ﷺ (من خالد بن الوليد: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد يا رسول الله صلى الله عليك، فإنك بعثتني إلى بني الحارث...)^(٣).

قال الحافظ السخاوي: (وقد أطلق القدوري وغيره من الحنفية أن القول بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر مخالف للإجماع المنعقد قبل قائله، لأنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة أنه خاطب النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله صلى الله عليك، قلت: وفي حديث أبي مسعود قوله: وكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا في صلاتنا صلى الله عليك؟ وقول واثلة، فقلت: وأنا يا رسول الله من أهلك صلى الله عليك.. وفي حديث المسيء صلاته، أنه قال في الثالثة: فعلمني يا رسول الله صلى الله عليك وسلم.

وفي حديث أيوب بن هانئ عن مسروق^(٤) عن ابن مسعود أنه ﷺ لما أتى قبر أمه

(١) رواه الدارمي في سننه، كتاب النكاح، باب في اللعان (٢/٥٨٩)، حديث (٢١٥٠).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب فضل من يصرع في سبيل الله (٣/١٠٣٠)، حديث (٢٦٤٦).

• ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب فضل الغزو في البحر (٣/٦١)، حديث (٤٩١٣).

(٣) انظر: سيرة ابن هشام (٤/٥٩٢).

(٤) هو مسروق الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني ثم الوداعي، أبو عائشة، تابعي ثقة، من أهل اليمن، قدم المدينة في أيام أبي بكر رضي الله عنه، وسكن الكوفة، وروى عن أبي بكر وعمر وعائشة ومعاذ وابن مسعود رضي الله عنهم، روى عنه الشعبي والنخعي وأبو الضحى وغيرهم. قال الشعبي: (ما رأيت أطلب للعلم منه)، وكان أعلم بالفتوى من شريح، وشريح أبصر منه بالقضاء. توفي عام ٦٣ هـ، وقيل: ٦٢ هـ.

انظر: الإصابة (٣/٤٩٢)، الأعلام للزركلي (٨/١٠٨)، أسد الغابة (٤/٢٥٤)، طبقات ابن سعد (٤/١١٣).

وبكى، تلقاه عمر رضي الله عنه، فقال: يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ما الذي أبكاك؟ ثم قال السخاوي: وكفى' بدون هذا ردًا^(١).

وخلاصة ذلك أن هذا الدليل مردود عليه، وأن الوارد في قول المخاطب للرسول ﷺ: (صلى الله عليك) كثير، فلا حجة فيما قالوا.

٢- واستدلوا بأنه لو كانت الصلاة عليه واجبة كلما ذكر لكان هذا من أظهر الواجبات، ولينه النبي ﷺ لأتمه بيانًا يقطع العذر، وتقوم به الحجة^(٢).

وأجيب بأن الأحاديث التي ذكرت فيها الكفاية على بيان وجوبها، وظهور فرضيتها.

٣- أنه حكى الإجماع على أن الصلاة عليه ليست من فروض الصلاة، فكيف بخارج الصلاة^(٣).

وأجيب بأن شأن الصلاة مخالف لشأن غيرها، لأنها عبادات مخصوصة على وجه مخصوص، ولا يستفاد من عدم وجوبها في الصلاة عدم وجوبها خارجها، خاصة أن وجوبها في الخارج كان لسبب داع لها، وهو ذكره ﷺ وليس الوجوب مطلقًا من غير ذكر، كما أن الإجماع على عدم فرضيتها ووجوبها في الصلاة فيه نظر.

٤- أنه لو وجبت الصلاة عليه عند ذكره دائمًا لوجبت على المؤذن أن يقول: أشهد أن محمدًا رسول الله ﷺ، وهذا لا يشرع له في الأذان فضلاً أن يجب عليه^(٤).

ويجاب عن ذلك بأن المؤذن إنما يشتغل بالأذان الذي منعه من إتيانها على الفور ووقته ملئ بالأذان، كما أنه شرع له الصلاة عليه ﷺ بعد الأذان، فعدم إتيانه لها بعد ذكره، إنما كان لأجل الأذان. ويمكن أن يستثنى الأذان من جملة الوجوب خروجًا من الحرج الذي يلحق بالمؤذن.

(١) انظر: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيق للسخاوي (٧٧-٧٨).

(٢) انظر: جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام لابن القيم (ص ١٧٧-١٧٨).

(٣) انظر: جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام لابن القيم (ص ١٧٧-١٧٨).

(٤) انظر: جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام لابن القيم (ص ١٧٧-١٧٨).

٥- أنه كما يجب على من سمع النداء وأجابه أن يصلي عليه ﷺ، وقد أمر ﷺ السامع أن يقول كما يقول المؤذن، وهذا يدل على جواز اقتصاره على الشهادتين دون ذكر الصلاة عليه^(١).

ويجب عن ذلك بأن الأذان له صيغته الخاصة، كما أن المستمع مشغول بعبادة، وهي إجابة المؤذن، ويستحب له أن يذكر الصلاة بعد أذانه أي السامع، وله أن يذكر الصلاة عليه بعد ذكره، إذ لا مانع من ذلك، إذ أن زيادة الصلاة عليه ﷺ بعد سماع ذكره، إنما ثبتت بدليل، فإعماله أولى من إهماله، إذ قدر الإتيان بها أي الرد مع المؤذن والصلاة عليه ﷺ بعد سماع ذكره.

٦- أنه لو وجبت الصلاة عليه كلما ذكر لوجب الثناء على الله عز وجل كلما ذكر اسمه، فيقال: (سبحانه وتعالى)، أو (عز وجل)، أو (تعالى جده)، ونحو ذلك، بل أولى وأحرى، فكيف يقال: تجب الصلاة عليه كلما ذكر اسمه، وهي ثناء وتعظيم، ولا يجب الثناء والتعظيم للخالق سبحانه كلما ذكر اسمه^(٢).

ويجب عن ذلك: بأن الصلاة على النبي ﷺ كلما ذكر اسمه إنما هي ثابتة بالنص منه ﷺ، وكلامه إنما هو بأمر الله تعالى، فأمره ﷺ لأمره ﷺ إنما هو أمر الله تعالى من قبل (بل الله الأمر جميعاً)، (ألا له الخلق والأمر)، (قل إن الأمر كله لله)، فالقول بوجوب الصلاة عليه كلما سمع ذكره، إنما هو أمر بنص الحديث، وهو أمر من عند الله تعالى.

كما أن تعظيم النبي ﷺ والثناء عليه، إنما هو تعظيم لله تعالى وثناء لله تعالى، لأن تعظيم الرسول ﷺ من تعظيم مرسله سبحانه وتعالى.

كما أن صلاة المسلم بعد سماع ذكره، إنما هي فيها دعاء لله تعالى بقوله (اللهم صل وسلم عليه)، أو (صلى الله عليه وسلم) فذكر الله موجود لا محالة، وغير غائب، حتى في صلاتنا على الرسول ﷺ.

(١) انظر: جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنعام لابن القيم (ص ١٧٧-١٧٨).

(٢) انظر: جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنعام لابن القيم (ص ١٧٧-١٧٨).

الترجيح:

والراجع - فيما يظهر لي - القول بوجوب الصلاة عليه ﷺ كلما سمع ذكره واسمه، لورود الأدلة الصحيحة في ذلك، ولقوة أدلة الموجبين، وضعف أدلة المخالفين، خاصة أن معظم أدلة المخالفين جاءت عقلية مجردة من النصوص.

قال الحافظ السخاوي: (واحتج الطبري لعدم الوجوب أصلاً مع ورود صيغة الأمر بذلك بالاتفاق من جميع المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة، على أن ذلك غير لازم فرضاً، حتى يكون تاركه عاصياً. قال: فدل ذلك على أن الأمر فيه للندب، ويحصل الامتثال لمن قاله لو كان خارج الصلاة. ثم قال السخاوي: وما ادعاه من الإجماع معارض بدعوى غيره الإجماع على مشروعية ذلك في الصلاة، إما بطريق الوجوب، وإما بطريق الندب)^(١).

ومما يقوي قول الوجوب أن النبي ﷺ في حديث جبريل لما قال: (آمين، آمين، آمين)^(٢)، قرن عدم الصلاة عليه عند ذكره بعقوق الوالدين، أو عدم نيل الجنة ببرهما، وبعدم مغفرة الذنوب في رمضان، وعدم تحقيق الصيام بحقيقته، كما أن الدعاء بترغيم الأنف في التراب فيه دلالة على أن هذا الترك مذموم شرعاً.

قال ابن القيم في جلاء الأفهام: (قالوا: ولأن الأمر بالصلاة عليه في مقابل إحسانه إلى الأمة وتعليمهم وإرشادهم وهدايتهم، وما حصل لهم بركته من سعادة الدنيا والآخرة، ومعلوم أن مقابلة مثل هذا الفعل العظيم لا يحصل بالصلاة عليه مرة واحدة في العمر، بل لو صلى العبد عليه بعدد أنفاسه لم يكن موفياً لحقه ولا مؤدياً لنعمته، فجعل ضابط شكر هذه النعمة بالصلاة عليه عند ذكر اسمه ﷺ).

ولهذا دعا النبي ﷺ برغم أنفه، وهو أن يلصق أنفه بالرغام وهو التراب، لأنه لما ذكر

(١) انظر: القول البديع للسخاوي (ص ٨٠).

(٢) سبق نخبه.

عنده فلم يصل عليه استحق أن يذله الله، ويلصق أنفه بالتراب^(١).

وقال: (ولهذا أشار النبي ﷺ إلى ذلك بتسميته: من لم يصل عليه عند ذكره بخيلاً، لأن من أحسن إلى العبد الإحسان العظيم، وحصل له به هذا الخير الجسيم، ثم يذكر عنده ولا يثنى عليه، ولا يبالغ في حمده ومدحه وتمجيده، ويبدئ ذلك ويعيده، ويعتذر من التقصير في القيام بشكره وحقه، عده الناس بخيلاً لئيمًا كفورًا، فكيف عن إحسانه إلى العبد يزيد على أعظم إحسان المخلوقين بعضهم لبعض، الذي بإحسانه حصل للعبد خير الدنيا والآخرة، ونجا من شر الدنيا والآخرة، الذي لا تتصور القلوب حقيقة نعمته وإحسانه، فضلاً عن أن تقوم بشكره، أليس هذا المنعم المحسن أحق بأن يعظم ويثنى عليه، ويستفرغ الوسع في حمده ومدحه إذا ذكر بين الملأ، فلا أقل من أن يصلي عليه مرة إذا ذكر اسمه ﷺ^(٢)).

ولله در الشاعر^(٣) الفقيه حين قال في قصيدة له:

صلوا عليه كلما صليت	لترؤا به يوم النجاة نجاحا
صلوا عليه كل ليلة جمعة	صلوا عليه عشية وصباحا
صلوا عليه كلما ذكر اسمه	في كل حين غدوة ورواحا
فعلى الصحيح صلاتكم فرض إذا	ذكر اسمه وسمعتموه صراحا ^(٤)

اللهم صل، وسلم، وبارك على نبيك، وحبيبك محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) انظر: جلاء الأفهام لابن القيم (ص ١٧٤).

(٢) انظر: جلاء الأفهام لابن القيم (ص ١٧٤).

(٣) هو: أحمد بن يحيى التلمساني، نزيل دمشق ثم مصر (٧٢٥-٧٧٦هـ)، ترجم له ابن حجر في (الدرر الكامنة)

(١/ ٣٢٩)، وأبو زرعة العراقي في (ذيل العبر) (٢/ ٣٨٣). والأبيات من كتابه (دفع النعمة بالصلاة على نبي

الرحمة ﷺ) (ص ١٤).

(٤) انظر: القول البديع للسخاوي (ص ٧١).

البَابُ الثَّانِي

السمع العادي [سمع العادات]

الفصل الأول: سمع الآداب والسلوك
والعلاقات الإنسانية.

الفصل الثاني: سمع الفنون.

الفصل الأول

سماع الآداب والسلوك والعلاقات الإنسانية

- المبحث الأول: سماع صوت المرأة.
- المبحث الثاني: التجسس والتنصت.
- المبحث الثالث: سماع المنكرات من الغيبة والاستهزاء بآيات الله والقول الفاحش.
- المبحث الرابع: سماع السلام والرد عليه.
- المبحث الخامس: سماع العطاس وتشميت العاطس.
- المبحث السادس: ما يقوله المسلم عند سماع بعض الأمور.

المبحث الأول سماع صوت المرأة

- المطلب الأول : حكم سماع صوت المرأة
المطلب الثاني : سماع الفران الكريم من المرأة.
المطلب الثالث : سماع الأضار من المرأة.
المطلب الرابع : رفع المرأة صوتها في الغلبة.

المطلب الأول حكم سماع صوت المرأة (هل صوت المرأة عورة؟)

ذهب الفقهاء^(١) إلى أن الأصل في صوت المرأة أنه ليس بعورة، فيجوز الاستماع إليها؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستمعون إلى نساء النبي ﷺ لمعرفة أحكام الدين، وهذا الأمر مشهور ومنتشر في العهد النبوي والعهد التي بعده من غير نكير، كما أن الحاجة تدعو إلى ذلك، ففي المعاملات من بيع وشراء يجوز للمرأة أن تتولى هذه العقود بنفسها، وهذا يستدعي سماع صوتها من قبل من تتعاقد معه؛ إذ يتعذر إنشاء العقود دون ذلك.

كما يجوز طلب العلم من المرأة، وهذا لا يكون إلا بسماع صوتها في الغالب، وهو أمر مشتهر بين أهل العلم، فكثير من العلماء - ممن قرأنا في تراجمهم - كان لهم مشايخ من النساء محدثات، وفقهيات، ومفسرات، ممن فتح الله عليهن في العلم، وزادهن بسطة فيه: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(٢).

كما أن الأصل في الأمور الإباحة، ولم يرد دليل شرعي يمنع سماع صوت المرأة أو يبين أنه عورة؛ فالأصل إذن باقٍ على الإباحة.

ولا يستدل بحديث «المرأة عورة»^(٣) ويُجعل صوتها عورة إلحاقاً بدلالة اللفظ؛ لأن من استدل بهذا الحديث من العلماء إنما استدل به على ستر جميع بدن المرأة وحرمة النظر إليها جميعها، وهو محل خلاف في حدود عورة المرأة بالنسبة للأجنبي، ولا نريد التطرق إليه؛ لأنه

(١) انظر: رد المحتار (١/٣٧٥)، حاشية الدسوقي (١/١٩٥)، تبين الحقائق للزيلعي (١/٩٥-٩٧)، مغني المحتاج (١٢٩/٣)، المغني (١٦٠/٥).

(٢) سورة الحديد، آية (٢١).

(٣) رواه الترمذي (٤٧٦/٣)، رقم (١١٧٣)، وقال: هذا حديث حسن غريب.

والطبراني في المعجم الكبير (١٠٨/١٠)، رقم (١٠١١٥)، وفي الأوسط (٢٦٧/٣)، رقم (٢٩١١)، (١٤١/٨)، رقم (٨٠٩٦).

ونص الحديث: «المرأة عورة، وإنها إذا خرجت من بيتها استشرها الشيطان. وإن أقرب ما تكون إلى الله في مقر بيتها».

ليس محل حديثنا.

ومع كون صوت المرأة ليس بعورة إلا أن الفقهاء أباحوا ذلك عند أمن الفتنة من سماع صوتها، فإن كان في صوتها فتنة منع سماعه؛ لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح، خاصة إذا كان المستمع يتلذذ بصوتها ويستمتع به، فإن ذلك فيه فتنة عظيمة يمنعها الإسلام.

وقد وضع الفقهاء ضوابط لصوت المرأة، وهي^(١):

١- عدم رفع صوتها بحضرة الرجال الأجانب إلا للحاجة، خشية الافتتان به. وخفض الكلام عند الحديث.

٢- عدم تليين صوتها، والخضوع بالقول، والتمايل في الحديث عند الأجانب خشية الفتنة.

٣- عدم تنعيم صوتها، وتلحينه بحضرة الأجانب خشية الفتنة.

٤- استحباب بعض الفقهاء - كالشافعية - تشويه صوتها إذا قرع بابها، فلا تجيب بصوت رخيم، بل تغلظ صوتها بظهر كفها على الفم^(٢).

قال ابن عابدين في حاشيته: (والصوت على الراجح ليس بعورة، لكن نغمة المرأة وتليينه، أي: تمطيط الصوت عورة في الأذان وغيره فلا يحل سماعه)^(٣).

وجاء في حاشية الدسوقي: (وقد يقال: إن صوت المرأة ليس عورة حقيقة، بدليل رواية الحديث عن النساء الصحابيات، وإنما هو كالعورة في حرمة التلذذ به، وحينئذ فحمل الكراهة على ظاهرها وجيه)^(٤).

وصرح الشربيني في مغني المحتاج بقوله: (وصوت المرأة ليس بعورة، ويجوز الإصغاء

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٧٧/٧-١٧٨)، أحكام القرآن للجصاص (١٧٧/٥)، رد المحتار (٣٧٥/١)، المجموع (١٠٨/٣)، مواهب الجليل (٤٣٥/١)، المغني (١٦٠/٥).

(٢) انظر: مغني المحتاج للشربيني (١٢٩/٣).

(٣) انظر: رد المحتار لابن عابدين (٣٧٥/١).

(٤) انظر: حاشية الدسوقي (١٩٥/١).

إليه عند أمن الفتنة، وندب تشويهه إذا قرع بابها، فلا تحجب بصوت رخيم بل تغلظ صوتها بظهر كفها على الفم^(١).

وجاء النهي عن الخضوع بالقول وتلين الصوت للمرأة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾^(٢).

قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: (قوله تعالى: فلا تخضعن بالقول في موضع جزم بالنهي، أي: لا تلن بالقول، أمرهن الله أن يكون قولهن جزلاً، وكلامهن فصلاً، ولا يكون على وجه يظهر في القلب علاقة بما يظهر عليه من اللين، كما كانت الحال عليه في نساء العرب من مكاملة الرجال بترخيم الصوت ولينه مثل كلام المربيات والمومسات فنهاهن عن مثل هذا.. وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾^(٣)، والمرأة تندب إذا خاطبت الأجانب وكذا المحرمات عليها بالمصاهرة إلى الغلظة في القول من غير رفع صوت، فإن المرأة مأمورة بخفض الكلام^(٤).

وفي أحكام القرآن للجصاص عند الكلام على الآية قال: (وفيه دلالة على أن المرأة منهيّة عن رفع صوتها بالكلام بحيث يسمع ذلك الأجانب إذا كان صوتها أقرب إلى الفتنة)^(٥).

هذا ما أردنا بيانه في صوت المرأة، وأن الأصل فيه إباحة استماعه، وأنه ليس بعورة مع مراعاة الضوابط التي أوردتها الفقهاء.

ويستحسن بنا أن نبين بعض الحالات المتعلقة برفع صوت المرأة، وحكم الشرع فيه، وهذا ما سنورده في المطالب التالية...

(١) انظر: مغني المحتاج (٣/ ١٢٩).

(٢) سورة الأحزاب، (٣٢).

(٣) سورة الأحزاب، آية (٣٢).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧/ ١٧٧-١٧٨).

(٥) أحكام القرآن للجصاص (٥/ ١٧٧).

المطلب الثاني سماع القرآن الكريم من المرأة

الأصل في سماع القرآن الكريم من المرأة الإباحة والجواز، لأن الأصل في سماع صوت المرأة أنه ليس بعورة، كما بينا في المطلب الأول، وقد كان كثير من العلماء يتلقى العلم من العالمات الفقيهات، ومما لا شك فيه أنهن كن يقرأن آيات من كتاب الله تعالى، فهو مصدر العلوم، ولكن ينضبط قراءة المرأة للقرآن بالضوابط المذكورة في صوت المرأة من عدم رفع صوتها وعدم التغني بالقرآن الكريم بحضرة الرجال - لأنه وإن كان التغني بالقرآن الكريم سنة، إلا أنها تختص بالنساء فيما بينهن.

والشريعة أخذت الحيطة في كل ما قد يكون سبيلاً للفتنة، وإن كان في قراءة القرآن الكريم، فإن كان الأذان ممنوع للمرأة - كما سنرى - فإن خشية الفتنة في قراءة القرآن الكريم للرجال المصحوبة بالتغني والتلين أولى بالمنع والاحتياط.

المطلب الثالث سماع الأذان من المرأة

ذهب الفقهاء^(١) إلى عدم جواز الأذان من المرأة؛ لأن الأذان يتطلب رفع الصوت، والمرأة ممنوعة من رفع صوتها خشية الافتتان به.

وأجاز بعض الشافعية أذانها لجماعة النساء دون رفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها.

وجمهور الشافعية على استحباب الإقامة للنساء دون الأذان في حضرة جماعة النساء^(٢).

جاء في بدائع الصنائع للكاساني: (يكره أذان المرأة باتفاق الروايات؛ لأنها إن رفعت صوتها فقد ارتكبت معصية، وإن خفضت صوتها فقد تركت سنة الجهر؛ ولأن أذان النساء لم يكن في السلف، فكان من المحدثات وقال النبي ﷺ: «كل محدثة بدعة»^(٣)).

وفي البحر الرائق لابن نجيم: (وكره أذان المرأة لأنها منهية عن رفع صوتها؛ لأنه يؤدي إلى الفتنة)^(٤).

وصرح الدسوقي في حاشيته: (ولا يصح من امرأة أي حرمة أذانها)^(٥).

وفي مواهب الجليل للخطاب: (ظاهر المذهب كراهة التأذين للمرأة، ووجه المذهب أن رفع الصوت في حق النساء مكروه مع الاستغناء عنه لما فيه من الفتنة وترك الحياء، وإنما تسمع المرأة نفسها ومن يدنو منها في موضع الجهر كصلاتها وتلبيتها). وقال: (ونقل في القوانين أن

(١) انظر: رد المحتار لابن عابدين (٢٦٣/١)، البحر الرائق لابن نجيم (٢٧٧/١)، بدائع الصنائع للكاساني

(٢٥١/١)، حاشية الدسوقي (١٩٥/١)، مواهب الجليل للخطاب (٤٣٥/١)، المجموع للنووي (١٠٨/٣)،

مغني المحتاج (١٣٥-١٣٧)، المغني (٢٤٨/١)، منتهى الإرادات (١٢٥/١).

(٢) انظر: المجموع للنووي (١٠٨/٣)، مغني المحتاج للشربيني (١٣٧/١).

(٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٢٥١/١).

(٤) رواه أبو داود في سننه (٢٠٠/٤)، رقم (٤٦٠٧). والدارمي (٥٧/١)، رقم (٩٥).

(٥) انظر: البحر الرائق لابن نجيم (٢٧٧/١).

(٦) انظر: حاشية الدسوقي (١٩٥/١).

أذان المرأة حرام، قال في التوضيح: وأما الأذان فممنوع في حقهن^(١).

وذكر النووي أقوال الشافعية في ذلك، فقال: (ولا يصح أذان المرأة للرجال، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور، ونص عليه في الأم، ونقل إمام الحرمين الإجماع عليه، وأما إذا أراد جماعة النسوة صلاة، ففيها ثلاثة أقوال، المشهور المنصوص في الجديد والقديم وبه قطع الجمهور: يستحب لمن الإقامة دون الأذان. وإذا قلنا تؤذن؛ فلا ترفع الصوت فوق ما تسمع صواحبها، اتفق الأصحاب عليه ونص عليه في الأم، فإن رفعت فوق ذلك حرم كما يحرم تكشفها بحضور الرجال؛ لأنه يفتن بصوتها كما يفتن بوجهها، ومن صرح بتحريمه إمام الحرمين والغزالي والرافعي^(٢)).

وقال الغزالي في الوسيط: (ولا يعتد بأذان المرأة - أعني أذان الإبلاغ للرجال - إذ رفع الصوت يحرم عليها)^(٣).

وقال ابن قدامة في المغني ما نصه: (ولا يعتد بأذان المرأة لأنها ليست ممن يشرع لها الأذان)^(٤).

وقال في موضع آخر: (وإنما كره لها رفع الصوت مخافة الفتنة بها، ولهذا لا يسن لها أذان ولا إقامة، والمسنون لها في التنبيه في الصلاة التصفيق دون التسبيح)^(٥).

وحاصل ذلك كله أن أذان المرأة ممنوع، وتساهل الفقهاء إذا كان الأذان للنساء مع عدم رفع الصوت. والملاحظ من كلام الفقهاء أن مدار النهي عن ذلك هو خشية الافتتان بالصوت، فينهى الرجال عن سماع صوت المرأة إذا خشيت الفتنة حتى ولو قرأت القرآن الكريم؛ لأنه يطلب مع القراءة التغني به والترتيل، وهذا مما قد يفتن الرجل المستمع لصوت المرأة الناعم اللين، وإن كان بالقرآن الكريم، سدًا لباب الفتن، ودرءًا للمفاسد.

(١) انظر: مواهب الجليل للحطاب (١/ ٤٣٥).

(٢) انظر: المجموع للنووي (٣/ ١٠٨).

(٣) انظر: الوسيط للغزالي (٢/ ٥٥).

(٤) انظر: المغني لابن قدامة (١/ ٢٤٨).

(٥) انظر: المغني لابن قدامة (٥/ ١٦٠).

المطلب الرابع رفع المرأة صوتها في التلبية

استحب الفقهاء رفع الصوت بالتلبية للرجال لحديث النبي ﷺ قال: « جاءني جبريل، فقال يا محمد: مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية، فإنها شعار الحج »^(١)، ومع كون رفع الصوت بالتلبية للرجال مستحب، فإنه لا خلاف بين الفقهاء في كراهة رفع المرأة صوتها بالتلبية إلا بمقدار ما تسمع المرأة نفسها أو رفيقتها^(٢).

ونقل ابن عبد البر وابن المنذر الإجماع على ذلك.

قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن السنة في المرأة أن لا ترفع صوتها، وإنما عليها أن تسمع نفسها^(٣).

وذلك خشية افتتان الرجال بصوتها، فلما كان هذا حكمها منع الرجال من سماع تليتها للفتنة تعلقاً بهذا الحكم.

جاء في المبسوط للسرخسي: (وقد قال مشايخنا: إنها لا ترفع صوتها بالتلبية أيضاً لما في رفع صوتها من الفتنة)^(٤).

وجاء في الهداية للمرغيناني: (ولا ترفع صوتها بالتلبية لما فيه من الفتنة)^(٥).

وفي البحر الرائق لابن نجيم: (وإنما لا تجهر بالتلبية؛ لأن صوتها يؤدي إلى الفتنة على

(١) رواه ابن خزيمة في صحيحه ١٧٤/٤، رقم ٢٦٢٩. وابن ماجه في سننه ٩٧٥/٢، رقم ٢٩٢٣.

(٢) انظر: رد المحتار لابن عابدين (١٨٩/٢ - ١٩٠)، حاشية الخرخشي على مختصر خليل (٢/٣٢٤)، التمهيد

(١٧/٢٤١)، المهذب (١/٢١٣)، نهاية المحتاج (٣/٢٦٤)، منهاج الطالبين (٢/١٠٠)، المغني (٣/٣٣٠)،

كشف القناع للبهوتي (٢/٤٢١)، الإنصاف للمرداوي (٣/٤٥٤).

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٧/٢٤١).

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي (٤/٣٤).

(٥) انظر: الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني (١/١٥٢).

الصحيح^(١).

وصرح ابن عبد البر في التمهيد بذلك فقال: (والمرأة ترفع صوتها قدر ما تسمع نفسها)^(٢).

وفي الثمر الداني شرح رسالة القيرواني: (ويستحب رفع الصوت بالتلبية رفعًا متوسطًا. والمرأة تسمع نفسها فقط)^(٣).

والشافعية قالوا بذلك، حيث صرح النووي في المجموع بقوله: (وإن كانت امرأة لا ترفع الصوت بالتلبية؛ لأنه يخاف عليها الافتتان)^(٤).

وقال ابن قدامة في المغني ما نصه: (ولا ترفع المرأة صوتها بالتلبية إلا بمقدار ما تسمع رفيقتها.. ثم قال: وبهذا قال عطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي. وروي عن سليمان بن يسار أنه قال: السنة عندهم أن المرأة لا ترفع صوتها بالإلهال، وإنما كره لها رفع الصوت مخافة الفتنة بها)^(٥).

وفي الإنصاف للمرداوي: (السنة أن لا ترفع صوتها، حكاها ابن المنذر إجماعًا، ويكره جهرها به أكثر من إسماع رفيقتها على الصحيح من المذهب خوف الفتنة، ومن الأذان أيضًا هذا الحكم إذا قلنا: إن صوتها ليس بعورة، وإن قلنا إنه عورة؛ فإنها تمنع، وظاهر كلام بعض الأصحاب أنها تقتصر على إسماع نفسها)^(٦).

وحاصل أقوال الفقهاء: أنهم متفقون على عدم جواز رفع المرأة صوتها بالتلبية، وهذا يبين أنها في مثل هذا الموضوع تمنع من رفع الصوت، والعلة في ذلك تدور حول الافتتان، فكل ما يسبب الفتنة فإنها تمنع منه، ويمنع الرجال من سماعها فيه. والله أعلم.

(١) انظر: البحر الرائق (٢/٣٨٢).

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر.

(٣) انظر: الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/٣٦٤).

(٤) انظر: المجموع للنووي (٧/٢١٦).

(٥) انظر: المغني لابن قدامة (٥/١٦٠).

(٦) انظر: الإنصاف للمرداوي (٣/٤٥٤).

المبحث الثاني التجسس والتنصت

- المطلب الأول: تعريف التجسس والتنصت
- المطلب الثاني: الحكم التكليفي للتجسس والتنصت.
- المطلب الثالث: التجسس والتنصت على المسلمين لأجل الكافرين.
- المطلب الرابع: التجسس والتنصت على الكفار.
- المطلب الخامس: تجسس وتنصت الحاكم على رعيته.
- المطلب السادس: تجسس المُنسب.

المطلب الأول تعريف التجسس والتنصت

التجسس في اللغة: هو التفتيش عن بواطن الأمور، وقيل: بالجيم أن يطلبه لغيره، وبالحاء أن يطلبه لنفسه، وقيل: بالجيم البحث عن العورات، وبالحاء الاستماع، وقيل: معناهما واحد في تطلب معرفة الأخبار، ويطلق على 'الjasوس العين'. والتجسس: هو تتبع الأخبار يقال جسّ الأخبار وتجسسها إذا تتبعها. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(١).

والتنصت في اللغة: هو التسمع يقال: أنصت إنصاتاً، أي: استمع، ونصت له، أي: سكت مستمعاً، ومنه قول الشاعر:

إذا قالت حذام فأنصتوها فإن القول ما قالت حذام

وهو أعم من التجسس؛ لأن التنصت يكون سرّاً وعلانية^(٢).

(١) انظر: لسان العرب (٢/ ٢٨٣)، المصباح المنير مادة (ج س س).

(٢) انظر: لسان العرب (١٤/ ١٥٨)، المصباح المنير مادة (ن ص ت).

المطلب الثاني الحكم التكليفي للتجسس والتنصت

التجسس قد يكون نظرًا بالعين أو استماعًا بالأذن، والحكم في كليهما واحد لتحقيق تتبع الأخبار في كل من النظر والسمع.

والتجسس تعتريه أحكام ثلاثة هي: الحرمة، والوجوب، والإباحة.

أما الحرمة: فإنها الحكم الأصلي للتجسس، فالأصل فيه الحرمة والمنع، ودليله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^(١)، أي: لا تتبعوا عورات المسلمين ولا يبحث أحدكم عن عيب أخيه حتى يطلع عليه بعد أن ستره الله.

قال الآلوسي في تفسيره (روح المعاني): (والذي عليه الجمهور أن المراد من القراءتين (ولا تجسسوا.. بالجيم والحاء) النهي عن تتبع العورات وعدوه من الكبائر.. ثم قال: ومن التجسس على ما قاله الأوزاعي الاستماع إلى حديث قوم وهم له كارهون فهو حرام أيضًا)^(٢).

ومن السنة ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صُبَّ في أذنيه الآنك يوم القيامة)^(٣).

(١) سورة الحجرات، آية (١٢).

(٢) انظر: تفسير الآلوسي (روح المعاني) (٢٦/١٥٧-١٥٨).

(٣) الآنك: الرصاص المذاب. والحديث رواه البخاري في الأدب المفرد (١/٣١٠)، رقم (١١٩٢). وأبو داود في سننه (٢/٧٢٤)، رقم (٥٠٢٤).

- وابن حبان في صحيحه (١٢/٤٩٨)، رقم (٥٦٨٥).

- وأحمد في مسنده (٣/٢٩٩)، رقم (١٠١٧١).

- والدارمي في سننه (٢/٧٥٣)، رقم (٢٦٠٨).

- والبيهقي في السنن الكبرى (١١/٨٠)، رقم (١٤٩٣٧)، وفي شعب الإبان (٤/١٩١)، رقم (٤٧٧٢).

- والطبراني في المعجم الكبير (١١/١٩٨)، رقم (١١٦٣٧-١١٨٤-١١٩٦٠).

ومن هذا الحديث يُعلم أن الاستماع لحديث الآخرين بغير رضاهم وإذنه هو من التجسس المحرم الذي نهى عنه النبي ﷺ وحذر منه، وكفى بترتيب العقوبة المذكورة في الحديث على من يفعل هذا دليلاً على حرمة.

فلا يحل التلصص والتجسس على ما يقوله الناس في خلواتهم ومناجاتهم، ومن فعل ذلك عذب في الدنيا بفضح أمره، وفي الآخرة بإذابة الرصاص في أذنه التي تسمع وتتلصص بغير إذن.

فالجزء من جنس العمل، ويضم إلى ذلك التجسس والتنصت عن طريق آلات التسجيل، وأجهزة الاتصال، والأقمار الصناعية، وغيرها.

ومن الأدلة على ذلك أيضًا ما رواه أبو برزة الأسلمي - رضي الله عنه - قال: خطبنا النبي ﷺ فقال: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان إلى قلبه لا تتبعوا عورات المسلمين، فإنه من تتبع عورات المسلمين تتبع الله عورته حتى يفضحه ولو في جوف بيته»^(١).

وعن معاوية - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنك إن اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم». فقال أبو الدرداء: كلمة سمعها معاوية من رسول الله ﷺ نفعه الله بها^(٢).

وقال عبدالرحمن بن عوف - رضي الله عنه - حرست ليلة مع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بالمدينة إذ تبين لنا سراج في بيت بابه مجاف على قوم لهم أصوات مرتفعة ولغط، فقال عمر: هذا بيت ربيعة بن أمية بن خلف، وهم الآن شرب فما ترى؟ قلت: أرى أنا قد

(١) رواه أبو داود في سننه (١٨٦/٢)، رقم (٤٨٨٠).

- وأحمد في مسنده (٥٧٩/٥)، رقم (١٩٣٠٢، ١٩٢٧٧).

- والبيهقي في السنن الكبرى (٣٨٢/١٥)، رقم (٢١٧٦٨)، وفي شعب الإيمان (٢٩٦/٥)، رقم (٦٧٠٤).

- وأبو يعلى في مسنده (٢٣٧/٢)، رقم (١٦٧٥).

- والطبراني في المعجم الكبير (١٤٩/١١)، (١١٤٤٤)، وفي الأوسط (٣٠٠/٤)، رقم (٣٧٧٨).

(٢) رواه أبو داود (٦٨٨/٢)، رقم (٤٨٨٨).

- والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٠/١٣)، رقم (١٨١١٦)، وفي شعب الإيمان له (١٠٧/٧)، رقم (٩٦٥٩).

أتينا ما نهى الله عنه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ وقد تجسسنا فانصرف عمر وتركهم^(١).

وقال أبو قلابة في حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إن أبا محجن الثقفي يشرب الخمر مع أصحاب له في بيته، فانطلق عمر حتى دخل عليه، فإذا ليس عنده إلا رجل، فقال أبو محجن: إن هذا لا يحل لك، قد نهاك الله عن التجسس، فخرج عمر وتركه^(٢).

وقال زيد بن أسلم - رضي الله عنه - خرج عمر وعبدالرحمن يسعيان، إذ تبينت لهما نار فاستأذنا ففتح الباب، فإذا رجل وامرأة تغني، وعلى يد الرجل قدح، فقال عمر: وأنت بهذا يا فلان؟ قال: وأنت بهذا يا أمير المؤمنين؟ قال عمر: فمن هذه منك؟ قال امرأتي، قال: فما في هذا القدح؟ قال: ماء زلال، فقال للمرأة: وما الذي تغني؟ فقالت:

تطاول هذا الليل واسود جانبه .: وأرقني أن لا خليل إلا عبه
فوالله لولا الله أي أراقبه .: لزُغِرَ من هذا السرير جوانبه
ولكن عقلي والحياء يكفني .: وأكرم بعلي أن تنال مراكبه

ثم قال الرجل: ما بهذا أمرنا يا أمير المؤمنين، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ قال: صدقت^(٣).

أقول: ولا يفهم من ذلك تجاوز عمر في التجسس على غيره، وإنما هو أمير المؤمنين والمحتسب على المسلمين، ويجوز له ما لا يجوز لغيره، وسوف نورد تجسس الإمام على غيره، والمحتسب على غيره للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المطالب التالية؛ فإن عمر رضي الله عنه أحفظ لحدود الله وأورع من أن يأتي ما حرم الله. ويمكن أن نسمي ذلك تعسسًا وليس

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٣١ / ١٦)، تفسير الطبري (١٣٥ / ٢٦).

- أحكام القرآن الجصاص (٢٨٩ / ٥).

- تفسير ابن كثير (٢١٤ / ٤).

- زاد المسير لابن الجوزي (٤٧١ / ٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

تجسسًا، والتعسس هو الطواف بالليل للكشف عن أهل الريبة، فيكون تعسسًا على الرعية لما فيه المصلحة.

ومما يحكى في ذلك من خطورة التجسس على المسلمين والتسمع والتنصت لهم بغير إذنهم وكبير إثمهم، قال عمرو بن دينار: كان رجل من أهل المدينة له أخت، فاشتكت، فكان يعودها، فماتت، فدفنها، فكان هو الذي نزل في قبرها، فسقط من كفه كيس فيه دنانير، فاستعان ببعض أهله فنبشوا قبرها، فأخذ الكيس ثم قال: لأكشفن حتى أنظر ما آل حال أختي إليه، فكشف عنها، فإذا القبر مشتعل نارًا، فجاء إلى أمه، فقال: أخبريني ما كان عمل أختي؟ فقال: قد ماتت أختك فما سؤالك عن عملها؟ فلم يزل بها حتى قالت له كان من عملها أنها كانت تؤخر الصلاة عن مواقيتها، وكانت إذا نام الجيران قامت إلى بيوتهم، فألقت أذنهم أبايهم فتتجسس عليهم وتخرج أسرارهم بهذا هلك^(١).

والشاهد من هذه الآثار حرمة التجسس على المسلم وتتبع عوراته والتنصت لأقواله دون علمه، فإن هذا من كبائر الذنوب، وفيه كسر لمعنى الستر بين المسلمين.

هذا هو أصل الحكم التكليفي للتجسس وهو الحرمة، وقد يكون التجسس واجبًا كتتبع أخبار قطاع الطرق والمفسدين في الأرض، قال ابن الماجشون: (الصوص وقطاع الطرق أرى أن يطلبوا في مظانهم ويعان عليهم حتى يقتلوا أو ينفوا من الأرض بالهرب)^(٢). وكذلك الإمام أو وليه عند رؤية المصلحة في التجسس والتنصت لدرء مفسدة متعينة لا ترتفع إلا بالتجسس والتنصت في بلد من بلاد المسلمين، قال ابن وهب^(٣): (والستر

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: تبصرة الحكام (٢/ ١٧١).

(٣) هو عبدالله بن وهب بن مسلم، أبو محمد الفهري بالولاء، المصري من تلاميذ الإمام مالك والليث بن سعد، جمع بين الفقه والحديث والعبادة، كان حافظًا مجتهدًا أثنى أحد على ضبطه، وعرض عليه القضاء فامتنع ولزم منزله، مولده ووفاته بمصر. كانت ولادته عام ١٢٥ هـ، وكانت وفاته عام ١٩٧ هـ.

انظر: التهذيب (٦/ ٧١)، الأعلام (٤/ ٢٨٩)، الوفيات (١/ ٢٤٩).

واجب إلا عن الإمام والوالي وأحد الشهود الأربعة في الزنى^(١). وسنورد لتجسس الإمام مطلبًا خاصًا نفصل فيه ذلك إن شاء الله تعالى.

وقد يكون التجسس مباحًا بين المسلمين وغيرهم، كأن يبعث المسلمون الجواسيس لتعرف أخبار جيش الكفار من عدد وعتاد، وأين يقيمون، وكيف يتحركون، وما إلى ذلك مما يخدم المسلمين في هذا المجال، وسنورد لهذا مطلبًا خاصًا، إن شاء الله تعالى.

وكذلك يباح التجسس إذا رفع إلى الحاكم أن في بيت فلان خمرًا، فإن شهد على ذلك شهود، كشف عن حال صاحب البيت بالتجسس، فإن كان مشهورًا بما شهد عليه أخذ، وإن كان مستورًا فلا يكشف عنه، وقد سئل الإمام مالك عن الشرطي يأتيه رجل يدعوه إلى ناس في بيت اجتمعوا فيه على شراب؟ فقال: إن كان في بيت لا يعلم ذلك منه فلا يتبعه، وإن كان معلومًا بذلك يتبعه. وللمحتسب أن يكشف على مرتكبي المعاصي؛ لأن قاعدة ولاية الحسبة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٢).

(١) انظر: تبصرة الحكام (٢/ ١٧١).

(٢) انظر: تبصرة الحكام (٢/ ١٧١).

المطلب الثالث

التجسس والتنصت على المسلمين لأجل الكافرين

والجاسوس على المسلمين إما أن يكون مسلمًا، أو ذميًّا، أو من أهل الحرب. وللفقهاء في ذلك تفصيل نبينه فيما يلي:

أولاً، مذهب الحنفية^(١)؛

يتبين رأي الحنفية في هذه المسألة من خلال إجابة الإمام أبي يوسف القاضي لسؤال هارون الرشيد فيما يتعلق بالحكم فيهم، والذي أورده أبو يوسف في كتابه الخراج، فقال: (وسألت يا أمير المؤمنين عن الجواسيس يوجدون وهم من أهل الذمة، أو أهل الحرب، أو من المسلمين، فإن كانوا من أهل الحرب أو من أهل الذمة ممن يؤدي الجزية من اليهود والنصارى والمجوس فاضرب أعناقهم، وإن كانوا من أهل الإسلام معروفين فأوجعهم عقوبة، وأطل حبسهم حتى يحدثوا توبة)^(٢).

وقال الإمام محمد بن الحسن في السير الكبير: (وإذا وجد المسلمون رجلاً - ممن يدعي الإسلام - عيناً للمشركين على المسلمين يكتب إليهم بعوراتهم فأقر بذلك طوعاً، فإنه لا يقتل، ولكن الإمام يوجعه عقوبة، ثم قال: إن مثله لا يكون مسلماً حقيقة، ولكن لا يقتل؛ لأنه لم يترك ما به حكم بإسلامه، فلا يخرج عن الإسلام في الظاهر ما لم يترك ما به دخل في الإسلام، ولأنه إنما حمله على ما فعل الطمع، لخبث الاعتقاد، وهذا أحسن الوجهين، وبه أمرنا، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾^(٣).

واستدل له بحديث حاطب بن أبي بلتعة، فإنه كتب إلى قريش: إن رسول الله ﷺ يغزوكم فخذوا حذرکم، فأراد عمر - رضي الله عنه - قتله، فقال الرسول لعمر: «مهلاً يا

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (٤/٢١٢)، الخراج لأبي يوسف القاضي (٢٠٥)، السير الكبير لمحمد ابن الحسن (٢٤٤-٢٤٥).

(٢) انظر: الخراج لأبي يوسف (٢٠٥-٢٠٦).

(٣) سورة الزمر، آية (١٨).

عمر ! فلعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».

فلو كان هذا كفراً مستوجباً للقتل ما تركه الرسول ﷺ، بدرياً كان أو غير بدري، وكذلك لو لزمه القتل بهذا حداً ما تركه الرسول ﷺ، وفيه نزل قول الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾^(١)، فقد سباه مؤمناً.

واستدل له بقصة أبي لبابة حين استشاره بنو قريظة، فأمر أصبعه على حلقه يخبرهم أنهم لو نزلوا على حكم رسول الله ﷺ قتلهم، وفيه نزل قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا اللَّهَ وَالرُّسُولَ وَتَحْزَنُوا أَمْسِيَّتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

وكذلك لو فعل هذا ذمي فإنه يوجع عقوبة ويستودع السجن ولا يكون هذا نقضاً منه للعهد؛ لأنه لو فعله مسلم لم يكن به ناقضاً أمانه، فإذا فعله ذمي لا يكون ناقضاً أمانه أيضاً. ألا ترى أنه لو قطع الطريق فقتل وأخذ المال لم يكن به ناقضاً للعهد، وإن كان قطع الطريق محاربة لله ورسوله بالنص فهذا أولى!

وكذلك لو فعله مستأمن، فإنه لا يصير ناقضاً لأمانه بمنزلة ما لو قطع الطريق، إلا أنه يوجع عقوبة في جميع ذلك؛ لأنه ارتكب ما لا يحل له وقصد بفعله إلحاق الضرر بالمسلمين. فإن كان حين طلب الأمان، قال له المسلمون: أمانك، إن لم تكن عيناً للمشركين على المسلمين، أو أمانك على أنك إن أخبرت أهل الحرب بصورة المسلمين، فلا أمان لك فلا بأس بقتله؛ لأن المعلق بالشرط يكون معدوماً قبل وجود الشرط فقد علق أمانه ههنا بشرط ألا يكون عيناً، فإن ظهر أنه عين كان حربياً لا أمان له فلا بأس بقتله. وإن رأى الإمام أن يصلبه حتى يعتبر به غيره فلا بأس بذلك، وإن رأى أن يجعله فيئاً فلا بأس به أيضاً كغيره من الأسرى، إلا أن الأولى قتله ههنا ليعتبر غيره.

فإن كان مكان الرجل امرأة، فلا بأس بقتلها أيضاً، لأنها قصدت إلحاق الضرر بالمسلمين، ولا بأس بقتل الحربية في هذه الحالة، كما إذا قالت، إلا أنه يكره صلبها لأنها عورة

(١) سورة الممتحنة، آية (١).

(٢) سورة الأنفال، آية (٢٧).

وستر العورة أولى.

وإن وجدوا غلامًا لم يبلغ هذه الصفة، فإنه يجعل فيئًا ولا يقتل، لأنه غير مخاطب فلا يكون فعله خيانة يستوجب القتل بها بخلاف المرأة، وهو نظير الصبي إذا قاتل فأخذ أسيرًا لم يجز قتله بعد ذلك، بخلاف المرأة إذا قاتلت فأخذت أسيرة، فإنه يجوز قتلها. والشيخ الذي لا قتال عنده ولكنه صحيح العقل بمنزلة المرأة في ذلك لكونه مخاطبًا.

وإن جحد المستأمن أن يكون فعل ذلك، وقال: الكتاب الذي وجدوه معه إنما وجدته في الطريق وأخذه، فليس ينبغي للمسلمين أن يقتلوه من غير حجة، لأنه آمن باعتبار الظاهر، فما لم يثبت عليه ما ينفي أمانه كان حرام القتل، فإن هددوه بضرب أو قيد أو حبس حتى أقر بأنه عين فأقراره هذا ليس بشيء، لأنه مكره، وإقرار المكره باطل سواء أكان الإكراه بالحبس أم بالقتل، ولا يظهر كونه عينيًا إلا بأن يقر به عن طوع أو شهد عليه شاهدان بذلك، ويقبل عليه بذلك شهادة أهل الذمة وأهل الحرب، لأنه حرب فينا، وإن كان مستأمنًا، وشهادة أهل الحرب حجة على الحربي.

وإن وجد الإمام مع مسلم أو ذمي أو مستأمن كتابًا فيه خطه - وهو معروف - إلى ملك أهل الحرب يخبر فيه بعورات المسلمين، فإن الإمام يحبسه ولا يضربه بهذا القدر، لأن الكتاب محتمل، فلعله مفتعل والخط يشبه الخط، فلا يكون له أن يضربه بمثل هذا المحتمل، ولكن يحبسه نظرًا للمسلمين حتى يتبين له أمره، فإن لم يتبين خلى سبيله ورد المستأمن إلى دار الحرب، ولم يدعه ليقيم بعد هذا في دار الإسلام يومًا واحدًا؛ لأن الريبة في أمره قد تمكنت وتطهير دار الإسلام من مثله من باب إمطة الأذى فهو أولى^(١).

هذا ما ذكره الحنفية في الجاسوس المسلم، والذمي، والمستأمن، والحربي على المسلمين. فاتفقوا على أن الجاسوس الحربي مباح الدم ويقتل وأن الجاسوس المسلم لا يقتل وإنما يوجع عقوبة بالحبس أو الضرب أو ما يراه الإمام مناسبًا، وذكروا رواية حاطب وأبي لبابة، واختلفوا في الذمي والمستأمن، فذهب أبو يوسف إلى أنه يقتل، وذهب محمد بن الحسن

(١) انظر: السير الكبير للإمام محمد بن الحسن (٥/ ٢٤٠-٢٤٤).

إلى أنه لا يقتل وإنما يوجع عقوبة، إلا إذا اشترطوا عليه ألا يتنصت أو يتجسس على عورات المسلمين؛ فإن فعل فإنه يقتل.

ثانياً: مذهب المالكية^(١):

ذهب المالكية إلى أن الجاسوس الحربي يقتل، وكذلك الجاسوس المستامن يقتل، أما المسلم الذي يكتب لأهل الحرب بأخبار المسلمين:

قال سحنون^(٢): يقتل، ولا يستتاب، ولا دية لورثته كالمحارب، وقيل: يجلد نكالاً ويطال حبسه، وينفى من الموضع الذي كان فيه، وقيل: يقتل إلا أن يتوب، وقيل: إلا أن يعذر بجهل، وقيل: يقتل إن كان معتاداً لذلك، وإن كانت فلتة ضرب ونكل به.

وقد جاء في تفسير القرطبي لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾^(٣) ما يلي: (من كثر تطلعه على عورات المسلمين وبنه عليهم ويعرف عددهم بأخبارهم لم يكن كافراً بذلك، إذا كان فعله لغرض دينوي واعتقاده على ذلك سليم، كما فعل حاطب حين قصد بذلك اتخاذ اليد، ولم ينو الردة عن الدين.

وإذا قلنا: لا يكون بذلك كافراً، فهل يقتل بذلك حذاً أم لا؟ اختلف الناس فيه، فقال مالك وابن القاسم وأشهب: يجتهد في ذلك الإمام. وقال عبد الملك: إذا كانت عادته ذلك قتل

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٨/٥٢-٥٣)، تبصرة الحكام (١٧٧/٢-١٧٨).

(٢) هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب، أبو سعيد، التنوخي القيرواني، وسحنون لقبه، من العرب صليبة، أصله شامي من حصص، فقيه مالكي، شيخ عصره وعالم وقته، كان ثقة حافظاً للعلم، رحل في طلب العلم وهو ابن ثمانية عشر عاماً أو تسعة عشر، ولم يلاق مالكا، وإنما أخذ عن أئمة أصحابه كابن القاسم وأشهب، والرواة عنه نحو ٧٠٠، انتهت إليه الرئاسة في العلم، وكان عليه المعول في المشكلات وإليه الرحلة، راوده محمد بن الأغلب حولاً كاملاً على القضاء، ثم قبل منه على شرط أن لا يرتزق له شيئاً من القضاء، وأن ينفذ الحقوق على وجهها في الأمير وأهل بيته. وكانت ولايته عام (٢٣٤هـ)، وتوفي وهو يتولى القضاء. من مصنفاته: المدونة (جمع فيها فقه مالك)، ولد عام (١٦٠هـ)، وتوفي عام (٢٤٠هـ).

انظر: شجرة النور الزكية (ص ٦٩)، الديباج المذهب (ص ١٦٠)، معجم المؤلفين (٥/٢٢٤).

(٣) سورة الممتحنة، رقم (١).

لأنه جاسوس، وقد قال مالك: يقتل الجاسوس، وهو صحيح؛ لإضراره بالمسلمين وسعيه بالفساد في الأرض، ولعل ابن الماجشون إنما اتخذ التكرار في هذا؛ لأن حاطباً أخذ في أول فعله.

فإن كان الجاسوس كافراً، قال الأوزاعي: يكون نقضاً لعهد، وقال أصبغ: الجاسوس الحربي يقتل، والجاسوس المسلم والذمي يعاقبان إلا إن تظاهرا على الإسلام فيقتلان. وقد روى عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ «أتى بعين للمشركين اسمه فرات بن حبان فأمر به أن يقتل، فصاح: يا معشر الأنصار أقتل وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فأمر به النبي ﷺ وخلق سبيله. ثم قال: إن منكم من أكله إلى إيمانه منهم فرات بن حبان» (١)(٢).

ثالثاً: مذهب الشافعية (٣):

ذهب الشافعية إلى أن الجاسوس الحربي يقتل، أما الجاسوس الذمي فإنه لا ينتقض عهده بالدلالة على عورات المسلمين، ولو شرط عليهم في عهد الأمان ذلك في الأصح، وفي غيره أن ينتقض بالشرط. وأما الجاسوس المسلم عندهم، فإنه يعزر ولا يجوز قتله، وإن كان ذا هيئة (أي ماضي كريم في خدمة الإسلام) يعفى عنه لحديث حاطب.

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٨/٥٢-٥٣).

(٢) الحديث رواه أبو داود (٢/٥٥)، رقم (٢٦٥٢).

- والحاكم في المستدرک (٢/١٢٦)، رقم (٢٥٤٢). وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

- وأحمد في مسنده (٥/٧)، رقم (١٦١٥٧-٢٢٦٧١).

- وعبد الرزاق في مصنفه (٥/٢٠٨)، رقم (٩٣٩٦).

- والبيهقي في الكبرى (١٢/٣٨٤)، رقم (١٧٣٠١).

- والظبراني في المعجم الكبير (١٨/٣٢٢)، رقم (٨٣٣).

(٣) انظر: المهذب للشيرازي (٢/٢٤٢)، عمدة القاري (١٤/٢٥٦)، حاشية البجيرمي (٤/٢٨١)، نيل الأوطار (٧/٧).

رابعاً: مذهب الخنابلة^(١):

ذهب الخنابلة إلى أن الجاسوس الحربي يقتل، وكذلك الذمي والمستأمن عن بعض الخنابلة يجوز قتلها، وكذلك الجاسوس المسلم، فإنه يقتل عندهم. جاء في شرح منتهى الإرادات: (ينتقض عهد أهل الذمة بأشياء ومنها: تجسس، وأوى جاسوساً لما فيه من الضرر على المسلمين)^(٢).

وحاصل هذا العرض للمذاهب الأربعة يتبين لنا أنهم اتفقوا على قتل الجاسوس الحربي، أما الذمي والمستأمن، فقال أبو يوسف، وبعض المالكية، والخنابلة: إنه يقتل، وللشافعية أقوال أصحها أنه لا يقتل.

وأما الجاسوس المسلم، فإن الخنابلة قالوا: إنه يقتل، وعند الحنفية، وبعض المالكية، والمشهور عند الشافعية: إنه لا يقتل.

الترجيح:

والراجح فيما يبدو هو أن الجاسوس الحربي يقتل؛ لأنه محارب في الأصل، وهو بهذا العمل يضر المسلمين ضرراً كبيراً، ولا عهد بينه وبين المسلمين، فكان هذا سبباً لقتله.

وأما الذمي والمستأمن، فإنهم يقتلون إذا رأى الإمام ذلك؛ لأنهم بفعلهم هذا قد نقضوا عهدهم مع المسلمين وإن لم يشترطوا؛ لأن العهد قائم على أن لا يخلوا بمصالح المسلمين ويحلبوا عليهم المفسد، وقد ورد في السنة ما يدل على جواز قتل الجاسوس إذا كان مستأماً أو ذمياً.

(١) انظر: السياسة الشرعية لابن تيمية (١١٤)، الحسبة لابن تيمية (٤٨)، شرح منتهى الإرادات (١٣٨/٢-١٣٩).

(٢) انظر: شرح منتهى الإرادات (١٣٨/٢-١٣٩).

قال سلمة بن الأكوع: (أتى النبي ﷺ، وهو في سفر، فجلس عند بعض أصحابه يتحدث ثم انسل، فقال النبي ﷺ: اطلبوه فاقتلوه، فسبقتهم إليه فقتلته، فنفلني سلبه)^(١).

وأما الجاسوس المسلم، فإن الجمهور على عدم قتله. وأرى أن المسألة لا حدَّ فيها ولا نص، وإنما عقوبته التعزير، ويترك تقدير العقوبة للإمام أو نائبه فيما يراه مصلحة للمسلمين، فيجوز للإمام أن يقتله سياسةً، وهذا النوع من القتل يسميه الفقهاء القتل سياسة؛ لأن هذا النوع من الإجرام فيه إفساد في الأرض ومحاربة لله ورسوله ﷺ، وقد أجاز الحنفية والمالكية أن تكون عقوبة التعزير كما في حال التكرار أو اعتياد الإجرام أو الواقعة في الدبر (اللوواط) هي القتل، ويسمونه القتل سياسة، أي: إذا رأى الحاكم المصلحة فيه، وكان جنس الجريمة يوجب القتل.

ويشبه هذا النوع من التعزير - وهو القتل سياسة - ما أفتى به أكثر فقهاء الحنفية بقتل من سبَّ النبي ﷺ من أهل الذمة وإن أسلم بعد أخذه، وقالوا: يقتل سياسة، وأجمع العلماء على ذلك، وقد ذكره القاضي عياض^(٢) في كتابه (الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ﷺ) والدليل على وجوب قتل المسلم إذا سبَّ النبي ﷺ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾

(١) رواه أبو داود (٥٥/٢)، رقم (٢٦٥٣)، كتاب الجهاد باب الجاسوس المستأمن.

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب قسم الفبي والغنيمة، باب السلب للقاتل (٤٥١/٩)، رقم (١٣٠٣٥)،

وكتاب السير، باب الجاسوس من أهل الحرب (٥٠٣/١٣)، رقم (٩٤٨١).

- والطبراني في الكبير (٢٦/٧)، رقم (٦٢٧٢).

(٢) هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، أبو الفضل، أصله من الأندلس ثم انتقل آخر أجداده إلى مدينة فاس ثم من فاس إلى سبته، أحد عظماء المالكية، كان إماماً حافظاً محدثاً فقهياً متبحراً. من تصانيفه: التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة (في فروع الفقه المالكي)، الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، كتاب الإعلام بحدود قواعد الإسلام. ولد عام (٤٧٦هـ)، وقيل (٧٩٦هـ)، وتوفي عام (٥٤٤هـ) وهو غير القاضي عياض بن محمد بن أبي الفضل (ت ٦٣٠هـ) من الفقهاء الفضلاء الأعلام.

انظر: شجرة النور الزكية (ص ١٤٠)، النجوم الزاهرة (٥/٢٨٥)، معجم المؤلفين (٨/١٦).

وَرَسُولُهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا^(١).

وقالوا أيضًا: إن للإمام قتل السارق سياسة إذا تكررت منه جريمة السرقة، ومثله كل من لا يدفع شره إلا بالقتل فإنه يقتل سياسة.

ومثل هؤلاء الجاسوس المسلم، فإن سوءه وشره على المسلمين كبير، خاصة إذا تحقق السوء والضرر بالمسلمين جراء تجسسه، فإن مثل هذا يقتل سياسة، والله أعلم.

وإن كان المتجسس لا يتجسس لحساب الكفار، وإنما تجسسه وتنصته على المسلمين في ديارهم (أو على أجهزة الاتصال) فإن وقعت عليه الدولة فهذا جزاؤه التعزير، وترك العقوبة للإمام وما يراه مصلحة من حبسه، أو ضربه، أو تغريمه، أو غيره مما يردعه عن مثل هذا الأمر، والله أعلم.

(١) سورة الأحزاب، آية (٥٧)، وانظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ للقاضي عياض، (ص ٤٦١).

المطلب الرابع التجسس والتنصت على الكفار

اتفق الفقهاء^(١) على أن التجسس والتنصت على الكفار في الحرب مشروع وجائز لمعرفة عددهم، وعتادهم، وما يخططون له، ويدبرون من المكائد للمسلمين، وهو الأمر الذي يكون بعلم الإمام وتحت نظره ومعرفته.

ودليل مشروعية التجسس على الكفار في الحرب هو ما رواه حذيفة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ في غزوة الخندق صلى هويًا من الليل^(٢)، ثم التفت فقال: «من رجل يقوم فينظر لنا ما فعل القوم أدخله الله الجنة، قال حذيفة: فما قام رجل، ثم صلى إلى أن قال ذلك ثلاث مرات، فما قام رجل من شدة الخوف وشدة البرد وشدة الجوع، فلما لم يقم أحد دعاني، فلم يكن لي بد من القيام حين دعاني، فقال الرسول ﷺ: يا حذيفة اذهب فادخل في القوم فانظر ماذا يفعلون، ولا تحدثن شيئًا حتى تأتينا». قال: فذهبت فدخلت في القوم والريح وجنود الله عز وجل تفعل بهم ما تفعل لا تقر لهم قرارًا ولا نارًا ولا بناءً، فقام أبو سفيان فقال: يا معشر قريش لينظر كل امرئ من جلسه، قال حذيفة: فأخذت بيد الرجل الذي إلى جنبي فقلت من أنت؟ قال أنا فلان بن فلان، ثم قال أبو سفيان: يا معشر قريش إنكم والله ما أصبحتم بدار مقام، لقد هلك الكراع والخف، وأخلفنا بنو قريظة، وبلغنا عنهم الذي نكره...^(٣). إلى آخر الحديث، وهذا دليل واضح على مشروعية التجسس على الكفار في وقت الحروب.

ونظائره في السيرة كثيرة، فإرسال النبي ﷺ العيون على الكفار لتقصي أخبارهم، ومعرفة ما يكيدون ويدبرون للإسلام وأهله، هو من باب المصلحة وأخذ الحيلة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

(١) انظر: رد المحتار (٤/٢١٢)، الجامع لأحكام القرآن (١٨/٥٢)، نيل الأوطار (٧/٧)، السياسة الشرعية، لابن تيمية (١١٤).

(٢) الهوي: هو الساعة الممتدة من الليل.

(٣) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (٤/٨٢).

المطلب الخامس

تجسس وتنصت (تعسس) الحاكم على رعيته

بيننا في بادئ الأمر أن الأصل تحريم التجسس على المسلمين لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾. وهذا الحكم عام يدخل تحته جميع المسلمين، ويتأكد ذلك في حق ولي الأمر حيث إن سلطته وقوته تمكنه من تتبع عورات المسلمين لهذا وردت نصوص خاصة تنهى ولي الأمر عن تتبع عورات المسلمين.

منها ما رواه معاوية أن رسول الله ﷺ قال له: «إنك إن اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم»، فقال أبو الدرداء: كلمة سمعها معاوية من رسول الله ﷺ نفعه الله بها^(١). وعن أبي أمامة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن الأمير إذا ابتغى الريبة في الناس أفسدهم»^(٢).

فهذه النصوص في مجملها تؤكد النهي عن التجسس والتنصت في حق ولي الأمر على رعيته، ولكن ذلك ليس على إطلاقه، فللحاكم أن يتجسس ويتنصت لرعيته إذا كان في ترك التجسس والتنصت انتهاك حرمة يفوت استدراكها، مثل أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلاً خلا برجل ليقنتله، أو امرأة ليزني بها، فيجوز له في هذه الحال أن يتجسس، ويقدم على الكشف والبحث والتنصت والمراقبة حذرًا من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم، وارتكاب المحظورات^(٣).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: (ويستثنى من النهي عن التجسس ما لو تعين

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه أبو داود في كتاب الأدب، باب النهي عن التجسس (٢/٦٨٩، رقم (٤٨٨٩)).

- والحاكم في مستدركه، كتاب الحدود (٤/٤١٩)، رقم (٨١٣٧).

- وأحمد في المسند (٧/٧)، رقم (٢٣٣٠٣).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة، باب النهي عن التجسس (١٣/١٦٠)، رقم (١٨١١٧).

(٣) انظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى (٢٧٩-٢٨١)، الأحكام السلطانية للماوردي (٢٥٢).

طريقًا إلى إنقاذ نفس من الهلاك مثلاً، كأن يكون على غير ثقة بأن فلانًا خلا بشخص ليقنتله ظلمًا أو امرأة ليزني بها؛ فيشرع في هذه الصورة التجسس والبحث عن ذلك حذرًا من فوات استدراكه^(١).

ويتخرج على هذه المسألة وضع الدولة أجهزة تنصت ومراقبة على أجهزة الاتصال لأشخاص معينين، إن كانت الريبة تدور بهم للإيقاع بهم، ومعرفة صحة الشكوك المنسوبة إليهم، فهذا جائز وفق ما ذكرنا، إن كان بإذن الإمام وتحت نظره وفق المصلحة التي يراها الإمام.

أما ما كان دون ذلك في الريبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الأستار عنه، وقد حكى أن عمر دخل على قوم يتعاقرون على شراب ويوقدون في أخصاص^(٢)، فقال: نهيتكم عن المعاقرة فعاقرتهم، ونهيتكم الإيقاد في الأخصاص فأوقدتم. فقالوا: يا أمير المؤمنين قد نهى الله عن التجسس فتجسست، وعن الدخول بغير إذن فدخلت. فقال: هاتان بهاتين، وانصرف ولم يتعرض لهم^(٣).

وعلى فرض صحة الرواية عن عمر، فإن ترك عمر لهم وعدم التعرض لهم لا يعني إقرارهم فيما هم عليه، وإنما يحتمل أنه تركهم الآن لما أقدم عليه من الدخول عليهم مباغته فتركهم إلى حين مع بقاء نهيمهم عما يفعلون، كما أن دخوله عليهم وتجسسه عليهم جائز له دون غيره، كما ذكرنا لكونه الإمام والمصلحة تقتضي ذلك، وارتاب في هذا المكان؛ فجاز له فعل ما فعل.

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٤٨٢).

(٢) الأخصاص: جمع خص وهو البيت الذي يسقف عليه بخشبة على هيئة الأزج، وحنوت الخمار يسمى خصًا، والخص البيت من القصب. لسان العرب، مادة (خ ص ص).

(٣) انظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى (٢٧٩-٢٨١)، الأحكام السلطانية للهاوردي (٢٥٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٨/٢٢)، شرح الزرقاني (٤/٣٣١).

المطلب السادس

تجسس المحتسب

المحتسب: هو من يأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، وينهى عن المنكر إذا ظهر فعله، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١)، هذا إن صَحَّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ فَهُوَ مِنَ الْمُحْتَسِبِ مُتَعِينَ عَلَيْهِ بِحُكْمٍ وَلَايَتِهِ، لَكِنَّ غَيْرَهُ فَرَضٌ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْكِفَايَةِ.

وما لم يظهر من المحظورات فليس للمحتسب أن يتجسس عليها، ولا أن يهتك الأستار حذرًا من الاستتار بها، فقد قال النبي ﷺ: «اجتنبوا هذه القاذورة التي نهى الله عنها، فمن ألمَّ فليستتر بستر الله»^(٢).

فإن غلب على الظن استتار قوم بها لأمارات دلت وآثار ظهرت؛ فذلك على ضربين:

أحدهما: أن يكون ذلك في انتهاك حرمة يفوت استدراكها، مثل: أن يخبره من يثق به أن رجلاً خلا بامرأة ليزني بها أو رجل ليقبله، فيجوز له في مثل هذه الحال أن يتجسس، ويقدم على الكشف والبحث حذرًا من فوات ما لا يستدرك من ارتكاب المحارم وفعل المحظورات.

والثاني: ما خرج عن هذا الحد وقصر عن حد هذه الرتبة، فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الأستار عنه. وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد فيها ستر من المنكر مع العلم به هل ينكر؟ فروى ابن منصور وعبد الله في المنكر يكون مغطى مثل طنبور ومسكر وأمثاله، فقال: إذا كان مغطى لا يكسر، ونقل عنه أنه يكسر.

(١) سورة آل عمران، آية (١٠٤).

(٢) رواه الحاكم في مستدركه، كتاب التوبة والإنابة (٤/٢٧٢)، رقم (٧٦١٥)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وفي كتاب الحدود (٤/٤٢٥)، رقم (٨١٥٨).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة، باب ما جاء في الاستتار بستر الله عز وجل (١٣/١٥٢)، رقم (١٨٠٩٢).

- وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الطلاق، باب الرجم والإحصان (٧/٣١٩)، رقم (١٣٣٣٦-١٣٣٤٢).

فإن سمع أصوات الملاحية المنكرة من دار تظاهر أهلها بأصواتهم أنكره خارج الدار، ولم يهجم بالدخول عليهم، وليس عليه أن يكشف عما سواه من الباطن، وقد نقل عن أحمد أنه سمع صوت طبل في جواره، فقام إليهم من مجلسه فأرسل إليهم ونهاهم، ونقل عن أحمد أنه قال في الرجل يسمع المنكر في دار بعض جيرانه قال: يأمره، فإن لم يقبل جمع عليه الجيران ويهول عليه^(١).

وقال الجصاص عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^(٢): (نهى الله تعالى عن سوء الظن بالمسلم الذي ظاهره العدالة والستر، ثم قال: نهى الله تعالى عن التجسس، بل أمر بالستر على أهل المعاصي ما لم يظهر منهم إصرار، ثم روى أن ابن مسعود قيل له: هذا فلان تقطر لحيته خمرًا، فقال عبدالله: إنا قد نهينا عن التجسس، ولكن إن يظهر لنا شيء نأخذ به^(٣)).

وأما ما يجري الآن مما تقوم به الدولة من التجسس على المفسدين في الأرض، ومن يظن فيهم الشر، وهتك الأعراض، واغتصاب الأموال، ومخالفة الأنظمة الواجب اتباعها، وما يحصل من التنصت على أجهزة الاتصال في البيوت وغيرها، للكشف عن يظن فيهم الاتجار في المحظورات، كالخمر، والمخدرات من الحشيش، وغيره، والغش في المعاملات؛ ليس فيه خروج عن تعاليم الإسلام في الجملة، بل هو الواجب على الإمام وعلى الدولة لقطع دابر الفساد، والحفاظ على حقوق الناس، وللاستتباب الأمن والطمأنينة. وهذا كله خاضع للضوابط الشرعية من احترام حقوق الآخرين وعدم انتهاك حرمتهم. والله أعلم.

(١) انظر: الأحكام السلطانية للهاوردي في أحكام الحسبة (ص ٢٤٠)، الأحكام السلطانية لأبي يعلى (٢٧٩-٢٨١).

(٢) سورة الحجرات، آية (١٢).

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/ ٤٠٧).

المبحث الثالث سماع المنتهزات من الغيبة والاستعزاء بآيات الله والقول الفاضل

المطلب الأول : معنى الغيبة وحدودها.

المطلب الثاني : الأسباب الباعثة على الغيبة.

المطلب الثالث : حكم الغيبة وحكم الاستماع لها.

المطلب الرابع : الأحوال التي تجوز فيها الغيبة ويجوز
سماعها.

مقدمة:

يشتمل هذا المبحث على ما لا يجوز سماعه مما يقطع بحرمة (وهذا قيد لإخراج السماع للآلات والمعازف والغناء والشعر من هذا المبحث، حيث إن المسألة الخلاف فيها متسع، والأقوال متعددة، وقد أفردنا لها فصلاً خاصاً).

مثل مجالس الغيبة، والاستهزاء بآيات الله وشعائر الإسلام، وتناقل الأقوال الفاحشة والمنكرة. وقد تكاثرت النصوص في ذلك وعدت المستمع الذي يرضى باستماعه لما يقال في هذا الشأن كالقائل في الإثم والوزر.

والقاعدة في ذلك أن كل قول فاحش لا يجوز التلفظ به، ووردت الأدلة في النهي عنه، وربت عليه عقوبة، فإنه لا يجوز الاستماع إليه، والجلوس للإصغاء إليه إلا لمسوغ شرعي كالاستماع له للرد عليه أو الاستماع له للتحكيم، والقضاء، والاستفتاء، أو ما شابه ذلك كما سنذكره لاحقاً، إن شاء الله تعالى.

والأدلة متكاثرة في ذلك، فمنها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلِمَ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَنَّةَ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهم...﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾^(٣).

ودلالات هذه الآيات واضحة في الإعراض عن كل قول قبيح وصرف السماع عنه، وعدم الجلوس مع قائله أو في مجلسه، فإن الإثم يلاحق المستمع الذي يسمع له ويرضاه، كما صرحت الآية ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهم﴾، أي: مثلهم في تحمل الوزر.

(١) سورة القصص، آية (٥٥).

(٢) سورة النساء، آية (١٤٠).

(٣) سورة الأنعام، آية (٦٨).

والمنكرات القولية كثيرة ومتعددة، نختار منها ما صرحت النصوص به، وتناقله الفقهاء مما فيه فساد كبير، وقطع لأواصر الأخوة، وطعن في مبادئ هذا الدين العظيم، ومخالفة لما يجب أن يتحلى به المسلم من أخلاق وسلوك، فنفرد الحديث عن سماع الغيبة؛ لأنه أمر منتشر بين الناس وفساد مستشري، وقد اعتاد عليه كثير من الناس وتساهل فيه حتى بين أوساط أهل العلم، فمنهم من يعدّ الوقوع في أعراض العلماء نصحاً وإرشاداً وتبييناً للحقائق، فكان لزاماً أن نطرق هذا الباب، ونفصل فيه الحديث.

السماع الغيبة:

تكلم الفقهاء عن سماع الغيبة^(١) عند كلامهم عن الغيبة وأحكامها، ومتى يجوز سماع الغيبة، ومتى لا يجوز سماعها، وقبل الكلام عن حكم سماع الغيبة، وما يلزم المسلم فعله عند سماعها من أحد في مجلس معين حري بنا أن نعرض على معنى الغيبة وحكمها وبعض أحوالها؛ لأن حكم سماعها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحكمها، فإذا عرفنا الغيبة وتصورتها سهل علينا الكلام عن حكم سماعها.

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٣٦/١٦)، فتح الباري لابن حجر (٤٧٢/١٠)، شرح مسلم للنووي (١٦/١٤٣)، إحياء علوم الدين للغزالي (٣/١٢٠-١٣٠)، مختصر منهاج القاصدين (١٧١-١٧٢)، الآداب الشرعية لابن مفلح (٣١/١)، الأذكار للنووي (٥٢٩).

المطلب الأول

معنى الغيبة وحدودها

الغيبة في اللغة -بكسر الغين- مأخوذة من الاغتيال، اغتاب الرجل صاحبه اغتيالًا إذا وقع فيه، وهو أن يتكلم خلف إنسان مستور بسوء أو بما يغمه لو سمعه، وإن كان فيه، فإن كان صدقًا فهو غيبة، وإن كان كذبًا فهو البهت والبهتان، ولا يكون ذلك إلا من ورائه. والاسم: الغيبة^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، وتعريفها في الاصطلاح قد ورد في السنة من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ قال: «أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: (ذكرك أخاك بما يكره)، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: (إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته)^(٢).

من هذا الحديث عرف العلماء الغيبة وحدودها فقالوا: (إن الغيبة: أن تذكر أخاك بما يكره لو بلغه، سواء ذكرته بنقص في بدنه أو نسبه أو خلقه أو في فعله أو في قوله أو في دينه أو في دنياه، حتى في ثوبه وداره ودابته)^(٣).

وأجد لزامًا التفصيل في حدود الغيبة وأحوالها حتى نعرف حكمها، وبالتالي حكم سماعها؛ لأن الحكم مبني على تصورهما حتى إذا قلنا: إن سماع هذا الكلام ممنوع نكون قد عرفنا مسبقًا أن هذا الكلام من الغيبة، وإن قلنا: إن سماعه غير ممنوع كنا قد عرفنا مسبقًا أن هذا الكلام ليس من الغيبة.

(١) انظر: لسان العرب (١٠/ ١٥٢)، مادة (غ ي ب)، التعريفات للجرجاني (ص ١٤٣).

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الأدب والبر، باب تحريم الغيبة (١٦/ ٣٥٨)، رقم (٥٧٥٨-٥٧٥٩).

- وابن حبان في صحيحه، كتاب الحظر والإباحة، باب الغيبة (١٣/ ٧١)، رقم (٥٧٥٨-٥٧٥٩).

- والنسائي في الكبرى، كتاب التفسير، باب قوله تعالى ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾، (٦/ ٤٦٧)، رقم (١١٥١٨).

- والبيهقي في الكبرى، كتاب الشهادات، باب من رماه غيره بحد أو نفي سبب (١٥/ ٣٨١)، (٢١٧٦٧)،

وفي شعب الإيمان له (٥/ ٣٠٠)، رقم (٦٧١٩).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين (٣/ ١٢٤)، الأذكار للنووي (٥٢٦).

حدود الغيبة :

قال الإمام الغزالي في إحيائه مبيّنًا معنى الغيبة وحدودها وصفتها: (أما البدن فذكرك العمش، والحول، والقرع، والقصر، والطول، والسواد، والصفرة، وجميع ما يتصور أن يوصف به مما يكرهه كيفما كان.

وأما النسب: فبأن تقول: أبوه نبطي، أو هندي، أو فاسق، أو خسيس، أو إسكاف، أو زبال، أو شيء مما يكرهه كيفما كان.

وأما الخلق: فبأن تقول: هو لسيء الخلق، بخيل، متكبر، مرء، شديد الغضب، جبان، عاجز، ضعيف القلب، متهور، وما يجري مجراه.

وأما في أفعاله المتعلقة بالدين: فكقولك: هو سارق، أو كذاب، أو شارب خمر، أو خائن، أو ظالم، أو متهاون بالصلاة، أو الزكاة، أو لا يحسن الركوع أو السجود، أو لا يحترز من النجاسات، أو ليس بارًا بالديه، أو لا يضع الزكاة موضعها، أو لا يحسن قسمها، أو لا يحرس صومه عن الرفث والغيبة والتعرض لأعراض الناس.

وأما فعله المتعلق بالدنيا: فكقولك: إنه قليل الأدب متهاون بالناس، أو لا يرى لأحد على نفسه حقًا، أو يرى لنفسه الحق على الناس، أو إنه كثير الكلام نؤوم ينام في غير وقت النوم، ويجلس في غير موضعه.

وأما في ثوبه، فكقولك: إنه واسع الكم، طويل الذيل، وسخ الثياب^(١).

ثم ذكر الغزالي قول قوم: إنه لا غيبة في الدين؛ لأنه ذم ما ذمه الله تعالى، فذكره بالمعاصي وذمه بها يجوز مستدلين بما روي أن النبي ﷺ ذكرت له امرأة وكثرة صلاتها وصومها، ولكنها تؤذي جيرانها بلسانها، فقال: «هي في النار»^(٢).

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٣/ ١٢٤).

(٢) رواه الحاكم في المستدرک، کتاب البر والصلة، (٤/ ١٨٣)، رقم (٧٣٠٤-٧٣٠٥)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

- وأحمد في مسنده (٣/ ١٨٤)، رقم (٩٣٨٣).

ورد عليهم بأن هذا فاسد؛ لأنهم كانوا يذكرون ذلك لحاجتهم إلى تعرف الأحكام بالسؤال، ولم يكن غرضهم التنقيص، ولا يحتاج إليه في غير مجلس الرسول ﷺ، والدليل عليه هو إجماع الأمة على أن من ذكر غيره بما يكرهه فهو مغتاب؛ لأنه داخل فيما ذكره الرسول ﷺ في حد الغيبة.

إلا بالنسبة لمن يجهر بالمعصية أو يتباهى بها، وهذا ما سنذكره فيمن تجوز غيبته استثناء كما ذكره العلماء.

الغيبة تلميحاً :

والغيبة كما تكون بالكلام الصريح تكون بغيره من كل ما يفهم منه تنقيص الأخ المسلم، فالتعريض به كالتصريح والفعل فيه كالقول، والإشارة والإيحاء والغمز والهمز والكتابة والحركة، وكل ما يفهم المقصود فهو داخل في الغيبة وحرمتها.

ودليل ذلك قول عائشة - رضي الله عنها - : دخلت علينا امرأة فلما ولت أو مات بيدي أنها قصيرة، فقال ﷺ: «اغتبته»^(١).

ومن الغيبة أن يذكر إنسان عندك، فتقول: الحمد لله الذي عافانا من البخل، أو نعوذ بالله من أكل أموال الناس بالباطل، أو نسأل الله أن يعافينا من البلاء إذا فهم السامع منه تنقيص الشخص المذكور، بل إن هذا يزيد على الغيبة أنه نوع من الرياء؛ لأن القائل ينتقص غيره ويوهم الناس أنه صالح.

وكذلك قد يقدم مدح من يريد غيبته، فيقول: ما أحسن أحوال فلان، ما كان يقصر في العبادات، ولكن قد اعتراه فتور، وابتلي بما ابتلي به كلنا، وهو قلة الصبر، فيذكر نفسه ومقصوده أن يذم غيره في ضمن ذلك، ويمدح نفسه بالتشبه بالصالحين، بأن يذم نفسه، فيكون مغتاباً، ومرائياً، ومزكياً نفسه، فيجمع بين ثلاث فواحش، وهو بجهله يظن أنه من الصالحين المتعطفين عن الغيبة^(٢).

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان، باب تحريم أعراض الناس (٥/٣١٣)، رقم (٦٧٦٧-٦٧٦٨).

- وابن أبي الدنيا، في كتاب الصمت، باب تفسير الغيبة (١/١٣٥)، رقم (٢٠٦)، وعزاه العراقي في تخريج الإحياء إلى ابن أبي الدنيا وابن مردويه، وقال: من رواية حسان بن غمارق عنها وحسان، وثقه ابن حبان وباقهم ثقات. (تخريج الإحياء للعراقي، ٣/١٢٥).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (٣/١٢٥)، الأذكار للنووي (٥٢٦).

المطلب الثاني الأسباب الباعثة على الغيبة

ذكر الإمام الغزالي في الإحياء أن الأسباب الباعثة على الغيبة كثيرة، ولكن يجمعها أحد عشر سبباً، ثمانية منها تطرد في حق العامة، وثلاثة تختص بأهل الدين والخاصة:

أما الثمانية التي تطرد في حق العامة فنذكرها بإيجاز وهي:

أولاً: أن يشفي الغيظ، وذلك إذا جرى سبب غضب به عليه، فإن هاج غضبه اشتكى بذكر مساوئه، وقد يمتنع تشفي الغيظ عند الغضب، فيحتقن الغضب في الباطن ويصير حقداً نابتاً، يكون سبباً دائماً للذكر المساوي، فالحقد والغضب من البواعث العظيمة على الغيبة.

ثانياً: موافقة الأقران، ومجاملة الرفقاء ومساعدتهم على الكلام، فلو تفكهوا في مجالسهم بالغيبة فيرى أنه لو أنكر عليهم استقلوه فيساعدهم ويرى ذلك من حسن المعاشرة، فيخوض معهم في ذكر العيوب والمساوي.

ثالثاً: أن يستشعر من إنسان أنه سيقصده، ويطول لسانه عليه، أو يقبح حاله عند محتشم، أو يشهد عليه بشهادة؛ فيبادره قبل أن يقبح حاله، ويطعن فيه ليسقط أثر شهادته.

رابعاً: أن ينسب إلى شيء فيريد أن يتبرأ منه فيذكر الذي فعله، وكان من حقه أن يبرئ نفسه ولا يذكر الذي فعل، فلا ينسب غيره إليه.

خامساً: إرادة التصنع والمباهاة، وهو أن يرفع نفسه بتنقيص غيره، فيقول: فلان جاهل، وفهمه ركيك، وكلامه ضعيف، يريد بذلك تفضيل نفسه.

سادساً: الحسد، فهو ربما يحسد من يثني الناس عليه، ويحونه، ويكرمونه فيريد زوال تلك النعمة عنه، فلا يجد سبيلاً إليه إلا بالقدح فيه، فيريد أن يسقط ماء وجهه عند الناس حتى يكفوا عن تكريمه والثناء عليه، وهذا عين الحسد، وهو غير الغضب والحقد؛

لأن ذلك يستدعي جناية من المغضوب عليه، والحسد قد يكون مع الصديق المحسن، والرفيق الموافق.

سابعاً: اللعب، والهزل، والمطابقة، وتزكية الوقت بالضحك، فيذكر عيوب غيره بما يضحك الناس على سبيل المحاكاة، ومنشؤه التكبر والعجب.

ثامناً: السخرية والاستهزاء استحقاقاً له، فإن ذلك قد يجري في الحضور، ويجري أيضاً في الغيبة.

وأما الأسباب الثلاثة التي هي في الخاصة، فهي أغمضها وأدقها؛ لأنها شرور خباها الشيطان في معرض الخيرات وفيها خير، ولكن شاب الشيطان بها الشر، وهي:

أولاً: أن تنبعث من الدين داعية التعجب في إنكار المنكر والخطأ في الدين، فيقول: ما أعجب ما رأيت من فلان، فإنه قد يكون صادقاً به، ويكون تعجبه من المنكر، ولكن كان حقه أن يتعجب ولا يذكر اسمه، فيسهل الشيطان عليه ذكر اسمه في إظهار تعجبه فصار به مغتاباً من حيث لا يدري.

ثانياً: الرحمة، وهو أن يغتم بسبب ما يتلى به، فيقول: مسكين فلان، قد غمني أمره وما ابتلي به، فيكون صادقاً في دعوى الاغتمام، ويلهيه الغم عن الحذر من ذكر اسمه، فيذكره فيصير به مغتاباً، فيكون غمه ورحمته خيراً، وكذا تعجبه، ولكن ساقه الشيطان إلى شر من حيث لا يدري، وهو ذكر اسمه ليبطل به ثواب اغتمامه وترحمه.

ثالثاً: الغضب لله تعالى، فإنه قد يغضب على منكر قارفه إنسان إذا رآه أو سمعه، فيظهر غضبه ويذكر اسمه، وكان الواجب أن يظهر غضبه عليه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يظهره على غيره أو يستر اسمه ولا يذكره بالسوء.

فهذه الثلاثة مما يغمض دركها على العلماء، فضلاً عن العوام، فإنهم يظنون أن التعجب والرحمة والغضب إذا كان لله تعالى كان عذراً في ذكر الاسم، وهو خطأ، بل المرخص في الغيب حاجات مخصوصة لا مندوحة فيها عن ذكر الاسم^(١).

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٣/ ١٢٦-١٢٧).

ومن الآثار في ذلك: ما رواه عامر بن واثلة أبو الطفيل - رضي الله عنه - (أن رجلاً مرَّ على قوم فسلم عليهم، فردوا عليه السلام، فلما جاوزهم، قال رجل منهم: والله إني لأبغض هذا في الله، فقال أهل المجلس: بئس والله ما قلت، أما والله لننبئنه، قُمْ يا فلان فأدركه وأخبره بما قال، فأدركه رسولهم فأتى الرجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: مررت بالمجلس من المسلمين فيهم فلان فسلمت عليهم، فردوا السلام، فلما جاوزتهم أدركني رجل منهم فأخبرني أن فلاناً قال: والله إني لأبغض هذا الرجل في الله، فادعه فسله على ماذا يبغضني؟ فدعاه الرسول ﷺ فسأله عما أخبره الرجل فاعترف بذلك، وقال: قد قلت له ذلك يا رسول الله. فقال ﷺ: «فلم تبغضه؟» قال: أنا جاره، وأنا به خابر، والله ما رأيته يصلي صلاة قط إلا هذه الصلاة المكتوبة التي يصلها البر والفاجر. قال الرجل: سله يا رسول الله هل رأي قط أخرتها عن وقتها، أو أسأت الوضوء لها، أو أسأت الركوع والسجود فيها؟ فسأله الرسول ﷺ عن ذلك، فقال: لا.

ثم قال: والله ما رأيته يصوم قط إلا هذا الشهر الذي يصومه البر والفاجر، قال: سله يا رسول الله هل رأي قط أفطرت فيه أو انتقصت من حقه شيئاً؟ فسأله الرسول ﷺ قال: لا.

ثم قال: والله ما رأيته يعطي سائلاً قط، ولا رأيته ينفق من ماله شيئاً في سبيل الله بخير إلا هذه الصدقة التي يؤديها البر والفاجر. قال: فسله يا رسول الله: هل كتمت من الزكاة شيئاً قط أو ما كست فيها طالبها؟ فسأله الرسول ﷺ فقال: لا.

فقال النبي ﷺ: «قم فلعله خير منك»^(١).

وهذا دلالة إنكار النبي ﷺ لمثل هذا التصرف من الرجل عندما قال له (قم فلعله خير منك) فلم يمنع كون هذا الغضب لله من كونها غيبة محرمة منهى عنها.

وأردنا بهذا العرض الموجز لبواعث الغيبة تقريها للأذهان ومعرفة دقائقها وحدودها ليتسنى لنا بعد ذلك معرفة حكمها وحكم الاستماع لها وما ينبغي للمؤمن فعله في مجالسها.

(١) رواه أحمد في مسنده (٦/٦٣٦)، رقم (٣٢٩١).

المطلب الثالث حكم الغيبة وحكم الاستماع لها

الفرع الأول: حكم الغيبة

اتفق الفقهاء على 'حرمة الغيبة'^(١)، واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة. فمن الكتاب، قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَابَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَتُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾^(٢). وهذا التصوير في كتاب الله للمغتتاب يبين شناعة هذا المرض الفتاك في القلوب، فالقرآن الكريم يصور المغتتاب وكأنه وحش انقض على أخيه المسلم بعد موته، فأخذ يلتهم جثته وينهش لحمه، ويمزق أوصاله، وهو تصوير يكرهه الإنسان، وينفر منه، وكفى به دليلاً على 'الحرمة والمنع'. قال القرطبي: (لا خلاف في أن الغيبة من الكبائر، وأن من اغتاب أحداً عليه أن يتوب لله)^(٣).

ومن السنة: وردت أحاديث كثيرة تنهى عن هذا الخلق السيء، فمنها:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»^(٤).

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٣/ ١٢٥)، أحكام القرآن للقرطبي (١٦/ ٣٣٦)، الآداب الشرعية والمنح المرعية لأبن مفلح (١/ ٣١)، الأذكار للنووي (٥٢٩)، مختصر منهاج القاصدين (١٧١-١٧٢)، فتح الباري (١٠/ ٤٧٢)، شرح مسلم للنووي (١٦/ ١٤٣).

(٢) سورة الحجرات، آية (١٢).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/ ٣٣٦).

(٤) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الأدب والبر، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره (١٦/ ٣٣٦)، رقم (٦٤٨٧).

- وأبو داود في كتاب الأدب، باب في الغيبة (٢/ ٦٨٦)، رقم (٤٨٨٢).

- والترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم (٤/ ٢٨٦)، رقم (١٩٢٧).

- وابن ماجه في كتاب الفتن، باب حرمة دم المؤمن وماله (٣/ ٣٩٠)، رقم (٣٩٣٣).

- وأحمد في مسنده (٢/ ٥٤١)، رقم (٧٦٧٠).

- والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحدود، باب ما جاء في تحريم القذف (١٢/ ٤٩٧)، رقم (١٧٦١٣)، وفي شعب الإيمان (٥/ ٢٨٠)، رقم (٦٦٦٠)، و (٧/ ٥٠٧)، رقم (١١١٥١).

والمغتتاب يؤدي أخاه في عرضه؛ لأن العرض موضع المدح والذم في الإنسان. قال الغزالي: (والغيبة تتناول العرض وقد جمع الله بينه وبين المال والدم)^(١).

٢- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «لا تحاسدوا، ولا تباعدوا، ولا تفاحشوا، ولا تدابروا، ولا يغتب بعضكم بعضاً، وكونوا عباد الله إخواناً»^(٢).

٣- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال الرسول ﷺ لأصحابه: «تدرون ما أربى الربى عند الله؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: فإن أربى الربى عند الله استحلال عرض امرئ مسلم، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾^{(٣)(٤)}.

٤- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قلت للنبي ﷺ: حسبك من صفية كذا وكذا - قال بعض الرواة - تعني قصيرة - قال: «لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته». قالت: وحكيت له إنساناً، فقال: «ما أحب أن حكيت لي إنساناً وأن لي كذا وكذا»^(٥).

قال النووي: (مزجته، أي: خالطته مخالطة يتغير بها طعمه وريحه لشدة نتنها وقبحها، وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن الغيبة)^(٦).

٥- عن أنس - رضي الله عنه قال: قال الرسول ﷺ: «لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون وجوههم وصدورهم، فقلت: من هؤلاء يا جبريل؟ قال: هؤلاء الذين

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٣/ ١٢٢).

(٢) رواه مسلم في صحيحه، في كتاب الأدب والبر، باب تحريم التحاسد والتباغض (١٦/ ٣٣٣)، رقم (٦٤٧٧).

- رواه مالك في الموطأ، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة (٢/ ٩٠٧)، رقم (٧٣١).

- رواه أحمد في المسند (١/ ٧)، رقم (٥).

- والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٢٦٣)، رقم (٦٦٠٣-٦٦٦٠-٦٧٠٣).

(٣) سورة الأحزاب، آية (٥٨).

(٤) رواه البيهقي في شعب الإيمان، باب تحريم أعراض الناس (٥/ ٢٩٨)، رقم (٦٧١١).

(٥) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الغيبة (٢/ ٦٨٥)، رقم (٤٨٧٥).

(٦) انظر: الأذكار للنووي (ص ٥٢٥).

يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم»^(١).

٦- عن جابر - رضي الله عنه - قال: كنا مع النبي ﷺ فارتفعت ريح نتنة، فقال: «أتدرون ما هذه الريح؟ هذه ريح الذين يغتابون المؤمنين»^(٢).

٧- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن من أكبر الكبائر استطالة المرء في عرض رجل مسلم بغير حق»^(٣).

٨- عن أبي هريرة الأسلمي - رضي الله عنه - قال: «خطبنا الرسول ﷺ حتى أسمع العواتق في بيوتهن، فقال: يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن قلبه لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم...»^(٤).

٩- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «لما رجم رسول الله ﷺ ماعزًا في الزنى، قال رجل لصاحبه: هذا قتل كما يقتل الكلب، فمَرَّ ﷺ وهما معه بجيفة حمار متنفخ، فقال: انهشها منها، فقال: يا رسول الله، نهش جيفة؟ فقال: ما أصبتهما من أخيكما أنتن من هذه»^(٥).

وهذه الأحاديث في جملتها تشهد، وتدلل على حرمة الغيبة وشناعتها وقبحها، وتحذير الإسلام منها، وترتيب العقوبات الشديدة عليها.

قال الإمام النووي: (وأما حكمها - أي الغيبة - فهي محرمة بإجماع المسلمين، وقد تظاهر على تحريمها الدلائل الصريحة من الكتاب والسنة والإجماع)^(٦).

(١) رواه أبو داود في سننه: كتاب الأدب، باب في الغيبة، (٢/٦٨٥)، رقم (٤٨٧٨).

- رواه أحمد في مسنده (٤/٩٧)، رقم (١٢٩٢٧).

- والطبراني في الأوسط (١/٣٨)، رقم (٨).

- وابن أبي الدنيا في كتابه الصمت، باب ذم الكذب (١/٢٦٥)، رقم (٥٧٢).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٤/٣١٦)، رقم (١٤٣٧٠).

(٣) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الغيبة (٢/٦٨٥)، رقم (٤٨٧٧).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) رواه البيهقي في شعب الإيمان، باب في الستر على أصحاب القروف (٧/١٠٦)، رقم (٩٦٥٧).

(٦) انظر: الأذكار للنووي (٥٢٣).

وقال القرافي^(١): (حرمت - أي الغيبة - لما فيها من مفسدة إفساد الأعراض)^(٢).

وكان الصحابة - رضي الله عنهم - يتلاقون بالبشر، ولا يغتابون عند الغيبة، ويرون ذلك أفضل الأعمال، ويرون خلافه عادة المنافقين.

وقال قتادة: ذكر لنا أن عذاب القبر ثلاثة أثلاث: ثلث من الغيبة، وثلث من النسيئة، وثلث من البول.

وقال الحسن: والله للغيبة أسرع في دين الرجل المؤمن من الأكلة في الجسد.

وقال بعضهم: أدركت السلف وهم لا يرون العبادة في الصوم ولا في الصلاة ولكن في الكف عن أعراض الناس.

وسمع علي بن الحسين - رضي الله عنهما - رجلاً يغتاب آخر، فقال له: إياك والغيبة، فإنها إدام كلاب النار.

وقال ابن عباس: إذا أردت أن تذكر عيوب صاحبك فاذكر عيوبك^(٣).

هذه طائفة من أقوال الصحابة والتابعين في التحذير من الغيبة وتبين خطرها، نسأل الله أن يعافينا منها، ويصلح قلوبنا، ويلهمنا الرشد والصواب في السر والعلانية.

(١) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين القرافي، أصله من صنهاجة، قبيلة من بربر المغرب، نسبته إلى القرافة، وهي المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي بالقاهرة، فقيه مالكي، مصري المولد والمنشأ والوفاة، انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك. من تصانيفه: الفروق (في القواعد الفقهية)، الذخيرة (في الفقه)، شرح تنقيح الفصول في الأصول، الإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام. ولد عام ٦٢٦ هـ، وتوفي عام ٦٨٤ هـ. انظر: الديباج المذهب (ص ٦٢)، شجرة النور الزكية (ص ١٨٨).

(٢) انظر: الفروق للقرافي (٢٠٥ / ٤).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١٢٤ / ٣).

هل الغيبة من كبائر الذنوب أم من الصغائر؟

الرأي الأول: وذهب بعض الفقهاء والمفسرين إلى أن الغيبة من كبائر الذنوب، ومنهم الإمام القرطبي والزرکشي وغيرهم.

قال الإمام القرطبي: (لا خلاف أن الغيبة من الكبائر، وأن من اغتاب أحداً عليه أن يتوب إلى الله عز وجل)^(١).

وقالوا: العجب ممن يعد أكل الميتة كبيرة، ولا يعد الغيبة كبيرة، والله أنزلها منزلة أكل لحم آدمي ميتاً.

الرأي الثاني: وذهب البعض الآخر إلى أنها من الصغائر، ونص الشافعية على أنها إن كانت في أهل العلم وحمة القرآن الكريم فهي كبيرة، وإلا فهي صغيرة^(٢).

وما استدلل به القائلون بأنها صغيرة قولهم: لو لم تكن صغيرة للزم أن يكون أكثر الناس فساقاً أو كلهم إلا النادر، وهذا حرج عظيم.

وأجيب بأن انتشار المعصية، وارتكاب جميع الناس لها لا يدل على أنها صغيرة، كما أن هذا الانتشار والإصرار عليه لم يكن كذلك من قبل حين كان أهل الصلاح كثيرين في هذه الأمة.

والإجماع على أن الإصرار عليها كبيرة، وهو منتشر اليوم في الأمة انتشاراً كبيراً.

وأراد الألوسي أن يوفق بين الرأيين في تفسيره (روح المعاني) بعد ذكرهما فقال: (نعم لا يبعد أن يكون منها ما هو من الصغائر، ومنها ما هو من الكبائر، فالأولى مثل الغيبة التي لا يتأذى بها الإنسان كثيراً، نحو: عيب الملبوس والدابة والدار وغير ذلك.

والثانية كغيبة الأولياء، والعلماء بألفاظ الفسق والفجور ونحوها من الألفاظ الشديدة الإيذاء، ومن ذلك كل تشنيع يصد الناس عن العالم، ويمنعهم سماعه واتباعه)^(٣).

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/٣٣٦).

(٢) انظر: مغني المحتاج للشربيني (٤/٤٢٧).

(٣) انظر: روح المعاني للألوسي (٢٦/١٦٠-١٦١).

وهذا - في نظري - هو الراجح لأن درجات الغيبة والإيذاء منها مختلفة - كما سبق - فمنها ما هو صغيرة، ومنها ما هو كبيرة، جمعاً بين الاتجاهين مع الاتفاق على أن الإصرار عليها كبيرة من الكبائر بلا خلاف.

الفرع الثاني: حكم سماع الخيبة

وهذا هو المقصود من تلك المقدمات، وهو معرفة حكم سماع الغيبة والجلوس في مجالسها. فنقول: إن حكم سماع الغيبة هو من حكم الغيبة نفسها، فكما قررنا سلفاً من أن كل قول قبيح شرعاً، ودلت الأدلة على إنكاره، قبح استماعه، ومنع الجلوس إليه إلا لمسوغ شرعي، كما سنذكره لاحقاً. وكون الغيبة محرمة شرعاً - كما قررنا بالأدلة السابقة - فإن العلماء نصوا على حرمة استماعها، وحذروا من سماع الغيبة، وأنه يتوجب على المسلم إن سمعها في مجلس من المجالس أن ينهي عنها، ويذكر بعظيم خطرها، ويرد عن عرض أخيه، فإن لم ينفع ذلك قام وترك ذلك المجلس.

والأدلة على ذلك كثيرة، منها:

- ١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾^(١).
- ٢- وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ وَإِمَّا يُنسِنُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٢).
- فأسألهم الله تعالى بالقوم الظالمين، ومنع من الجلوس معهم.
- ٣- وقال ﷺ: «من ذب عن عرض أخيه كان حقاً على الله أن يعتقه من النار»^(٣).

(١) سورة القصص، آية (٥٥).

(٢) سورة الأنعام، آية (٦٨).

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير من حديث أسماء بنت يزيد (١٧٦/٢٤)، رقم (٤٤٣).

- وابن أبي الدنيا في الصمت، باب ذب المسلم عن عرض أخيه (١٤٨/١)، رقم (٢٤٠)

- وابن أبي شبة في مصنفه، كتاب الأدب، باب ما قالوا في النهي عن الوقعة في الرجل (١١٥/٦)، رقم (٦-٥).

٤- وقال ﷺ: «من ردَّ عن عرض أخيه، ردَّ الله عن وجهه النار يوم القيامة»^(١).

٥- وفي قصة تخلف كعب بن مالك عن غزوة تبوك قال النبي ﷺ - وهو جالس في القوم بتبوك - : «ما فعل كعب بن مالك؟» فقال رجل من بني سلمة: يا رسول الله حبسه برداه، والنظر في عطفه^(٢). فقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: بئس ما قلت، والله يا رسول الله ما علمنا عليه إلا خيراً، فسكت النبي ﷺ^(٣).

٦- عن ابن عمر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «المستمع أحد المغتابين»^(٤).

٧- وزوي عن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - أن أحدهما قال لصاحبه: إن فلاناً لنؤوم^(٥)، ثم إنهما طلبا أدمًا من رسول الله ﷺ ليأكلها بها الخبز، فقال ﷺ «قد اتئدتمها» فقالا: ما نعلمه؟ قال: «بلى إنكما أكلتما من لحم أخيكما»^(٦).

وجه الاستدلال من هذا الحديث أن النبي ﷺ جمع بينهما في الغيبة، وكان القائل أحدهما والآخر كان مستمعاً، وكذلك في الحديث السابق في الرجلين اللذين قال أحدهما

(١) رواه الترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الذب عن عرض المسلم (٢٨٨/٤)، رقم (١٩٣١).

- وأحمد في مسنده (٦٠٢/٧)، رقم (٢٦٩٨٨-٢٦٩٩٥)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب قتال أهل البغي، باب ما في الشفاعة والذب عن عرض أخيه المسلم من أجر (٣١٨/١٢)، رقم (١٧١٥١)، وفي شعب الإيمان له (١١٠/٦)، رقم (٧٦٣٤).

. - وابن أبي الدنيا في الصمت، باب ذب المسلم عن عرض أخيه (١٤٧/١)، رقم (٢٣٩)، و (١٥٢/١)، رقم (٢٥٠).
(٢) برداه، أي: ثوباه، عطفه، أي: جانيه.

(٣) الحديث رواه مسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب وصاحبه (٨٩/١٧)، رقم (٦٩٤٧).

- وابن حبان في صحيحه، كتاب الزكاة، باب صدقة التطوع (١٥٥/٨)، رقم (٣٣٧٠).

(٤) الحديث عزاه الإمام العراقي في تخريج الإحياء إلى الطبراني، وقال: (أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر: نهى رسول الله ﷺ عن الغيبة، وعن الاستماع إلى الغيبة. وهو ضعيف).

انظر: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار (١٢٦/٣).

(٥) نؤوم: أي كثير النوم.

(٦) الحديث قال العراقي عنه: (أخرجه أبو العباس الدغولي في الآداب من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلًا نحوه).

انظر: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار (١٢٦/٣).

(أقص كما يقصص الكلب)، قال النبي ﷺ لهما «إنهشما من هذه الجيفة» فجمع بينهما، والقائل أحدهما والمستمع الآخر.

قال الإمام الغزالي في الإحياء: (ومن ذلك الإصغاء إلى الغيبة على سبيل التعجب، فإنه إنما يظهر التعجب ليزيد نشاط المغتاب في الغيبة، فيندفع فيها وكأنه يستخرج الغيبة من هذا الطريق فيقول: عجب، ما علمت أنه كذلك، ما عرفته إلى الآن إلا بالخبر، وكنت أحسب فيه غير هذا، عافانا الله من بلائه، فإن كل ذلك تصديق للمغتاب، والتصديق بالغيبة غيبة، بل الساكت شريك المغتاب.

قال ﷺ: «المستمع أحد المغتابين»^{(١)(٢)}.

وقال الغزالي أيضًا: (فالمستمع لا يخرج من إثم إلا أن ينكر بلسانه أو بقلبه إن خاف، وإن قدر على القيام أو قطع الكلام بكلام آخر فلم يفعل لزمه، وإن قال بلسانه: اسكت وهو مشتاق لذلك بقلبه فذلك نفاق، ولا يخرج من الإثم ما لم يكرهه بقلبه، ولا يكفي في ذلك أن يشير باليد، أي اسكت، أو يشير بحاجبه وجبينه فإن ذلك استحقاق للمذكور، بل ينبغي أن يعظم ذلك فيذب عنه صريحًا.. وقد ورد في نصرة المسلم في الغيبة، وفي فضل ذلك أخبار كثيرة...) (٣).

وقال الإمام النووي في الأذكار مصرحًا بحرمة الاستماع للغيبة كحرمتها: (اعلم أن الغيبة كما يحرم على المغتاب ذكرها، يحرم على السامع استماعها وإقرارها، فيجب على من سمع إنسانًا يتدبى غيبة محرمة أن ينهأ إن لم يخف ضررًا ظاهرًا، فإن خافه وجب عليه الإنكار بقلبه، ومفارقة ذلك المجلس إن تمكن من مفارقتها، فإن قدر على الإنكار بلسانه أو على قطع الغيبة بكلام آخر لزمه ذلك، فإن لم يفعل عصي، فإن قال بلسانه: اسكت وهو يشتهي بقلبه استمراره، فذلك نفاق لا يخرج من الإثم، ولا بد من كراهته بقلبه.

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٣/٢٦).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٣/٢٦).

ومتى اضطر إلى المقام في ذلك المجلس الذي فيه الغيبة، وعجز عن الإنكار، أو أنكر فلم يقبل منه ولم يمكن المفارقة بطريق حرّم عليه الاستماع والإصغاء للغيبة، بل طريقه أن يذكر الله بلسانه وقلبه، أو بقلبه، أو يفكر في أمر آخر ليستغل عن استماعها.

ولا يضره بعد ذلك السماع من غير استماع وإصغاء في هذه الحالة المذكورة، فإن تمكن بعد ذلك من المفارقة وهم مستمرون في الغيبة ونحوها وجب عليه المفارقة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾^(١).

ثم قال النووي: (وروي عن إبراهيم بن أدهم - رضي الله عنه - أنه دعي إلى وليمة فحضر فذكروا رجلاً لم يأتهم فقالوا: إنه ثقیل، فقال إبراهيم: أنا فعلت هذا بنفسی، حیث حضرت موضعاً یغتتاب فیہ الناس، فخرج ولم یأكل ثلاثة أيام).
ومما أنشدوه في هذا:

وسمعك صن عن سماع القبيح .: كصون اللسان عن النطق به
فإنك عند سماع القبيح .: شريك لقائله فانتبه^(٢)

تنبيه: ومما يجب على المستمع فعله عند سماع الغيبة الذبُّ والردُّ عن عرض أخيه، إضافة إلى إعراضه عن سماع الغيبة، وتركه لها.
والأدلة على ذلك كثيرة؛

١ - منها ما ذكرناه سلفاً، من رواية أبي الدرداء - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «من ردَّ عن عرض أخيه ردَّ الله عن وجهه النار يوم القيامة»^(٣).

٢ - ومنها حديث عتبان رضي الله عنه قال: قام النبي ﷺ يصلي فقالوا: أين مالك بن الدخشن؟ فقال رجل: ذلك منافق لا يحب الله ورسوله، فقال ﷺ: «لا تقل ذلك ألا تراه قد

(١) انظر: الأذكار للنووي (٥٢٧).

(٢) انظر: الأذكار للنووي (٥٢٧-٥٢٨).

(٣) سبق تخریجه.

قال لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله»^(١).

٣- ومنها حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته عندما رد عنه معاذ بن جبل، وقد ذكرناه سلفاً.

٤- ومنها ما رواه جابر بن عبدالله وأبو طلحة - رضي الله عنهم - قالاً: قال ﷺ: «ما من امرئ يخذل امرءاً مسلماً في موضع تنتهك فيه حرمة، ويتنقص فيه من عرضه إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته، وما من امرئ مسلم ينصر مسلماً في موضع يتنقص فيه من عرضه، ويتنهدك فيه من حرمة إلا نصره الله في موطن يحب نصرته»^(٢).

٥- ومنها ما رواه معاذ بن أنس عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «من حمى مؤمناً من منافق بعث الله تعالى ملكاً يحمي لحمه يوم القيامة من نار جهنم، ومن رمى مسلماً بشيء يريد شينه حبسه الله على جسر جهنم حتى يخرج مما قال»^(٣).

قال الإمام النووي: (باب أمر من سمع غيبة شيخه أو صاحبه أو غيرها: اعلم أنه ينبغي لمن سمع غيبة مسلم أن يردّها ويزجر قائلها، فإن لم ينزجر بالكلام زجره بيده، فإن لم يستطع باليد ولا باللسان فارق ذلك المجلس، فإن سمع غيبة شيخه أو غيره ممن له عليه حق، أو كان من أهل الفضل والصلاح كان الاعتناء بما ذكرناه أكثر)^(٤).

(١) رواه البخاري، كتاب أبواب المساجد، باب المساجد في البيوت (١/١٦٤)، رقم (٤١٥)، وكتاب الأطعمة، باب الخزيرة (٥/٢٠٦٣)، رقم (٥٠٨٦).

- رواه ابن حبان في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان (١/٤٥٧)، رقم (٢٢٣).
- وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الرخصة في ترك العميان الجماعة في الأمطار والسيول (٣/٧٧)، رقم (١٦٥٣).
- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب آداب القاضي (١٥/١٣)، رقم (٢٠٩٧٤).
- (٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب من ردّ عن مسلم غيبته (٢/٦٨٧)، رقم (٤٨٨٤).
- وابن أبي الدنيا في الصمت، باب ذب المسلم عن عرض أخيه (١/١٤٨)، رقم (٢٤١).
- (٣) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب من ردّ عن مسلم غيبته (٢/٦٨٧)، رقم (٤٨٨٣).
- وأحمد في مسنده (٤/٤٦٦)، رقم (١٥٢٢٢).
- والبيهقي في شعب الإيمان (٦/١٠٩)، رقم (٧٦٣١).
- والطبراني في الكبير (٢٠/١٩٤)، رقم (٤٣٣).
- وابن أبي الدنيا في الصمت (١/١٥١)، رقم (٢٤٨).
- (٤) انظر: الأذكار للنووي (٥٣٢).

المطلب الرابع الأحوال التي تجوز فيها الغيبة ويجوز سماعها

ذكر الفقهاء أن الأصل في الغيبة الحرمة، وكذلك الأصل في الاستماع إليها الحرمة، إلا أن الإمام الغزالي والنووي وغيرهما استثنوا أموراً ستة تباح فيها الغيبة، وبالتالي يباح الاستماع إليها من غير حرج شرعي لما فيها من المصلحة؛ ولأن الجواز من أجل غرض شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وتلك الأمور هي^(١):

الأول: التظلم؛

فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضي وغيرهما ممن له ولاية أو له قدرة على إنصافه من ظلمه، فيذكر أن فلاناً ظلمني، وفعل بي كذا، وأخذ مني كذا.

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن لصاحب الحق مقالاً»^(٢).

وعن عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لِيُالْوَاجِدُ يُحِلُّ عَقُوبَتَهُ وَعَرْضَهُ»^(٣).

-
- (١) انظر: إحياء علوم الدين (٣/ ١٣١-١٣٢)، الأذكار للنووي (٥٢٩-٥٣٠)، مختصر منهاج القاصدين (١٧٣)، فتح الباري (١٠/ ٤٧٢)، أحكام القرآن للقرطبي (١٦/ ٣٣٩).
- (٢) رواه البخاري في كتاب الوكالة، باب الوكالة في قضاء الديون (٢/ ٨٠٩)، رقم (٢١٨٣). وفي كتاب الاستقراض، باب استقراض الإبل (٢/ ٨٤٢)، رقم (٢٢٦٠)، (٢/ ٨٤٥)، رقم (٢٢٧١). وفي كتاب الهبة وفضلها، باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة (٢/ ٩٢٠)، رقم (٢٤٦٥)، (٢/ ٩٢١)، رقم (٢٤٦٧).
- ومسلم في كتاب المساقاة، باب من استسلف شيئاً ففضى خيراً منه (١١/ ٣٨)، رقم (٤٠٨٦).
- (٣) رواه أبو داود في كتاب الأفضية، باب في الحبس في الدين وغيره (٢/ ٣٣٧)، رقم (٣٦٢٨).
- ورواه النسائي في المجتبى، كتاب البيوع، باب مطل الغني (٧/ ٣٦٣)، رقم (٤٧٠٣)، وفي السنن الكبرى له (٤/ ٥٩)، رقم (٦٢٨٨-٦٢٨٩).
- وابن ماجه في سننه، كتاب الصدقات، باب الحبس في الدين (٢/ ٣٦٣)، رقم (٢٤٢٧).
- وابن حبان في صحيحه، كتاب الدعوى، باب عقوبة الماطل (١١/ ٤٨٦)، رقم (٥٠٨٩).
- والحاكم في مستدركه، كتاب الأحكام (٤/ ١١٤)، رقم (٧٠٦٥).
- وأحمد (٥/ ٥٢٦)، رقم (١٨٩٦٢-١٨٩٦٩).
- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب التفليس، باب حبس من عليه الدين إذا لم يظهر ماله (٨/ ٣٩٦)، رقم (١١٤٦١).
- والطبراني في الأوسط (٣/ ١٠٧)، رقم (٢٤٤٩).
- وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب البيوع والأفضية، باب مطل الغني ودفعه (٥/ ٢٨٧)، رقم (١).

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصي إلى الصواب:

فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا فازجره عنه، ونحو ذلك، ويكون مقصوده التوصل إلى إزالة المنكر، فإن لم يقصد ذلك كان حراماً.

الثالث: الاستفتاء:

كمن يقول للمفتي: ظلمني أبي أو أخي أو فلان بكذا، فهل له ذلك أم لا؟ وما طريقي في الخلاص منه، وتحصيل حقي، ودفع الظلم عني، ونحو ذلك؟

وكذلك قوله: زوجتي تفعل معي كذا، أو زوجي يفعل معي كذا، ونحو ذلك، فهذا جائز للحاجة، ولكن الأحوط التعريض فيقول: ما قولك في رجل كان من أمره كذا، أو في زوج أو زوجة تفعل كذا، فإنه يحصل به الغرض من غير تعيين، ولكن التعيين مباح بهذا القدر، بدليل ما روي عن هند بنت عتبة رضي الله عنها أنها قالت للنبي ﷺ: (يا رسول الله إن أبا سفيان راح شحيح لا يعطيني ما يكفيني أنا وولدي، أفأخذ من غير علمه؟ فقال ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»^(١)).

فذكر الشح والظلم لها ولولدها، ولم يزجرها النبي ﷺ؛ إذ كان قصدها الاستفتاء.

كما أن سؤالها يصلح أن يكون تظلمًا من النوع الأول، والفرق بينهما أن التظلم يكون لمن يقدر على الحكم وتنفيذه، وأما الاستفتاء فيكون لمن يفتيك فقط ولا يقدر على التنفيذ.

(١) رواه البخاري، كتاب النفقات، باب: إذا أنفق الرجل، فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها ولولدها بالمعروف (٢٠٥٢/٥)، رقم (٥٠٤٩). وكتاب الأحكام، باب القضاء الغائب (٢٦٢٦/٦) رقم (٦٧٥٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

- والنسائي في المجتبى، كتاب آداب القضاة، باب قضاء الحاكم على الغائب إذا عرفه (٦٣٨/٨)، رقم (٤٥٣٥).
- وابن حبان في صحيحه، كتاب الرضاع، باب النفقة (٦٨/١٠)، رقم (٤٢٥٥).
- والدارمي في سننه، كتاب النكاح، باب وجوب نفقة الرجل على أهله (٥٩٨/٢)، رقم (٢١٧٦).
- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النفقات، باب وجوب النفقة للزوجة (٤٧٤/١١)، رقم (١٦١١٧)، (٤٩٢/١١) رقم (١٦١٦٠).
- وأبو يعلى في مسنده (٩٨/٨)، رقم (٤٦٣٦).

الرابع: تحذير المسلمين من الشر:

ونصيحتهم حذرًا من الاغترار بإنسان معين يترتب على الاغترار به ضرر على المسلمين،
فالتحذير من ضرره واجب، وذلك من وجوه:

- الوجه الأول: جرح المجروحين من الرواة للحديث والشهود، وجرح من يتصدر للتدريس وهو لا يعلم، أو يتصدر للفتوى وهو جاهل بما تلزم معرفته وغيره.

قال النووي: (وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة) (١).

ويستدل على ذلك بأحاديث منها حديث عائشة - رضي الله عنها - (أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فقال: «ائذنوا له بنس أخو العشيرة» (٢). وهذا الحديث احتج به البخاري في جواز غيبة أهل الفساد، وأهل الريب، والتشكيك.

وعنها رضي الله عنها قالت: قال الرسول ﷺ: «ما أظن فلانًا وفلانًا يعرفان من ديننا شيئًا» (٣).

قال الغزالي: (وكذلك المزكي إذا سئل عن الشاهد فله الطعن فيه إن علم مطعنًا) (٤).

- الوجه الثاني: الإخبار عن الغائبين عند المشاورة في الزواج وغيره وإبداء النصيحة له.

(١) انظر: الأذكار للنووي (٥٢٩).

(٢) ونص الحديث: (عن عائشة - رضي الله عنها - أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فلما رآه، قال: بنس أخو العشيرة، بنس ابن العشيرة)، فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه وانبط إليه، فلما انطلق الرجل، قالت له عائشة: يا رسول الله! حين رأيت الرجل، قلت له كذا وكذا، ثم تطلعت في وجهه، وانبطت إليه؟ فقال ﷺ: يا عائشة، متى عهدتني فحاشًا، إن شَرَّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره).

- رواه البخاري، كتاب الأدب، باب لم يكن النبي ﷺ فاحشًا ولا متفحشًا (٢٢٤٤/٥)، رقم (٥٦٨٥). وفي كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب (٢٢٥٠/٥)، رقم (٥٧٠٧). وباب المداراة مع الناس (٢٧٧١/٥)، رقم (٥٧٨٠). وفي الأدب المفرد له (٢٠٨/١)، رقم (٧٧٦).

- ومسلم، كتاب الأدب والبر، باب مداراة من يتقى فحشه (٣٦٠/١٦)، رقم (٦٥٤٠).

(٣) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الظن (٢٢٥٤/٥)، رقم (٥٧٢٠).

(٤) انظر: إحياء علوم الدين (٣/١٣١).

ويستدل على ذلك بحديث فاطمة بنت قيس - رضي الله عنها - قالت: أتيت النبي ﷺ فقلت: إن أبا الجهم ومعاوية خطباني، فقال ﷺ: «أما معاوية فصعلوك (أي فقير) لا مال له، وأما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه»، وفي رواية: «وأما أبو الجهم فضرّاب للنساء»^(١).

وهذا صريح في جواز ذكر الغير في غيبته عند المشاورة في زواج ومصاهرة وغيرها. قال النووي: (ومنها ما استشارك إنسان في مصاهرته أو مشاركته أو إيداعه أو الإيداع عنده أو معاملته بغير ذلك، وجب عليك أن تذكر له ما تعلمه منه على جهة النصيحة، فإن حصل الغرض بمجرد قولك: لا تصلح لك معاملته، أو مصاهرته، أو لا تفعل هذا، لم تجز الزيادة بذكر المساوي، وإن لم يحصل الغرض إلا بالتصريح بعينه فاذكره بصريحه)^(٢). وقال الغزالي: (وكذلك المستشار في التزويج، وإيداع الأمانة له أن يذكر ما يعرفه على

-
- (١) رواه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلق ثلاثاً لا نفقة لها (١٠/٣٣٤)، رقم (٣٦٨١).
- وأبو داود، كتاب الطلاق، باب في نفقة المبتوتة (١/٦٩٥)، رقم (٢٢٨٤).
 - والترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه (٣/٤٤٠)، رقم (١١٣٤).
 - والنسائي في المجتبى، كتاب النكاح، باب إذا استشارت المرأة رجلاً فيمن يخطبها هل ينجرها بها يعلم (٦/٣٨٣)، رقم (٣٢٤٥).
 - ومالك في الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما جاء في نفقة المطلقة (٢/٨٥٠)، رقم (٢٧٢).
 - وابن حبان، كتاب النكاح (٩/٣٥٦)، رقم (٤٠٤٩).
 - وكتاب الطلاق، باب العدة (١٠/١٢٥)، رقم (٤٢٩٠).
 - والحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة، باب من نساء قریش (٤/٦١)، رقم (٦٨٨٢)، ورواه أحد (٧/٥٦٢)، رقم (٢٦٧٨٢).
 - والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب اعتبار اليسار في الكفاءة (١٠/٣٤٨)، رقم (١٤٠٧٨)، وباب التعريض بالخطبة (١٠/٤٣٣)، رقم (١٤٣٧٠-١٦١٣٩).
 - والطبراني في الكبير (٢٤/٣٦٧)، رقم (٩١٣).
 - والشافعي في مسنده (١/١٨٦)، رقم (٩٠٨).
- (٢) انظر: الأذکار للنووي (٥٣٠).

قصد النصيح للمستشير لا على قصد الوقعة، فإن علم أنه يترك التزويج بمجرد قوله: لا تصلح لك، فهو الواجب، وفيه الكفاية، وإن علم أنه لا يتزجر إلا بالتصريح بعبه فله أن يصرح به^(١).

• الوجه الثالث: إذا رأيت من يشتري شيئاً معيباً، كمن يشتري عبداً معروفاً بالسرقة أو الزنا أو الشرب وغيره، فعليك أن تبين ذلك للمشتري إذا لم يكن عالماً به لقصد النصيح والتحذير، لا لقصد الإيذاء والإفساد.

• الوجه الرابع: إذا رأيت متفقهاً يتردد إلى فاسق أو مبتدع وخفت أن تتعدَّ إليه بدعته وفسقه، فلك أن تكشف له بدعته وفسقه بذكر حاله، ويشترط أن يقصد النصيحة لا غيرها.

• الوجه الخامس: أن يكون له ولاية لا يقوم بها على وجهها، إما بأن لا يكون صالحاً لها، أو بأن يكون فاسقاً أو مغفلاً ونحو ذلك، فيجب ذكر ذلك لمن له عليه ولاية عامة ليزيله ويولي من يصلحه أو يعلم ذلك منه لتعامله بمقتضى حاله ولا يغتر به، وأن يسعى في أن يحثه على الاستقامة أو يستبدل به.

وهذه وجوه التحذير للمسلمين التي ذكرها النووي، ذكرناها إجمالاً، مما يقصد به تحذير المسلمين دون قصد الإفساد، أو الحسد، أو مما يكون دافعه ممنوعاً شرعاً، وهذا يتوقف على نية المحذر والناصح، فإنها الأعمال بالنيات كما قال الصادق المصدوق عليه السلام.

الخامس: أن يكون مجاهرًا بفسقه، أو بدعته:

كالمجاهر بشرب الخمر، وكمن يجالس الكاسيات العاريات، وكمن ينشر في صحيفته أو مجلته صوراً للعاريات، أو كمن يجاهر بإفساد الأخلاق والذوق العام، أو يدفع الرشاوى علناً، أو يصادر الأموال العامة، وأموال الناس ظلماً، أو يحارب المؤمنين ويطاردتهم.

(١) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٣/ ١٣١).

ومن الشواهد على ذلك ما رواه أنس - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيب له»^(١).

وما رواه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «أترعون عن ذكر الفاجر، اهتكوه حتى يعرفه الناس، اذكروه بها فيه حتى يحذره الناس»^(٢).

وما رواه ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قسم رسول الله ﷺ قسمة، فقال رجل من الأنصار: والله ما أريد محمد بهذا وجه الله تعالى. فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته، فتغير وجهه وقال: «رحم الله موسى! لقد أودى بأكثر من هذا فصبر»^(٣).

وما رواه زيد بن أرقم - رضي الله عنه - قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فأصاب الناس فيه شدة، فقال عبدالله بن أبي: لا تنفقوا على من عند رسول الله ﷺ حتى ينفضوا من حوله. وقال: لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته بذلك، فأرسل إلى عبدالله بن أبي وذكر الحديث، وأنزل الله تعالى تصديقه: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ﴾^(٤).

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب الرجل من أهل الفقه يسأل عن الرجل من أهل الحديث (٢٩٨/١٥)، رقم (٢١٥١٨).

وقال العراقي في تخريج الإحياء (أخرجه ابن عدي، وأبو الشيخ في كتاب ثواب الأعمال من حديث أنس بسند ضعيف).
انظر: تخريج الإحياء للعراقي (١٣٢/٣).

(٢) رواه الطبراني في المعجم الصغير (٢٥٧/١)، رقم (٥٩٩)، وفي المعجم الأوسط (٥٣٤/٤)، رقم (٤٣٧٢).

وقال العراقي: (أخرجه الطبراني، وابن حبان في الضعفاء، وابن أبي الدنيا في الصمت)، تخريج الإحياء (١٣٢/٣).

(٣) رواه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الطائف (١٥٧٦/٤)، رقم (٤٠٨٠). وكتاب الأدب، باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه (٢٢٥١/٥)، رقم (٥٧١٢). وكتاب الدعوات، باب قول الله تعالى (وصل عليهم)، (٢٣٣٣/٥)، رقم (٥٩٧٧).

- وأحمد في مسنده (٦٢٧/١)، رقم (٣٥٩٧).

- وأبو يعلى في مسنده (١٣٢/٩)، رقم (٥٢٠٦).

(٤) رواه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: (إذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ) (١٨٥٩/٤)، رقم (٤٦١٧-٤٦١٨).
(٤٦٢١-٤٦٢٠).

- ومسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب صفات المنافقين (١١٨/١٧)، رقم (٦٩٥٥).

وهذان الحديثان يدلان على ما قلناه، فإن الرجلين قد جاهرا بمقولتهما، فأخبر الصحابة النبي ﷺ بذلك تحذيرًا له منهم، وتعريفًا بسوء أديهم ونفاقهم في ذلك.

فشاهد الحديثين قول الصحابين: (فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بذلك)، وسماع النبي ﷺ لهما دل على أن من كان هذا شأنه لا غيبة له.

قال الإمام الغزالي: (أن يكون مجاهرًا بالفسق كالمخنث، وصاحب الماخور، والمجاهر بشرب الخمر ومصادرة الناس، وكان ممن يتظاهر به، بحيث لا يستنكف من أن يذكر له، ولا يكره أن يذكر به، فإذا ذكرت فيه ما يتظاهر به فلا إثم عليك)^(١).

ثم قال: (وقال عمر - رضي الله عنه -: ليس لفاجر حرمة، وأراد به المجاهر بفسقه دون المستتر فلا بد من مراعاة حرمة، وقال الصلت بن طريف: قلت للحسن: الرجل الفاسق المعلن بفجوره ذكرى له بما فيه غيبة له؟ قال: لا ولا كرامة، وقال الحسن: ثلاثة لا غيبة لهم: صاحب الهوى، والفاسق المعلن بفسقه، والإمام الجائر؛ فهؤلاء الثلاثة يجمعهم أنهم يتظاهرون بدور بما يتفاخرون به، فكيف يكرهون ذلك وهم يقصدون إظهاره؟

وقال عوف: دخلت على ابن سيرين فتناولت عنده الحجاج، فقال: إن الله حكم عدل ينتقم للحجاج ممن اغتابه، كما ينتقم من الحجاج لمن ظلمه، وإنك إذا لقيت الله تعالى غداً كان أصغر ذنب أصبته أشد عليك من أعظم ذنب أصابه الحجاج)^(٢).

ويستدل على ذلك أيضًا بأن المجاهر قد أعلن عن نفسه، فلا جديد في إعلان الناس أمره، بل قد يكون ذلك واجبًا ليتقيه الناس ويهجروه حتى ينزجر فيتوب أو يخفى شره، ولكن مع ذلك إذا ذكرنا العيب فلا نزيد فيما جاهر به، فمن شرب الخمر جهراً، لك أن تقول: شارب خمر، وليس لك أن تقول: جبان، خائن، سفاك وغيره^(٣).

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٣/ ١٣٢).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (٣/ ١٣٢).

(٣) انظر: الآداب الشرعية (١/ ٢٧٦)، الأذكار (٥٣٠)، فتح الباري (١٠/ ٤٧٢)، شرح مسلم (١٦/ ١٤٣).

السادس: التعريف:

فإذا كان الإنسان معروفاً بقلب كالأعمش والأعرج والأصم والأعمى والأحول، وغيرهم جاز تعريفه بذلك بنية التعريف ويحرم إطلاقه على جهة النقص، ولو أمكن التعريف بغيره كان أولى.

قال الغزالي: (فلا إثم على من يقول: روى أبو الزناد عن الأعرج، وسلمان عن الأعمش، وما يجري مجراه فقد فعل العلماء ذلك لضرورة التعريف، ولأن ذلك قد صار بحيث لا يكرهه صاحبه لو علمه بعد أن قد صار مشهوراً به، نعم إن وجد عنه معدلاً وأمكنه التعريف بعبارة أخرى فهو أولى، ولذلك يقال للأعمى: البصير عدولاً عن اسم النقص)^(١).

فهذه الأحوال الستة التي نص عليها الفقهاء، والتي تجوز فيها الغيبة، ويجوز سماعها، إذا قيلت له أو كان في مجلسها لمن له شأن بتلك الأحوال مع الضوابط التي وضعها الفقهاء لها، والأصل في الغيبة وسماعها الحرمة كما قلنا إلا أنها جازت في هذه الأحوال للمصلحة المقتضية لها، وللمبررات الشرعية المسوغة لها. والله أعلم.

وقد جمع هذه الأمور الستة أحد الشعراء، فقال:

القدح ليس بغيبة في ستة .: متظلم ومعرف ومحذر
ومجهر فسقاً ومستفتٍ ومن .: طلب الإعانة في إزالة منكر^(٢)

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٣/ ١٣٢).

(٢) انظر: الأذكار للنووي (٥٣٠).

المبحث الرابع

سماع السلام والرد عليه

- المطلب الأول : حكم رد السلام على السامع.
- المطلب الثاني : رد السلام عن طريق الرسول أو الكتاب.
- المطلب الثالث : رد السلام من الصبي ورد السلام على الصبي.
- المطلب الرابع : رد السلام من المرأة على الرجل ورد السلام على المرأة من الرجل.
- المطلب الخامس : رد السلام على الفساق وأصحاب الكبائر.
- المطلب السادس : رد السلام على أهل الكتاب.
- المطلب السابع : كيفية رد السلام على من سمعه.
- المطلب الثامن : رد السلام بالإشارة ونحوها.
- المطلب التاسع : الأحوال التي يسقط فيها رد السلام على من سمعه.

مقدمة

هذا المبحث يتناول أدباً من الآداب الشرعية التي شرعها الإسلام، وحث عليها، وهي السلام ورده.

والسلام: هو التحية التي شرعها الله لعباده المؤمنين من لدن آدم إلى يوم القيامة. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾^(١).

وما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «لما خلق الله آدم عليه السلام، قال: اذهب فسلم على أولئك - نفر من الملائكة جلوس - فاستمع ما يحوونك فإنها تحيتك وتحية ذريتك، فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله»^(٢).

ورأى جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة أن حكم السلام سنة مستحبة وليس بواجب، وهو سنة على الكفاية، إن كان المسلمون جماعة، بحيث يكفي سلام الواحد منهم، ولو سلموا كلهم كان أفضل.

بخلاف الحنفية، ورواية عن أحمد ومقابل المشهور عند المالكية فعندهم الابتداء بالسلام واجب^(٣).

واستدلوا بحديث مسلم: «حق المسلم على المسلم ست: إذا لقيته فسلم عليه...»^(٤).

ولسنا بصدد ذكر الخلاف في المسألة؛ لأن المقصود من هذا المبحث ما يتعلق بالسماع، وهو سماع السلام وما يترتب عليه من تكليف على المسلم السامع له، فالحديث سيكون - بإذن الله - حول حكم رد السلام على من سمعه، وكيفية، والأحوال المختلفة في سماعه، والرد عليه كما سنعرض لاحقاً بإذن الله.

(١) سورة النساء، آية (٨٦).

(٢) رواه البخاري، كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، (٣/١٢١٠)، رقم (٣١٤٨). وكتاب الاستئذان، باب بدء السلام (٥/٢٢٩٩)، رقم (٥٨٧٣).

- ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم كأفئدة الطير (١٧/١٧٥)، رقم (٧٠٩٢).

(٣) انظر: رد المحتار لابن عابدين (١/٣٥٠)، حاشية الدسوقي (١/٢٤١)، الشرح الصغير (١/١٢٥)، روضة الطالبين (١/١٦٧)، المغني (١/٥٥١)، كشاف القناع (١/٣٦١)، زاد المعاد (٢/٣٨٢).

(٤) رواه البخاري في الأدب المفرد، باب حق المسلم على المسلم أن يسلم عليه إذا لقيه (١/٢٦٨)، رقم (١٠٢١).

- ومسلم، كتاب السلام، باب من حق المسلم على المسلم رد السلام (١٤/٣٦٨)، رقم (٥٦١٦).

المطلب الأول حكم رد السلام من السامع

اتفق الفقهاء^(١) على أن رد السلام على من سمعه حكمه الوجوب، إن كان السامع والمسلم عليه واحداً، أما إن كان السامع جماعة، والمسلم عليه أكثر من واحد، فإن رد السلام فرض كفاية يسقط الوجوب برد واحد منهم، أو يأتون جميعهم عند عدم الرد، وإن ردوا جميعهم كان أفضل.

والأدلة على كون رد السلام واجب هي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾^(٢). وقوله تعالى: ﴿فَحَيُّوا﴾ لفظ أمر وهو يقتضي الوجوب.

٢ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال ﷺ: «حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس»^(٣). والحديث وصف رد السلام بأنه حق للمسلم على أخيه المسلم، والحق من ألفاظ الوجوب فدل على أنه واجب.

٣ - عن علي - رضي الله عنه - قال: قال ﷺ: «يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم، ويجزئ عن الجلوس أن يرد أحدهم»^(٤).

قال الإمام النووي: (وأما رد السلام، فإن كان المسلم عليه واحداً تعين عليه الرد، وإن

(١) انظر: رد المحتار لابن عابدين (١/ ٣٥٠)، حاشية الدسوقي (١/ ٢٤١)، الشرح الصغير (١/ ١٢٥)، روضة الطالبين (١/ ١٦٧)، المجموع (٤/ ٥٠٠)، المغني (١/ ٥٥١)، كشف القناع (١/ ٣٦١)، زاد المعاد لابن القيم (٢/ ٣٨٣).

(٢) سورة النساء، آية (٨٦).

(٣) رواه البخاري، كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز (١/ ٤١٨)، رقم (١١٨٣).

- ومسلم، كتاب السلام، باب من حق المسلم على المسلم رد السلام (١٤/ ٣٦٨)، رقم (٥٦١٥)

(٤) رواه أبو داود، كتاب الأدب، باب ما جاء في رد الواحد عن الجماعة (٢/ ٧٧٥)، رقم (٥٢١٠).

كانوا جماعة كان ردُّ السلام فرض كفاية عليهم، فإن ردَّ واحدٌ منهم سقط الحرجُ عن الباقيين، وإن تركوه كلُّهم أثموا كلهم، وإن ردَّوا كلهم فهو النهاية في الكمال والفضيلة، كذا قال أصحابنا، وهو ظاهر حسن، واتفق أصحابنا على أنه لو رد غيرهم لم يسقط الرد عنهم، بل يجب عليهم أن يردوا، فإن اقتصروا على رد ذلك الأجنبي أثموا^(١).

قلت: وهذا وجه؛ لأن المسلم قد أرسل سلامه لهذه الجماعة، فالأولى أن يكون الردُّ منهم لا من غيرهم، والإجزاء أن يرد واحد منهم، فإن ردَّ أجنبي غيرهم، فإنما الرد لم يكن عليه واجباً؛ لأنه سمعه من غير قصد، فلم يكن مقصوداً به، وإنما الوجوب تعلق بالجماعة التي كان السلام لهم.

وقال الإمام ابن القيم في زاد المعاد: (وكان من هديه ﷺ يبدأ من لقيه بالسلام، وإذا سلَّم عليه أحد ردَّ عليه مثل تحيته، أو أفضل منها على الفور من غير تأخير إلا لعذر مثل حالة الصلاة وحالة قضاء الحاجة)^(٢).

وأما إن كان المسلم جماعة والسامع واحداً، فإنه يكفي أن يرد عليهم بقوله (وعليكم السلام)، ويقصد به الرد على جميعهم، ويسقط عنه فرض الرد عليهم جميعهم.

قال الإمام النووي في الأذكار: (إذا سلمت جماعة على رجل، فقال: وعليكم السلام، وقصد الردَّ على جميعهم سقط عنه فرض الردَّ في حق جميعهم، كما لو صلى على جنائز دفعة واحدة، فإنه يسقط فرض الصلاة على الجميع)^(٣).

ويشترط أن يكون الردَّ على الفور، فإن أخره ثم ردَّ لم يكن جواباً، وكان آثماً بترك الردَّ^(٤).

(١) انظر: المجموع للنووي (٤/٤٩٩)، الأذكار للنووي (٣٩٤).

(٢) انظر: زاد المعاد لابن القيم (٢/٣٨٣).

(٣) انظر: الأذكار للنووي (٤٠٩).

(٤) انظر: الأذكار للنووي (٣٩٣).

فائدة: ابتداء السلام سنة، كما قال الجمهور، والرد عليه واجب، ومع ذلك، فإن ابتداء السلام أفضل من رده، وهذا من المسائل التي استثنيت من كون الفرض أفضل من التطوع، ومنها إبراء المعسر أفضل من إنظاره، ولكن رد ذلك ابن حجر الهيتمي^(١) في التحفة بأن سبب الفضل في هذين (رد السلام، وإبراء المعسر) هو اشتغال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة؛ إذ بالإبراء زال الانتظار، وبالإبتداء حصل أمن أكثر مما في الجواب، أي فضله عليه من حيث اشتغاله على مصلحة الواجب لا من ذاته، ولا من حيث كونه مندوباً^(٢).

وقال الإمام ابن علان صاحب (دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين) في كتابه (الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية)، ناظماً هذين البيتين في هذا المعنى^(٣):

الفرض أفضل من نفلٍ وإن كثرا فيما عدا أربعاً خذها حكت دررا
بدء السلام أذان مع طهارتنا قبيل وقت وإبراء لمن عسرا

قلت: هذه من النكت الفقهية التي تظهر لبعض الفقهاء بعد التأمل واستقصاء المسائل الفقهية المتناثرة في أبواب الفقه الإسلامي.

(١) هو أحمد بن حجر الهيتمي (وعند البعض الهيتمي بالثاء المثلثة) السعدي، الأنصاري، شهاب الدين أبو العباس، ولد في محلة أبي الهيثم بمصر، ونشأ وتعلم بها، فقيه شافعي، مشارك في أنواع من العلوم، تلقى العلم بالأزهر، وانتقل إلى مكة، وصنف بها كتبه وبها توفي، برع في العلوم خصوصاً فقه الشافعي. من تصانيفه: تحفة المحتاج شرح المنهاج، الإيعاب شرح العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعية والأصحاب، الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام، كف الرعاع عن محرمات اللهو والسباع. كانت ولادته عام ٩٠٩هـ، ووفاته عام ٩٧٣هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (١/٢٢٣)، معجم المؤلفين (٢/١٥٢)، البدر الطالع (١/١٠٩).

(٢) انظر: فتح العلام في أحكام السلام للعلامة علوي بن أحمد السقاف الشافعي المكي (٣٣-٣٤).

(٣) انظر: الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية (٥/٣٢٦).

المطلب الثاني

رد السلام عن طريق الرسول أو الكتاب

أولاً: رد السلام من الصبي:

وإن سلم عليه أحد بواسطة الرسول أو الكتاب، كالسلام مشافهة يبقى وجوب الرد عليه، ويستدل على ذلك بما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «هذا جبريل يقرأ عليك السلام» قالت: قلت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته^(١).

ويستحب أن يرد على المبلغ أيضاً، فيقول: وعليك وعليه السلام. لما روي في سنن أبي داود: (بعثني أبي إلى رسول الله ﷺ فقال: آتته فأقرئه السلام فأتيته، فقلت إن أبي يقرئك السلام، فقال: «عليك السلام وعلى أبيك السلام»^(٢)).

قال الإمام النووي: (إذا نادى إنسان إنساناً من خلف ستر أو حائط، فقال: السلام عليك يا فلان، أو كتب كتاباً فيه السلام عليك يا فلان، أو السلام على فلان، أو أرسل رسولاً، وقال: سلم على فلان، فبلغه الكتاب أو الرسول، وجب عليه أن يرد السلام)^(٣).

وقال: (إذا بعث إنسان مع إنسان سلاماً، فقال الرسول: فلان يسلم عليك، فقد قدمنا أنه يجب عليه أن يرد على الفور، ويستحب أن يرد على المبلغ أيضاً، فيقول: وعليك وعليه السلام)^(٤). وجاء في زاد المعاد لابن القيم: (وكان من هديه ﷺ إذا بلغه أحد السلام عن غيره أن يرد عليه وعلى المبلغ)^(٥).

(١) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٣/ ١١٧٧)، رقم (٣٠٤٥). وكتاب الاستئذان، باب تسليم الرجال على النساء والنساء على الرجال (٢٣٠٦)، رقم (٥٨٩٥).

- ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة (٢٠٨/ ١٥)، رقم (٦٢٥٤).

(٢) رواه أبو داود، كتاب الأدب، باب في الرجل يقول: فلان يقرئك السلام (٢/ ٧٨٠)، رقم (٥٢٣١).

(٣) انظر: المجموع للنووي (٤/ ٥٠٠)، الأذكار للنووي (٣٩٥).

(٤) انظر: المجموع للنووي (٤/ ٥٠٠)، الأذكار للنووي (٣٩٦).

(٥) انظر: زاد المعاد لابن القيم (٣/ ٣٩٠).

المطلب الثالث

ردّ السلام من الصبي، وردّ السلام على الصبي

وأما إن سلم على صبي، فإن ردّ الصبي عليه غير واجب، لأن الصبي ليس من أهل الفرض^(١). وهذا وارد، لما دلت عليه الأحاديث من سلام النبي ﷺ على الصبيان.

عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ مر على صبيان فسلم عليهم، وقال: كان النبي ﷺ يفعل^(٢).

قال الإمام النووي: (قال المتولي: لو سلم على صبي لا يجب عليه الجواب؛ لأن الصبي ليس من أهل الفرض، وهذا الذي قاله صحيح، لكن الأدب، والمستحب له الجواب)^(٣).

وإن سلم على جماعة منهم صبي، فرد الصبي السلام، فهل يسقط عنهم فرض ردّ السلام أم لا؟

ذهب الحنفية إلى أنه إن كان عاقلًا سقط رد السلام عنهم برد الصبي؛ لأنه من أهل الفرض في الجملة، بدليل حل ذبيحته مع أن التسمية فيها فرض عندهم^(٤).

وذهب إلى ذلك أيضًا الأجهوري من المالكية^(٥)، والشاشي من الشافعية^(٦) قياسًا على

(١) انظر: رد المحتار (٢٦٥/٥)، الفواكه الدواني (٤٢٢/٢)، روضة الطالبين (٢٢٩/١٠)، نهاية المحتاج (٤٧/٨)، تحفة المحتاج (٢٢٣/٩)، الآداب الشرعية (٣٨٠/١)، الأذكار (٣٩٧)، أحكام القرآن للقرطبي (٣٠٢/٥)، زاد المعاد (٣٧٦/٣)، المجموع للنووي (٥٠٦-٥٠٥/٤).

(٢) رواه البخاري، كتاب الاستئذان، باب التسليم على الصبيان (٢٣٠٦/٥)، رقم (٥٨٩٣)، وفي الأدب المفرد (٢٨٠/١)، رقم (١٠٧٥).

- والترمذي، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في التسليم على الصبيان (٥٥/٥)، رقم (٢٦٩٦).

- والبيهقي في شعب الإيمان (٤٥٩/٦)، رقم (٨٨٩٤).

- والطبراني في الأوسط (٣٨١/٤)، رقم (٧٨٥١-٣٩٨٣).

(٣) انظر: الأذكار للنووي (٣٩٧).

(٤) انظر: رد المحتار لابن عابدين (٢٦٥/٥).

(٥) انظر: الفواكه الدواني (٤٢٢/٢)، أحكام القرآن للقرطبي (٣٠٢/٥).

(٦) انظر: روضة الطالبين (٢٢٩/١٠)، نهاية المحتاج (٤٧/٨)، تحفة المحتاج (٢٢٣/٩)، الأذكار (٣٩٧).

أذان للرجال، والأصح عند الشافعية عدم سقوط فرض ردّ السلام عن الجماعة برد الصبي.
وتوقف في الاكتفاء برد الصبي عن الجماعة صاحب الفواكه الدواني من المالكية، حيث
قال: ولنا فيه وقفة؛ لأن الردّ فرض على البالغين، وردّ الصبي غير فرض عليه، فكيف يكفي
عن الغرض الواجب على المكلفين^(١).

والراجع - فيما أرى - القول بعدم سقوط رد السلام برد الصبي مع وجودهم؛ لأنه
ليس بفرض عليه، وهو فرض عليهم. والله أعلم.

قال النووي: (ولو سلم بالغ على جماعة فيهم صبي، فرد الصبي، ولم يرد منهم غيره، فهل
يسقط عنهم؟ فيه وجهان: أحدهما - وبه قال القاضي حسين وصاحبه المتولي - لا يسقط؛ لأنه
ليس أهلاً للفرض، والردّ فرض، فلم يسقط به كما لا يسقط به الفرض في الصلاة على الجنابة.
والثاني قول أبي بكر الشاشي من أصحابنا: إنه يسقط كما يصح أذان للرجال، ويسقط
عنهم طلب الأذان)^(٢).

ثانياً: رد السلام على الصبي:

وأما إن سلم الصبي، فهل يجب الرد عليه؟ رجح الإمام النووي وجوب الرد عليه
لصحة إسلامه، وأن المقصود هو الردّ على تحية الصبي، وقد سمعت فلزم الرد على قائلها.

قال النووي: (ولو سلم الصبي على بالغ، فهل يجب عليه الرد؟ فيه وجهان: مبنيان
على صحة إسلامه، إن قلنا: يصح إسلامه، كان سلامه كسلام البالغ، فيجب جوابه، وإن
قلنا: لا يصح إسلامه لم يجب رد السلام، لكن يستحب. قلت: الصحيح من الوجهين
وجوب ردّ السلام لقوله الله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾^(٣). وأما قولها
إنه مبني على إسلامه، فقال الشاشي: هذا بناء فاسد، وهو كما قال. والله أعلم^(٤).

(١) انظر: الفواكه الدواني (٢/ ٤٢٢).

(٢) انظر: الأذكار للنووي (٣٩٧)، المجموع لنووي (٤/ ٥٠٥).

(٣) سورة النساء، آية (٨٦).

(٤) انظر: الأذكار للنووي (٣٩٧).

المطلب الرابع ردّ السلام من المرأة على الرجل، وردّ السلام على المرأة من الرجل^(١)

سلام المرأة على المرأة يسن كسلام الرجل على الرجل، وكذلك رد السلام من المرأة على مثلها، كالرد من الرجل على سلام الرجل، وهو الوجوب العيني إن كانت فرداً أو الكفائي إن كن جماعة.

وأما إذا اختلف الجنسان، فسلام الرجل على المرأة جائز في الأصل^(٢)، لما روي عن أسماء بنت يزيد - رضي الله عنها - قال: مرّ علينا رسول الله ﷺ في نسوة فسلم علينا، وفي رواية للترمذي: أن رسول الله ﷺ مرّ في المسجد يوماً وعصبة من النساء قعود فألوى بيده بالتسليم^(٣).

وعن سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال: كانت لنا عجوز ترسل إلى بضاعة نخل بالمدينة، فتأخذ من أصول السلق فتطرحه في قدر وتكركر^(٤) حبات من شعير، فإذا صلينا الجمعة انصرفنا، ونسلم عليها؛ فتقدمه إلينا^(٥).

(١) انظر: رد المحتار لابن عابدين (٢٣٦/٥)، أحكام القرآن للقرطبي (٣٠٢/٥)، روح المعاني للآلوسي (٩٩/٥)، الفواكه الدواني (٤٢٢/٢)، شرح الزرقاني (١١٠/٣)، روضة الطالبين (٢٢٩/١٠-٢٣٠)، تحفة المحتاج (٢٢٣/٩)، الأذكار (٤٠٢)، المجموع (٥٠٥-٥٠٦)، الآداب الشرعية (٣٧٤/١)، زاد المعاد (٣٧٦/٣).

(٢) رواه ابن ماجه، كتاب الأدب، باب السلام على الصبيان والنساء (٣٠٧/٣)، رقم (٣٧٠١).

(٣) رواه الترمذي، كتاب الاستئذان، باب التسليم على النساء (٥٥/٥)، رقم (٢٦٩٧)، وقال: هذا حديث حسن.

(٤) تكركر: أي تطحن، والكركرة: الطحن.

(٥) رواه البخاري، كتاب المزارعة، باب ما جاء في الغرس (٨٢٧/٢)، رقم (٢٣٤٩). وكتاب الأطعمة، باب السلق والشعير (٢٠٦٤/٥)، رقم (٥٤٠٣). وكتاب الاستئذان، باب تسليم الرجال على النساء والنساء على الرجال (٢٣٠٦/٥)، رقم (٦٢٤٨).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب التغذية (٥١٤/٤)، رقم (١٣٨٢٥-٦٠٤٣) وفي شعب الإيمان له (٨٨٩٥).

- والطبراني في المعجم الكبير (٣٣٢٥-٥٩٠٤).

وجواز سلام الرجل على المرأة إن كانت تلك المرأة زوجة أو أمة أو من المحارم، فسلامه عليها سنة، وردّ السلام منها عليه واجب، بل يسن أن يسلم الرجل على أهل بيته ومحارمه. وكذلك يجب رد السلام عليها إن سلمت.

وإن كانت تلك المرأة أجنبية، فإما أن تكون عجوزًا أو شابة، فإن كانت عجوزًا أو امرأة لا تُشتهى، فالسلام عليها سنة، وردّ السلام منها على من سلم عليها لفظًا واجب.

وأما إن كانت تلك المرأة شابة يُخشى الافتتان بها، أو يُخشى افتتانها هي أيضًا بمن سلم عليها، فالسلام عليها وردّ السلام منها حكمه الكراهة عند المالكية والشافعية والحنابلة^(١).

وذهب الحنفية إلى أن الرجل يردّ على سلام المرأة في نفسه، إن سلمت هي عليه^(٢).

وتردّ هي أيضًا في نفسها، إن سلم هو عليها، وصرح بعض الشافعية بحرمة ردها عليه^(٣).

قال الإمام النووي: (قال أصحابنا: والمرأة مع المرأة كالرجل مع الرجل، وأما المرأة مع الرجل، فقال الإمام أبو سعد المتولي: إن كانت زوجته أو جاريته أو محرّمًا من محارمه، فهي معه كالرجل، فيستحب لكل واحد منهما ابتداء السلام على الآخر، ويجب على الآخر ردّ السلام عليه، وإن كانت أجنبية، فإن كانت جميلة، يخاف الافتتان بها، لم يسلم الرجل عليها، ولو سلم لم يجز لها ردّ الجواب، ولم تسلم هي عليه ابتداء، فإن سلمت لم تستحق جوابًا فإن أجابها كره له، وإن كانت عجوزًا لا يفتتن بها، جاز أن تسلم على الرجل، وعلى الرجل ردّ السلام عليها، وإذا كانت النساء جمعًا فيسلم عليهن الرجل أو كان الرجال جمعًا كثيرًا، فسلموا على المرأة الواحدة جاز إذا لم يخف عليه، ولا عليهن، ولا عليها، أو عليهم فتنة)^(٤).

(١) انظر: الفواكه الدواني (٤٢٢/٢)، روضة الطالبين (٢٢٩/١٠)، الأذكار (٤٠٢)، الآداب الشرعية (١/٣٧٤)، زاد المعاد (٣/٣٧٦).

(٢) انظر: رد المحتار لابن عابدين (٢٣٦/٥).

(٣) انظر: الأذكار (٤٠٢)، تحفة المحتاج (٩/٢٢٣)، المجموع (٤/٥٠٦).

(٤) الأذكار (٤٠٢-٤٠٣)، المجموع (٤/٥٠٦-٥٠٧).

قال الإمام ابن القيم في زاد المعاد: (وهذا هو الصواب في مسألة السلام على النساء، يسلم على العجوز وذوات المحارم دون غيرهن)^(١).

وأرى أن القول بکراهة السلام على الشابة والردّ عليها هو المختار؛ لأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وسدًا لذريعة الفتنة يمنع الرد منها والرد منه والسلام منهن على بعضهما البعض، إلا إن كانت في جمع من النساء حيث يؤمن معه الفتنة. والله أعلم.

(١) انظر: زاد المعاد (٣/ ٣٧٦).

المطلب الخامس ردّ السلام على الفاسق وأصحاب الكبائر

كره الفقهاء^(١) السلام على الفاسق وأصحاب الكبائر والمجاهرين بالمعاصي، كما كرهوا الردّ عليهم إن سلموا حتى يتوبوا وينزجروا.

واستدلوا بما روي في قصة كعب بن مالك - رضي الله عنه - حين تخلف عن غزوة تبوك، هو ورفيقان له، فقال: ... ونهى رسول الله ﷺ عن كلامنا، قال: وكنت آتي رسول الله ﷺ فأسلم عليه، فأقول: هل حرّك شفّتيه برّد السلام أم لا؟^(٢).

وبما رواه البخاري في الأدب المفرد عن عبدالله بن عمرو، قال «لا تسلموا على شراب الخمر»^(٣).

قال ابن عابدين في حاشيته: (السلام على الفاسق المجاهر بفسقه مكروه، وإلا فلا، ومثل الفاسق في هذا لاعب القمار، وشارب الخمر...)، وقال: (ويسلم على قوم في معصية، وعلى من يلعب الشطرنج ناوياً أن يشغلهم عما هم فيه عند أبي حنيفة، وكره عندهما تحقيراً لهما)^(٤).

وذكر المالكية أن ابتداء السلام على أهل الأهواء مكروه، كابتنائه على اليهود والنصارى^(٥).

(١) انظر: رد المحتار (١/٤١٤)، روح المعاني للآلوسي (٥/١٠١)، أحكام القرآن للقرطبي (٥/٣٠٢)، الفواكه الدواني (٢/٤٢٦)، الأذكار للنووي (٤٠٧)، المجموع (٤/٥٠٧)، الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/٣٨٩)، زاد المعاد (٣/٥٠٤).

(٢) رواه البخاري، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك (٤/٣٦٠٣)، رقم (٤١٥٦)، كتاب الاستئذان، باب من لم يسلم على من اقترف ذنباً (٥/٣٠٨)، رقم (٥٩٠٠).

- ومسلم، كتاب التوبة، باب توبة كعب وصاحبه (١٧٨٩)، رقم (٦٩٤٧).

(٣) رواه البخاري في الأدب المفرد، باب لا يسلم على فاسق (١/٢٧٤)، رقم (١٠٤٩).

(٤) انظر: رد المحتار لابن عابدين (١/٤١٤).

(٥) انظر: الفواكه الدواني (٢/٤٢٦)، حاشية العدوي على شرح الرسالة (٢/٤٣٨).

وقال الإمام النووي: (وأما المبتدع ومن اقترف ذنباً عظيماً ولم يتب منه، فينبغي أن لا يسلم عليهم، ولا يرد عليهم السلام، كذا قاله البخاري وغيره من العلماء)^(١).

ثم قال: (فإن اضطر إلى السلام على الظلمة، بأن دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة في دينه أو دنياه، إن لم يسلم سلم عليهم، قال الإمام أبو بكر بن العربي: قال العلماء: يسلم وينوي أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، المعنى الله عليكم رقيب)^(٢).

وقال الإمام ابن مفلح المقدسي في الآداب الشرعية: (يكره لكل مسلم مكلف أن يسلم على من يلعب الشطرنج أو النرد، وكذا مجالسته لإظهاره المعصية، وقال أحمد فيمن يلعب الشطرنج: ما هو أهل أن يسلم عليه، كما لا يسلم على المتلبسين بالمعاصي ويردّ عليهم إن سلموا إلا أن يغلب على ظنه انزجارهم بترك الرد)^(٣).

وقال الآلوسي في روح المعاني: (وأما ردّ السلام على الفاسق أو المبتدع فلا يجب زجراً لها)^(٤).

وقال الإمام ابن القيم في الزاد: (ومنها: ترك الإمام والحاكم رد السلام على من أحدث حدثاً تأديباً له وزجراً لغيره، فإنه ﷺ لم ينقل أنه رد على كعب، بل قابل سلامه بتبسم المغضب)^(٥).

(١) انظر: الأذكار للنووي (٤٠٧)، المجموع (٤/٥٠٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/٣٨٩).

(٤) انظر: تفسير الآلوسي (روح المعاني) (٥/١٠١).

(٥) انظر: زاد المعاد لابن القيم (٣/٥٠٤).

المطلب السادس رد السلام على أهل الكتاب

ذهب الشافعية والحنابلة إلى وجوب الردّ عليهم^(١)، وذهبت طائفة من الحنفية والمالكية إلى جواز الردّ عليهم وعدم وجوبه^(٢).

ويقصر في الرد عليهم بقول: (وعليكم) بالواو والجمع، أو عليك، بالواو دون الجمع.

وهذا عند الحنفية والشافعية والحنابلة، لورود الأدلة في ذلك^(٣).

أما المالكية، فإن الردّ عندهم يكون بلفظ (عليكم)، ولفظ (عليك) بدون الواو للأدلة الواردة عندهم في ذلك^(٤).

أما أدلة الجمهور فهي: ما روي عن أنس رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «إذا سلّم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم»^(٥).

ومنها ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن الرسول ﷺ قال: «إذا سلّم عليكم

(١) انظر: نهاية المحتاج (٤٩/٨)، روضة الطالبين (٢٣٠-٢٣١/١٠)، تحفة المحتاج (٢٢٩/٩)، شرح مسلم للنووي (١٤٤/١٤)، المجموع (٨٠٥/٤)، المغني (٥٣٦/٨)، كشاف القناع (١٢٠/٧) أحكام القرآن للقرطبي (٣/٣٠٤)، الآداب الشرعية لابن مفلح (١/٣٨٧).

(٢) انظر: رد المحتار (٢٦٥/٥)، الاختيار شرح المختار (١٦٥/٤)، الفواكه الدواني (٤٢٥/٢)، حاشية العدوي على الخرشي (١١٠/٣).

(٣) انظر: رد المحتار (٢٦٥/٥)، الأذكار (٤٠٤)، شرح مسلم (١٤٤/١٤)، نهاية المحتاج (٤٩/٨)، المغني (٥٣٦/٨)، زاد المعاد (٣/٣٨٩)، الآداب الشرعية لابن مفلح (١/٣٨٧).

(٤) انظر: الفواكه الدواني (٤٢٥/٢)، حاشية العدوي على الخرشي (١١٠/٣)، أحكام القرآن للقرطبي (٣/٣٠٤).

(٥) رواه البخاري، كتاب الاستئذان، باب: كيف الرد على أهل الذمة بالسلام (٢٣٠٩/٥)، رقم (٥٩٠٣). وكتاب استئابة المرتدين، باب إذا عرض الذمي غيره بسب النبي ﷺ (٢٥٣٨/٦)، رقم (٦٥٢٧).

- وأبو يعلى في مسنده (٢٩٥/٥)، رقم (٣١٥٣-٢٩١٦).

اليهود، فإنما يقول أحدهم السام عليكم، فقل (وعليك)»^(١).

واستدل المالكية بما رواه الإمام مالك في موطأه عن ابن عمر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن اليهود إذا سلموا عليكم يقول أحدهم السام عليكم، فقل عليك»^(٢). بدون واو. وفي رواية أخرى قال (عليكم) بالجمع دون الواو.

قال الإمام النووي: (فإن سلموا هم على مسلم، قال في الرد: (وعليكم) ولا يزيد على هذا)^(٣).

وقال الإمام ابن القيم في زاد المعاد: (واختلفوا في وجوب الرد عليهم، فالجمهور على وجوبه وهو الصواب، وقالت طائفة: لا يجب الرد عليهم، كما لا تجب على أهل البدع، والأولى والصواب الأول، والفرق أنا مأمورون بهجر أهل البدع تعزيراً لهم، وتحذيراً منهم بخلاف أهل الذمة)^(٤).

والراجح فيما أرى قول الجمهور، أي وجوب الرد عليهم إذا سلموا مع مراعاة كون الرد بما ورد من لفظ (وعليكم) أو (وعليك)؛ وذلك لأن الآية صريحة في وجوب الرد على من سلم ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنِّ مِمَّا أَوْزَدُوها﴾.

ثم جاءت السنة وخصصت قوله تعالى: ﴿بِأَحْسَنِّ مِمَّا أَوْزَدُوها﴾ وقصرت الرد على ما ذكرنا، وكذلك من أدلة الوجوب الحديث الوارد في ذلك، فقد قال ﷺ: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم»، والأمر للوجوب ما لم يصرفه صارف عن ذلك. والله أعلم.

(١) رواه البخاري، كتاب الاستئذان، باب كيف الرد على أهل الذمة بالسلام (٢٣٠٩/٥)، رقم (٥٩٠٢).

(٢) رواه مالك في الموطأ، كتاب السلام، باب ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني (٩٦٠/٢)، رقم (٨٣٧).

(٣) انظر: الأذكار للنووي (٤٠٤).

(٤) انظر: زاد المعاد لابن القيم (٣/٣٨٩).

المطلب السابع

كيفية رد السلام على من سمعه

وكيفية الردّ أن يقول المسلم عليه: (وعليكم السلام) بتقديم الخبر، وبالواو، وله أن يقول: (سلام عليكم)، أو (السلام عليكم)، بتنكير السلام وتقديمه وبدون الواو. لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ...﴾^(١).

وكذلك له أن يقول: (عليكم السلام) بدون الواو، أو (عليك السلام) بدون الواو، ولكن الأفضل بالواو، لصيرورة الكلام بها جملتين؛ فيكون التقدير: عليّ السلام وعليكم فيصير الراد مسلماً على نفسه مرتين، الأولى من المبتدئ، والثانية من نفس الراد، بخلاف ما إذا ترك الواو، فإن الكلام حينئذ يصير جملة واحدة تخص المسلم وحده^(٢).

قال الإمام النووي: (وأما الجواب فأقله (وعليك السلام)، أو (وعليكم السلام)، فإن حذف الواو، فقال: (عليكم السلام) أجزأه ذلك وكان جواباً).

ثم قال: (ولو قال المبتدئ: سلام عليكم أو قال: السلام عليكم، فللمجيب أن يقول في صورتين: سلام عليكم، وله أن يقول: السلام عليكم، قال تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾، وهذا وإن كان شرع من قبلنا، فقد جاء شرعنا بتقريره، وهو حديث أبي هريرة في جواب الملائكة آدم: (وهو قولهم لما سلّم آدم: السلام عليكم ورحمة الله ...)، فإن النبي ﷺ أخبرنا أن الله تعالى قال: (هي تحيتك وتحية ذريتك)، والأمة داخله في ذريته. والله أعلم^(٣).

والواجب في صيغة الردّ أن تكون كصيغة الابتداء، هذا في حدّ الواجب والاستحباب أن يزيد فيها، فإن قال المسلم (السلام عليكم)، فإن الردّ الواجب هو أن يقول المجيب (وعليكم السلام)، والردّ المستحب أن يزيد المجيب (وعليكم السلام ورحمة الله)، أو يزيد

(١) سورة هود، آية (٦٩).

(٢) انظر: الجافع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/ ٣٠٠)، روح المعاني للآلوسي (٥/ ٩٩)، المجموع للنووي (٤/ ٥٠٣)، حاشية العدوي على الرسالة (٢/ ٤٣٥)، زاد المعاد لابن القيم (٣/ ٣٨٦).

(٣) انظر: الأذكار للنووي (٣٩٢)، المجموع للنووي (٤/ ٥٠٣).

(وبركاته)، وإن قال المسلم: (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)، كانت الزيادة واجبة في الردّ، فيقول المجيب: (وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته)، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾.

قال الإمام القرطبي في جامعه: (ردّ الأحسن أن يزيد فيقول: (عليك السلام ورحمة الله)، لمن قال: سلام عليك: فإن قال: سلام عليك ورحمة الله، زدت في ردك: وبركاته، وهذا هو النهاية، فلا مزيد.

قال تعالى مخبراً عن أهل البيت الكريم: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾، فإن انتهى بالسلام غايته زدت في ذلك الواو في أول كلامك، فقلت: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته.

والردّ بالمثل أن تقول لمن قال السلام عليك: (عليك السلام)، إلا أنه ينبغي أن يكون السلام كله بلفظ الجماعة، وإن كان المسلم عليه واحداً. روى الأعمش عن إبراهيم النخعي، قال: إذا سلمت على الواحد فقل: السلام عليكم، فإن معه الملائكة^(١).

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/ ٣٠٠).

المطلب الثامن رد السلام بالإشارة ونحوها

كره الفقهاء^(١) ردّ السلام بالإشارة، ونحوها من تحريك الرأس أو اليد مع القدرة عليه وقرب المسلم منه، وسماعه لسلامه.

واستدلوا على ذلك بأن ذلك تشبه باليهود والنصارى، فقد ورد في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ليس منا من تشبه بغيرنا، لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى، فإن تسليم اليهود الإشارة بالأصابع، وتسليم النصارى الإشارة بالكف»^(٢).

وأما الحديث الذي ذكرناه سابقاً في رواية أسماء بنت يزيد: (أن رسول الله ﷺ مرّ في المسجد يوماً وعصبة من النساء قعود فأشار بيده بالتسليم)^(٣).

قال النووي: (فهذا محمول على أنه ﷺ جمع بين اللفظ والإشارة، يدل على هذا أن أبا داود روى هذا الحديث، وقال في روايته: فسلم علينا)^(٤).

وإن كانت الإشارة مقرونة بالنطق فلا كراهة في ذلك، بحيث وقع التسليم أو الردّ باللسان مع الإشارة أو كان المسلم بعيداً عن المسلم عليه، بحيث لا يسمع صوته فيشير إليه بالسلام بيده، أو برأسه ليعلمه أنه يسلم فلا بأس به^(٥).

وأما الردّ على الأصم الذي لا يسمع، فإنه يتلفظ بالردّ، ويشير به ليفهم الأصم، فيجمع

(١) انظر: رد المحتار (٥/٣٦٥)، الفواكه الدواني (٢/٤٢٢)، المجموع (٤/٥٠٨)، الآداب الشرعية (١/٤١٩)، دليل الفالحين شرح رياض الصالحين (٥/٣١٠).

(٢) رواه الترمذي، كتاب الاستئذان، باب كراهية إشارة البدء بالسلام (٥/٥٤)، رقم (٢٦٩٥). وقال: هذا حديث إسناده ضعيف، وروى ابن المبارك هذا الحديث عن ابن لهيعة، ولم يرفعه.

- والطبراني في الأوسط (٧/٢٨٦)، رقم (٧٣٨٠).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: الأذكار للنووي (٣٩٤)، المجموع للنووي (٤/٥٠٨).

(٥) انظر: الفواكه الدواني (٢/٤٢٢)، الآداب الشرعية (١/٤١٩)، دليل الفالحين (٥/٣١٠)، المجموع (٤/٥٠٨).

بين اللفظ والإشارة لقدرته على اللفظ.

وأما الردّ على الآخرس الذي لا ينطق إن سلم عليه بالإشارة لعدم قدرته على الكلام، فإنه يلزمه في الردّ عليه أن يرد عليه باللفظ؛ لقدرته عليه، ولسماع الآخرس له.

قال الإمام النووي: (إذا سلم على أصم لا يسمع فينبغي أن يتلفظ بلفظ السلام لقدرته عليه، ويشير باليد حتى يحصل الإفهام ويستحق الجواب، فلو لم يجمع بينهما لا يستحق الجواب وكذا لو سلم عليه أصم وأراد الرد، فيتلفظ باللسان ويشير بالجواب ليحصل به الإفهام ويسقط عنه فرض الجواب، ولو سلم على آخرس، فأشار الآخرس باليد سقط عنه الغرض؛ لأن إشارته قائمة مقام العبارة، وكذا لو سلم عليه آخرس بالإشارة يستحق الجواب كما ذكرنا^(١)).

وذكر البعض أنه تكفي الإشارة في السلام على أصم، أو آخرس، أو الردّ على سلامه^(٢).

والمختار - فيما أرى - أن الردّ على كل من الأصم والآخرس يكون باللفظ؛ لأنه مقدور عليه، وإن كان الأصم لا يسمع يلحق مع اللفظ الإشارة لإفهامه، أما الآخرس، فإنه يسمع، فلذلك يكون الردّ معه باللفظ لسماعه إياه، ولا مبرر للرد عليه بالإشارة، والاكتفاء به مع قدرته على السماع.

والردّ لازم للمجيب في كلتا الحالتين، كما قاله النووي. والله أعلم.

ونوه هنا أن ردّ السلام بالإشارة في الصلاة مشروع وجائز؛ لورود الأدلة فيه، وقد تناولنا هذه المسألة بالتفصيل عند الكلام على السماع في الصلاة في مبحث: سماع السلام في الصلاة، فليرجع له.

(١) انظر: الأذكار للنووي (٣٩٦)، المجموع (٥٠٣/٤).

(٢) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٤١٩/١).

المطلب التاسع

الأحوال التي يسقط فيها رد السلام على من سمعه

ذكر الفقهاء^(١) أحوالاً يسقط فيها رد السلام على من سمعه، وهي:

عند قضاء الحاجة؛ فإن السلام أصله في هذه الحالة الكراهة، وكذا عند الجماع وغيره، وكراهة هذا السلام جواباً لكراهة الكلام عند قضاء الحاجة، بل يكره الرد فيها.

والدليل على ذلك ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - (أن رجلاً مر برسول الله ﷺ يبول، فسلم، فلم يرد عليه)^(٢).

وما روي عن جابر - رضي الله عنه - أن رجلاً مرّ برسول الله ﷺ يبول، فسلم عليه، فقال ﷺ: «إن رأيتني على مثل هذه الحال فلا تسلم عليّ، فإنك إن فعلت ذلك لم أرد عليك»^(٣).

قال النووي: (ومن ذلك إذا كان المسلم عليه مشغولاً بالبول أو الجماع أو نحوهما، فيكره أن يسلم عليه، ولو سلم لا يستحق جواباً)^(٤).

وجاء في البحر الرائق: (وأجمعوا أن المتغوط لا يلزمه الرد في الحال ولا بعده؛ لأن السلام عليه حرام)^(٥).

(١) انظر: فتح القدير (١/١٧٣)، رد المحتار (١/٤١١-٤١٥)، البحر الرائق (١/٢٧٢)، جواهر الإكليل (١/٣٧)،

روضة الطالبين (١٠/٢٣٢)، المجموع (٤/٥١٠-٥١١)، الأذكار (٤٠١)، المغني (١/١٦٧).

(٢) رواه مسلم، كتاب الحيض، باب من لم يرد السلام وهو يبول (٤/٢٨٧)، رقم (٨٢١).

- أبو داود، كتاب الطهارة، باب أبرد السلام وهو يبول، (١/٥١)، رقم (١٦-١٧).

- والنسائي في المجتبى، كتاب الطهارة، باب السلام على من يبول (١/٣٩)، رقم (٣٧).

- وابن ماجه، كتاب الطهارة، وسننها، باب الرجل يسلم عليه وهو يبول (١/١٧٣)، رقم (٣٥١-٣٥٣).

- وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الوضوء، باب كراهية رد السلام لمن يسلم على البائل (١/٤٠)، رقم (٧٣).

- والحاكم في مستدركه، كتاب الطهارة (١/٢٧٢)، رقم (٥٩٢).

(٣) رواه ابن ماجه، كتاب الطهارة، وسننها، باب الرجل يسلم عليه وهو يبول (١/١٧٣)، رقم (٣٥٢).

(٤) انظر: الأذكار للنووي (٤٠١).

(٥) انظر: البحر الرائق لابن نجيم (١/٢٧٢).

وكذلك من كان نائماً أو ناعساً أو مشغولاً بأكل واللقمة في فمه، لا يلزمه رد السلام عند سماعه، أما إن سلم عليه بعد البلع، أو قبل وضع اللقمة في فمه لزمه الجواب.

قال النووي: (أما إذا كان على الأكل، وليست اللقمة في فمه، فلا بأس بالسلام ويجب الجواب)^(١).

وكذلك من كان في صلاة أو أذان أو حال الخطبة، فإن رد السلام منه غير واجب وقد فصلنا هذا النوع في كلامنا في السماع في الصلاة والسماع في حال الخطبة، فليرجع له.

وكذلك من كان مشغولاً بقراءة القرآن، فإن الأولى ترك السلام عليه، فإن سلم عليه كفاه الرد بالإشارة، وإن رد باللفظ استأنف الاستعاذة ثم يقرأ.
واختار النووي أن يسلم عليه ويجب عليه الرد لفظاً.

قال النووي: (وأما السلام على المشتغل بقراءة القرآن، فقال الإمام أبو الحسن الواحدي: الأولى ترك السلام عليه لاشتغاله بالتلاوة، فإن سلم عليه كفاه الرد بالإشارة، وإن رد باللفظ استأنف الاستعاذة ثم عاد إلى التلاوة، هذا كلام الواحدي وفيه نظر، والظاهر أن يسلم عليه ويجب الرد باللفظ)^(٢).

وكذلك المشتغل بالدعاء والذكر، فهو كالسلام على المشتغل بالقراءة، وقال النووي: (إن كان مشغولاً ومستغرقاً بالدعاء، مجمع القلب عليه، فالسلام عليه مكروه؛ لأنه يتأكد به ويشق عليه أكثر من مشقة الأكل)^(٣).

وكذلك الملبى في الإحرام، فيكره أن يسلم عليه، لأنه يكره له قطع التلبية، وأما إن سلم عليه، فإنه يرد عليه باللفظ. قاله النووي^(٤).

(١) انظر: الأذكار للنووي (٤٠١).

(٢) انظر: الأذكار للنووي (٤٠١).

(٣) انظر: الأذكار للنووي (٤٠١).

(٤) انظر: الأذكار للنووي (٤٠١).

وقال الحنفية: (إن كل محل لا يشرع فيه السلام لا يجب رده)^(١).

وصرح فقهاء الحنفية بعدم وجوب الرد في بعض المواضع منها: القاضي إذا سلم عليه الخصمان، والأستاذ الفقهى إذا سلم عليه تلميذه، أو غيره أو أن الدرس، وسلام السائل والمشتغل بقراءة القرآن والدعاء حال شغله، والجالسين في المسجد لتسبيح أو قراءة أو ذكر حال التذكير)^(٢).

وذكر ابن عابدين في حاشيته نظماً بديعاً في المواضع التي لا يجب فيها رد السلام، ونسبه للإمام جلال الدين السيوطي، نذكره إتماماً للفائدة:

رد السلام واجب إلا على	∴	من في الصلاة أو بأكل شغلا
أو شرب أو قراءة أو أدعية	∴	أو ذكر أو في خطبة أو تلبية
أو في قضاء حاجة الإنسان	∴	أو في إقامة أو الأذان
أو سلم العبيد والسكران	∴	أو شابة يخشى بها افتتان
أو ملحد أو ناعس أو نائم	∴	أو حالة الجماع أو تحاكم
أو كان في الحمام أو مجنوناً	∴	فواحد من بعدها عشرون ^(٣)

(١) انظر: رد المحتار لابن عابدين (١/٦١٨).

(٢) انظر: الأذكار للنووي (٤٠١).

(٣) رد المحتار ١/٦١٨.

المبحث الخامس

سماع العطاس وتنميت العاطس

عند سماع بعض الأمور

- المطلب الأول : معنى النشيمت.
- المطلب الثاني : ما يفعله العاطس عند عطاسه.
- المطلب الثالث : نشيمت المسلم للعاطس إذا سمع عطاسه.
- المطلب الرابع : نشيمت الرجل للمرأة والمرأة للرجل عند سماع العطاس والحمد.
- المطلب الخامس : نشيمت المسلم للكافر عند سماع عطاسه وحمده.
- المطلب السادس : نشيمت العاطس فوق ثلاث.
- المطلب السابع : رد العاطس على المشه.
- المطلب الثامن : سماع العطاس في الخلاء.

تقديم

ومن الآداب الشرعية المتعلقة بالسماع وتلزم المسلم عند سماعه لها، تسميت العاطس عند سماع العاطس منه.

وستتناول هذا الموضوع عبر المطالب التالية:

المطلب الأول معنى التسميت

التسميت بالشين والسين والتسميت: الدعاء بالخير والبركة، وكل داعٍ لأحد بخير فهو مشمت، ومسمت، بالشين والسين، والشين أعلى وأفسى في كلام العرب، وكل دعاء بخير فهو تسميت، جاء في حديث تزويج علي بفاطمة - رضي الله عنهما -: (شمت عليهما)، أي دعا لهما بالبركة^(١).

وفي حديث العاطس: (فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر).

وتسميت العاطس أو تسميته: أن يقول له متى كان مسلماً: يرحمك الله.

والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن هذا المعنى اللغوي^(٢).

(١) حديث (شمت عليهما) رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (١٨٣/٢-١٨٤)، وانظر فتح الباري لابن حجر، فقد ورد به: (وقال القزاز: التسميت التبريك، والعرب تقول: شمته إذا دعا له بالبركة، وشمت عليه إذا برك عليه، وفي الحديث في قصة تزويج علي بفاطمة (شمت عليهما) أي دعا لهما بالبركة) فتح الباري (٦٠١/١٠).

(٢) انظر: لسان العرب (١٨٨/٧)، مادة (ش م ت)، مختار الصحاح، مادة (ش م ت).

المطلب الثاني ما يقوله العاطس عند عطاسه

اتفق الفقهاء^(١) على أنه يستحب للعاطس عقب عطاسه أن يحمّد الله، فيقول إحدى ثلاث:

١- يقول (الحمد لله) لقوله ﷺ من حديث أبي هريرة: «إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله، وليقل له أخوه أو صاحبه: يرحمك الله، فإذا قال له: يرحمك الله، فليقل: يهديكم الله ويصلح بالكم»^(٢).

٢- يقول (الحمد لله على كل حال)؛ لقوله ﷺ من حديث أبي هريرة: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال، وليقل أخوه أو صاحبه: يرحمك الله، ويقول هو: يهديكم الله ويصلح بالكم»^(٣).

٣- يقول (الحمد لله رب العالمين)، من حديث سالم بن عبيد مرفوعاً: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال، أو الحمد لله رب العالمين»^(٤).

-
- (١) انظر: الفتاوى الهندية (٣٢٦/٥)، الاختيار شرح المختار (١٦٥/٤)، التمهيد (٣٣٦-٣٣٧/١٧)، الشرح الصغير (٧٦٤/٤)، الأذكار (٤٢٧)، المجموع (٥١٣/٤)، فتح الباري (٧٣٨-٧٣٩/١٠) زاد المعاد (٣٩٩/٢)، الآداب الشرعية (٣٢٤/٢)، الآداب للبيهقي (١٠٨/١٠٦).
- (٢) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب إذا عطس كيف يشمت (٢٢٩٨/٥)، رقم (٥٨٧٠).
- (٣) رواه أبو داود، كتاب الأدب، باب تشميت العاطس (٧٢٦/٢)، رقم (٥٠٣٣).
- والترمذي، كتاب الأدب، باب كيف يشمت العاطس (٧٧/٥)، رقم (٢٧٤١).
- والحاكم في المستدرک، كتاب الأدب (٢٩٦/٤)، رقم (٧٦٩٦-٧٦٩٣).
- وأحمد في المسند، (١٩٣/١)، رقم (٩٧٦-٩٩٨-٢٣٠٤٥-٢٣٠٧٦).
- وأبو يعلى في مسنده (٢٦٠/١)، رقم (٣٠٦).
- والبيهقي في شعب الإبان (٢٧/٧)، رقم (٩٣٣٦-٩٣٣٤).
- والنسائي في الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا عطس (٦١/٦)، رقم (١٠٠٤٠).
- والطبراني في المعجم الكبير (١٦١/٤)، رقم (٤٠٠٩).
- (٤) رواه ابن حبان في صحيحه، كتاب البر والإحسان، باب الجلوس على الطريق (٣٦٦/٢)، رقم (٥٩٩).
- وأحمد في المسند (١٥/٧)، رقم (٢٣٣٤١).
- والحديث في إسناده جهالة، ولكن ذكر له ابن حجر شواهد تقويه. انظر فتح الباري (٦٠٠/١٠).

وهذه الصيغ الواردة فيما يقوله العطاس من الحمد لله تعالى، وهو يخير بينها، إلا أن الزيادة في بعضها هي زيادة في الفضل؛ لأن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى^(١).

قال الإمام النووي: (اتفق العلماء على أنه يستحب للعطاس أن يقول عقب عطاسه: الحمد لله، فلو قال الحمد لله رب العالمين كان أحسن، ولو قال الحمد لله على كل حال، كان أفضل)^(٢).

وقال الإمام ابن حجر: (والذي يتحرر من الأدلة أن كل ذلك مجزئ، لكن ما كان أكثر ثناء كان أفضل بشرط أن يكون مأثوراً)^(٣).

ويسن للعطاس أن يخفض صوته بالعطاس، ويرفعه بالحمد، وأن يغطي وجهه لئلا يبدو من فيه أو أنفه ما يؤذي جليسه، ولا يلوي عنقه يميناً ولا شمالاً، ولو لوى عنقه لم يأمن من الالتواء)^(٤).

ودليله ما روي من حديث أبي هريرة، قال: «كان النبي ﷺ إذا عطس وضع يده أو ثوبه على فيه وخفض أو غض بها صوته»^(٥).

قال الإمام النووي: (السنة إذا جاءه العطاس أن يضع يده أو ثوبه أو نحو ذلك على فمه، وأن يخفض صوته)^(٦).

(١) انظر: فتح الباري، لابن حجر (١٠ / ٧٣٥).

(٢) انظر: الأذكار للنووي (٤٢٧).

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠ / ٧٣٥).

(٤) انظر: فتح الباري (١٠ / ٣٨٧)، الآداب الشرعية (٢ / ٢٣٢).

(٥) رواه أبو داود: كتاب الأدب، باب في العطاس (٢ / ٧٢٥)، رقم (٥٠٢٩).

(٦) انظر: الأذكار للنووي (٤٢٩).

المطلب الثالث

تشميت المسلم للعاطس إذا سمع عطاسه

وهذا المطلب هو مقصودنا من مبحث العطاس؛ لأنه متعلق بسماع المسلم للعطاس، وقد ترتب على سماعه حكم شرعي سنورد بيانه - بإذن الله تعالى - بعد بيان ما يقوله المشميت للعاطس، والكلام في حكم تشميت العاطس لا يخرج عن حالتين:

الأولى: إذا سمع المشميت قول العاطس (الحمد لله).

الثانية: إذا لم يسمع المشميت قول العاطس (الحمد لله).

الفرع الأول

ما يقوله المشميت للعاطس

أما المشميت، فإنه يقول للعاطس (يرحمك الله)؛ لورود الأدلة التي ذكرناها، وفيها (وليقل له أخوه أو صاحبه: يرحمك الله)^(١).

وهذا القول هو التشميت؛ لأن فيه الدعاء بالرحمة، وله فوائد وحكمة في المشروعية، كما قال ابن دقيق العيد: (من فوائد التشميت تحصيل المودة، والتأليف بين المسلمين، وتأديب العاطس بكسر النفس عن الكبر، والحمل على التواضع لما في ذكر الرحمة من الإشعار بالذنب الذي لا يعرى عنه أكثر المكلفين)^(٢).

وننبه أن حكم تشميت العاطس حال الصلاة وحال الخطبة، قد ذكرناه مسبقاً بالتفصيل والاستقصاء، فليرجع إليه.

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: فتح الباري (١٠/٧٣٨).

الفرع الثاني

حكم التشميت إذا سَمِعَ المِشْمِتَ قولَ العاطس (الحمد لله)

والأصل في الحكم حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ: «حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس»^(١).

وفي رواية لمسلم: «حق المسلم على المسلم ست: إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك فانصح له، وإذا عطس فحمد الله فشمته، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه»^(٢).

وفي حديث البراء: أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع.. ومنها: وتشميت العاطس^(٣).

واختلف الفقهاء في حكم التشميت على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب الحنفية والمالكية والراجح عند الحنابلة إلى أنه فرض على الكفاية^(٤).

المذهب الثاني: ذهب الشافعية إلى أنه سنة، وهو قول بعض المالكية^(٥).

المذهب الثالث: ذهب أهل الظاهر إلى أنه فرض عين على كل من سمعه، واختاره ابن القيم وابن مزيد من المالكية^(٦).

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: الفتاوى الهندية (٥/٣٢٦)، الاختيار شرح المختار (٤/١٦٥)، التمهيد لابن عبد البر (١٧/٣٣٦-٣٣٧)، الشرح الصغير (٤/٧٦٤)، فتح الباري (١٠/٧٣٨-٧٣٩)، الآداب الشرعية (٢/٣١٧).

(٥) انظر: الأذكار (٤٢٨)، المجموع (٤/٥١٣)، فتح الباري (١٠/٧٣٨-٧٣٩)، التمهيد لابن عبد البر (١٧/٣٣٦-٣٣٧).

(٦) انظر: التمهيد (١٧/٣٣٦-٣٣٧)، زاد المعاد (٢/٣٩٩).

دليل المذهب الأول: واستدل الجمهور في المذهب الأول على كونه فرضاً، بالأدلة السابقة من قوله ﷺ «حق المسلم على المسلم ...» وقوله في حديث آخر، روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب، فإذا عطس أحدكم فحمد الله كان حقاً على كل مسلم سماعه أن يقول له: يرحمك الله ...»^(١).

والأحاديث السابقة في قوله ﷺ: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله، وليقل له أخوه: يرحمك الله».

فألفاظ الأحاديث تدل على الوجوب؛ لأن الأمر للوجوب، وقد عدَّ النبي ﷺ حقاً للعاطس، ولفظ الحق يشعر بالوجوب.

وأما كونه على الكفاية، إن قام به البعض سقط عن الآخرين، وإن لم يقم به أحد ممن سمعه أثم الجميع، فذلك قياساً على رد السلام في كونه فرضاً على الكفاية، وكذلك إلزام كل من سمعه بالرد فيه تشويش وتثقيب على العاطس بالرد على كل واحد منهم، كما أن أحقية العاطس بالتشميت تتحقق في تشميت أحدهم، فلو قال أحدهم (يرحمك الله) فقد أخذ العاطس حقه من التشميت.

وهذا ما رجحه ابن دقيق العيد بقوله: (إن الأمر بالتشميت وإن ورد في عموم المكلفين، ففرض الكفاية يخاطب به الجميع على الأصح، ويسقط بفعل البعض)^(٢).

دليل المذهب الثاني: واستدل أصحاب المذهب الثاني على استحبابه بأن الأمر في الأحاديث مصروف إلى الاستحباب، قال النووي: (التشميت سنة على الكفاية، لو قاله بعض الحاضرين أجزأ عنهم)^(٣).

(١) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب ما يستحب من العطاس (٥/٢٢٩٧)، رقم (٥٨٦٩)، وباب إذا تئاب فليضع يده على فيه (٥/٢٢٩٧)، رقم (٥٨٧٢). وفي الأدب المفرد له، باب العطاس (١/٢٤٨)، رقم (٩٤٥).

- والترمذي، كتاب الأدب، باب ما جاء إن الله يحب العطاس (٥/٨١)، رقم (٢٧٤٧).

- وابن حبان في صحيحه، كتاب البر والإحسان، باب الجلوس على الطريق (٢/٣٥٩)، رقم (٥٩٨).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب كراهية التثاؤب (٣/٣٠٤)، رقم (٣٦٦٧).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٧٣٩).

(٣) انظر: الأذكار للنووي (٤٢٨).

ورد على ذلك بأن الأمر لا يصرف عن الوجوب إلا بصارف، ولا صارف هنا، فهو باقٍ على وجوبه.

دليل المذهب الثالث: واستدل أصحاب المذهب الثالث على كونه فرض عين بصريح الأدلة الواردة في كونه فرض عين، وأخذوا بظاهرها.

قال ابن القيم في حواشي السنن: (جاء بلفظ الوجوب الصريح، ولفظ (الحق) الدال عليه ولفظ (على) الظاهرة فيه، وبصيغة الأمر التي هي حقيقة فيه، ويقول الصحابي (أمرنا رسول الله ﷺ، ثم قال: ولا ريب أن الفقهاء أثبتوا وجوب أشياء كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء^(١)).

وقال في الزاد: (فظاهر الحديث المبدوء به أن التشميت فرض عين على كل من سمع العاطس يحمد الله، ولا يجزئ تشميت الواحد عنهم)^(٢).

الترجيح

والراجح - فيما أرى - قول جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية وجمهور الحنابلة من كونه فرضاً على الكفاية، ووجهوا صيغ الوجوب الواردة في الأحاديث بكونها لا تنفي الوجوب والحق إنما الحق باقٍ، ولكن تشميت الواحد يسقط الإثم عن الباقيين لتحقيق التشميت.

وهذا ما رجحه جمع من العلماء المجتهدين، كابن دقيق العيد وأبي بكر بن العربي، وابن حجر العسقلاني^(٣).

(١) انظر: فتح الباري (١٠/٧٣٩).

(٢) انظر: زاد المعاد (٢/٣٩٩).

(٣) هو أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين، أبو الفضل الكنتاني العسقلاني، المصري المولد والمنشأ والوفاة الشهير بابن حجر نسبة إلى (آل حجر)، قوم يسكنون بلاد الجريد وأرضهم قابس في تونس، من كبار الشافعية، كان محدثاً فقيهاً مؤرخاً، انتهى إليه معرفة الرجال واستحضارهم، ومعرفة العالي والنازل، وعلل الأحاديث وغير ذلك، أخذ الفقه من البلقيني والبرجاوي والعز بن جماعة ارتحل إلى بلاد الشام وغيرها، تصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وإقراء وتصنيفاً وإفتاء، تفرد بذلك حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع، درس في عدة أماكن وولي مشيخة البيرونية ونظرها والإفتاء بدار العدل، والخطابة بجامع الأزهر، وتولى القضاء، زادت تصانيفه على مائة وخمسين مصنفاً. من تصانيفه: فتح الباري شرح صحيح البخاري، الدراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. ولد عام ٧٧٣هـ وتوفي عام ٨٥٢هـ.

انظر: الضوء اللامع (٢/٣٦)، البدر الطالع (١/٨٧)، شذرات الذهب (٧/٢٧٠)، معجم المؤلفين (٢/٢٠).

قال الإمام ابن حجر: (والراجع من حيث الدليل القول الثاني (أي الوجوب على الكفاية) والأحاديث الصحيحة الدالة على الوجوب لا تنافي كونه على الكفاية، فإن الأمر بتشميت العاطس وإن ورد في عموم المكلفين يفرض الكفاية يخاطب به الجميع على الأصح، ويسقط بفعل البعض)^(١).

وقال ابن مفلح المقدسي في الآداب الشرعية: (تشميت العاطس وجوابه فرض كفاية)^(٢).

(١) انظر: فتح الباري (١٠/٧٣٩).

(٢) انظر: الآداب الشرعية (٢/٣١٧).

الفرع الثالث

إذا لم يسمع المسمت قول العاطس (الحمد لله)

وهنا صور:

أ) الصورة الأولى: إذا لم يحمد العاطس بعد عطاسه، فالفقهاء نصوا على أنه لا يشمت، ولا يستحق التشميت^(١).

واستدلوا بما روي عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا عطس أحدكم فحمد الله تعالى، فشتموه، فإن لم يحمد الله فلا تشمتوه»^(٢).

واستدلوا بما روي عن أنس - رضي الله عنه - قال: عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر، فقال الذي لم يشتمه: عطس فلان فشتمه، وعطست فلم تشمتني؟ فقال ﷺ: «هذا حمد الله تعالى، وإنك لم تحمد الله تعالى»^(٣).

ودلت الأحاديث على تقييد التشميت بسماع حمد العاطس.

وهذا الحديث عام وليس مخصوصاً بالرجل الذي وقع له ذلك، ويؤيد هذا العموم الحديث السابق بقوله: «إذا عطس أحدكم فحمد الله فشتموه، وإن لم يحمد الله فلا تشمتوه»^(٤).

(١) انظر: الفتاوى الهندية (٣٢٦/٥)، الشرح الصغير (٧٦٤/٤)، التمهيد (٣٣٣-٣٣٤/١٧)، فتح الباري

(١٠/٧٣٨)، المجموع (٥١٣/٤)، الأذكار (٤٢٦)، الآداب الشرعية (٣٢٢/٢).

(٢) رواه مسلم، كتاب الزهد والرفائق، باب تشميت العاطس (٣٢١/١٨)، رقم (٧٤١٣).

(٣) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمد الله (٢٢٩٨/٥)، رقم (٥٨٧١)

- وأبو داود، كتاب الأدب، باب فيمن يعطى ولا يحمد الله (٧٢٨/٢)، رقم (٥٠٣٠).

- وابن ماجه، كتاب الأدب، باب تشميت العاطس (٣١١/٣)، رقم (٣٧١٣).

- والدارمي في سننه: كتاب الاستئذان، باب إذا لم يحمد الله لا يشتمه (٧٣٧/٢)، رقم (٢٥٦١)

- وابن أبي شبة في مصنفه، كتاب الأدب، باب تشميت العاطس (١٦٧/٦)، رقم (١).

- والبيهقي في شعب الإيثار (٢٥/٧)، رقم (٩٣٢٩).

- والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا عطس (٦٤/٦)، رقم (١٠٠٥٠).

- والطبراني في المعجم الأوسط (٣٥٨/٧)، رقم (٧٥٨٠).

(٤) سبق تخريجه.

فالتشميت شرع لمن حمد الله تعالى دون من لم يحمده؛ لأن التشميت دعاء بالرحمة، وهذا لا يستحقه من لم يحمد الله تعالى، فلا يكافأ بالدعاء، كمن حمد الله تعالى.

(ب) الصورة الثانية: إذا حمد العاطس بعد عطاسه، ولكن لم يسمعه المشمت، وإنما سمع من شمت عطاسه، فإنه يشرع له تشميته بعد عطاسه؛ لعموم الأمر به، إلا أنه لا يتعين عليه؛ لأنه قد شتمه غيره، فسقط عنه التشميت، ولكن يشرع له التشميت، لأنه حامد لله تعالى، بدليل تشميت الآخر له، واختار النووي أن التشميت يكون لمن سمعه دون غيره.

قال الإمام النووي: (إذا لم يحمد العاطس لا يشمت) ^(١).

وقال: (إذا عطس ولم يحمد الله تعالى فقد قدمنا أنه لا يشمت، وكذا لو حمد الله تعالى ولم يسمعه الإنسان لا يشتمه، فإن كانوا جماعة فسمعه بعضهم دون بعض فالمختار أنه يشتمه من سمعه دون غيره) ^(٢).

وقال: (وحكى ابن العربي خلافاً في تشميت الذين لم يسمعوا الحمد إذا سمعوا تشميت صاحبهم، فقل: يشتمه، لأنه عرف عطاسه، وحمده بتشميت غيره، وقيل لا، لأنه لم يسمعه) ^(٣).

والراجح - فيما أرى - أنه إن سمع من يشتمه شرع له أن يشتمه؛ لتحقيق عطاسه وتحقيق حمده بتشميت غيره له، وهذا هو المستحب لا الواجب؛ لأن الواجب قد سقط بتشميت غيره للعاطس.

وهذا ما اختاره ابن حجر، وابن العربي، وابن القيم، وغيرهم ^(٤).

قال ابن حجر: (واستدل به على أنه يشرع التشميت لمن حمد إذا عرف السامع أنه حمد

(١) انظر: الأذكار للنووي (٤٢٨).

(٢) انظر: الأذكار للنووي (٤٣١).

(٣) انظر: الأذكار للنووي (٤٣٢).

(٤) انظر: فتح الباري (٧٤٧/١٠)، زاد المعاد (٤٠٣/٢).

الله، وإن لم يسمعه، كما لو سماع العطسة، ولم يسمع الحمد، بل سماع من شمت ذلك العاطس، فإنه يشرع له التشميت لعموم الأمر به لمن عطس فحمد).

ثم قال: (وكذا نقله ابن بطال وغيره عن مالك، واستثنى ابن دقيق العيد من علم أن الذين عند العاطس جهلة لا يفرقون بين تشميت من حمد وبين من لم يحمد، والتشميت متوقف على من علم أنه حمد، فيمتنع تشميت هذا، ولو شتمته من عنده؛ لأنه لا يعلم هل حمد أو لا، فإن عطس وحمد ولم يشتمه أحد فسمعه من بعد عنه استحباب له أن يشتمه حين يسمعه، وقد أخرج ابن عبد البر بسند جيد عن أبي داود صاحب السنن أنه كان في سفينة، فسمع عاطسًا على الشط حمد، فاكرى قاربًا بدرهم، حتى جاء إلى العاطس فشتمته، ثم رجع، فسئل عن ذلك، فقال: لعله يكون مجاب الدعوى، فلما رقدوا سمعوا قائلًا يقول: يا أهل السفينة، إن أبا داود اشترى الجنة من الله بدرهم)^(١).

قال الإمام ابن القيم في الزاد: (والأظهر أنه يشتمه إذا تحقق أنه حمد الله، وليس المقصود سماع المشمت للحمد، وإنما المقصود نفس حمده، فمتى تحقق ترتب عليه التشميت، كما لو كان المشمت أخرس ورأى حركة شفثيه بالحمد، والنبي ﷺ قال: «فإن حمد الله فشتموه»، هذا هو الصواب)^(٢).

وقال الإمام ابن مفلح المقدسي في الآداب الشرعية: (ويتوجه احتمال تشميت من علم أنه حمد الله، وإن لم يسمعه لظاهر الخبر)^(٣).

ج) الصورة الثالثة: إذا لم يسمع الرجل حمد العاطس، فهل له أن يذكره بالحمد ليشتمه؟

استحب بعض الفقهاء كالنووي، وابن حجر، وغيرهم، إذا عطس الرجل ولم يحمد الله تعالى نسيانًا أن يذكره من سمعه بالحمد ليحمد فيشتمه^(٤).

(١) انظر: فتح الباري (٧٤٧/١٠)، التمهيد (٣٣٤/١٧).

(٢) انظر: زاد المعاد (٤٠٣/٢).

(٣) انظر: الآداب الشرعية (٣٢٢/٢).

(٤) انظر: فتح الباري (٧٤٧/١٠)، الأذكار (٤٣٢)، الآداب الشرعية لابن مفلح (٣٢٨/٢).

وكره ابن العربي تذكيره بالحمد؛ لأنه إذا نبهه فقد ألزم نفسه بها لم يلزمها، وكذلك أخذًا لظاهر الحديث: (وإن لم يحمد الله فلا تشمتوه)، ووافق ابن القيم على ذلك، وهو عدم تذكيره لعدم ورود السنة بذلك^(١).

والمختار هو القول الأول، أي استحباب تذكيره بالحمد؛ لأنه قد يكون ناسيًا له لا عامدًا تركه، ولأنه من باب النصيحة، والأمر بالمعروف، وأما ظاهر الحديث فلا مخالف له، حيث إن التشميت إنما وقع بعد تذكيره بحمده، فهو قد حمد ثم شُمت.

قال النووي: (واعلم أنه إذا لم يحمد أصلاً يستحب لمن عنده أن يذكره بالحمد، هذا هو المختار، وقد روي في معالم السنن للخطابي نحوه عن الإمام الحليل إبراهيم النخعي، وهو من باب النصيحة، والأمر بالمعروف والتعاون على البر والتقوى)^(٢).

وقال الإمام ابن حجر: (وحكى ابن بطل عن بعض أهل العلم - وحكى غيره أنه الأوزاعي - أن رجلاً عطس عنده، فلم يحمد فقال له: كيف يقول من عطس؟ قال: الحمد لله. قال: يرحمك الله)^(٣).

وهذا تذكير منه للرجل الذي عطس ولم يحمد الله تعالى، فذكره الحمد ثم حمد ثم شتمه، وذكر مثله في الآداب الشرعية لابن مفلح^(٤).

قال ابن القيم في الزاد: (وظاهر السنة يقوي قول ابن العربي؛ لأن النبي ﷺ لم يشمت الذي عطس ولم يحمد الله ولم يذكره، وهذا تعزيز له وحرمان لبركة الدعاء لما حرم نفسه بركة الحمد، فنسي الله، فصرف قلوب المؤمنين وألستهم عن تشميته والدعاء له، ولو كان تذكيره سنة لكان النبي ﷺ أولى بفعلها، وتعليمها والإعانة عليها)^(٥).

(١) انظر: فتح الباري (١٠/٧٤٧)، زاد المعاد (٢/٤٠٤).

(٢) انظر: الأذكار (٤٣٢)، فتح العلام للسقاف (ص ٤٦).

(٣) انظر: فتح الباري (١٠/٧٤٧).

(٤) انظر: الآداب الشرعية (٢/٣٢٨).

(٥) انظر: زاد المعاد (٢/٤٠٤).

والمختار - كما قلنا - هو جواز تذكيره، لأنه من باب النصيحة والأمر بالمعروف؛ لاحتمال أن يكون عدم حمده نسياناً لا عمداً، وكذلك فالحديث علق التشميت على الحمد، فإن المذكر إنما لم يشمت إلا بعد أن ذكر العاطس بالحمد، فلا تنافي في ذلك، والتشميت لا يكون بمجرد التذكير، وإنما بعد تذكّر العاطس من التذكير، فإن امتثل وحمد الله بعد تذكيره شرع تشميته، وأما إن لم يمتثل ولم يحمد الله بعد تذكيره، فلا عذر له بعد ذلك ولا يشمت؛ لأن الحديث قد تحقق فيه تحققاً كاملاً، (فإن لم يحمد الله فلا تشمتوه)، وهو لم يحمد الله عمداً، فلا يستحق التشميت. والله أعلم.

(د) الصورة الرابعة: إذا لم يحمد العاطس بعد عطاسه، ولكن أتى بلفظ آخر غير الحمد: ذكر الفقهاء أن العاطس إذا لم يحمد الله لا يشمت، وكذلك إذا ذكر لفظاً آخر غير الحمد، فإنه لا يشمت^(١).

لما روي عن سالم بن عبيد الأشجعي - رضي الله عنه - قال: (بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقال: السلام عليكم، فقال ﷺ «وعليك وعلى أمك»، ثم قال: «إذا عطس أحدكم فليحمد الله». فذكر بعض المحامد، «وليقبل له من عنده: يرحمك الله، وليرد» - أي - عليهم «يغفر الله لنا ولكم»^(٢)).

ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ لم يشمت من عطس، وقال لفظاً آخر غير الحمد، وإنما ذكره بها يقول.

قال الإمام ابن القيم في زاد المعاد بعد إيراد هذا الحديث: (وفي السلام على أم هذا

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ٣٣٠)، الأذكار (٤٢٨)، فتح الباري (١٠/ ٧٤٧)، زاد المعاد (٢/ ٣٩٩)، الأدب الشرعية (٢/ ٣٢٤).

(٢) رواه أبو داود: كتاب الأدب، باب تشميت العاطس (٢/ ٧٢٦)، رقم (٥٠٣١).

- ورواه ابن حبان: كتاب البر والإحسان، باب الجلوس على الطريق (٢/ ٣٦١)، رقم (٥٩٩)

- وأحد في مسنده (٧/ ١٥)، رقم (٢٣٣٤١).

- والطبراني في الكبير (٧/ ٥٨)، رقم (٦٣٦٨-٦٣٦٩).

المسلم نكتة لطيفة، وهي إشعاره بأن سلامه قد وقع في غير موقعه اللائق به، كما وقع هذا السلام على أمه، فكما أن سلامه هذا في غير موضعه، كذلك سلامه هو^(١).

وروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رجلاً عطس إلى جنبه، فقال: (الحمد لله والسلام على رسول الله، فقال ابن عمر: وأنا أقول: الحمد لله والسلام على رسول الله ﷺ، وليس هكذا علمنا رسول الله ﷺ، علمنا أن نقول: (الحمد لله على كل حال)^(٢).

قال الإمام النووي: (وإذا قال العاطس لفظاً آخر غير حمد الله، لم يستحق التشميت)^(٣).

وقال الإمام ابن حجر: (وكذا العدول من الحمد إلى أشهد أن لا إله إلا الله، أو تقديمها على الحمد؛ فمكروه).

وقال: (وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح عن مجاهد أن ابن عمر سمع ابنه عطس، فقال: أب. فقال: وما أب؟ إن الشيطان جعلها بين العطسة والحمد)^(٤)، وأخرجه ابن أبي شيبه^(٥) بلفظ: أيش بدل أب).

وقال القاضي عياض في الشفا: (وقال أصبغ عن ابن القاسم: موطنان لا يذكر فيهما إلا الله الذبيحة والعطاس، فلا تقل فيهما بعد ذكر الله: محمد رسول الله ﷺ)^(٦).

(١) انظر: زاد المعاد (٢/٣٩٩).

(٢) رواه الترمذي، كتاب الأدب، باب ما يقول العاطس إذا عطس (٥/٧٦)، رقم (٢٧٣٨). وقال: هذا حديث غريب.

(٣) انظر: الأذكار للنووي (٤٢٨).

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٧٣٦).

(٥) هو عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر، العسبي، من أهل الكوفة، إمام في الحديث وغيره كان متقناً حافظاً كثيراً. سمع شريف بن عبدالله وسفيان بن عيينة وعبدالله بن المبارك وطبقته. روى عنه البخاري ومسلم وأحمد وآخرون، ولما قدم بغداد أيام المتوكل حزرُوا من حضر مجلسه بثلاثين ألفاً. قال أبو زرعة الرازي: ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبه. من تصانيفه: المسند، الأحكام، التفسير. ولد عام ١٥٩ هـ وتوفي عام ٢٣٥ هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (٢/١٨)، شذرات الذهب (٢/٨٥)، معجم المؤلفين (٦/١٠٧).

(٦) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقااضي عياض (٢/٤٢٧).

المطلب الرابع تشميت الرجل المرأة والرجل عند سماع العطاس والحمد

لقد فرق الفقهاء^(١) بين المرأة الشابة التي يخشى الافتتان بها والمرأة العجوز، التي لا يخشى الافتتان بها، فقالوا بکراهة تشميت الرجل المرأة الشابة، التي يخشى الافتتان بها كما يكره للمرأة أن تشمت الرجل أو ترد على مشمت لها لو عطس.

أما إن كانت عجوزاً لا تميل إليها النفوس، فإنها تشمت الرجل ويشمتها الرجل إذا عطست وحمدت.

جاء في رد المحتار لابن عابدين: (ذكر صاحب الذخيرة: أنه إذا عطس الرجل فشتمته المرأة، فإن عجوزاً رد عليها وإلا رد في نفسه)^(٢).

ثم قال: (وكذا لو عطست هي كما في الخلاصة)^(٣).

وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية: (قال ابن تيم: لا يشمت الرجل الشابة ولا تشمته. وقال السامري: يكره أن يشمت الرجل المرأة إذا عطست، ولا يكره ذلك للعجوز)^(٤).

وقال ابن الجوزي^(٥): (وقد روينا عن أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - أنه كان عنده

(١) انظر: رد المحتار لابن عابدين (٢٣٦/٥)، الاختيار شرح المختار (١١٩/٣)، الشرح الصغير (٧٦٤/٤)، حاشية العدوي على شرح الرسالة (٣٩٩/٢)، المجموع (٥١٣/٤)، الآداب الشرعية (٣٢٥-٣٢٦).

(٢) انظر: رد المحتار لابن عابدين (٢٣٦/٥)، ومثله في الاختيار (١١٩/٣).

(٣) انظر: رد المحتار لابن عابدين (٢٣٦/٥)، ومثله في الاختيار (١١٩/٣).

(٤) الآداب الشرعية لابن مفلح (٣٢٥/٢).

(٥) هو عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، أبو الفرج، نسبته إلى محلة الجوز بالبصرة، كان بها أحد أجداده، قرشي يرجع نسبه إلى أبي بكر الصديق، من أهل بغداد، حنبل علامة عصره في الفقه والتاريخ والحديث والأدب، اشتهر بوعظه المؤثر، وكان الخليفة يحضر مجالسه، مكث من التصنيف. من تصانيفه: تلبس إبليس، الضعفاء والمتروكين، الموضوعات، زاد المسير (في التفسير). ولد عام ٥٠٨ هـ، وتوفي عام ٥٩٧ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٨٩/٤)، البداية والنهاية (٢٨/١٣)، الذيل على طبقات الحنابلة (٣٩٩-٤٢٣).

رجل من العباد فعطست امرأة أحمد، فقال لها العابد: يرحمك الله، فقال أحمد رحمه الله: عابد جاهل^(١).

وقال: حرب: قلت لأحمد: الرجل يشمت المرأة إذا عطست؟ فقال: إن أراد أن يستنطقها لسمع كلامها فلا؛ لأن الكلام فتنة، وإن لم يرد ذلك فلا بأس أن يشمتها^(٢).

وقال أبو طالب: سألت أبا عبد الله: يشمت الرجل المرأة إذا عطست؟ قال: نعم، قد شمت أبو موسى امرأته. قلت: فإن كانت امرأة تمر أو جالسة فعطست أشمتها؟ قال: نعم^(٣).

وقال القاضي: ويشمت الرجل المرأة البرزة ويكره للشابة.

وقال ابن عقيل^(٤): يشمت المرأة البرزة^(٥) وتشمتها، ولا يشمت الشابة ولا تشمتها.

وقال الشيخ عبد القادر: ويجوز للرجل تشميت المرأة البرزة والعجوز، ويكره للشابة).

ثم قال ابن مفلح: وأكثر الأصحاب على التفريق بين الشابة وغيرها. وإن قلنا: يشمتها، فإنها تشمتها^(٦).

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٣٢٥).

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٣٢٥).

(٣) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٣٢٥).

(٤) هو علي بن عقيل بن محمد، أبو الوفاء، شيخ الحنابلة ببغداد في وقته، من تلاميذ القاضي أبي يعلى، اشتغل في حدائمه بمذهب المعتزلة، وكان يعظم الحلاج، فأراد الحنابلة قتله فاخفى ثم أظهر التوبة. كان يجتمع بالعلماء من كل مذهب، فلماذا برز على أقرانه. من تصانيفه: الفنون، الواضح (في الأصول)، الفصول (في الفقه). ولد عام ٤٣١هـ، وتوفي عام ٥١٣هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٥/١٢٩)، البداية والنهاية (١٢/١٨٤)، شذرات الذهب (٤/٣٥)، معجم المؤلفين (٧/١٥١).

(٥) البرزة: المرأة العجوز.

(٦) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٣٢٥-٣٢٦).

المطلب الخامس

تشميت المسلم للكافر عند سماع عطاسه وحمده

كره الفقهاء^(١) تشميت المسلم للكافر إذا عطس وحمد، أن يقال له: يرحمك الله، لأنه دعاء بالرحمة، وهو لا يجوز للكافر.

لكن الكفار لهم تشميت خاص بهم، وهو الدعاء لهم بالهداية، وهو قول: (يهديكُم الله ويصلح بالكم).

والأصل فيه ما روي عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال: (كان اليهود يتعاطسون عند النبي ﷺ رجاء أن يقول يرحمكم الله، فكان يقول: «يهديكُم الله ويصلح بالكم»^(٢)).

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: (اجتمع اليهود والمسلمون، فعطس النبي ﷺ فشمته الفريقان جميعاً، فقال للمسلمين: «يغفر الله لكم ويرحمنا وإياكم»، وقال لليهود: «يهديكُم الله ويصلح بالكم»^(٣)).

قال الإمام ابن حجر في الفتح: (ولهم تشميت مخصوص، وهو الدعاء لهم بالهداية،

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٣٣٢/١٧)، الشرح الصغير (٧٦٤/٤)، حاشية العدوي (٣٩٩/٢)، المجموع (٥١٣/٤)، الأذكار (٤٣٢)، زاد المعاد (٤٠٤/٢)، فتح الباري (٧٤٠/١٠)، الآداب الشرعية (٣٢٠/٢)، فتح العلام للسقاف (٤٦).

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد، باب إذا عطس اليهودي (٢٥٣/١)، رقم (٩٦٦)، وباب كيف يدعو للذمي (٢٩٨/١)، رقم (١١٤٧).

- والترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في كيف تشميت العاطس (٧٦/٥)، رقم (٢٧٣٩).

- والحاكم في المستدرک، كتاب الأدب (٢٩٨/٤)، رقم (٧٦٩٩).

- وأحمد في مسنده (٥٤٦/٥)، رقم (١٩٠٨٩).

- والبيهقي في شعب الإبان (٣١/٧)، رقم (٩٣٥١).

(٣) رواه البيهقي في شعب الإبان (٣١/٧)، رقم (٩٣٥٢)، وقال: تفرد به عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد عن أبيه وهو ضعيف، وضعفه ابن حجر في فتح الباري، انظر الفتح (٧٤٦/١٠).

وإصلاح البال، وهو الشأن، ولا مانع من ذلك بخلاف تسميت المسلمين، فإنهم أهل الدعاء بالرحمة بخلاف الكفار^(١).

وقال الإمام ابن مفلح في الآداب الشرعية: (قال الشيخ تقي الدين: وقد نص أحمد على أنه لا يستحب تسميت الذمي. قال القاضي: ظاهر كلام أحمد أنه لم يستحب تسميته، لأن التسميت تحية له، فهو كالسلام، ولا يستحب أن يبدأ بالسلام، كذلك التسميت، ويدل عليه حديث «حق المسلم على المسلم، ومنها إذا عطس أن يشمته» فلما خص المسلم بذلك، دل على أن الكفار بخلافه^(٢)).

(١) انظر: فتح الباري (١٠ / ٧٤٠).

(٢) انظر: الآداب الشرعية (٢ / ٣٢٠).

المطلب السادس تشميت العاطس فوق ثلاث

اتفق الفقهاء^(١) على أن من سمع عاطسًا تكرر عطاسه، فإنه يشمته حتى إذا بلغ الثالثة قطع التشميت، ودعا له بالشفاء.

والأصل فيه ما روي عن سلمة بن الأكوع - رضي الله عنه - قال: (عطس رجل عند رسول الله ﷺ وأنا شاهد، فقال ﷺ: «يرحمك الله» ثم عطس الثانية أو الثالثة، فقال رسول الله ﷺ: «يرحمك الله، هذا رجل مزكوم»^(٢)).

وروي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - موقوفًا عليه: (شمّت أخاك ثلاثًا، فما زاد فهو زكام)^(٣).

وروي عن سلمة بن الأكوع - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «يشمت العاطس ثلاثًا، فما زاد فهو مزكوم»^(٤).

وذكر بعض العلماء خلافًا فيه كابن العربي المالكي، قال: قيل: يقال في الثانية: إنك مزكوم، وقيل: يقال في الثالثة، وقيل: يقال له في الرابعة، والخلاف واقع في تفسير بعض الروايات عن الصحابة التي اضطربت، فبعضها بعد الثانية وبعضها بعد الثالثة، وبعضها بعد الرابعة، ذكرها الإمام ابن حجر مستفيضة في الفتح، ولكن أصحها ما وردت فيها بعد الثالثة،

(١) انظر: الأذكار للنووي (٤٣١)، الشرح الصغير (٩٧٥/٤)، فتح الباري (١٠/٧٤٠-٧٤٢)، الآداب الشرعية (٣٢٦/٢)، فتح العلام (٤٠)، زاد المعاد (٤٠٣/٢).

(٢) رواه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء كم يشمت العاطس (٧٩/٥)، رقم (٢٧٤٣). وقال: هذا حديث حسن صحيح. ورواه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الأدب، باب كم يشمت (١٦٨/٦)، رقم (٣).

(٣) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب كم مرة يشمت العاطس (٧٢٦/٢)، رقم (٥٠٣٤).

- والبيهقي في شعب الإيمان (٣٢/٧)، رقم (٩٣٥٨).

(٤) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب تشميت العاطس (٣١٢/٣)، رقم (٣٧١٤).

وهو ما اختاره أكثر الفقهاء^(١).

قال الإمام النووي: (إذا تكرر العطاس من إنسان متتابعًا فالسنة أن يشمت له لكل مرة إلى أن يبلغ ثلاث مرات)^(٢).

وقال بعد ذكر الخلاف فيه: (والأصح أنه في الثالثة، قال: والمعنى فيه أنك لست ممن يشمت بعد هذا؛ لأن هذا الذي بك زكام، ومرض لا خفة العطاس).

فإن قيل: فإذا كان مرضًا، فكان ينبغي أن يدعى له ويشمت؛ لأنه أحق بالدعاء من غيره؟ فالجواب أن يستحب أن يدعى له، لكن غير دعاء العطاس المشروع، بل دعاء المسلم للمسلم بالعافية والسلامة، ونحو ذلك، ولا يكون من باب التشميت)^(٣).

وقال الإمام ابن حجر في الفتح: (وقد خص من عموم الأمر بتشमित العاطس جماعة.. ومنهم المزكوم إذا تكرر منه العطاس فزاد على الثلاث)^(٤).

وقال ابن القيم في زاد المعاد: (وأما سنة العطاس الذي يحبه الله وهو نعمة، ويدل على خفة البدن، وخروج الأبخرة المحتقنة، فإنها يكون إلى تمام الثلاث، وما زاد عليها يدعى لصاحبه بالعافية)^(٥).

ونقل ابن دقيق العيد عن بعض الشافعية، أنه قال: يكرر التشميت إذا تكرر العطاس، إلا أن يعرف أنه مزكوم فيدعو له بالشفاء^(٦).

وهذا القول يطلق التشميت، وإن زاد على الثلاث حتى يرى من العاطس الزكام

(١) انظر: فتح الباري (١٠/٧٤٢-٧٤٤).

(٢) انظر: الأذكار للنووي (٤٣١).

(٣) انظر: الأذكار للنووي (٤٣١).

(٤) انظر: فتح الباري (١٠/٧٤٢).

(٥) انظر: زاد المعاد لابن القيم (٢/٤٠٣).

(٦) انظر: فتح الباري (١٠/٧٤٢).

والمرض، فيترك التشميت ويدعى له بالشفاء، وهذا الأمر واقع مع بعض الناس، وهو زيادة العطاس على ثلاث من غير علة، أو زكام، فيكون جاريًا عليهم، ممن تكاثر منهم العطاس، وزاد على الثلاث دون علة مرض، أما من كانت عادته العطاس دون الثلاث، فإنه إن زاد على الثلاث في بعض أحواله يجري عليه قول الأكثرين من عدم التشميت، وإنما يدعى له بالشفاء. والله أعلم.

وذكر الإمام ابن مفلح المقدسي أن الاعتبار بفعل التشميت في العدد لا بفعل العطسات، فإن شمته المرة الأولى ثم الثانية، فإن في الثالثة يدعوه له، بخلاف ما لو عطس مرارًا، ثم حمد فشتمته، فإنها هي واحدة، فالعبرة بالتشميت لا بالعطسات.

قال في الآداب الشرعية: (هذا مع كلام الأصحاب يدل على أن الاعتبار بفعل التشميت لا بعدد العطسات؛ فلو عطس أكثر من ثلاث متواليات شمته بعدها إذا لم يتقدم تشميت قولاً واحداً، والأدلة توافق هذا وهو واضح)^(١).

وهذا الكلام وجيه وصحيح، وهو ما دلت عليه الأدلة، فإن نص الحديث أن النبي ﷺ شمت العاطس بعد الأولى، ثم شمته بعد الثانية، ثم دعا له بعد الثالثة وهذا دليل على أن العبرة بالتشميت لا بعدد العطسات، موافق لما ذكره الإمام ابن مفلح. والله أعلم.

(١) انظر: الآداب الشرعية (٢/٣٢٦).

المطلب السابع رد العاطس على المشمت

استحب الفقهاء^(١) أن يرد العاطس على المشمت بعد أن يسمع التشميت بقوله: يهديكم الله ويصلح بالكم، أو (يغفر الله لنا ولكم).

ويستدل للأول بما رواه البخاري من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله، وليقل له أخوه - أو صاحبه - يرحمك الله، فإذا قال له: يرحمك الله، فليقل: يهديكم الله ويصلح بالكم»^(٢).

ويستدل للثاني بما رواه الترمذي من حديث سالم بن عبيد، قال: (بيننا نحن عند رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقال: السلام عليكم، قال ﷺ «وعليك وعلى أمك...» إلى أن قال: «وليقل من عنده: يرحمك الله، وليرد يغفر الله لنا ولكم»^(٣).

صيغة رد العاطس على المشمت:

أولاً: مذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية أن العاطس خير بين اللفظين؛ لورود الأدلة فيه، ورجح الحنابلة اختيار لفظ «يهديكم الله ويصلح بالكم»^(٤).

قال الإمام النووي: (يستحب للعاطس بعد ذلك أن يقول: يهديكم الله ويصلح بالكم، أو يغفر الله لنا ولكم)^(٥).

وقال الإمام ابن مفلح المقدسي: (ويقول هو: يهديكم الله ويصلح بالكم، ذكره

(١) انظر: الاختيار شرح المختار (٤/١٦٥)، الشرح الصغير (٤/٧٦٥)، التمهيد (١٧/٣٣٢)، الأذكار (٤٢٨)، المجموع (٤/٥١٣)، الآداب الشرعية (٢/٣١٩)، فتح الباري (١٠/٧٤٥).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: الشرح الصغير (٤/٧٦٥)، المجموع (٤/٥١٣)، التمهيد (١٧/٣٣٢)، الآداب الشرعية (٢/٣١٩)، فتح الباري (١٠/٧٤٥).

(٥) انظر: الأذكار (٤٢٨).

السامري، أو يقول: يغفر الله لنا ولكم، وذكر القاضي أنه روي عن النبي ﷺ لفظان أحدهما (يهديكم الله)، والثاني: (يرحكم الله)، كذا قال، والصواب (يغفر الله لكم)، قال القاضي: واختار أصحابنا: (يهديكم الله)؛ لأن معناه يديم الله هدايتكم، واختار بعض العلماء: (يغفر الله لنا ولكم)، وقال مالك والشافعي: يتخير بين هذين اللفظين^(١).

وقال ابن عبد البر في التمهيد: (قال مالك: لا بأس أن يقول (يهديكم الله ويصلح بالكم)، أو (يغفر الله لنا ولكم)، وكل ذلك جائز، وهو مذهب الشافعي)^(٢).

وقال ابن حجر في الفتح: (وقال ابن بطال: ذهب مالك والشافعي إلى أنه يتخير بين اللفظين، وقال أبو الوليد بن رشد: الثاني أولى؛ لأن المكلف يحتاج إلى طلب المغفرة، والجمع بينهما أحسن إلا للذمي)^(٣).

ثانياً: مذهب الحنفية^(٤)

وهو اختيار قول (يغفر الله لنا ولكم) وعدم قول: (يهديكم الله ويصلح بالكم).

قال ابن عبد البر: (واختار أصحاب أبي حنيفة: يغفر الله لنا ولكم، ولا يقول يهديكم الله ويصلح بالكم)^(٥).

وقال ابن حجر: (وهذا اللفظ - أي يهديكم الله ويصلح بالكم - هو جواب التشميت، وهو مختلف فيه، قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى هذا، وذهب الكوفيون إلى أنه يقول: يغفر الله لنا ولكم)^(٦).

(١) انظر: الآداب الشرعية (٢/ ٣١٩).

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ٣٣٢).

(٣) انظر: فتح الباري (١٠/ ٧٤٥).

(٤) انظر: الاختيار شرح المختار (٤/ ١٦٥)، التمهيد (١٧/ ٣٣٢)، فتح الباري (١٠/ ٧٤٥).

(٥) انظر: التمهيد (١٧/ ٣٣٢).

(٦) انظر: فتح الباري (١٠/ ٧٤٥).

أدلة الحنفية :

١ - واحتج الحنفية لاختيارهم بأن قول: (يهدىكم الله ويصلح بالكم)، هو تسميت لليهود، كما جاء في حديث أبي موسى الأشعري، (كانت اليهود يتعاطسون إلى قوله، فيقول: يهدىكم الله ويصلح بالكم)^(١).

وأجيب على ذلك بأنه لا حجة في الحديث لهم؛ إذ لا تضاد بين خبر أبي موسى هذا وبين حديث أبي هريرة الوارد في قول (يهدىكم الله ويصلح بالكم)؛ لأن حديث أبي هريرة هو في جواب التسميت، أي في رد العاطس على المشمت، أما حديث أبي موسى فهو في التسميت نفسه، أي قول المشمت للعاطس، فهنا اختلاف في حجة القول.

وردوا على ذلك بأن هناك حديثاً آخر يبين أن قول (يهدىكم الله ويصلح بالكم) هو جواب التسميت أيضاً لليهود، وليس كما ورد في حديث أبي موسى من أنه التسميت نفسه.

وهو ما روي عن ابن عمر، قال: (اجتمع اليهود والمسلمون، فعطس النبي ﷺ فشمته الفريقان جميعاً، فقال للمسلمين: «يغفر الله لكم، ويرحمنا وإياكم»، وقال لليهود: «يهدىكم الله ويصلح بالكم»)^(٢).

فهذا الحديث يتفق مع ما قلنا أولاً، فجواب التسميت بهذا اللفظ اشترك فيه اليهود والمسلمون، فلا يجوز.

وأجيب على ذلك، بأن هذا الحديث الوارد في جواب التسميت لليهود بلفظ (يهدىكم الله ويصلح بالكم)، وليس في التسميت نفسه - أخرجه البيهقي في (الشعب)، وقال عنه ابن حجر: (وأما ما أخرجه البيهقي في الشعب عن ابن عمر.. قال: تفرد به عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد عن أبيه عن نافع، وعبدالله ضعيف)^(٣).

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: فتح الباري (١٠ / ٧٤٦).

٢- واحتج الحنفية لاختيارهم بأن قول (يهديكم الله ويصلح بالكم) هو مذهب الخوارج؛ لأنهم لا يريدون الاستغفار للمسلمين، وهذا منقول عن إبراهيم النخعي.

قال ابن عبد البر في التمهيد: (قال إبراهيم النخعي: يهديكم الله ويصلح بالكم شيء قالته الخوارج؛ لأنهم لا يستغفرون للمسلمين)^(١).

وأجيب على ذلك بأن هذا القول لا حجة فيه؛ لأنه لا يقوى على مناهضة ومعارضة السنة الصحيحة، فإن قول (يهديكم الله ويصلح بالكم) قد ورد في حديث صحيح مجمع على صحته، ولا يجوز العدول عنه لمجرد الظن بأن الخوارج اختاروه لعدم استغفارهم للمسلمين، والحديث وارد في البخاري، والعمل به حجة، ولفظه صريح في ذلك، سواء أخذت به الخوارج أو غيرهم، فلا يمنع كون هذا الاختيار صحيحاً أن تأخذ به فرقة من المسلمين كالخوارج وغيرهم.

قال ابن حجر في الفتح: (وكل هذا - أي قول الأحناف - لا حجة فيه بعد ثبوت الخبر بالأمر به، قال البخاري بعد تحريجه في الأدب المفرد، وهذا - أي حديث أبي هريرة الوارد في قول (يهديكم الله ويصلح بالكم) - أثبت ما يروى في هذا الباب، وقال الطبري: هو من أثبت الأخبار، وقال البيهقي: هو أصح شيء ورد في هذا الباب)^(٢).

كما أن الطحاوي من الحنفية قد أخذ بهذا الحديث، واختار قول (يهديكم الله ويصلح بالكم)، ورجحه على غيره.

قال ابن عبد البر في التمهيد: (واختار الطحاوي قول (يهديكم الله ويصلح بالكم) لأنها أحسن من تحقيقه، أي المشتم، قال: وحال من هدي وأصلح باله فوق المغفور له)^(٣).

وقال ابن حجر في الفتح: (وقد أخذ به الطحاوي من الحنفية، واحتج له بقوله تعالى:

(١) انظر: التمهيد (٣٣٢/١٧).

(٢) انظر: فتح الباري (٧٤٦/١٠).

(٣) انظر: التمهيد (٣٣٢/١٧).

﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾، قال: والذي يجب بقوله (يغفر الله لنا ولكم) لا يزيد المشمت على معنى قوله (يرحمك الله)، لأن المغفرة ستر الذنب، والرحمة ترك المعاقبة عليه، بخلاف دعائه له بالهداية والإصلاح، فإن معناه أن يكون سالماً من واقعة الذنب صالح الحال، فهو فوق الأول، فيكون أولى^(١).

وبذلك يتبين ضعف أدلة الأحناف في ترك قول (يهديكُم الله ويصلح بالكم) وقوة أدلة الجمهور في صحة القولين وصحة اختيار أي منهما.

ومع ذلك اختار بعض العلماء الجمع بين اللفظين، خروجاً من الخلاف وجمعاً لأوجه الخير، منهم الإمام ابن أبي جمرة، وهو ما رجحه الإمام ابن دقيق العيد. وكان ابن عمر يقول: (يرحمنا الله وإياكم، ويغفر الله لنا ولكم).

ورواه الإمام مالك في الموطأ، عن نافع عن ابن عمر، أنه: (كان إذا عطس فقبل له: يرحمك الله، قال: يرحمنا الله وإياكم، ويغفر الله لنا ولكم)^(٢).

الترجيح :

والراجح - فيما أرى - هو الجمع بين اللفظين؛ لصحة ما ورد فيهما، وخروجاً من الخلاف. وجمعاً لأوجه الخير، وتحقيقاً للسنة من وجوها. والله أعلم.

(١) انظر: فتح الباري (١٠/٧٤٦).

(٢) رواه مالك في الموطأ، كتاب الاستئذان (٢/٩٦٥)، رقم (٨٤٧)، وإسناده صحيح.

المطلب الثامن

سماع العطاس في الخلاء

اتفق الفقهاء في المذاهب الأربعة على أنه يكره لمن كان في الخلاء - يقضي حاجته - أن يشمت عاطسًا سمع عطاسه وحده، كما كرهوا له إن عطس في خلائه أن يحمد الله بلسانه، وأجازوا له ذلك في نفسه دون أن يحرك لسانه به.

كما كرهوا لمن هو خارج الخلاء أن يشمت العطاس إذا سمع عطسته وحده في الخلاء، حتى لا يؤديه إلى الجواب عليه^(١).

وهذا كله لكرهه التلفظ بذكر الله في أماكن القدر، وفي حال قضاء الحاجة؛ قال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٢).

وقياسًا على كراهة السلام ورد السلام وقت قضاء الحاجة، وروي عن المهاجر بن قنفذ - رضي الله عنه - قال: (أتيت النبي ﷺ وهو يبول، فسلمت عليه، فلم يرد عليّ حتى توضأ، ثم اعتذر إليّ، وقال: «إني كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهر، أو قال (على طهارة)»^(٣).

وذكر الله تعالى يتناوله رد السلام، وكذلك تشميت العطاس، فيكون الحديث شاملاً لذلك كله.

قال ابن حجر في الفتح: (وقد خص من عموم الأمر بتشميت العطاس جماعة، ومنهم من كان عند عطاسه في حالة يمتنع عليه فيها ذكر الله، كما إذا كان على الخلاء)^(٤).

(١) انظر: رد المحتار (١/٢٣٠)، الشرح الكبير (١/١٠٦)، المهذب (١/٣٣)، المجموع (٤/٥١٣)، الأذكار (٥٢)، كشف القناع (١/٦٣)، فتح الباري (١٠/٧٤٣).

(٢) سورة الحج، آية (٣٢).

(٣) رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب أيرد السلام وهو يبول (١/٥١)، رقم (١٧).

- وابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، باب قراءة القرآن (٣/٨٢)، رقم (٨٠٣)، وباب الأذكار (٣/٨٦)، رقم (٨٠٦).

- وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الوضوء، باب استحباب الوضوء لذكر الله (١/١٠٣)، رقم (٢٠٦).

- والحاكم في المستدرک، كتاب الطهارة (١/٢٧٢)، رقم (٥٩٢)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذا اللفظ.

(٤) انظر: فتح الباري (١٠/٧٤٣).

المبحث السادس ما يقوله المسلم عند سماع بعض الأمور

المطلب الأول : ما يقوله المسلم عند سماع الرعد.

المطلب الثاني : ما يقوله المسلم عند سماع نهيق
الجمار ونباح الكلب وصياح الديك.

المطلب الثالث : ما يقوله المسلم عند طنين الأذن.

مُقَدِّمَةٌ

ومن الآداب الشرعية التي تعلقت بسماع المسلم سماعه بعض الأمور والظواهر من حوله، وما ينبغي أن يتصرف حيالها، نذكرها كما يلي:

المطلب الأول

ما يقوله المسلم عند سماع الرعد

استحب الفقهاء التسبيح عند سماع الرعد؛ لورود الأدلة في ذلك^(١).

- ١ - فقد روي عن عبدالله بن الزبير - رضي الله عنهما - أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث، وقال: (سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته)^(٢).
- ٢ - وروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ كان إذا سمع صوت الرعد والصواعق قال: «اللهم لا تقتلنا بغضبك، ولا تهلكنا بعذابك، وعافنا قبل ذلك»^(٣).

(١) انظر: الأذكار للنووي (٣٠١).

(٢) رواه مالك في الموطأ، كتاب الكلام، باب القول إذا سمعت الرعد (٢/٩٩٢)، رقم (٩١٥).

- ورواه البخاري في الأدب المفرد، باب إذا سمع الرعد (١/١٩٩)، رقم (٧٤٤).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب صلاة الاستسقاء، باب ما يقول إذا سمع الرعد (٥/١٨٧)، رقم (٦٥٦٦).

- وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب الدعاء، باب الرعد ما يدعى له (٧/٣٠)، رقم (٧-٥).

- قال الحافظ ابن علان: هو حديث موقوف، أخرجه البخاري في كتاب الأدب المفرد عن إساعيل بن أويس عن مالك، انظر: الفتوحات الربانية (٤/١٨٥).

(٣) رواه الترمذي، كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا سمع الرعد (٥/٤٦٩)، رقم (٣٤٥٠). وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

- وأبو يعلى في مسنده (٩/٣٨٠)، رقم (٥٥٠٧).

- وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب الدعاء، باب الرعد ما يدعى له (٧/٣٠)، رقم (٨-٦).

- والطبراني في المعجم الكبير (١٢/٢٤٥)، رقم (١٣٢٣٠).

٣- وروى الإمام الشافعي - رحمه الله - في كتابه الأم عن طاوس^(١) التابعي الجليل - رضي الله عنه - أنه كان يقول إذا سمع الرعد: (سبحان من سبحت له)، قال الشافعي: (كأنه يذهب إلى قول الله تعالى: ويسبح الرعد بحمده)^(٢).

٤- وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: (كنا مع عمر - رضي الله عنه - في سفر، فأصابنا رعد وبرق وبرد، فقال لنا كعب: من قال حين يسمع الرعد: سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثلاثاً، عوفي من ذلك الرعد، فقلنا، فعوفينا)^(٣).

(١) هو طاوس بن كيسان الخولاني المهداني، بالولاء، أبو عبد الرحمن، أصله من الفرس، ومولده ومنشؤه في اليمن، من كبار التابعين في الفقه ورواية الحديث، كان ذا جرأة على وعظ الخلفاء والملوك، توفي حاجباً بالمزدلفة أو منى، وصلى عليه أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك. ولد عام (٣٣هـ)، وتوفي عام (١٠٦هـ).
انظر: تهذيب التهذيب (٨/٥)، وفيات الأعيان (١/٢٣٣).

(٢) انظر: الأم للشافعي (١/٢٥٣)، ونص الحديث: عن الشافعي عن ابن عيينة قال: قلت لابن طاوس: ما كان أبوك يقول إذا سمع الرعد؟ قال: كان يقول: سبحان من سبحت له. قال الشافعي رحمه الله: كأنه يذهب إلى قول الله عز وجل (ويسبح الرعد بحمده).

- والحديث رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب صلاة الاستسقاء، باب ما يقول إذا سمع الرعد (١٨٧/٥)، رقم (٦٥٦٧).

- وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الجامع، باب ما يقال إذا سمع الرعد (٨٩/١١)، رقم (٢٠٠٥).

- وابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الدعاء، باب الرعد ما يدعى له (٣٠/٧)، رقم (٣).

- وقال الحافظ ابن علان في الفتوحات: رواه الطبراني وأورد مثله عن الأسود بن يزيد وهو من كبار التابعين، وهو موقوف صحيح. انظر الفتوحات الربانية (٢٧٦/٤).

(٣) رواه الطبراني، وقال الحافظ ابن علان في الفتوحات: هذا موقوف حسن الإسناد، الفتوحات الربانية (٢٨٦/٤).

المطلب الثاني ما يقوله المسلم

عند سماع نهيق الحمار ونباح الكلب وصياح الديك

استحب الفقهاء الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم عند سماع نهيق الحمار ونباح الكلب، واستحبوا سؤال الله من فضله والدعاء عند سماع صياح الديك؛ لورود الأدلة في ذلك^(١).

١- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله، فإنها رأت ملكًا، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان، فإنه رأى شيطانًا»^(٢).

٢- عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمعتم نباح الكلاب ونهيق الحمير بالليل، فتعوذوا بالله، فإنهن يرين ما لا ترون»^(٣).

واستحب بعض الفقهاء - كابن مفلح المقدسي - قطع القراءة لذلك. قال في الآداب الشرعية: (من سمع نهيق حمار أو نباح كلب، استعاذ بالله من الشيطان الرجيم، ويستحب قطع القراءة لذلك، كما ذكروا أنه يقطعها للأذان، وظاهره ولو تكرر ذلك)^(٤).

واستحباب الدعاء عند سماع صياح الديك هو رجاء إجابته بسبب حضور الملائكة، حيث نص الحديث على أن سبب الصياح هو رؤية الملائكة، فيكون مدعاة لتأمينهم على دعائه وشهادتهم له.

(١) انظر: الأذكار للنووي (ص ٤٦٧)

(٢) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب مال المسلم غنم يتبعها شغل الجبال (٣/ ١٢٠٢)، رقم (٣١٢٧).

- ومسلم، كتاب الدعوات، باب استحباب الدعاء عند صياح الديك واليهائم (١٧/ ٤٨)، رقم (٦٨٥٧).

(٣) رواه البخاري في الأدب المفرد، باب نباح الكلب ونهيق الحمار (١/ ٣٣٠)، رقم (١٢٧٠-١٢٧١).

- والحاكم في المستدرک، کتاب الأدب (٤/ ٣١٦)، رقم (٧٧٦٢).

- وأحمد في مسنده (٤/ ٢٤٠)، رقم (١٣٨٧١).

- وابن أبي شيبه في مصنفه، کتاب الدعاء، باب في الديك إذا سمع صوته ما يدعى له (٧/ ١٣٠)، رقم (٢).

(٤) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ٣٣٩).

قال الإمام ابن حجر في الفتح: (قال عياض: كان السبب فيه رجاء تأمين الملائكة على دعائه واستغفارهم له وشهادتهم له بالإخلاص، ويؤخذ منه استحباب الدعاء عند حضور الصالحين تبركاً بهم).

وصحح ابن حبان - وأخرجه أبو داود وأحمد من حديث زيد بن خالد رفعه -: «لا تسبوا الديك؛ فإنه يدعو إلى الصلاة». قال الحلبي: يؤخذ منه أن كل من استفيد منه الخير لا ينبغي أن يسب ولا أن يستهان به، بل يكرم، ويحسن إليه، قال: وليس معنى قوله (فإنه يدعو إلى الصلاة) أن يقول بصوته حقيقة: صلوا، أو حانت الصلاة، بل معناه: أن العادة جرت بأنه يصرخ عند طلوع الفجر، وعند الزوال، فطرة فطره الله عليها^(١).

واستحباب الاستعاذة عند سماع نهيق الحمار ونباح الكلب هو لدفع شر الشيطان وسوئه، فإنها ما نبحت أو نهقت إلا لرؤيته، فاستحبت الاستعاذة لذلك.

قال الإمام ابن حجر في الفتح: (قال عياض: وفائدة الأمر بالتعوذ لما يخشى من شر الشيطان وشر وسوسته، فليلجأ إلى الله في دفع ذلك)^(٢).

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٢٥).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٢٥).

المطلب الثالث ما يقوله المسلم عند طنين الأذن

ويستحب للمسلم عند طنين أذنه أن يصلي على النبي ﷺ، وأن يذكر الله تعالى ويقول: (ذكر الله بخير من ذكرني)^(١).

لما روي عن أبي رافع - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إذا طنت أذن أحدكم فليذكرني وليصل عليّ، وليقل: ذكر الله بخير من ذكرني»^(٢).

-
- (١) انظر: الأذكار للنووي (ص ٤٧٨)، الأدب الشرعية لابن مفلح (٣١٨/٢)، جلاء الأفهام لابن القيم (ص ١٩٠).
- (٢) رواه الطبراني في المعجم الصغير (١/٤٥٥)، حديث (١١٠٦)، وفي الأوسط (٩/١٨١)، حديث (٩٢٢٢). وفي الكبير (١/٣٢١)، حديث (٩٥٨).
- وابن الزوار في مسنده (٣١٢٥).
 - وابن حبان في المجروحين (٢/٢٥٠).
 - وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٢١٢٥-٢١٢٦-٢٤٣).
 - وابن السني في الكامل في الضعفاء (٢١٢٥-٢١٢٦-٢٤٤٣).
 - وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٦٦)، وهو حديث ضعيف. انظر: الفتوحات الربانية لابن علان (١٩٨/٦).

ونوه أن فضائل الأعمال يتساهل فيها في الأخذ بالضعيف دون الأحكام. قال الإمام النووي في الأذكار: (قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف، ما لم يكن موضوعاً، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيف بكرهة بعض البيوع أو الأنكحة، فإن المستحب أن ينزه عنه ولكن لا يجب. (الأذكار، ص ٤٧).

وقال الحافظ ابن علان: (ما لم يكن موضوعاً، وفي معناه شديد الضعف، فلا يجوز العمل بخبر من انفرد من كذاب ومتهم، وبقي للعمل بالضعيف شرطان: أن يكون له أصل شاهد لذلك، كاندراجه في عموم أو قاعدة كلية، وأن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

انظر: الفتوحات الربانية (١/٨٤).

فيكون طنين الأذن من المواطن التي يصلي فيها على النبي ﷺ، وقد أورده ابن القيم - رضي الله عنه - في كتابه جلاء الأفهام (فصل: المواطن الثالث والثلاثون من مواطن الصلاة عليه ﷺ عند طنين الأذن)^(١).

ونقل بعض الفقهاء الحكمة من ذكر الله تعالى عند طنين الأذن، وهي تذكر نعمته سبحانه وتفضله علينا بنعمة السمع، وقال ابن مفلح - رحمه الله - في الآداب الشرعية: (وكذلك الطنين في الأذن، فإنه من حاسة السمع، فإذا طنت أذن الإنسان ذكر الله تعالى مثنيًا عليه بما أراه من دليل حسن صنعته فيه، وقد ذكر هذا أهل العلم بالأبدان، وهو صحيح؛ لأن هذا الطنين لا يعرض لمن قد فسد سمعه، كذلك لا يعرض للشيخوخ إلا نادرًا)^(٢).

(١) انظر: جلاء الأفهام لابن القيم، ص (١٩٠).

(٢) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٣١٨/٢).

الفصل الثاني

سماع الفنون

- المبحث الأول: سماع الآلات والمعازف (الموسيقى).
- المبحث الثاني: سماع الغناء.
- المبحث الثالث: سماع الشعر.

مَهَيَّنَا

أولاً: هذا الفصل درج العلماء على تسميته بـ (السماع) وأحكام السماع، ويقصدون به المعنى الخاص الذي سنبينه في هذا الفصل، وهو سماع المعازف وسماع الغناء، وكذلك درج العلماء على بحث الغناء والمعارف بحثاً متلازماً، فإذا تحدثوا عن الغناء تحدثوا عن المعازف والعكس صحيح، والذي جعلهم يبحثونه بحثاً متلازماً هو اندماجهما في واقع الناس وقلة انفصالهما، فقلما تجد من يستمع للمعارف دون غناء أو للغناء دون معازف، والفقهاء في كتبهم المستقلة في (السماع) لم يفرقوا في الغالب بين سماع المعازف وسماع الغناء، وفي نقاشهم واستدلالهم يقصدون الاثنين غالباً.

ونظراً لاختلاف المعازف والآلات الموسيقية عن الغناء لغة ومعنى وطبيعة وحالة وحكمًا جعلت الكلام عن كل منهما مستقلاً، فأفردت للمعارف والآلات (الموسيقى) مبحثاً مستقلاً، وللغناء المجرد عن المعازف مبحثاً مستقلاً، فالعلماء الذين حرموا الآلات والمعارف على الإطلاق لم يحرموا الغناء على الإطلاق، كما أننا لو ناقشنا سماع المعازف والغناء في مبحث واحد، لأدعى ذلك إلى تداخل الأدلة الشرعية الواردة، فقد يستدل بدليل على حكم في الموسيقى والمعارف، ولكنه لا يدل إلا على حكم الغناء، ولا دخل للمعارف فيه، وكذلك العكس.

ثانياً: هاتان المسألتان (مسألة حكم سماع المعازف والموسيقى وحكم سماع الغناء)

من المسائل التي اشتد الخلاف فيها بين الفقهاء، ولم يحسم كل مذهب فيها رأيه، بل إن الخلاف يوجد في المذهب الواحد، وإن كان هناك رأياً راجحاً ومرجوحاً في المذهب، كما أن أدلة المحرمين والمجوزين نالت نقاشاً طويلاً بين الفقهاء، والأدلة التي يستدل بها المحرمون قد تكون نفس الأدلة التي يستدل بها المجوزون.

لذا سوف نتعرض - بإذن الله - لأقوال كل مذهب على حدة، والتفصيل فيه وآراء علمائه، ولصعوبة حسم رأي المذهب الواحد، احتجنا إلى هذا التفصيل، ثم نذكر آراء بعض

العلماء المجتهدين كابن حزم^(١) الظاهري، والإمام ابن تيمية، وابن القيم، والشوكاني وغيرهم لأهمية المسألة، ثم نخرج إلى أدلة الفريقين ومناقشتها، وترجيح ما نراه راجحاً، وبالله التوفيق.

ثالثاً: نظراً لأهمية المسألة وحيويتها، فإننا نذكر الجهود السابقة والمؤلفات التي كتبت بحثاً وتفصيلاً في مسألة السماع، وهي - في نظري - على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ذكر المسألة في الكتب المعتمدة لفقهاء المذاهب:

قد اعتنى الفقهاء في شتى المذاهب بموضوع سماع المعازف، وسماع الغناء، وبيان أحكامه في كتب المتون الفقهية، وشروحها، وحواشيها، إلا أنهم لم يفرّدوا لها بحثاً مستقلاً، إنما ذكروها في مباحث متنوعة.

- ذكروها في (اليوم) عند الحديث عن حكم بيع آلات اللهو.
- وذكروها في (النكاح) عند الحديث عن إعلان النكاح، والضرب عليه بالدفوف ونحوه.
- وذكروها في (الشهادات) عند الحديث عن شروط من تقبل شهادته ومن لا تقبل شهادته، وهل تقبل شهادة المغني والمستمع والمعاذف أم لا؟
- وذكروها في (الإجارة) عند الحديث على حكم إجارة المغني، وإجارة من يعزف على الآلات.

(١) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، أصله من الفرس، أول من أسلم من أسلافه جد له كان يدعى يزيد مولى ليزيد بن أبي سفيان، كانت لابن حزم الوزارة وتدير المملكة، فأنصرف عنها إلى التأليف والعلم، كان فقيهاً حافظاً يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة على طريقة أهل الظاهر، بعيداً عن المصانعة حتى شُبه لسانه بسيف الحجاج، طارده الملوك، حتى توفي مبعداً عن بلده، كثير التأليف. من تصانيفه: المحلى (في الفقه)، الإحكام في أصول الأحكام (في أصول الفقه)، طوق الحمامة (في الأدب). كانت ولادته عام ٣٨٤هـ ووفاته عام ٤٥٦هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٥/٥٩)، المغرب في حلى المغرب (ص ٣٦٤).

- وذكروها في (الحسبة) عند الحديث على تغيير المنكر باليد، وشروطه، وهل يعتبر الغناء وآلاته من المنكر أم لا؟

النوع الثاني: الكتب المؤلفة استقلالاً عن (السماع) وأحكامه:

وهي كثيرة عند المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، ومن هذه الكتب المؤلفة في حكم

السماع:

- كتاب (الرخصة في السماع) للإمام ابن قتيبة.
- كتاب (الكفاية والغناء في أحكام الغناء) لمحمد بن عمر بن محمد البستي، المعروف بالدرّاج.
- كتاب (الإمتاع في أحكام السماع) للإمام أبي الفضل كمال الدين جعفر الأدفوي الشافعي.
- كتاب (فرح الأسماع برخص السماع) لأبي المواهب التونسي (محمد الشاذلي).
- كتاب (بوارق الإلماع في تكفير من يحرم مطلق السماع) لأبي الفتوح أحمد الغزالي.
- كتاب (كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع) للإمام ابن حجر الهيتمي الشافعي.
- كتاب (الإجماع على تحريم السماع) للطرطوشي.
- كتاب (إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع) للإمام محمد بن علي الشوكاني، وهو رد على الكتاب الذي سبق.
- كتاب (نزهة الأسماع في مسألة السماع) للحافظ ابن رجب الحنبلي.
- كتاب (تشنيف الأسماع ببعض أسرار السماع) للعلامة عبدالرحمن بن مصطفى العيدروس.
- رسالة (السماع والرقص) للإمام ابن تيمية.
- كتاب (كشف الغطاء عن أحكام سماع الغناء) للإمام ابن قيم الجوزية.
- كتاب (تنزيه الشريعة عن إباحة الأغاني الخلية) لأحمد بن يحيى النجمي.
- كتاب (ذم الملاهي) لأبي بكر عبدالله بن محمد بن سفيان بن أبي الدنيا.
- رسالة في (ذم الشبابة والرقص والسماع) للشيخ أبي عبدالله بن قدامة المقدسي.

- كتاب (الغناء وتحريمه) لأحمد بن عبدالله الطبري.
- كتاب (السماع) لابن القيسراني.

ومن الكتب والمؤلفات المعاصرة:

- الغناء والموسيقى - فقه مقارن - الدكتور عبدالفتاح إدريس.
- تحريم آلات اللهو والطرب للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
- أحكام الغناء والمعازف وأنواع الترويح الهادف للدكتور سالم بن علي الثقفي.
- فقه الغناء والموسيقى للدكتور يوسف القرضاوي.
- الشريعة الإسلامية والفنون لمؤلفه: أحمد مصطفى القضاة (وقد استفدت منه كثيراً في حسن التقسيم والعرض للمذاهب والأقوال في هذه المسألة).
- الإسلام والفنون الجميلة للدكتور محمد عمارة.

النوع الثالث: المباحث الموجودة ضمن كتب:

وهي التي تعرض أصحابها لمسألة السماع من خلال بحث مستقل ضمن مؤلف كبير، ومنها:

- كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي، وذكر فيه كتاب السماع من ربيع العادات.
- كتاب إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان للإمام ابن القيم - وذكر فيه فصلاً في السماع.
- كتاب نيل الأوطار للإمام الشوكاني - وذكر فيه مسألة السماع.
- كتاب المحلى' للإمام ابن حزم.
- كتاب (العقد الفريد) لابن عبد ربه.
- مقدمة ابن خلدون.
- كتاب تلبيس إبليس لابن الجوزي.

المبحث الأول

سماع الآلات والمعازف (الموسيقى)

المطلب الأول: تعريف الموسيقى ونشأتها وأنواع الآلات والمعازف.

المطلب الثاني: مذاهب الفقهاء.

المطلب الثالث: أدلة المذاهب ومناقشتها.

المطلب الأول

تعريف الموسيقى ونشأتها وأنواع الآلات والمعارف^(١)

الفرع الأول: تعريف الموسيقى ومصطلحاتها (مثل النغم والعزف)

الموسيقى لفظ يوناني وليس عربيًا، يطلق على فنون العزف على آلات الطرب، والطرب خفة أو هزة تنير النفس لفرح أو حزن.

والعزف معناه: الصوت، حيث يقال: عزف الشيء، أي صوت^(٢).

وكلمة (موسيقى) مشتقة من كلمة (موسا) ومعناها الملهمة، ثم أضيف حرفي (قي) فأصبحت موسيقى لتطلق على كافة الفنون، إلا أن التسمية قصرت فيما بعد على الأصوات الموزونة، أو كما عبر بعضهم بلغة الألحان والعواطف^(٣)، أو هي عبارة عن الإيقاعات والأنغام. والنغم هو الكلام الخفي أو الصوت الحسن^(٤). والنغمة: هي جرس الكلمة، وحسن الصوت في القراءة وغيرها^(٥).

وعلم الموسيقى: هو العلم الذي يبحث فيه عن أصول الإيقاع، والنغم من حيث التألف أو التنافر، والأزمنة بين تلك الإيقاعات والأنغام، والهدف منه هو إخراج أصوات ملحنة منغمة حسنة^(٦).

وترتكز الموسيقى على عنصرين أساسيين، هما الإيقاع والنغم، حيث يعرف الإيقاع بأنه علاقة الأصوات ببعضها من حيث استغراق كل منها زمناً معيناً يختلف طولاً وقصراً.

ويعرف النغم بأنه علاقة الأصوات ببعضها من حيث الحدة والغلظ^(٧).

(١) انظر: الشريعة الإسلامية والفنون للأستاذ أحمد القضاة.

(٢) انظر: المعجم الوسيط (١٩٩٠/٢).

(٣) انظر: قواعد الموسيقى الغربية، محمد محمود حافظ.

(٤) انظر: لسان العرب (١٢/٥٩١)، تاج العروس (٩/٨٤).

(٥) انظر: لسان العرب، مادة (ن غ م).

(٦) انظر: المعجم الوسيط (١٩٩٠/٢).

(٧) انظر: الموسيقى بين التربية وطرق التدريس - محمد علي سليمان، ص ١٩، مقدمة ابن خلدون، ص ٤٢٣.

وقد كثرت الأقوال حول تعريف الموسيقى وطبيعتها، ولعل التأثيرات التي توجد بها الموسيقى جعلت الأقوال حول طبيعتها كثيرة، حيث عرفها بعض المتذوقين لها بأنها فنّ الشعور، والحالة النفسية للذات يؤديان إلى إثارة أنواع لا حصر لها من المشاعر والحالات النفسية. كما عرفها أحدهم بأنها من الانفعال^(١).

وقال بعض المهتمين بالموسيقى والنغم في كتابه (روح الموسيقى): (والحقيقة أن الموسيقى عبارة عن أصوات موزونة أو إيقاعات وأنغام؛ لأن ما يصدر عن الآلات أو الأشياء لا يعتبر كلاماً، وإنما صوتاً، وقيدت بالموزونة لتفترق عن الضوضاء، أو الأصوات الصادرة بطريقة عشوائية أو المتجمعة بطريقة عشوائية. وقلنا: إيقاعات؛ لأن الأنغام لا تحصل إلا بالإيقاعات.

والأنغام أو الألحان هي الأصوات الحسنة بمعنى الموزونة، ويسمى هذا في علم الموسيقى اللحن، وتحدث الأصوات الموسيقية (اللحن) في نفس السامع أحوالاً معينة طبقاً لحالة تلك الأصوات التي قد تكون انفعالية أو تأثيرية أو تصويرية أو نحو ذلك، ولذلك فهي تنقل السامع من حالته إلى حالة الانفعال أو التأثير أو التخيل^(٢).

ولما كانت الموسيقى عبارة عن أصوات تدق أذن السامع، ثم تنتقل إلى مشاعره وعواطفه، فإنها تشكل صراعاً مع تلك المشاعر، فإما أن تستجيب المشاعر فتتسجم، وإما أن تبقى في صراعها فتتضجر من تلك الأصوات، ولذلك قد يطرب سامع لصوت موسيقى معين، ولكنه يتضجر من آخر.

ويمكن أن يكون للموسيقى تأثير على نفس السامع وتكوينه، فأفلاطون (الفيلسوف اليوناني) كان يرى أن الموسيقى الرديئة يمكن أن تبعث في النفس أحوالاً فاسدة تساعد على تكوين شخصية شريرة^(٣).

(١) انظر: الفيلسوف وفن الموسيقى - جوليوس يورنتوري - ترجمة د. فؤاد زكريا، ص ٢٣٩.

(٢) انظر: روح الموسيقى - سمير الحاج شاهين، ص ٨ - الفيلسوف وفن الموسيقى - ترجمة د. فؤاد زكريا، ص ٢٣٩.

(٣) انظر: الفيلسوف وفن الموسيقى، ص ٥٥. وما ذكر إنها هو رأي الفيلسوف اليوناني (أفلاطون) وأوردته لأبين نظرتهم للموسيقى ومدى تأثيرها عندهم بغض النظر عن صحة ما يقولون.

الفرع الثاني

نشأة الآلات والمخازف

كان اللحن والنغم (الموسيقى) عبارة عن أصوات الأشياء الموجودة في الكون، وسماع الإنسان لها، سواء كانت أصواتًا لمخلوقات طبيعية كصوت الطيور، والحيوان، والأشجار، والأنهار، أو أصواتًا حاصلة من الإنسان أثناء عمله.

ثم أخذ الإنسان يقلد تلك الأصوات المسموعة ما أمكن إلى أن ترجمها عن طريق الآلات التي بدأت بسيطة وقليلة، ثم تطورت شيئًا فشيئًا حتى أصبحت ذات أشكال مختلفة، ويأخذ كل شعب ما عند غيره من الشعوب، مقلدًا ومطورًا، وبدأت تستعمل الآلات بصورة جماعية بعد أن كانت تستعمل بصورة فردية بدائية، وأطلق على مجموعة العازفين على الآلات المتنوعة بـ (الأوركسترا)^(١).

وبعد أن تطورت الآلات الموسيقية، وكيفية إحداث وإخراج الأصوات منها، أصبح في الدول استقلال في استعمال هذه الأصوات، فالموسيقى الإنجليزية مثلاً تختلف في بعض الأشياء عن الموسيقى الروسية، وكذلك الموسيقى الغربية تختلف حسًا وذوقًا عن الموسيقى الشرقية، وكان الموسيقى التي تخاطب مشاعر الإنسان حزنًا أو فرحًا تختلف من زمن إلى آخر، بمعنى أنها تمر في مراحل وتطورات^(٢).

ولقد استخدم أهل الصناعات الموسيقية، ودخلت الآن في عالم الطب كعلاج نفسي، وفي عالم الحرب كوسيلة لبث الشجاعة والحماسة في نفوس الجنود، وهكذا دخلت الموسيقى وآلاتها في الأجهزة الحديثة المخترعة، والنظريات المستجدة^(٣).

(١) انظر: تاريخ الحياة الموسيقية - مصطفى كامل الصواف - تاريخ الموسيقى والغناء العربي - محمد محمود حافظ -

تاريخ الموسيقى العربية - هنري جورج فارمر.

(٢) الموسيقى وعلم النفس - ضياء أبو الحب، ص ٢١.

(٣) الفيلسوف وفن الموسيقى، ترجمة د. فؤاد زكريا، ص ٨.

الفرع الثالث

أنواع الآلات والمعاظف^(١)

وذكر الأنواع هنا سيفيدنا لاحقاً في فهم بعض الأحكام الشرعية في سماع الآلات والمعاظف؛ لأن الأحكام تناولت أقساماً معينة، وفرقت بينها في الحكم - كما سنرى لاحقاً بإذن الله. كما أن الفقهاء في كتبهم تعرضوا لأنواع عديدة من الآلات فحتى يفهم معناها وتتصور، قدمنا على كلامهم تعريفاً موجزاً لأنواع الآلات والمعاظف.

وقد قسمت الآلات في العصور الإنسانية طبقاً للمادة المصنوعة منها، ولكن نتيجة تطور الآلات، وعملها في حياة الإنسان، وأثرها الموسيقي قسمت تقسيماً آخر، أصبح مشتهراً ومعمولاً به عند المعنيين بالموسيقى وآلاتها، وهذا التقسيم مبني على أساس كيفية إحداث، وخروج الأصوات من الآلات الموسيقية، وسنكتفي بذكر الأقسام الرئيسية والآلات المدرجة تحت كل قسم باختصار في التعريف والعرض، وتقسيمها كالاتي:

أولاً: الآلات الوترية:

وهي الآلات التي يستخدم فيها الوتر، أو الأوتار في إخراج الأصوات، ويندرج تحت هذا القسم الآلات التالية:

(١) العود وأنواعه: يعتبر العود من أهم الآلات الوترية بل الموسيقية، وهو يتكون من

(١) انظر: أنواع الآلات والمعاظف في الكتب التالية:

الآلات الموسيقية في العصور الإسلامية - د. صبحي أنور رشيد.

معجم الموسيقى العربية، د. حسين علي محفوظ.

تاريخ الموسيقى والغناء العربي - محمد محمود حافظ.

تاريخ الحياة الوسطية - مصطفى كامل الصواف.

قواعد الموسيقى الغربية - محمد محمود حافظ.

مقدمة ابن خلدون، ص ٤٢٣.

صندوق صوتي مصنوع من الخشب بشكل كمثري تتصل به رقبة وتشد على وجه الصندوق أوتار بصورة متوازية من أحد أطرافه إلى نهاية العنق، ومما تشبه العود الطنبور (وهذا الاسم ذكره الفقهاء في كتبهم وستعرض لذكره، وها نحن بينا طبيعته وصورته) وكذلك الكمان والكيثار، وكذلك الشاهرود، والكيران، والبريط، وأيضاً الفيولا.

(٢) الخبك أو الهارب أو الصنج أو القيثار: وتتألف آله من صندوق صوتي ورقبة تخرج من أوتار.

(٣) القانون: وهو صندوق خشبي على شكل شبه منحرف قائم الزاوية مركب عليه أوتار بشكل خاص، وكذلك السنطور، والبيانو، والكمان، والنزهة.

(٤) الكنارة أو السمسية أو لاير: وتتألف الآلة من صندوق صوتي، وساق مواز للصندوق، ومتصل معه ساقان جانبيان، وتشد الأوتار بين الساق الموازي، والصندوق الخشبي.

(٥) الرباب: وهو صندوق صوتي مستطيل، أو مربع ذو جانبيين مقوسين إلى الداخل يوضع عليه وتره، ويسمى بالربابة، أو الجوزة، أو الكمنجة، أو الأرنبة.

ثانياً: الآلات الهوائية:

وهي التي يخرج منها الصوت بطريقة النفخ، وتسمى بالآلات النفخ، ويندرج تحت هذا القسم الآلات التالية:

(١) الناي: وهو قصبة جوفاء مفتوحة الطرفين، يقع النفخ فيها مباشرة على حافة فتحها المواجهة لشفتي النافخ، ويصنع من القصب أو المعدن، ويسمى بالشبابة (وهذه من الأسماء الواردة والمتداولة في كتب الفقه)، أو القصابة، أو القصب.

(٢) المزمار: وهو اسطوانة من خشب أسفلها على شكل مخروط مجوف وفي رأسها قشة للصفير، وله أسماء عديدة في المراجع العربية مثل: اليراع، والشاه، والشياع، والداود، والنقيب، والسرناي.

ويوجد مزمار الجراب: وهو عبارة عن قرية (جراب) أو ما يشبه الكيس، ومادته من الجلد، وينفخ فيه بواسطة مزمار ويسمى بـ (سمبونيا).

(٣) البوق أو النفير: وهو أنبوبة من النحاس ذات شكل اسطواني لمسافة ثلاثة أرباع، ثم على شكل مخروطي في الربع الباقي، وينتهي باتساع يشبه الجرس.

(٤) القرن: وهو أنبوب بشكل قرن، وكان يعمل من القرون المجففة لبعض الحيوانات، ثم يثقب، وينفخ فيه.

(٥) الشعبية: وهي تتألف من عدة أنابيب مختلفة الطول، توضع في داخل إطار بصورة رأسية متوازية مع إغلاق النهايات السفلى للأنابيب، وهي تصنع من الخشب، أو العاج، أو المعدن.

(٦) المشتق: وهو عبارة عن صندوق صوتي عليه أنابيب مختلفة، يتصل بها عن طريق الصندوق أنبوب أعوج للنفخ فيه.

وتقسم الآلات الإيقاعية إلى قسمين: آلات النفخ الخشبية كالفلوت والباسون، وآلات النفخ النحاسية كالترومبيا والترمبون، ويدخل في القسم الثاني الأرغول، وتتميز بعض الآلات عن الأخرى بإضافة أنابيب مختلفة الشكل، وأيضاً ريش.

ثالثاً: الآلات الإيقاعية:

وهي الآلات التي يخرج منها الصوت بطريقة الإيقاع، أو الضرب، والنقر، وتسمى بالآلات الضرب، أو آلات النقر، وتنقسم هذه الآلات إلى نوعين:

أ) الآلات ذات الرق: وهي التي يكون النقر فيها على جلد رقيق مشدود على الإطار، أو الصندوق الصوتي، ويدخل في هذا النوع:

١- الدفوف بأنواعها: كالدف المربع، والدف المستدير، والدف الزنجاري، أو الرق، حيث توضع بإطاره صنوج نحاسية، والغربال، والمزهر.

٢- الطبول بأنواعها: كالطبل المستدير الكبير، والطبل الطويل، والطبل الاسطواني، والنقارات المصنوعة من فخار أو نحاس على هيئة الطاسة، وأكبر أنواعها يسمى 'التمباني، وأيضاً الكوبة التي تكون على شكل طبل دقيق الوسط واسع الطرفين، وأيضاً الطبل المسماة بالدربوكة أو الدنبك، وكذلك المثلثات، وهو ما يعمل بشكل مثلث فتحت إحدى زواياه.

ويطلق على الطبول اسم الكبارات، وتقسم الطبول - أحياناً - تبعاً للحالة المستعملة، فيقال: طبل العيد، وطبل الحرب.

ب) الآلات المصوتة بذاتها:

وتصنع من قطع مختلفة بأشكال مختلفة، وتستعمل بضرب بعضها ببعض، ويدخل في هذا النوع:

المصفقات، أو الصاجات، أو الكاستانيت، والكاسات، أو الجنجانات، أو السيمبال، والجنج، والصنوج، وكذلك الأجراس، ويجمعها أنها تصوت بنفسها، وهي ذات أشكال وهيئات مختلفة، تختلف باختلاف المواد والمقاصد.

هذا عرض موجز لأنواع الآلات والمعازف، وذكره من الأهمية بمكان؛ لأن الحكم عليها فرع عن تصورها، لذا كان علينا أن نعرف هذه الآلات حتى يكون الكلام عنها واضحاً، وهذا من أصول البحث العلمي، فلا يتصور أن نحكم عليها دون معرفتها، كما أن الفقهاء تناولوا أنواعاً كثيرة منها بالذكر، ولعلنا بعد هذا العرض تبيين لنا عبارات الفقهاء، ومصطلحاتهم في ذلك.

المطلب الثاني

مذاهب الفقهاء في سماع الآلات والمعازف

سبق أن قلنا في التمهيد: إن مذاهب الفقهاء في مسألة سماع الآلات والمعازف اختلفت فيها، حتى بين علماء المذهب الواحد، فهناك اختلاف في أقوالهم، وستعرض لكل مذهب على حدة، ونفصل أشهر أقوال علمائه فيه:

أولاً: المذهب الحنفي:

ويعتبر المذهب الحنفي من أكثر المذاهب تشدداً في استخدام الآلات والمعازف وسماعها، حيث ذهب فقهاء المذهب إلى تحريم الآلات الوترية كالعود وغيره، والآلات الهوائية كالزمار والآلات الإيقاعية كالضرب بالقضيب (على خلاف بينهم)، ولم يستثنوا من التحريم إلا الدف، وطبل الغزاة، ونحوهما، وهذا أيضاً على اختلاف بينهم^(١).

قال الكاساني في بدائع الصنائع: (وأما الذي يضرب شيئاً من الملهي فإنه ينظر، إن لم يكن مستثنى كالقضيب، والدف ونحوه، فلا بأس به، ولا تسقط عدالته، وإن كان مستثنى كالعود ونحوه فسقطت عدالته)^(٢).

وقال صاحب الاختيار: (إن استماع الملهي حرام كالضرب بالقضيب، والدف، والمزمار، وغير ذلك، لقوله ﷺ: «استماع صوت الملهي معصية، والجلوس عليها فسق، والتلذذ بها من الكفر»^(٣). ويجب أن يجتهد أن لا يسمعه لما روى نافع عن ابن عمر، وقد روى عن الحسن بن زياد أنه قال لا بأس بالدف في العرس ليشتبه ويعلن النكاح،

(١) انظر: الفتاوى الهندية (٥/٣٧٣، ٢/١٧٧، ٤/٤٥٠)، الفتاوى البرازية (٥/١٢٥)، فتح القدير (٧/٤٠٥، ٤/٢٢٩)،

٦/٣٤)، بدائع الصنائع (٩/٤٠٣٠)، الاختيار (٤/١٦٦)، الميسوط للسرخسي (٩/١٥٤، ١٦/٣٨).

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٩/٤٠٣٠).

(٣) أخرجه أبو يعقوب محمد بن إسحاق النيسابوري في المناهي وعقوبات المعاصي، وكذا أورده الشوكاني في نبيل الأوطار (٨/٢٦٤)، وأورده الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٦/٤٧٢).

وكما سئل أبو يوسف: أيكراه الدف في غير العرس تضربه المرأة للصبي في غير فسق؟ قال: لا، فأما الذي يجيء منه الفاحش فإنني أكرهه، وقد قال في دار يسمع فيها صوت المزامير والمعازف أدخل عليهم بغير إذنه؛ لأن النهي عن منكر فرض، ولو لم يجز الدخول بغير إذن لامتنع الناس من إقامة هذا الغرض^(١).

وقال السرخسي^(٢) في المبسوط: (ولا تجوز الإجارة على شيء من الغناء، والنوح، والمزامير، والطبل، وشيء من اللهو؛ لأنه معصية، والاستئجار على المعاصي باطل)^(٣).

قال الإمام ابن القيم: (قلت: مذهب أبي حنيفة في ذلك من أشد المذاهب، وقوله فيه أغلظ الأقوال، وقد صرح أصحابه سماع الملاحية كلها: كالزمار، والدف حتى الضرب بالقضيب، وصرحوا بأنه معصية يوجب الفسق، وتردّبه الشهادة، وأبلغ من ذلك أنهم قالوا: إن السماع فسق، والتلذذ به كفر، هذا لفظهم، ورووا في ذلك حديثاً لا يصح رفعه)^(٤).

ثانياً: المذهب المالكي:

ويعتبر المذهب المالكي من أكثر المذاهب الفقهية تسامحاً في سماع الآلات والمعازف، حتى إن بعض علماء المذهب أجاز الآلات، والمعازف جميعها كابن العربي، إلا أن الآراء المتداولة في كتب المذهب دلت على اختلافهم في أحكام الآلات، والمعازف.

(١) انظر: الاختيار شرح المختار (١٦٦/٤).

(٢) هو محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر، السرخسي، من أهل (سرخس) بلدة في خراسان. يلقب بشمس الأئمة، كان إماماً في فقه الحنفية، علامة حجة، متكلماً ناظراً، أصولياً، مجتهداً في المسائل. أخذ عن الحلواني وغيره، سجن في جب بسبب نصحه لبعض الأمراء، وأملئ كثيراً من كتبه على أصحابه وهو في السجن أملاًها من حفظه. من تصانيفه: المبسوط (في شرح كتب ظاهر الرواية في الفقه)، الأصول (في أصول الفقه)، شرح السير الكبير للإمام محمد بن الحسن. وكانت وفاته عام ٤٨٣ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٢٠٨/٦)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص ١٥٨)، الجواهر المضية (٢٨/٢).

(٣) انظر: المبسوط (٣٨/١٦).

(٤) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/٣٤٥).

اتجاه الإمام الدردير:

ذكر الدردير رأيه حول الآلات والمعازف في عدة مواطن في الشرح الصغير، ثم فصل الصاوي^(١) - في حاشيته عليه - قول الإمام الدردير في ذلك.

وقال الإمام الدردير في الموطن الأول تحت باب الشهادة: (وبترك سماع غناء متكرر إذا لم يكن تقبيح القول أو بآلة وإلا حرم، ولو في عرس، وكان من الفسق)، وشرح الصاوي قوله (أو بآلة)، أي: كعود وقانون^(٢).

وقال الإمام الدردير في الموطن الثاني تحت باب الإجارة: (وكره أجره على دف ومعزف... والراجح أن الدف، والكبر^(٣)، والمزمار جائزة في العرس، وتكره الأجرة عليها، وأن ما عداها حرام في العرس وغيره، فتحرم الأجرة عليها).

وذكر الصاوي في شرحه قول الدردير (والراجح...) قال الصاوي: حاصله أن الدف والكبر في النكاح فيه قولان: الجواز والكراهة، وفي المعازف ثلاثة أقوال بزيادة الحرمة وهو أرجحها، وأما في غير النكاح فالحرمة في الجميع قولاً واحداً، ولو كان في عقيقة، أو ختان، أو حج، أو قدوم من سفر^(٤).

وذكر الإمام الدردير في الموطن الثالث تحت باب النكاح، وعند الحديث عن الوليمة، وأنها تجب إن لم ينكر ما نصه: (وسماع غانية، ورقص نساء، وآلة لهو غير دف، وزمارة، وبوق)، وشرح الصاوي قوله، فقال: (وسماع غانية، بمعنى مغنية، إذا كان غناؤها يثير شهوة، أو كان بكلام قبيح أو كان بآلة من ذوات الأوتار)^(٥).

(١) هو أحمد بن محمد الخلوتي الشهير بالصاوي، فقيه مالكي، أخذ عن الدردير والدسوقي نسبته إلى (صاء الحجر) في الغربية بمصر، توفي بالمدينة المنورة. من مصنفاته: حاشية على شرح الدردير لأقرب المسالك، وغيرها. ولد عام ١١٧٥ هـ، وتوفي عام ١٢٤١ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (١/٢٣٣)، شجرة النور الزكية (ص ٣٦٤).

(٢) انظر: الشرح الصغير للدردير وعليه حاشية الصاوي (٤/٢٤١).

(٣) الكبر: الطبل الكبير.

(٤) انظر: الشرح الصغير للدردير وعليه حاشية الصاوي (٤/٣٥).

(٥) انظر: الشرح الصغير للدردير وعليه حاشية الصاوي (٢/٥٠١).

وقال الإمام الدردير في الموطن الرابع في باب النكاح أيضًا: (وكره الزمارة والبوق المسمى عندنا بالنفير إذا لم يكثر جدًا حتى يلهي كل اللهو وإلا حرم كآلات الملاهي ذوات الأوتار، والغناء المشتمل على فحش القول أو الهذيان، لا الغربال. قال ابن عمر: هو المسمى عندنا بالبندير، ويسمى في عرف مصر بالطار، أي فلا يكره إذا لم يكن فيه صراصير وإلا حرم، والكبر فلا يكره وهو الطبل الكبير المدور المغشى من الجهتين).

وشرح الصاوي بعض العبارات الواردة مثل ذوات الأوتار، أي: الحنوط كالربابة، والعود، والقانون، وأن معنى الكبر، الطبل المعروف بالدربةكة، وأضاف الصاوي بقوله: (وفي تقرير لشيخ مشايخنا العدوي أن الطبل بجميع أنواعه يجوز في النكاح، فإن كان فيه صراصير ففيه خلاف)^(١).

واستنتاجًا من هذه الأقوال الأربعة عند المالكية، نجد أن القول الأول والثالث يدلان على حرمة الآلات والمعازف ذوات الأوتار كالعود، والقانون، وجواز غيرها، وهي مقيدة في الأعراس.

ويدل القول في الموطن الثاني على أن الآلات الإيقاعية، والهوائية تتردد بين الجواز والكراهة مع رجحان جوازها، وأن الآلات الوترية تتردد بين الجواز، والكراهة، والحرمة مع رجحان الحرمة، وهي مقيدة أيضًا في النكاح.

ويدل القول في الموطن الرابع على حرمة الآلات الهوائية كالزمارة والبوق إن استعملت بشكل يلهي؛ لأنها أشبهت آلات الملاهي ذوات الأوتار، وأيضًا حرمة الغربال الذي فيه صراصير بمعنى حرمة الآلات الإيقاعية إن أضيف إليها أجراس، أو جلاجل، أو صراصير، إلا أن الصاوي ذكر الخلاف في الطبل الذي فيه صراصير، كما يدل القول على أن حكم الآلات الإيقاعية، وعلى رأسها الدف في غير النكاح مختلف فيه، حيث المشهور عدم الجواز.

(١) انظر: الشرح الصغير للدردير وعليه حاشية الصاوي (٢/ ٥٠٣).

وجاء الصاوي بتتمة في حكم العود بعد شرحه لكلام الدردير، فقال: (واعلم أن العلماء اختلفوا في العود، وما جرى مجراه من الآلات المعروفة ذوات الأوتار، فالمشهور من المذاهب الأربعة أن الضرب به وسماعه حرام، وذهبت طائفة إلى جوازه، ونقل سماعه عن عبدالله بن عمر، وعبدالله بن جعفر، وعبدالله بن الزبير، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وغيرهم، وعن جملة من التابعين ومن الأئمة المجتهدين، ثم اختلف الذين ذهبوا إلى تحريمه، فقليل كبيرة، وقليل صغيرة، والأصح الثاني، وحكى المازري عن ابن عبدالحكم أنه قال: إذا كان في عرس أو صنيع فلا ترد به شهادة^(١)).

ونقل ابن قدامة أن مالكا وابن القاسم ذكرا في حضور وليمة فيها زمر وعود، أيرجع أم لا؟ فقالا: (أما اللهو الخفيف كالدف والكبر فلا يرجع)^(٢).

هذا رأي جمهور المالكية على التفصيل المذكور.

اتجاه الإمام القرطبي:

ورأي القرطبي في الآلات والمعاظف يعرف من قوله في جامعه: (فأما ما ابتدعه الصوفية اليوم من الإدمان على سماع المغاني بالآلات المطربة من الشبابات، والطار، والمعاظف، والأوتار فحرام. وفي اليراعة - مزمار الراعي - تردد، والدف مباح، وقد قيل: إن الطبل في النكاح كالدف، وكذلك الآلات المشهورة للنكاح يجوز استعمالها فيه بما يحسن من الكلام، ولم يكن فيه رفث)^(٣).

اتجاه الإمام ابن العربي:

وخالف ابن العربي جمهور المالكية، وذهب إلى جواز الآلات الوترية كالعود والطنبور.

(١) انظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٢/ ٥٣).

(٢) انظر: المغني لابن قدامة (٧/ ٥).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/ ٥٤).

قال ابن العربي: (وليس الغناء بحرام، فإن النبي ﷺ قد سمعه في بيته وبيت غيره، وقد وقف عليه في حياته، وإن زاد فيه أحد على ما كان في عهد النبي ﷺ عودًا بصوت عليه نعمة، فقد دخل في قوله: مزار الشيطان في بيت رسول الله ﷺ فقال: دعهما، فإنه يوم عيد، وإن اتصل نقر طنبور به، فلا يؤثر أيضًا في تحريمه، فإنها كلها آلات تتعلق بها قلوب الضعفاء، وللنفس عليها استراحة، وطرح لثقل الجسد الذي لا تحمله كل نفس، ولا يتعلق به قلب، فإن تعلقت به نفس فقد سمح الشرع لها فيه)^(١).

ثالثًا: المذهب الشافعي:

والمذهب الشافعي من أكثر المذاهب التي وجدت فيها آراء ومناقشات حول الآلات والمعازف، وقد توسع في ذلك الإمام ابن حجر الهيتمي في كتابه (كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع) وذكر فيه آراء المذاهب في الآلات والمعازف، ثم قارن بين الآراء ورد على القائلين بالإباحة ردًا واسعًا.

اتجاه الإمام ابن حجر الهيتمي^(٢):

ونلخص ما أورده ابن حجر الهيتمي في كتابه المذكور، فقد تناول الآلات المشتهرة في زمنه وكان تقسيمه لها مبنياً على اشتهاؤها في زمنه، لا كما قسمناها إلى آلات وترية وهوائية وإيقاعية، كما أنه لم يقسمها إلى حرام ومكروه ومباح، فتناول الدف، والطبول، والصلح، والضرب بالقضيب على الوسائد وبالأقلام على الصيني، والتصفيق، والشبابة، والبراع، والموصول، والمزمار العراقي.

قال ابن حجر الهيتمي في الدف: (المعتمد من مذهبننا أنه حلال بلا كراهة في عرس وختان، وتركه أفضل، وهكذا حكمه في غيرهما، فيكون مباحًا أيضًا على الأصح. وقال جمع

(١) انظر: عارضة الأحوذى، لابن العربي (٥ / ٢٨١).

(٢) انظر: كتاب (كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع) للإمام ابن حجر الهيتمي - الموجود في الجزء الثاني، ص ٢٨٠، من كتابه الزواجر عن اقتراف الكبائر.

من أصحابنا: إنه في غيرهما حرام. وقال آخرون من أصحابنا المتأخرين: إنه فيهما مستحب وبه جزم البغوي، ثم إن ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق في جواز الضرب بالدف بين هيئة وهيئة، وخالف الفارقي والأوزاعي فذهبا إلى تقييد الإباحة بغير زفة (أي رقص).

ثم ذكر الهيثمي قول الماوردي: (اختلف أصحابنا: هل ضرب الدف على النكاح عام في جميع البلدان والأزمان؟ فقال بعضهم: نعم لإطلاق الحديث، وخصه بعضهم ببعض البلدان الذي لا ينكره أهلها في المناكح كالقرى والبوادي).

ثم ذكر رأي الحلبي أن إباحة الدف للنساء خاصة، والذي مال إليه الأذرعى، ونازعه فيه السبكي^(١)، هو أن الجمهور لم يفرقوا بين الرجال والنساء^(٢).

وذكر الرأي في الجلال مع الدف فقال: (قال الشيخان: حيث أبحن الدف فهو فيما إذا لم يكن فيه جلال، فإن كانت فيه فالأصح حله أيضًا، وهو الجواب في الوجيز والإحياء، وتعبه الأذرعى فقال: لم أر في كتب المذهب ذكر الجلال إلا في كلام الغزالي كإمامه، وتبعها أيضًا صاحب الحاوي الصغير وغيره، ويفرق بينه وبين بقية الصنوج بأنها هنا تابعة للدف، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المستقل^(٣)).

(١) هو علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، تقي الدين أنصاري خزرجي نسبته إلى (سبك العبيد) بالمنوفية بمصر، ولد بها ثم انتقل إلى القاهرة والشام، ولي قضاء الشام ٧٣٩هـ، فاعتل، فعاد إلى القاهرة، وتوفي بها. له ردود على ابن تيمية. وابنه تاج الدين عبد الوهاب صاحب (طبقات الشافعية) يقال له: السبكي وابن السبكي. من تصانيفه: الانتهاج شرح المنهاج (في الفقه)، المسائل الحلبية وأجوبتها (مجموعة فتاوى). ولد عام ٦٨٣هـ، وتوفي عام ٧٥٦هـ.

انظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٤٦/٦ - ٢٢٦)، معجم المؤلفين (١٢٧/٧)، شذرات الذهب (١٨٠/٦).

(٢) انظر: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع لابن حجر الهيثمي ٢/ ٢٨٠.

(٣) انظر: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع لابن حجر الهيثمي ٢/ ٢٨٠.

وذكر الرأي في الطبول، فذكر قول الشيخين وغيرهما كأبي محمد الجويني^(١)، وأبي فتح الرازي^(٢)، والقاضي حسين أنها غير محرمة، إلا الكوبة، وهي طبل طويل متسع الطرفين، ضيق الوسط، وحرم الكوبة؛ لأن فيها أحاديث مغلظة^(٣)، وفي معنى الكوبة طبل اللهو، وعلى ذلك يحمل رأي القائلين بتحريم الطبول لحلها ما عدا الدف، أي: طبول اللهو.

ثم ذكر ابن حجر الهيثمي الرأي في الصنج والصفاقين، فقال: (والمعتمد من مذهبننا عند الشيخين وغيرهما كالشيخ أبي محمد، والقاضي حسين، وصاحب المذهب ونقله في البحر عن الأصحاب أن ذلك حرام؛ لأنها من عادة المخنثين كالكوبة، وتوقف الإمام الشافعي فيهما، أي الصفاقتين؛ لأنه لم يرد فيهما خبر بخلاف الكوبة، مجاب عنه بأن شأن القياس أن

(١) هو عبد الملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، الملقب بضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين، من أعلم أصحاب الشافعي. ولد في جوين، مجمع على إمامته ووزارة علمه، تفقه على والده، وأتى على جميع مصنفاته وتصرف فيها حتى زاد عليه في التحقيق والتدقيق، جاور بمكة أربع سنين، وبالمدينة يدرس ويفتي ويجمع طرق المذهب، فلهاذا قيل له: إمام الحرمين، وتولى الخطابة بمدرسة النظامية بمدينة نيسابور، وفوض إليه الأوقاف، وبقي على ذلك ثلاثين سنة. له مصنفات كثيرة منها: نهاية المطلب في دراية المذهب (فقه الشافعية)، الشامل (في أصول الدين)، البرهان (في أصول الفقه). ولد عام ٤١٩ هـ، توفي عام ٤٧٨ هـ.

انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (٣/٢٤٩)، الأعلام للزركلي (٤/٣٠٦)، وفيات الأعيان (٣/٣٤١).

(٢) هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن الرازي، فخر الدين، أبو عبدالله، المعروف بابن الخطيب من نسل أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ولد بالري وإليها نسبته وأصله من طبرستان، فقيه، وأصولي شافعي، متكلم، نظار، مفسر، أديب، ومشارك في أنواع من العلوم، رحل إلى خوارزم بعدما مهر في العلوم، ثم قصد ما وراء النهر وخراسان واستقر في (هراة)، وكان يلقب فيها بشيخ الإسلام. بنيت له المدارس ليلقي فيها دروسه وعظاته، وكان درسه حافلاً بالأفضل، منحه الله قدرة فائقة في التأليف والتصنيف، فكان فريد عصره، اشتهرت مصنفاته في الآفاق وأقبل الناس على الاشتغال بها. من تصنيفه: معالم الأصول، المحصول (في أصول الفقه)، التفسير الكبير. ولد عام ٥٤٤ هـ، وتوفي عام ٦٠٦ هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/٣٣)، الأعلام للزركلي (٧/٢٠٣).

(٣) مثل حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله تعالى حرم على أمتي الخمر والميسر والكوبة والغبيراء وكل مسكر حرام». رواه أبو داود في سننه (٤/٩٨٩) (٣٦٨٥). وأحمد في مسنده (٢/١٥٨-١٧١). وهو حديث صحيح. انظر: صحيح الجامع (١/٣٦٠)، رقم (١٧٤٧).

المقيس عليه منقوص بخلاف المقيس وهذا كذلك؛ لأن الكوبة منصوص عليها بخلاف الصفاقتين فألحقنا بها بجامع أن كلا منهما الضرب به من عادة المخنثين المطردة^(١).

ثم ذكر الضرب بالقضيب على الوسائد فقال: (اختلف أصحابنا فيه على وجهين: أحدهما أنه مكروه، وبه قطع العراقيون؛ لأنه لا يفرد عن الغناء ولا يطرب وحده، وإنما يزيد الغناء طرباً بخلاف الآلات المطربة فهو تابع للغناء المكروه، فيكون مكروهاً، وهذا هو المجزوم به، وثانيهما: أنه حرام وجرى عليه البغوي في تهذيبه وتعليقه، وعبارته: وأما ضرب القضيب، فقال الخراسانيون من أصحابنا: هو حرام. وأما العراقيون فقالوا: إنه مكروه وغير حرام، وكذا قاله تلميذه الخوارزمي في كافيه^(٢).

وكذلك أفتى ابن حجر الهيتمي بحرمة الضرب بالأقلام على الصيني مستنداً على فتاوى أبي يحيى زكريا الأنصاري، والكمال بن أبي شريف، والشمس الجوجري وغيرهم، حيث جزم بعضهم بحرمة؛ لأن فيه طرباً وبعضهم تردد، فقال: إن كان فيه إطراب حرم وإلا فلا^(٣).

وهذا ما يتعلق بالآلات الإيقاعية، أما الآلات الهوائية، فقال ابن حجر الهيتمي في الشبابة والزمارة، أي: اليراع: (اعلم أن إمامي مذهبنا الرافعي والنووي اختلفا في الراجح من الخلاف فيها فقال الرافعي في عزيره: في اليراع وجهان صحح البغوي التحريم، والغزالي الجواز وهو الأقرب وقال النووي في روضته - بعد ذكره استدراكاً عليه - : قلت: الأصح، وقد صنف الإمام أبو القاسم الدولقي كتاباً في تحريم اليراع^(٤).

(١) انظر: كف الرعاع للهيتمي (٢/ ٢٨٠) وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

ثم ذكر أقوالاً لعلماء المذهب في ذلك:

قال الأسنوي^(١): واعلم أن المنع قد رحجه الشيخ أبي حامد، فقال: إنه القياس وصححه الخوارزمي في الكافي، وجزم به ابن أبي عصرون، وأما الجواز فقال به الماوردي والخطابي والرويانى ومحمد بن يحيى في المحيط، وفصل الزركشي رأي الماوردي، فقال: وأما الماوردي فإنه فصل بين الأمصار فيكره وبين الأسفار والمراعي فيباح.

وقال الإمام جمال الإسلام بن البزري: الشبابة زمر لا محالة حرام بالنص، ويجب إنكارها، ويحرم استماعها، ولم يقل العلماء المتقدمون ولا أحد منهم بحلها وجواز استماعها، ومن ذهب إلى حلها وسماعها فهو مخطئ.

وقال ابن أبي عصرون: الصواب تحريمها، بل هي أجدر بالتحريم من سائر المزامير المتفق على تحريمها؛ لشدة طريها، وهي شعار الشربة وأهل الفسوق^(٢).

وألقى ابن حجر الهيتمي بالمزامير المزمار العراقي والمقصب المسمى بالموصول، ولأنه تضرب به مع الأوتار، وهو من شعار شاربى الخمر، قال الكمال ابن أبي شريف: وليس من محل اختلاف الشيخين المقصب المسمى بالموصول، كما قال الرافعي والنووي: المزمار العراقي وما يضرب به مع الأوتار حرام بلا خلاف.

(١) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي، أبو محمد الأسنوي، الشافعي، جمال الدين، فقيه أصولي، مفسر، مؤرخ، ولد بإسنا من صعيد مصر، قدم القاهرة عام ٧٢١هـ، وسمع الحديث واشتغل بأنواع العلوم، وأخذ الفقه عن الزنكلوني والسنباطي والسبكي والقزويني وغيرهم، انتهت إليه رئاسة الشافعية، وولي الحسبة وتصدى للاشتغال والتصنيف. من تصانيفه: المبهات على الروضة (في الفقه)، الأشباه والنظائر، الهداية إلى أوهام الكفاية، الجواهر المضية في شرح المقدمة الرحبية، طراز المحافل، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول. ولد عام (٧٠٤هـ)، توفي عام (٧٧٢هـ).

انظر: شذرات الذهب (٢٢٣/٦)، الدرر الكامنة (٣٥٤/٢)، الأعلام للزركلي (١١٩/٤)، معجم المؤلفين (٢٠٣/٥).

(٢) انظر: كف الراع للهيتمي (٢٨٠/٢) وما بعدها.

وأما الآلات الوترية فقد ختم ابن حجر الهيتمي بحثه في الغناء والآلات والمعازف ببيان حكمها، وأنها محرمة بالإجماع وخاصة العود، ورد ردًا قويًا على حكايات منسوبة إلى فقهاء الشافعية في إباحة العود، وأتى بالعلماء الذين ذكروا تحريمه، ومنهم: أبو العباس القرطبي وأبو الفتح سليم بن أيوب الرازي، والماوردي، والرويان، والعز بن عبد السلام.

هذا مختصر ما أورده الإمام ابن حجر الهيتمي في كتابه (كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع)، ويظهر فيه اتفاقهم على جواز ضرب الدف ورجحان جواز ضربه في غير العرس والختان، ويلحق به الطبل إلا الكوبة، فقد تشددوا فيها، والخلاف اشتد في الآلات الهوائية بين الجواز والكراهة والحرم، أما الوترية، فالإتفاق على تحريمها كالعود.

اتجاه الإمام الرملي^(١):

قال الإمام الرملي في الآلات الوترية والهوائية: (يحرم استعمال آلة من شعار الشربة كطنبور وعود ورباب وسنطير وخبك وكمنجة وصنج ومزمار عراقي وسائر أنواع الأوتار والمزامير واستماعها، لأن اللذة الحاصلة منها تدعو إلى فساد كشرب الخمر.. وأما اليراع وهي الشبابة، فالأصح تحريمه وإن كان فيه خبر؛ لأنه مطرب بانفراده، بل قيل: إنه آلة كاملة لجميع النغمات إلا يسيرًا، فحرم كسائر المزامير.

ثم قال في موضع آخر عن الكوبة والطبول والآلات الإيقاعية: (وكذلك يحرم ضرب الكوبة لخبر: «إن الله حرم الخمر والميسر والكوبة»^(٢)، ولأن في ضربها تشبيهًا بالمخنثين، ومقتضى الكلام حل ما سواها من الطبول، وهو كذلك، وإن أطلق العراقيون

(١) هو محمد بن أحمد بن حمزة، شمس الدين، الرملي، فقيه الديار المصرية ومرجعها في الفتوى، يقال له: الشافعي الصغير، وقيل: هو مجدد القرن العاشر، جمع فتاوى أبيه، وصنف شروحًا وحواشي كثيرة. من تصانيفه: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، غاية البيان شرح زيد ابن رسلان. ولد عام ٩١٩هـ، وتوفي عام ١٠٠٤هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٣٥)، خلاصة الأثر (٣/ ٣٤٢).

(٢) رواه أبو داود (٤/ ٨٩) رقم (٣٦٨٥). وأحمد (٢/ ١٥٨-١٧١). وهو حديث صحيح. انظر صحيح الجامع (١/ ٣٦٠)، رقم (١٧٤٧).

تحريم الطبول، واعتمده الأسنوي، وادعى أن الموجود لأئمة المذهب تحريم ما سوى الدف من الطبول).

ثم قال عن الدف من الآلات الإيقاعية: (وأما الدف فيجوز ضربه واستماعه لعرس؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أقر جويريات ضربن به، ولخبر فصل ما بين الحلال والحرام، وخبر أعلنوا النكاح، وأيضًا الختان؛ لأن عمر كان يقره في النكاح ونحوه، وينكره في غيرهما، وكذلك يجوز في غيرهما من كل سرور لخبر الجارية الناذرة، ويجوز أيضًا إن كان فيه جلاجل لإطلاق الخبر وسواء ضرب به رجل أو أنثى، وتخصيص الحلبي حله بالنساء مردود كما أفاده السبكي^(١)).

ويظهر لنا من كلام الإمام الرملي أن اتجاهه يتفق تقريبًا من اتجاه الهيتمي، فهو - أي الرملي - يحرم الآلات الوترية والهوائية، وأما الإيقاعية فيحرم الكوبة منها، ويجيز ما سواها من الطبول على الخلاف ويميز الدف، وإن كان فيه جلاجل ودون تقييد بعرس أو غيره ودون تقييد بأنثى.

اتجاه الإمام أبي إسحاق الشيرازي^(٢):

ويظهر اتجاه الإمام أبي إسحاق الشيرازي من قوله في المذهب: (ويحرم استعمال الآلات التي تطرب من غير غناء كالعود والطنبور والمعزفة والطبل والمزمار... ويجوز ضرب

(١) انظر: نهاية المحتاج للرملي (٢٨١/٨)، وكذلك تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي (٣١٤/٤)، المجموع للنووي (٤٦٦/١٨)، مغني المحتاج للشريني (٤٢٩/٤).

(٢) هو إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، جمال الدين الشيرازي، ولد بفروز آباد (بليدة بفارس)، نشأ ببغداد، وتوفي بها، أحد الأعلام، فقيه شافعي، كان منظرًا فصيحًا ورعًا متواضعًا، قرأ الفقه على أبي عبد الله البضاوي وغيره، لزم القاضي أبا الطيب إلى أن صار معيده في حلقة، انتهت إليه رئاسة المذهب، بنيت له النظامية ودرس بها إلى حين وفاته، من تصانيفه: المذهب (في الفقه)، النكت (في الخلاف)، التبصرة (في أصول الفقه). ولد عام ٣٩٣هـ، توفي عام ٤٦٧هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨٨/٣)، شذرات الذهب (٣/٣٤٩)، معجم المؤلفين (١/٦٨).

الدف في العرس والختان دون غيرهما، ويكره القضيبي الذي يزيد الغناء طرباً، ولا يطرب إذا انفرد؛ لأنه تابع للغناء، فكان حكمه حكم الغناء^(١).

ويظهر لنا تقارب اتجاهه مع الإمام الرمي، إلا أنه يقيد الدف بالأعراس دون غيرها.

اتجاه الإمام الغزالي:

واتجاه الإمام الغزالي يختلف كثيراً عن اتجاه فقهاء الشافعية في حكم سماع الآلات والمعازف، ورد أصل الحكم إلى أصل الصوت الموزون وبين الرأي في حكم تلك الآلات، فقال في كتاب (السماع) من ربيع العادات في إحياء علوم الدين: (والأصوات الموزونة باعتبار مخرجها ثلاثة: فإنها إما أن تخرج من جماد كصوت المزامير والأوتار وضرب القضيبي والطلبل وغيره، وإما أن تخرج من حنجرة حيوان، وذلك الحيوان، إما إنسان أو غيره كصوت العنادل والقماري وذات السجع من الطيور، فهي مع طبيعتها موزونة متناسبة المطالع والمقاطع، فلذلك يستلذ سماعها، والأصل في الأصوات حناجر الحيوانات.. فسماع هذه الأصوات يستحيل أن يحرم لكونها طيبة وموزونة، فلا ذاهب إلى تحريم صوت العنديل وسائر الطيور، ولا فرق بين حنجرة وحنجرة، ولا بين جماد وحيوان فينبغي أن يقاس على صوت العنديل الأصوات الخارجة من سائر الأجسام باختيار آدمي كالذي يخرج من حلقة أو من القضيبي والطلبل والدف وغيره، ولا يستثنى من هذه إلا الملهي والأوتار والمزامير التي ورد الشرع بالمنع منها لا للذتها، إذ لو كان للذة لقيس عليها كل ما يلتذ به الإنسان)^(٢).

وعلى الغزالي - رحمه الله - حرمة تلك الآلات التي ورد الشرع بالمنع منها بأنها تدعو إلى شرب الخمر، وأنها في حق قريب العهد بشرب الخمر تذكر مجالس الأنس بالشرب، ولما أن صار الاجتماع عليها من عادة أهل الفسق، منع من التشبيه بهم؛ لأن من تشبه بقوم فهو منهم.

(١) انظر: المذهب للشيرازي (٢/٣٢٨) من كتاب الشهادات.

(٢) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٦/١٤٢).

ثم بيّن الغزالي وفرق بين المحرم من الآلات والمجاز تبعًا لهذا القليل، فقال: (فهذه المعاني حرم المزمار العراقي والأوتار كلها كالعود، والصنج، والرباب، والبربط، وغيرها، وما عدا ذلك فليس في معناها كشاهين الرعاة والحجيج، وشاهين الطبالين، وكالطبل والقضيب وكل آلة يستخرج منها صوت مستطاب موزون سوى ما يعتاده أهل الشرب، لأن كلّ ذلك لا يتعلق بالخمر، ولا يذكر بها، ولا يشوق إليها، ولا يوجب التشبه بأربابها، فلم يكن في معناها، فبقى على أصل الإباحة قياسًا على أصوات الطيور وغيرها، بل أقول: إن سماع الأوتار ممن يضربها على غير وزن متناسب مستلذ حرام أيضًا، وبهذا يتبين أنه ليست العلة في تحريمها مجرد اللذة الطيبة، بل القياس تحليل الطيبات كلها.. فهذه الأصوات لا تحرم من أجل أنها أصوات موزونة، وإنما تحرم بعارض آخر^(١).

ومن ذلك يتضح أن الغزالي علق حرمة الآلات والمعازف بها ورد به النص الشرعي دون القياس عليه، وأضاف لذلك العوارض المحرمة للسمع في الآلات وهي أن يكون من آلة الفسق، وهي المزامير والأوتار وطبل الكوبة، فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة، وما عدا ذلك يبقى على أصل الإباحة كالدف وإن كان فيه جلاجل وكالطبل والشاهين والضرب بالقضيب وسائر الآلات^(٢)، كما أن الآلات غير المحرمة عند الغزالي الشبابة أو زمارة الراعي، وقد استدلل بحديث نافع عن ابن عمر عندما سد أذنيه، وهو الذي استدلل به المانعون والمجيزون، وسيأتي تعليل الغزالي لعدم الحرمة^(٣) من هذا الحديث عند مناقشة الأدلة - بإذن الله تعالى.

اتجاه الإمام السيوطي:

يعتبر الإمام السيوطي أن علم الموسيقى من العلوم المحرمة كالتنجيم والرمل، وذكر أن ابن عبد البر نقل الإجماع عليه^(٤).

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٦/ ١٤٤).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (٦/ ١٦٠).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين (٦/ ١٦٧).

(٤) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٤١٧).

اتجاه الإمام القسطلاني:

نقل الإمام القسطلاني في إرشاد الساري قول الشافعية (بجواز اليراع والدف، وإن كان فيه جلاجل في الأملاك والختان وغيرهما. وقيل: يحرم اليراع وهو المزمار العراقي، ويحرم الغناء مع الآلات، مما هو من شعار شاري الخمر كالطنبور وسائر المعازف، أي: الملاهي من الأوتار والمزامير، فيحرم استعماله واستماعه قصداً، فلو لم يقصد لم يحرم، ولا يحرم الطبل إلا الكوبة)^(١).

وأورد الإمام ابن تيمية في فتاواه قولاً للحسن بن عبدالعزيز الحراني الذي سمع الشافعي يقول: خلقت ببغداد شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه التغيير، يصدون به الناس عن القرآن.

ثم قال الإمام ابن تيمية: (فأما اللهو واللعب المشتمل على الشبابات والدخول المصلصلة، فمذهب الأئمة الأربعة، وذكر أبو عمرو بن الصلاح أن هذا ليس فيه خلاف في مذهب الشافعي، فإن الخلاف إنما حكي في اليراع المجرد، مع أن العراقيين من أصحاب الشافعي لم يذكروا في ذلك نزاعاً، ولا متقدمة الخراسانيين، وإنما ذكره متأخرو الخراسانيين)^(٢).

اتجاه ابن القيسراني:

اتجه أبو الفضل المقدسي - المعروف بابن القيسراني - اتجاهاً خالف فيه جمهور الشافعية، رأيته هو جواز الاستماع للآلات والمعازف جميعها، بما فيها الآلات الوترية، وألف كتاباً سماه (السماع) وساق فيه أدلته على ما يقول، وضعف أدلة المخالفين.

(١) انظر: إرشاد الساري للقسطلاني (٥٩/٨).

(٢) انظر: فتاوى ابن تيمية (١١/٥٣٢-٥٣٥-٥٧٧).

وأما أقواله حول استماع الآلات والمعازف، فقد قال في كتابه السماع عن الدف: (وأما ضرب الدف والاستماع إليه: فنقول: إنه سنة، سمعه رسول الله ﷺ وأمر بضربه، ولا ينكره إلا جاهل مخالف للسنة...)^(١).

وقال في استماع القضيبي والأوتار: (وأما القول في استماع القضيبي والأوتار - ويقال له: التبغير والطقطقة أيضًا - فلا فرق بينه وبين الأوتار، إذ لم نجد في إباحته وتحريمه أثرًا صحيحًا ولا سقييًا، وإنما استباح المتقدمون استماعه لأنه مما لم يرد الشرع بتحريمه، فكان أصله الإباحة، وأما الأوتار، فالقول فيها كالقول في القضيبي، لم يرد الشرع بتحليلها ولا بتحريمها، وكل ما أوردوه في التحريم فغير ثابت عن رسول الله ﷺ)^(٢).

وقال في استماع المزامير والملاهي: (وأما القول في المزامير، والملاهي فقد وردت الأحاديث الصحيحة بجواز استماعها...)^(٣).

رابعًا: المذهب الحنبلي:

ذهب الحنابلة إلى تحريم الآلات الموسيقية والمعازف والآلات الوترية منها والهوائية، أما الإيقاعية كالدف وغيره، فذهبوا إلى الإباحة على اختلاف بينهم.

اتجاه الإمام ابن قدامة المقدسي:

قسم الإمام ابن قدامة المقدسي أحكام الآلات الموسيقية إلى ثلاثة أضرب^(٤):

الأول: محرم، وهو ضرب الأوتار والنايات والمزامير كلها، والعود والطنبور، والمعزفة، والرباب، ونحوها.

(١) انظر: كتاب السماع لابن القيسراني (ص ٥١).

(٢) انظر: كتاب السماع لابن القيسراني (ص ٦٣).

(٣) انظر: كتاب السماع لابن القيسراني (ص ٧١).

(٤) انظر: المغني لابن قدامة (٦/١٥٣).

الثاني: مباح وهو ضرب الدف - ويضاف إليه طبل الحرب، لقوله: (وإن وصى له بطبل حرب صحت الوصية به، لأن فيه منفعة مباحة، وإن كان بطبل هو لم تصح لعدم المنفعة المباحة له)^(١).

الثالث: مكروه، وهو ضرب الرجال للدف، لأنه إنما كان يضرب به النساء والمختنون، والمتشبهون بهن، ففي ضرب الرجال به تشبه بالنساء، وقد لعن النبي ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، وكذلك الضرب بالقضيب فمكروه إذا انضم إليه محرم أو مكروه كالتصفيق والغناء والرقص.

وهذا التقسيم ذكره أيضًا الإمام ابن الجوزي نقلاً عن ابن عقيل في كتابه تلبيس إبليس^(٢).

اتجاه الإمام المرداوي:

ذكر الإمام المرداوي حرمة الآلات الوترية والإيقاعية، فقال: (يحرم كل ملهاة سوى الدف كمزمار، وطنبور، ورباب، وجنك، وناي، ومعزفة، وسرناي، وكذا الجفانة، والعود.. سواء استعملت لحزن أو سرور. وسأله ابن الحكم عن النفخ في القصبة كالزمار ؟ فقال: أكرهه).

وأورد الآراء في الآلات الإيقاعية كالقضيب والطبل، فقال: (وفي تحريم الضرب بالقضيب وجهان، وأطلقهما في الفروع. وقدم في الرايتين والحاوي الصغير الكراهة، وجزم ابن عبدوس - في تذكرته - بالتحريم. كره الإمام أحمد الطبل لغير الحرب ونحوه، واستحبه ابن عقيل في الحرب، وقال: لتنهيز طباع الأولياء، وكشف صدور الأعداء)^(٣).

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٦/١٥٣).

(٢) انظر: تلبس إبليس لابن الجوزي (ص ٢٤٥).

(٣) انظر: الإنصاف للمرداوي (٨/٣٤٢).

وأما الآراء حول الدف وأحواله، فقال: (ويستحب إعلان النكاح والضرب عليه بالدف، وظاهر القول أنه سواء كان الضارب رجلاً أو امرأة. قال في الفروع: وظاهر نصوصه، وكلام الأصحاب التسوية. وقيل له يكون فيه جرس؟ قال: لا. وقال المصنف: ضرب الدف مخصوص بالنساء. قال في الرعاية: ويكره للرجال مطلقاً ضرب الدف في نحو العرس كالختان، وقدم الغائب ونحوهما - كالعرس. وقيل: يكره. قال المصنف وغيره: أصحابنا كرهوا الدف في غير العرس، وكرهه القاضي وغيره في غير عرس وختان. ويكره لرجل، للتشبه. قال في الرعاية: وقيل: يباح في الختان. وقيل: وكل سرور حادث^(١)).

كما نص الإمام البهوتي على عدم صحة بيع وإجارة آلات الملاهي كالزمار والطنبور^(٢)، وما ذلك إلا لعدم جواز الاستماع إلى الملاهي.

اتجاه الإمام ابن القيم الجوزية:

يعتبر الإمام ابن القيم - رحمه الله - من المتشددين في مسألة سماع الآلات والمعازف، فذهب إلى حرمة جميع الآلات والمعازف، بل إنه تشدد رحمه الله حتى في الدف، لكنه استثنى، فقال: (نعم - نحن لا نحرم ولا نكره مثل ما كان في بيت رسول الله ﷺ على ذلك الوجه، وإنما نحرم نحن وسائر أهل العلم السماع المخالف لذلك)^(٣).

قال ابن القيم في كتابه إغاثة اللهفان: (ومن مكاييد عدو الله ومصايدته التي كاد بها من قل نصيبه من العلم والعقل والدين، وصاد بها قلوب الجاهلين والمبطلين سماع المكاء والتصدية والغناء بالآلات المحرمة الذي يصد القلوب عن القرآن ويجعلها عاكفة على الفسوق والعصيان)^(٤).

(١) انظر: الإنصاف للمرداوي (٨/ ٣٤٣).

(٢) انظر: كشف القناع للبهوتي (٣/ ١٤٥ - ٥٥١).

(٣) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ٣٧٩).

(٤) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٣٤١).

ثم ساق ابن القيم أقوال أئمة المذاهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في حكم الاستماع للآلات والمعازف^(١).

وعقد ابن القيم لسماع الآلات والمعازف والغناء فصلاً سماه: (أسماء السماع الشيطاني). فذكر من أسمائه: اللهو، وهو الحديث، الزور، واللغو، الباطل، رقية الزنى، قرآن الشيطان، وغيره من الأسماء تشنيعاً ودحرًا لمثل هذا السماع^(٢).

ثم ساق أدلة تحريمه والآثار الواردة فيه، وأكثر من ذكرها وأطال - رحمه الله - في فصل سماه (فصل في بيان تحريم رسول الله ﷺ الصريح لآلات اللهو والمعازف، وسياق الأحاديث في ذلك)^(٣).

وهذا المنحى قد سلكه من قبله ابن الجوزي، الذي تشدد في سماع الآلات والمعازف^(٤).

وموقف ابن القيم لا يقل وضوحاً عن موقف شيخه الإمام ابن تيمية الذي ذهب إلى تحريم الشبابات، والصفارات، والدفوف، والصلصلة، والمعازف، وصرح بالرخصة فيما وردت به السنة من الضرب بالدف في الأعراس والأفراح والنساء والصبيان.

قال الإمام ابن تيمية: (أما اللهو واللعب المشتمل على الشبابات والدفوف المصلصلة، فمذهب الأئمة الأربعة تحريمه)^(٥).

ويظهر لنا من عرض أئمة الحنابلة أنهم ذهبوا إلى حرمة الآلات الوترية بلا استثناء، وكذلك حرمة الآلات الهوائية كالنبايات والمزامير.

(١) إغاثة اللهفان (١ / ٣٤٤ - ٣٤٨).

(٢) إغاثة اللهفان (١ / ٣٥٥).

(٣) إغاثة اللهفان (١ / ٣٨٠).

(٤) انظر: تلييس إبليس (٢٣٧).

(٥) انظر: فتاوى ابن تيمية (١١ / ٥٣٢ - ٥٣٥ - ٥٧٧).

أما الآلات الإيقاعية، فقد فرقوا بينها فحرموا الضرب بالقضيب على الراجح.

وكرهه الطبل لغير الحرب، ورجحوا كراهة الدف للرجال، واختلفوا في الدف في غير الأعراس، أما الدف للنساء في النكاح، فالسنة أباحته ما لم يكن به أجراس فيمنع.

خامساً: آراء بعض العلماء المجتهدين:

مذهب الإمام ابن حزم:

ذهب الإمام ابن حزم إلى إباحة الآلات والمعازف جميعها، واعتمد في الإباحة على عدم ورود التحريم فيها، وضعف الأحاديث الواردة في المنع، بل عزا بعضها للوضع^(١)، وسنرى ذلك في مناقشة الأدلة.

قال ابن حزم في المحلى: (احتجوا فقالوا: من الحق الغناء أم من غير الحق؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث، وقد قال الله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾. فجوابنا - وبالله التوفيق - إن رسول الله ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»، فمن نوى باستماع الغناء عوناً على معصية الله فهو فاسق، وكذلك كل شيء غير الغناء، ومن نوى به ترويح نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل وينشط نفسه بذلك على البر، فهو مطيع محسن، وفعله هذا من الحق، ومن لم ينو طاعة ولا معصية، فهو لغو معفو عنه، كخروج الإنسان إلى بستانه، وقعوده على باب داره متفرجاً، وصبغه ثوبه وردياً أو أخضر أو غير ذلك، ومد ساقه وقبضها وسائر أفعاله^(٢).

وقال: (ولا يصح في هذا الباب شيء، وكل ما فيه فموضوع، والله لو أسند

جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله ﷺ لما ترددنا في الأخذ به)^(٣).

(١) انظر: المحلى لابن حزم (٥٦/٩).

(٢) انظر: المحلى لابن حزم (٦٠/٩).

(٣) انظر: المحلى لابن حزم (٥٩/٩).

راي الإمام الشوكاني:

أورد الإمام الشوكاني في نيل الأوطار آراء العلماء في الآلات والمعازف. ونذكرها في بحثنا تغطية للمذاهب، وإكمالاً لصورة الخلاف بعد أن ذكرنا مذاهب العلماء الأربعة في الآلات والمعازف.

والإمام الشوكاني لم يحرم السماع على الإطلاق، كما أنه لم يبح السماع على الإطلاق، وقد ألف رسالة سماها (إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع).

وبعد أن حرر حجج الفريقين بين أن محل النزاع إذا خرج عن دائرة الحرام، لم يخرج عن دائرة الاشتباه. وفيما يلي نذكر كلامه في هذا الأمر.

قال الإمام الشوكاني: (وقد اختلف في الغناء مع آلة من آلات الملاهي، وبدونها، فذهب الجمهور إلى التحريم - وذكر أدلتهم، وهو ما سنذكره في أدلة المذاهب - وذهب أهل المدينة ومن وافقهم من علماء الظاهر، وجماعة من الصوفية إلى الترخيص في السماع، ولو مع العود واليراع)^(١).

ثم استطرد الإمام الشوكاني في ذكر روايات نسبت لبعض الصحابة والتابعين، وما استدل به المجيزون للآلات والمعازف من أقوال علماء وفقهاء يميزون الغناء مع الآلات والمعازف.

قال الإمام الشوكاني: (وقد حكى الأستاذ أبو منصور البغدادي الشافعي في مؤلفه في السماع، أن عبدالله بن جعفر كان لا يرى بالغناء بأساً، ويصوغ الألحان لجواريه، ويسمعها منهن على أوتاره، وكان ذلك في زمن أمير المؤمنين علي).

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٦٤).

وحكى الأستاذ المذكور مثل ذلك - أيضًا - عن القاضي شريح^(١)، وسعيد ابن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، والزهرى، والشعبي.

وقال إمام الحرمين في النهاية، وابن أبي الدم: نقل الأثبات من المؤرخين أن عبدالله بن الزبير كان له جوار عوادات، وأن ابن عمر دخل عليه والى جنبه عود. فقال: ما هذا يا صاحب رسول الله ﷺ، فناوله إياه، فتأمله ابن عمر. فقال: هذا ميزان شامي. قال ابن الزبير: يوزن به العقول.

وروى الحافظ أبو محمد بن حزم في رسالته في السماع - بسنده إلى ابن سيرين - قال: إن رجلاً قدم المدينة بجوار، فنزل على عبدالله بن عمر، وفيه جارية تضرب، فجاءه رجل فساومه فلم يهو منهن شيئاً. قال: انطلق إلى رجل هو أمثل لك بيعاً من هذا. فقال: من هو؟ قال: عبدالله بن جعفر، فعرضهن عليه فأمر جارية منهن. فقال لها: خذي العود فأخذته، فغنت فباعه، ثم جاء إلى ابن عمر.. إلى آخر القصة.

وروى صاحب العقد العلامة الأديب أبو عمر الأندلسي: أن عبدالله بن عمر دخل على أبي جعفر فوجد عنده جارية في حجرها عود، ثم قال لابن عمر: هل ترى بذلك بأساً؟ قال: لا بأس بهذا.

وحكى الماوردي عن معاوية، وعمر بن العاص أنها سمعا العود عند ابن جعفر.

وروى أبو الفرج الأصبهاني أن حسان بن ثابت سمع من عزة الميلاء الغناء بالمرهر

(١) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية، من أشهر القضاة في صدر الإسلام، أصله من أولاد الفرس الذين كانوا باليمن، كان في زمن النبي ﷺ، ولم يسمع منه، ولي قضاء الكوفة في زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية، واستعفى في أيام الحجاج فأعفاه عام (٧٧هـ)، كان ثقة في الحديث، مأموناً في القضاء، له باع في الشعر والأدب، توفي بالكوفة عام (٧٨هـ).

انظر: تهذيب التهذيب (٣٢٦/٤)، الأعلام للزركلي (٢٣٦/٣)، شذرات الذهب (١/٨٥).

بشعر من شعره. وذكر أبو العباس المبرد نحو ذلك. والمزهر عند أهل اللغة: العود^(١).
وذكر الأدفوي أن عمر بن عبدالعزيز^(٢) كان يسمع من جواريه قبل الخلافة.

ونقل ابن السمعاني الترخيص عن طاوس.

ونقله ابن قتيبة، وصاحب الإمتاع عن قاضي المدينة سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الزهري من التابعين.

ونقله أبو يعلى الخليلي في الإرشاد عن عبدالعزيز بن سلمة الماجشون مفتي المدينة.

وحكى الروياني عن القفال: أن مذهب مالك بن أنس إباحة الغناء بالمعازف.

وحكى الأستاذ أبو منصور الغوراني عن مالك جواز العود.

وذكر أبو طالب المكي في قوت القلوب عن شعبة أنه سمع طنبوراً في بيت المنهال بن عمرو المحدث المشهور^(٣).

وحكى أبو الفضل بن طاهر في مؤلفه في السماع أنه لا خلاف بين أهل المدينة في إباحة العود. قال ابن النحوي في العمدة: قال ابن طاهر: هو إجماع أهل المدينة، وقال ابن طاهر: وإليه ذهب الظاهرية قاطبة.

(١) الكلام للشوكاني. انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٦٤).

(٢) هو عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم، قرش من بني أمية، الخليفة الصالح، وسمي بخامس الخلفاء الراشدين لعدله وحزمه، معدود من كبار التابعين. ولد ونشأ بالمدينة، وولي إمارتها للوليد، ثم استوزره سليمان بن عبد الملك، وولي الخلافة بعهد من سليمان عام ٩٩ هـ، فبسط العدل وسكن الفتن. ولد عام ٦١ هـ، وتوفي عام ١٠١ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٥/ ٢٠٩)، صفة الصفوة (١/ ٣٣٤).

(٣) الكلام للشوكاني. انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٦٤).

قال الأدفوي: لم يختلف النقلة في نسبة الضرب إلى سعد بن إبراهيم المتقدم الذكر، وهو ممن أخرج له الجماعة كلهم.

وحكى الماوردي إباحة العود عن بعض الشافعية.

وحكاه أبو الفضل بن طاهر عن أبي إسحاق الشيرازي.

وحكامه الأسنوي في المهات عن الروياني والماوردي.

ورواه ابن النحوي عن الأستاذ أبي منصور.

وحكاه ابن الملقن في العمدة عن ابن طاهر.

وحكاه الأدفوي عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام^(١).

وحكاه صاحب الإمتاع عن أبي بكر بن العربي.

وجزم بالإباحة الأدفوي، هؤلاء جميعًا قالوا بتحليل السماع مع آلة من الآلات المعروفة). انتهى كلام الشوكاني^(٢).

(١) هو عبدالعزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي، يلقب بسلطان العلماء، فقيه شافعي مجتهد، ولد بدمشق وتولى التدريس والخطابة بالجامع الأموي، انتقل إلى مصر فولي القضاء والخطابة. من تصانيفه: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، الفتاوى، التفسير الكبير. ولد عام ٥٧٧ هـ، وتوفي عام ٦٦٠ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٤ / ١٤٥)، طبقات الشافعية لابن السبكي (٥ / ٨٠).

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨ / ٢٦٤).

المطلب الثالث

أدلة المذاهب والمناقشة

تحرير محل النزاع:

من خلال عرض أقوال أئمة المذاهب الأربعة، وغيرهم في الآلات والمعاظف، نجد أن خلاف الفقهاء انحصر في سماع واستخدام الآلات الوترية كالعود وغيره، والآلات الهوائية كالزمير وغيرها، واتفقوا على جواز سماع الدف، والجمهور على جواز سماع الطبل معه، ما عدا الكوبة، مع تقييد البعض للدف في الأعراس وللنساء، والجمهور على جوازه مطلقاً.

وبالنسبة للآلات الوترية والهوائية وهي الأوتار والمزامير، فهنا فريقان:

- ذهب جمهور الفقهاء إلى الحرمة.
- وذهب بعض الفقهاء كابن حزم الظاهري، وابن العربي المالكي، وابن القيسراني الشافعي إلى جواز سماع الآلات والمعاظف جميعها.

وكلا الفريقين استدل بأدلة من الكتاب، والسنة، والآثار، والمعقول ونوقشت أدلة الفريقين، وها نحن نتعرض لها بشيء من التفصيل. والله الموفق.

أولاً: أدلة المحرمين لسماع الآلات والمعاظف، ومناقشتها:

استدل الجمهور المحرمون لسماع الآلات والمعاظف بأدلة من القرآن والسنة، نوردها كالتالي:

(١) الأدلة من القرآن الكريم:

١ - آية سورة لقمان، قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ هُمُ عَذَابُ مُهِينٍ﴾^(١).

(١) سورة لقمان، آية (٦).

وجه الاستدلال من الآية الكريمة: قال المحرمون إن سماع الآلات والمعازف هو من هو الحديث الذي حذرت منه الآية، بل إنه ورد في تفسير الآية أنها نزلت في الغناء، وأن هو الحديث هو الغناء، فإذا كان الله هو الغناء فمن باب أولى أن يكون هو الحديث في الآلات والمعازف، لأنها هي آلة الغناء، وهي التي تستدعيه.

(وتجدر الإشارة أن الآية استدل بها على تحريم الغناء مطلقاً بآلة وبغيره، وهذا ما ستعرض له عند الكلام على حكم سماع الغناء، فالمحرمون للغناء استدلوا بنفس الآية، ونحن نذكر استدلالهم هنا، لأنه لما استدل بها على تحريم الغناء كان الاستدلال بها على تحريم الآلات والمعازف أولى وأجدر، لأن هو الحديث يصدق على سماع الآلات والمعازف كما يقول المحرمون كما يصدق على سماع الغناء، فتكون الآية محلاً للاستدلال بها على سماع الآلات، وسماع الغناء خاصة أن كثيراً من الفقهاء عند تناولهم لموضوع السماع، لم يفرقوا بين سماع الآلات وسماع الغناء، وجعلوه أمراً واحداً، وأدرجوا الكلام فيهما معاً).

وتفسير الآية بأنها نزلت في الغناء، وأن هو الحديث هو الغناء، وهو قول أكثر المفسرين، وهو مروي عن ابن مسعود، وابن عباس وابن عمر ومجاهد، وعكرمة، ومكحول، وجابر، والحسن، وقتادة وغيرهم^(١).

قال الواحدي وغيره: أكثر المفسرين على أن المراد بلهو الحديث الغناء^(٢).

وقال أبو الصهباء: سألت ابن مسعود عن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾، فقال: (والله الذي لا إله غيره هو الغناء - يرددها ثلاث مرات)^(٣).

قال ابن القيم: (قاله ابن عباس في رواية سعيد بن جبير عنه، وقاله عبدالله بن مسعود في رواية أبي الصهباء عنه، وهو قول مجاهد وعكرمة... وهذا اختيار أبي إسحاق

(١) انظر: تفسير القرطبي (١٤/٥١)، تلييس إبليس (ص ٢٣٢)، إغاثة اللفهان (١/٢٥٦)، الدر المنثور للسيوطي (٣٠٧-٣٠٩).

(٢) انظر: الدر المنثور (٥/٣٠٧-٣٠٩).

(٣) انظر: إغاثة اللفهان لابن القيم (١/٣٥٩).

أيضاً، وقال: (أكثر ما جاء في التفسير أن لهو الحديث ههنا هو الغناء؛ لأنه يلهي عن ذكر الله تعالى).

وقال الواحدي: قال أهل المعاني: ويدخل في هذا كل من اختار اللهو والغناء والمزامير والمعازف على القرآن^(١).

ثم قال ابن القيم: (ويكفي تفسير الصحابة والتابعين للهو الحديث بأنه الغناء)^(٢).

ثم نقل ابن القيم قول الحاكم^(٣) - في التفسير في كتاب المستدرک -: (ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند)^(٤).

وقال في موضع آخر من كتابه (هو عندنا في حكم المرفوع).

ثم قال ابن القيم: (وهذا - وإن كان فيه نظر فلا ريب أنه أولى بالقبول من تفسير من بعدهم، فهم أعلم الأمة بمراد الله عز وجل من كتابه، فعليهم نزل، وهم أول من خوطب به من الأمة، وقد شاهدوا تفسيره من الرسول ﷺ علماً وعملاً، وهم العرب الفصحاء على الحقيقة، فلا يعدل عن تفسيرهم ما وجد إليه سبيل)^(٥).

(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/٣٥٧).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/٣٥٩).

(٣) هو محمد بن عبدالله بن حمدويه، الشهير بالحاكم، يعرف بابن البيع، من حفاظ الحديث والمصنفين فيه من أهل نيسابور، سمع بنيسابور وحدها نحو ألف شيخ، وبغيرها نحو ألف، وتفقه بأبي علي بن أبي هريرة وأبي سهل الصعلوكي، كان يرجع إليه في علل الحديث وصحيحه وسقيمه، حفظ نحو ٣٠٠ ألف حديث، اتهم بالتشيع ودافع عنه السبكي. من تصانيفه: المستدرک على الصحيحين، تاريخ نيسابور، معرفة علوم الحديث. ولد عام ٣٢١هـ، وتوفي ٤٠٥هـ.

انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (٣/٦٤)، ميزان الاعتدال (٣/٨٥)، تاريخ بغداد (٥/٤٧٣).

(٤) انظر: المستدرک للحاكم (٢/٢٥٨).

(٥) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/٣٥٩).

٢- آية سورة الإسراء، قال تعالى: ﴿وَأَسْتَفْزِرْ مَنْ أَسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَبْلِكَ وَرَجْلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِذْهُمْ﴾^(١).

وجه الاستدلال: أنه جاء في تفسير الآية عن بعض المفسرين أن المراد بصوت الشيطان الغناء والمزامير وآلات اللهو^(٢).

ورد عن مجاهد أنه قال: صوته: هو المزامير. وقال الضحاك: صوت المزامير^(٣). وقال ابن حاتم في تفسيره عن مجاهد قال: (وصوته الغناء والباطل)^(٤).

وقال ابن القيم في إغاثة اللهفان: (وهذه الإضافة إضافة تخصيص، كما أن إضافة الخيل والرجل إليه كذلك، فكل متكلم بغير طاعة الله ومصوت بيراغ أو مزمار أو دف حرام أو طبل، فذلك صوت الشيطان)^(٥).

وقال القرطبي في تفسيره: (في الآية ما يدل على تحريم المزامير والغناء واللهو على قول مجاهد)^(٦).

مناقشة الاستدلال بآية سورة لقمان: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾.

واعترض على الاستدلال بالآية من وجوه:

١- إن تفسير الآية بأنها نزلت في الغناء والآلات والمعازف، وأن لهو الحديث هو الغناء، ليس هو التفسير الوحيد للآية، فقد ورد أن الآية نزلت في الضر بن الحارث، الذي

(١) سورة الإسراء، آية (٦٤).

(٢) انظر: الدر المنثور (٤/٣٤٨)، التسهيل لعلوم التنزيل (٢/١٧٥)، تفسير القرطبي (١٠/٢٩٠)، روح المعاني (١٥/١٠٣)، تلبس إبليس (٢٣٢)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٥/٣١٤).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) المصادرة السابقة.

(٥) انظر: إغاثة اللهفان (١/٣٧٧).

(٦) انظر: تفسير القرطبي (١٠/٢٩٠).

كان يشتري كتب أخبار فارس والروم، ويرويها، ويحدث بها قريشاً، ويقول: إن محمداً يحدثكم عن عاد وثمود، وأنا أحدثكم عن فارس والروم^(١)، وهذا قد نقله وذكره ابن القيم نفسه^(٢).

وورد أن من معاني اللهو الشرك، كما قال الضحاك. كما أن الغناء من المعاني التي يحتملها اللهو، وتشملها كلمة (لهو الحديث)، فالأساطير والأكاذيب والطعن في الحق والاستهزاء بالدين كله من لهو الحديث المذموم في الآية، ويمكن حملها على الغناء الفاحش، ويمكن أن يكون اللهو المراد هو كل لهو لا فائدة أخروية فيه، وقد يكون اللهو من الحديث قولاً ومن غيره فعلاً وعملاً^(٣).

وتزعم الرد على هذا الاستدلال ابن العربي، وابن القيسراني وابن حزم، وقالوا: إن اللهو الوارد في الآية هو كل شغل لا فائدة أخروية فيه، أو كل ما يلهي عن الخير من الأحاديث والأساطير ونحوها^(٤).

وقال ابن العربي: (وأما من قال إنه الشرك، وأدخل حديث النضر فيه فهو محتمل، ألا ترى إلى ما أعقب هذه الآية به الآية الأخرى: ﴿وَإِذَا تَنَزَّلَ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنِهِ قِرَاطٌ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^{(٥)(٦)}).

٢ - قالوا: إننا لا نسلم أن تفسير الصحابي في حكم المرفوع إلا فيما كان من سبب نزول ونحوه، بل هو في الغالب فهم له في القرآن، كثيراً ما يعارضه غيره من الصحابة، ولو كان كله مرفوعاً ما تعارض ولا اختلف.

(١) انظر: أسباب النزول للنيسابوري (ص ١٩٧)، التسهيل لعلوم التنزيل (٣/ ١٢٦).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ٣٦٠).

(٣) انظر: تفسير أبي السعود (٧/ ٦٩)، تفسير القاسمي (٢٣/ ٤٧٩٣)، فتح القدير (٤/ ٢٣٤).

(٤) انظر: السماع لابن القيسراني (ص ٥٧)، عارضة الأحوزي لابن العربي (١٢/ ٧٤).

(٥) سورة لقمان، آية (٧).

(٦) انظر: عارضة الأحوزي لابن العربي (١٢/ ٧٤).

قال ابن حزم ردًا على من احتج بقول ابن مسعود وغيره - رضي الله عنهم: قال إنه قد خالف غيرهم من الصحابة والتابعين^(١).

وقال ابن العربي - ردًا على استدلالهم بقول ابن عباس - (إنها نزلت في الرجل يشتري الجارية تغنيه ليلاً ونهاراً) قال: (فلم يصح سنداً ولا معنى لأن سماع الغناء ليس بحرام لا من قينة ولا من غيرها، أما من قينة فلأنها وصوتها وفرجها وظاهرها وباطنها حلال، كل ذلك من غير استثناء، وأما من غيرها فلأن رسول الله ﷺ وأبا بكر سمعا جاريتين من جواري الأنصار تغنيان عند عائشة)^(٢).

٣ - قالوا: إننا لو سلمنا بصحة هذا التفسير، وأنه في حكم المرفوع لم يكن حجة في موضع النزاع هنا، لأن الآية لا تدم مجرد من يشتغل بسماع المعازف والغناء، أو هو الحديث، بل علقت الوعيد والعذاب المهين على قصد التضليل عن سبيل الله، واتخاذ الآيات هزواً، وهذا لا ينطبق على من استمع للمعازف والغناء، ولم يكن قصده التضليل، واتخاذ السبيل هزواً، بل قد يكون قصده الإدلال على سبيل الله، وتقديس الآيات وتمجيد شريعة الرحمن بغنائها، فلا يدخل في هذا الوعيد، وسماع الآلات والمعازف، وسماع الغناء في ذلك سواء، أي لا يصلح الاحتجاج بهذه الآية في تحريم سماع الآلات والمعازف، وتحريم سماع الغناء سواء بسواء.

قال ابن حزم: (إن نص الآية يبطل احتجاجهم بها، لأن فيها (ليضل عن سبيل الله) وهذه صفة من فعلها كان كافراً بلا خلاف، إذا اتخذ سبيل الله هزواً). ثم قال: (ولو أن امرأة اشترى مصحفاً ليضل به عن سبيل الله، ويتخذها هزواً لكان كافراً، فهذا هو الذي ذمه الله تعالى، وما ذم قط عز وجل من اشترى هو الحديث ليلتهي به، ويروح عن نفسه لا ليضل عن سبيل الله، فبطل تعلقهم بقول هؤلاء، وكذلك من اشتغل عامداً عن الصلاة بقراءة القرآن أو

(١) انظر: المحلى لابن حزم (٩/٦٠).

(٢) انظر: عارضة الأحوذ لابن العربي (١٢/٧٤).

بقراءة السنن أو بحديث يتحدث به أو بغناء أو بغير ذلك، فهو فاسق عاصي لله تعالى، ومن لم يضع شيئاً من الفرائض اشتغالاً بما ذكرنا فهو محسن^(١).

وقال الإمام الغزالي - معقّباً على من احتج بالآية على تحريم الغناء بآلة أو بغيره -:
(وأما شراء هو الحديث بالدين استبدالاً به ليضل به عن سبيل الله فهو حرام مذموم، وليس النزاع فيه، وليس كل غناء بدلاً عن الدين مشترئاً به، ومضلاً عن سبيل الله تعالى، وهو المراد في الآية، ولو قرأ القرآن ليضل به عن سبيل الله لكان حراماً...). ثم أيد هذا بقوله: (وحكي عن بعض المنافقين أنه كان يؤم الناس، ولا يقرأ إلا سورة عبس - لما فيها من العتاب مع رسول الله ﷺ - فهمّ عمر بقتله، ورأى فعله حراماً لما فيه من الإضلال، فالإضلال بالشعر والغناء أولى بالتحريم)^(٢).

وقال ابن العربي ردّاً على استدلالهم بالآية: (فلم يثبت ذلك في الآية لأنه لم يطلق هو الحديث، وإنما قيده بصفة، وهي قوله (ليضل عن سبيل الله بغير علم، ويتخذها هزواً)، وليست هذه صفة الغناء، وإنما هو مطلق، وقد يكون غيره)^(٣).

والمتبع للآية يرى أنها نزلت في مكة المكرمة لتعالج موضوعاً من الموضوعات المكية، وهي تعرض صنفاً من الناس وقفوا من القرآن الكريم موقفاً عدائياً استخدموا أشياء كثيرة للصد عن سبيل الله والاستهزاء بدينه، ولذلك فإن معنى الشرك أو معنى شراء النضر لأخبار فارس والروم أو لشراء مغنية تهجو برسول الله ﷺ هو الأقرب.

وكذلك نرى ابن القيم - وهو من أشد القائلين بتحريم الغناء - يقر بأن الآيات تضمنت ذم من استبدل هو الحديث بالقرآن ليضل عن سبيل الله بغير علم، ويتخذها هزواً، وإذا يتلى عليه القرآن، ولى مستكبراً كأن لم يسمعها، كأن في أذنيه وقراً - وهو الثقل والصمم - وإذا علم منه شيئاً استهزأ به، فمجموع هذا لا يقع إلا من أعظم الناس كفراً^(٤).

(١) انظر: المحلى لابن حزم (٦٠ / ٩).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (١٦٤ / ٦).

(٣) انظر: عارضة الأحوذى لابن العربي (٧٤ / ١٢).

(٤) انظر: إغائة اللهفان لابن القيم (٣٦٠ / ١).

قال القسطلاني: (وإضافة اللهو إلى الحديث للتبيين بمعنى أن اللهو يكون من الحديث وغيره، فبين بالحديث أو للتبعض كأنه قيل: ومن الناس من يشتري بعض الحديث الذي هو اللهو منه)^(١).

وقد بوب البخاري في صحيحه، فقال: باب كل لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾^(٢).

مناقشة الاستدلال بآية سورة الإسراء ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مَنِ اسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾

واعترض على الاستدلال بآية سورة الإسراء، حيث قال المحرمون: إن تفسير الصوت هنا هو المزامير والملاهي نقلاً عن بعض المفسرين كمجاهد والضحاك.

وقال المجوزون: إن أكثر المفسرين على أن المراد بصوت الشيطان هو كل داع إلى معصية الله تعالى، فقد ورد عن ابن عباس أنه قال في الآية: (كل داعٍ إلى معصية)^(٣).
وقيل بصوتك أي: بوسوستك^(٤).

فالتفسير بأن المراد بصوت الشيطان المزامير، هو احتمال من بين احتمالات كثيرة، فالدليل طرق عليه احتمال، وبوجود الاحتمال يسقط الاستدلال.

وحقيقة المراد من الآية أن يقال لإبليس: اشحذ كل أسلحتك لإغواء بني آدم، واجمع عليهم ما تقدر عليه من جندك وكيدك، فإنك مهما أوتيت من مكر لن تستطيع إغواء عباد الله المخلصين.

(١) انظر: إرشاد الساري (١٧١/٩)، تفسير القرطبي (٥١/١٤) تفسير أبي السعود.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٩٧/٤)، إرشاد الساري (١٧١/٩).

(٣) انظر: الدر المنثور للسيوطي (١٩٢/٤)، روح المعاني (١٠٣/١٥)، تفسير القاسمي (٣٩٤٧/١٠)، فتح القدير (٣/٣٤١)، التسهيل لعلوم التنزيل (١٧٥/٢)، تفسير القرطبي (٢٩٠/١٠).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٢٩٠/١٠)، الدر المنثور (٣٤٨/٤) وغيره.

ب) الأدلة من السنة النبوية:

١- حديث المعازف المروي في صحيح البخاري:

عن عبدالرحمن بن غنم قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري سمع النبي ﷺ يقول: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحرير والخمر والمعازف»^(١).

وفي لفظ: «ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم القردة والخنازير»^(٢).

ووجه الاستدلال من الحديث: هو قوله: (يستحلون) أي: يبيحون لأنفسهم ما كان حرامًا. وذكر الرسول ﷺ المعازف ضمن ما استحلوه لأنفسهم، وهذا دلٌّ على حرمتها. والمعازف هي آلات اللهو، وذكرها مع المحرمات دليل على حرمتها.

قال ابن القيم: (ووجه الدلالة منه أن المعازف هي آلات اللهو كلها، لا خلاف بين أهل اللغة في ذلك، ولو كانت حلالاً لما ذمهم على استحلالها، ولما قرن استحلالها باستحلال الخمر والحر)^(٣).

الاعتراضات:

واعترض على الاستدلال: بحديث المعازف من جهة السند، ومن جهة المتن، ومن جهة الدلالة.

(١) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم عن شيخه هشام بن عمار، حيث قال: وقال هشام بن عمار... كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه (٥/٢١٢٣)، رقم (٥٢٦٨).

(٢) رواه ابن ماجه، كتاب الفتن، باب العقوبات (٢/١٣٣٣)، رقم (٤٠٢٠)،

- والبيهقي في السنن الكبرى (٨/٢٩٥، ١٠/٢٢١)، رقم (١٧٨٧٤).

- وابن حبان في صحيحه (٦٧٥٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (١/٣٠٥).

- ورواه إلى قوله: يسمونها بغير اسمها: أبو داود، كتاب الأشربة، باب في..... (٤/٩١)، (٣٦٨٨). وأحمد في مسنده (٥/٣٤٢)، رقم (٢٢٣٩٣).

(٣) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/٣٨٢).

أما من جهة السند: فقد اعترض المجيزون، وقالوا باضطراب السند من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إن الحديث من معلقات البخاري، وليس من (المسندات المتصلة)، وفيه انقطاع في سنده بين البخاري، وهشام بن عمار، ولذلك رده ابن حزم لانقطاع سنده^(١).

الوجه الثاني: إن صدقة بن خالد ليس بشيء، وليس بمستقيم كما قاله بعض المحدثين^(٢).

الوجه الثالث: إن الراوي تردد في اسم الصحابي ما بين أبي مالك الأشعري وأبي عامر الأشعري^(٣).

أما اضطراب المتن: فقالوا إن في بعض ألفاظ الحديث (يستحلون)، وفي بعضها بدونه، وفي رواية ذكر (الحر) وآخر جاءت بـ (الخز)^(٤).

وأما جهة الدلالة: فقالوا على فرض صحة الحديث، وصحة ورود ذلك، فإنه لا يسلم بدلالة الحديث على التحريم وذلك لوجوه^(٥).

الوجه الأول: إن لفظة (يستحلون) ليست نصاً في التحريم، فقد ذكر أبو بكر بن العربي لذلك معنيين: أحدهما أن معنى (يستحلون) أي: يعتقدون أن ذلك حلال. والثاني: أن يكون مجازاً عن الاسترسال في استعمال تلك الأمور، إذ لو كان المقصود بالاستحلال المعنى الحقيقي لكان كفرًا، فإن استحلال الحرام المقطوع به مثل الخمر والزنى المعبر عنه بـ (الحر) كفر بالإجماع.

(١) انظر: المحلى لابن حزم (٥٧/٩-٥٩)، نيل الأوطار للشوكاني (٢٦٧/٨)، فتح الباري (١٠/٥٢).

(٢) انظر: المحلى لابن حزم (٥٧/٩-٥٩)، نيل الأوطار للشوكاني (٢٦٧/٨)، فتح الباري (١٠/٥٢).

(٣) انظر: المحلى لابن حزم (٥٧/٩-٥٩)، نيل الأوطار للشوكاني (٢٦٧/٨)، فتح الباري (١٠/٥٢).

(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٢٦٧/٨).

(٥) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٢٦٧/٨).

الوجه الثاني: أن المعازف مختلف في مدلولها، ولم يتفق على معناها بالتجديد، فقد قيل: هي الملاهي، وهذه كلمة مجملة. وقيل: آلات العزف، وإذا كان اللفظ محتملاً لأن يكون للآلة ولغير الآلة لم ينتهض للاستدلال، لأنه إما أن يكون مشتركاً والراجح التوقف فيه، أو حقيقة ومجاز، ولا يتعين المعنى الحقيقي.

الوجه الثالث: يحتمل أن تكون المعازف المنصوص على تحريمها هي المقترنة بشرب الخمر أو أن يكون المراد يستحلون مجموع الأمور المذكورة فلا يدل على التحريم واحد منها على الانفراد.

الرد على الاعتراضات:

تصدى الجمهور لاعتراضات المجيزين على الاستدلال بحديث المعازف كالتالي:

الرد على اضطراب السند:

١ - قولهم بانقطاع الحديث بين البخاري وهشام بن عمار: فالجواب عليه أن يقال: ذهب ابن حجر العسقلاني^(١)، في فتح الباري، والقسطلاني في إرشاد الساري^(٢)، والعيني في عمدة القاري^(٣)، والشوكاني في نيل الأوطار^(٤)، وابن تيمية في الفتاوى^(٥)، وابن القيم في إغاثة اللهفان^(٦)، إلى أن الحديث صحيح، وحكمه حكم الصحيح، ولا ينظر إلى قول ابن حزم وغيره في انقطاع الحديث أو اضطرابه أو تعليقه، بل إن الحديث ليس منقطعاً ما بين البخاري وهشام بن عمار، ولا في غيرهما. وأما التثبت بتعليق الحديث عند البخاري فقد رد عليه العلماء.

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٥٢/١٠).

(٢) انظر: إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني (٣١٧/٨).

(٣) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (١٧٥/٢١).

(٤) انظر: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني (٢٦٧/٨).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٣٥/١١).

(٦) انظر: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (٣٨١/١).

رد الإمام ابن القيم:

قال: (هذا حديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه، محتجاً به وعلقه تعليقاً مجزوماً به)^(١).

وقال أيضاً: (ولم يصنع من قدح في صحة هذا الحديث شيئاً كابن الحزم.. وجواب هذا الوهم من وجوه:

أولاً: أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه، فإذا قال (قال هشام) فهو بمنزلة قوله (عن هشام).

ثانياً: أنه لو لم يسمع منه لما استجاز الحزم به عنه فقد صح عنه أنه حدث به، وهذا كثيراً ما يكون لكثرة من رواه عنه عن ذلك الشيخ وشهرته، فالبخاري أبعد خلق الله عن التدليس.

ثالثاً: أنه أدخله في كتابه المسمى 'بالصحيح، محتجاً به، فلولا صحته عنده لما فعل ذلك.

رابعاً: أنه علقه بصيغة الجزم دون صيغة التمرّض، فإنه إذا توقف في الحديث أو لم يكن على شرطه يقول: ويروى عن رسول الله ﷺ، ويذكر عنه، ونحو ذلك، فإذا قال: قال رسول الله ﷺ فقد جزم وقطع بإضافته إليه.

خامساً: لو أضربنا عن هذا كله صفحاً، فالحديث صحيح متصل عند غيره كأبي داود. قال أبو داود في كتاب اللباس: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس، قال: سمعت عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثنا أبو عامر أو أبو مالك فذكره مختصراً^(٢).

واعترض على الأمر الخامس، وهو اتصال الحديث عند أبي داود، وأنه رواه موصولاً عنده في سنته، إلا أن ذلك مردود لأن أبا داود لم يذكر في روايته لفظة (المعازف)

(١) انظر: إغائة اللهفان لابن القيم (١/ ٣٨١).

(٢) انظر: إغائة اللهفان لابن القيم (١/ ٣٨١-٣٨٢).

التي هي محل النزاع، فقد رواه أبو داود في كتاب الأشربة، باب (في الداذي) ونص الحديث «لشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها»^(١). ولم يرد فيها لفظ المعازف.

ورد الإمام الشوكاني على هذا الاعتراض، فقال: (وأما كون لفظة المعازف التي هي محل الاستدلال، ليست عند أبي داود فيجواب بأنه قد ذكرها غيره، وثبتت في الصحيح، والزيادة من العدل مقبولة)^(٢).

• ومن روايات الأحاديث الأخرى ما رواه ابن ماجه^(٣) في سننه بسند موصول إلى أبي مالك الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ (لشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم قردة وخنازير)^(٤).

قال ابن القيم: (وهذا إسناد صحيح)^(٥).

وأخرج الحديث الطبراني في (مسند الشاميين) وفي المعجم الكبير، وكذلك أخرجه أبو نعيم في مستخرجه على البخاري، وابن حبان في صحيحه، وله شواهد عند أبي داود، وابن ماجه، وأحمد، وابن أبي شيبة، وابن أبي الدنيا، والبيهقي^(٦).

(١) انظر: سنن أبي داود - كتاب الأشربة - باب في الداذي (٩١ / ٤)، رقم (٣٦٨٨).

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨ / ٢٦٧).

(٣) هو محمد بن يزيد الربيعي (بالولاء) القزويني، أبو عبدالله، ابن ماجه، من أئمة المحدثين، رحل إلى البصرة وبغداد والشام ومصر والحجاز والري، و (ماجه) بالهاء لا بالتاء، وقيل بالتاء أيضًا، وهو لقب والده، وقيل اسم أمه، من تصانيفه: السنن (وقد اعتبر عند المتأخرين سادس كتب الحديث الستة)، وله تفسير القرآن، وتاريخ قزوين. كانت ولادته عام ٢٠٩هـ، ووفاته عام ٢٧٣هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٨ / ١٥)، تذكرة الحفاظ (٢ / ١٨٩).

(٤) انظر: سنن ابن ماجه - كتاب الفتن - باب العقوبات (٢ / ١٣٣٣)، رقم (٤٠٢٠).

(٥) انظر: إغاثة اللفهان لابن القيم (١ / ٣٨٢).

(٦) انظر: فتح الباري (١٠ / ٥٢)، نيل الأوطار (٨ / ٢٦٠)، إغاثة اللفهان (١ / ٣٨٢)، سنن ابن ماجه (٢ / ١٣٣٣)،

سنن البيهقي (١٠ / ٢٢١)، تعليق التعليق (٥ / ١٧ - ٢٠).

رد الإمام ابن حجر وابن الصلاح (تعليل المحدثين لتعليق البخاري):

قال الإمام ابن حجر ردًا على الاعتراض على تعليق الحديث: (وأما دعوى ابن حزم التي أشار إليها، فقد سبقه إليها ابن الصلاح في علوم الحديث، فقال: التعليق في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها وصورته صورة الانقطاع، وليس حكمه حكمه ولا خارجًا - ما وجد ذلك فيه من قبيل الصحيح - إلى قبيل الضعيف، ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رد ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ من جهة أن البخاري أورده قائلًا: (قال هشام بن عمار) وساقه بإسناده، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام، وجعله جوابًا على الاحتجاج به على تحريم المعازف، وأخطأ في ذلك من وجوه، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح، والبخاري قد يفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسندًا متصلًا، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع...) (١).

وقال ابن حجر أيضًا: (وحكى ابن الصلاح في موضع آخر أن الذي يقول البخاري فيه قال فلان، ويسمي شيخًا من شيوخه، يكون من قبيل الإسناد الممنوع، وحكي عن بعض الحفاظ أنه يفعل ذلك فيما يتحمله عن شيخه مذاكرة، وعن بعضهم أنه فيما يرويه من مائة.. وأما قول ابن الصلاح: إن الذي يورده بصيغة (قال) حكمه حكم الإسناد الممنوع، والعنونة من غير المدلس محمولة على الاتصال، وليس البخاري مدلسًا فيكون متصلًا) (٢).

ويؤكد ابن حجر أن تعليق البخاري بصيغة الجزم يكون متصلًا.

قال ابن حجر: (وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحًا إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه، لكن إذا وجد الحديث

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٥٢).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٥٢).

المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علقه بشرط الصحة أزال الإشكال^(١).

٢- قولهم إن صدقة بن خالد ليس بشيء، وإنه ليس بمستقيم، كما قاله بعض المحدثين. وهذا القول مردود لأنه ثقة.

قال ابن حجر: (وصدقة ثقة عند الجميع)، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه (ثقة ابن ثقة ليس به بأس)، وما قيل في صدقة، فإنه ليس بصدقة بن خالد، وإنما بصدقة بن عبدالله السمين، وهو أقدم من ابن خالد، وقد شاركه في كونه دمشقيًا، ويكفي في الرد أن البخاري جعله من رجال صحيحه^(٢).

٣- وأما التردد في اسم الصحابي أبي مالك أو أبي عامر الأشعري، فإنه قد رواه أحمد وابن أبي شيبة عن أبي مالك الأشعري، ورواه أبو داود والبيهقي، عن أبي مالك بغير شك، وعند ابن حبان عن أبي عامر وأبي مالك الأشعري، وبذلك يتبين أن الحديث من روايتي أبي مالك وأبي عامر جميعاً^(٣).

وقد تعقب ابن حجر العسقلاني، فقال: (وعلى تقدير أن يكون المحفوظ هو الشك، فالشك في اسم الصحابي لا لغيره، وقد أعله بذلك ابن حزم وهو مردود، وأعجب منه أن ابن بطل حكي عن المهلب أن السبب كون البخاري لم يقل فيه حدثنا هشام بن عمار هو وجود الشك في اسم الصحابي، وهو شيء لم يوافق عليه)^(٤).

الرد على اضطراب المتن:

وأما الاعتراض باضطراب المتن: فقد أجاب الشوكاني على قولهم في اضطراب المتن من عدم إتيان لفظي (المعازف) و (الاستحلال) في بعض الروايات، فقال: (وأما الاضطراب

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٥٢/١٠).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٥٤/١٠)، عمدة القاري (١٧٥/٢١)، نيل الأوطار (٢٦٧/٨).

(٣) انظر: نيل الأوطار (٢٦٧/٨).

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (٥٤/١٠)، إرشاد الساري للقسطاني (٣١٧/٨).

في المتن فيجاء بأن مثل ذلك غير قادح في الاستدلال، لأن الراوي قد يترك بعض ألفاظ الحديث تارة ويذكرها أخرى، وأما كون لفظة المعازف التي هي محل الاستدلال ليست عند أبي داود، فيجاء بأنه قد ذكرها غيره وثبتت في الصحيح والزيادة من العدل مقبولة^(١).

الرد على الاعتراض على الدلالة :

وأما الاعتراضات على جهة الدلالة بالحديث: فقد ردوا عليها بما يلي:

أ) القول بأن لفظة (يستحلون) ليست نصاً في التحريم، وأن ابن العربي ذكر لها معنيين، الأول: يستحلون أي: يعتقدون أن ذلك حلال. والثاني: أن يكون مجازاً عن الاسترسال في استعمال تلك الأمور، وهذا الاعتراض مردود. وقد رد عليه الشوكاني، فقال: (ففي قول ابن العربي إن المعنى: يعتقدون أن ذلك حلال أو أن يكون مجازاً عن الاسترسال في استعمال تلك الأمور، يجاب عليه: بأن الوعيد على الاعتقاد يشعر بتحريم الملابس بفحوى الخطاب، وأما دعوى التجوز، فالأصل الحقيقة ولا ملجئ إلى الخروج عنه)^(٢).

ب) وأما قولهم بأن المعازف يختلف مدلولها، ويحتمل أكثر من معنى، فهو مردود أيضاً. قال الشوكاني: (وفي قولهم إن المعازف يختلف في مدلولها، وإن المعنى إما أن يكون مشتركاً والراجع التوقف فيه أو حقيقة ومجازاً ولا يتعين المعنى الحقيقي. يجاب عليه: بأن اللفظ يدل على تحريم استعمال ما صدق عليه الاسم، والظاهر الحقيقة في الكل من المعاني المنصوص عليها من أهل اللغة، وليس من قبيل المشترك، لأن اللفظ لم يوضع لكل واحد على حدة، بل وضع للجميع على أن الراجع جواز استعمال المشترك في جميع معانيه مع عدم التضاد)^(٣).

(١) انظر: نيل الأوطار (٨/ ٢٦٧).

(٢) انظر: نيل الأوطار (٨/ ٢٦٧).

(٣) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٦٧).

ج) وأما قولهم: إن الحرمة قد تكون لاجتماع الأمور المذكورة واقتنائها، فهو مردود - أيضًا - بحجاب عليه. قال الشوكاني: (وأما كون المعازف محرمة ما كانت مقترنة بشرب الخمر. فيجواب: بأن الاقتران لا يدل على أن المحرم هو الجمع فقط، وإلا لزم أن الزنى المصرح به في الحديث لا يحرم إلا عند شرب الخمر، واستعمال المعازف واللازم باطل بالإجماع، فالملزوم مثله، وكذلك في قولهم: إن المراد يستحلون مجموع الأمور المذكورة فلا يدل على تحريم واحد منها)^(١).

هذا مجمل ما نوقش في الحديث من اعتراضات المجوزين على الاستدلال به سواء في سند الحديث أو في متنه أو في جهة الاستدلال به، وقد رد العلماء على ذلك كله، والذي يظهر لنا قوة مستندات المانعين وضعف اعتراضات المجيزين، فيكون الحديث صحيحًا مجزومًا به، واجب العمل والأخذ به.

ومما يرجح صحة الاستدلال بالحديث أن لفظة يستحلون دالة على التحريم، وقد قرنت المعازف بأشياء محرمة، ولو كانت حلالاً لما ذمهم على استحلالها، ولما تهددهم بالخسف والمسح في روايات أخرى، واللفظة تشعر بأن استحلالها سيكون بالتأويل، إذ لو لم يكن بالتأويل لكان كافراً^(٢).

كما أن لفظة المعازف تطلق على أصوات الملاهي^(٣) التي أشهرها ذوات الأوتار والمزامير، لأنها أقرب إلى روح اللغة العربية، ولأن لفظ العزف في علم الموسيقى يطلق على النايات، وذوات الأوتار، ولا يطلق على الآلات الإيقاعية كالدف والطبل، فيقال عزف على

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٦٧).

(٢) انظر: إرشاد الساري للقسطلاني (٨/ ٣١٨)، عمدة القاري للعيني (٢١/ ١٧٦).

(٣) انظر: إرشاد الساري للقسطلاني (٨/ ٣١٨)، عمدة القاري للعيني (٢١/ ١٧٦).

النابي، ولا يقال عزف على الدف، كما يقال عزف على العود، ولا يقال عزف على الطبل، وإنما الضرب يقال للدف والطبل، فيقال ضرب على الدف والطبل.

ولا حجة لمن قال بأن من معاني المعازف الدفوف، لأنه يلزم حرمة الدفوف، وقد اتفق العلماء على جوازها، ولو صدقت المعازف على الدفوف لأدى ذلك إلى تعارض هذا الحديث مع الأحاديث الصحيحة الدالة على إباحة الدفوف، فالمعازف شيء، والدفوف شيء آخر، والفرق بينهما كبير في الماهية والحكم.

٢ - حديث تحريم الكوبة:

عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى حرم على أمتي الخمر، والميسر، والكوبة، والغبراء وكل مسكرٍ حرام»^(١).

وفي رواية: «إن الله تعالى حرم على أمتي الخمر، والميسر، والمزر، والكوبة، والقنين»^(٢).

والكوبة هي: الطبل، وقيل: النرد، وقيل: البربط، وكذلك القنين، ومعناه العود بلغة الحبشة^(٣).

قال الخطابي في معالم السنن: (الميسر: القمار، والكوبة يفسر بالطبل، ويقال: هو النرد، ويدخل في معناه كل وتر ومزهر في نحو ذلك من الملاهي والغناء. قال أبو عبيد: الغبراء هو السكركة يعمل من الذرة شراب يصنعه الحبشة)^(٤).

(١) رواه أبو داود في كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر (٤/ ٨٩-٩٠)، رقم (٣٦٨٥).

- وأحد في المسند (٢/ ١٥٨-١٧١). وهو حديث صحيح، انظر: صحيح الجامع (١/ ٣٦٠)، رقم (١٧٤٧).

(٢) رواه أحمد في المسند (٢/ ٣٥١)، رقم (٦٥١١)، (٢/ ٣٥٥)، رقم (٦٥٢٨)، (٢/ ٣٦٣)، رقم (٦٥٧١)، وهو حديث صحيح. انظر: صحيح الجامع (١/ ٣٦٠).

(٣) انظر: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع لابن حجر الهيتمي (٢٩٦)، إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ٣٨٤)، الأدب المفرد (ص ٣٣٦).

(٤) انظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ٩٠).

وقال ابن القيم: (والكوبة الطبل، قاله سفيان، وقيل: البربط، والقنين هو الطنبور بالحبشية، والقنين الضرب به)^(١).

وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث: (البربط: ملهاة تشبه العود، وهو فارسي معرب، وأصله بربت لأن الضارب يضعه على صدره، واسم الصدر يعني بالفارسية بر)^(٢).

والغبراء قيل هي شراب مسكر يتخذ من الذرة^(٣)، وقيل: هي الطنبور، وقيل: العود، وقيل: البربط^(٤).

الاعتراض:

واعترض المجيزون على الاستدلال بالحديث من ناحية ثبوت السند، ومن ناحية المتن.

أما من ناحية ثبوت السند: فقد قالوا بضعف بعض رواياته.

وأما من ناحية المتن: فإنه قد اختلف في تفسير معنى الكوبة لأن تفسيرها بالطبل قد خالفه البعض، فقالوا: إنها بمعنى النرد في كلام أهل اليمن، كما قاله الخطابي، وكذلك اختلفوا في تفسير الغبراء فبعضهم قال: هي الطنبور، وبعضهم قال: هي نبيذ يصنع من الذرة، فإذا لم يتفق على تفسير هذه الألفاظ ودخلها الاحتمال، فلا تصلح للاستدلال، على أن تفسير الكوبة بالنرد، والغبراء بالنبيذ هو الأنسب والأوفق بسياق الحديث الذي ذكر الخمر والميسر، فلا عجب أن يذكر معها النرد، وهو من جنس الخمر والغبراء، ولذلك ختم ذلك بقوله (وكل مسكر حرام)^(٥).

(١) انظر: إغاثة اللفهان لابن القيم (١/٣٨٤).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١/١١٢).

(٣) انظر: المعجم الوسيط (٢/٦٤٩)، وأيضاً: معالم السنن للخطابي (٤/٩٠).

(٤) انظر: كف الرعاع (ص ٢٩٦)، نيل الأوطار (٨/٢٦١).

(٥) انظر: نيل الأوطار (٨/٢٦١)، كف الرعاع لابن حجر الهيتمي (ص ٢٩٦).

الرد على الاعتراض:

١- رد المحرمون على الاعتراض على ثبوت السند بأن الحديث، ورد بروايات متعددة بعضها صحيح وبعضها ضعيف، فإذا لم يعتبر الضعيف فالعبرة بالصحيح منها، فحديث ابن عباس عند أحمد أن النبي ﷺ قال لوفد عبد قيس: «إن الله حرم عليّ أو حرم الخمر والميسر والكوبة، وكل مسكر حرام»، فقد صحح الشيخ أحمد شاكراً إسناده في تخريج المسند، كما صححه الشيخ شعيب الأرناؤوط وزملاؤه في تخريج المسند وصححه الألباني في صحيح الجامع^(١).

٢- وأما الاعتراض على اختلاف معاني الكوبة، فإن أكثر الآراء على أن معناها الطبل أو البربط، وهو آلة تشبه العود، كما قاله ابن الأثير ولعلها إلى معنى البربط أقرب على اعتبار أن معنى الحديث يشابه معنى حديث أبي مالك الأشعري، وخاصة اقتران الكوبة بالخمر هنا، وكذلك اقتران المعازف بالخمر هناك، والحديث صحيح وحجة، والعمل به واجب.

أحاديث الوعيد على اتخاذ المعازف والقيان^(٢):

٣- عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «في هذه الأمة خسف ومسخ وقذف، فقال رجل من المسلمين: يا رسول الله ومتى ذلك؟ قال إذا ظهرت القيان والمعازف وشربت الخمر»^(٣).

(١) انظر: مسند الإمام أحمد بتخريج أحمد شاكراً، حديث رقم (٢٤٦٧)، صحيح الجامع (١/٣٦٠)، رقم (١٧٤٧).
(٢) وقد أكثر من ذكر هذه الأحاديث العلامة مجد الدين بن تيمية في كتابه (منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار) والإمام ابن القيم في كتابه: (إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان).
(٣) رواه الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف (٤/٤٢٩)، رقم (٢٢١٢)، قال الترمذي بعده: وقد روي هذا الحديث عن الأعمش عن عبد الرحمن بن سابط عن النبي ﷺ مرسلًا، وهذا حديث غريب.

٤ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا اتخذ الفيء دولاً، والأمانة مغتناً والزكاة مغرمًا وتعلم لغير الدين، وأطاع الرجل امرأته، وعق أمه، وأدنى صديقه وأقصى أباه، وظهرت الأصوات في المساجد، وساد القبيلة فاسقهم، وكان زعيم القوم أرذلهم، وأكرم الرجل مخافة شره، وظهرت القيان والمعازف، وشربت الخمر، ولعن آخر هذه الأمة أولها، فليرتقبوا عند ذلك ريحاً حمراء، وزلزلة وخسفاً ومسحاً وقذفاً، وآيات تتابع كنظام بال قطع سلكه فتتابع بعضه بعضاً»^(١).

٥ - عن علي - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء: إذا كان المغنم دولاً، والأمانة مغتناً، والزكاة مغرمًا، وأطاع الرجل زوجته وعق أمه، وبر صديقه وجفا أباه، وارتفعت الأصوات في المساجد، وكان زعيم القوم أرذلهم، وأكرم الرجل مخافة شره، وشربت الخمر، ولبس الحرير، واتخذت القيان والمعازف، ولعن آخر هذه الأمة أولها، فليرقبوا عند ذلك ريحاً حمراء أو خسفاً أو مسحاً»^(٢).

٦ - عن أبي أمامة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «تبيت طائفة من أمتي على أكل وشرب وهو ولعب، ثم يصبحون قردة وخنازير، وتبعث على أحياء من أحيائهم ريح فتسفههم كما نسف من كان قبلهم باستحلالهم الخمر وضربهم بالدفوف واتخاذهم القينات»^(٣).

٧ - وعن أبي أمامة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن الله بعثني رحمة وهدى للعالمين، وأمرني أن أحقق المزامير والكبارات - يعني البرابط والمعازف - والأوثان التي كانت

(١) رواه الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف (٤/٤٢٨)، رقم (٢٢١١)، وقال الترمذي: وهذا حديث غريب لا نعرفه، إلا من هذا الوجه. وهو حديث ضعيف. ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٧٢٧).

(٢) رواه الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف (٤/٤٢٨)، رقم (٢٢١٠)، وقال الترمذي عقبه: (هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث علي بن أبي طالب إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أحداً رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري غير الفرغ بن فضالة، والفرج بن فضالة قد تكلم فيه بعض أهل الحديث، وضعفه من قبل حفظه. وقد رواه عن وكيع وغير واحد من الأئمة).

- وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي، حديث رقم (٤).

(٣) رواه أحمد في المسند (٦/٣٤٥)، رقم (٢١٧٢٨).

تعبد في الجاهلية»^(١).

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث: أن الله رتب البلاء الذي منه الخسف والمسح على ارتكاب أشياء محظورة التي منها شرب الخمر، ولبس الحرير، واتخاذ القيان والمعازف، فدل على حرمة المعازف.

الاعتراض على الاستدلال بالأحاديث:

اعترض المجيزون على هذه الأحاديث بأنها ضعيفة في أسانيدھا، ولا يخفى على المحدثين ضعفها، ولا تقوى للاستدلال على تحريم المعازف، وقد تكلم عنها، وبينها الإمام الشوكاني في كتابه نيل الأوطار^(٢).

* فحديث عمران بن حصين قال عنه الترمذي^(٣): هذا حديث غريب، ومن رواه عباد بن يعقوب الكوفي صدوق رافضي تركه ابن حبان. وقال عنه: يستحق الترك^(٤).

وأيضاً من رواه عبدالله بن عبدالقدوس الكوفي رافضي أيضاً. قال عنه ابن حجر العسقلاني: (وكان أيضاً يخطئ)^(٥).

(١) رواه أحمد في المسند (٦/٣٥٩)، رقم (٣٤٣)، رقم (٢١٧١٥-٢١٨٠٤).

- والطبائسي (١/٣٣٨)، رقم (١١٣٤).

- والحميدي في مسنده (٢/٢٠٥).

- والطبراني في المعجم الكبير (٣/٧٨٠٣).

- وابن أبي الدنيا في ذم الملاحية (٣٢).

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/٢٦٣)، المحلى لابن حزم (٩/٥٦-٥٩).

(٣) سنن الترمذي (٣/٣٣٦)، نيل الأوطار (٨/١٦٣).

(٤) انظر: تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني (١/٣٩٥)، نيل الأوطار (٨/٢٦٣).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (١/٤٣٠).

وقال الإمام الذهبي^(١) (ضعفه)^(٢).

* وحديث أبي هريرة قال عنه الترمذي^(٣): هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وفيه مستلم بن سعيد الثقفي صدوق عابد ربها وهم^(٤)، ورميح الجذامي مجهول^(٥).

* وحديث علي قال عنه الترمذي^(٦): (هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث علي إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أحدًا روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري غير الفرج بن فضالة، وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث وضعفه). ومن رواه فرج بن فضالة، وهو ضعيف^(٧)، وكذلك ضعف ابن حجر العسقلاني يحيى بن سعيد^(٨).

* وحديث أبي أمامة الأول ففيه فرقد بن يعقوب السنجي، وقال عنه ابن حجر العسقلاني لين الحديث، كثير الخطأ، وقال عنه أحمد: إنه ليس بقوي، وقال النسائي^(٩) والدارقطني: ضعيف.

(١) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبدالله، شمس الدين الذهبي، تركياني الأصل من أهل دمشق، شافعي، إمام، حافظ، مؤرخ، كان محدث عصره، سمع عن كثيرين بدمشق، وبعليك ومكة ونابلس، برع في الحديث وعلومه، وكان يرحل إليه من سائر البلاد، وكان فيه ميل إلى آراء الحنابلة، ويمتاز بأنه كان لا يتعدى حديثاً يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن، أو غلام إسناد أو طعن في روايته. من تصانيفه: الكباثر، تاريخ الإسلام (في واحد وعشرين مجلداً)، سير أعلام النبلاء، وغيرها. ولد عام ٦٧٣هـ، وتوفي عام ٧٤٨هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢١٦/٥)، معجم المؤلفين (٢٨٩/٨)، النجوم الزاهرة (١٠/٢٨٢).

(٢) انظر: المغني في الضعفاء للذهبي (١/٣٤٦).

(٣) انظر: سنن الترمذي (٣/٣٣١)، نيل الأوطار (٨/٢٦٣).

(٤) انظر: تقريب التهذيب لابن حجر (٢/٢٤١).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (١/٢٥٣)، المغني في الضعفاء للذهبي (١/٢٣٢).

(٦) انظر: سنن الترمذي (٣/٣٣٥)، نيل الأوطار (٨/٢٦٣).

(٧) انظر: تقريب التهذيب لابن حجر (٢/١٠٨)، المغني في الضعفاء (٢/٥٠٩)، المحلى لابن حزم (٩/٥٦).

(٨) انظر: تقريب التهذيب لابن حجر (٢/٣٤٨).

(٩) هو أحمد بن علي بن شعيب، النسائي الإمام المحدث صاحب السنن، أصله من (نسا) بخراسان خرج منها وجال في العالم الإسلامي يسمع الحديث، ويلقي الشيوخ، حتى برع، ثم استقر بمصر. قيل: إن شرطه في الرواة أقوى من شرط البخاري ومسلم، خرج إلى دمشق فستل عن فضائل معاوية، فأمسك، فضر به في الجامع وأخرجوه، فخرج قاصداً مكة، ومات في الرملة بفلسطين، ولد عام (٢١٥هـ)، وتوفي عام (٣٠٣هـ). من تصانيفه: السنن الكبرى، المجتبى (وهو السنن الصغرى)، الضعفاء، خصائص علي، فضائل الصحابة.

انظر: تذكرة الحفاظ (٢/٢٤١)، الأعلام للزركلي (١/١٦٤)، البداية والنهاية (١١/١٢٣).

والحديث ضعفه الشيخ شعيب الأرناؤوط وزملاؤه في تخريج المسند بأسانيده الثلاثة^(١).

* وحديث أبي أمامة الثاني فيه علي بن يزيد الإلهاني ضعيف، وكذلك فرج بن فضالة وهو ضعيف^(٢).

ويظهر من هذا كله ضعف الأحاديث في أسانيدها، ولا يقوى الاحتجاج بها، وقد تناول العلماء الحكم عليها وذكروا ضعفها دون مخالف، فلا يصح الاحتجاج بها في تحرير المعارف والله أعلم.

خاصة أنه قد ورد في بعضها الدفوف وشمول الحرمة لها، وهذا معارض بالأحاديث الصحيحة الواردة في الدف، كما سنذكرها لاحقاً - إن شاء الله تعالى - وقد اعتبر البعض هذه الأحاديث شواهد يستأنس بها لحديث أبي مالك الأشعري الصحيح الوارد في صحيح البخاري.

٨ - حديث مزمار الراعي:

عن نافع، قال: (سمع ابن عمر مزماراً، قال: فوضع أصبعيه على أذنيه، ونأى عن الطريق، وقال: يا نافع هل تسمع شيئاً؟ قال: فقلت: لا، قال فرفع أصبعيه عن أذنيه، وقال: كنت مع النبي ﷺ فسمع مثل هذا فصنع مثل هذا)^(٣).

(١) انظر: المغني في الضعفاء للذهبي (٢/ ٥١٠)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٤٥-٣٤٦)، تقريب التهذيب لابن حجر (١٠٨/ ٢)، رقم (٥٣٤٨)، المحلى (٩/ ٥٩)، تخريج المسند حديث (٢٢٣١).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٢-١٣)، تقريب التهذيب (٢/ ١٠٨)، الفتح الرباني (١٥/ ٣١)، وفيه أيضاً عبدالله بن زحر، وقد قال ابن حبان: (إنه إذا اجتمع في إسناده عبيدالله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم لم يكن ذلك الخبر إلا بما عملته أيديهم)، المغني في الضعفاء للذهبي (٢/ ٤٥٧).

(٣) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب كراهية الغناء والزمر (٢/ ٦٩٩)، رقم (٤٩٢٤).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب ما جاء في ذم الملاهي والمعارف والمنزامير (١٥/ ٣٢٤)، رقم (٢١٥٩٩).

ووجه الدلالة منه: أن ابن عمر سد أذنيه عند سماع المزمار حتى ابتعد عنه، ثم بين أن فعله إنما كان كفعل النبي ﷺ فدل ذلك على النهي عن سماع المزمار، فمن باب أولى سائر الأوتار والمعازف.

الاعتراضات: اعترض المجوزون على الاستدلال بحديث مزمار الراعي من جهة سنده، ودلالته.

أما من جهة السند:

فقالوا بأن الحديث فيه ضعف ونكارة، وقد قال عنه أبو داود لما رواه: هذا حديث منكر، وقد ذكر العلماء أوجه ضعفه وتبعوها، وكشفوا مواضع الضعف فيه^(١).

أما من جهة الدلالة:

قالوا بأن الحديث إن صح فهو حجة للجواز لا للحرمة، بل إنهم استدلوا به في معرض استدلالهم على جواز المزمار، وذلك لأن النبي ﷺ لم يمنع ابن عمر من سماعه، ولم يمنع ابن عمر نافعاً من سماعه، فدل هذا على إباحة المزمار وعدم حرمة.

ولا دليل في الحديث على الحرمة فلو كان حراماً لمنع النبي ﷺ ابن عمر من سماعه، ومنع ابن عمر نافعاً من سماعه، ولأمر النبي بتغيير المنكر وكسر آلة الزمر أو إعلام الراعي - على الأقل - أن فعله حرام، فإن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

قال الشوكاني: (لا يقال: يحتمل أن تركه ﷺ للإنكار على الراعي إنما كان لعدم القدرة على التغيير، لأننا نقول: ابن عمر إنما صاحب النبي ﷺ وهو بالمدينة بعد ظهور الإسلام وقوته، فترك الإنكار دليل على عدم التحريم)^(٢).

(١) انظر: تقريب التهذيب (٢/ ١٠٨)، السماع لابن القيسراني (ص ٥٩). وقال أبو علي اللؤلؤي: سمعت أبا داود يقول: هذا حديث منكر.

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٧).

وقال ابن حزم: (ولو كان المزمار حراماً سماعه لما أباح صلى الله عليه وسلم لابن عمر سماعه، ولو كان عند ابن عمر حراماً سماعه لما أباح لنافع سماعه، ولأمر عليه السلام بكسره بل سكت عنه، وما فعل عليه السلام شيئاً من ذلك، وإنما تجنب صلى الله عليه وسلم سماعه كتجنبه أكثر المباح من أكثر أمور الدنيا كتجنبه الأكل متكئاً، وأن يبيت عنده دينار أو درهم)^(١).

وقال ابن القيسراني: (لو كان ذلك منهياً عنه لم يأمر ابن عمر نافعاً بالاستماع وقوله: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فسمع مثل هذا فصنع مثل هذا، ولو كان حراماً لنهاه عنه وصرح بتحريمه؛ لأنه الشارع المأمور بالبيان، فأبي ضرورة أو تقية أحوجته إلى أن يأخذ في طريق آخر)^(٢).

وقال الإمام الغزالي: (وأما وضعه أصبعيه في أذنيه فيعارض أنه لم يأمر نافعاً بذلك، ولا أنكر عليه سماعه، وإنما فعل ذلك هو لأنه رأى أن ينزه سمعه في الحال وقلبه عن صوت ربما يحرك اللهو، ويمنعه عن فكر كان فيه أو ذكر هو أولى منه، وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنه لم يمنع ابن عمر.. لا يدل أيضاً على التحريم، بل يدل على أن الأولى تركه، ونحن نرى أن الأولى تركه في أكثر الأحوال، بل أكثر مباحات الدنيا الأولى تركها إذا علم أن ذلك يؤثر في القلب)^(٣).

الرد على الاعتراض: رد المحرمون على اعتراض المجيزين بما يلي^(٤):

١- إن المحرم هو الاستماع لا السماع، فسماعهم لم يكن مقصوداً، والنهي جاء بعد تبين الصوت.

(١) انظر: المحلى لابن حزم (٦٢/٩).

(٢) انظر: السماع لابن القيسراني (ص ٥٩).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١٦٧/٦)، وأيضاً المجموع للنووي (٥٥٨/١٥).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٠/٢١٢ - ١١/٢٦٧)، المغني لابن قدامة (١٧٣/٦)، نيل الأوطار للشوكاني (٨/٢٧٠)، عون المعبود (١٣/٢٦٧).

٢- أن الرسول ﷺ سدَّ أذنيه مبالغة في التحفظ، حتى لا يسمع أصلاً، فتبين بذلك أن الامتناع خير من السماع، وإن لم يكن في السماع إثم.

قال ابن تيمية: (إن من الناس من يقول بتقدير صحة الحديث لم يأمر ابن عمر بسد أذنه، فيجاب: بأن ابن عمر لم يكن يستمع، وإنما كان يسمع، وهذا لا إثم فيه، وإنما النبي ﷺ عدل طلباً للأكمل والأفضل، كمن اجتاز بطريق فسمع قومًا يتكلمون بكلام محرم، فسد أذنه كيلا يسمعه، فهذا حسن، ولو لم يسد أذنه لم يَأْثُم بذلك، اللهم إلا أن يكون في سماعه ضرر ديني لا يندفع إلا بالسد)^(١).

٣- لو قدر أن الاستماع لا يجوز، فلو سد هو ورفيقه آذانها لم يعرفا متى ينقطع الصوت.

٤- لم يعلم أن الرفيق كان بالغًا، أو كان صغيرًا دون البلوغ، والصبيان يرخص لهم في اللعب ما لا يرخص منه للبالغ.

٥- عدم الإنكار على الراعي يحتمل أن يكون لبعده، فمعلوم أن الصوت يمكن أن يسمع من مكان بعيد، فلم ينكر عليه ابن عمر لبعده عنه، أو لعدم معرفة مكانه، فما كان منه إلا أن يسد أذنيه.

٦- إن زمارة الراعي ليست مطربة كالشبابة.

ويظهر لنا من ذلك قوة اعتراض المجيزين على الاستدلال بحديث زممار الراعي، خاصة أن الحديث فيه ضعف، وتوفيقًا بين الرأيين يمكن اعتبار سماع زممار الراعي لا يصل إلى درجة الحرمة الواردة في سائر المعازف، وكلام الإمام الغزالي في ذلك وجيه وسديد، وهو

(١) انظر: رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٢١).

أن غاية ما دل عليه الحديث الكراهة، والأولى تركه، ولا دليل على الحرمة، خاصة أن هذا الزمار لا يعتبر شعاراً لأهل المجون والخمور، وقد استثناء الغزالي من جملة المزامير المحرمة.

وأيضاً فقد جعل أبو داود هذا الحديث في باب (كراهية الغناء والزمر). والله أعلم.

قال الخطابي: (الزمار الذي سمعه ابن عمر هو صفارة الرعاة، وقد جاء ذلك مذكوراً في روايات أخرى، وهذا وإن كان مكروهاً، فقد دل هذا الصنع على أنه ليس في غلظ الحرمة كسائر الزمور والمزاهر والملاهي التي يستعملها أهل الخلاعة والمجون، ولو كان كذلك لأشبه أن لا يقتصر في ذلك على سد المسامع فقط دون أن يبلغ فيه من النكير مبلغ الردع والتنفيذ، والله أعلم^(١)).

جملة من الأحاديث الضعيفة التي استدل بها المحرمون:

- ٩- عن علي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «بعثت بكسر المزامير»^(٢).
- ١٠- عن ابن عباس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «بعثت بهدم المزامير والطبل»^(٣).
- ١١- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «استماع الملاهي معصية، والجلوس عليها فسق، والتلذذ بها كفر»^(٤).
- ١٢- عن علي - رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «نهى عن ضرب الدف، والطبل، وصوت الزمارة»^(٥).

(١) انظر: معالم السنن على مختصر سنن أبي داود للخطابي (٢٣٨/٧).

(٢) أخرجه أبو طالب الغيلاني، كما ذكر في تفسير القرطبي (٥٣/١٤)، نيل الأوطار (٨/٢٦٤).

(٣) أخرجه ابن بشران عن عكرمة عن ابن عباس، كما جاء في تفسير القرطبي (٥٣/١٤).

(٤) أخرجه أبو يعقوب محمد بن إسحاق النيسابوري، كما ذكر في نيل الأوطار (٨/٢٦٤).

(٥) أخرجه القاسم بن سلام، كما جاء في نيل الأوطار (٨/٢٦٤)، والخطابي كما جاء في كف الرعاع لابن حجر الهيتمي (ص ٢٧٠).

الاعتراض على الاستدلال بالأحاديث:

قال المجوزون: إن هذه الأحاديث ضعيفة لم يصح منها شيء، خاصة أنها لم ترد في كتب السنة والآثار، وقد تصدى لها جماعة من الظاهرية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة.

قال ابن طاهر القيسراني في كتابه السماع: (لم يصح منها حرف واحد)^(١).

قال القاضي أبو بكر بن العربي في (أحكام القرآن): (لم يصح في التحريم شيء)^(٢).

وقال ابن حزم في المحلى: (ولا يصح في هذا الباب شيء، وكل ما فيه فموضوع، والله لو أسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله ﷺ لما ترددنا في الأخذ به)^(٣).

أقول: وهذا الكلام ليس على إطلاقه، إنما يستثنى منها ما صححه العلماء المحدثون، واتفقوا على صحته كحديث البخاري في المعازف، وحديث تحريم الكوبة، أما غيرها، فقد تناوله الضعف في إسناده، كما ذكرنا. ولا يرد حديث صحيح لضعف غيره، إنما يعمل بالصحيح، ويحتج به، خاصة أن المانعين هم جمهور الفقهاء، ولم يستجيز المعازف سوى قلة حتى الإمام الغزالي إنما أجاز زمارة الراعي، ومنع غيرها من المزامير، والأوتار، والمعازف الأخرى.

(١) انظر: السماع لابن القيسراني (ص ٦٠).

(٢) انظر: أحكام القرآن، لابن العربي (٣/ ١٩٩٤).

(٣) انظر: المحلى لابن حزم (٩/ ٥٩).

ثانيًا: أدلة المجوزين لسماع الآلات والمعازف ومناقشتها:

استدل المجوزون لسماع الآلات والمعازف بأدلة من القرآن والسنة والآثار والمعقول

نوردها كالتالي:

(١) أدلة القرآن الكريم:

١ - استدلوها بآية سورة الجمعة. قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَاجَرَةً أَوْ هَوًّا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾^(١).

وجه الاستدلال من الآية: قالوا إن الآية ذمت من تركوا خطبة رسول الله ﷺ وذهبوا لاستقبال قوافلهم بالدخول والغناء فرحًا بسلامة وصولها، وأملًا فيها يرتجونه منها من ربح ومكسب، ومع ذلك فقد أنكر القرآن سلوكهم برفق من جهة تركهم لرسولهم وهو يخطب، لا من جهة حرمة اللهو، بدليل أن الله تعالى عطف اللهو على التجارة، وهذا يدل على جواز كجواز التجارة، إلا أن الذم كان لسبب إثارة اللهو والتجارة على خطبة رسول الله ﷺ وقد فسر اللهو بالطبل^(٢).

واستند ابن القيسراني في كتابه (السماع) بما ورد في صحيح مسلم في سبب نزول الآية!!

قال ابن القيسراني: (وأما القول في المزامير والملاهي فقد وردت الأحاديث الصحيحة بجواز استماعها، والدليل على أنه باق على الإباحة قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَاجَرَةً أَوْ هَوًّا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾، وأيضًا عن جابر قال: (كان رسول الله ﷺ يخطب قائمًا ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب قائمًا، يخطب خطبتين، وكن الجواربي إذا أنكحوهن يملون يضربون بالدف والمزامير فيتسلل الناس ويدعون رسول الله ﷺ قائمًا). هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم في كتابه عن عبد بن حميد، عن خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال. والله عز وجل عطف اللهو على التجارة، وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وبالإجماع تحليل التجارة، فثبت أن هذا الحكم مما أقره الشرع عما كان عليه في الجاهلية^(٣).

(١) سورة الجمعة، آية (١١).

(٢) انظر: قاموس القرآن للدماغي (٤٢٤).

(٣) انظر: السماع لابن القيسراني (ص ٧٢).

الاعتراض على الاستدلال بالآية:

ويعترض على الاستدلال بالآية من وجوه:

- ١ - إن الآية ليس فيها ما يدل على إباحة المعازف؛ لأن الآية في معرض الذم والعقاب.
- ٢ - على فرض صحة الاستدلال بالآية، فإنها ذكرت اللهو، وهو لا ينحصر في الآلات والمعارف، فهناك اللهو البرئ كملاعبة الرجل فرسه، وهو الحبشة في المسجد، ولو حمل معنى اللهو على آلة، فلن يحمل إلا على الطبل أو الدف، وهو متفق على إباحته، فلا سبب لإدخال المعازف في اللهو المذكور في الآية، لأنه عام يشمل كل لهو. وقد جاءت الأحاديث بتخصيص المعازف من هذا اللهو المباح هذا لو سلمنا أن الآية دلت على إباحة اللهو.
- ٣ - إن الحديث الذي استدل به ابن القيسراني في سبب نزول الآية، وعزاه إلى صحيح مسلم غير موجود في صحيح مسلم، فقد استعرضت صحيح مسلم في باب صلاة الجمعة^(١) وغيرها ولم أجد ما عزاه ابن القيسراني للإمام مسلم من الضرب بالدف والمزامير.

(ب) (دلة السنة النبوية:

حديث غناء الجاريتين

- ١ - عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: (دخل أبو بكر وعندي جاريتان من جوارى الأنصار تغنيان بما تقاولت به الأنصار يوم بعاث، قالت: وليستا بمغنيتين، فقال أبو بكر: أمز أمير الشيطان في بيت رسول الله ﷺ - وذلك في يوم عيد - فقال رسول الله ﷺ: (يا أبا بكر إن لكل قوم عيد وهذا عيدنا)^(٢).

(١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي (٦/١٥٢).

(٢) رواه البخاري، كتاب العيدين، باب سنة العيدين لأهل الإسلام (١/٣٢٤)، رقم (٩٠٩). وفي كتاب فضائل الصحابة، باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه بالمدينة (٣/١٤٣٠)، رقم (٣٧١٦).

- ومسلم، كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد (٦/٤٢٣)، رقم (٢٠٥٨).

٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: (دخل عليّ رسول الله ﷺ وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعاث فاضطجع على الفراش وحول وجهه، ودخل أبو بكر فانتهرني وقال: مزمار الشيطان عند النبي فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال: دعهما، فلما غفل غمزتهما فخرجتا، وكان يوم عيد يلعب السودان بالدرق والحراب، فإما سألت النبي ﷺ وإما قال: تشتهين نظرين، فأقامني وراءه خدي على خده، وهو يقول: دونكم يا بني أرقدة، حتى إذا مللت - قال: حسبك؟ قلت: نعم - قال: فاذهبي)^(١).

وجه الدلالة من الحديثين: أن الحديثين صحيحان ورسول الله ﷺ أقر الجاريتين على الغناء وضرب الدف، وأنكر على أبي بكر إنكاره عليهما وخاصة في قوله (أمزمار الشيطان)، فدل ذلك على إباحة المزامير، والمحول عليه هو رد النبي ﷺ على أبي بكر، وتعليله أن هذا اليوم يوم عيد وفرح. وهذه الأحاديث صحيحة لا شك في صحتها عند المجيزين والمحرمين^(٢).

قال ابن حزم: (إنما الحجة في إنكاره على أبي بكر قوله: أمزمار الشيطان عند رسول الله ﷺ، فصح أنه مباح مطلق لا كراهية فيه، وأن من أنكره فقد أخطأ بلا شك)^(٣).

وقال الغزالي: (الرخصة في الغناء والضرب بالدف من الجاريتين مع أنه شبه ذلك بمزمار الشيطان، وفيه بيان أن المزامير المحرم غير ذلك)^(٤).

(١) رواه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الدرق (٣/١٠٦٤)، رقم (٢٧٥٠).

- ومسلم، كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد (٦/٤٢٥)، رقم (٢٠٦٢).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٩/٢٠٣)، إرشاد الساري للقسطاني (٨/٥٩)، الفتح الرباني (١٦/٢١٤)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٠/١١٦ - ١١/٥٦٦)، السماع لابن القيسراني (ص ٥٤).

(٣) انظر: المحلى لابن حزم (٩/٩٢).

(٤) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٦/١٥٤)، ولعل الغزالي قسم المزامير إلى محرمة ومباحة، لأنه يرى حرمة المزامير والأوتار والكوبة وإباحة ما عداها كما سبق بيانه في رأيه.

وقال ابن حجر العسقلاني: (واستدل جماعة من الصوفية، بحديث الباب على إباحة الغناء، وسماعه بآلة وبغير آلة، ويكفي في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث الذي في الباب بعده بقولها وليستا بمغنيتين)^(١).

الاعتراض على الاستدلال بالحديثين:

واعترض على الاستدلال بالحديثين على إباحة المزامير والمعارف، بأمور^(٢):

- ١ - إن الحديثين لا تخرج دلالتها عن إباحة الدفوف دون سواها من المعارف والمزامير.
- ٢ - لفظ المزامير الوارد في الأحاديث لا يدل إطلاقاً على إباحتها، لأن اللفظ من أبي بكر قصد به الغناء والضرب بالدف، كما هو الواقع الذي حصل في بيت رسول الله ﷺ ولولا ما تقرر في ذهن أبي بكر من أن المزامير حرام، والغناء حرام لما وصف تلك الحالة بمزامير الشيطان، ثم إن الزمار مشتق من الزمير، وهو الصوت الذي له الصفير، ويطلق على الصوت الحسن، وعلى الغناء، وسميت به الآلة المعروفة التي تزمّر، وإضافتها إلى الشيطان من جهة أنها تلهي فقد تشغل عن الذكر^(٣).

وإذا فسر معنى الزمار بالصوت الحسن عرف حينئذ أن الرسول ﷺ لما مدح قراءة أبي موسى الأشعري، وقال له: «لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود»^(٤)، قصد به أنه أعطى صوتاً حسناً من أصوات داود الحسنة لا أنه شبه صوته بالقرآن بأصوات المزامير، ولا أنه امتدح المزمار كما يظن البعض^(٥).

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٢/٤٤٢).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٩/٢٠٣)، إرشاد الساري للقسطلاني (٨/٥٩)، المغني لابن قدامة (٦/١٧٤)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٠/١١٦ - ١١/٥٦٦)، الفتح الرباني (١٦/٢١٤).

(٣) فتح الباري (٢/٤٤٢)، إرشاد الساري (٧/٤١١)، عمدة القاري للعيني (٦/٢٦٩).

(٤) سبق تحريجه.

(٥) انظر: تفسير القرطبي (١٤/٢٦٥).

٣- إنكار الصديق عليهما دَلَّ على ما تقرر عنده من منع الغناء واللغو والمعازف، وإلا لما أنكر، وبيان النبي ﷺ له هو تخصيص لهذا المنع بالدفوف وفي إطار الفرح والسرور.

قال ابن حجر العسقلاني معللاً إنكار الصديق رضي الله عنه: (وإيضاح خلاف ما ظنه الصديق من أنها فعلنا ذلك بغير علمه ﷺ لكونه دخل فوجده مغطى بثوبه فظنه نائماً فتوجه له الإنكار على ابنته من هذه الأوجه مستصحباً لما تقرر عنده من منع الغناء واللغو، فبادر إلى إنكار ذلك قياماً عن النبي ﷺ بذلك مستنداً إلى ما ظهر له، فأوضح له النبي ﷺ الحال وعرفه الحكم مقروناً ببيان الحكمة بأنه يوم عيد، أي يوم سرور شرعي، فلا ينكر فيه مثل هذا، كما لا ينكر في الأعراس، وبهذا يرتفع الإشكال عمن قال: كيف ساع للصديق إنكار شيء أقره النبي ﷺ؟ وتكلف جواباً لا يخفى تعسفه^(١)).

٤- التفاف النبي ﷺ وإعراضه عن سماع ذلك مع عدم إنكاره يدل على أن إباحة ذلك مقيدة، ولا يتوسع فيها إلى المعازف واللغو.

قال ابن حجر: (وأما التفافه عليه السلام بثوبه ففيه إعراض عن ذلك لكون مقامه يقتضي أن يرتفع عن الإصغاء إلى ذلك، لكن عدم إنكاره دال على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذي أقره، إذ لا يقر على باطل، والأصل التنزه عن اللعب واللغو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتاً وكيفية قليلاً لمخالفة الأصل، والله أعلم^(٢)).

٥- إن هذا السماع ليس من عادة النبي ﷺ ولا أصحابه الاجتماع عليه، ولم يقصد النبي ﷺ استماعه، وإنما سمعه، وفرق بين الاستماع والسماع، لذلك جاء في الحديث من قول عائشة: (فاضطجع على الفراش وحول وجهه).

قال الإمام ابن تيمية: (ففي هذا الحديث بيان أن هذا لم يكن من عادة النبي ﷺ وأصحابه الاجتماع عليه، ولهذا سماه الصديق أبو بكر رضي الله عنه زمور الشيطان، والنبي

(١) انظر: فتح الباري (٢/٤٤٢)، وأيضاً إرشاد الساري (٢/٢٠٤).

(٢) انظر: فتح الباري (٢/٤٤٢).

ﷺ أقر الجوارى عليه معللاً ذلك بأنه يوم عيد، كما جاء في الحديث (ليعلم المشركون أن في ديننا فسحاً، وكما كان يكون لعائشة لعب تلعب بهن وتحيء صواحباتها من صغار النسوة يلعبن معها، وليس في حديث الجاريتين أن النبي ﷺ استمع إلى ذلك، والأمر والنهي إنما يتعلق بالاستماع لا بمجرد السماع كما في الرؤية، فإنه إنما يتعلق بقصد الرؤية، لأنها يحصل منها بغير الاختيار، كذلك في اشتها الطيب، إنما ينهى المحرم عن قصد الشم، فأما إذا شم ما لا يقصده فإنه لا إثم عليه^(١).

وأجيب على ذلك: بأن القول بأن النبي ﷺ أعرض عنهما، ولم يقصد السماع لا يدل على الحرمة، لأنه ﷺ قد يمتنع عن كثير من المباحات، كما أنه يكفي إقراره ﷺ لهما وعدم إنكاره عليهما مع قدرته على التغيير، ولا يقاس ذلك على الرؤية والشم لأن عدم الرؤية وعدم الشم يصعب، ويصعب التحرز منهما، ولو أمكن منع الرؤية أو منع الشم، كمنع من بيعت الريح الطيبة لمنع، أما الاستماع فلا يقاس عليه، لأنه يمكن منعهما من ذلك لرفع الحرج، فلما لم يمنعهما ﷺ دل على الجواز.

وأيضاً التقييد بالجواز في أيام العيد، وأن النبي ﷺ علل الجواز بأنها أيام عيد مردود لوجوه:

١- إن العيد لا يباح فيه ما كان محرماً، فلو منعت الدفوف في غير أيام العيد لحرمتها، وكانت حراماً أباح في يوم عيد، وهذا لا يتصور، فإن العيد لا يبيح المحرم، وإنما يتوسع فيه في بعض المباحات كالترين، وأكل الطيبات، واللهو المباح.

٢- إن العيد يستحب فيه إدخال السرور على نفوس الناس، ويقاس عليه كل مناسبة سارة.

(١) انظر: رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ١٩-٢٠).

٣- وردت أحاديث أخرى تفيد جواز ضرب الدف في غير العيد كحديث الناذرة والربيع بنت معوذ، وحديث الجواري، وأحاديث ضرب الدف في النكاح كما سنذكره لاحقاً إن شاء الله تعالى.

والذي يظهر أن تخصيص الدفوف في أيام العيد تخصيص من غير دليل، خاصة أن الأصل في حكم الأمور الإباحة وقد ورد الدليل بجواز الدف، فيطلق الجواز ما لم يرد النهي، ولم يرد نهي شرعي صحيح صريح في منع ضرب الدف في غير العيد.

ومع ذلك فالحديثان الصحيحان ليس فيهما ما يدل على إباحة المزامير والمعارف، وإنما الدلالة لا تخرج عن الدفوف، ويقاس عليها كل آلة تشبه الدف، ولا تفريق بين دف وآخر، إلا إذا أضيف إليه آلة ممنوعة. والله أعلم.

٣ - حديث الربيع بنت معوذ:

عن الربيع بنت معوذ قالت: جاء رسول الله ﷺ فدخل علي صبيحة عرس، فجلس علي فراشي كمجلسك مني، فجعلت جواريات لنا يضربن بدفوفهن، ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر، إلى أن قالت إحداهن: وفيما نبي يعلم ما في غد. فقال لها: «اسكتي عن هذه وقولي الذي كنت تقولين قبلها»^(١).

٤ - حديث الناذرة:

عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن أمة سوداء أتت رسول الله ﷺ، ورجع من بعض مغازيه، فقالت: "إني كنت نذرت إن ردك الله صالحاً أن أضرب عندك بالدف. قال: «إن كنت فعلت فافعلي، وإن كنت لم تفعلي فلا تفعلي»، فضربت فدخل أبو بكر وهي تضرب، ودخل غيره وهي تضرب ثم دخل عمر قال: فجعلت دفاً خلفها وهي مقنعة، فقال رسول الله ﷺ: «إن الشيطان

(١) رواه البخاري، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرًا (٤/١٤٦٩)، رقم (٣٧٧٩)، وكتاب النكاح، باب ضرب الدف في النكاح والوليمة (٥/١٩٧٦)، رقم (٤٨٥٢).

ليفرق منك يا عمر، أنا جالس ها هنا ودخل هؤلاء، فلما أن دخلت فعلت ما فعلت»^(١).

٥ - حديث الجواري:

عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ مرَّ ببعض المدينة، فإذا هو بجوار يضربن بدفهن ويتغنين ويقلن:

نحن جوار من بني النجار يا حبذا محمد من جار

فقال النبي ﷺ: «الله يعلم إني لأحبكن»^(٢).

٦ - حديث التقليل:

عن قيس بن سعد بن عبادة، قال: (ما من شيء كان على عهد رسول الله ﷺ إلا وقد رأيته إلا شيئاً واحداً أن رسول الله ﷺ كان يقلس له يوم الفطر). قال جابر: هو اللعب، والتقليل هو الضرب بالدف والطلل وغير ذلك، والغناء واللعب بين يدي القادم^(٣).

٧ - حديث محمد بن حاطب:

عن محمد بن حاطب، قال: قال رسول الله ﷺ: «فصل ما بين الحرام والحلال الدف والصوت»^(٤).

(١) رواه الترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب عمر (٥/٥٧٩)، رقم (٣٦٩٠).

- وأحمد في مسنده (٦/٤٨٥)، رقم (٢٢٤٨٠).

(٢) رواه ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الغناء والدف (٢/١٧٣)، رقم (١٨٩٩).

- وأبو يعلى في مسنده (٦/١٣٤)، رقم (٣٤٠٩).

(٣) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التقليل يوم العيد (١/٤٩١)، رقم (١٣٠٣).

- وأحمد في المسند (٤/٤٣٥)، رقم (١٥٠٥٣).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب ما لا ينهي عنه من اللعب (٢١٥٨١)، وله في شعب

الإيمان (٦٥٤٣).

(٤) رواه الترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح (٣/٣٩٨)، رقم (١٠٨٨). وقال الترمذي:

حديث محمد بن حاطب حديث حسن.

أحاديث ضرب الدف في النكاح:

٨- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «أعلنوا النكاح، واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه بالدفوف»^(١). وفي لفظ ابن ماجه وغيره: (بالغربال)^(٢).

٩- عن علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ مر هو وأصحابه ببني زريق فسمعوا غناءً ولعباً، فقال: ما هذا؟ قالوا: نكاح فلان يا رسول الله، قال: «كمل دينه، هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر حتى يسمع دف أو يرى دخان»^(٣).

١٠- عن عمرو بن يحيى المازني أن رسول الله ﷺ «كان يكره نكاح السر حتى يضرب بالدف»^(٤).

واستدل المجيزون بهذه الأحاديث على جواز الاستماع للمعازف والآلات على اعتبار أن هذه الأحاديث أجازت الدفوف واللهو، ويمكن أن يقاس عليها سائر المعازف^(٥).

اعتراض المانعين على الاستدلال بالأحاديث:

١- عدم قياس المعازف على الدفوف لأن المعازف من العزف، ولا يقال عزف على الدف، إنما ضرب بالدف، كما أن الدفوف وردت فيها أحاديث صحيحة، أما المعازف فورد الحديث الصحيح بمنعها.

(١) رواه الترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح (٣/٣٩٨)، رقم (١٠٨٩). وقال الترمذي:

هذا حديث غريب حسن في هذا الباب، وعيسى بن ميمون الأنصاري ضعيف في الحديث.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب إعلان النكاح (٢/١٧٢)، رقم (١٨٩٥).

- والبخاري في مسنده (٦/١٧٠)، رقم (٢٢١٤).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب التصديق، باب ما يستحب من إظهار النكاح (١١/١٢٥)، رقم

(١٥٠٦٤). الغربال: يعني الدف.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب التصديق، باب ما يستحب من إظهار النكاح (١١/١٢٥)، رقم (١٥٠٦٦).

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب التصديق، باب ما يستحب من إظهار النكاح (١١/١٢٥)، رقم (١٥٠٦٦).

(٥) انظر: المحلى لابن حزم (٩/٦٣)، السماع لابن القيسراني (٥٣-٥٥).

وهذه الأحاديث دلت في مجملها على جواز الضرب بالدف، وليس فيها ما يدل على إباحة المعازف والأوتار^(١).

٢- وذهب البعض إلى تخصيص الدف في الأعياد، وقد ذكرنا الرد على ذلك، وذهب بعضهم إلى تخصيص الضرب بالدف عند القدوم من الغيبة استدلالاً بحديث المرأة الناذرة، فقالوا: إنه يخصص تحريم الغناء والضرب بالدف.

قال الشوكاني: (وقد استدل المصنف بحديث الباب على جواز ما دل عليه الحديث (من الغناء وضرب الدف)، عند القدوم من الغيبة. والقائلون بالتحريم يخصصون مثل ذلك من عموم الأدلة على المنع، وأما المجوزون فيستدلون به على مطلق الجواز، لما سلف، وقد دلت الأدلة على أنه لا نذر في معصية الله، فالإذن منه ﷺ لهذه المرأة بالضرب يدل على أن ما فعلته ليس بمعصية في ذلك الموطن، وفي بعض ألفاظ الحديث أنه قال لها «أوفي بنذكرك»^(٢).

وهذا التخصيص من غير دليل إذ الأصل الإباحة، ولم يرد النهي عن غير القدوم عند الغيبة، بل ورد خلافه وهو الجواز، كما جاءت به الأحاديث المذكورة من غناء الجواري وضربهم للدف عندما مر رسول الله ﷺ، فهذا لم يكن في يوم عيد، ولم يكن لأجل القدوم من غيبة فدل على عموم الجواز.

٣- وأما أحاديث النكاح وضرب الدف فيها فاعترض المحرمون على الاستدلال بها من جهة سندها ودالاتها.

أما من جهة السند: فقالوا بضعفها، فحديث (أعلنوا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف)، وفي رواية ابن ماجه (بالغربال) فهو حديث ضعيف لوجود خالد بن إياس^(٣) المضعف في رواية ابن ماجه وعيسى بن ميمون الأنصاري في رواية الترمذي^(٤).

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٦/٢٣٦)، إرشاد الساري للقسطلاني (٨/٦٧)، عمدة القاري للعيني (٢٠/١٣٦).

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/٣٢-٣٣).

(٣) انظر: تقريب التهذيب (١/٢٢١)، إرشاد الساري (٨/٦٧)، سنن ابن ماجه (١/٦١١).

(٤) انظر: المغني في الضعفاء للذهبي (٢/٥٦)، تقريب التهذيب (٢/١٠٢)، عمدة القاري (٢٠/١٣٦)، سنن الترمذي (٢/٢٧٦)، تمييز الطيب من الخبيث (ص ٢٦).

وحديث (كان يكره نكاح السر حتى يضرب بالدف) ضعيف لأن فيه حسين بن عبدالله^(١).

وأما من جهة الدلالة: فهي وإن كان معناها صحيحًا، إلا أنها دلت على جواز ضرب الدف في النكاح، وليس فيها ما يدل على جواز سماع الآلات والمعاظف، فلا يصح الاستدلال بها على ذلك، خاصة وأن المعاظف قد ورد فيها ما يمنعها بأحاديث صحيحة صريحة.

(ج) الآثار:

استدل المجوزون لسماع الآلات والمعاظف بجملة من الآثار المروية عن بعض الصحابة والتابعين وأئمة الدين.

وقد ذكرها تفصيلاً - نقلاً عنهم - الإمام الشوكاني في نيل الأوطار عند ذكر مذهب المجوزين لسماع الآلات والمعاظف، وذكرناها سلفاً عند التعرض لمذاهب العلماء في ذلك.

ومن الذين يعول المجوزون عليهم في جواز سماع الآلات والمعاظف ما روي عن عبدالله بن الزبير وعبداله بن جعفر وابن عمر، وما حكى عن شريح والشعبي وغيرهم، فقد قال ابن عبدالبر في الاستيعاب عن عبدالله بن جعفر: كان لا يرى بالغناء بأساً^(٢).

وذكر ابن عبدالبر ما روي: (أن ابن جعفر كان إذا قدم على معاوية أنزله داره وأظهر له من بره وكرمه ما يستحق، فكان ذلك يغيب زوجته فاخته، فسمعت ليلة غناء عند ابن جعفر، فجاءت إلى معاوية، وقالت: هلم فاسمع ما في منزل هذا الرجل الذي جعلته بين لحمك ودمك، فجاء معاوية فسمع وانصرف، فلما كان في آخر الليل سمع معاوية قراءة عبدالله بن جعفر، فجاء فنبه فاخته، فقال اسمعي مكان ما أسمعني^(٣)).

(١) انظر: تقريب التهذيب (١/١٧٦)، السنن الكبرى للبيهقي (٧/٢٩٠).

(٢) انظر: الاستيعاب على هامش الإصابة لابن عبدالبر (٢/٢٧٦).

(٣) انظر: الاستيعاب على هامش الإصابة لابن عبدالبر (٢/٢٧٦).

الاعتراض:

واعترض المانعون على الاستدلال بهذه الآثار من وجوه:

- ١ - عدم دقة النقل عن المذكورين وعدم صحته، بل ورد عنهم خلاف ذلك:

 - أما شريح القاضي وعامر الشعبي اللذين قيل عنهما إنها سمعا العود، روي عنهما خلاف ذلك، فشريح القاضي روي عنه أن رجلاً كسر طنبوراً لرجل فلم يضمه شيئاً. والطنبور هو العود أو مثله^(١). وكذلك ورد عن الشعبي^(٢) أنه كره الاستئجار على الزمر، وكذلك روي عنه الحرمة في المعازف، ومنها العود.
 - وأما ما ورد عن ابن عمر من سماعه العود عند ابن الزبير فإن حديث مزار الراعي يدل على خلاف ذلك، ففيه أنه وضع أصبعيه في أذنيه، وهذا الحديث أثبت وأصح من هذه الرواية، فهو أولى بالقبول، ولو صح ما نقل عنه لكان في ذلك اختلافاً وتعارضاً في علم ابن عمر وعمله وهذا غير صحيح، ولا يظن من أحد صحابة رسول الله ﷺ وابن خليفة رسول الله ﷺ كما أن ابن عمر امتنع من سماع المزمار فكيف بسماع العود، فهو أكثر ابتعاداً منه من باب أولى.
 - وغالب ما ذكر من الحكايات والروايات مما اعتمد عليه المجوزون وردت في كتابي العقد الفريد لابن عبدربه، والأغاني للأصفهاني، وهذان الكتابان ليسا من كتب الفقه، وليسا برتبة فقهاء المذاهب، ولا يعتمد على نقلهم في تحرير الأقوال الفقهية وترجيحها، وإنما الرجوع لكتب الفقه المعتمدة عند المذاهب، وكتب السنة الصحيحة، كما أن صاحب الأغاني يمدح في كتابه الخمر ومجالسها وعنده تشيع، وقال عنه ابن كثير: (ومن تأمل كتاب الأغاني رأى فيه كل قبيح ومنكر)^(٣).
 - وما حكاه الروياني عن القفال أن مذهب مالك إباحة الغناء والمعازف، فإنه معارض لما

(١) انظر: فتح الباري (١٢٢/٥)، الطرق الحكيمة لابن القيم (٢٥١).

(٢) انظر: المغني لابن قدامة (٥٥١/٥).

(٣) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (٢٦٢/١١).

تقرر عند أكثر فقهاء المذهب، ولعل الحكاية هذه منسوبة لبعض المالكية، كابن العربي القائل بالجواز، وليس في مذهب مالك.

- وما نقله ابن القيسراني في كتابه السماع حكاية عن أبي إسحاق الشيرازي أنه سمع العود وأباحه مخالف لرأي أبي إسحاق في كتابه المذهب، فهو قد ذهب إلى 'تحريم الطنابير والمزامير، وأنها ممنوعة. قال أبو إسحاق الشيرازي في كتابه المذهب: (ويحرم استعمال الآلات التي تطرب من غير غناء كالعود والطنبور والمعزفة والطلب والمزمار)^(١). ويلاحظ أن الإمام الشيرازي ذهب في قوله هذا إلى 'تحريم الطلب الذي يعتبر أخف من المعازف والمزامير، فكيف يساغ النقل عنه أنه سمع العود وأباحه !!! وقد تعرض ابن القيسراني إلى نقد شديد من بعض العلماء كالرملّي وابن حجر الهيتمي وابن تيمية مع اعترافهم بفضله وعلمه^(٢).

٢- على 'فرض صحة ما نقل عنهم - وهو بعيد جدًا مع ما ذكرناه - فيحتمل أنه لم تصلهم الأدلة الواردة في منع الاستماع للآلات والمعاظف والمزامير، أو أنها وصلتهم ولم تثبت عندهم فردوا الأمر إلى أصل الإباحة.

٣- على 'فرض صحة ما نقل عنهم - وهو بعيد جدًا، فإنه قد وجد لهم معارضون من الصحابة والتابعين وأئمة الدين، بل إن جمهور المسلمين على 'خلاف ذلك.

٤- على 'فرض صحة ما نقل عنهم - وهو بعيد جدًا - فإن هذه الآثار والحكايات والتأويلات التي اعتمدوا عليها لا تقوى أمام الأحاديث الصحيحة التي استند إليها المحرمون لسماع الآلات والمعاظف، والمرجع والحكم والفصل في هذه الأمور هو شواهد الكتاب والسنة الصحيحة الصريحة، وقد ورد في السنة الصحيحة تحريم الآلات والمعاظف، فلا يعدل عنها لمثل هذه الآثار والحكايات الضعيفة.

والذي يظهر قوة اعتراض المانعين على الاستدلال بالآثار، فلا ينهض الاستدلال بها، ولا يقوى، ولا يعتد به في مواجهة أدلة المانعين.

(١) انظر: المذهب - كتاب الشهادات، باب حد السرقة (٢/ ٢٨٢).

(٢) انظر: نهاية المحتاج للرملّي (٨/ ٢٨١)، كف الرعاع لابن حجر الهيتمي (٢/ ٢٨٢)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١/ ٥٧٨).

وخلاصة هذه المسألة (سماع الآلات والمعازف) أخرج بالنتائج التالية:

أولاً: لا إنكار في مسائل الخلاف المعتبر:

وأعني بالخلاف المعتبر هو الخلاف الذي يستند إلى نص من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس صحيح وتحريم مطلق الآلات (لا إجماع فيه)، وإنما هي محل خلاف ونظر، وإن كان الجمهور هم أوفر حظاً وأقوى مستنداً، إلا أن أدلة المخالفين لها محل من الاعتبار، وبذلك نقرر أنه لا إنكار في مسائل الخلاف المعتبر والمستند على الدليل، وإليك آراء الأئمة في ذلك:

رأي الإمام الغزالي:

قال في كتاب (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، في الإحياء: (أن يكون المنكر المحتسب فيه منكراً معلوماً بغير اجتهد، فكل ما هو محل الاجتهاد فلا حصة فيه، فليس للحنفي أن ينكر على الشافعي أكله الضبع، ومترك التسمية، ولا للشافعي أن ينكر على الحنفي نكاحه بغير ولي، وشربه النبيذ الذي ليس بمسكر، وجلسه في دار أخذها بشفعة الجوار، ونحو ذلك)^(١).

رأي الإمام النووي:

قال الإمام النووي في شرح مسلم: (أما المختلف فيه فلا إنكار فيه، لأن على أحد المذهبين: كل مجتهد مصيب، وهذا هو المختار عند كثير من المحققين أو أكثرهم، وعلى المذهب الآخر: المصيب واحد، والمخطئ غير متعين لنا، والإثم مرفوع عنه)^(٢).

رأي الإمام ابن رجب:

وقال الإمام ابن رجب: (والمنكر الذي يجب إنكاره ما كان مجمعاً عليه، فأما المختلف فيه فمن أصحابنا من قال: لا يجب إنكاره على من فعله مجتهداً فيه أو مقلداً لمجتهد تقليداً

(١) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٢/ ٣٢٤).

(٢) انظر: شرح مسلم للنووي (٢/ ٣٢).

سائغاً، واستثنى القاضي في (الأحكام السلطانية) ما ضعف فيه الخلاف، وكان ذريعة إلى محذور متفق عليه. قال: كتنكاح المتعة فإنه ذريعة إلى الزنى^(١).

رأي الإمام ابن تيمية:

وقال الإمام ابن تيمية عندما سئل - عن وال له مذهب أو رأي معين في بعض البيوع أو الشركات - هل له أن يلزم الناس باتباع مذهبه، ويمنع الآخرين من التعامل وفق مذاهبهم؟

أجاب ابن تيمية قائلاً: (ليس له منع الناس من مثل ذلك، ولا من نظائره مما يسوغ فيه الاجتهاد وليس معه بالمنع نص من كتاب ولا سنة ولا إجماع).

وقال: (إن هذه المسائل الاجتهادية لا تنكر باليد، وليس لأحد أن يلزم الناس باتباعه فيها، ولكن يتكلم فيها بالحجج العلمية، فمن تبين له صحة أحد القولين تبعه، ومن قلد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه)^(٢).

رأي الإمام الشوكاني:

قال الإمام الشوكاني في رسالة (إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع): (إذا تقرر هذا تبين للمصنف العارف بكيفية الاستدلال العالم بصفة المناظرة والجدال أن السماع بآلة وبغيرها من مواطن الخلاف بين أئمة العلم، ومن المسائل التي لا ينبغي التشديد في النكير على فاعلها، وهذا الفرض هو الذي حملنا على جمع هذه الرسالة، لأن في الناس من يزعم - لقلة عرفانه بعلوم الاستدلال، وتعطل جوابه عن الدراية بالأقوال - أن تحريم الغناء بالآلة وغيرها من القطعيات المجمع عليها !! وقد علمت أن هذه فرية ما فيها مزية، وجهالة بلا محالة، وقصر باع بغير نزاع، لما لا يخفى على عارف أن رمي من ذكرنا من المبيحين للغناء من الصحابة والتابعين وتابعيهم وجماعة من أئمة المسلمين بارتكاب محرم قطعاً من أشنع الشنع،

(١) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي (٢/ ٢٥٤-٢٥٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٠/ ٧٩-٨٠).

وأبدع البدع، وأوحش الجهالات، وأفحش الضلالات، فقصدنا الذب عن أعراضهم الشريفة، والدفع عن هذا الجانب للمقولة السخيفة^(١).

رأي الإمام ابن حجر الهيثمي:

(قال ابن حجر الهيثمي في كتابه (كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع)^(٢): (وقع لمن لا تحقيق له أن أنكر سماع الغناء من غير تفصيل، وليس كما زعم، ولهذا قال أبو طالب المكي من أنكره أنكره على سبعين صديقاً - وأراد بالسبعين المكثرة وإلا فالصديقون المبيحون له بشرطه لا ينحصرون... وقال الإمام السهروردي هنا: المنكر إما جاهل بالسنن والآثار، أو جامد الطبع لا ذوق له).

ثانياً: إن كلمة (الموسيقى) كلمة عامة وليست مصطلحاً شرعياً ليتعلق به حل أو حرمة، وإنما يرجع إلى تكييفها، والحل والحرمة يتعلقان بالآلة وكذلك كلمة (الملاهي) فهي عامة.

ثالثاً: تحريم مطلق الآلات دعوى باطلة وكذلك إباحة مطلق الآلات دعوى باطلة، فالآلات منها المحرم ومنها المباح.

رابعاً: ترجيح قول الجمهور بتحريم المعازف والمزامير وطبل الكوبة نظراً لقوة أدلتهم في ذلك وضعف أدلة المخالفين مع مراعاة الخلاف الدائر في المسألة.

خامساً: إباحة الدف وطبل الحرب ونحوهما وإطلاق الدف دون تقييده بنوع دون نوع وكذلك إطلاق الجواز في الأعراس وفي غيرها وفي الأعياد وفي غيرها. ولا فرق بين إخراج صوت الدف من آلة أو من غيره فالعبرة بصوت الدف.

سادساً: لا فرق بين النساء والجواري في ذلك إذ أن الأصل إطلاق النص دون تقييده كما أنه لم يرد نص يمنع الرجال من ضرب الدفوف إلا أنه يكره استدامة الرجل على

(١) انظر: رسالة (إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع) للشوكاني ص ١٨.

(٢) انظر: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع لابن حجر الهيثمي (٢٧٤).

ضرب الدف واتخاذ حرفة على اعتبار أنه من عادة النساء .

سابعاً: إقرار أن اليسير مغتفر من حرمة المعازف وكذلك ما كان يصعب التحرز عنه ولم يكن مقصوداً.

ثامناً: إباحة سماع الأصوات الموسيقية الصادرة من غير الآلات والمعازف المحرمة كالتي تصدر من صوت الإنسان وغيره؛ لأن الحرمة تعلقت بالآلات والمعازف ولا تتعدى لغيرها إلا ما عرف أنه من شعار أهل الفسق ومن عادة الفساق.

تاسعاً: التسامح في استعمال الآلات الموسيقية للأطفال وسماعهم لها خاصة إذا لم تقصد لذاتها قياساً على لعبهم بالتمثيل والعرائس المجسمة ، وأمناً عليهم من فتنة التشبه بمجالس الفسوق وشرب الخمر.

عاشراً: التسامح في استعمال بعض الآلات التي تخرج أصوات كصوت المزمار كزمار السيارة وأصوات الأجراس، كأجراس المدارس وغيرها، وذلك نظرًا للحاجة إليها في التنبيه.

المبحث الثاني

سماع الغناء

المطلب الأول : تعريف الغناء.

المطلب الثاني : أقسام الغناء.

المطلب الثالث : حكم سماع الغناء.

مقدمة مهمة :

هذا المبحث يختلف عن الذي سبق، حيث إن المقصود فيه هو سماع الغناء من غير آلة، ويتفرع عنه - كما سنعرف - سماع النشيد والحداء وغناء العشاق وغناء الأفراح وغيره. وما سبق كان الكلام عن سماع المعازف والآلات بمفردها، لذلك، فإن في اجتماع المعازف مع الغناء يكون الحكم متناولاً للحكم في المعازف، والحكم في الغناء عليها حسب التفصيل المذكور في كلا الأمرين أعني.. المعازف والغناء، فمثلاً غناء العشاق بالدف يختلف في حكمه عن غناء العشاق بالأوتار. فإنه اجتمع في طبيعة الغناء واختلف في الآلة، وكذلك العكس، فغناء حادي الركب أو حادي الجهاد بالدف يختلف عن غناء العشاق بالدف، فإنه اجتمع في الآلة واختلف في طبيعة الغناء، والحكم في هذه الحالة ينظر فيه إلى حكم الآلة وحكم طبيعة الغناء، كما سنرى في أقسام الغناء.

المطلب الأول تعريف الغناء

الفرع الأول تعريف الغناء لغة:

الغناء بالكسر: اسم يطلق على التطريب والترنم بالكلام الموزون وغيره، يقال: غنى فلان - أي: طرب وترنم بالكلام الموزون وغيره، كما أنه يطلق على الصوت والمدح والهجاء والغزل يقال: غنى الحمام، أي صوت، وغنى فلان بفلان - أي: مدحه أو هجاءه، وغنى المرأة - أي: تغزل بها^(١).

قال مجنون ليلي:

ألا قاتل الله الحمامة غدوة .: على الغصن ماذا هيجت حين غنت
تغنت بصوت أعجمي فهيجت .: هواي الذي كانت ضلوعي أجنت

وأنشد الفراء:

تغن بالشعر أمّا كنت قائله .: إن الغناء بهذا الشعر مضمار^(٢)

والطرب: هو خفة وهزة تثير النفس لفرح أو حزن، ويطلق على الغناء، ويقال: طرب - أي: تغنى وطرب في صوته: رجع ومدّه وحسنه^(٣).

وكذلك يطلق الغناء في اللغة على الحداء، ولكنه مقيد للإبل - أي: الغناء للإبل^(٤).

(١) المعجم الوسيط (٢/ ٦٧١).

(٢) لسان العرب (١٩/ ٣٧٦).

(٣) المعجم الوسيط (٢/ ٥٥٩).

(٤) المعجم الوسيط (١/ ١٦٢).

الفرع الثاني

تعريف الغناء شرعاً

وتعريفه شرعاً لا يختلف عن تعريفه في اللغة، وإن كان العلماء اختلفت إطلاقاتهم على الغناء فوردت عنهم ألفاظ مختلفة.

قال السيوطي والسندي والقسطلاني في شرح حديث عائشة الذي فيه (وتغنيان): أن معنى 'تغنيان' - أي: ترفعان أصواتهما بإنشاد الشعر، وهو قريب من الحداء^(١).

وقال ابن حجر العسقلاني والقسطلاني عند شرحهم لمعنى 'قول عائشة (وليستا بمغنيات) تعليلاً لقولها: (إن الغناء يطلق على رفع الصوت، وعلى الترنم وعلى الحداء، ولا يسمى فاعله مغنياً، وإنما يسمى بذلك من ينشد بتمطيط وتكسر وتهيج وتشويق بما فيه تعريض بالفواحش أو تصريح بما يحرك الساكن ويبعث الكامن)^(٢).

ويظهر من كلامهما أنهم عرفوا الغناء بأحد أنواعه، وهو غناء العشاق والمحبين، وما فيه من عشق وتشويق وتهيج، وهذا أحد أقسام الغناء كما سنعرف بإذن الله تعالى.

وعرف ابن الجوزي الغناء بقوله: (اسم يطلق على أشياء: منها غناء الحجيج، وغناء الغزاة بالأشعار، وكذلك أشعار الحداء، والنواح)^(٣). وهذا أيضاً تعريف للغناء ببعض أقسامه وليس كلها.

وقال الدردير المالكي: (الغناء هو الصوت الذي يطرب السامع)^(٤).

(١) انظر: شرح السيوطي على سنن النسائي (١٩٧/٣) - حاشية السندي على سنن النسائي (١٩٧/٣).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٤٤٢/٢) - إرشاد الساري للقسطلاني (٢٠٧/٢).

(٣) انظر: تلبس إبليس لابن الجوزي (٢٢٣).

(٤) انظر: الشرح الصغير للدردير (٧٤٤/٤).

وذكر النووي في شرح مسلم أن بعض العلماء أطلق الغناء على المزمار لقول أبي بكر - رضي الله عنه - في حديث عائشة عن غناء الجاريتين: (أمزمار الشيطان في بيت رسول الله ﷺ) ^(١). ولأن المزمار أخذ من الزمير - أي: الصوت الحسن، وكذا الغناء ^(٢).

وذكر الشوكاني في نيل الأوطار أن البعض أطلق الغناء على المعازف، وذلك من معنى المعازف في حديث أبي مالك الأشعري (ويستحلون المعازف) ^(٣) - أي: الغناء ^(٤).

ويظهر لي من هذه الاتجاهات أن معنى الغناء هو: (ترجيع الصوت وتطريبه، وإحداث النغمة فيه بالكلام المطرب سواء كان شعراً أو نثراً).

وبذلك ترى أن المعنيين اللغوي والشرعي لا يختلفان كثيراً، وأن إطلاقات العلماء بعضها يختص ببعض أقسام الغناء ولا يشملها كلها، ولا تعارض بين إطلاقاتهم للغناء، وإن كان تعريف الدردير أقرب هذه التعريفات وأعمها.

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: شرح مسلم للنووي (١٨٣/٦)، وكذلك فتح الباري (٤٤٢/٢) - وإرشاد الساري (٢٠٤/٢).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٢٦١/٨).

المطلب الثاني

أقسام الغناء

والغناء ليس على ضرب واحد، لذلك يختلف حكمه باختلاف نوعه، ويمكن أن نقسم الغناء باعتبار حكمه إلى المباح والمحرم والمكروه، إلا أننا سنقسم الغناء باعتبار حال الغناء وطبيعته وحال المغني وطبيعته. وعبارات الفقهاء في حكم الغناء اختلفت نظرًا لما يقصدونه من أنواع الغناء، فقد ذكر لفظ الغناء المباح، وهم يقصدون به أحد أنواع الغناء باعتبار حالته، وذكروا لفظ الغناء المحرم، وهم يقصدون به أحد أنواع الغناء باعتبار حالته، ولذلك سنذكر أنواع الغناء باعتبار حالته، وحكم كل حالة، وبذلك تتضح لنا الرؤية، ونستطيع أن نفهم أقوال العلماء تبعًا لهذه الرؤية.

ومن التقسيمات التي ذكرها العلماء للغناء باعتبار حالته^(١):

تقسيم الإمام الغزالي للغناء:

الأول: غناء الحجيح: وهي الأشعار المنظمة في وصف الكعبة والمقام والخطيم وزمزم وسائر المشاعر، ووصف البادية وغيره، وأثر ذلك يهيج الشوق إلى حج بيت الله.

الثاني: غناء الغزاة: وهو ما يعتاده الغزاة لتحريض الناس على الغزو.. وفيه تحريك الغيظ والغضب على الكفار، وتحسين الشجاعة، واستحقار النفس والمال.

الثالث: رجزيات الشجعان: وهي الرجزيات التي يستعملها الشجعان في وقت اللقاء، والغرض منها التشجيع للنفس وللأنصار، وتحريك النشاط فيهم للقتال، وفيه التمدح بالشجاعة والنجدة.

الرابع: أصوات النياحة: أصوات النياحة ونغماتها، وتأثيرها في تهيج الحزن والبكاء وملازمة الكآبة، والحزن قسيان: محمود، ومذموم، فأما المذموم: فالحزن على ما فات والحزن

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٦/١٤٩).

على الأموات، وأما الحزن المحمود: فهو حزن الإنسان على تقصيره في أمر دينه.
الخامس: السماع في أوقات السرور: وذلك تأكيداً للسرور وتهيجاً له، كالغناء في أيام العيد، وفي العرس، وفي وقت قدوم الغائب.

السادس: سماع العشاق: تحريكاً للشوق وتهيجاً للعشق، وتسلية للنفس، فإن كان في مشاهدة المعشوق، فالغرض تأكيد اللذة، وإن كان مع المفارقة، فالغرض تهيج الشوق، والشوق وإن كان ألماً ففيه نوع لذة، إذا انضاف إليه رجاء الوصال، فإن الرجاء لذيد واليأس مؤلم.

السابع: سماع المحبين لله: وهو سماع من أحب الله وعشقه، واشتاق إليه، فلا ينظر إلى شيء إلا رآه سبحانه ولا يقرع سمعه قارع إلا سمعه منه، فالسماع في حقه مهيج لشوقه ومؤكد لعشقه وحبه.

هذا هو تقسيم الإمام الغزالي للغناء، وقد قسمه باعتبار دواعيه.

تقسيم الإمام ابن حجر الهيتمي للغناء :-

وقسم الإمام ابن حجر الهيتمي الغناء إلى قسمين^(١):

الأول: ما اعتاد الناس استعماله لمحاولة عمل وحمل ثقل وقطع مفاوز سفر، ترويحاً للنفس وتنشيطاً لها، كحدااء الأعراب لإبلهم وغناء النساء لتسكين صغارهن.. وكالأشعار المزهدة في الدنيا المرغبة في الآخرة.

الثاني: ما ينتحله المغنون العارفون بصناعة الغناء المختارون من غزل الشعر مع تلحينه بالتلحينات الأنيقة، وتقطيعه لها على النغمات الرقيقة التي تهيج النفوس وتطربها كحميا الكؤوس.

(١) انظر: كف الراع عن محرمات اللهو والسماع، لابن حجر الهيتمي (ص ٢٧٧).

تقسيم الإمام ابن الجوزي للغناء :-

وقسم الإمام ابن الجوزي الغناء إلى خمسة أقسام^(١):

- ١ - غناء الحجيج.
- ٢ - غناء الغزاة والمبارزين.
- ٣ - أشعار الحداء.
- ٤ - أشعار النواح.
- ٥ - أشعار المغنين.

ووجدت تقسيمًا حديثًا لأحد علماء عصرنا المعاصر وهو الشيخ سيد سابق - رحمه الله - فقسم الغناء إلى خمسة أقسام^(٢):

- ١ - تغني النساء لأطفالهن.
- ٢ - التغني في الأعياد.
- ٣ - تغني أصحاب الأعمال.
- ٤ - التغني لتنشيط الجهاد.
- ٥ - التغني في الفرح.

ويظهر لنا من هذا العرض التشابه الكبير في تقسيمات العلماء للغناء. واستقرأ هذه التقسيمات، وما كتب فيها، وما قاله العلماء في كتبهم عن الغناء وأحكامه، أرى أن الغناء يمكن تقسيمه إلى سبعة أقسام، وهي ما وردت الأدلة فيها، ووضح الحكم عليها، وكان مدار الغناء على هذه السبعة.

وسوف نتناول الحكم الشرعي لكل قسم منها - بإذن الله تعالى - وهذه الأقسام هي:

١- غناء المسافرين:

وهو ما يقوله المسافرون من كلام سواء كان شعراً أو نثراً، ويتغنون به، إما لتنشيط المسافرين، أو لتحريك الدواب كالإبل، ويدخل في هذا القسم الحداء، وغناء الحجيج، وغناء المسافر.

(١) انظر: تلييس إبليس (ص ٢٢٣).

(٢) انظر: فقه السنة للشيخ سيد سابق (٣/ ٥٦).

وعرف العلماء الحداء بتعريفات منها: أنه ما يقال خلف الإبل من رجز وغيره، ومنها أنه: تحسين الصوت الشجي بالشعر الجائز^(١). ومنها: أنه الغناء للإبل^(٢).
ويدخل فيه أيضًا القصب، وهو ضرب من أغاني الأعراب يشبه الحداء^(٣).

٢- غناء المجاهدين:

وهو ما يقوله المجاهدون سواء كان أثناء المعركة أو في طريقهم إليها أو ما يرتجزه المتبارزون، ويدخل في هذا القسم غناء الغزاة، ورجزيات الشجعان المذكوران في تقسيم الغزالي للغناء.

٣- غناء العمل:

وهو الغناء الذي يغنيه ويرتجزه أصحاب الأعمال ترويحًا لأنفسهم، واستنهاضًا لهم، وتنشيطًا لهم، وتخفيفًا من عبء العمل كارتجاز الرسول ﷺ وأصحابه الشعر في الخندق.

٤- غناء الأطفال:

وهو الذي يتغنى به الأطفال، أو الذي يغنى للأطفال، وهو غناء النساء لتسكين أطفالهن.

٥- غناء الأحزان:

وهو الأصوات التي يقولها الناس في أحزانهم ومصائبهم، وقد تسمى أحيانًا نياحة، أو ندب، أو رثاء، كالنياحة على الميت بغناء حزين يذكر شأنه وينحب على فراقه.

(١) انظر: نهاية المحتاج (٨/ ٢٨٠)، تحفة المحتاج (٤/ ٣١١).

(٢) انظر: المعجم الوسيط (١/ ١٦٢).

(٣) انظر: السنن الكبرى (١٠/ ٢٢٤).

٦- غناء الأعياد والأعراس والأفراح:

وهو الغناء الذي يقال في الأعياد وفي النكاح، وفي كل فرح، وهذا الغناء قد وردت فيه الأدلة، بل أجازت الأدلة ضرب الدفوف معه، فمن باب أولى جوازه دون ذلك ما لم يشتمل على قول فاحش.

٧- غناء العشاق:

وهو الغناء الذي يتناول العشق والحب والشوق ولوعة المحبة والصباية، ووصف النساء والغزل والتشبيب بهن، وهذا القسم هو الذي وقع فيه الاختلاف الكبير بين العلماء، كما سنحرره بإذن الله تعالى.

وننوه أن ما جاز أدائه جاز الاستماع إليه، وما حرم أدائه من الغناء حرم الاستماع إليه لتعلق كل منهما بالآخر، فمتى أطلق حكم الأداء لحق به حكم الاستماع مع أن ألفاظ الفقهاء ذكرت الاستماع وركزت عليه.

المطلب الثالث

حكم سماع الغناء

- الفرع الأول: مذاهب العلماء في سماع الغناء.
- الفرع الثاني: أدلة المذاهب ومناقشتها.

المطلب الثالث

حكم سماع الغناء

وسوف نتطرق لحكم سماع الغناء في كل قسم من أقسامه؛ لأنه لا يوجد حكم عام للغناء بأقسامه، بل إن الأقسام المذكورة لم يقع الخلاف فيها، إلا في الأخير منها، وهو غناء العشاق والمحبين، أما بقية الأقسام، فإن حكمها الجواز والإباحة، ما عدا غناء النياحة والحزن، فيأخذ المنع والحرمة في الأصل. وإليك تفصيل ما أجملناه:

أولاً: غناء المسافرين (الحدااء):

وهو - كما ذكرنا - يقصد به الحدااء ونشيد الأعراب، وغناء الحجيج، وكل غناء في السفر. واتفق الفقهاء على جواز الاستماع للحدااء، إذا كان السفر مباحاً، ولم يشتمل الحدااء على كلام فاحش أو مخالف^(١).

والأدلة على جواز الحدااء ما يلي:

١ - عن سلمة بن الأكوع - رضي الله عنه - قال: خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر، فسرنا ليلاً، فقال رجل من القوم لعامر: يا عامر! ألا تسمعنا من هيهاتك؟ وكان عامر رجلاً شاعراً، فنزل يحدو بالقول يقول:

اللهم لولا أنت ما اهتدينا .: ولا تـصدقنا ولا صـلينا
فاغفر فداء لك ما أبقينا .: وثبت الأقدام إن لاقينا
وألقيـن سـكينة علينا .: إنا إذا صـيح بنا أبينا

وبالصياح عولوا علينا

(١) انظر: رد المحتار لابن عابدين (١/٦٦٠)، المهذب لشرنازي (٢/٣٢٧)، الإحياء للغزالي (٦/١٤٧)، المغني لابن

قدامة (٩/١٧٦).

فقال رسول الله ﷺ: «من هذا السائق؟» قالوا: عامر بن الأكوع. قال: «يرحمه الله»، قال رجل من القوم: وجبت يا نبي الله لولا أمتعتنا به^(١).

٢- عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ أتى على أزواجه، وسواق يسوق بهن، يقال له أنجشة، فقال: «ويحك يا أنجشة رويدًا سوقك بالقوارير»^(٢).

٣- وأصل الحداء ما روي عن عكرمة أنه قال: كان رسول الله ﷺ يسير إلى الشام فسمع حاديًا من الليل، فقال: «أسرعوا بنا إلى هذا الحادي» قال: فأسرعوا حتى أدركوه فسلم، فقال: «من القوم؟» قالوا: مضر. قال رسول الله ﷺ: «ونحن من مضر»، قال: فبلغ تلك الليلة بالنسبة إلى مضر، فقال رجل: يا رسول الله: أنا أول من حدا الإبل في الجاهلية، قال: «فكيف ذاك؟»، قال: أغار رجل منا على إبل فاستاقها فجعل يقول لغلामه أو لأجيريه: اجعها، فيأبى، فجعلت الإبل تفرق، فضربه وكسر يده، فجعل الغلام يقول: وا يده..

(١) رواه البخاري، كتاب الغازي، باب غزوة خيبر (٤/ ١٥٣٧)، رقم (٣٩٦٠)، وكتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه (٥/ ٢٢٧٧)، رقم (٥٧٩٦)، وكتاب الدعوات، باب قول الله (وصل عليهم) (٥/ ٢٣٣٢)، رقم (٥٩٧٢).

- ورواه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة خيبر (١٢/ ٣٧٥)، رقم (٤٦٤٤).
- ورواه ابن حبان، كتاب الأطعمة، باب ما يجوز أكله وما لا يجوز (١٢/ ٨٠)، رقم (٥٢٧٦).
- ورواه أحمد في المسند (٤/ ٦٤٣)، رقم (١٦٠٩٠).
- ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٦٣٧)، ورواه الطبراني في الكبير (٦٢٩٤).
- (٢) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل (ويكل) (٥/ ٢٢٨١)، رقم (٥٨٠٩). وكتاب الأدب، باب المعارض مندوحة عن الكذب (٥/ ٢٢٩٤)، رقم (٥٨٥٦-٥٨٥٧).
- ورواه مسلم، كتاب الفضائل، باب رحمة النبي ﷺ للنساء (١٥/ ٨٠)، رقم (٥٩٩٠-٥٩٩٢-٥٩٩٣).
- (٥٩٩٤). واللفظ لمسلم، ورواه أحمد في مسنده (١٣٦٣٠-١٢٥٢٤).
- ورواه أبو يعلى في مسنده (٢٨٠٩-٢٨١٠).
- ورواه البيهقي في القاموس في السنن الكبرى (٢١٦٣٤-٢١٦٣٥-٢١٦٣٦).
- ورواه النسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب الحدو في السفر (٦/ ١٣٤)، رقم (١٠٣٥٩).

وايداه.. فجعلت الإبل تجتمع، وهو يقول: قل كذا.. قال: فجعل رسول الله ﷺ يضحك^(١).

قال الإمام الرملي في نهاية المحتاج: (ويباح الخداء وسماعه واستماعه لما فيه من إيقاظ النوم، وتنشيط الإبل للسير؛ ولأنه عليه السلام أقر فاعله، بل ذهب بعضهم إلى النذب، قال الأذرعي: أما ما اعتيد عند محاولة عمل وحمل ثقل كخداء الأعراب لإبلهم.. فلا شك في جوازه، بل ربما يندب إذا نشط على سير أو رغب في خير كالخداء في الحج والغزو، وعلى هذا يحمل ما جاء عن بعض الصحابة)^(٢).

وقال الإمام الغزالي في الإحياء: (ولم يزل الخداء وراء الجمال من عادة العرب في زمان رسول الله ﷺ وزمان الصحابة وما هو إلا أشعار تؤدى بأصوات طيبة وألحان موزونة، ولم ينقل عن أحد من الصحابة إنكاره بل ربما كانوا يلتمسون ذلك تارة لتحريك الجمال وتارة للاستلذاذ، فلا يجوز أن يحرم من حيث إنه كلام مفهوم مستلذ مؤدى بأصوات طيبة وألحان موزونة)^(٣).

وقال الإمام ابن قدامة في المغني: (وأما الخداء وهو الإنشاد الذي تساق به الإبل فمباح، لا بأس به في نحله واستماعه...) (٤).

وكذلك أجاز الفقهاء استماع النَّصْب - أي نشيد الأعراب، لما روي عن الزهري أنه قال: (قال السائب بن يزيد: بينا نحن مع عبدالرحمن بن عوف في طريق الحج، ونحن نؤم مكة اعتزل عبدالرحمن الطريق، ثم قال لرباح بن المعترف: غننا يا أبا حسان، وكان يحسن النصب، فبينا رباح يغنيه أدر كههم عمر بن الخطاب في خلافته، فقال: ما هذا؟ فقال عبدالرحمن: ما بأس بهذا نلهو ونقصر عنا، فقال عمر: فإن كنت آخذًا فعليك بشعر ضرار بن الخطاب)^(٥).

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب: لا بأس باستماع الخداء ونشيد الأعراب، كثر أو قل (١٥/٣٣٨)، رقم (٢١٦٤٢).

(٢) انظر: نهاية المحتاج (٨/٢٨٠)، تحفة المحتاج (٤/٣١١)، المجموع (١٨/٤٦٦).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين (٦/١٤٧).

(٤) انظر: المغني (٩/١٧٦).

(٥) انظر: السنن الكبرى (١٠/٢٤٤)، موسوعة فقه عمر (ص ٥٢١)، السماع لابن القيسراني (ص ٤١).

وقال ابن عابدين في رد المحتار: (ولا بأس باستماع نشيد الأعراب وهو إنشاد الشعر لحن) (١).

وروي عن الشافعي أنه قال: (أما استماع الحداء ونشيد الأعراب فلا بأس به) (٢).

وقال الإمام ابن قدامة: (وكذلك نشيد الأعراب وهو النصب لا بأس به وسائر أنواع الإنشاد ما لم يخرج إلى حد الغناء) (٣).

ثانيًا: غناء المجاهدين:

وحكم غناء المجاهدين والاستماع إليه الإباحة، ما لم يشتمل على كلام فاحش أو مخالف، فإن اشتمل على كلام فاحش أو مخالف فالحكم فيه المنع لحرمة ما قيل فيه. وقد يكون مستحبًا إذا كان فيه تحميس للمجاهدين، وتشجيع لهم على اقتحام المعركة، والدخول فيها والتشوق لها.

والأدلة على إباحته كثيرة في حياة الصحابة - رضوان الله عليهم - ومنها ما رواه أنس - رضي الله عنه - قال: (حضرت حربًا فقال عبدالله بن رواحة:

يا نفس! ألا أراك تكرهين الجنة . . . أحلف بالله لتنزلن

طائفة أو لتكرهين^(٤))

وكذلك لما أجاز الحداء في السفر، فإنه يكون في الجهاد أولى بالجواز، كما فيه من التحريض على القتال والصبر عند الملاقاة.

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (١/ ٦٦٠).

(٢) انظر: تلبس إبليس لابن الجوزي (ص ٢٢٤).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (٩/ ١٧٦).

(٤) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد، باب القتال في سبيل الله (٢/ ٥٠٩)، رقم (٢٧٩٣).

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الأدب، باب الرخصة في الشعر (٦/ ١٨٠)، رقم (٦٢).

ثالثاً: غناء العمل:

وذهب العلماء إلى جوازه كجواز الأقسام السابقة، ما لم يكن به قول فاحش أو مخالف، واستدلوا عليه بما روي عن أنس أنه قال: (خرج رسول الله ﷺ إلى الخندق، فإذا المهاجرون والأنصار يحفرون في غداة باردة، فلم يكن لهم عبيد يعملون ذلك، فلما رأى ما بهم من النصب والجوع قال:

اللهم إن العيش عيش الآخرة .: فارحم الأنصار والمهاجرة فقالوا مجيبين له:

نحن الذين بايعوا محمداً .: على الجهاد ما بقينا أبداً^(١)

وقال الإمام الرملي: (وقال الأذرعى: أما ما اعتيد عند محاولة عمل وحمل ثقيل.. فلا

(١) رواه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب التحريض على القتال (٣/ ١٠٤٣)، رقم (٢٦٧٩)، وباب حفر الخندق (٣/ ١٠٤٣)، رقم (٢٦٨٠)، وباب البيعة في الحرب (٢٨٠١)، كتاب فضائل الصحابة، باب دعاء النبي ﷺ (أصلح الله الأنصار والمهاجرة)، (٣/ ١٣٨٢)، رقم (٣٥٨٥)، وكتاب المغازي، باب غزوة الخندق (٤/ ١٥٠٤)، رقم (٣٨٧٣-٣٨٧٤)، وكتاب الأحكام، باب كيف يباع الناس الحكام (٦/ ٢٦٣٣)، رقم (٦٧٧٥).

- ورواه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب (١٢/ ٣٨١)، رقم (٤٦٥٢).
- ورواه ابن حبان، كتاب الحظر والإباحة، باب الشعر والسجع (١٣/ ١٠٥)، رقم (٥٧٨٩). وكتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، باب فضل الصحابة والتابعين (١٦/ ٢٤٩)، رقم (٧٢٥٩).
- ورواه الحاكم، كتاب الأطعمة (٤/ ١٣١)، رقم (٧١٢٣).
- ورواه أحمد في مسنده (١٢٣١-١٢٥٣٩-١٢٧١٤-١٣٢٣٤-١٣٩٥٤).
- ورواه أبو يعلى في مسنده (٣٩١٣)، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفضائل، باب فضل الأنصار (٧/ ٥٤٣)، رقم (٢٢).
- ورواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب لم يكن أن يتعلم شعراً ولا يكتب (١٠/ ١٦٠)، رقم (١٣٥٧٤)، وكتاب السير، باب ما يفعله الإمام من الحصون والخنادق (١٣/ ٢٧٤)، رقم (١٨٣٩١).
- ورواه النسائي في السنن الكبرى، كتاب المناقب، باب مناقب المهاجرين والأنصار (٥/ ٨٥)، رقم (٨٣١٦-٨٣١٧-٨٣١٨)، كتاب السير، باب الدعاء عند حفر الخندق (٥/ ٢٧)، رقم (٨٨٥٩).

شك في جوازه.. بل ربما يندب^(١).

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي: (ما اعتاد الناس استعماله لمحاولة عمل وحمل ثقيل وقطع مفاوز سفر ترويحاً للنفوس وتنشيطاً لها.. فهذا إذا سلم المغني به من فحش وذكر محرم كوصف الخمور والقينات لا شك في جوازه ولا يختلف فيه، وربما يندب إليه إذا نشط على فعل خير كالخداة في الحج والغزو، ومن ثم ارتجز ﷺ هو والصحابه في بناء المسجد وحفر الخندق وغيرهما كما هو مشهور^(٢)).

رابعاً: غناء الأطفال:

وهذا النوع من الغناء أجازاه العلماء كسابقه، وهو ما تغنيه النساء لتسكين صغارهن، ما لم يكن فيه قول فاحش أو مخالف.

قال الرملي: (وغناء النساء لتسكين صغارهن، ولعب الجوارى بلعبهن فهذا إذا سلم المغني به من فحش وذكر محرم كوصف الخمور والقينات لا شك في جوازه^(٣)).

خامساً: غناء النياحة:

وذهب العلماء إلى حرمة النياحة والاستئجار عليها^(٤).
واستدلوا بأدلة منها:

١- عن أبي مالك الأشعري أن النبي ﷺ قال: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة. وقال:

(١) انظر: نهاية المحتاج للرملي (٨ / ٢٨١).

(٢) انظر: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسع، لابن حجر الهيتمي، (ص ٢٧٧).

(٣) انظر: نهاية المحتاج للرملي (٨ / ٢٨١).

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي (١٦ / ٣٨)، الفتاوى الخافية (٢ / ٣٢٧)، البزاية (٢ / ٤١٠)، المدونة الكبرى

(٤ / ١٢٤)، نهاية المحتاج (٥ / ٢٧٢)، كشف القناع (٢ / ٤٢٣، ٣ / ٥٥١).

النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من حرب»^(١).

٢- عن جابر - رضي الله عنه - أخذ النبي ﷺ بيد عبدالرحمن بن عوف، فانطلق به إلى ابنه إبراهيم فوجده يجود بنفسه، فأخذه النبي ﷺ فوضعه في حجره، فبكى، فقال له عبدالرحمن: أتبكي؟ أو لم تكن نهيت عن البكاء؟ قال: «لا.. ولكن نهيت عن صوتين أحققين فاجرين: صوت عند مصيبة خش وجوه وشق جيوب، ورنه الشيطان»^(٢).

وجاء في المبسوط للسرخسي: (والاستئجار على النوح غير جائز لأنه معصية ومحرم)^(٣).

وجاء في المدونة الكبرى: (أن الإمام مالكا كره بيع كتب النوح وإجارتها)^(٤).

وقال الرمي من الشافعية: (ولا يصح الاستئجار لزمر ونياحة)^(٥).

وقال البهوتي من الحنابلة: (فلا تصح الإجارة على الزنا والزمر والغناء والنياحة لأنها

(١) رواه مسلم، كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة (٤٧٥/٦)، رقم (٢١٥٧).

- والترمذي، كتاب الجنائز، باب كراهية النوح (٣٢٥/٣)، رقم (١٠٠١).

- وأحمد في مسنده (٢١١/٣)، رقم (٩٥٦٢).

- وأبو يعلى في مسنده (١٤٨/٣)، رقم (١٥٧٧).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب ما ورد في التغليب في النياحة والاستئجار لها (٤٢٠/٥)، رقم (٧٢١١).

(٢) رواه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت (٣٢٨/٣)، رقم (١٠٠٥).

- والحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر سراري الرسول ﷺ (٤٣/٤)، رقم (٩٨٢٥).

- والبخاري في مسنده (٢١٤/٣)، رقم (١٠٠١).

- وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجنائز، باب من رخص في البكاء على الميت (٢٦٦/٣)، رقم (٢).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب الرخصة في البكاء بلا نذب ولا نياحة (٤٣٧/٥)، رقم (٧٢٥٢).

وفي شعب الإبان له (١٠١٦٣، ١٠١٦٤).

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي (٣٨/١٦).

(٤) انظر: المدونة الكبرى (١٢٤/٤).

(٥) انظر: نهاية المحتاج (٢٧٢/٥).

غير مباحة^(١).

وقال أيضًا: (وما هيج المصيبة من وعظ أو إنشاد شعر فمن النياحة)^(٢).

وهذه الأقوال دلت على حرمة النياحة، فلما ثبتت حرمة النياحة بمجرد الكلام، كانت حرمتها بالغناء أولى وأكد.

واستثنى العلماء من ذلك تناول الغناء محاسن الموتى دون أن يهيج مصيبة أو يؤدي إلى شق جيوب ولطم خدود، وهذا ليس من النياحة أصلاً، ولا يصدق عليه اسم النياحة، وإنما من باب رثاء الموتى، وتقرير ذلك وإثباته جاء في حديث الربيع بنت معوذ السابق ذكره، وجاء فيه (ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر)؛ لأن النياحة يرافقها صياح وعويل، وغيره، أما مجرد الندب وذكر المحاسن فلا بأس به خاصة وقد ثبت فيه دليل^(٣).

قال الإمام ابن حجر العسقلاني: (قوله: ويندبن - من الندبة، وهي ذكر أوصاف الميت بالثناء عليه وتعدد محاسنه بالكرم والشجاعة ونحوها.. وسياق القصة يشعر بأنها لو استمرت على المراثي لم يَنْهَهُمَا)^(٤).

سادساً: غناء الأعياد والأعراس والأفراح:

وهو غناء متفق على إباحته وجوازه لورود الأدلة فيه، كحديث الجاريتين اللتين غنتا عند رسول الله ﷺ في يوم العيد، وأحاديث ضرب الدفوف في النكاح وإعلان العرس^(٥).

كما أن جواز الغناء مع الدف في مثل هذه المناسبات لا خلاف في جوازه، فجوازه فيها من غير دف أولى وأكد، وقد ذكرنا هذه الأدلة بالتفصيل فيما سبق، وتناولنا أقوال العلماء في ذلك.

(١) انظر: كشف القناع (٣/ ٥٥١)، (٢/ ٤٢٣).

(٢) انظر: كشف القناع (٣/ ٥٥١)، (٢/ ٤٢٣).

(٣) انظر: نيل الأوطار (٦/ ٣٣٨)، فتح الباري (٩/ ٢٠٣)، إرشاد الساري (٨/ ٥٩)، الفتح الرباني (١٦/ ٢١٤).

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٠٣).

(٥) سنذكر الأحاديث في الأدلة والمناقشة إن شاء الله.

ويظهر لي أن الغناء:

إما أن يكون متفقاً على جوازه كغناء المسافرين والمجاهدين والعمل والأطفال والأعياد والأفراح.

قال ابن تيمية: (فصل الخطاب في هذا الباب، ينبغي أن ينظر في ماهية الشيء، ثم يطلق عليه التحريم أو الكراهة أو غير ذلك، والغناء اسم يطلق على أشياء منها: غناء الحجيج، فإنهم ينشدون أشعار يصفون فيها الكعبة وزمزم والمقام وغير ذلك، فسماع تلك الأشعار مباح، وفي معنى هؤلاء الغزاة فإنهم ينشدون أشعاراً يحرضون بها على الغزو، وفي هذا المعنى إنشاد المتبارزين للقتال، وقد قال ﷺ لحاديه «رويدك سوقاً بالقوارير»، وقال عبدالله بن رواحة يمدح النبي ﷺ:

وفينا رسول الله يتلو كتابه .: إذا انشق معروف من الفجر ساطع
يبست يجافي جنبه عن فراشه .: إذا استثقلت بالمشركين المضاجع
أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا .: به موقنات أن ما قال واقع^(١)

أو أن يكون متفقاً على حرمة، وهو غناء النياحة، أو كل غناء فيه قول فاحش أو مدعاة إلى فاحشة.

أو أن يكون مختلفاً فيه، وهو غناء العشاق والمحبين والوصال والهجران، ووصف النساء وغيره، وهو ما سنتناوله الآن بإذن الله تعالى.

(١) انظر: رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٣٩-٤٠).

سابعاً: غناء العشاق والمحبين:

وهذا اللون من الغناء هو المشتغل على معاني العشق والمحبة والوصال والهجر، وهو على درجات، منه: التغزل العفيف، ومنه التغزل الماجن الخارج عن حدود الأدب، ومنه ما يصف النساء، وجلسات الخمر، والمنادمة عليها. وأما الفقهاء فلم يحجز أحد منهم الغناء الفاحش والذي فيه منكرات وخروج عن حدود الشرع، وإنما اختلفوا فيما سواه، وهو المقصود عندما يذكرونه في كتبهم، وعباراتهم، لذلك سنذكر أقوال كل مذهب على حدة نظراً لاختلاف الروايات في كل مذهب، ثم نذكر أدلة المحرمين والمجوزين، ونناقشها، ونخرج بنتائج هذه المسألة. والله الموفق.

الفرع الأول

مذاهب العلماء في سماع الغناء

أولاً: مذهب الحنفية:

ترددت الروايات الواردة عند الأحناف حول حكم سماع الغناء بين التحريم والكراهة، وما ورد في كتبهم عن الغناء كان في مباحث الإجارة والشهادة والرهن، حيث ذهب فقهاء المذهب إلى عدم جواز الرهن والإجارة وعدم قبول شهادة صاحب الغناء؛ لأن الغناء عندهم معصية^(١).

قال السرخسي في المبسوط: (ولا تقبل شهادة صاحب الغناء الذي يخادن عليه ويجمعهم، والنائحة، لأنه مصر على نوع فسق، ويستخف به عند الصلحاء من الناس، ولا يمتنع من المحاذقة والإقدام على الكذب)^(٢).

وقال الكاساني في بدائع الصنائع: (ولا يجوز الرهن بأجرة النائحة والمغنين بأن استأجر

(١) انظر: الدر المختار للحصكفي (٢/ ٣٥٤)، شرح كنز الدقائق للزيلعي (٤/ ١٢٠)، روح المعاني للآلوسي

(٦٨/ ٢١)، تلبس إبليس (ص ١٢٤).

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي (١٦/ ١٣٢).

مغنية أو نائحة وأعطاهما بالأجرة رهناً؛ لأن الإجارة لم تصح فلم تجب الأجرة، فكان رهناً بما ليس بمضمون فلم يجوز^(١).

وجاء في الاختيار شرح المختار قول الموصلي^(٢): (ولا تجوز الإجارة على المعاصي كالغناء والنوح ونحوهما؛ لأنهما لا تستحق بالعقد ولا تجوز)^(٣).

هذه ألفاظ الحنفية، وقد تطرقوا لذكر الغناء - كما ترى - عند الكلام على الإجارة والرهن والشهادة، والمفهوم من كلامهم عدم جواز الغناء واستماعه.

وذكر بعض العلماء نقل الكراهة عنهم، والبعض الآخر نقل الحرمة عنهم.

قال القرطبي - ناقلاً قول أبي الطيب الطبري:

(وأما مذهب أبي حنيفة، فإنه يكره الغناء مع إباحته شرب النبيذ، ويجعل سماع الغناء من الذنوب، وكذا مذهب سائر أهل الكوفة إبراهيم والشعبي وحامد والثوري وغيرهم لا اختلاف بينهم في ذلك، وكذلك لا يعرف بين أهل البصرة خلاف في كراهية ذلك والمنع منه إلا ما روي عن عبيد الله بن الحسن العنبري أنه كان لا يرى به بأساً)^(٤).

وقال ابن القيم نقلاً عن أبي بكر الطرطوشي في كتابه (تحريم السماع): (قال: وأما أبو

(١) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٨/ ٣٧٣٥).

(٢) هو عبدالله بن محمود بن مودود، أبو الفضل، مجد الدين، من أهل الموصل، من كبار الحنفية، كان شيخاً فقيهاً عالمًا فاضلاً مدرساً عارفاً بالمذهب، كانت مشاهير الفتاوى على حفظه، حصل من أبيه مبادئ العلوم، ورحل إلى دمشق، فأخذ عن جمال الدين الحصري، تولى القضاء بالكوفة ثم عزل ودخل بغداد، ودرس فيها، ولم يزل يفتي ويدرس إلى أن مات. من تصانيفه: المختار للفتوى، الاختيار لتعليل المختار، المشتمل على مسائل المختصر. ولد عام ٥٩٩ هـ، وتوفي عام ٦٨٣ هـ.

انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص ١٠٦)، الجواهر المضية (١/ ٢٩١)، الأعلام للزركلي (٤/ ٢٧٩).

(٣) انظر: الاختيار شرح المختار (٢/ ٦٠).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/ ٥٥).

حنيفة، فإنه يكره الغناء ويجعله من الذنوب^(١).

ونقل الإمام النووي وابن تيمية حرمة سماع الغناء عن أبي حنيفة^(٢).

قال ابن تيمية: (وأما أبو حنيفة ومالك والثوري ونحوهم، فهم أعظم كراهة وإنكاراً لذلك من الشافعي وأحمد)^(٣).

ثانياً: مذهب المالكية:

ذهب جمهور المالكية إلى كراهة الغناء، وذهب بعضهم إلى الإباحة، وبعضهم إلى التحريم^(٤).

واختلفت الروايات عن الإمام مالك في الغناء، فذكر ابن رجب الحنبلي أن مالكا يحرم الغناء^(٥).

وكذلك ذكره ابن القيم نقلاً عن الطرطوشي أن مالكا يحرم الغناء^(٦)، وجزم ابن تيمية بأنه لا نزاع في حرمة الغناء عند مالك^(٧)، ونقل القرطبي مذهب التحريم عن مالك^(٨).

ونقل بعض علماء المذهب كابن عبد البر والخطاب^(٩) وغيرهم كابن القيم والطرطوشي وابن

(١) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/٣٤٤).

(٢) انظر: شرح مسلم للنووي (٦/١٨٢)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١/٥٥٧).

(٣) انظر: رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٤٤).

(٤) انظر: الكافي لابن عبد البر (٢/٢٠٥)، مواهب الجليل (٦/١٥٣)، تفسير القرطبي (١٤/٥٥).

(٥) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص ٣٩٠).

(٦) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/٣٤٤).

(٧) انظر: فتاوى ابن تيمية (١١/٥٥٧)، رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٤٤).

(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/٥٥).

(٩) هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف بالخطاب، فقيه مالكي من علماء المتصوفين، أصله من المغرب، ولد واشتهر بمكة، ومات في طرابلس الغرب. من مصنفاته: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (في فقه المالكية)، شرح نظم نظائر رسالة القيرواني (لابن غازي)، ورسالة في استخراج أوقات الصلاة بالأعمال الفلكية بلا آلة. كانت ولادته عام ٩٠٢ هـ، ووفاته عام ٩٥٤ هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٧/٢٨٦)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص ٣٣٧)، المنهل العذب (١/١٩٥).

تيمية، وابن الجوزي قول مالك: (إذا اشترى جارية فوجدها مغنية كان له أن يردها بالعيب، وسئل مالك رحمه الله: عما يرخص فيه أهل المدينة من الغناء؟ فقال: إنها يفعلها عندنا الفساق)^(١).

قال القرطبي: فأما مالك فيقال عنه: إنه كان عالماً بالصناعة، وكان مذهبه تحريمها... ثم أضاف: وروي عن مالك أنه قال: تعلمت هذه الصناعة وأنا غلام شاب، فقالت لي أمي: أي بني إن هذه الصناعة يصلح لها من كان صبيح الوجه ولست كذلك فاطلب العلوم الدينية، فصحبت رببعة، فجعل الله في ذلك خيراً^(٢).

وذكر القرطبي قول أبي الطيب الطبري قوله: (إن مالكا نهى عن الغناء وعن استماعه وهو مذهب سائر أهل المدينة إلا إبراهيم بن سعد، فإنه حكى عنه زكريا الساجي أنه كان لا يرى به بأساً)^(٣).

وقال ابن تيمية: (وأما أبو حنيفة ومالك والثوري ونحوهم، فهم أعظم كراهة وإنكاراً لذلك من الشافعي وأحمد)^(٤).

وقال في موضع آخر: (ولكن تكلموا في الغناء المجرد عن آلات اللهو، هل هو حرام أو مكروه أو مباح، وذكر أصحاب أحمد فهم في ذلك ثلاثة أقوال، وذكرنا عن الشافعي قولين، ولم يذكروا عن أبي حنيفة ومالك في ذلك نزاعاً)^(٥).

وجاء في المدونة: (أن الإمام مالكا كره الغناء كما كره قراءة القرآن بالألحان وبيع الرجل الجارية واشترطه أنها مغنية)^(٦).

(١) انظر: الكافي لابن عبد البر (٢/ ٢٠٥)، مواهب الجليل للخطاب (٦/ ١٥٣)، إغاثة اللفهان (١/ ٣٤٤)، تلبس

إبليس لابن الجوزي (٢٥٨-٢٥٩)، فتاوى ابن تيمية (١١/ ٥٥٧)، مختصر منهاج القاصدين (١٤٣).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ٥٥).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ٥٥).

(٤) انظر: رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٤٤).

(٥) انظر: رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٤٤).

(٦) انظر: المدونة الكبرى (٤/ ٤٢١).

وقال الإمام النووي: (أن إباحة الغناء رواية عن مالك، لكن المشهور من مذهبه الكراهة)^(١).

واشترط جمهور المالكية لجواز الغناء ثلاثة شروط: وهي ألا يكون بكلام قبيح، ولا يكون مثيراً للشهوة، ولا يكون بآلة من ذوات الأوتار^(٢).

رأي الإمام الدردير:

قال الدردير: (يحرم سماع الغناء وهو الصوت الذي يطرب السامع المشتمل على محرم، فإن لم يشتمل على محرم فمكروه، ما لم يشتمل على مدح النبي ﷺ فيندب)^(٣).

وفصل الصاوي كلام الدردير في سماع الغانية وأنه من منكرات الأعراس فقال: (إذا كان غناؤها يثير شهوة أو كان بكلام قبيح أو كان بآلة من ذوات الأوتار؛ لأن سماع الغناء إنما يحرم إذا وجد واحد من هذه الثلاثة، وإلا كان مكروهاً، وإن كان من النساء لا من الرجال فلا كراهة، ما لم يكونوا متشبهين بالنساء وإلا كان حراماً)^(٤).

وذكر جمهور المالكية أن الغناء في الأعراس مستحب ما لم يوجد معه أحد الموانع الثلاثة، فإذا وجد أحدها كان الغناء حراماً، واعتبر من الفسق، ويدخل في الباطل والملاهي المنهي عنها^(٥).

رأي الإمام القرطبي:

وأما رأي القرطبي فيظهر من قوله في تفسيره: (إن الغناء المحرم هو الغناء المعتاد عند المشتهرين به الذي يحرك النفوس، ويبعثها على الهوى والغزل والمجون الذي يحرك الساكن

(١) انظر: شرح مسلم للنووي (٦/ ١٨٢).

(٢) انظر: حاشية الصاوي على شرح الدردير (٤/ ٢٤١).

(٣) انظر: الشرح الصغير للدردير (٤/ ٧٧٤).

(٤) انظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤/ ٢٤١).

(٥) انظر: الشرح الصغير للدردير (٤/ ٢٤١)، أسهل المدارك (٣/ ٣٤٩).

ويبعث الكامن، فهذا النوع إذا كان في شعر يشبب فيه بذكر النساء ووصف محاسنهن، وذكر الخمر والمحرّمات لا يختلف في تحريمه لأنه اللهو والغناء المذموم بالاتفاق، فأما ما سلم من ذلك فيجوز القليل منه في أوقات الفرح كالعرس والعيد وعند التنشيط على الأعمال الشاقة، كما كان في حفر الخندق وحدو أنجشة وسلمة بن الأكوع^(١).

رأي الإمام ابن العربي:

وذهب ابن العربي من المالكية إلى إباحة الغناء مخالفاً جمهور المالكية، فقال: (وليس الغناء بحرام، فإن النبي ﷺ قد سمعه في بيته وبيت غيره، وقد وقف عليه في حياته... وقد قال علماءنا: إن من اشترى جارية، فظهر منها على أنها قينة فله الخيار، ولو كان عندهم غير جائز لحكموا بفسخه، ولم يجعلوا له خياراً فيه، وإنما جعل الخيار له فيه عليه من المشقة في حفظها)^(٢).

وقال في موضع آخر: (إن سماع الغناء ليس بحرام لا من قينته ولا من غيرها بتفصيل، أما من قينته، فلأنها وصوتها وفرجها وظاهرها وباطنها حلال كل ذلك من غير استثناء، وأما من غيرها فلأن رسول الله ﷺ وأبا بكر سمعا جاريّتين من جوارى الأنصاري تغنيان عند عائشة، وكانتا أمتين، وهو عرف اسم الجارية وعربيتها، فإن كانت حرة، فلا يستمع إليها؛ لأن الأمة ليس وجهها عورة ولا صوتها بخلاف الحرة)^(٣).

ومن جملة هذه الأقوال لعلماء المذهب، نرى أن جمهور المالكية يرى الكراهة في الغناء مع الاتفاق على حرمة إن كان بفاحش القول، وكان كغناء أهل الفسوق والمجون وشراب الخمر، ولم يخالف إلا ابن العربي، فقال بإباحته، وهو الرواية المرجوحة عند المالكية.

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥ / ١٤).

(٢) عارضة الأحوذ لابن العربي (٥ / ٢٨١).

(٣) عارضة الأحوذ لابن العربي (١٢ / ٧٤).

ثالثاً: مذهب الشافعية:

واختلف فقهاء الشافعية في الغناء وسماعه على ثلاثة أقوال:

الأول: الإباحة وهو رأي الغزالي وأبي طالب المكي^(١). ورأي الغزالي هو الإباحة في أصل الغناء، وإلا فقد قيده بقيود كما سنرى إن شاء الله.

الثاني: الكراهة وهو قول الماوردي والرملي والنووي وغيرهم، وهو المشهور في المذهب^(٢).

الثالث: التحريم وهو قول ابن حجر الهيتمي^(٣).

والأظهر عند الشافعية هو القول بالكراهة، ما لم يشتمل الغناء على فحش، فيحرم كما أنهم منعوا سماعه من المرأة التي ليست بمحرم^(٤).

ورد عن الشافعي قوله في كتابه الأم: (إن الغناء لهو مكروه يشبه الباطل والمحال، ومن استكثر منه فهو سفیه ترد شهادته)^(٥).

وقال الرملي في نهاية المحتاج: (ويكره الغناء بلا آلة وسماعه يعني استماعه لا مجرد سماعه من غير قصد، وما ذكره في موضع من حرمة محمول على ما لو كان من أمرد أو أجنبية، وخاف من ذلك الفتنة.. ومتى اقترن بالغناء آلة محرمة فالقياس كما قاله الزركشي تحريم الآلة فقط، وبقاء الغناء على الكراهة)^(٦).

(١) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٦/ ١٤٠)، كف الرعاع لابن حجر الهيتمي (٢/ ٢٨٠).

(٢) انظر: نهاية المحتاج للرملي (٨/ ٢٨٠)، المجموع للنووي (١٨/ ٤٦٥)، تحفة المحتاج (٤/ ٣١١)، كف الرعاع لابن حجر الهيتمي (٨/ ٢٨٠).

(٣) انظر: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع لابن حجر الهيتمي (٢/ ٢٨٠)، إغاثة اللهفان (٣/ ٢٤٦).

(٤) انظر: شرح مسلم للنووي (٦/ ١٨٢)، نهاية المحتاج للرملي (٨/ ٢٨٠)، كف الرعاع للهيتمي (٢/ ٢٨٠).

(٥) انظر: كتاب أدب القضاء من كتاب الأم للشافعي (٦/ ٢١٤).

(٦) انظر: نهاية المحتاج للرملي (٨/ ٢٨٠)، وكذلك المجموع (١٨/ ٤٦٥).

وقال النووي في شرح مسلم: (واختلف العلماء في الغناء، فأباحه جماعة من أهل الحجاز، وهي رواية عن مالك، وحرمه أبو حنيفة، وأهل العراق، ومذهب الشافعي كراهته، وهو المشهور من مذهب مالك)^(١).

وقال القرطبي ناقلاً قول أبي الطيب الطبري في مذهب الشافعية: (أما سماع الغناء من المرأة التي ليست بمحرم، فإن أصحاب الشافعي قالوا: لا يجوز سواء كانت حرة أو مملوكة)^(٢).

اتجاه الإمام الغزالي:

واتجه الإمام الغزالي اتجاهًا يختلف عن اتجاه المذهب، وفصل القول في مسألة سماع الغناء، حيث ذهب إلى أن الأصل في السماع الإباحة، ولا يحرم إلا بخمسة عوارض.

قال الإمام الغزالي في إباحة الغناء في الأصل أنه لا نص فيه ولا قياس فبقي على أصل الإباحة، قال: (واعلم أن قول القائل السماع حرام معناه أن الله تعالى يعاقب عليه، وهذا أمر لا يعرف بمجرد العقل بل بالسمع، ومعرفة الشرعيات محصورة في النص أو القياس على المنصوص، وأعني بالنص ما أظهره ﷺ بقوله أو فعله، وبالقياس بالمعنى المفهوم من ألفاظه وأفعاله، فإن لم يكن فيه نص، ولم يستقم فيه قياس على منصوص بطل القول بتحريمه، وبقي فعلاً لا حرج فيه كسائر المباحات، ولا يدل على تحريم السماع نص ولا قياس)^(٣).

ويؤكد الغزالي أن مجرد تفنيد أدلة المانعين يكفي لإثبات جوازه فضلاً على أن النص والقياس قد دلا على جواز سماع الغناء.

قال الغزالي: (ويتضح ذلك في جوابنا عن أدلة المائلين إلى التحريم ومهما تم الجواب

(١) انظر: شرح مسلم للنووي (٦/ ١٨٢).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/ ٥٦).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٦/ ١٤٠).

عن أدلتهم كان ذلك مسلماً كافياً في إثبات هذا الغرض، لكن نستفتح ونقول: قد دل النص والقياس جميعاً على إباحته^(١).

ثم ذكر الغزالي العوارض التي تجعل الغناء المباح ممنوعاً، وهذا ما يدل على أن الحرمة ليست متعلقة في أصل الغناء، وإنما ما يلحق به من هذه العوارض الخمسة، وهذه العوارض الخمسة هي:

الأول: عارض في (المسمع) أو (المغني) بأن يكون امرأة لا يحل النظر إليها وتخشي الفتنة من سماعها، وفي معناها الصبي الأمرد الذي تخشي فتنته، وهذا حرام لما فيه من خوف الفتنة، وليس ذلك لأجل الغناء، بل لو كانت المرأة، بحيث يفتن بصوتها في المحاورة من غير ألحان، فلا يجوز محاورتها ومحدثها ولا سماع صوتها في القرآن أيضاً، وكذلك الصبي الذي تخاف فتنته.

الثاني: عارض في (الآلة) بأن تكون من شعار أهل الشرب أو المخنثين وهي المزامر والأوتار وطبل الكوبة، فهذه ثلاثة أنواع ممنوعة، وما عدا ذلك يبقى على أصل الإباحة، كالدف، وإن كان فيه الجلال والبطول والشاهين والضرب بالقضيب وسائر الآلات.

الثالث: عارض في (المستمع) وهو أن تكون الشهوة غالبة عليه، وكان في غرة الشباب، وكانت هذه الصفة أغلب عليه من غيرها، فالسماع حرام عليه سواء غلب على قلبه حب شخص معين أم لم يغلب، فإنه كيفما كان فلا يسمع وصف الصدغ والخذ والفراق والوصال إلا ويحرك ذلك شهوته، وينزله على صورة معينة ينفخ الشيطان بها على قلبه، فتشتعل نار الشهوة، وتحدث بواعث الشر.

الرابع: عارض في (نظم الصوت) وهو الشعر، فإن كان فيه شيء من الخنا والفحش والهجو أو ما هو كذب على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ، أو على أصحابه كما رتبته الروافض في

(١) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٦/ ١٤٠).

هجاء الصحابة وغيرهم فسماع ذلك حرام بالحن وغير أحن، والمستمع شريك للقائل، وكذلك ما فيه وصف امرأة بعينها، فإنه لا يجوز وصف المرأة بين يدي الرجال، فأما التشبيب بوصف الخدود والقامة وسائر أوصاف النساء فالصحيح أنه لا يحرم نظمه وإنشاده بلحن وغير لحن، وعلى المستمع أن لا ينزله على امرأة معينة، فإن نزله فإنه ينزله على من تحل له، فإن نزله على أجنبية فهو العاصي بالتنزيل وإجالة الفكر فيه، وهذا وصفه أن يجتنب السماع أصلاً.

الخامس: أن يكون الشخص من عوام الخلق، ولم يغلب عليه حب الله تعالى، فيكون السماع له محبوباً، ولا غلبت عليه الشهوة، فيكون في حقه محظوراً، ولكنه أبيح في حقه كسائر أنواع اللذات المباحة، إلا أنه إذا اتخذ ديدناً وهجيراً وقصر عليه أكثر أوقاته، فهذا هو السفیه الذي ترد شهادته، فإن المواظبة على اللهن جنایة، وكما أن الصغیرة بالإصرار والمداومة تصیر كبيرة، فكذلك بعض المباحات بالمداومة یصیر صغیرة^(١).

رأي الإمام ابن القيسراني:

وخالف ابن القيسراني جمهور الشافعية في سماع الغناء، فذهب إلى إباحته بإطلاقه، وذكر ذلك في كتابه (السماع)، وأجازته حتى ولو من النساء الحرائر؛ واستدل بأدلة من الكتاب والسنة وبعض الحكايات عن بعض السلف، وسنرى ذلك عند ذكر الأدلة ومناقشتها^(٢).

رابعاً: مذهب الحنابلة:

ووردت في المذهب ثلاث روايات عن حكم سماع الغناء.

الأولى: الإباحة، وهو قول أبي بكر الخلال وغيره^(٣).

(١) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٦/١٥٨).

(٢) انظر: السماع لابن القيسراني (ص ٣٥).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (٦/١٧٥)، كشف القناع لبهوتي (٢/٤٢٨)، جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص

٢٩٠)، رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٤٠).

الثانية: الكراهة، وهو قول القاضي، وهو المشهور في المذهب^(١).

الثالثة: الحرمة، وهو قول ابن تيمية وابن القيم^(٢).

قال ابن قدامة في المغني: (واختلف أصحابنا في الغناء، فذهب أبو بكر الخلال وصاحبه أبو بكر عبدالعزيز إلى إباحته، وقال أبو بكر عبدالعزيز: والغناء والنوح معنى واحد مباح، ما لم يكن منكراً أو فيه طعن، وكان الخلال يحمل الكراهة من أحمد على الأفعال المذمومة لا على القول بعينه، وروي عن أحمد أنه سمع عند ابنه قوالاً، فلم ينكر عليه، وقال له صالح: يا أبت أليس كنت تكره هذا؟ فقال: إنه قيل لي إنهم يستعملون المنكر، ومما ذهب إلى إباحته من غير كراهة سعد بن إبراهيم وكثير من أهل المدينة والعنبري...) (٣).

ثم قال ابن قدامة: (واختار القاضي أنه مكروه غير محرم، وهو قول الشافعي. قال: هو من اللهو المكروه.. وقال أحمد: الغناء ينبت النفاق في القلب لا يعجبني...)، وذهب آخرون من أصحابنا إلى حرمة^(٤).

وأورد المحرمون روايات عن الإمام أحمد منها أنه: (سئل عمن مات وخلف ولداً يتيمًا وجارية مغنية، فاحتاج الصبي إلى بيعها تباع ساذجة، قيل له: إنها تساوي مغنية ثلاثين ألفًا وتساوي ساذجة عشرين دينارًا، قال: لا تباع إلا على أنها ساذجة)^(٥).

وعلق ابن القيم على هذا القول بقوله: (ولو كانت منفعة الغناء مباحة لما فوّت هذا المال

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٦/١٧٥)، كشف القناع للبهوتي (٢/٤٢٨)، الإنصاف للمرداوي (١٢/٥١)، رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٤٠)، كف الرعاع لابن حجر الهيتمي (٢/٢٨٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٩/٥٥٣)، رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٤٠)، كف الرعاع للهيتمي (٢/٢٨٠)، إغاثة اللهفان لابن القيم (١/٣٤٨)، تلبس إبليس لابن الجوزي (ص ٢٥٨)، الإنصاف للمرداوي (١٢/٥١).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (٦/١٧٥).

(٤) انظر: المغني لابن قدامة (٦/١٧٥).

(٥) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/٣٤٨)، المغني (٦/١٧٥).

على الأيتام^(١).

وقال عبدالله: (سألت أبي عن الغناء؟ قال: الغناء ينبت النفاق في القلب، لا يعجبني)^(٢).

وقال عبدالله: سمعت أبي يقول: سمعت يحيى القطان يقول: لو أن رجلاً عمل عملاً بكل رخصة، بقول أهل الكوفة في النيز وأهل المدينة في السماع، وأهل مكة في المتعة، لكان فاسقاً^(٣).

وقال المرادوي: (قال في الرعاية: ويكره سماع الغناء والنوح بلا آلة هو ويحرم معها، وقيل: وبدونها من رجل وامرأة، وقيل: يباح ما لم يكن معه منكر آخر، وقيل الحداء نشيد الأعراب كالغناء في ذلك، وقيل: يباح سماعها، وقال في الفروع: يكره غناء، وقال جماعة: يحرم، وقال في التغريب: اختاره الأكثر).

قال الإمام أحمد: لا يعجبني. وقيل يباح الغناء والنوح، اختاره الخلال وصاحبه أبو بكر وكذا سماعه. وفي المستوعب والترغيب وغيرهما: يحرم مع آلة هو بلا خلاف بيننا، وكذا قالوا - هم، وابن عقيل - إن كان المغني امرأة أجنبية^(٤).

وقال الإمام ابن تيمية: (وأما غناء الرجال للرجال فلم يبلغنا أنه كان في عهد الصحابة، يبقى غناء النساء للنساء في العرس، وأما غناء الحرائر للرجال بالدف فمشروع في الأفراح، كحديث الناذرة وغناها مع ذلك، ولكن نصب مغنية للنساء والرجال، هذا منكر بكل حال بخلاف من ليست صنعتها، وكذلك أخذ العوض عليه. والله أعلم)^(٥).

(١) انظر: إغائة اللفهان (١/٣٤٨).

(٢) انظر: إغائة اللفهان (١/٣٤٨)، المغني (٦/١٧٥).

(٣) انظر: إغائة اللفهان (١/٣٤٨).

(٤) انظر: الإنصاف للمرادوي (١٢/٥١).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٩/٥٥٣).

وقال أيضًا في موضع آخر: (ومن أقوى ما يهيج الفاحشة إنشاد أشعار الذين في قلوبهم مرض من العشق، ومحبة الفواحش ومقدماتها بالأصوات المطربة، فإن المغني إذا غنى بذلك حرك القلوب المريضة إلى محبة الفواحش فعندها يهيج مرضه، ويقوى بلاؤه، وإن كان القلب في عافية من ذلك جعل فيه مرضًا، كما قال بعض السلف: الغناء رقية الزنا)^(١).

وقال ابن القيم في إغاثة اللهفان: (فاعلم أن للغناء خواصًا لها تأثير في صلب القلب بالنفاق، ونباته فيه كنبات الزرع بالماء، فمن خواصه: أنه يلهي القلب ويصدّه عن فهم القرآن وتدبره والعمل بها فيه، فإن القرآن والغناء لا يجتمعان في القلب أبدًا؛ لما بينهما من التضاد، فإن القرآن ينهى عن اتباع الهوى، ويأمر بالعفة ومجانبة شهوات النفوس، وأسباب الغي وينهى عن اتباع خطوات الشيطان. والغناء يأمر بضد ذلك كله، ويحسنه ويهيج النفوس إلى شهوات الغي، فيثير كامنها ويزعج قاطنها ويحركها إلى كل قبيح ويسوقها إلى وصل كل مليحة ومليح)^(٢).

خامسًا: مذهب ابن حزم في الغناء:

وذهب ابن حزم إلى جواز الغناء بإطلاقه، واستدل بعدم ورود أدلة أصلاً من القرآن والسنة على حرمة ومنعه، وأورد الأدلة على جوازه. وصرح ابن حزم بجواز الغناء في المسجد وغيره، حيث قال: (الغناء واللعب والزفن في أيام العيدين حسن في المسجد وغيره)^(٣).

وعلق ابن حزم الحكم في الغناء على نية المستمع، فمن نوى باستماعه عونًا على معصيته كان محرّمًا، ومن نوى باستماعه عونًا على طاعة كان مباحًا:

قال ابن حزم: (احتجوا، فقالوا: من الحق الغناء أم من غير الحق؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث، وقد قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ ﴿١﴾ فجوابنا وبالله التوفيق: أن رسول الله ﷺ

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣١٣/١٥).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (٣٦٩/١).

(٣) انظر: المحلى لابن حزم (٩٢/٥).

قال: «إنما الأعمال بالنيات...» فمن نوى باستماع الغناء عوناً على المعصية فهو فاسق، وكذلك كل شيء غير الغناء، ومن نوى ترويح نفسه ليتقوى بذلك على طاعة الله عز وجل، وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن، وفعله هذا من الحق ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه كخروج الإنسان إلى بستانه وقعوده على باب داره متفرجاً، وصبغه ثوبه وردياً أو أخضر أو غير ذلك، ومد ساقه وقبضها وسائر أفعاله^(١).

تمة:

الإمام ابن حجر الهيتمي يذكر أحد عشر قولاً في مسألة سماع الغناء^(٢):
أورد الإمام ابن حجر الهيتمي في كتابه (كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع) أقوال العلماء في سماع الغناء، نذكرها من باب الإحاطة بالمسألة وتغطية المذاهب فيها. وقد رجح الهيتمي حرمة الغناء كما ذكرنا، وهذا الغناء هو غير المتنازع فيه، إنما هو في غناء العشاق والمحبين. والأقوال كالتالي:

القول الأول: إنه حرام: وهو مذهب مالك وأبي حنيفة، وسائر أهل الكوفة، وهو مذهب سائر أهل المدينة، إلا إبراهيم بن سعد وحده، ومذهب إبراهيم النخعي والشعبي وحماد وسفيان الثوري وغيرهم، لا خلاف بينهم فيه، وهو أحد قولي الشافعي وأحمد رضي الله عنهما، وقال الحارث المحاسبي: الغناء حرام كالهيئة، ووقع لإمام مذهبنا الرافعي في الشرح الكبير، أنه في موضعين منه في البيوع، والغصب أطلق أن الغناء حرام، وتابعه الإمام النووي في الروضة على الثاني.

القول الثاني: إنه مكروه، وهو الأظهر عند الشافعي وأحمد وأكثر أصحابهما، وقول أهل البصرة. وقال غير واحد من العلماء: لا يعرف عن أهل البصرة خلاف في كراهته. وقال الماوردي: حرم الغناء قوم وأباحه آخرون، وكراهة مالك والشافعي وأبو حنيفة في أصح ما

(١) انظر: المحلى لابن حزم (٩/٦٠).

(٢) كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع لابن حجر الهيتمي (٢/٢٧٧-٢٧٨).

قيل عنهم، وسماعه من أجنبية مع أمن الفتنة مكروه، لكنه شديد الكراهة، ومع خوفها حرام بلا خلاف.

القول الثالث: الإباحة، وهو المروي عن إبراهيم بن سعد والعنبري، وهما شاذان، وحكاية أبي طالب المكي لذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين، وأن الحجازيين لم يزالوا يسمعون السماع في أفضل أيام السنة الأيام المعدودات، وحكاية القشيري - رحمه الله تعالى - عن مالك - رضي الله عنه - بالإباحة ولا يصح عنه بوجه.

القول الرابع: يحرم كثيره دون قليله، ذكره بعض شراح المنهاج، وقال: ذكره الرافعي عن رواية السرخسي.

القول الخامس: يحرم فعله وسماعه إلا إذا كان في بيت خال على أحد الوجهين، ذكره بعض تلامذة البغوي ونظر فيه الأذري، ثم قال: أحسبه راجعاً لرد الشهادة بالمجاهرة دون إخفائه.

القول السادس: يحرم إن كان من امرأة لرجل أو لرجال، أو من رجل لامرأة أو نساء، أو إن اقترن به نحو مسكر أو أكثر منه أو انقطع إليه، ذكره الحلبي من أكابر أصحابنا.

القول السابع: إن صحت النية فيه لم يكره وإلا كره، قاله الخوارزمي في كافيه، ونازعه الأذري في هذا.

القول الثامن: يجوز الغناء وسماعه إن سلم من تضييع فرض أو حرمة مبيع، وكان من رجل أو محرم لرجل ولم يسمعه على قارعة الطريق، ولم يقترن به مكروه، ذكره الأستاذ أبو منصور.

القول التاسع: يحرم إن كان بجعل، كما نقل الأستاذ عن نص الشافعي رضي الله عنه.

القول العاشر: هو طاعة إن نوى به نزوع القلب على الطاعة، ومعصيته إن نوى به التقوية على المعصية، فإن لم ينو به طاعة ولا معصية فهو معفو عنه، وذكره ابن حزم، ونحوه الغزالي وغيره.

القول الحادي عشر: إن كان ما استعمل يحتمل وجهين جائزًا وحرامًا فسماعه جائز، وإن لم يحتمل إلا وجهًا واحدًا وهو وجه الفسق فحرام، ذكره الروياني عن بعض أصحابنا الخراسانيين.

رأي الإمام الشوكاني:

وبين الإمام الشوكاني رأيه وهو حرمة هذا النوع من الغناء، إذا كان مشتملاً على الأغاني المهيجة والواصفة للجمال والخمر والفجور، فقال - بعد ذكر طائفة من أحاديث الدف واللهو في النكاح: (وفي ذلك دليل على أنه يجوز في النكاح ضرب الأدفاف ورفع الأصوات بشيء من الكلام، نحو: أتيناكم ونحوه لا بالأغاني المهيجة للشروع المشتملة على وصف الجمال والفجور ومعاقرة الخمر، فإن ذلك يحرم في النكاح، كما يحرم في غيره، وكذلك سائر الملاهي المحرمة)^(١).

وذكر الإمام الشوكاني في موضع آخر قول المجوزين، وما دعموه من رواياتهم عن الصحابة والتابعين والعلماء. قال الشوكاني: (وأما مجرد الغناء من غير آلة، فقال الأدفوي في الإمتاع إن الغزالي في بعض تأليفه الفقهية نقل الاتفاق على حله، ونقل ابن طاهر وابن قتيبة أيضًا إجماع أهل المدينة عليه، وقال الماوردي: لم يزل أهل الحجاز يرخصون فيه في أفضل أيام السنة المأمور فيه بالعبادة والذكر).

قال ابن النحوي في العمدة: وقد روي الغناء وسماعه عن جماعة من الصحابة والتابعين:

فمن الصحابة: عمر، كما رواه ابن عبد البر وغيره، وعثمان كما نقله الماوردي وصاحب البيان والرافعي، وعبدالرحمن بن عوف كما رواه ابن أبي شيبة، وأبو عبيدة بن الجراح كما أخرجه البيهقي، وسعد بن أبي وقاص كما أخرجه ابن قتيبة، وأبو مسعود الأنصاري كما أخرجه البيهقي، وبلال وعبدالله بن الأرقم وأسامة بن زيد كما أخرجه البيهقي

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٦/ ٣٣٧).

أيضاً، وحمزة في الصحيح، وابن عمر كما أخرجه ابن طاهر، والبراء بن مالك كما أخرجه أبو نعيم، وعبدالله بن جعفر كما رواه ابن عبد البر، وعبدالله بن الزبير كما نقله أبو طالب المكي، وحسان كما رواه أبو الفرج الأصفهاني، وعبدالله بن عمرو كما رواه الزبير بن بكار، وقرظة ابن كعب كما رواه ابن قتيبة، وخوات بن جبير ورباح المعترف كما أخرجه صاحب الأغاني، والمغيرة بن شعبة كما حكاه أبو طالب المكي، وعمرو بن العاص كما حكاه الماوردي، وعائشة والربيع كما في صحيح البخاري وغيره.

وأما التابعون: سعيد بن المسيب، وسالم بن عمرو بن حسان، وخارجة بن زيد، وشريح القاضي، وسعيد بن جبير، وعامر الشعبي، وعبدالله بن أبي عتيق، وعطاء بن أبي رباح، ومحمد بن شهاب الزهري، وعمر بن عبدالعزيز، وسعد ابن إبراهيم الزهري.

وأما تابعوهم: فخلق لا يحصون، منهم الأئمة الأربعة^(١)، وابن عينة، وجمهور الشافعية.

انتهى كلام ابن النحوي واختلف هؤلاء المجوزون، فمنهم من قال بكرأته، ومنهم من قال باستحبابه^(٢).

الفرع الثاني

أدلة المذاهب ومناقشتها

تحرير محل النزاع: الكلام هنا على سماع غناء العشاق والمحبين أما الأنواع السابقة فلم يختلف العلماء فيها كما رأينا، كما أن هذا النوع من الغناء اتفق العلماء على حرمة، إذا كان مشتملاً على فواحش ومناكير باعتبار حرمة هذه الفواحش والمناكير وحرمة التصريح بما يخالف الشريعة الإسلامية في الكلام، كالاتهزاء بآيات الله أو الطعن واللمز أو التكلم في

(١) وهذا يتعارض مع ما نقل عن الأئمة الأربعة ومذاهبهم، وقد ذكرته فيما سبق بالتفصيل.

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٢٦٦/٨).

أعراض الناس وغيره، فهذا الكلام محرم لذاته، كذلك لو تغنى به إنسان حرم أيضاً، فهذا لا خلاف فيه، وإنما الخلاف وقع في الغناء المجرد عن ذلك، والمشتمل على ذكر العشق والمحبة ووصف النساء والوصال والهجر وغيره من عبارات المحبين، فهنا وقع الخلاف فيه، بين التحريم والكراهة والإباحة.

القائلون بالتحريم: هم جمهور الحنفية، وبعض المالكية، وبعض الشافعية كابن حجر الهيتمي، ورواية عند الحنابلة، وهو قول ابن تيمية وابن القيم.

القائلون بالكراهة: المشهور عند المالكية، والأظهر عند الشافعية، والراجح عند الحنابلة.

القائلون بالإباحة: ابن حزم من الظاهرية، وابن العربي من المالكية، وابن القيسراني من الشافعية. وهو رأي الغزالي إلا أنه قيده بقيود، ورواية عند الحنابلة.

وسأذكر - بإذن الله - أدلة المانعين سواء من حرّموا أو كرهوا، وأدلة المبيحين سواء من أباحوا بإطلاق أو أباحوا بقيود، كالإمام الغزالي، وما جرى عليها من مناقشة وأبدأ بأدلة المانعين:

أولاً: أدلة المانعين لسماع الغناء ومناقشتها:

استدل المانعون بأدلة من الكتاب والسنة والآثار، والمعقول، وهاك تفصيلها:

أ) أدلة القرآن الكريم:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾^(١).

ووجه الاستدلال: أن أكثر المفسرين على أن المراد بلهو الحديث الغناء، وهو مروي عن

(١) سورة لقمان، آية (٦).

ابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، ومجاهد، وعكرمة، وغيرهم.

وقد سئل ابن مسعود عن الآية، فقال: والله الذي لا إله غيره هو الغناء، يرددها ثلاث مرات^(١).

وهذه الآية تناولناها عند الحديث على سماع الآلات والمعازف، وهي التي استدل بها المحرمون، واستشهدنا بأقوال المفسرين.

وقد اعترض المجوزون لسماع الغناء باعتراضات على الاستدلال بهذه الآية، وقد ذكرنا اعتراضاتهم، وأوردنا أقوال الأئمة كالغزالي وابن العربي وابن حزم في المناقشة، وناقشنا الاستدلال بالآية نقاشاً وافياً يغنينا عن إعادته هنا، فليرجع إليه هناك^(٢).

٢- قول الله تعالى: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مَنِ اسْتَضَعَّتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكُمْ وَأَجْلِبَ عَلَيْهِمْ بِخَفْئِكُمْ وَرَجْلِكُمْ﴾^(٣).

ووجه الاستدلال: أنه ورد في تفسير هذه الآية أن المراد بصوت الشيطان هو الغناء، وهو مروي عن مجاهد وابن عباس. قال مجاهد: وصوته (الغناء والباطل)^(٤).

وقال القرطبي: (في الآية ما يدل على تحريم المزامير والغناء واللهو على قول مجاهد)^(٥).

وقد ذكرنا ذلك مسبقاً في أدلة المحرمين لسماع الآلات والمعازف، وأنهم استدلوا بهذه الآية، وذكرنا اعتراض المجوزين، وينسحب الكلام هنا، فقد اعترض المجوزون لسماع الغناء على تفسير صوت الشيطان بالغناء قالوا: لأنه احتمال من عدة احتمالات، فقد ورد عن ابن عباس في تفسيره للآية أنه قال في صوت الشيطان: (هو كل داعٍ إلى معصية)^(٦). وهو قول

(١) انظر: الدر المنثور للسيوطي (٣٠٧/٥ - ٣٠٩)، إغانة اللهفان لابن القيم (٣٥٩/١)، تفسير القرطبي (٥١/١٤).

(٢) انظر: أدلة المحرمين لسماع الآلات والمعازف - أدلة القرآن الكريم - الدليل الأول.

(٣) سورة الإسراء، آية (٦٤).

(٤) انظر: الدر المنثور (٣٤٨/٤)، تفسير القرطبي (٢٩٠/١٠)، تفسير القاسمي (٣٩٤٧/١٠)، روح المعاني

(١٠٣/١٥)، التسهيل لعلوم التنزيل (١٧٥/٢)، فتح القدير (٢٤١/٣).

(٥) انظر: تفسير القرطبي (٢٩٠/١٠).

(٦) انظر: الدر المنثور (٣٤٨/٤)، تفسير القرطبي (٢٩٠/١٠)، تفسير القاسمي (٣٩٤٧/١٠)، روح المعاني

(١٠٣/١٥)، التسهيل لعلوم التنزيل (١٧٥/٢)، فتح القدير (٢٤١/٣).

أكثر المفسرين، وقيل: بصوتك أي بوسوستك^(١)، وقد طرقة الاحتمال، فلا يصح الاستدلال به على تحريم سماع الغناء.

كما يمكن حمل الغناء هنا على فرض صحة الاحتمال الوارد في الآية - على الفاحش الممنوع منه عند الجميع، أما الغناء الذي لا فحش فيه فهو غير مقصود في الآية، لما ورد فيه من أدلة صحيحة صريحة.

٣ - قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾^(٢).

ووجه الاستدلال: قالوا إن الغناء من اللغو، فوجب الإعراض عنه، وترك سماعه^(٣).

واعترض على ذلك: من وجوه:

أ- إن سبب نزول الآية لا يدل على أنها في الغناء، فقد ورد في تفسيرها عن مجاهد أنه قال: ناس من أهل الكتاب أسلموا، فكان أناس من اليهود إذا مروا عليهم سبواهم، فأنزل الله هذه الآية فيهم^(٤).

فسبب نزول الآية لا شأن له بالغناء، وقد قال ابن القيم نفسه عندما استدل بها: (وهذه الآية وإن كان سبب نزولها خاصاً فمعناها عام متناول لكل من سمع لغواً فأعرض عنه، وقال بلسانه أو بقلبه لأصحابه (لنا أعمالنا ولكم أعمالكم)^(٥)).

(١) انظر: الدر المنثور (٤/٣٤٨)، تفسير القرطبي (١٠/٢٩٠)، تفسير القاسمي (١٠/٣٩٤٧)، روح المعاني (١٥/١٠٣)، التسهيل لعلوم التنزيل (٢/١٧٥)، فتح القدير (٣/٢٤١).

(٢) سورة القصص، آية (٥٥).

(٣) انظر: إغاثة اللهفان (١/٣٦٢).

(٤) انظر: الدر المنثور للسيوطي (٥/٢٥٣).

(٥) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/٣٦٣).

ب- لو سلمنا أن اللغو في الآية هو الغناء، فإن الآية استجبت للإعراض عنه، ولم توجه.

ج- كلمة اللغو ككلمة الباطل، تعني ما لا فائدة فيه، وصمغ ما لا فائدة فيه ليس محرماً، ما لم يضيع حقاً أو يشغل عن واجب.

د- إن كلمة اللغو كلمة عامة تشمل كل لغو، والمراد باللغو المنهي عنه هو سفه القول من السب والشتم، وكل كلام باطل، والغناء الفاحش يمكن إدخاله في هذا المعنى، وهو متفق على حكمه بخلاف الغناء الخالي من الفحش، فالآية لا وجه لتحريم الغناء بها، ولم يذكر المفسرون أنها في الغناء، وكلامهم يدل على غير ذلك^(١).

٤- قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾^(٢). وقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾^(٣).

وجه الاستدلال: أنه ورد عن بعض السلف أن الزور هو الغناء.

قال محمد بن الحنفية: الزور ههنا الغناء واللهو، وكذا قاله ليث عن مجاهد^(٤).

وقال ابن القيم: (وقال الكلبي: لا يحضرون مجالس الباطل، واللغو في الآية: كل ما يلغى ويطرح، والمعنى: لا يحضرون مجالس الباطل، وإذا مروا بكل ما يلغى من قول وعمل أكرموا أنفسهم أن يقفوا عليه أو يميلوا إليه. ويدخل في هذا: أعياد المشركين كما فسر لها به السلف والغناء، وأنواع الباطل كلها)^(٥).

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٢٦٩/٨).

(٢) سورة الفرقان، آية (٧٢).

(٣) سورة الحج، آية (٣٠).

(٤) انظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (١٤٨/٥)، تفسير ابن كثير (٣٢٩/٣).

إغاثة اللفهان لابن القيم (٣٦١/١).

(٥) انظر: إغاثة اللفهان لابن القيم (٣٦١/١).

وقال أيضًا: (وتأمل كيف قال سبحانه ﴿لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾، ولم يقل بالزور؛ لأن يشهدون بمعنى يحضرون، فمدحهم على ترك حضور مجالس الزور، فكيف بالتكلم به، وفعله ؟! والغناء من أعظم الزور)^(١).

واعترض على ذلك من وجوه:

أ- إن تفسير الزور في الآية بالغناء ليس هو التفسير الوحيد، بل ورد عن بعض المفسرين أنه فسر الآية تفسيرًا يبعد عن الغناء، فجعلها من (الشهادة) لا من (الشهود) يعني أنهم الذين لا تقع منهم شهادة الزور، وكذلك ورد عن قتادة: الكذب، وعن الضحاك، قال: الشرك، وبعضهم فسر الزور بأعياد المشركين، وما كان فيها من ضلالات الجاهلية، وانحرافات الوثنية، وهو مروي عن ابن عباس، وكذلك قال عكرمة: هو لقب كان في الجاهلية^(٢).

وهذه الاحتمالات الواردة في الآية تضعف الاستدلال بها على الغناء وسماعه، فالدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

ب- على فرض صحة تفسير الزور بالغناء، فإنه يحمل على الغناء الفاحش، الذي يحرض على الفسق ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ويقترب بالمنكرات، وهذا النوع من الغناء متفق على حرمة ومنعه بخلاف الغناء الخالي من الفحش.

ج- ليس في الآية ما يدل على الوجوب، أي وجوب الإعراض؛ لأن الآية في معرض مدح عباد الرحمن، كما مدحتهم في الآية الأخرى ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَمًا﴾ وليس هذا من الواجبات المفروضة.

٥ - قول الله تعالى: ﴿أَقِمْنَ هَذَا التَّحْدِيثَ تَعَجُّبُونَ ۖ وَتَصْحَكُونَ وَلَا تَتَّبِعُونَ ۖ وَأَنْتُمْ سَمِعْتُمْ﴾^(٣).

(١) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ٣٦٢).

(٢) انظر: الدر المنثور للسيوطي (٥/ ١٤٨)، تفسير ابن كثير (٣/ ٣٢٩)، التفسير الكبير للرازي (٢٣/ ٢٣)، فتح القدير للشوكاني (٣/ ٤٥١).

(٣) سورة النجم، آية (٥٩-٦١).

وجه الاستدلال: أنه ورد في تفسير معنى ' (سامدون) - أي: مغنون. قال عكرمة: عن ابن عباس قال: السمود: الغناء في لغة حمير، وسمد فلان إذا غنى. وقال عكرمة: كانوا إذا سمعوا القرآن تغنوا، فنزلت هذه الآية^(١).

واعترض على ذلك من وجوه:

أ- إن ذلك ليس هو التفسير الوحيد للآية، فإنه ورد في معنى ' (سامدون) معانٍ متعددة عن ابن عباس نفسه وعن غيره^(٢).

قال الراغب الأصفهاني في مفردات ألفاظ القرآن: (السامد: اللاهي الرافع من قولهم سمد البعير في سيره)^(٣).

وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث: (السامد: المنتصب إذا كان رافعاً رأسه ناصباً صدره.. وقيل: السامد: القائم في تحير، ثم قال: ومنه حديث ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَمِيعُونَ﴾، قال: مستكبرون. وحكى الزمخشري: أنه الغناء في لغة حمير، يقال: اسمدي لنا أي: غني)^(٤).

وأورد السيوطي في الدر المنثور: (قال ابن عباس في الآية: قال: كانوا يمرون على رسول الله ﷺ وهو يصلي شائخين، ألم تر إلى البعير كيف يخطو شائخاً).

وورد عن ابن عباس وقتادة: السمود هو: الغفلة والسهو عن الشيء.

(١) انظر: الدر المنثور للسيوطي (١٧٣/٦)، تفسير القرطبي (١٣٣/١٨)، تفسير أبي السعود (١٦٦/٨)، تفسير القاسمي (٥٥٩٠/١٥)، إغاثة اللهفان (٣٧٩/١)، السنن الكبرى للبيهقي (٢٢٣/١٠)، فتح القدير للشوكاني (١١٨/٥).

(٢) انظر: التفسير الكبير للرازي (٢٧/٢٩)، تفسير القرطبي (١٣٣/١٨)، الدر المنثور للسيوطي (١٧٣/٦)، تفسير أبي السعود (١٦٦/٨)، تفسير القاسمي (٥٥٩٠/١٥)، فتح القدير للشوكاني (١١٨/٥).

(٣) انظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (٤٢٤-٤٢٥).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣٩٨/٢).

وقال أيضًا: وأنتم سامدون أي مستكبرون.

وقال الضحاك: أشرون بطرون.

وقال مجاهد: غضاب مبرطمون، وقال غيره: لاهون غافلون معرضون^(١).

وقال القرطبي في تفسيره: (المعروف في اللغة سمد يسمد سمودا: إذا لها وأعرض، وفي الصحاح: سمد سمودا رفع رأسه تكبرًا، وكل رافع رأسه تكبرًا فهو سامد، وقال المبرد: سامدون: خامدون.

قال الشاعر:

أتى الحدثان نسوة آل حرب .: بمقدور سمدن له سمودا
فرد شعورهن السود بيضا .: ورد وجوههن البيض سودا^(٢)

واختلاف تفسير معنى (سامدون) في الآية يضعف الاستدلال بها على حرمة سماع الغناء، لأنه احتمال من بين احتمالات كثيرة، والمعاني الأكثر هي خلاف الغناء، والدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال.

ب- لو كانت الآية واردة في تحريم الغناء، لكان ينبغي أن يحرم الضحك، وعدم البكاء المذكور في الآية السابقة لها.

قال الغزالي ردًا على من احتجوا بآية على تحريم الغناء وسماعه: (ينبغي أن يحرم الضحك وعدم البكاء أيضًا، لأن الآية تشتمل عليه، فإن قيل: إن ذلك خصوصًا بالضحك على المسلمين لإسلامهم، فهذا أيضًا مخصوص بأشعارهم وغنائهم في معرض الاستهزاء بالمسلمين، كما قال تعالى: (والشعراء يتبعهم الغاؤون) وأراد به شعراء الكفار، ولم يدل ذلك

(١) انظر: الدر المنثور للسيوطي (٦/١٧٣).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (١٨/١٣٣).

على 'تحريم نظم الشعر نفسه' (١).

ج - على 'فرض معنى' (سامدن) أي مغنون، فإن الآية ليس فيها ما يدل على 'التحريم، وإنما هي واصفة لحال الكفار مع المسلمين، واستهزائهم بهم، ومن ذلك استهزاؤهم بالغناء، فالآية تعني كل غناء فاحش يستهزأ به أو يعرض به على المسلمين، ولا تشمل الغناء الذي لا فحش فيه ولا استهزاء بدليل سبب نزولها.

قال عكرمة: كانوا إذا سمعوا القرآن تغنوا به، فنزلت الآية (٢).

فإن كان الغناء ليس لغرض الإعراض عن القرآن، فلا شيء فيه، وليس مقصوداً من الآية. وتحتل الآية على 'نوع من الغناء، وهو الفاحش المتفق على حرمة.

(ب) أدلة السنة النبوية:

١ - عن أبي قلابة عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ أتى على أزواجه وسواق يسوق بهن يقال له أنجشة، فقال: «ويحك أنجشيه رويداً سوقك بالقوارير» (٣).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ لم يأمن فتنه النساء بغناء أنجشة، فأمره بالتوقف عنه وهذا فيه منع للغناء (٤).

وصحح النووي قول طائفة من العلماء في أن معنى الحديث: (أن أنجشة كان حسن الصوت، وكان يحدو بهن وينشد شيئاً من التعريض والرجز وما فيه تشبيب، فلم يأمن أن يفتنهن، ويقع في قلوبهن حداؤه، فأمره بالكف عن ذلك) (٥).

واعترض على ذلك من وجوه:

(١) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١٦٥/٦).

(٢) انظر: الدر المنثور للسيوطي (١٧٣/٦)، تفسير القرطبي (١٨٣/١٨)، إغاثة اللهفان (٣٧٩/١).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (٣٦٦/١).

(٥) انظر: شرح مسلم للنووي (٨١/١٥).

- أ- ليس في الحديث ما يدل على أن النبي ﷺ منع أنجشة من الغناء، أو أمره بالتوقف.
- ب- الحديث وارد في الحداء في السفر، وهو متفق على جوازه ما لم يحمل كلامًا فاحشًا.
- ج- على فرض أن النبي ﷺ أمره بالتوقف فيحمل ذلك على الغناء الذي يسبب الفتنة، ويوقع فيها خاصة في وجود النساء اللاتي يتأثرن بهن، وقد يقعن في الفتنة بهذا الغناء فيمنع هذا الغناء. أما إذا كان الغناء لا يسبب فتنة، وليس بحضرة نساء فيخرج من هذا المنع.
- د- دلالة الحديث فيها احتمالات، ومن احتمالاته أن المقصود هو الأمر بالرفق في السوق بالنساء.

قال البغوي في شرح السنة: (المراد بالقوارير: النساء شبههن بالقوارير لضعف عزائمهن والقوارير يسرع إليها الكسر، وكان أنجشة غلامًا أسود، وفي سوقه عنف، فأمره أن يرفق بهن في السوق، كما يرفق بالدابة التي عليها قوارير. وفيه وجه آخر: وهو أن أنجشة كان حسن الصوت بالحداء، فكان يحدوهم وينشدهم القريض والرجز ما فيه تشبيب، فلم يأمن أن يقع في قلوبهن حداؤه، فأمر بالكف عن ذلك، وشبه ضعف عزائمهن وسرعة تأثر الصوت فيهن بالقوارير في سرعة الآفة إليها)^(١).

٢- عن عقبة بن عامر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل إلا ثلاثة: رميه بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته أهله، فإنهم من الحق»^(٢).

وجه الاستدلال: أن الغناء من اللهو الباطل، لأن غاية المستمعين له هو اللهو

(١) شرح السنة للبغوي (١٣/١٥٧-١٥٨).

(٢) رواه الترمذي، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله (٤/١٤٩)، رقم (١٦٣٧).

- وابن ماجه، كتاب الجهاد، باب الرمي في سبيل الله (٢/٥١٦)، رقم (٢٨١١).

- والدارمي، كتاب الجهاد، باب في فضل الرمي والأمر به (٢/٦٥٠)، رقم (٢٣١٦).

- والحاكم في المستدرک، کتاب الجهاد (٢/١٠٤) (٢٤٦٨)، وأحمد في المسند (٥/١٣٧)، رقم (١٦٨٤٩).

- وابن أبي شبة في مصنفه، كتاب فضل الجهاد (٤/٥٩٨)، رقم (٢٤٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٩٤١).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب السبق والرمي، باب التحريض على الرمي (١٤/٤١٦)، رقم (٢٠٢٩١).

والترويح والتخفيف، ولم يستثن رسول الله ﷺ من اللهو الباطل إلا ما ذكره الحديث.

واعترض على ذلك من وجوه:

أ- إن الحديث ضعفه بعض العلماء، كالإمام الحافظ العراقي^(١) الذي قال عنه في تخريج الإحياء: في سنده اضطراب، وكذلك ضعفه الألباني - رحمه الله - في تخريج فقه السيرة للغزالي، وذكره في ضعيف الجامع الصغير وزيادته، وذكره في ضعيف أبي داود^(٢).

ب- على التسليم بصحته، فقد ذكر الغزالي في الإحياء أن كلمة (باطل) لا تدل على التحريم، بل تدل على عدم الفائدة^(٣). قال الشوكاني: (وهو جواب صحيح، لأن ما لا فائدة فيه من قسم المباح)^(٤).

ج- إن هذا الحصر غير مراد فإن التلهي بالنظر إلى الحبشة وهو ما ورد في الصحيحين جائز، وهو خارج عن هذه الثلاثة. قال الإمام الغزالي: (بل يلحق بالمحصور غير المحصور قياساً، كحديث «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث» فإنه يلحق به رابع وخامس، وكذلك ملاعبته لامرأته لا فائدة له إلا التلذذ، وفي هذا - أي الغناء - تلذذ فأشبهها، على أن التفرج في البساتين وسماع أصوات الطيور، وأنواع

(١) هو عبد الرحيم بن حسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، يعرف بالعراقي، كردي الأصل، من كبار المحدثين الحفاظ، شافعي، أصولي، لغوي، ولد بجهة إربل بالعراق، وقدم مصر صغيراً مع والده، فتعلم ونبغ، ورحل إلى دمشق وحلب والحجاز والإسكندرية، وأخذ عن جماعة من العلماء، توفي بالقاهرة. من مصنفاته: الألفية في علوم الحديث، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الآثار. ولد عام (٧٢٥هـ)، توفي عام (٨٠٦هـ).

انظر: معجم المؤلفين (٥/ ٢٠٤)، الضوء اللامع (٤/ ٧١)، حسن المحاضرة للسيوطي (١/ ٢٠٤).

(٢) إحياء علوم الدين بتخريج الحافظ العراقي (٧/ ٦٦٥-٦٧٦)، ضعيف الجامع الصغير (١٧٣٢)، وضعيف أبي داود (٢٣٢)، فقه الغناء والموسيقى للشيخ القرطبي (ص ٤٥).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٧/ ٦٧٥-٦٧٦).

(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٢/ ٢٧٠).

المداعبات مما يلهو به الرجل لا يحرم عليه شيء منها، وإن جاز وصفه بأنه باطل^(١).

٣- عن أبي أمامة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «لا تبيعوا القينات ولا تشتروهن ولا تعلموهن، ولا خير في تجارة فيهن، وثمنهن حرام في مثل هذا نزلت هذه الآية: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾»^(٢).

وجه الاستدلال: أن رسول الله ﷺ حرم بيع وشراء القينات وحرم أثمانهن فمن باب أولى يحرم غناؤهن فيحرم الاستماع لهن - والقينات، جمع قينة: وهي الأمة التي تغني. قال الزمخشري: والقينة عند العرب الأمة والقين العين، قال: وإنما خص الأمة لأن الغناء أكثر ما يكون يتولاه الإماء دون الحرائر^(٣).

وقال ابن الأثير في نهاية غريب الحديث: (القينة الأمة غنت أم لم تغن وكثيراً ما تعلق على القينة من الإماء)^(٤).

واعترض على ذلك من وجوه:

أ- إن هذا الحديث ضعفه العلماء، وقد قال الترمذي: هذا حديث غريب، وعلي بن يزيد يضعف في الحديث. وفي سند الحديث عبيد الله بن زحر، قال أبو مسهر: إنه صاحب كل معضلة، وقال يحيى بن معين^(٥): حديثه عندي ضعيف، وقال ابن المديني: منكر الحديث.

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٧/ ٦٧٥-٦٧٦).

(٢) رواه الترمذي، كتاب البيوع، باب كراهية بيع القينات (٣/ ٥٧٩)، رقم (١٢٨٢)، وكتاب تفسير القرآن، باب سورة لقمان (٥/ ٣٢٢)، رقم (٣١٩٥). رواه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٨٠)، رقم (٧٧٤٩).

(٣) انظر: فيض القدير للمناوي (٦/ ٦٠).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٣٥).

(٥) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي، أبو زكريا، من أئمة الحديث، ومؤرخي رجاله، نعتة الذهبي بسيد الحفاظ، وقال ابن حجر العسقلاني: (إمام الجرح والتعديل)، وقال ابن حنبل (أعلمنا بالرجال)، كان أبوه علي خراج الري، فخلف له ثروة أنفقها في طلب الحديث، توفي بالمدينة حاجاً. من تصانيفه: التاريخ والعلل، معرفة الرجال. ولد عام (١٥٨ هـ)، توفي عام (٢٣٣ هـ).

انظر: الأعلام للزركلي (١٠/ ٢١٨)، تذكرة الحفاظ (٢/ ١٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٠-٢٨٨).

وقال الدراقطني^(١): ليس بالقوي وشيخه علي متروك. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًا، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن زيد أتى بالطامات. وقال عنه الحافظ ابن حجر في التقریب: (صدوق يخطئ). وقال عن علي بن يزيد أيضًا: (ضعيف)^(٢). وقال الألباني في ضعيف الجامع: (ضعيف)^(٣).

ب- علي فرض صحة الحديث، فإنه يمنع القينات، وهو غناء الإماء للرجال، وكذلك يحمل علي منع الغناء الفاحش، ويستثنى منه الغناء الخالي من الفحش، حتى لا يتعارض مع الأحاديث الصحيحة التي سنذكرها فيما بعد في جواز الغناء.

٤ - استدلو بالأحاديث الواردة في الخسف والمسح عند اتخاذ المغنيات والمعازف:

حديث عمران: (في هذه الأمة خسف.. إذا ظهرت القينات والمعازف)^(٤).

وحديث علي: (إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة...) (٥).

وحديث أبي هريرة: (إذا اتخذ الفيء دولا...) (٦).

(١) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن، البغدادي، الدراقطني، نسبة إلى دار القطن محله ببغداد، إمام كبير، ومحدث حافظ وفقه مقرر، سمع الحديث من أبي القاسم البغوي وخلق كثير ببغداد والكوفة والبصرة وواسط، وتوفي ببغداد، ودفن قريباً من معروف الكرخي، من تصانيفه: كتاب السنن، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المجتبى من السنن المأثورة، المختلف والمؤتلف (في أساء الرجال). ولد عام (٣٠٦هـ)، توفي عام (٣٨٥هـ).

انظر: شذرات الذهب (٣/١١٦)، تذكرة الحفاظ (٣/١٨٦)، الأعلام للزركلي (٥/١٣٠)، معجم المؤلفين (٧/١٥٧).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٣/٦-٧)، نيل الأوطار (٨/٢٦٣)، تقريب التهذيب (٣٧١)، رقم (٤٢٩٠)، (٤٠٦)، رقم (٤٨١٧).

(٣) انظر: ضعيف الجامع للألباني (٦١٨٩).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

وحديث أبي أمامة: (تبيت طائفة من أمتي ...) (١).

وقد ذكرناها في حديثنا عن سماع الآلات والمعاظف واعترض عليها بضعفها وعدم نهوض الاستدلال بها، ويضاف إلى ذلك أنها تحمل على الغناء الفاحش، خاصة وأنه قرن بشرب الخمر، وأعمال الفسق والمجون، كذلك وقد عارضتها أحاديث صحيحة في غناء الجاريتين وغيرهما، فلا يعارض الصحيح بالضعيف ولا يقوى عليه.

وهناك جملة من الأحاديث التي استدل بها المانعون، أوردها القرطبي في تفسيره والشوكاني في نيله نذكرها إتماماً لأدلتهم (٢):

• عن عمر بن الخطاب - عن النبي ﷺ قال: «ثمن القينة سحت وغناؤها حرام، والنظر إليها حرام، وثمرتها من ثمن الكلب، وثمر الكلب سحت، ومن نبت لحمه من سحت فالنار أولى به» (٣).

• عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «ما رفع رجل بعقيرته غناء إلا بعث الله شيطانين يجلسان على منكبيه يضربان بأعقابهما على صدره حتى يسكت متى سكت» (٤).

• عن أبي موسى الأشعري - عن النبي ﷺ قال: «من استمع إلى صوت غناء لم يؤذن له أن يسمع الروحانيين». فقيل: ومن الروحانيين يا رسول الله؟ قال: «قراء أهل الجنة» (٥).

(١) سبق تخريجه.

(٢) وأنه أن غالب هذه الأحاديث لم أعثر عليها في كتب السنة، وإننا ذكرها القرطبي في تفسيره والشوكاني في نيله.

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير، كتاب العشرة المبشرين بالجنة، باب نسبة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٧٣ / ١)، رقم (٨٧).

(٤) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٨ / ١٨٠)، رقم (٧٧٤٩).

(٥) انظر: تفسير القرطبي (١٤ / ٥٤).

- وعن عائشة عن النبي ﷺ قال: «من مات وعنده جارية مغنية فلا تصلوا عليه»^(١).
- وعن أنس عن النبي ﷺ قال: «من جلس إلى قينة يسمع منها صب في أذنه الآنك يوم القيامة»^(٢).
- وعن ابن مسعود أن النبي ﷺ سمع رجلاً يتغنى من الليل، فقال: «لا صلاة له، لا صلاة له، لا صلاة له»^(٣).
- وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «استماع الملاحى معصية، والجلوس عليها فسق، والتلذذ بها كفر»^(٤).

وهذه الأحاديث اعترض عليها، من جهة ضعف سندها، وعدم صحتها من جهة دلالتها وذلك بحملها على الغناء الفاحش المتفق على حرمة، لأنها تتعارض مع الأدلة الصحيحة الواردة في جواز الغناء، فيجمع بينهما بكونها في فاحش الغناء، وغيرها من الأحاديث المجيزة للغناء تحمل على الغناء الخالي من الفحش والمنكرات.

ج) الآثار:

واستدل المانعون لسماع الغناء بجملة من الآثار، منها:

- (١) انظر: تفسير القرطبي (١٤ / ٥٤).
- (٢) انظر: تفسير القرطبي (١٤ / ٥٣)، نيل الأوطار للشوكاني (٨ / ٢٦٤)، وعزاه إلى أبي يعقوب النيسابوري في المناهى وعزاه السيوطي في الجامع الصغير لابن عساكر ورمز لضعفه (٦ / ٦٠)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٠ / ٥٤١)، (ص ٧٨١).
- (٣) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨ / ٢٦٤)، وعزاه إلى أبي يعقوب النيسابوري في المناهى وعقوبات المعاصي.
- (٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨ / ٢٦٤)، وعزاه إلى أبي يعقوب النيسابوري في المناهى وعقوبات المعاصي، وأورده الزبيدي في إتخاف السادة المتقين (٦ / ٤٧٢).

أولاً: آثار الصحابة:

- ١- قول عبد الله بن مسعود: (الغناء ينبت النفاق في القلب)، ونسب هذا أيضًا لإبراهيم النخعي^(١).
- ٢- قول عثمان بن عفان: (ما تغنيت ولا تمنيت ولا مسست ذكرى يميني مذ بايعت بها رسول الله ﷺ)^(٢).
- ٣- قول رجل لابن عباس: ما تقول في الغناء؟ أحلال هو أم حرام؟ فقال: لا أقول حرامًا إلا ما في كتاب الله، فقال: أفحلال هو؟ فقال: ولا أقول ذلك، ثم قال: رأيت الحق والباطل إذا جاء يوم القيامة، فأين يكون الغناء؟ فقال الرجل: يكون مع الباطل، فقال له ابن عباس: اذهب فقد أفتيت نفسك. وروي مثله عن ابن عمر^(٣).
- ٤- قول جابر: احذروا الغناء فإنه من قبل إبليس وهو شرك عند الله ولا يغني إلا الشيطان^(٤).
- ٥- مر ابن عمر بقوم محرمين وفيهم رجل يتغنى، قال: ألا لا سمع الله لكم. ومر بجارية

-
- (١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٦٤)، نهاية المحتاج (٨/ ٢٨١)، المغني (٦/ ١٧٥)، تلبس إبليس (٢٣٥)، كشف الخفاء (٢/ ٨٠)، فتاوى ابن تيمية (١٥/ ٣١٤)، موسوعة فقه إبراهيم النخعي (٢/ ٦١٩).
- ورواه ابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (١٢).
- والسيوطي في الدر المنثور (٥/ ٣٠٨).
- وأبو داود، كتاب الأدب، باب كراهية الغناء والزمر (٢/ ٦٩٩)، رقم (٤٩٢٧).
- وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجامع، باب الغناء والدف (١١/ ٤)، رقم (١٩٧٣٧).
- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب الرجل يغني فيتخذ الغناء صنعة (١٥/ ٣٢٧)، رقم (٢١٦٠٨-٢١٦٠٩-٢١٦١٠). وفي شعب الإبان له (٥٠٩٨).
- وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (١٣).
- (٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ١٩٢)، رقم (٥٠٦١)، وانظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٦/ ١٦٦).
- (٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، إباحة الرجل يغني ويتخذ الغناء صنعة (١٥/ ٣٢٨)، رقم (٢١٦١٣)، وانظر: إغاثة اللفهان لابن القيم (١/ ٣٦٣)، تلبس إبليس (٢٣٥).
- (٤) انظر: عمدة القاري للعيني (٦/ ٢٧١).

صغيرة تغني، فقال: لو ترك الشيطان أحدًا لترك هذه^(١).

٦ - أخبرت أم علقمة أن بنات أخي عائشة - ختن، فقيل لعائشة: ألا ندعو لهن من يلهيهن؟ قالت: بلى، فأرسلت إلى عدي فأتاهن، فمرت عائشة في البيت فرأته يتغنى ويحرك رأسه طربًا، وكان ذا شعر كثير، فقالت: أف شيطان، أخرجوه، أخرجوه^(٢).

ثانيًا: آثار التابعين:

١ - قال الفضيل بن عياض: الغناء رقية الزنى^(٣).

٢ - قال الشعبي: لعن الله المغني والمغنى له^(٤).

٣ - قال الضحاك: الغناء مفسدة للقلب مسخطة للرب^(٥).

٤ - جاء رجل إلى الحسن فقال له: يا أبا سعيد إن لي جارية حسنة الصوت، لو علمتها الغناء لعلني آخذ بها من مال هؤلاء، قال الحسن: إن إسماعيل كان يأمر أهله بالصلاة والزكاة، وكان عند ربه مرضيًا، فأعاد عليه القول ثلاث مرات، كل ذلك يقول الحسن: إن إسماعيل كان يأمر أهله بالصلاة والزكاة^(٦).

٥ - قال يزيد بن الوليد: يا بني أمية إياكم والغناء، فإنه ينقص الحياء، ويزيد في الشهوة، ويهدم المروءة، وإنه لينوب عن الخمر، ويفعل ما يفعل المسكر، فإن كنتم لا بد

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب الرجل يغني ويتخذ الغناء صنعة (١٥/٣٢٧)، رقم (٢١٦١١). والأدب المفرد للبخاري (ص ٣٤٥).

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات باب الرجل يغني (١٥/٣٢٧)، رقم (٢١٦١٢)، والأدب المفرد (ص ٥٥٠).

(٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان (٤/٢٨٠)، رقم (٥١٠٨)، وانظر: تلبس إبليس لابن الجوزي (ص ٢٣٥)، كشف الخفا (٨٢/٢)، الدر المنثور (٥/٣٠٨).

(٤) انظر: تلبس إبليس (ص ٣٦٠)، كشف الخفاء (٢/١٤٣)، ورواه ابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (١٩).

(٥) انظر: تلبس إبليس (ص ٢٣٥).

(٦) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٥/٣٣٣)، رقم (٢١٦٢٩).

فاعلين فجنبوه النساء، فإن الغناء داعية الزنا^(١).

٦- قال محمد بن الفضل الأزدي: نزل الخطيئة برجل من العرب، ومعه ابنته مليكة، فلما جن الليل سمع غناءً، فقال لصاحب المنزل: كف هذا عني، فقال: وما تكره من ذلك؟ فقال: إن الغناء رائد من رادة الفجور، ولا أحب أن تسمعه هذه يعني ابنته فإن كففته وإلا خرجت عنك^(٢).

٧- قال خالد بن عبد الرحمن: كنا في عسكر سليمان بن عبد الملك، فسمع غناء من الليل، فأرسل إليهم بكرة فجيء بهم، فقال: إن الفرس ليصهل فتستودق له الرمكة، وإن الفحل ليهدر فتضيع له الناقة، وإن التيس لينب فتستحرم له العنز، وإن الرجل ليتغنى فتشتاق إليه المرأة، ثم قال: أخصوهم، فقال عمر بن عبد العزيز: هذه المثلة ولا تحل، فحل سبيله، قال: فخلّ سبيلهم^(٣).

٨- كتب عمر بن عبد العزيز إلى مؤدب ولده: ليكن أول ما يعتقدون من أدبك بغض الملاهي التي بدؤها من الشيطان وعاقبتها سخط الرحمن، فإنه بلغني عن الثقات من أهل العلم أن صوت المعازف واستماع الأغاني واللهج بها ينبت النفاق في القلب كما ينبت العشب الماء^(٤).

واعترض على الاستدلال بهذه الآثار من وجوه:

١- إن قول ابن مسعود (الغناء ينبت النفاق في القلب) ليس في كل الأحوال، وإن هذه الكلمة قد تعني المغني أكثر من السامع له، حيث يقع في قلب المغني العجب والرياء فيمكن دخول النفاق في قلبه دون المستمع. وأعطى الإمام الغزالي هذه الكلمة تفسيراً مقبولاً، حيث

(١) انظر: إغاثة اللفهان لابن القيم (١/ ٣٦٥)، تلبس إبليس (ص ٢٣٥)، ورواه ابن أبي الدنيا والبيهقي كما في الدر المنثور (٣٠٨/٥).

(٢) انظر: إغاثة اللفهان لابن القيم (١/ ٣٦٥).

(٣) انظر: إغاثة اللفهان لابن القيم (١/ ٣٦٥).

(٤) انظر: إغاثة اللفهان لابن القيم (١/ ٣٧٠)، تلبس إبليس (٢٣٥).

جعل حكم هذه الكلمة بالنسبة للمغني لا للسامع، إذ كأن غرض المغني أن يعرض نفسه على غيره، ويروج صوته عليه، ولا يزال ينافق ويتودد إلى الناس ليرغبوا في غنائه، ومع ذلك قال الغزالي: (وذلك لا يوجب تحريمًا، فإن لبس الثياب الجميلة وركوب الخيل الممهلجة وسائر أنواع الزينة والتفاخر بالحرث والأنعام والزرع وغير ذلك، ينبت النفاق في القلب، ولا يطلق القول بتحريم ذلك كله، فليس السبب في ظهور النفاق على القلب: المعاصي، بل إن المباحات التي هي مواقع نظر الخلق أكثر تأثيرًا)^(١).

٢- إن قول عثمان (ما تغنيت ولا تمنيت...) ليس فيه ما يدل على حرمة استماع الغناء، لأن الأشياء التي تركها عثمان ليست من قبيل المعاصي والمحرمات، فهو قال: (ولا تمنيت) والتمني ليس حرامًا، وكذلك مس الذكر باليمين ليس حرامًا^(٢). وإنما هو من باب الاستحباب والآداب، كما أن عثمان لم يكن يترك إلا الحرام، فإنه قد يترك الشبهات ويترك المكروهات، ويترك بعض المباحات خشية التوسع فيها.

٣- إن بعضهم أنكر الغناء، حيث كان في وضع لا يناسبه كإنكار ابن عمر على المحرمين، لأن الغناء بالمحبة والوصال لا يتناسب مع وقت الإحرام والتوجه إلى أداء شعائر الحج أو العمرة.

٤- إن أقوال الصحابة والتابعين في ذلك تحمل على الكراهة لا على التحريم خاصة تردد ابن عباس عندما سئل، فلم يقل حرامًا، ولم يقل حلالاً، وقوله فيما بعد يدل على الكراهة

٥- إن أقوالهم تحمل على الغناء الفاحش الذي يصد عن ذكر الله، ويلهي عن أداء الفرائض، وفيه فتنة وتحريك للشهوات، خاصة أن بعضهم أنكر الغناء بين الرجال والنساء، وقول (الغناء رقية الزنا)، دليل على أن المقصود هو الغناء الذي يفتن الرجال والنساء، فهو

(١) انظر: إحياء علوم الدين، للغزالي (٢/ ٢٨٦).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين، للغزالي (٢/ ٢٨٦).

سبيل الزنا، والعياذ بالله، فيحمل منع البعض كقول يزيد بن الوليد (وإنه لينوب عن الخمر ويفعل ما يفعل المسكر)، وقول الخطيئة (ولا أحب أن تسمعه ابنتي) يحمل على ما ذكرنا من الغناء الفاحش والمنكر.

٦- إن أقوالهم في ذلك تحمل على الغناء الذي تصاحبه الآلات والمعازف، فإن الغناء إذا أطلق لم يفرق بين ما إذا كان يصاحبه آلة أو لا، فقد يقصد به الغناء المصاحب للمعازف الممنوعة دون غيره.

٧- إن أقوالهم في ذلك تحمل على التورع، وترك التوسع في المباحات، وترك ما لا يليق، أخذًا بالحديث الذي رواه الترمذي عن النبي ﷺ قال: (لا يبلغ عبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرًا مما به بأس).^(١)

٨- إن أقوالهم معارضة بأقوال غيرهم - كما سنذكر باستدلالات المجوزين - وإذا تعارضت الأقوال لم يصح الاستدلال بها، فقد ورد عن جمع من الصحابة والتابعين إباحة الغناء واستماعه، وهو خلاف ما نقل.

٩- إنه لا حجة في أقوالهم دون أقوال رسول الله ﷺ، وقد ورد في السنة استماعه للجارييتين، وهما تغنيان عند عائشة، وغناء الناذرة، والربيع بنت معوذ وغيرهن فلا ترد السنة لأقوال الصحابة والتابعين، وإنما توجه أقوالهم لما حرم من الغناء المخالف.

د) المعقول:

استدل المانعون لسماع الغناء بأدلة عقلية، وهي: قاعدة سد الذرائع، وقاعدة اتقاء الشبهات.

- (١) رواه الترمذي كتاب صفة القيامة عن عطية السعدي (٥٤٧/٤)، رقم (٢٤٥١).
- وابن ماجه، كتاب الزهد، باب الورع والتقوى (٥٠٦/٣)، رقم (٤٢١٥).
- والحاكم، كتاب الرقائق (٣٥٥/٤)، رقم (٧٨٩٩).
- والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٩/٨)، رقم (١٠٩٧٣). وفي شعب الإيمان له (٥٧٤٥).
- والطبراني في المعجم الكبير (٤٤٦).

أولاً :- قاعدة سد الذرائع:

قالوا إن الغناء واستماعه قد يفتح باباً للفساد، ويؤثر سلبيًا على من يؤديه أو يسمعه خاصة أن من داوم عليه كانت للغناء عليه آثار سلبية، ولو سلمنا إباحة الغناء في الأصل، فإن المباح إذا خشي منه أن يؤدي إلى حرام منع، وهو ما يعرف بسد الذرائع، فهي: منع أمر مباح خشية أن يؤدي إلى حرام. فوجب سد هذا الباب خشية تحقيق آثاره السلبية المضرة بالقلب والروح والأخلاق.

وقد تناول الإمام ابن القيم في كتابه إغاثة اللهفان الآثار السلبية التي ينتجها الغناء، فقال: (فمن خواصه: أنه يلهي القلب، ويصدّه عن فهم القرآن وتدبره، والعمل بما فيه، فإن القرآن والغناء لا يجتمعان في القلب أبدًا، لما بينهما من التضاد، فإن القرآن ينهى عن اتباع الهوى، ويأمر بالعفة، ومجانبة شهوات النفس، وأسباب الغي، وينهى عن اتباع خطوات الشيطان، والغناء يأمر بضد ذلك كله، ويحسّنه ويهيج النفوس إلى شهوات الغي فيثير كامنها، ويزعج قاطناتها، ويحركها إلى كل قبيح ويسوقها إلى وصل كل مليحة وملح، فهو والخمر رضيعا لبان، وفي تهيجهما على القبائح فرسا رهان، فإنه صنو الخمر، ورضيعه، ونائبه، وحليفه، وخدينه، وصديقه، عقد الشيطان بينهما عقد الإخاء الذي لا يفسخ، وأحكم بينهما شريعة الوفاء التي لا تنسخ، وهو جاسوس القلب، وسارق المروءة، وسوس العقل، يتغلغل في مكامن القلوب، ويطلع على سرائر الأفئدة، ويدب إلى محل التخيّل، فيثير ما فيه من الهوى والشهوة والسخافة، والرقاعة، والرعونّة، فيبنيما ترى الرجل وعليه سمة الوقار، وبهاء العقل، وبهجة الإيمان، ووقار الإسلام، وحلاوة القرآن فإذا استمع الغناء ومال إليه نقص عقله، وقلّ حياؤه، وذابت مروءته، وفارقه بهاؤه، وتخلّى عنه وقاره، وفرح به شيطانه، وشكا إلى الله تعالى إيمانه، وثقل عليه قرآنه)^(١).

ويؤكد ابن الجوزي في كتابه تلبس إبليس أن سماع الغناء ذريعة إلى المفاسد وأكبرها الزنا فيقول: (اعلم أن سماع الغناء يجمع شيئين، أحدهما: أنه يلهي القلب عن التفكير في عظمة

(١) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/٢٤٨).

الله سبحانه وتعالى والقيام بخدمته، والثاني: أنه يميله إلى اللذات العاجلة التي تدعو إلى استيفائها من جميع الشهوات الحسية ومعظمها النكاح^(١).

وقال أيضًا: (وأما المعنى، فقد بينا أن الغناء يخرج الإنسان عن الاعتدال، ويغير العقل، وبيان هذا أن الإنسان إذا طرب فعل ما يستقبحه في حال صحته من غيره من تحريك رأسه وتصفيق يديه، ودق الأرض برجليه، إلى غير ذلك مما يفعله أصحاب العقول السخيفة، والغناء يوجب ذلك، بل يقارب فعله فعل الخمر في تغطية العقل، فينبغي أن يقع المنع منه)^(٢).

اعتراض المجيزين على الاستدلال بقاعدة سد الذرائع^(٣):

واعترض المجيزون على هذا الاستدلال، بأن قاعدة سد الذرائع قاعدة معتبرة، وهي من أرسخ قواعد الشرع، ودعائم الفقه بشرط أن تستخدم في موضعها وفي إطارها دون غلو ولا تفريط.

وقد قرر العلماء المحققون من أمثال الإمام القرافي والشاطبي أن المبالغة في سد الذرائع كالمبالغة في فتحها كلتاها تفسد أكثر مما تصلح، وتضر أكثر مما تنفع، والمبالغة في فتح الذرائع تجلب من المفساد ما أشار إليه كلام المانعين، وما تناوله الإمامان ابن الجوزي وابن قيم، فإن المفساد المذكورة لا أحد يرضى بتحقيقها، أو يقره أو يدعو له، ومثلها المبالغة في سد الذرائع، فإنها تحرم المجتمع من مصالح معتبرة، ومن خيرات كثيرة، وتحرم عليه طيبات قد أحلها الله له، وتضييق عليه فيما وسع الله له، وربما تنتهي إلى تغيير طبيعة الدين الذي قام على اليسر لا على العسر، وعلى التخفيف لا على التشديد، وعلى التبشير لا على التنفير إلى دين مترمت متشدد أشبه برهبانية النصاري، ومانوية الفرس، وغيرهما من الأديان والفلسفات

(١) انظر: تلبس إبليس (ص ٢٢٢).

(٢) انظر: تلبس إبليس (ص ٢٣٦).

(٣) انظر: فقه الغناء والموسيقى، للشيخ د. يوسف القرضاوي (ص ٧٣-٧٤).

التي أسست على النظرة التشاؤمية للحياة وللإنسان، وهي تنافي النظرة التي قام عليها الإسلام، وعبرت عنها الآية الكريمة، وهي تحدد معالم الرسالة المحمدية في كتب الأقدمين من التوراة والإنجيل أو تصف صاحب الرسالة بأنه ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾^(١).

وقد قرر الإمام القرافي في (الفروق) أن الذرائع على ثلاثة أقسام:

١ - قسم أجمعت الأمة على سده: وهو ما كان أداء الفعل فيه إلى مفسدة أمرًا مقطوعًا به أو ظنًا قريبًا من القطع بحسب العرف والعادة الجارية بين الناس.

ومثل له بحفر بئر في الطريق العام السلوك، فإنه يؤدي بحسب العادة قطعًا إلى وقوع الناس فيه فلا خلاف في سد هذه الذريعة.

٢ - وقسم أجمعت الأمة على فتحه: وهو ما كان أداء الفعل فيه إلى مفسدة نادرًا وإن كان ممكنًا، وسده يضيع على الناس مصالح كبيرة في حياتهم، ومثاله زراعة العنب الذي يمكن أن يتخذ منه الخمر، وأيضًا تجاور الناس في البيوت الذي قد يؤدي إلى وقوع الزنى. ولكن هذه المخاوف والاحتمالات البعيدة لم تعتبر شرعًا لندرتها وضعفها أمام المنافع الجمة التي يحصلها الناس من وراء زراعة العنب أو تجاور الناس في البيوت.

٣ - وقسم اختلف فيه، وهو ما كان الفعل فيه مؤديًا إلى المفسدة بكثرة لا تصل إلى القطع ولا إلى الظن القريب منه، وهذا يسده الإمام مالك دون غيره^(٢).

وربما يدخل المانعون الغناء في هذا القسم.

(١) سورة الأعراف، آية (١٥٧).

(٢) انظر: الفروق للقرافي (٢/٢٢).

كما أنه إذا وضعنا الضوابط الشرعية والشروط المرعية للغناء المباح فلسبنا في حاجة إلى قاعدة (سد الذرائع) وتكفيها النصوص الصريحة، والمقاصد الكلية، والقواعد العامة في ذلك^(١).

ثانياً :- قاعدة: الاحتياط وإتقاء الشبهات:

واستدل المانعون لسماع الغناء بقاعدة إتقاء الشبهات، وقالوا: أن ترك الغناء وسماعه هو الأحوط في الدين، والأبعد عن الشبهات، وقد جاء في حديث النعمان بن بشير في الصحيحين عن النبي ﷺ قال: «إن الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه»^(٢). وقوله ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»^(٣).

وقوله ﷺ: «لا يبلغ عبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرًا مما به بأس»^(٤).

وقد ذكر الإمام الشوكاني في نيل الأوطار الآراء في سماع الغناء ما بين قائلين

(١) انظر: فقه الغناء والموسيقى للشيخ د. يوسف القرضاوي (ص ٧٣-٧٤).

(٢) رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه (١/٢٨)، رقم (٥٢). وكتاب البيوع، باب الحلال بين والحرام بين (٢/٧٢٣)، رقم (١٩٤٦).

- ومسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات (١١/٣١)، رقم (٤٠٧٣).

(٣) رواه الترمذي، كتاب صفة القيامة عن الحسن بن علي (٤/٥٧٦)، رقم (٢٥١٨).

- والنسائي في المجتبى، كتاب الأشربة، باب الحث على ترك الشبهات (٨/٧٣٢)، رقم (٥٧٢٧).

- والدارمي، كتاب البيوع، باب دع ما يريبك إلى ما لا يريبك (٢/٦٩٥)، رقم (٢٤٣٧).

- وابن حبان، كتاب الرقائق، باب الورع والتوكل (٢/٤٩٨)، رقم (٧٢٢).

- وابن خزيمة، كتاب الزكاة، باب تحريم الصدقة على النبي (٤/٥٩)، رقم (٢٣٤٨).

- والحاكم، كتاب البيوع (٢١٦٩-٧٠٤٦).

- وأحمد في مسنده (١٧٢٥-١٧٢٩).

- والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٩٧٢).

- والطبراني في الكبير (٢٧٠٨-٢٧١١).

(٤) سبق تحريجه

بالإباحة، وقائلين بالكراهة، وقائلين بالتحريم وقائلين بالتفضيل، وما استند إليه كل منهم، ثم قال بعد ذلك: (وإذا تقرر جميع ما حررناه من حجج الفريقين فلا يخفى على الناظر أن محل النزاع إذا خرج عن دائرة الحرام لم يخرج عن دائرة الاشتباه، والمؤمنون واقفون عند الشبهات، كما صرح به الحديث الصحيح «ومن تركها فقد استبرأ لعرضه ودينه، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه» ولا سيما إذا كان مشتملاً على ذكر القدور والحدود والجمال والدلال والهجر والوصال، ومعاقرة العقار، وخلع العذار والوقار، فإن سماع ما كان كذلك لا يخلو من بلية^(١).

واعترض المجوزون على الاستدلال بقاعدة (إتقاء الشبهات) من وجوه^(٢):

- ١ - قالوا: إن إتقاء الشبهات ليس من الواجبات والفرائض الدينية، إنما هو من المستحبات التي تقوى بحسب ودرجة الشبهة، وإلا لسوينا بين المحرمات والمشتبهات، وهما مختلفان.
- ٢ - إن الشبهات التي ينبغي اتقاؤها استبراءً للدين والعرض إنما تكون فيمن اشتبه عليه الأمر، أما من تبين الأمر بانتقاله إلى أحد الطرفين الحل أو الحرمة، فلم يعد الأمر شبهة في حقه. فمن ظهرت له إباحة الغناء، وقامت له الحجة، واتضحت المحجة فلا يدخل الأمر عنده في دائرة المشتبهات.
- ٣ - إن الشبهات التي تتقى هي الشبهات القوية أما الشبهات الضعيفة فلا عبرة بها.
- ٤ - إن الذي يتقى الشبهات ينبغي أن يكون في مستوى الإتياء فلا يليق بمن يرتكب المحرمات القطعية، بل ربما يخوض في الكبائر، ويترك الفرائض أن نطالبه باجتنب الشبهات، ولهذا أنكر ابن عمر رضي الله عنهما، على من سأل عن قتل المحرم للبرغوث

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٧٠-٢٧١).

(٢) انظر: فقه الغناء والموسيقى للشيخ د. يوسف القرضاوي (٧٦-٧٧) بتصرف.

ونحوه في الحرم، وقال له: من أي البلاد أنت؟ قال: من العراق، قال: هذا يسأل عن دم البرغوث، وقد سفكوا دم ابن رسول الله ﷺ يعني الحسين رضي الله عنه.

٥ - قاعدة الاحتياط وإتقاء الشبهات تعارضها قاعدة أخرى، وهي: قاعدة (التيسير) في الدين والتي دلت عليها نصوص قطعية من القرآن والسنة وخصوصاً ما يتعلق بعموم الناس، فقد يتجاذب مسألة سماع الغناء هذه القاعدة، أي قاعدة التيسير مع الاتفاق على منع الغناء الفاحش، فهذا لا يدخل في المشتبهات أصلاً، إنما هو من المحرمات بلا خلاف.

ثانياً: أدلة المجيزين لسماع الغناء ومناقشتها:

واستدل المجيزون لسماع الغناء بأدلة من القرآن والسنة والآثار والمعقول وبيانها كالتالي:

أ) أدلة القرآن الكريم:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ جُذُلٍ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمِنْهُمْ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثُ﴾^(١).

ووجه الاستدلال: أن الطيبات جمع على بالالف واللام، ويشمل كل طيب، والطيب يطلق على المستلذ والطاهر والحلال، وصيغة العموم تتناول كل أفراد العام، ولو قصرنا العام على بعض أفرادها، لكان قصره على المستلذ، ولا شك أن الغناء مستلذ لأنه كلام حسن موزون، والنفس تستلذ بالموزون والمناسب فيكون حلالاً^(٢).

قال الشوكاني: (وقد صرح ابن عبد السلام في دلائل الأحكام: أن المراد بالطيبات في الآية المستلذات)^(٣).

(١) سورة الأعراف، آية (١٥٧).

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٧٠).

(٣) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٧٠).

والآية لها شواهد من القرآن، وقد صرح القرآن في أكثر من موضع بإباحة الطيبات.

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِمُ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٣).

واعترض المانعون على الاستدلال بالآية: بأنها ذات أوجه عامة يدخل فيها أفراد كثيرة، ولا تعتبر دليلاً على إباحة الغناء، لأنه ليس كل ما يستلذ مباحاً، وخاصة الغناء الفاحش، ولأن الطيب هو ما أحله الله، ولو كان الطيب الحلال مباحاً لكونه مستلذاً لأبحنا كثيراً من المستلذات كالخمر، وأشباهاها كالزنى ومقدماته كالربا وغيره، فكلها مستلذات، ولكنها ثابتة الحرمة، فلا تصلح الآية للاستدلال على ما ذهبوا إليه.

٢ - قول الله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾^(٤).

وجه الاستدلال: أن الغناء من أفراد اللهو ومن معانيه، ولو حكمنا بتحريم اللهو لكونه لهواً لكان جميع ما في الدنيا محرماً، لأنه لهو واللهو عام يدخل فيه أفراد كثيرة، منها الغناء^(٥)، وقد قرن اللهو بتكاثر الأموال والأولاد، وهي بلا شك ليست من المحرمات.

واعترض على ذلك: بأن الآية في معرض الذم والعتاب والتحذير لمن تعلق بالدنيا، واللهو فيها عام يشمل كل لهو ولا دليل على إباحة الغناء، فإن الغناء لهو خاص دلت الأدلة على منعه، وبقيت مفردات اللهو الأخرى على الإباحة، ولم يقل أحد بحرمة اللهو بجميع معانيه.

(١) سورة المائدة، آية (٤).

(٢) سورة الأعراف، آية (٣٢).

(٣) سورة المائدة، آية (٨٧).

(٤) سورة الحديد، آية (٢٠).

(٥) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٧٠).

قال الشوكاني ردًا على 'استدلالهم بالآية: (بأنه لا حكم على' جميع ما يصدق عليه مسمى' اللهو لكونه لهوًا، بل الحكم بتحريم لهو خاص، وهو لهو الحديث)^(١).

٣ - قول الله تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾^(٢).

وجه الاستدلال: قالوا: إن الزيادة الممتن بها على' العباد هي الصوت الحسن، وهو قول الزهري، وذكره بعض المفسرين^(٣).

وقال الغزالي: (وأما النص، فيدل على' إباحة سماع الصوت الحسن، امتنان الله تعالى على' عباده به، إذ قال: يزيد في الخلق ما يشاء)^(٤).

واعترض على' ذلك من وجوه:

أ) إن أكثر المفسرين على' أن الزيادة في خلق الملائكة، ومنهم من قال هو كل وصف محمود، والقول بالزيادة في خلق الملائكة يتناسب مع مقدمة الآية^(٥)؛ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَتُلَاقٍ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾^(٦).

ب) لو سلمنا أن الزيادة هي الصوت الحسن، فليس في ذلك ما يدل على' إباحة سماع الغناء، فليس كل زيادة حسنة جاثر التمتع بها كالصورة الحسنة، فهي نعمة ولا يجوز التمتع بها.

قال ابن تيمية: (وأعجب من هذا الاستدلال على' الإباحة بأن الله تعالى خلق الصوت الطيب وهو زيادة نعمة منه لصاحبه، فيقال: والصورة الحسنة الجميلة أليست زيادة في

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٨/ ٢٧٠).

(٢) سورة فاطر، آية (١).

(٣) انظر: التفسير الكبير للرازي (٣/ ٢٦)، روح المعاني للآلوسي (٢٢/ ١٥٢)، تفسير أبي السعود (٧/ ١٤٢)،

التسهيل لعلوم التنزيل (٣/ ١٥٤).

(٤) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٦/ ١٤١).

(٥) انظر التفسير الكبير للرازي (٣/ ٢٦)، تفسير القرطبي (١٤/ ٣٢٠)، روح المعاني للآلوسي (٢٢/ ١٥٢)، تفسير

أبي السعود (٧/ ١٤٢)، تفسير القاسمي (١٤/ ٤٩٧٢).

(٦) سورة فاطر، آية (١).

النعمة، والله تعالى خالقها، ومعطي حسنها، أفيدل ذلك على إباحة التمتع بها والإلتذاذ بها على الإطلاق^(١).

٤ - قول الله تعالى: ﴿إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتُ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾^(٢).

وجه الاستدلال: قالوا: إن مفهوم الآية يدل على مدح الصوت الحسن فإذا كان الصوت الحسن ممدوحًا غير مذموم، فالغناء ما هو إلا إظهار للصوت الحسن وتمتع بسماعه.

قال الغزالي: «وقول الله تعالى يدل بمفهومه على مدح الصوت الحسن»^(٣).

واعترض على ذلك: بكون الآية عامة، وليس فيها ما يدل على إباحة سماع الغناء، وإذا كان الصوت الحسن ممدوحًا، فليس كل ما هو حسن جميل مباح، كما قلنا سابقًا.

قال ابن تيمية: (وهل في ذم الله لصوت الحمار ما يدل على إباحة الأصوات المطربات بالنغمات الموزونات والألحان اللذيذات من الصور المستحسنات بأنواع القصائد المستحسنات بالدخول، والشبابات؟! هذا من المضحكات المعجبات!)^(٤).

ب) أدلة السنة النبوية:

١ - عن عائشة رضي الله عنها قال: دخل أبو بكر وعندي جاريتان من جواري الأنصار تغنيان بما تقاولت الأنصار يوم بعث، قالت: وليستا بمغنيتين، فقال أبو بكر: أمزامير الشيطان في بيت رسول الله ﷺ، وذلك في يوم عيد فقال ﷺ: «يا أبا بكر إن لكل قوم عيدًا وهذا عيدنا»^(٥).

٢ - عن عائشة رضي الله عنها: قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وعندي جاريتان

(١) انظر: رسالة السماع والرقص لابن تيمية، ص (٥٨).

(٢) سورة لقمان، آية (١٩).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١٤١/٦).

(٤) انظر: رسالة السماع والرقص، لابن تيمية (ص ٥٨-٥٩).

(٥) سبق تحريجه. انظر أحاديث المجيزين لسماع الآلات والمعازف.

تغنيان بغناء بعث فاضطجع على الفراش وحول وجهه، ودخل أبو بكر فأنتهرني، وقال: مزمارة الشيطان عند رسول الله؟ فأقبل عليه الرسول ﷺ وقال: «دعهما» فلما غفل غمزتهما فخرجتا، وكان يوم عيد يلعب السودان...^(١).

٣- حديث الربيع بنت معوذ، قالت: جاء النبي ﷺ حين بني عليّ فجلس على فراش كمجلسك مني، فجعلت جواريات لنا يضربن بالدف...^(٢).

٤- حديث التقليس، وفيه أن رسول الله ﷺ كان يقلس له يوم الفطر.. قال جابر هو اللعب^(٣).

٥- حديث أنس وفيه: (إذا هو بجوار يضربن بدفهن ويتغنين ويقلن: نحن جوار من بني النجار، يا حبذا محمد من جار، فقال ﷺ «الله يعلم أني لأحبكن»^(٤)).

وهذه الأحاديث قد سبق الاستدلال بها على سماع المعازف والأوتار، وقد استدلل بها أيضًا المجوزون لسماع الغناء، وأضافوا لها أحاديث ذكر فيها الغناء دون الدفوف، وهي:

٦- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أنكحت عائشة ذات قرية لها من الأنصار فجاء رسول الله ﷺ فقال: «أهديتم الفتاة؟» فقالوا: نعم، قال: «أرسلتم معها من يغني؟» قالت: لا، فقال ﷺ «إن الأنصار قوم فيهم غزل فلو بعثتم معها من يقول: أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم»^(٥).

(١) سبق تخريجه. انظر أحاديث المجيزين لسماع الآلات والمعازف.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب الغناء والدف (٢/ ١٧٤)، رقم (١٩٠٠).

- والنسائي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب اللهو والغناء عند الفرس (٣/ ٣٣٢)، رقم (٥٥٦٦).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما يستحب من إظهار النكاح وإباحة الضرب بالدف عليه

(١١/ ١٢٣)، رقم (١٥٠٥٧).

٧- عن عائشة رضي الله عنها أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار، فقال ﷺ: «يا عائشة ما كان معكم هو، فإن الأنصار يعجبهم اللهو»^(١).

٨- عن السائب بن يزيد: أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا عائشة تعرفين هذه؟» قالت: لا يا نبي الله، قال: «هذه قينة بني فلان تحبين أن تغنيك؟ فغنتها»^(٢).

٩- عن جابر قال: قال الرسول ﷺ لعائشة: «أهديتم الجارية إلى بيتها؟» قالت: نعم، قال «فهل بعثتم معها من يغنيهم يقول: أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم، فإن الأنصار قوم فيهم غزل»^(٣).

وفي رواية: (فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغني؟)، فقلت: تقول ماذا؟ قال: تقول:

أتيناكم أتيناكم	فحيانا وحياكم
ولولا الذهب الأحمر	ما حلت بواديكم
ولولا الحبة السمراء	ما سمت عذارىكم» ^(٤) .

١٠- قوله ﷺ «لله أشد أذناً إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قيته»^(٥)

ووجه الاستدلال من هذه الأحاديث: أن النبي ﷺ أباح الغناء، وسمعه كسماعه

(١) رواه البخاري، كتاب النكاح، باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها (٥/ ١٩٨٠)، رقم (٤٨٦٧).

(٢) رواه النسائي في السنن الكبرى، كتاب عشرة النساء، باب إطلاق الرجل لزوجته استماع الغناء والعذب بالدف (٥/ ٣١٠)، رقم (٨٩٦٠).

- وأحمد في المسند (٤/ ٤٨٠)، رقم (١٥٢٩٣).

(٣) رواه أحمد في المسند (٤/ ٣٨٤)، رقم (١٤٧٨٧).

(٤) رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٤٤٩)، رقم (٣٢٧٧).

(٥) رواه ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب حسن الصوت بالقرآن (١/ ٥٠٥)، رقم (١٣٤٠).

- وابن حبان، كتاب الرقائق، باب قراءة القرآن (٣/ ٣١)، رقم (٧٥٤).

- والحاكم في المستدرک، كتاب فضائل القرآن (١/ ٧٦٠)، رقم (٢٠٩٧).

- والطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ٣٠٢)، رقم (٧٧٢).

للجاريين، بل إنه أشار على عائشة ببعث من يغني في العرس، ويقاس على الأعراس كل فرح يستدعي الغناء، والغناء إذا لم يكن فاحشاً ومخالفاً لأس في سماعه، وقد أنكر ﷺ على أبي بكر إنكاره على الجاريتين^(١).

قال القسطلاني على حديث عائشة في الجاريتين: (واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء، ولو لم تكن مملوكة، لأنه عليه السلام لم ينكر على أبي بكر سماعه، بل أنكر إنكاره، ولا يخفى أن محل الجواز ما إذا أمنت الفتنة بذلك)^(٢).

وقال ابن قدامة: (واستدلوا بحديث عائشة على الجواز)^(٣)

وقال الغزالي: (وهذه الأحاديث كلها في الصحيحين، وهو نص صريح في أن الغناء واللعب ليس بحرام)^(٤).

وقال ابن حزم: (والغناء واللعب والزفن في أيام العيدين حسن في المسجد وغيره)^(٥).

وقال أحمد البنا - صاحب الفتح الرباني - بعد ذكر طائفة من أحاديثهم: (أحاديث الباب تدل على جواز الضرب بدف العرب يوم العيد، والغناء الخالي عن التكسر والغزل ونحو ذلك مما يثير النفوس)^(٦).

وقال القيسراني في حديث (لله أشد أذناً.. من صاحب القينة إلى قيته): (ووجه الاحتجاج من هذا الحديث هو أن النبي ﷺ أثبت أن الله عز وجل يستمع إلى حسن الصوت بالقرآن كما يستمع صاحب القينة إلى قيته فأثبت تحليل السماع، إذ لا يجوز أن يقيس على محرم)^(٧).

(١) انظر: السماع لابن القيسراني (ص ٤٠)، إحياء علوم الدين للغزالي (١٥٣/٦).

(٢) انظر: إرشاد الساري للقسطلاني (٢٠٧/٢)، وكذلك فتح الباري (٤٤٣/٢)، عمدة القاري (٢٧٢/٦).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (١٧٥/٦).

(٤) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١٥٣/٦).

(٥) انظر: المحلى لابن حزم (٩٢/٥).

(٦) انظر: الفتح الرباني للشيخ أحمد البنا الساعاتي (١٦٤/٦).

(٧) انظر: السماع لابن القيسراني (ص ٤١).

واعترض علي هذه الاستدلالات من وجوه:

١- إن هذا الغناء الوارد في الأحاديث غير متنازع فيه، إذ هو خالٍ من كل ما يهيج النفوس، ويحرك الشهوات، وإنما كان في الشجاعة والقتال والمفاخرة بدليل قول عائشة - وليستا بمغنيتين - أي ليستا ممن يغنون بعادة المغنيات من التشويق والتعريض والتشبيب بأهل الجمال^(١).

٢- إن هذه الأحاديث غالبها وارد في الأعياد كحديث عائشة في غناء الجاريتين أو في النكاح والأعراس والغناء فيهما كما سبق وبيننا جاز لا خلاف فيه، فتخرج الأحاديث عن محل النزاع. وما ورد مما سوى ذلك كغناء الجواري: نحن جوار من بني النجار، يا حبذا محمد من جار، فإنه خارج عن محل النزاع أيضًا، لأنه ليس في الغناء المستخدم للمحبين والعشاق، ووصف النساء والتشبيب بهن والتغزل بهن.

٣- وذهب جمهور العلماء إلى أن هذه الأحاديث لا تدل إلا على إباحة غناء الجواري فقط، وذلك بإنشاد الشعر وعلى الوجه الذي كان عند رسول الله ﷺ والجارية في النساء كالغلام في الرجال يقعان على من دون البلوغ فيهما^(٢).

٤- اضطجع النبي ﷺ على الفراش وتحويل وجهه عند غناء الجاريتين دليل على أن مقامه يقتضي عدم الإصغاء إليهما، وأن الجواز مقيد بقيود على النحو الذي حدث معه، وخاص بالصورة التي تحققت في غناء الجاريتين، ولا يتوسع فيه إلى الغناء بالمحبين والعشاق ووصف الحدود والقُدود والنهود^(٣).

قال الإمام النووي: (واحتج المجوزون بهذا الحديث، وأجاب الآخرون بأن هذا

(١) انظر: شرح مسلم للنووي (٦/١٨٣)، فتح الباري لابن حجر (٢/٤٤٢)، إرشاد الساري للقسطلاني

(٢/٢٠٧)، عمدة القاري للعيني (٦/٢٧٨)، تلبس إبليس لابن الجوزي (٢٣٧).

(٢) انظر: شرح السيوطي على سنن النسائي (٣/١٩٥)، إرشاد الساري (٢/٢٠٤)، عمدة القاري (٦/٢٦٨).

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (٢/٤٤٣)، إرشاد الساري للقسطلاني (٢/٢٠٤).

الغناء، إنما كان في الشجاعة والقتل والحدق في القتال، ونحو ذلك مما لا مفسدة فيه، بخلاف الغناء المشتمل على ما يهيج النفوس على الشر، ويحملها على البطالة والقبیح، قال القاضي: إنما كان غناؤهما بما هو من أشعار الحرب والمفاخرة بالشجاعة والظهور والغلبة، وهذا لا يهيج الجوارح على شر ولا إنشادهما لذلك من الغناء المختلف فيه، وإنما هو رفع الصوت بالإنشاد، ولهذا قالت - وليستا بمغنيات - أي ليستا بمن يتغنى بعادة المغنيات من التشويق والهوى والتعريض بالفواحش والتشبيب بأهل الجمال، وما يحرك النفوس، ويبعث الهوى والغزل، كما قيل الغناء رقية الزنا، وليست أيضًا بمن اشتهر وعرف بإحسان الغناء الذي فيه تمطيط وتكسير وعمل يحرك الساكن ويبعث الكامن، ولا ممن اتخذ ذلك صنعة وكسبًا، والعرب تسمى الإنشاد غناء، وليس هو من الغناء المختلف فيه، بل هو مباح، وقد استجاز الصحابة غناء العرب الذي هو مجرد الإنشاد والترنم، وأجازوا الحداء وفعلوه بحضرة النبي ﷺ، وفي هذا كله إباحة مثل هذا، وما في معناه، وهذا ومثله ليس بحرام^(١).

وقال ابن حجر العسقلاني: (واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب - يعني حديث عائشة - على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة، ويكفي في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث الذي في الباب بعده بقولها، وليستا بمغنيات، فنفت عنهما من طريق المعنى ما أثبتت لهما باللفظ، لأن الغناء يطلق على رفع الصوت، وعلى الترنم الذي يسميه العرب النصب، وعلى الحداء، ولا يسمى فاعله مغنًا، وإنما يسمى بذلك من ينشد بتمطيط وتكسير وتهيج وتشويق بما فيه من تعريض بالفواحش أو تصريح)^(٢).

وقال العيني في شرح البخاري: (واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة، ويرد عليهم بأن غناء الجاريتين لم يكن إلا في وصف الحرب والشجاعة، وما يجري في القتال فلذلك رخص ﷺ فيه، وأما الغناء المعتاد عن المشتهرين به الذي يحرك الساكن ويهيج الكامن الذي فيه وصف محاسن الصبيان والنساء والخمر ونحوها،

(١) انظر: شرح مسلم للنووي (٦/١٨٣).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٢/٤٤٢)، وكذلك إرشاد الساري (١/٢٠٧).

من الأمور المحرمة فلا يختلف في تحريمه^(١).

وقال ابن الجوزي واصفاً فرق الحال بين غنائهم عند رسول الله ﷺ وما يحتاج لأجله من غناء مخالف لغنائهم: (أما حديث عائشة، فإنهم كانوا ينشدون الشعر، وسمي بذلك غناء لنوع يثبت في الإنشاد وترجيع، ومثل ذلك لا يخرج الطباع عن الاعتدال، وكيف يحتاج بذلك الواقع في الزمان السليم عند قلوب صافية على هذه الأصوات المطربة الواقعة في زمان كدر عند نفوس قد تملكها الهوى ما هذا إلا مغالطة للفهم..

وأين الغناء بما تقاولت به الأنصار يوم بعث من غناء أمر مستحسن بآلات مستطابة، وصناعة تجذب إليها النفس، وغزليات يذكر فيها الغزال والغزاة والخال والخد والقد والاعتدال، فهل يثبت هناك هيهات؟ بل ينزعج شوقاً إلى المستلذ، ولا يدعي أنه لا يجد ذلك إلا كاذب أو خارج عن حد الآدمية، ومن ادعى أخذ الإشارة من ذلك إلى الخالق فقد استعمل في حقه ما لا يليق به على أن الطبع يسبقه إلى ما يجد من الهوى.

وقد كانت عائشة صغيرة في ذلك الوقت، ولم ينقل عنها بعد بلوغها وتحصيلها إلا ذم الغناء، وقد كان ابن أخيها القاسم بن محمد يذم الغناء، ويمنع من سماعه، وقد أخذ العلم عنها^(٢).

وقال القسطلاني مبيناً إعراض رسول الله ﷺ عن هذا الغناء، وعدم إنكاره له، دليل على عدم تسويغه له إلا على الصورة التي حدث بها: (فاضطجع عليه السلام على الفراش وحول وجهه للإعراض عن ذلك، لأن مقامه يقتضي أن يرتفع عن الإصغاء، إليه لكن عدم إنكاره يدل على تسويغ مثله على الوجه الذي أقره، وإذ أنه عليه السلام لا يقر على باطل، والأصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتاً وكيفية)^(٣).

(١) انظر: عمدة القاري للعيني (٢٧١/٦).

(٢) انظر: تلبس إبليس لابن الجوزي (٢٣٧).

(٣) انظر: إرشاد الساري للقسطلاني (٢٠٤/٢)، وكذلك فتح الباري (٤٤٣/٢).

٥ - وإنكار أبي بكر - رضي الله عنه - لما تقرر عنده من منع الغناء، وأنه ليس من عادته ولا عادة الصحابة الاستماع إليه، وإنكار النبي ﷺ لإنكاره دل على جوازه على الصورة الحادثة ولا يتوسع فيه إلى غناء كغناء المغنين المشتهرين به.

قال العيني في عمدة القاري: (قال المهلب بأن الذي أنكره أبو بكر كثرة التنعيم وإخراج الإنشاد من وجهه إلى معنى التطريب بالألحان، ألا ترى أنه لم ينكر الإنشاد، وإنما أنكر مشابهة الزمر بما كان في المعتاد الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الإطراب فهو الذي يخشى منه وقطع الذريعة فيه أحسن، وما كان دون ذلك من الإنشاد ورفع الصوت لا يخفي معنى البيت، وما أراد الشاعر بشعره فغير منهى عنه)^(١).

وقال ابن حجر العسقلاني: (وإيضاح خلاف ما ظنه الصديق من أنها فعلتا ذلك بغير علمه عليه السلام لكونه دخل فوجده مغطى بثوبه، فظنه نائماً فتوجه له الإنكار على ابنته من هذه الأوجه مستصحباً لما تقرر عنده من منع الغناء واللغو، فبادر إلى إنكار ذلك قياماً عن النبي ﷺ مستنداً إلى ما ظهر له فأوضح له النبي ﷺ الحال، وعرفه الحكم مقروناً ببيان الحكمة بأنه يوم عيد أي يوم سرور شرعي، فلا ينكر فيه مثل هذا، كما لا ينكر في الأعراس، وبهذا يرتفع الإشكال عمن قال: كيف ساغ للصديق إنكار شيء أقره النبي ﷺ، وتكلف جواباً لا يخفى تعسفه)^(٢).

وقال ابن تيمية: (ففي هذا الحديث بيان أن هذا لم يكن من عادة النبي ﷺ وأصحابه الاجتماع عليه، ولذلك سباه الصديق مزمارة الشيطان والنبي ﷺ أقر الجواري عليه معللاً ذلك بأنه يوم عيد، والصغار يرخص لهم باللعب في الأعياد... وليس في حديث الجاريتين أن النبي ﷺ استمع إلى ذلك، والأمر والنهي إنما يتعلقان بالاستماع لا بمجرد السماع)^(٣).

(١) انظر: عمدة القاري للعيني (٦/ ٢٧١).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٢/ ٤٤٢).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١/ ٥٦٦)، (٣٠/ ٢١٦)، ورسالة السماع والرقص (ص ١٩-٢٠).

٦ - وأما قول ابن القيسراني واستناده إلى حديث (لله أشد أذنًا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب إلى القينة إلى قيته).

وأثباته أن الله أجاز السماع، وأنه يستمع إلى حسن الصوت بالقرآن كما يستمع صاحب القينة إلى قيته، وهذا قياس دل على إباحة السماع إلى غناء القينة إذ لو كان حرامًا لما جاز القياس على محرم.

فقد ردَّ عليه ابن الجوزي بقوله: (وأما التشبيه بالاستماع إلى القينة فلا يمتنع أن يكون المشبه حرامًا، فإن الإنسان لو قال وجدت للعسل لذة أكثر من لذة الخمر كان كلامًا صحيحًا، وإنما وقع التشبيه بالإصغاء في الحالتين، فكون أحدهما حلالاً أو حرامًا لا يمنع من التشبيه، وقد قال ﷺ: «إنكم لترون ربكم كما ترون القمر»، فشبّه أيضًا الرؤية بإيضاح الرؤية، وإن كان وقع الفرق بأن القمر في جهة يحيط به نظر الناظر، والحق منزّه عن ذلك^(١).

ج) الآثار:

واستدل المجيزون لسماع الغناء بجملة من الآثار منها:

أولاً: الآثار عن الصحابة:

١ - روي عن عبدالله بن عوف قال: أتيت باب عمر رضي الله عنه، فسمعتة يغني:
فكيف ثوائي بالمدينة بعدما
قضى وطراً منها جميل بن معمر؟
أراد به: جميلًا الجمحي وكان خاصًا به، فلما استأذنت عليه، قال: أسمعت ما قلت؟
قلت: نعم. قال: إنا إذا خلونا قلنا ما يقول الناس في بيوتهم^(٢).

٢ - ذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمة خوات بن جبير، أنه قال: (خرجنا حجاجًا مع عمر فسرنا في ركب فيهم أبو عبيدة بن الجراح وعبدالرحمن بن عوف، فقال القوم: غننا من شعر

(١) انظر: تلبس إبليس لابن الجوزي، (٢٣٨).

(٢) نقله الألويسي في تفسيره روح المعاني (٧/٢١).

ضرار، فقال عمر: دعوا أبا عبد الله فليغتنا من بنيات فؤاده - يعني من شعره هو - قال: فما زلت أغنيهم حتى كان السحر، فقال عمر: ارفع لسانك يا خوات، فقد أسحرنا^(١).

٣- عن يحيى بن عبد الرحمن قال: خرجنا مع عمر بن الخطاب في الحج الأكبر، حتى إذا كان عمر بالروحاء كلم الناس رباح بن المعترف، وكان حسن الصوت بغناء الأعراب، فقالوا: أسمعنا وقصر عنا الطريق، فقال: إني أفرق من عمر. قال: فكلم القوم عمر: إنا كلنا رباحاً يسمعنا ويقصر عنا المسير، فأبى إلا أن تأذن له، فقال له: يا رباح أسمعهم وقصر عنهم المسير، فإذا أسحرت فارفع فخذ لهم من شعر ضرار بن الخطاب، فرفع عقيرته يتغنى وهم محرمون^(٢).

وروي أن عمر مر ورباح يغنيهم غناء الركبان، فقال: ما هذا؟ قال له عبد الرحمن بن عوف: خير ما به بأس يقصر عنا السفر، فقال: إذا كنتم فاعلين فعليكم بشعر ضرار بن الخطاب^(٣).

قال ابن عبد البر في الاستيعاب: كان يغنيهم غناء النصب^(٤).

٤- وروي عن عمر أنه مر برجل يتغنى فقال: إن الغناء زاد المسافر^(٥).

وروي عنه أنه إذا كان داخلًا في بيته ترنم بالبيت والبيتين^(٦).

٥- روي عن عثمان أنه كان له جاريتان تغنيان له، فإذا جاء وقت السحر قال لهما: أمسكا

(١) الإصابة لابن حجر (١/٤٥٧)، الترجمة رقم (٢٢٩٨)، الاستيعاب على هامش الإصابة (١/٤١٤٧-٤١٤٨)،

البيهقي في السنن الكبرى (١٥/٣٢٩)، رقم (٢١٦١٦).

(٢) رواه ابن القيسراني بسنده في كتابه السماع (ص ٤١-٤٢)، وروي مثلها مع عبد الرحمن بن عوف، انظر ترجمة

(رباح بن المغيرة) في الإصابة، البيهقي في السنن الكبرى (١٥/٣٢٩)، رقم (٢١٦١٦).

(٣) الإصابة رقم (١/٥٠٢)، السنن الكبرى للبيهقي (١٥/٣٢٩)، رقم (٢١٦١٦).

(٤) انظر: الاستيعاب على هامش الإصابة، لابن عبد البر (١/٥٢٠).

(٥) انظر: السماع لابن القيسراني (٤٢)، موسوعة فقه عمر (ص ٥٢١)، المغني (٦/١٧٥).

(٦) نيل الأوطار (٨/٢٧٢)، السماع لابن القيسراني (٤١).

فإن هذا وقت الاستغفار^(١).

٦- عن عامر بن سعد قال: دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود الأنصاري في عرس، وإذا جوار يتغنين، فقلت: أنتم أصحاب رسول الله ﷺ وأهل بدر يفعل هذا عندكم، فقالا: اجلس إن شئت فاستمع معنا وإن شئت فاذهب، فقد رخص لنا في اللهو عند العرس^(٢).

٧- روى عبدالرزاق في (مصنفه) عن عبدالله بن الحارث بن نوفل قال: رأيت أسامة بن زيد جالساً في المسجد رافعاً إحدى رجليه على الأخرى رافعاً عقيرته، قال: حسبت أنه قال: يتغنى النصب. والنصب هو نوع من غناء الأعراب يشبه الحداء، وقد تعرضنا له سابقاً^(٣).

٨- روى البخاري في الأدب المفرد عن مطرف بن عبدالله قال: صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة، فقل منزل ينزله إلا وهو يتغنى شعراً^(٤).

٩- روي عن عبدالله بن الزبير أنه كان متكئاً، وقال: تغنى بلال! قال له رجل: تغنى؟ فاستوى جالساً، ثم قال: وأي رجل من المهاجرين لم يتغن النصب^(٥).

١٠- روى صاحب الأغاني: عن خارجة بن زيد قال: دعينا إلى مأدبة فحضرنا وحضر حسان ابن ثابت، وكان قد ذهب بصره، ومعه ابنه عبدالرحمن، فجلسنا جميعاً على مأدبة، فلما فرغ الطعام أتونا بجاريتين مغنيتين إحداهما ربعة والأخرى غزة الميلاء، فجلست

(١) انظر: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للزيدي (٥٦٧/٧)، ونسب نقله للقاضي الماوردي، في كتابه الحاوي.

(٢) انظر: الإصابة (٢٠٩/١)، ترجمة رقم (٩٩٧)، السنن الكبرى للبيهقي (٢٢٥/١٠).

(٣) مصنف عبدالرزاق (٥/١١)، رقم (٩١٧٣٩)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٣٣٠/١٥)، رقم (٢١٦١٧).

(٤) رواه البخاري في الأدب المفرد، (ص ١٢٤).

(٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٣٣١/١٥)، رقم (٢١٦٢١)، ورواه عبدالرزاق في المصنف (٥/١١)، رقم (١٩٧٤١).

وأخذت بمزهريهما وضربتاً ضرباً عجيباً، وغنتا بشعر حسان:

فلا زال قصر بين بصري وجلق عليه من الوسم جود ووابل

فأسمع حسناً يقول: قد أراي هناك سميعاً بصيراً، وعيناه تدمعان، فإذا سكنتا

سكنت عينه، وإذا غنتا بكى، وكنت أرى ابنه إذا سكنتا يشير إليهما: أن غنيا^(١).

ثانياً: جملة من الآثار المنسوبة للتابعين وتابعيهم، ومنها:

١ - ما رواه ابن طاهر القيسراني في كتابه السماع عن سعيد بن جبير، أنه مر بجوار يغنين بدف، فقالت أحدهن:

لئن فتتني فهي بالأمس أفتت .: سعيداً فأضحى قد قلى كل مسلم
وألقي مفاتيح القراءة واشترى .: وصال الغواني بالكتاب المنمنم

فقال سعيد: تكذبن، تكذبن^(٢).

فقالوا: إنه سمعها ولم ينكر عليها ذات الفعل، ولما ذكرت ما لم يكن أنكر عليها قولها، ولم ينكر الفعل.

٢ - ما رواه ابن طاهر القيسراني عن عامر الشعبي، أنه مر بجارية تغني تقول: فتن الشعبي
لما... فلما رأت الشعبي سكنت، فقال الشعبي: قولي: رفع الطرف إليها^(٣).

٣ - ما رواه ابن طاهر القيسراني عن سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب بسنده أنه جلس عند
أشعب، يغنيه بهذا الشعر:

(١) الأغاني للراغب الأصفهاني (١٧/ ١٦٧-١٦٩)، إتحاف السادة المتقين للزبيدي (٧/ ٥٦٩).

(٢) انظر: السماع لابن القيسراني (٤٦-٤٦).

(٣) انظر: السماع لابن القيسراني (٤٦-٤٦).

مغيريه كالبدر سنة وجهها .: مطهرة الأبواب والعرض وافر
لها حسب زاك وعرض مهذب .: وعن كل مكروه من الأمر زاجر
من الخفريات البيض لم تلق ربية .: ولم يستملها عن تقى الله شاعر

فقال له سالم: زدني فقال:

ألت بنا والليل داج كأنه .: جناح غراب عنه قد نفص القطرا
فقلت: أعطار ثوى في رحالنا؟ .: وما احتملت ليلي سوى ريحها عطرا

فقال سالم: أما والله لولا أن تداوله الرواة لأجزلت جائزتك فلك من هذا الأمر
مكان^(١).

٤ - ما رواه القيسراني عن عطاء بن أبي رباح، أنه سئل عن الغناء بالشعر، فقال: لا أرى
به بأساً ما لم يكن فحشاً^(٢).

٥ - ما رواه ابن القيسراني عن مالك بن أنس أنه سئل عن السماع؟ فقال: ما أدري أهل
العلم ببلدنا لا ينكرون ذلك ولا يقصدون عنه، لا ينكره إلا غبي جاهل أو ناسك
عراقي غليظ الطبع^(٣).

٦ - ما رواه ابن القيسراني عن عبدالله بن أحمد، قال: كنت أدعو ابن الجنادة، وكان أبي
ينهاها عن المغنين، فكنت إذا كان عندي أكتمه من أبي لثلا يسمع، قال: وكان ذات
ليلة عندي، وكان يقول، فعرضت لأبي عندنا حاجة في زقاق فجاء وسمعه يقول،
فسمع فوق في سمعه شيء من قوله، فخرجت لأنظر، فإذا بأبي يترجع ذاهباً

(١) انظر السماع لابن القيسراني (٤٢-٤٦).

(٢) المصدر السابق، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٣١/١٥)، رقم (٢١٦٢٢).

(٣) المصدر السابق، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٣١/١٥)، رقم (٢١٦٢٢).

وجائياً، فرددت الباب ودخلت، فلما كان في الغد قال لي: يا بني إذا كان مثل هذا نعم، هذا الكلام ومعناه^(١).

٧- روي عن المزي أنه قال: مررنا مع الشافعي وإبراهيم بن إسماعيل على دار قوم وجارية تغني:

خليلاً ما بال المطايا كأننا نراها على الأعقاب بالقوم تنكص
فقال الشافعي: ميلوا بنا نسمع، فلما فرغت، قال الشافعي لإبراهيم: أيطربك هذا؟ قال:
لا، قال: فمالك حس^(٢).

وذكر الشوكاني في نيل الأوطار قول ابن النحوي في العمدة^(٣): (وقد روي الغناء وسماعه عن جماعة من الصحابة والتابعين، فمن الصحابة: .. ثم عدّد ما يجاوز العشرين صحابياً ومثلهم من التابعين، وتابعيهم.

وذكرنا نقل الشوكاني هذا سابقاً في أقوال المذاهب، فليرجع له هناك.

واعترض على الاستدلال بهذه الآثار من وجوه:

١- أن كثيراً منها وخاصة ما روي عن الصحابة كالروايات الواردة عن عمر بن الخطاب، فإنها في غناء السفر والمسافرين وغناء الحجيج، وهو ما يسمى بالحداء، وكذلك غناء النصب، وهذا اللون من الغناء غير متنازع عليه، فقد أثبتنا جوازه وإباحته في أول الفصل، كقول عمر: إن الغناء زاد المسافر، فهذا لا خلاف فيه وخارج عن محل النزاع.

٢- ومن الروايات ما ورد في غناء الأعراس والأفراح كرواية عامر بن سعد لسماع قرظة وأبي مسعود، وهذا أيضاً خارج عن محل النزاع، فلا خلاف في غناء الأعراس.

(١) المصدر السابق، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٣١/١٥)، رقم (٢١٦٢٢).

(٢) المصدر السابق، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٣١/١٥)، رقم (٢١٦٢٢).

(٣) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٢٦٦/٨).

٣- كثير من الروايات ليس فيها ما يدل على غناء العشاق والمحبين والوصل والهجر وغيره، وإنما أجازت مطلق الغناء بل إن بعضهم غنى النصب وهو غناء الأعراب، وهذا خارج عن محل النزاع، ويحمل الغناء الوارد في الروايات على الغناء الخالي من الفحش، والمشمول على محامد الأقوال، وليس فيه وصف للنساء وتغزل بهن، ومخالطة بين الرجال والنساء، فإنهم منزهون عن هذا اللون من الغناء.

٤- إن هذه الآثار بعضها ضعيف وبعضها موضوع لا يتفق مع السيرة المنقولة عنهم، بل ورد عنهم ما يخالف هذا، كما ورد عن الشعبي أنه سمع للمغنية وأجابها، فإنه لا يتفق مع سيرته، فقد ورد عنه أن الاستئجار على الغناء معصية، ولا تجوز، وكذلك أورد العلماء أن مذهبه في الغناء الكراهة أو التحريم، وقد روي عنه أنه قال: لعن الله المغني والمغني له.

٥- ما روي عن المزني والشافعي، فإنه يخالف مذهبه، لأن مذهب الشافعي الكراهة، ومذهب أكثر أصحابه التحريم.

٦- ما روي عن مالك أنه أباح الغناء، فإنه مردود لأنها رواية لا تصح، فقد سئل مالك عن مذهب أهل المدينة في الغناء، فقال: إنما يفعله عندنا الفساق. وقد عرفنا مذهبه عند عرض مذاهب العلماء وأقوالهم.

٧- إن كثيرًا من هذه الآثار منقولة من كتب لا يعتد بها عند الفقهاء في النقل، ككتاب الأغاني للأصفهاني، وكتاب العقد الفريد لابن عبدربه، وغيرها من كتب الأدب ومعلوم أن الفقه لا يأخذ من هذه الكتب، وهما ليسا برتبة الفقهاء، كما أن دقة النقل وصحته غير معتبرة في هذه الكتب التي تتساهل في نقل الآثار والحكايات عنهم.

٨- إن هذه الآثار على فرض صحتها، فإنها معارضة بآثار أخرى وردت عن الصحابة والتابعين في منع الغناء وسماعه، فتعارض الدليلان، ولا يصح الاستدلال بأي منهما.

٩- إن هذه الآثار على فرض صحتها، فإنها تحمل على الغناء الخالي من دواعي الإثارة

والفتنة، وتحمل على الغناء الذي حدث في بيت رسول الله ﷺ، من حيث إنه غناء طيب لا تمطيط ولا تغزل ولا وصف للنساء فيه، ولا تعريض بأحد.

د) المعقول:

استدل المجيزون لسماع الغناء بالمعقول، فقالوا:

إن إجماع الفقهاء منعقد على إباحة أصوات الطيور المطربة الشجية، فلذة سماع صوت الآدمي أولى بالإباحة أو مساوية، وبأن السامع يجد وروح السامع وقلبه نحو محبوبه، فإن كان محبوبه حراماً كان السماع معيناً له على الحرام فهو حرام في حقه، وإن كان مباحاً كان السماع في حقه مباحاً، وإن كانت محبته رحمانية، كان السماع في حقه قرينة وطاعة، لأنه يحرك المحبة الرحمانية ويهيجها، وبأن التذاذ الأذن بالصوت الطيب، كالتذاذ العين بالمنظر الحسن، والشم بالروائح الطيبة والذوق بالطعم الطيب، فإذا كان هذا حراماً كانت هذه اللذات والإدراكات محرمة^(١).

قال الإمام الغزالي: (الغناء اجتمعت فيه معان ينبغي أن يبحث عن أفرادها ثم عن مجموعها، فإن كان فيه سماع صوت طيب موزون مفهوم المعنى محرك للقلب فالوصف الأعم أنه صوت طيب، ثم الطيب ينقسم إلى الموزون وغيره، والموزون ينقسم إلى المفهوم كالأشعار، وإلى غير المفهوم كأصوات الجمادات وسائر الحيوانات، أما سماع الصوت الطيب من حيث إنه طيب فلا ينبغي أن يحرم، بل هو حلال بالنص والقياس).

ثم قال: (أما القياس فهو إنه يرجع إلى تلذذ حاسة السمع بإدراك ما هو مخصوص به وللإنسان عقل وخمس حواس، ولكل حاسة إدراك، وفي مدركات تلك الحاسة ما يستلذ فلذة النظر في المبصرات الجميلة كالخضرة والماء الجاري والوجه الحسن... فكذلك الأصوات المدركة بالسمع تنقسم إلى مستلذة كصوت العنادل والمزامير، ومستكرهة كنهيق الحمير

(١) انظر: رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٥٥-٥٦).

وغيرها، فما أظهر قياس هذه الحاسة ولذتها على سائر الحواس ولذاتها^(١).

واعترض على هذا الاستدلال:

بأن تعليق حكم الإباحة على وجود اللذة في الصوت الحسن غير صحيح، لأن اللذة ليست سبباً للإباحة، كما أن الأذى ليس سبباً لحزمة الشيء، فلا يباح الشيء لوجود لذة فيه وإلا لأبيحت اللذات المحرمة التي يجدها مرتكبوها لمجرد وجود اللذة، وإنما الحكم هو النصوص الواردة، وإن لم تقطع النصوص بذلك ينظر إلى الآثار والمآلات التي تنتج عن هذا السماع.

قال ابن تيمية: (جهة كون الشيء مستلذاً للحاسة ملائماً لها لا يدل على إباحته ولا تحريمه، ولا كراهته، ولا استحبابه، فإن هذه اللذة تكون في أحكام التكليف الخمسة، فكيف يستدل بها على الإباحة من يعرف شروط الدليل ومواقع الاستدلال، وهل هذا إلا بمنزلة من يستدل على إباحة الزنا بما يجد به فاعله من اللذة، ولذته لا ينكرها ذو طبع سليم، وهل يستدل بوجود اللذة الملائمة على حل اللذيذ الملائم أحد، وهل خلت غالباً المحرمات من اللذات، وهل أصوات المعازف التي صح عن النبي ﷺ تحريمها، وأن في أمته من يستحلها بأصح الأسانيد، وأجمع أهل العلم على تحريم بعضها، وقال بعضهم بتحريم جملتها، وقد حكى ابن الصلاح الإجماع على تحريم الغناء مع الدف والشبابة - يعني إذا كان معه آلة هو - وهل التذاذ الإبل والطفل بالصوت الطيب دليل شرعي من إباحة أو تحريم؟

وأعجب من هذا الاستدلال على الإباحة بسماع أهل الجنة أنهم في روضة يحبرون، فما يخاف صاحب هذا الاستدلال؟ فإن هذا كمن يستدل على إباحة الخمر بأن في الجنة خمرًا، وعلى إباحة لبس الحرير بأن لباس أهل الجنة الحرير، وعلى حل أواني الذهب والفضة والتحلي بها للرجال، فإن هذا كله مباح لأهل الجنة^(٢).

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٦/ ١٤٠).

(٢) رسالة السماع والرقص لابن تيمية (ص ٥٧-٥٩).

الترجيح:

بعد النظر في أدلة المحرمين والمجوزين لسماع الغناء، ومناقشة كل منها، يتضح لي ما يلي:

- ١ - مذهب تحريم الغناء على إطلاقه غير صحيح، وكذلك مذهب إباحة الغناء على إطلاقه غير صحيح.
- ٢ - أدلة كلا الفريقين لم تسلم من الاعتراضات والمناقشات، فقد تطرقت أدلتهم للاحتتمالات والتأويلات وتعارضت مع غيرها، فلم يخرج أي منهم بدليل قطعي صحيح صريح فيما أراد. فالآيات القرآنية كما رأينا - لم تدل دلالة قطعية على ما أراده منها المستدلون المبيحون والممانعون على حد سواء، والأحاديث النبوية بعضها لم يسلم من الضعف، والصحيح منها عورض بصحيح آخر، أو خصص بآخر، أو حمل على معنى آخر غير الذي يريده المستدل منه. كما أن الآثار التي استدلو بها عورضت بآثار أخرى وحملت على معان واحتمالات أخرى.
- ٣ - إن كلا الفريقين متفقان في كثير من استدلالاتهم، لأن الغناء المتنازع فيه هو الغناء الفاحش، فالذين ذهبوا إلى أن الأصل في الغناء الإباحة، قالوا بتحريم الغناء الفاحش، وهو المؤدي إلى الفتنة أو كان من الحرائر، واستثنوه من الإباحة على اعتبار أنه عارض محرم لأصل مباح.
- والذين ذهبوا إلى أن الأصل في الغناء التحريم، استثنوا من الحالات التي لا يكون الغناء فيها فاحشاً، وليس من حرائر، ولم يشتمل على فحش ولا فتنة، وهي الحالات التي اعتبرها المجيزون أصل الإباحة عندهم.
- وعلى هذا الكلام تحمل استدلالاتهم، فأدلة المانعين تحمل على الغناء الفاحش (وهو الممنوع عند المبيحين)، وأدلة المبيحين تحمل على الغناء الخالي من الفحش والمخالفة (وهو المجاز عند المانعين).
- ٤ - كلمة الغناء ذاتها لا يتعلق بها حرمة أو إباحة، وإنما الحرمة والإباحة تتعلقان بطبيعة

الغناء، وحالته، لأن الغناء ينظر له من ثلاثة جوانب:

الأول: الكلمة: وهي مادة الغناء المسموع، والاتفاق على أن الكلمة المباحة والموافقة للشرع لا مانع من سماعها والتلفظ بها، والكلمة المخالفة للشرع يمنع التلفظ بها وسماعها، وهي التي توجه حكم الغناء، إما للمنع أو للإباحة.

الثاني: النغمة واللحن والترجيع في الصوت: وهذا متفق على حله، حيث إنه أجزى في أنواع الغناء المتفق عليها كالحداء وغناء الحجيج وغناء المجاهدين وغيره، حيث يشتمل على ترجيع الصوت والتطرب به.

الثالث: الحالة: وهي التي توجه حكم الغناء، إما للحرمة، وإما للجواز كتوجيه الكلمة في ذلك، فالغناء مع آلات اللهو ممنوع على الراجح كما سبق وبيننا لمنع الآلات والمعازف.

وغناء النساء الحرائر للرجال ممنوع لما فيه من المفاسد والفتن، وعليه يحمل أدلة المانعين.

والغناء في الأعياد والأعراس جائز، وعليه يحمل أدلة المبيحين.

والغناء المشغل عن أداء الفرائض والواجبات ممنوع لهذه الحالة.

وغناء الرجال للرجال والنساء للنساء، ما لم يكن فاحشاً أو شاغلاً عن طاعة أو مؤدياً إلى مفسدة جائز وعليه يحمل قول المجوزين.

فحالة الغناء هي التي توجه الحكم فيه، حيث إنه لا حكم له لمجرده.

وكلام الغزالي في ذلك وجيه ومعتبر ومؤصل لما نريد، وهو أن الغناء له عوارض خمسة تمنع جوازه، وهي:

١- عارض في (السمع) أو المغني كالمرأة التي لا يحل النظر إليها، ويخشى الفتنة من سماعها.

٢- عارض في (الآلة) بأن تكون من شعار أهل الشرب، وهي المزامير والأوتار وطبل الكوبة.

٣- عارض في (المستمع) وهو أن تكون الشهوة غالبة عليه.

٤- عارض في (نغم الصوت)، وهو الشعر فلا يكون فيه شيء من الفحش والهجو والكذب والخنا، وكذلك ما كان فيه وصف امرأة بعينها فلا يجوز وصف المرأة بين الرجال.

٥- أن يكون الشخص من عوام الخلق، ولم يغلب عليه حب الله تعالى، فيكون السماع له محبوباً، ولا غلبت عليه الشهوة، فيكون السماع له محظوراً، ولكنه أبيع له كسائر أنواع اللذات المباحة، إلا أنه إذا اتخذ ديدنه وقصر عليه أكثر أوقاته فهو السفیه الذي ترد شهادته، فالمواظبة على اللهو جناية.

ويظهر أن حكم الغناء تعلق بالكلمة المنقولة فيه، فإن كانت في ممنوع فيمنع الغناء وسماعه، وإن كانت في مباح، فيباح الغناء وسماعه.

وتعلق بالحالة، فإن كانت الحالة التي يكون فيها الغناء ممنوعة - حتى ولو أبيعحت الكلمة - فيمنع الغناء وسماعه، وإن كانت الحالة التي يكون فيها الغناء مباحة فيباح الغناء وسماعه، والله أعلى وأعلم.

المبحث الثالث سماع التنمر

المطلب الأول : تعريف الشعر.

المطلب الثاني : حكم سماع الشعر.

المطلب الثالث : سماع النبي ﷺ للشعر.

المطلب الرابع : سماع الشعر في المسجد.

المطلب الخامس : ذم الامثال من الشعر والامثال من

سماعه.

المطلب الأول تعريف الشعر

الشعر هو: منظوم القول، غلب عليه لشرفه بالوزن والقافية، وربما سمو البيت الواحد شعرًا حكاه الأخفش، وقيل: هذا ليس بقوي إلا أن يكون على تسمية الجزء باسم الكل، كقولك الماء للجزء من الماء، والهواء للطائفة من الهواء، والأرض للقطعة من الأرض.

وقال الأزهري: الشعر هو القريض المحدود بعلامات لا يجاوزها، والجمع أشعار، وقائله شاعر، لأنه يشعر بها لا يشعر به غيره أي يعلم.

وشعر الرجل يشعر شعرًا وشعرًا وشعر، قيل: شعر قال الشعر، وشعر أجاد الشعر، ورجل شاعر، والجمع شعراء^(١).

والمتشاعر هو الذي يتعاطى قول الشعر، وشاعره فشعره من باب قطع - أي: غلبه بالشعر^(٢).

(١) انظر: لسان العرب، (٧/ ١٣٢)، مادة (ش ع ر).

(٢) انظر: مختار الصحاح، مادة (ش ع ر).

المطلب الثاني حكم سماع الشعر

الشعر والنثر شيء واحد بالنسبة للقائل والمستمع، إلا أن الشعر منظوم وموزون ومقيد بقواعد الكلام. والمعنى أو اللفظ الذي ينقله الشاعر أو يستمع إليه أحد لا يصدق عليه القبول والرفض والمنع والإباحة حتى يعرف حكم الكلام المنقول أو المستمع، فما كان موافقاً لقواعد الدين وأحكام الشريعة فهو مباح نظمه، ومباح استماعه، وما كان مخالفاً لقواعد الدين وأحكام الشريعة فهو ممنوع نظمه، وممنوع استماعه.

فالشعر حكمه كحكم الكلام، إن كان الكلام حسناً، فهو حسن، وإن كان قبيحاً فهو قبيح، ويؤكد هذا التأصيل ما روي عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سئل النبي ﷺ عن الشعر؟ فقال: «هو كلام فحسنة حسن، وقبيحة قبيح»^(١).

وروي عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «الشعر بمنزلة الكلام، فحسنة كحسن الكلام، وقبيحة كقبح الكلام»^(٢).

ونسب للشافعي رحمه الله أنه قال: (الشعر كلام حسنة كحسن الكلام، وقبيحة كقبح

(١) رواه أبو يعلى في مسنده (٨/ ٢٠٠)، رقم (٤٧٦٠).

- والدارقطني في سننه، كتاب المكاتب، باب خبر الواحد يوجب العمل (٤/ ١٥٥)، رقم (٠٢).

- وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى، وفيه عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، وثقه دحيم وجماعة وضعفه ابن معين وغيره ورجاله رجال الصحيح. انظر: مجمع الزوائد (٨/ ١٢٢).

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد، باب الشعر حسن كحسن الكلام، ومنه قبيح (١/ ٢٣٥)، رقم (٨٨٩).

- والدارقطني، كتاب المكاتب، باب خبر الواحد يوجب العمل (٤/ ١٥٦)، رقم (٤).

- والطبراني في المعجم الأوسط (٧/ ٤٠٠)، رقم (٧٦٩٦)، وقال: لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، وقال الهيثمي: وإسناده حسن. مجمع الزوائد (٨/ ١٢٢).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحج، باب لا يضيق على واحد منهما أن يتكلم بها لا يأثم فيه من شعره أو غيره (٧/ ١٤٧)، رقم (٩٦٢٦).

- والشافعي في مسنده، كتاب الحج (١/ ٣٦٦)، رقم (١٦٦٣).

الكلام، غير أنه كلام باق سائر، وذلك فضله على الكلام^(١).

وبالتالي يكون حكم سماع الشعر هو الجواز في الأصل، للأدلة التالية:

- ١ - إن الشعر كسائر الكلام فحسنة حسن، وقبيحة قبيح، والأصل في الكلام الإباحة.
- ٢ - لم يرد نص من كتاب أو سنة يحرم قول الشعر أو سماعه.
- ٣ - وردت الأدلة - كما سنذكر - التي تثبت سماع النبي ﷺ للشعر واستحسانه له.
- ٤ - إذا كانت الأدلة واردة في سماع النبي ﷺ للشعر الملعن، والمغنى كغناء الجاريتين عنده وغناء الجواري: نحن جوار من بني النجار... يا حبذا محمد من جار. وإقراره لخداء أنجشة بالشعر، فيكون جواز استماع الشعر من غير غناء به وتلحين وترجيع أولى.
- روي عن جابر بن سمرة - رضي الله عنه - قال: (جالست النبي ﷺ أكثر من مائة، وكان أصحابه يتناشدون الشعر، ويتذاكرون أشياء من أمر الجاهلية، وهو ساكت وربما يتسم معهم)^(٢).
- ووجه الدلالة من الحديث هو إقرار النبي ﷺ لأصحابه، بل واستماعه معهم ﷺ دل على جواز استماع الشعر حتى وإن كان من شعر الجاهلية ما لم يكن فيه مخالفة.
- وروي عن ابن سيرين أنه أنشد شعراً، فقال له بعض جلسائه: مثلك ينشد الشعر يا أبا بكر! فقال: ويلك يا لكع، وهل الشعر إلا كلام لا يخالف سائر الكلام، إلا في القوافي،

(١) انظر: معرفة السنن (١٤/٣٣٩).

(٢) رواه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشعر (٥/١٢٨)، رقم (٢٨٥٠).

- والطبراني في المعجم الأوسط (٢/١٩١)، رقم (١٦٣١)، وفي المعجم الكبير (٢/٢٢٩)، رقم (١٩٤٨).

- وابن حبان في صحيحه، كتاب الحظر والإباحة، باب الشعر والسجع (١٣/٩٦)، رقم (٥٧٨١).

- وأحمد في مسنده (٦/٩٧)، رقم (٢٠٣٤٢).

- وأبو يعلى في مسنده (١٣/٣٦٩)، رقم (٧٤٤٩).

فحسنه حسن وقبيحه قبيح^(١).

قال الإمام الغزالي: (وأما الشعر فكلام حسنه حسن وقبيحه قبيح إلا أن التجرد له مذموم)^(٢).

وقال أيضًا: (وعلى الجملة فإنشاد الشعر ونظمه ليس بحرام إذا لم يكن فيه كلام مستكره)^(٣).

وقال صاحب أبجد العلوم عند الكلام عن الشعر: (والمقصد أن الشعر ليس في نفسه مذمومًا، بل الحسن والقبح راجعان إلى المفهوم، فالمفهوم إذا كان قبيحًا فالمنثور والمنظوم من القول سواء. ومعنى القبيح أن يكون فيه فحش أو أذى لمسلم أو كذب. والكذب الممنوع في الشعر ما كان مضرًا بأمر ديني، لا الكذب الذي أتى به لتحسين الشعر فقط فإنه مأذون فيه، وإن استغرق الحد وتجاوز المعتاد، ألا ترى قصيدة كعب بن زهير - رضي الله عنه - فإنه تغزل فيها بسعاد وأتى من الإغراقات، والاستعارات، والتشبيهات بكل بديع، والنبي ﷺ سمعه وما أنكر)^(٤).

وقال ابن عابدين في حاشيته: (الشعر كالنثر يحمد حين يحمد، ويذم حين يذم.. فما كان منه في الوعظ والحكم وذكر نعم الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن، وما كان من ذكر الأطلال والأزمان والأمم فمباح، وما كان من هجو وسخف فحرام، وما كان من وصف الحدود والقُدود والشعور فمكروه)^(٥).

(١) انظر: أبجد العلوم للعلامة صديق حسن القنوجي (ص ١٨٠).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٣/ ١١٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: أبجد العلوم للعلامة صديق حسن القنوجي (ص ١٨١).

(٥) انظر: حاشية ابن عابدين (١/ ٦٦٠).

المطلب الثالث سماع النبي ﷺ للشعر

أفردنا هذا المطلب لتأكيد الاستدلال به على جواز استماع الشعر والجلوس له، فقد تكاثرت الروايات الدالة على استماع النبي ﷺ للشعر واستحسانه له، نذكر جملة منها سماعه ﷺ للشعر الجاهلي ك شعر أمية، ومنها سماعه للغزل العفيف ك شعر كعب بن زهير، وهذا يدل على جواز سماع ما كان كذلك.

١- سماعه ﷺ لشعر: حسان بن ثابت - رضي الله عنه:

وحسان بن ثابت - رضي الله عنه - هو أول الشعراء الثلاث: حسان وكعب بن مالك، وعبدالله بن رواحة، وهم شعراء الرسول ﷺ، وكان حسان أحق بلقب شاعر الرسول ﷺ لما أثر عنه من شعر في السفر والحضر والسلم والحرب، وهو الذي ارتضاه رسول اله ﷺ للدفاع عنه بلسانه في مهاجمة قريش، وقد قال أبو عبيدة: فضل حسان بن ثابت على الشعراء بثلاث، كان شاعر الأنصار في الجاهلية، وشاعر النبي ﷺ في أيام النبوة، وشاعر اليمن كلها في الإسلام^(١).

روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (كان النبي ﷺ يضع لحسان بن ثابت منبراً في المسجد يقوم عليه قائماً يفاخر عن رسول الله ﷺ، فقال: «إن روح القدس مع حسان ما نافح عن رسول الله ﷺ»^(٢).

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «اهجوا قريشاً فإنه أشد عليها من رشق بالنبل، فأرسل إلى ابن رواحة فقال (اهجهم) فهجاهم، فلم يرض، فأرسل إلى كعب بن مالك، ثم أرسل إلى حسان بن ثابت، فلما دخل عليه قال حسان: قد آن لكم أن ترسلوا إلى هذا الأسد الضارب بذنبه، ثم أدلع لسانه فجعل يحركه، ثم قال: والذي بعثك بالحق

(١) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (١/٣٢٦).

(٢) رواه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، ما جاء في إنشاد الشعر (٥/١٢٦)، رقم (٢٨٤٦). وقال الترمذي: هذا حديث صحيح غريب.

- والحاكم في المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، باب ذکر مناقب حسان بن ثابت - رضي الله عنه (٣/٥٥٤)، رقم (٦٠٥٨).

لأفرينهم بلساني فري الأديم، فقال ﷺ: لا تعجل فإن أبا بكر أعلم قريش بأنسائها، وإن لي فيهم قرابة، حتى يلخص لك نسبي»، فأثاه حسان، ثم رجع فقال: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق، لأسلنك منهم كما تسل الشعرة من العجين. قالت عائشة: فسمعت رسول الله ﷺ يقول لحسان بن ثابت: «إن روح القدس لا يزال يؤيدك ما نافحت عن الله ورسوله»^(١). وقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (هجاهم حسان فشفي واشتفى).

قال حسان:

هجوت محمدًا فأجبت عنه	∴	وعند الله في ذاك الجـزاء
هجوت محمدًا برًا حنيفًا	∴	رسول الله شـيـمته الوفاء
فإن أبى ووالده وعرضي	∴	لعرض محمد منكم وقاء
نكلت بنيتي إن لم تروها	∴	تثير النقع من كنفي كداء
بيارين الأعنة مصعدات	∴	على أكتافها الأسل الظماء
تظل جيا دننا متمطرات	∴	تلطمهن بالخمر النساء
وإلا فاصبروا لضراب يوم	∴	يعز الله فيه من يشاء
وقال الله قد أرسلت عبدًا	∴	يقول الحق ليس به خفاء
وقال الله قد يسرت جنـدًا	∴	هم الأنصار عرضتها اللقاء
تلا في كل يوم من معـد	∴	سباب أو قتال أو هجاء
فمن يهجو رسول الله منكم	∴	ويمدحه وينصره سواء
وجبريل رسول الله فينا	∴	وروح القدس ليس له كفاء

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل حسان بن ثابت رضي الله عنه (١٦/٢٦٦)، رقم (٦٣٤٥).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب شهادة الشعراء (١٥/٣٦٢)، رقم (٢١٧٠٩).

- والطبراني في المعجم الكبير (٤/٣٨)، رقم (٣٥٨٢).

٢- سماعه ﷺ لشعر: أمية بن أبي الصلت

عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال: (ردفت رسول الله ﷺ يوماً، فقال: «هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء؟» قلت: نعم. قال: «هيه»، فأنشده بيتاً، فقال: «هيه»، ثم أنشدته بيتاً، فقال: «هيه»، حتى أنشدته مائة بيت، فقال: «إن كاد ليسلم»، وفي رواية «لقد كاد أن يسلم في شعره»^(١).

٣- سماعه ﷺ لشعر الرجل الذي شكى ابنه:

عن جابر - رضي الله عنه - قال: (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ وقال: يا رسول الله يريد أبي أن يأخذ مالي، فقال رسول الله ﷺ، ائت بأبيك عندي، فلما جاء أبوه - قال رسول الله ﷺ: يقول ابنك أنت تأخذ ماله - قال: سله يا رسول الله لا مصرف لماله إلا عماته وقراباته، أما أصرفه على نفسي وعيالي؟ فتزل جبريل عليه السلام، وقال: يا رسول الله! قال هذا الشيخ في نفسه شعراً ما وصل إلى أذنه، فسأل رسول الله ﷺ: هل قلت في نفسك شعراً؟ فاعترف الشيخ، وقال: لا يزال يزيدنا الله بك بصيرة و يقيناً - وعرض سبعة أبيات نظمها في نفسه، وهي:

غذوتك مولوداً ومنتك يافعاً .	تعل بما أجنبي عليك وتنهل
إذا ليلة ضافتك بالسقم لم أبت .	لسقمك إلا ساهراً أتعلم
تخاف الردى نفسي عليك وإنها .	لتعلم أن الموت حتم موكل
كأنني أنا المطروق دونك بالذي .	طُرقت به دوني فعيني تهمل
فلما بلغت السن والغاية التي .	بلغت بها ما كنتُ فيك أومل
جعلت جزائي غلظةً وفظاظَةً .	كأنك أنت المسنعم المتفضل
فليتك إذ لم ترع حق أبوتي .	فعلت كما الجار المجاور يفعل

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد، باب قول الرجل: يا هنتاه (٢١٩/١)، رقم (٨٢٢)، وباب من استنشد الشعر

(٢٣٥/١)، رقم (٨٩٣).

- ومسلم، كتاب الشعر، باب في إنشاد الأشعار (١٥/١٤)، رقم (٥٨٤٦).

قال جابر: فبكى رسول الله ﷺ، ثم أخذ تلييب ابنه وقال له: اذهب فأنت ومالك لأبيك^(١).

٤ - سماعه ﷺ لشعر النابغة (نابغة بني جعدة):

روي عن النابغة أنه قال: أتيت النبي ﷺ فأنشدته من قولي:

بلغنا السماء السبع مجداً وسودداً
وإننا لنرجو فوق ذلك مظهراً

فقال ﷺ: أين يا أبا ليلى؟ قلت: إلى الجنة بك يا رسول الله، قال: إلى الجنة إن شاء الله

تعالى، فلما أنشده:

ولا خير في حلم إذا لم يكن له . . . بوادر تحمي صفوه أن يكدر

ولا خير في جهل إذا لم يكن له . . . حلیم إذا ما أورد الأمر أصدر

فقال النبي ﷺ: «لا فُضَّ الله فاك».

قال راوي الحديث: فلقد رأيته ولقد أتى عليه نيف ومئة سنة، وما ذهب له سن، وفي

لفظ: فكان من أحسن الناس ثغراً إذا سقط له سن نبت له آخر^(٢).

(١) رواه الطبراني في المعجم الصغير (٣٩٢/١)، رقم (٩٤٨)، وفي الأوسط (٤٢١/٦)، رقم (٦٥٧٠).

- والبيهقي في دلائل النبوة، وعقد باباً أسماه (اختياره ﷺ للشعر).

- وانظر: كشف الخفاء (٢٠٧/١)، ومجمع الزوائد (١٥٥/٤).

- ورواه من غير الشعر ابن حبان في صحيحه، كتاب البر والإحسان، باب حق الوالدين (١٤٢/٢)، رقم

(٤١٠). وكتاب الرضاع، باب النفقة (٧٤/١٠)، رقم (٤٢٦٢).

- وأبو يعلى في مسنده (٥٧٣١)، وابن أبي شبة (١٦٦٢٨)، والبخاري (٢٩٥).

- والبيهقي في السنن الكبرى (١٦١٧٧-١٦١٧٩).

- والطبراني في الأوسط (٣٥٣٤)، والكبير (٦٩٦١).

- ونسب أبو الفرج الأصفهاني الأبيات المذكورة إلى أمية بن أبي الصلت، وساق إسناده إليها أن أمية عتب على ابن له، فأنشأ يقول... انظر: الأغاني (١٢٩/٤).

(٢) انظر: مجمع الزوائد (١٢٩/٨)، الأغاني للأصفهاني (٩/٥)، الإصابة لابن حجر (٥٣٩/٣).

- قال الهيثمي: رواه البزار وفيه يعلى بن الأشدق وهو ضعيف.

- وقال ابن حجر: وهكذا أخرجه البزار والحسن بن سفيان في مسنديهما، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان، والشرازي في الألقاب، كلهم من رواية يعلى بن الأشدق، قال: وهو ساقط الحديث.

٥ - سماعه ﷺ لشعر: أبي كبير الهذلي:

روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: كان رسول الله ﷺ يخفض نعله، وكنت جالسة أغزل، فنظرت إليه فجعل جبينه يعرق، وجعل عرقه يتولد نوراً، قالت: فبهتُ فنظر إليّ فقال: مالك بهتٌ؟ فقلت: يا رسول الله نظرت إليك فجعل جبينك يعرق، وجعل عرقك يتولد نوراً، ولو رأيك أبو كبير الهذلي لعلم أنك أحق بشعره. قال: «وما يقول يا عائشة أبو كبير الهذلي». قلت: يقول هذين البيتين:

ومبرأ من كل غير صافية .: وفساد مرضعة وداء مغيل
وإذا نظرت إلى أمرة وجهه .: برقت كبرق العارض المتهلل

قالت: فوضع ﷺ ما كان بيده، وقام إليّ وقبل ما بين عيني وقال: «جزاك الله خيراً يا عائشة، ما سررت مني كسروري منك»^(١).

٦ - سماعه ﷺ لشعر: زهير بن سرد:

ذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة - في ترجمة زهير بن سرد - قال: قال ابن إسحاق في المغازي، حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن وفد هوازن أتوا النبي ﷺ وقد أسلموا، قالوا: يا رسول الله إنا أهل عشيرة، وقد أصابنا من البلاء ما لا يخفى عليك، فامن علينا من الله عليك، قال: وكان رجل من هوازن يكنى أبا سرد فقال: يا رسول الله: إنما في الخطائر عماتك وخالاتك وحواضنك اللاتي كن يكفلنك، ولو إنا ملحنا للحرث بن أبي شعر أو النعمان بن المنذر، ثم نزل منا أحدهما بمثل ما نزلت به رجونا عطفه وعائدته وأنت خير المكفولين، ثم قال:

(١) عزاه الحافظ العراقي في تخريج إحياء علوم الدين إلى البيهقي في دلائل النبوة.

امنن علينا رسول الله في كرم .: فإنك المرء نرجوه ونتنظر
 امنن على بيضة قد عاقها قدر .: ممزق شملها في دهرها غير
 يا خير طفل ومولود ومنتخب .: في العالمين إذا ما حصل البشر
 إن لم تداركهم نعاء تنشرها .: يا أرجح الناس حلماً حين يختبر
 امنن على نسوة قد كنت ترضعها .: إذ فوك تملأه من مخضها الدرر
 إذ كنت طفلاً صغيراً كنت ترضعها .: واذا زينيك ما تأتي وما تذر
 لا تجعلنا كمن شالت نعمته .: واستبق منا فإننا معشر زهر
 يا خير من مرحت كمت الجياد به .: عند الهياج إذا ما استوقد الشرر
 إننا لنشكر آلاء وإن كفرت .: وعندنا بعد هذا اليوم مدخر
 إننا نؤمل عفواً منك تلبسه .: هذي البرية إذ تعفو وتتصر
 فاغفر عفا الله عما أنت واهبه .: يوم القيامة إذ يهدي لك الظفر

فقال عليه السلام: «أما ما كان لي ولبني عبدالمطلب فهو لكم». وقالت قريش: ما كان لنا فهو لله ولرسوله. وقالت الأنصار: ما كان لنا فهو لله ولرسوله^(١).

٧ - سماعه عليه السلام لشعر: العباس بن مرداس:

عن رافع بن خديج قال: أعطى رسول الله عليه السلام أبا سفيان بن حرب، وصفوان بن أمية، وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس، كل إنسان منهم مائة من الإبل، وأعطى عباس بن

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب السير، باب من يجري عليه الرق (١٣/ ٣٥٢)، رقم (١٨٥٨٤).

- والطبراني في الصغير (٦٦٢)، وفي الأوسط (٤٦٣٠)، وفي الكبير (٥٣٠٣).

- وذكره ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة زهير بن سرد - الاستيعاب (١/ ٥٧٦).

- وقال الحافظ ابن حجر: هذا حديث غريب، أخرجه الطبراني هكذا في معاجزه الثلاثة - الإصابة (١/ ٥٥٣).

- وذكر الحافظ ابن كثير الحديث في سيرته مشتملاً على الشعر سوى بعض الأبيات (٣/ ٦٦٧-٦٦٨).

مرداس دون ذلك، فقال عباس بن مرداس:

أتجعل نهبي ونهب العبيد .: بين عيينة والأقرع
فما كان بدر ولا حابس .: يفوقان مرداس في المجمع
وما كنت دون امرئ منهما ومن تحفض اليوم لا يرفع

قال: فأتى رسول الله ﷺ مائة^(١).

وفي رواية أخرى: (فرجع أبو بكر أبياته إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ للعباس: «أرأيت قولك: أصبح نهبي ونهب العبيد... بين الأقرع وعيينة!» فقال أبو بكر: بأبي وأمي يا رسول الله، ليس هكذا قال. فقال: «كيف؟» قال: فأنشده أبو بكر كما قال عباس، فقال النبي ﷺ «سواء، ما يضر ك بدأت بالأقرع أو بعيينة»، فقال أبو بكر: بأبي أنت ما أنت بشاعر ولا راوية، ولا ينبغي لك، فقال ﷺ: اقطعوا عني لسانه، ففرع منها أناس، وقالوا: أمر بعباس يمثل به، فأعطاه مائة من الإبل^(٢).

٨ - سماعه ﷺ لشعر: عبدالله بن رواحة:

عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم، قال: لما دخل رسول الله ﷺ مكة في عمرة القضاء، دخلها وعبدالله بن رواحة أخذ بخطام ناقته، يقول:

(١) رواه مسلم، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلف قلوبهم (١٥٦/٧)، رقم (٢٤٤٠).

- وابن حبان، كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها (١٥٨/١١)، رقم (٤٨٢٧).

- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب قسم الصدقات، باب ما يعطى من المؤلف قلوبهم (١٠٧/١٠)، رقم (١٣٤٥٤).

(٢) انظر: طبقات ابن سعد (٢٧٢/٤-٢٧٣)، وأوردها ابن هشام في سيرته، وليس فيها رواية متصلة، سيرة ابن هشام (١٣٧/٤)، دلائل النبوة للبيهقي (١٧٩/٥).

- وذكر الخافظ ابن حجر القصة، ولم يذكر أو يشير إلى ما ذكره ابن سعد حول كسر الرسول ﷺ بيت الشعر، وقول أبي بكر ما أنت بشاعر - الإصابة (٢٧٢/٢)، وذكر القصة كاملة صاحب الأغاني (٨/١٤).

خلوا بني الكفار عن سبيله .: إني شـهـدت أنه رسـوله
 خلوا فكل الخير في رسوله .: يا رب إني مؤمن بـقـيلـه
 إني رأيت الحق في قبوله .: نحن قتلناكم على تأويله
 كما قتلناكم على تنزيله .: ضرباً يزيل الهام عن مـقـيـله
 ويذهل الخليل عن خليله^(١)

وفي رواية لأنس - رضي الله عنه - وليس فيه إلا بيتين، وهما:
 خلوا بني الكفار عن سبيله .: اليوم نضربكم على تنزله
 ضرباً يزيل الهام عن مـقـيـله .: ويذهل الخليل عن خليله

فقال عمر: يا ابن رواحة بين يدي رسول الله ﷺ، وفي حرم الله تقول الشعر؟ فقال
 النبي ﷺ: (خلّ عنه يا عمر فهي أسرع فيهم من نضح النبل)^(٢).

-
- (١) انظر: سيرة ابن هشام (٣٧١/٢)، دلائل النبوة للبيهقي (٣٢٢-٣٢٣).
 (٢) رواه الترمذي، كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشعر (١٢٧/٥)، رقم (٢٨٤٧)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، غريب من هذا الوجه.
 - والنسائي في المجتبى، كتاب مناسك الحج، باب إنشاد الشعر في الحرم (٢٢٢/٥)، رقم (٢٨٧٣)، وباب استقبال الحج (٢٣٢/٥)، رقم (٢٨٩٣).
 - والنسائي في السنن الكبرى (٣٨٣/٣)، رقم (٣٨٥٦).
 - وابن حبان، كتاب السير، باب في الخلافة والإمارة (٣٧٩/١٠)، رقم (٤٥٢١). وكتاب الخطر والإباحة، باب الشعر والسجع (١٠٤/١٣)، رقم (٥٧٨٨).
 - وابن خزيمة، كتاب المناسك، باب الرخصة في إنشاد المحرم الشعر (١٩٩/٤)، رقم (٦٨٠).
 - وأبو يعلى في مسنده (٣٣٩٤ - ٣٤٤٠ - ٣٥٧١ - ٣٥٧٩).
 - والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب لا بأس باستماع الحداء (٣٣٧/١٥)، رقم (٢١٦٣٩) - (٢١٦٤٠).
 - والطبراني في الأوسط (٨١٦١).

٩ - سماعه ﷺ لشعر: كعب بن مالك:

عن كعب بن مالك أن النبي ﷺ مر به وهو ينشد ويقول:

ألا هل أتى غسان عنا ودونهم .: من الأرض حرق حوله تتبع
تجالدنا عن جرمنا كل فحمة .: كردف لها في القوالب تلمع

فقال النبي ﷺ: « لا يا كعب بن مالك » فقال كعب: تجالدا عن ديننا كل فحمة،
فقال النبي ﷺ: « نعم يا كعب ».

وهذه الأبيات من قصيدة طويلة لكعب بن مالك يحيب فيها هبيرة بن أبي وهب يوم
أحد، ومنها قوله:

وفينا رسول الله نتبع أمره .: إذا قال فينا القول لا نتطلع
تدلى عليه الروح من عنده .: ينزل من حد السماء ويرفع
نشاوره فيما نريد وقصرنا .: إذا ما انتهى أنا نطيع ونسمع
وقال رسول الله لما بدونا .: ذروا عنكم هول المنايا واطمعو
وكونوا كمن يشري الحياة تقرباً .: إلى ملك يحيى لديه ويرجع^(١)

١٠ - سماعه ﷺ لشعر: كعب بن زهير (قصيدة البردة):

قال ابن كثير - رحمه الله - قال ابن إسحاق: (ولما قدم رسول الله ﷺ من منصرفه
من الطائف، كتب بجير بن زهير بن أبي سلمى إلى أخيه لأبويه كعب بن زهير يخبره أن رسول
الله ﷺ قتل رجالاً بمكة ممن كان يهجو ويؤذيه، وأن من بقي من شعراء قريش ابن الزبيري،
وهبيرة بن أبي وهب، هربوا في كل وجه، فإن كانت لك في نفسك حاجة إلى رسول الله ﷺ

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٩٧/١٩)، رقم ١٩٢٠.

- وقال الميثمي: رواه الطبراني وإسناده حسن، انظر: مجمع الزوائد (٨/١٢٤)، وذكر صاحب الأغاني نصه،
وفيها أن أبا سفيان هجا رسول الله ﷺ ثم أورد قصيدة كعب هذه. انظر: الأغاني (٢٨/١٥).

فإنه لا يرد أحدًا جاءه تائبًا، وإن أنت لم تفعل فانج إلى نجاتك من الأرض، وكان كعب قد قال:

ألا بلغا عني بجيرًا رسالة .: فويحك مني قلت ويحك هل لك
فبين لنا إن كنت لست بفاعل .: على أي شيء غير ذلك دلوكا

إلى آخر الأبيات...

ثم كتب بجير له:

من مبلغ كعبًا فهل لك في التي .: تلوم عليها باطلاً وهي أحزم
إلى الله لا العزى ولا اللات وحده .: فتنجوا إذا كان النجاء وتسلم
لدى يوم لا ينجو وليس بمفلت .: من الناس إلا طاهر القلب مسلم
فدين زهير وهو لا شيء دينه .: ودين أبي سلمى عليّ محرم

قال: فلما بلغ كعبًا الكتاب ضاقت به الأرض، وأشفق على نفسه، وأرجف به من كان في حاضره من عدوه، وقالوا: هو مقتول، فلما لم يجد بداً، قال قصيدته التي يمدح فيها رسول الله ﷺ، ثم خرج حتى قدم المدينة، فنزل على رجل كانت بينه وبينه معرفة من جهتين كما ذكر لي، فغدا به إلى رسول الله ﷺ في صلاة الصبح، ثم أشار له إلى رسول الله ﷺ فقال: هذا رسول الله، فقم إليه فاستأذنه، فقام إلى رسول الله ﷺ فجلس إليه ووضع يده في يده - وكان رسول الله ﷺ لا يعرفه - فقال: يا رسول الله إن كعب بن زهير قد جاء ليستأمن منك تائبًا مسلمًا، فهل أنت قابل منه إن جئتك به؟ فقال ﷺ: «نعم». فقال: إذا أنا يا رسول الله كعب بن زهير. قال ابن إسحاق: فحدثني عاصم بن عمر بن قتادة أنه وثب عليه رجل من الأنصار، فقال: يا رسول الله دعني وعدو الله أضرب عنقه، فقال ﷺ: «دعه عنك فإنه جاء تائبًا نازعًا». قال: فغضب كعب بن زهير على هذا الحي من الأنصار لما صنع به صاحبهم،

وذلك أنه لم يتكلم فيه رجل من المهاجرين إلا بخير، فقال في قصيدته:

بانئت سعاد فقلبي اليوم متبول .: متيم إثرها لم يفد مكبول
وما سعاد غداة البين إذ رحلوا .: إلا أغن غضيض الطرف مكحول

ومنها قوله:

نبئت أن رسول الله أوعدني .: والعفو عند رسول الله مأمول

ومنها:

إن الرسول لنور يستضاء به .: مهند من سيوف الله مسلول
في عصة من قريش قال قائلهم .: ببطن مكة لما أسلموا زولوا

والقصيدة فاقت خمسين بيتاً، وهي من أبدع ما كتب في المديح النبوي. قال ابن كثير:

قلت: ورد في بعض الروايات أن رسول الله ﷺ أعطاه برده حين أنشده القصيدة^(١).

وقد قال أحد الشعراء يمتدح القصيدة:

جحد فضيلة الشعراء غي .: وتفخيم المديح من الرشاد
محت بانئت سعاد ذنوب كعب .: وأعلت كعبه في كل نادي
وما افتقر النبي إلى قصيد .: مشبية بيمين من سعاد
ولكن من إسداء الأيادي .: وكان إلى المكارم خير هادي^(٢)

(١) رواه الحاكم في المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، باب ذکر کعب ویحیر ابني زهير (٣/ ٦٧٠)، رقم (٦٤٧٧-٦٤٧٨).

- وسنن البيهقي الكبرى، کتاب الشهادات، باب من شب ولم يسم أحداً (١٥/ ٣٧٤)، رقم (٢١٧٤٥).

وانظر: السيرة لابن كثير (٣/ ٦٩٩)، البداية والنهاية (٤/ ٣٦٨)، سيرة ابن هشام (٤/ ١١٦)، زاد المعاد (٣/ ٤٥٥).

(٢) انظر: أبجد العلوم للعلامة صديق حسن القنوجي (ص ١٨١)، ونسب الشعر لأبي إسحاق الغزي.

قال صاحب أبجد العلوم العلامة صديق بن حسن القنوجي: (وصارت هذه القصيدة من أحسن الوسائل إلى الشفاعة، وأوثق الذرائع إلى الإغماض عن الشناعة، وفازت بحسن القبول من جنابه، وجازى قائلها بعطية من جلبابه).

وقال: (وقد قالوا: ففضل هذه القصيدة على القصائد الأخر الموشحة بمدحه ﷺ كفضل الصحابة على التابعين ومن بعدهم)^(١).

فائدة:

ويؤخذ من سماع النبي ﷺ لهذه القصيدة جواز استماع الشعر المحتوي على الغزل العفيف الخالي من إثارة الشهوات والمجون والفاحش من الوصف، فقد ذكر كعب في مقدمة قصيدته - كعادة شعراء العرب في قصائدهم - التغزل بسعاد، والنبي ﷺ يستمع ولم ينكر عليه.

(١) انظر: أبجد العلوم للعلامة صديق بن حسن القنوجي (ص ١٨١).

المطلب الرابع سماع الشعر في المسجد

وسماع الشعر في المسجد الأصل فيه الإباحة والجواز.

- لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ يضع لحسان منبراً في المسجد يقوم عليه قائماً يفاخر عن رسول الله ﷺ، أو قال ينافح عن رسول الله ﷺ ويقول رسول الله ﷺ: «إن الله يؤيد حسان بروح القدس ما يفاخر أو ينافح عن رسول الله»^(١).

- وبوّب الإمام البخاري في صحيحه للشعر في المسجد باباً، فقال: (باب الشعر في المسجد)^(٢).

- وجاء في الصحيحين عن أبي هريرة أن عمر مر بحسان وهو ينشد الشعر في المسجد، فلحظ إليه، فقال: قد كنت أنشد وفيه من هو خير منك، ثم التفت إلى أبي هريرة، فقال: أنشدك الله، أسمعت رسول الله ﷺ يقول أجب عني اللهم أيده بروح القدس؟ قال: اللهم نعم^(٣).

قال الإمام النووي في شرح الحديث: (فيه جواز إنشاد الشعر في المسجد إذا كان مباحاً، واستحبابه إذا كان في ممدوح الإسلام وأهله أو في هجاء الكفار والتحريض على قتالهم أو تحريضهم أو نحو ذلك)^(٤).

وقال الإمام ابن حجر: (وإذا كان الشعر حقاً جاز في المسجد كسائر الكلام الحق ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من الكلام الخبيث واللغو الساقط)^(٥).

(١) سبق تخريجه في سماع النبي ﷺ لشعر حسان بن ثابت.

(٢) صحيح البخاري، كتاب أبواب المساجد، باب الشعر في المسجد (١/١٧٣).

(٣) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٣/١١٧٦)، رقم (٣٠٤٠).

- ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل حسان بن ثابت (١٦/٢٦٢)، رقم (٦٣٣٤).

(٤) انظر: شرح مسلم للنووي (١٦/٤٦).

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر (١/٥٤٨).

أما إذا كان الشعر مشتملاً على الهجاء أو السب أو وصف النساء أو مدح ظالم أو افتخار منهي عنه، فيحرم إنشاده في المسجد، وعليه يحمل الحديث الذي رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: (نهى النبي ﷺ عن البيع والابتياح وعن تناشد الأشعار في المساجد)^(١). ويحتمل أن يكون النهي محمولاً على رفع الأصوات به، لأن رفع الأصوات ينهي عنه في المساجد، والتوفيق بين هذا الحديث وحديث حسان، يكون بالتفريق بين الشعر، فما كان ممدوحاً محموداً، جاز إنشاده في المسجد، وما كان مذموماً ممنوعاً منع إنشاده في المسجد.

-
- (١) رواه الترمذي، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية البيع والشراء، وإنشاد الضالة والشعر في المسجد (١٣٩ / ٢)، رقم (٣٢٢).
- والنسائي في المجتبى، كتاب المساجد، باب النهي عن تناشد الأشعار في المساجد (٣٧٨ / ٢)، رقم (٧١٤).
 - وابن ماجه، كتاب المساجد والجماعات، باب ما يكره في المسجد (٣٠٥ / ١)، رقم (٧٤٩).
 - وابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب الزجر عن إنشاد الشعر في المسجد (٢٧٥ / ٢)، رقم (١٣٠٦).
 - والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب كراهية إنشاد الضالة في المسجد (٤٧٦ / ٣)، رقم (٤٤٤٩).
 - والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب النهي عن تناشد الأشعار في المسجد (٥١ / ٦)، رقم (١٠٠٠١).

المطلب الخامس

ذم الامتلاء من الشعر والامتلاء من سماعه

أخرج البخاري في صحيحه في باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصدّه عن ذكر الله، والعلم، والقرآن^(١).

عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ قال: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً خيراً له من أن يمتلئ شعراً»^(٢).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً يريه خير له من أن يمتلئ شعراً»^(٣).

وعن أبي سعيد الخدري، قال: (بينما نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالعرج إذا عرض شاعر ينشد، فقال ﷺ: «خذوا الشيطان أو أمسكوا الشيطان، لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً خيراً له من أن يمتلئ شعراً»^(٤).

وهذه الأحاديث الصحيحة تحمل على كراهة الإكثار من الشعر، وكراهة الإكثار والامتلاء من الاستماع إليه والوقوف عليه لما فيه من الصد عن ذكر الله والقرآن، والممنوع هو الامتلاء وإلا لتعارض مع النقل الصحيح عن سماع النبي ﷺ للشعر واستحسانه له.

(١) صحيح البخاري، كتاب الأدب، (٢٢٧٩/٥).

(٢) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر (٢٢٧٩/٥)، رقم (٥٨٠٢).

وفي الأدب المفرد، باب من كره الغالب عليه الشعر (٢٣٦/١)، رقم (٨٩٤).

- ومسلم في كتاب الشعر، باب في إنشاد الأشعار (١٨/١٥)، رقم (٥٨٥٤).

(٣) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر (٢٢٧٩/٥)، رقم (٥٨٠٣).

وفي الأدب المفرد، باب من الشعر حكمة (٢٣٤/١)، رقم (٨٨٤).

- ومسلم، كتاب الشعر، باب إنشاد الأشعار (١٧/١٥)، رقم (٥٨٥٣).

(٤) رواه مسلم، كتاب الشعر، باب في إنشاد الأشعار (١٨/١٥)، رقم (٥٨٥٥).

- وأحمد في المسند (١٠٦٧٣-١٠٩٧٥).

قال ابن عابدين في حاشيته: (ومن كثر إنشاده وإنشاؤه الشعر حين تنزل به مهماته، ويجعله مكسبة له تنقص مروءته، وترد شهادته)^(١).

وقال الغزالي في الإحياء: (وأما الشعر فكلام حسنه حسن، وقبيحه قبيح، إلا أن التجرد له مذموم لحديث «لأن يمتلي جوف أحدكم قيعًا حتى يريه خير له من أن يمتلي شعرًا». وعن مسروق أنه سئل عن بيت من الشعر فكرهه، فقليل له في ذلك، فقال: أنا أكره أن يوجد في صحيفتي شعر. وسئل بعضهم عن شيء من الشعر، فقال: أجعل مكان هذا ذكرًا، فإن ذكر الله خير من الشعر)^(٢).

وإذا كان الامتلاء من قول الشعر ونظمه مذمومًا فيقاس عليه الامتلاء من الاستماع إليه؛ لأن حكمة المنع واحدة، فإن الامتلاء في القول يصد ويشغل كما أن الامتلاء من الاستماع يصد ويشغل. والله أعلم.

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (١/ ٦٦٠).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٣/ ١١٠).

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وبعد:

من خلال بحثي لأحكام السماع في الفقه الإسلامي، فإني - والحمد لله - توصلت إلى النتائج التالية التي استخلصتها من مادة هذا البحث، وهي كالتالي:

- ١- الاستماع للقرآن الكريم عبادة مستقلة، يستحق بها المسلم الأجر والثواب.
- ٢- قراءة القرآن الكريم أفضل من الاستماع له في الأصل، أما بالنسبة لحال القارئ أو المستمع فإن الاستماع أفضل من القراءة، إذا كان حال المستمع باستماعه أفضل من حاله بقراءته.
- ٣- وجوب الاستماع والإنصات لقراءة الإمام في الصلاة على المأموم.
- ٤- سقوط قراءة الفاتحة عن المأموم بقراءة الإمام لها في الصلاة الجهرية، ووجوب سماع المأموم لها، وكراهة قراءته لها، على الراجح.
- ٥- استحباب قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة السرية؛ لعدم تحقق السماع في هذه الحالة، على الراجح.
- ٦- استحباب قراءة الفاتحة للمأموم عند تعذر سماعها من الإمام لبعده أو غيره من الموانع، على الراجح.
- ٧- جواز الفتح على الإمام من المأموم عند سماع الخطأ في قراءته، على الراجح.
- ٨- عدم جواز فتح المأموم على غير إمامه عند سماع الخطأ في القراءة، وبطلان الصلاة إن تكرر ذلك من المأموم، على الراجح.
- ٩- عدم جواز فتح المأموم على من ليس في صلاة عند سماع الخطأ في قراءته، وبطلان الصلاة بذلك، على الراجح.

- ١٠ - جواز فتح من ليس في صلاة على المصلي عند سماع الخطأ في قراءته.
- ١١ - الاستماع للقرآن الكريم خارج الصلاة حكمه الاستحباب، على الراجح.
- ١٢ - استحباب سجود التلاوة للمستمع، على الراجح.
- ١٣ - عدم سنية سجود التلاوة لسامع دون المستمع، على الراجح.
- ١٤ - إذا سمع المأموم سجدة التلاوة من إمامه وسجد الإمام، وجب متابعة الإمام في السجود.
- ١٥ - إذا سمع المأموم سجدة التلاوة من إمامه ولم يسجد الإمام، لا يجوز سجود المأموم دون إمامه.
- ١٦ - إذا لم يسمع المأموم سجدة التلاوة من إمامه لبعد أو طرش، وسجد الإمام، وجب عليه متابعة الإمام في السجود.
- ١٧ - إذا سمع المأموم سجدة التلاوة من الإمام قبل الدخول معه في الصلاة ففيها حالتان: الأولى: إذا كان الإمام لم يسجدها بعد، فإن المأموم يجب عليه السجود مع الإمام. الثانية: إذا كان الإمام سجدها قبل أن يدخل المأموم معه في الصلاة، فلا يجوز له.
- ١٨ - جواز قراءة الإمام لآية السجود في الصلاة السرية، على الراجح.
- ١٩ - إذا سجد الإمام في الصلاة السرية سجود التلاوة، وجب على المأموم متابعته وإن لم يسمع، على الراجح.
- ٢٠ - إذا سمع المأموم سجدة التلاوة من غير إمامه، فلا يجوز له السجود لها اتفاقاً، ولا يسجد لها بعد الصلاة، على الراجح.
- ٢١ - إذا سمع المأموم سجود التلاوة من نفسه، فلا يجوز له السجود لقراءة نفسه، وتبطل صلاته بذلك.

- ٢٢- إذا سمع الإمام سجود التلاوة من المأموم، فلا يجوز له السجود في الصلاة اتفاقاً، ولا بعد الفراغ منها على' الراجع.
- ٢٣- يشترط لصحة سجدة التلاوة من السامع والمستمع ما يشترط لصحة الصلاة.
- ٢٤- يشترط لصحة سجدة التلاوة من المستمع أن يكون التالي ممن تصلح إمامته للمستمع، على' الراجع.
- ٢٥- لا يسجد السامع بسماع سجدة التلاوة من غير الآدمي كالطيور المعلمة مثل البيغاء، وكسماها من الصدى.
- ٢٦- يتكرر سجود التلاوة على' المستمع بتكرر سماعه لعدة آيات فيها سجديات مختلفة.
- ٢٧- إذا تكرر سماع سجدة التلاوة في المجلس الواحد، واتحد المجلس، فإن المستمع تكفيه سجدة واحدة، على' الراجع.
- ٢٨- إذا تكرر سماع سجدة التلاوة عند اختلاف المجلس حكماً تكرر السجود لها.
- ٢٩- إذا تكرر سماع سجدة التلاوة عند اختلاف المجلس حقيقة تكرر السجود لها اتفاقاً.
- ٣٠- استحباب ترديد السامع للأذان وعدم وجوبه، على' الراجع.
- ٣١- قطع القراءة عند سماع الأذان لإجابته، وكراهة الانشغال عنه بسواه.
- ٣٢- استحباب متابعة السامع للأذان، وأن يقول كما يقول المؤذن إلا في الحيلة فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، والثوب فيقول: صدقت وبررت - على' الراجع.
- ٣٣- تقديم سماع الأذان ومتابعة المؤذن على' تحية المسجد عند دخول المسجد إلا الجمعة.
- ٣٤- حرمة الخروج من المسجد بعد سماع الأذان فيه إلا لعذر، على' الراجع.
- ٣٥- استحباب الصلاة على' النبي ﷺ بعد سماع الأذان.

- ٣٦- استحباب الدعاء بالدعاء المأثور بعد سماع الأذان، وهو: (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته).
- ٣٧- استحباب الدعاء بعد سماع الأذان.
- ٣٨- استحباب إجابة السامع للمقيم ومتابعته في الإقامة إلا في قوله: (قد قامت الصلاة) فيقول: أقامها الله وأدامها.
- ٣٩- قيام المأموم للصلاة عند سماع الإقامة غير محدد بحد، ومترك لطاقة الناس ومقدرتهم، على' الراجع.
- ٤٠- استحباب المشي بسكينة ووقار عند سماع الإقامة، ولا يسرع في المشي إلى الصلاة.
- ٤١- إذا سمع الإقامة بعد شروعه في النافلة، فهذه حالتان:
الأولى: إذا لم يحش فوات الجماعة، أتمها ولم يقطعها، على' الراجع.
الثانية: إذا خشي فوات الجماعة، قطعها ولحق بالجماعة، على' الراجع.
- ٤٢- وجوب الاستماع والإنصات لخطبة الجمعة، وحرمة الكلام فيها إلا للإمام أو لمن كلمه الإمام على' الراجع، مع عدم بطلان الجمعة بخرق الاستماع فيها.
- ٤٣- استحباب تسكيت المتكلم في أثناء الخطبة بالإشارة لمن سمعه أثناء الخطبة.
- ٤٤- عدم جواز رد السلام وتشميت العاطس لمن سمعها في الخطبة، على' الراجع.
- ٤٥- عدم جواز الكلام في أثناء الخطبة عند تعذر السماع لها لبعد أو غيره، إلا أن للبعيد أن يشتغل بالذكر سرًا لا جهراً، على' الراجع.
- ٤٦- جواز قطع الاستماع والإنصات للخطبة إذا كانت هناك ضرورة داعية لذلك، كتحذير ضرير أو إرشاد مسلم.

- ٤٧- استحباب الصلاة على النبي ﷺ عند سماع ذكره في الخطبة في نفسه دون الجهر بذلك؛ إدراكًا للفضيلتين.
- ٤٨- استحباب الاستماع لخطبة العيدين وعدم وجوبه.
- ٤٩- استحباب الاستماع لخطبة الكسوف - عند من قال باستحباب خطبة الكسوف (الشافعية).
- ٥٠- استحباب الاستماع لخطبة الاستسقاء وعدم وجوبه عند من قال باستحباب الخطبة في الاستسقاء (الجمهور ما عدا أبا حنيفة).
- ٥١- استحباب الاستماع لخطب الحج وعدم وجوبه، وهي:
- خطبة سابع ذي الحجة.
 - خطبة عرفة (تاسع ذي الحجة).
 - خطبة يوم النحر (عاشر ذي الحجة).
 - خطبة حادي عشر من ذي الحجة.
 - خطبة ثاني أيام التشريق.
- ٥٢- وجوب الصلاة على النبي ﷺ عند سماع ذكره، على الراجح.
- ٥٣- الصلاة على النبي ﷺ ابتداءً، وعند سماع ذكره يترتب عليها فضائل كثيرة، منها:
- ١- صلاة الله عشرًا على من صلى عليه ﷺ.
 - ٢- رفع الدرجات وحط الخطيئات لمن صلى عليه ﷺ.
 - ٣- شفاعته النبي ﷺ لمن صلى عليه ﷺ.
 - ٤- ذهاب الهموم ومغفرة الذنوب لمن صلى عليه ﷺ.
- ٥٤- جواز الاستماع لصوت المرأة، وأن صوت المرأة ليس بعورة مع مراعاة الضوابط التالية:
- ١- عدم رفع صوتها بحضرة الرجال الأجانب لغير حاجة.

- ٢- عدم تليين صوتها والخضوع بالقول والتهايل في الحديث.
- ٣- عدم تنعيم صوتها وتلحينه بحضرة الأجانب.
- ٥٥- عدم جواز الأذان من المرأة، وعدم جواز سماع الرجال لأذانها خشية الافتتان بها.
- ٥٦- كراهة رفع المرأة صوتها بالتلبية إلا بمقدار ما تسمع نفسها أو رفيقها.
- ٥٧- الاستماع لحديث الآخرين بغير رضاهم من التجسس المحرم.
- ٥٨- جواز قتل الجاسوس الحربي والجاسوس الذمي والمستأمن إذا رأى الإمام ذلك. وأما الجاسوس المسلم فإن كان تجسسه لحساب الكافرين فإن عقوبته التعزيز، ويترك تقديرها للإمام أو نائبه فيها يراه مصلحة للمسلمين، فيجوز للإمام قتله سياسة. وإن كان تجسسه على المسلمين في ديارهم وليس لأجل الكافرين، فعقوبته التعزيز إما بحبسه أو ضربه أو تغريمه أو غيره مما يردعه عن مثل هذا الأمر.
- ٥٩- جواز التجسس والتنصت على الكفار في الحرب؛ لمعرفة عددهم وعتادهم وخططهم ومكائدهم.
- ٦٠- عدم جواز تجسس ولي الأمر على الرعية، إلا إذا كان في ترك التجسس انتهاك حرمة يفوت استدراكها، فيجوز له في هذه الحال التعسس والتنصت للمصلحة، ويسمى في هذه الحالة تعسسًا لا تجسسًا.
- ٦١- عدم جواز تجسس المحتسب إلا إذا ظهرت المحظورات، أو كان في ترك التجسس انتهاك حرمة يفوت استدراكها.
- ٦٢- حرمة سماع الغيبة والجلوس إليها، ويجب على المستمع الرد عن عرض أخيه مع إعراضه عن سماع الغيبة، فإن لم يستطع خرج من مجلس الغيبة ولم يجلس فيه.
- ٦٣- يجوز سماع الغيبة في حالات، وهي:
 - ١- التظلم.
 - ٢- الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصي إلى الصواب.
 - ٣- الاستفتاء.

- ٤- استحباب تحذير المسلمين، وفيه وجوه:
- أ- جرح المجروحين من الرواة للحديث والشهود.
- ب- الإخبار عن الغائبين عند المشاورة في الزواج وغيره.
- ج- النصح عند شراء سلعة فاسدة لا يعلمها المشتري.
- د- التردد على المبتدع والفاسق للتحذير من بدعته وفسقه.
- هـ- أن تكون له ولاية ولا يقوم بها على وجهها.
- ٥- المجاهرة بفسقه وبدعته.
- ٦- التعريف، كأن يكون معروفًا بلقب كالأعمش والأعرج وغيره.
- ٦٤- وجوب رد السلام على من سمعه، وإن كان المستحقون جماعة كان الرد واجبًا كفائيًا يسقطه الرد برد أحدهم.
- ٦٥- رد السلام من الصبي غير واجب عليه إذا سمعه.
- ٦٦- إذا سلم على جماعة منهم صبي فرد الصبي السلام، فلا يسقط فرض السلام عنهم، على الراجح.
- ٦٧- إذا سلم الصبي وجب رد السلام على من سمعه، على الراجح.
- ٦٨- وجوب رد السلام من المرأة على مثلها إذا سمعته.
- ٦٩- جواز رد السلام على المرأة إذا سمع سلامها، إن كانت عجزًا لا يخشى الافتتان بها، وجواز ردها إذا سمعته.
- ٧٠- كراهة رد السلام على المرأة إذا سمع سلامها إذا كانت شابة يخشى الافتتان بها، وكراهة ردها إذا سمعته.
- ٧١- كراهة رد السلام على الفساق وأصحاب الكبائر والمجاهرين بقصد زجرهم وتأديبهم.

- ٧٢- وجوب رد السلام على أهل الذمة، ويقتصر في الرد عليهم بقول (وعليكم) أو (وعليك) - على الراجح.
- ٧٣- رد السلام لمن سمعه أقله أن يقول (وعليك السلام)، أو (وعليكم السلام)، والحد الواجب أن يرد عليه مثل تحيته، والمستحب أن يزيد عليها (ورحمة الله وبركاته).
- ٧٤- كراهة رد السلام بالإشارة أو تحريك الرأس لمن سمعه مع قدرة السامع على الكلام.
- ٧٥- رد السلام على الأخرس يكون باللفظ، وعلى الأصم يكون باللفظ والإشارة لإفهامه.
- ٧٦- يسقط رد السلام على من سمعه في الأحوال التالية:
أ- عند قضاء الحاجة.
ب- إذا كان نائماً أو ناعساً.
ج- إذا كان مشغولاً بأكل واللقمة في فمه.
د- إذا كان في صلاة أو أذان أو حال الخطبة.
هـ- إذا كان مشغولاً بقراءة القرآن والدعاء والذكر والتلبية.
و- إذا كان مشغولاً بالجماع.
- ٧٧- تسميت العاطس عند سماع عطاسه فرض على الكفاية، على الراجح.
- ٧٨- إذا لم يسمع المسمت قول العاطس (الحمد لله)، ففيها صور:
الأولى: إذا لم يحمد العاطس بعد عطاسه فلا يشمت ولا يستحق التسميت.
الثانية: إذا حمد العاطس ولم يسمعه المسمت وإنما سمع من شمت عطاسه فإنه يشرع له التسميت ولا يجب، على الراجح.
الثالثة: إذا لم يسمع المسمت حمد العاطس، ولم يسمع من يشمته، استحباب له أن يذكره الحمد، على الراجح.
الرابعة: إذا لم يحمد العاطس بعد عطاسه ولكن أتى بلفظ آخر غير الحمد، فإنه لا يشمت ويذكر بها يقول.

- ٧٩- كراهة تسميت الرجل للمرأة الشابة التي يخشى الافتتان بها عند سماع عطاسها، وكراهة تسميت المرأة الشابة للرجل إذا سمعت عطاسه، وكراهة ردها على من شتمها.
- ٨٠- جواز تسميت الرجل للمرأة العجوز التي لا يخشى الافتتان بها وجواز تسميتها له وردها عليه.
- ٨١- كراهة تسميت المسلم للكافر إذا سمع عطاسه وحده وإنما يدعو لهم بالهداية يقول (يهديكُم الله ويصلح بالكم).
- ٨٢- إذا تكرر العطاس وجب التسميت حتى بلوغ الثالثة فيدعو له بالشفاء.
- ٨٣- استحباب رد العاطس على المسمت بقوله (يهديكُم الله ويصلح بالكم)، أو (يغفر الله لنا ولكم) - على الراجح.
- ٨٤- كراهة تسميت العاطس إذا سمع عطاسه وهو في الخلاء، وكراهة الرد على المسمت وهو في الخلاء.
- ٨٥- استحباب التسبيح عند سماع الرعد، وقول (سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته)
- ٨٦- استحباب سؤال الله من فضله عند سماع صياح الديك.
- ٨٧- استحباب الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم عند سماع شهيق الحمار ونباح الكلب.
- ٨٨- استحباب الصلاة على النبي ﷺ وذكر الله عند طنين الأذن.
- ٨٩- كلمة (الموسيقى) كلمة عامة، وليست مصطلحاً شرعياً يتعلق به حل وحرمة، وإنما يرجع إلى تكييفها، والحل والحرمة يتعلقان بالآلة.
- ٩٠- تحريم سماع مطلق الآلات فيه نظر، وإباحة سماع مطلق الآلات فيه نظر فالآلات منها المحرم ومنها المباح.

- ٩١- تحريم سماع المعازف والمزامير (وكراهة مزمار الراعي)، وطبل الكوبة، على' الراجح.
- ٩٢- إباحة ضرب الدف وسماعه، وطبل الحرب ونحوهما، وإطلاق الدف دون تقييده بنوع دون آخر،
- ٩٣- إطلاق جواز الدف في الأعراس وغيرها والأعياد وغيرها ومن النساء والجواري.
- ٩٤- جواز ضرب الرجال للدف لإطلاق النصوص وعدم ورود المنع مع كراهة مداومة الرجل عليه أو اتخاذه صنعة لأنه من عادة النساء وخواصهن.
- ٩٥- لا فرق بين إخراج صوت الدف من آلة أو من غيره، فالعبرة بصوت الدف.
- ٩٦- إقرار أن السير مغتفر من حرمة المعازف، وما كان يصعب التحرز عنه ولم يكن مقصودًا.
- ٩٧- إباحة سماع الأصوات الموسيقية الصادرة من غير الآلات والمعازف المحرمة كالتي تصدر من صوت الإنسان وغيره.
- ٩٨- التسامح في سماع الأطفال للآلات الموسيقية، قياسًا على لعبهم، وأمنًا عليهم من الفتنة وارتفاع التكليف عنهم.
- ٩٩- إباحة سماع بعض الأصوات المشابهة لبعض الآلات كمزمار السيارة وأجراس المدارس للحاجة إليهما في التنبيه.
- ١٠٠- الحكم على' مطلق الغناء بالحلل أو الحرمة غير صحيح؛ لأن الغناء له أنواع، أبرزها:
 - ١- غناء المسافرين. ٢- غناء المجاهدين.
 - ٣- غناء العمل.
 - ٤- غناء الأطفال. ٥- غناء الأحران والنياحة.
 - ٦- غناء الأعياد والأعراس.
 - ٧- غناء العشاق والمحبين.
- ١٠١- ينقسم الحكم على' الغناء إلى ثلاثة أقسام:
 - ١- الغناء المتفق على' جوازه، وهو غناء المسافرين (الخداء)، وغناء المجاهدين، وغناء العمل، وغناء الأطفال، وغناء الأعياد والأعراس.

٢- الغناء المتفق على حرمة، وهو غناء النياحة إلا ما تناول محاسن الموتى دون تهيج للمصيبة، ودون أن يؤدي إلى شق الجيوب ولطم الخدود.

٣- الغناء المختلف فيه هو غناء العشاق والمحبين، وفيه النتائج التالية:

- الاتفاق على حرمة الغناء الفاحش، وهو المحتوي على الكلمات الفاحشة أو المهيجة للشهوات، وكان الافتتان به ظاهرًا بينًا.
- ترجيح كلام الغزالي في هذا الشأن، وهو أن الأصل في الغناء الجواز إلا أن له خمسة عوارض تمنع جوازه، وهي:

- عارض في (المسمع) أو المغني كالمرأة التي لا يحل النظر إليها ويخشى الفتنة من سماعها.
- عارض في (الآلة) بأن تكون من شعارات أهل الباطل والشرب، وهي الآلات المحرمة من الأوتار والمزامير وطبل الكوبة.
- عارض في (المستمع)، وهو أن تكون الشهوة غالبة عليه.
- عارض في (الكلمة الملحنة) وهو الشعر فلا يكون فيه شيء من الفحش والهجو والكذب والخنا، وما كان فيه وصف امرأة بعينها، فلا يجوز وصف المرأة بين الرجال.
- أن يكون الشخص من عوام الخلق، ولم يغلب عليه حب الله تعالى، فيكون السماع له محبوبًا، ولا غلبت عليه الشهوة فيكون السماع له محظورًا، ولكنه أبيع له كسائر أنواع اللذات المباحة، إلا أنه إذا اتخذ ديدنه وقصر عليه أكثر أوقاته، فهو السفیه الذي ترد شهادته.

١٠٢- إن حكم الغناء المجرد عن الآلة متعلق بالكلمة المنقولة فيه، وبالحالة التي يكون عليها؛ فإن كانت الكلمة مباحة والحالة مباحة فيباح الغناء واستماعه، وإن كانت الكلمة ممنوعة أو الحالة التي يكون عليها الغناء ممنوعة فيمنع الغناء واستماعه، وعلى هذا تحمل أدلة المحرمين والمجوزين وتوجه.

- ١٠٣- حكم سماع الشعر كحكم سماع الكلام، والمنع والإباحة تتعلقان بحكم الكلام المنقول أو المسموع، فما كان موافقاً لقواعد الدين وأحكام الشريعة فهو مباح نظمه واستماعه، وما كان مخالفاً لقواعد الدين وأحكام الشريعة فهو ممنوع نظمه واستماعه.
- ١٠٤- سماع الشعر في المسجد حكمه الجواز في الأصل؛ إلا إذا كان مشتملاً على هجاء أو سب أو وصف للنساء أو مدح ظالم أو افتخار منهبي عنه فيمنع.
- ١٠٥- كراهة الامتلاء والإكثار من الشعر ومن الاستماع إليه.

وختاماً.. أحمد الله تعالى حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.. وأسأله
تعالى بفضله الكريم أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع، وأن ينفع به المسلمين، وأن يغفر لي
زلاتي ويجازيني بالإحسان إحساناً وبالخطأ والزلل عفواً وغفراناً..
فصوأي فضل من الله وحده.. وزللي مني ومن الشيطان..

إن تجد عيباً فسدَّ الخللاً جلّ من لا عيبَ فيه وعلاً

وصدق من قال:

من عاب عيباً له عذر فلا وزرا .: ينجيه من عزمات اللوم متّئرا
وإنما هي أعمال بنيتها .: خذ ما صفا واحتمل بالعفو ما كدرا

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
وصلّى الله على نبينا وحبينا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين

الفهارس

❁ في فهرس الآيات

❁ في فهرس الأحاديث

❁ في فهرس الآثار

❁ في فهرس الأعلام المترجم لهم

❁ في فهرس المراجع

❁ في فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الصفحة
سورة البقرة		
٧	﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾	٢١
٢٦	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ؕ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾	١٣٨
٨١	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	١٣٧
١٢١	﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ؕ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾	٦٦
١٤٨	﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ؕ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ؕ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	٢٥٣
١٥٥- ١٥٧	﴿وَنَشِيرَ الصَّابِرِينَ ﴿٢٥٦﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾	٣٢٥
١٨٣	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	٣٢
٢٢٤	﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	٢٣
سورة آل عمران		
٣٨	﴿إِنَّكَ سَمِيعٌ دُعَاءِ﴾	٢٢

الآية	السورة	رقم الصفحة
٩٧	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾	١٦٣
١٠٤	﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾	٣٧٩
١١٣	﴿يَتْلُونَ ءَايَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾	٦٦
١٣٣	﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾	٢٥٣
سورة النساء		
٣٦-٣٧	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مَخْتَالًا فُخُورًا ۖ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾	٣٤٠
٤١	﴿فَكَيْفَ إِذَا جَفْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجَعْنَا بِكَ عَلَى هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾	٣٧
٤٦	﴿وَأَسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾	٢١
٤٦	﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾	٢١
٥٩	﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾	١٣٨
٦٥	﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾	٣٢٧
٨٢	﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانُ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾	٦٠
٨٦	﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾	٢٧٦
١٠٥	﴿إِنَّا أُنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾	٣٥
١٣٤	﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾	٤
١٤٠	﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا	٣٨٢

الآية	السورة	رقم الصفحة
	تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ^٢ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ...	
سورة المائدة		
٨٣-	﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنْ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾	٣٣
٨٥		
٤	﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾	٦١١
٥١	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾	١٣٨
٨٢	﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيكَ ذَلِكَ بَأَنَّ مِنْهُمْ قَتِيلِينَ وَرَهْبَانًا وَآلَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾	٣٣
٨٧	﴿يَتَأَيَّدُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُخْزِمُوا طَيِّبَاتُ مَا أُحِلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾	٦١١
١٠٤	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾	١٣٨
١١٨	﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ﴾	٩٢
سورة الأنعام		
٢٥	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلًّا ءَايَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا...﴾	٦٢
٦٨	﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ^٢ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾	٣٨٢
٩٠	﴿فِيهِدْ لَهُمْ أَفْئِدَةً﴾	١٦٢

الآية	السورة	رقم الصفحة
١١٣	﴿وَلِتَضَعِ إِلَيْهِ أُفَيْدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِتَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾	٢٣
١٦٠	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	٢٨٥
سورة الأعراف		
٣٢	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾	٦١١
١٠٠	﴿وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾	٥
١٥٧	﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾	٦٠٧، ٦١٠
١٩٥	﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ يَهَاتُ أَمْرُهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ يَهَاتُ أَمْرُهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ يَهَاتُ أَمْرُهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ يَهَاتُ...﴾	٦
سورة التوبة		
٣	﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	١٣٧
٢٠٤	﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾	
سورة الأنفال		
٢١	﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾	٣٤، ٢١
٢٣	﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾	٦٢
٢٧	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْتِنَاكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٣٦٩
سورة يونس		
٤٢ -	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾	٤
٤٣	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾	

الآية	السورة	رقم الصفحة
٢٢	﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِكُمْ بَرْيَحٌ طَبِيقٌ وَفَرِحُوا بِهَا ﴾	١٩٨
٣١	﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ ﴾	٤
٤٢	﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾	٥
سورة هود		
٢٠	﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾	٤
٤٢	﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ ﴾	١٩٨
٦٩	﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَىٰ قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ... ﴾	٤٢٣
سورة الرعد		
١٨	﴿ لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيُئْسَ الْمِهَادُ ﴾	١٣٨
٢٨	﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾	٣٠
سورة الحجر		
١٨	﴿ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شَبَابٌ مُّبِينٌ ﴾	٢٥
سورة النحل		
٧٨	﴿ وَاللَّهُ مِّنْ أَخْرَجَكُم بُطُونِ أُمَمَتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾	٣
سورة الإسراء		
٤٥	﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ۚ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِذَا	٦٢

الآية	السورة	رقم الصفحة
	ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ، وَلَوْ عَلَىٰ أَذْبَرِهِمْ نُفُورًا ﴿١﴾	
١	(سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)	٤
٣٦	﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْفُورًا ﴿٣٦﴾﴾	٣، ٢
٦٤	﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِمَّنْ اسْتَضَاعَتْ مِنْهُمْ بَصَوْتِكَ وَأُجْلِبَ عَلَيْهِمُ خَبِيلُكَ وَرَجَلُكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِذَّهُمْ﴾	٥٠٦، ٥٨٧
سورة الكهف		
٢٦	﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾	٢١
سورة مريم		
٥٨	﴿إِذَا تَنَادَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴿٥٨﴾﴾	١٦٧
سورة طه		
٤٦	﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾	٤
سورة الحج		
١٨	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ۚ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ۚ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ۚ ﴿١٨﴾﴾	١٦٧، ٢٥
٣٠	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾	٥٨٩
٣٢	﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعْظِمِ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقَوَّى الْقُلُوبِ﴾	٤٥٧
٤٦	﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾	٥

الآية	السورة	رقم الصفحة
	فَلَيْهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ وَلَكِنَّ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿	
سورة المؤمنون		
٧٨	﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾	٢
سورة النور		
٥١	﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾	٢١
٦١	﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾	٣١١
٦٣	﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾	٣٤٠
سورة الفرقان		
١٢	﴿ سَمِعُوا هَٰذَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴾	٢٢
٣٠	﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ يَذَرُ أَنْ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ﴾	٩٤
٤٤	﴿ أَمْ حَسِبَ أَنْ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾	٥
٧٢	﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾	٥٨٩
٧٣	﴿ وَالَّذِينَ إِذَا دُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾	٦٦
سورة الشعراء		
٢١٢	﴿ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴾	٢٢، ٢١
سورة النمل		
٨٠	﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى ﴾	٢٢
سورة القصص		
٥٥	﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ ﴾	٣٨٢

الآية	السورة	رقم الصفحة
	لَا تَتَّبِعِ الْجَاهِلِينَ ﴿١﴾	
٧١-	(قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بَضِيَاءٌ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٢﴾ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بَلِيلٌ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٣﴾)	٥
٧٢		
سورة العنكبوت		
٤٩	﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾	٩٦
٥١	﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	٣٧
سورة لقمان		
٦	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾	٥٠٣
٧	﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٥٠٧
١٩	﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾	٦١٣
٢٨	﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَفَافًا ۖ وَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾	٤
سورة السجدة		
١٥	﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾	٦٧

الآية	السورة	رقم الصفحة
٢٦-٢٧	(أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْكِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴿١﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعُمُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴿٢﴾)	٥
سورة الاحزاب		
٣٢	﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾	٣٥٥
٣٢	﴿ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾	٣٥٥
٤٣	﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾	٣٢٥
٥٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾	٣٣١، ٣٣٨
٥٧	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ﴾	٣٧٥
٥٨	﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾	٣٩١
سورة سبا		
٥٠	﴿ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾	٢٣
سورة فاطر		
١	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحٍ مَّتَنَّى وَثَلَّثَ وَرَبَّعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ ﴾	٦١٢
٢٩	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ ﴾	٤٩، ٦٦، ١٣٨
سورة الصافات		
٨	﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمٍ إِلَّا أَعْلَى ﴾	٢٣

الآية	السورة	رقم الصفحة
سورة ص		
٢٩	﴿ كَتَبْنَا أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّدَّبَرُواْ ءَايَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُواْ الْأَلْبَابِ ﴾	٣٥
سورة الزمر		
١٧-١٨	﴿ وَالَّذِينَ أَحْبَبُواْ الطَّغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُواْ إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ ۚ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْأَلْبَابِ ﴾	٣٤
١٨	﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾	٣٦٨، ٦٦
٢٣	﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْخَبِيرِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ ﴾	٤٢، ٣٤
سورة غافر		
٧-٦	﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴾	١٣٨
٥٦	﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾	٤
سورة فصلت		
٢٦	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْقَوَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٦١
سورة الشورى		
١١	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾	٤
٤٨	﴿ إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ ﴾	٣٩
سورة الزخرف		
٢٢	﴿ بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ ﴾	٦٣
سورة الجاثية		

الآية	السورة	رقم الصفحة
٨	وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿١﴾ يَسْمُوعُ ءَايَاتِ اللَّهِ تَنْتَلِي عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢﴾	٣٥
سورة الأحقاف		
٢٩	﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِم مَُّنذِرِينَ ﴾	٦٣
سورة محمد		
٢٤	﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾	٦٠
٣٣	﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾	٢٥٧
سورة الحجرات		
١٢	﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَنُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾	١٢
١٢	﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾	٣٨٠
سورة ق		
٣٧	﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرًا لِّمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾	٥
٣٧	﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾	٢٢
٤١	﴿ وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾	٢٣
سورة النجم		
-٥٩	﴿ أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴿١﴾ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَتَّبِعُونَ ﴿٢﴾ وَأَنْتُمْ سَمِيدُونَ ﴿٣﴾	٥٩٠
٦١		
سورة القمر		
١٧	﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدْكِرٍ ﴾	٦٠

الآية	السورة	رقم الصفحة
سورة الواقعة		
١٠	﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾	٢٥٣
سورة الحديد		
٢٠	﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾	٦١١
٢١	﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾	٣٥٣
سورة الحشر		
٩	﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُخَيِّبُونَ مَن هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾	٣٣
سورة الممتحنة		
١	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾	١٣٨
١	﴿وَيَاكُمْ أَن تُوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾	٣٦٩
سورة الجمعة		
١١	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ هَلْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِو وَمِنَ التِّجْرَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾	٥٣٢
سورة الملك		
١٠-	﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾	٥
١١	﴿فَسَحَقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾	
٢٣	﴿قُلْ هُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾	٢

الآية	السورة	رقم الصفحة
سورة الجن		
١	﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴾	٦٣
٩	﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنهَا مَقْعِدَ لِّلسَّمْعِ ﴾	٢٢
سورة المزمل		
٤	﴿ وَرَزَّلَ الْقُرْءَانَ نَزِيلًا ﴾	٧٤
سورة القيامة		
١٦ -	﴿ لَا تَحْزَنْ بِهِ لِسَانُكَ لِنَتَّعَجَلَ بِهِ ﴾ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ﴿	٩٦
١٧		
سورة الانشقاق		
٢٠ -	﴿ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا ٱلْأُفُوسُ شُقَّتْ ٱفْرِىءَ عَلَيْهِمُ الْقُرْءَانُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾ ﴿٢٠﴾	١٦١
٢١		
سورة العلق		
١٩	﴿ كَلَّا لَا تَطَّعُهُ وَٱسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ ﴿١٩﴾	١٦١

فهرس الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
٤٠٢	اأذنوا له، بس أخو العشيرة!
٤٥	أأاني جبريل عليه السلام فأأبرني أن الله أأالي بياهي بكم الملاأكة
٣٩١	أأرون ما أربي الربا عند الله
٣٨٤	أأرون ما الغيبة؟
٣٩٢	أأرون ما هذه الريح؟
٤٠٥	أأروون عن ذكر الفاجر، أهأكوه أأى يعرفه الناس
٣٧٢	أأى بعين للمشركين اسمه فرات بن أأيان فأمر به أن يقتل
٦٥٠	أأب عني اللهم أأده بروح القدس
٣٧٩	أأأأوا هذه القأأورة أأى أأى الله عنها
٨٠	أأأأوا القرآن بأأوأأكم
٥٢٣	إذا أأأ الفيء آولا، والأمانة مغأأا والزكاة مغأأا
٢٥١، ٢٥١	إذا أأأأ الصلاة فلا أقوموا أأى أروني
	إذا أمرأكم بأمر فأأأوا منه ما أستطأأ
١٦٢	إذا أأا ابن آدم السأأة فسأء، أأأزل الشيطان بياي
٤٢٢	إذا سلم عليكم اليهود، فإنها يقول أأأهم السام عليكم - إن اليهود إذا سلموا عليكم
٤٢١	إذا سلم عليكم أهل الكأاب فقولوا وعليكم
٢٥٢	إذا سمأأ الإأامة فأمشوا إلى الصلاة
٢٣٦، ٢٠٩، ٢٠٦	إذا سمأأ المؤذن فقولوا مثل ما يقول أأ صلوا أأى
٢٠٥	إذا سمأأ النداء فقولوا مثل ما يقول
٤٦١	إذا سمأأ صياأ الالكة فأسأأوا الله من فضله

الصفحة	طرف الحديث
٤٦١	إذا سمعتم نباح الكلاب ونهيق الحمير بالليل
٤٦٣	إذا طنت أذن أحدكم فليذكرني وليصل عليّ
٤٣٩، ٤٣٦	إذا عطس أحدكم فحمد الله تعالى، فشمته
٤٥٢، ٤٣٢	إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال وليقل له أخوه..
٤٣٦	إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل له أخوه يرحمك الله
٤٣٢	إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال
٤٣٢	إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال، أو الحمد لله رب العالمين
٥٢٣	إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء
٢٢٧	إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر
٢٧٥، ٢٦٣	إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت
٢٤٣	إذا كنتم في المسجد، فنودي بالصلاة
٤٥	إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا
٣١٨	إذا نابكم شيء في الصلاة فليسبح الرجل ولتصفق النساء
٢٤١	إذا نودي بالأذان فتحت أبواب السماء واستجيب الدعاء
٦٤١	اذهب فأنت ومالك لأبيك
٣٦	أرايت إن جعله في حرام أكان عليه وزر؟
٣٤٣	أرايت لو أن أحدنا رأى امرأته على فاحشة
٥٦٥	أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن
٥٩٩، ٥٣٠	استماع الملاهي معصية
٣٤٣	استيقظ ﷺ وهو يتسم
٥٦١	أسرعوا بنا إلى هذا الحادي
٥٣٨	اسكتني عن هذه وقولي الذي كنت تقولين قبلها

الصفحة	طرف الحديث
٣٧٤	اطلبوه فاقتلوه
٥٤٠	أعلنوا النكاح، واجعلوه في المساجد
٣٨٦	اغتنبتيها
٦٩	أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن
٢٤٨، ٢٤٦	أقامها الله وأدامها
٦٩	اقرأوا القرآن، فإن الله تعالى لا يعذب قلبًا وعي القرآن
٦٨	اقرأوا القرآن، فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا
١٠٣	ألا إن كلكم مناج ربه، فلا يؤذين بعضكم بعضًا
٤٠	ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه
٣٠٣	أما إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني كنت أصلي
١٤١-١٤٠	أما شهد الصلاة معكم أبي بن كعب
٦٤٣	أما ما كان لي ولبني عبد المطلب فهو لكم
٤٠٣	أما معاوية فصعلوك لا مال له
٢٤٣	أما هذا فقد عصي أبا القاسم ﷺ
٤٣٥	أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع
٣٧٧	إن الأمير إذا ابتغى الريبة في الناس أفسدهم
٦١٥-٦١٤	إن الأنصار قوم فيهم غزل
٦٠٨	إن الحلال بين والحرام بين
٢٩٥	إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس
٥٢٣	إن الله بعثني رحمة وهدى للعالمين
٥٢٠	إن الله تعالى حرم على أمتي الخمر والميسر، والكوبة
٥٢٢	إن الله حرم على أو حرم الخمر والميسر والكوبة
٦٥٠	إن الله يؤيد حسان بروح القدس

الصفحة	طرف الحديث
٤٣٦	إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب
٣٠٤، ٣٠٣	إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة
١٧٥	أن النبي ﷺ سجد في الظهر، ثم قام فركع
٣٣٩	أن النبي ﷺ صعد المنبر فقال: آمين، آمين، آمين
١٤٠	أن النبي ﷺ صلى صلاةً فقرأ فيها فلبس عليه
١٦٣	أن النبي ﷺ كان يقرأ علينا القرآن، فإذا مرَّ بالسجدة كَبَّرَ وسجد
٤٢٧	إن رأيتني على مثل هذه الحال فلا تسلم عليَّ
٤٢٧	إن رجلاً مرَّ ورسول الله ﷺ يبول، فسلم، فلم يرد عليه
٤٢٥، ٤١٦	إن رسول الله ﷺ مرَّ في المسجد يوماً وعصبة من النساء قعود
١٨٤	أن رسول الله ﷺ قرأ عام الفتح سجدة فسجد الناس، منهم الراكب
٦٣٨	إن روح القدس مع حسان ما نافع عن رسول الله ﷺ
٢١٦، ١٧٧، ١٥٠	إن في الصلاة لشغلا
٥٣٨	إن كنت فعلت فافعلي، وإن كنت لم تفعلي فلا تفعلي
٤٥	إن لله سيارة من الملائكة
٤٥	إن لله ملائكة سيارة وفضلاء
٣٤٢	إن لم تجدي له شيئاً تعطيه إياه إلا ظلفاً محرقاً فادفعيه
٨٩	إن من أحسن الناس صوتاً بالقرآن
٣٩٢	إن من أكبر الكبائر استطالة المرء في عرض رجل مسلم
٣١٣	إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
٤٠	أنا سيد ولد آدم ولا فخر
٢٩٣	إنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس
٣٧٧، ٣٦٤	إنك إن اتبعت عورات الناس أفسدتهم

الصفحة	طرف الحديث
١٨٦	إنك كنت إمامنا، ولو سجدت سجدنا
٦٢١	إنكم لترون ربكم كما ترون القمر
٤٩٨، ٤٠٤	إنما الأعمال بالنيات
١٧٢، ١٠٧	إنما جعل الإمام ليؤتم به
٩٥	إنما مثل صاحب القرآن كمثل الإبل المعلقة
٢٢٨	أنه كان إذا سمع الأذان قال مثل ما يقول المؤذن
٩٢	أنه لم يزل يردد هذه الآية حتى أصبح
٧٥	أنها نعتت قراءة رسول الله ﷺ قراءة مفسرة حرفاً حرفاً
٣٩٧	انهشنا من هذه الجيفة
٦١، ٣٩، ٣٧	إني أحب أن أسمع من غيري
٤٥٧	إني كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهر
٨٣	إني لأعرف أصوات رفقة الأشعرين بالقرآن حين يدخلون بالليل
٦٣٨	اهجوا قريشاً، فإنه أشد عليها من رشق بالنبل
٦١٥	أهديتم الجارية إلى بيتها
٥٤١	أوفي بنذرِك
٣٤٠، ٣٢٩	البخيل من ذكرت عنده فلم يصل عليّ
٥٣٠	بعثت بكسر المزامير
٥٣٠	بعثت بهدم المزامير والطبل
١٧٠، ٧١	التالي والمستمع شريكان في الأجر
٥٢٣	تبیت طائفة من أمتي على أكل وشرب وهو ولعب
٣٠٨	التسييح للرجال، والتصفيق للنساء
٥٣٤	تشتهين تنظرين
٩٥	تعاهدوا هذا القرآن، فوالذي نفس محمد بيده

الصفحة	طرف الحديث
٦٤	تلك الملائكة تستمع لك
٦٤	تلك الملائكة نزلت لقراءة القرآن
٥٩٨	ثمن القينة سحت وغناؤها حرام
٣٥٩	جاءني جبريل . فقال: مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية
٦٣٦	جالست النبي ﷺ أكثر من مائة
٦٤٢	جزاك الله خيرًا يا عائشة، ما سررت مني كسروري منك
٤٣٥، ٤١٠	حق المسلم على المسلم خمس
٤٣٥، ٤٠٩	حق المسلم على المسلم ست
٦٥٢	خذوا الشيطان أو أمسكوا الشيطان
٤٠١	خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف
٣٠٦	خرج رسول الله ﷺ إلى قباء، فصلى فيه
٢٩٧	خرج رسول الله ﷺ يومًا يستسقي، فصلى بنا ركعتين
٤٠٥	خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فأصاب الناس فيه شدة
٦٤٥	خلّ عنه يا عمر، فهي أسرع فيهم من نضح النبل
١٦٥	خمس صلوات... إلا أن تطوّع
٩٣	المدال على الخير كفاعله
٣٤٢	دخل على رسول الله وهو ساحم الوجه
٦٠٨	دع ما يريبك إلى ما لا يريبك
٢٤٢، ٢٤١	الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة
٦٤٧	دعه عنك فإنه جاء تائبًا نازعًا
٦٧	الذي يقرأ القرآن وهو ماهر به مع السفرة الكرام
٨١	رأيت رسول الله يوم فتح مكة على ناقته يقرأ سورة الفتح
٧٣	رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه

الصفحة	طرف الحديث
٤٠٥	رحم الله موسى! لقد أودي بأكثر من هذا فصبر
٢٩٨	رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل عليّ
٧٩	زينوا القرآن بأصواتكم
٢٤٢	سلوا الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة
٢٨٢	سمعت النبي ﷺ ينهى عن الركعتين بعد العصر
٨١	سمعت رسول الله قرأ في العشاء بالتين والزيتون
٦٤٤	سواء، ما يضرّك بدأت بالأقرب أو بعينه
٦٣٥	الشعر بمنزلة الكلام
٢٧٠، ٢٣٦	صدق أبيّ، فإذا كان إمامكم يتكلم فأنصت
٩٦	عرضت عليّ أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد
٢٠٨	عليّ الفطرة
٤١٣	عليك السلام وعليّ أيبك السلام
٦٨	عليك بتقوى الله فإنها رأس الأمر كله
٢٤١	عند الأذان تفتح أبواب السماء، وعند الإقامة لا ترد دعوة
٥٣٩	فصل ما بين الحرام والحلال الدف والصوت
٨٤	فضل قراءة القرآن نظراً
٣٠	فضل كلام الله عليّ سائر الكلام
٣٨٩	فلم تبغضه؟
١٤٨، ١٤١	فهلا ذكرتها
٥٢٢	في هذه الأمة خسف ومسح وقذف
٣٩٦	قد اتدتمتا.. إنكما أكلتما من لحم أخيكما
٨٤	قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة
٢٤١	قل كما يقول، فإذا انتهيت فسَلْ تعطه

الصفحة	طرف الحديث
٤٣٣	كان النبي ﷺ إذا عطس وضع يده أو ثوبه على فيه
١٦٣	كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيقرأ فيسجد ونسجد معه
١٠٠	كان رسول الله ﷺ إذا قرأ في الصلاة أجابه من وراءه
٥٣٢	كان رسول الله ﷺ يخطب قائماً ثم يجلس
٢٧٣	كان رسول الله ﷺ ينزل من المنبر يوم الجمعة
٦١٤، ٥٣٩	كان يقلس له يوم الفطر
٥٤٢، ٥٤٠	كان يكره نكاح السر حتى يضرب بالدف
٣٩٠	كل المسلم على المسلم حرام
٥٩٤	كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل إلا ثلاثة
٣٥٦	كل محدثة بدعة
٥٤٠	كمل دينه، هذا النكاح لا السفاح
٤١٩	كنت آتي رسول الله ﷺ فأسلم عليه، فأقول: هل حرك شفتيه
٥٢٨، ٥٢٦	كنت مع النبي ﷺ فسمع مثل هذا فصنع مثل هذا
٥٩٦	لا تتبعوا القينات ولا تشتروهن ولا تعلموهن
٣٩١	لا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تفاحشوا
٤٦٢	لا تسبوا الديك، فإنه يدعو إلى الصلاة
٤١٩	لا تسلموا على شراب الخمر
١٤٣	لا تفتح على الإمام في الصلاة
٣٩٩-٣٨٩	لا تقل ذلك، ألا تراه قد قال: لا إله إلا الله
٩٨	لا حسد إلا في اثنتين
١١٩، ١١٦	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
٥٩٩	لا صلاة له، لا صلاة له، لا صلاة له
٣٠٧	لا غرار في صلاة ولا تسليم

الصفحة	طرف الحديث
٦٤١	لا فِضَّ الله فاك
٣٤١	لا يؤمن أحدكم حتى 'أكون أحب إليه من ولده ووالده
٦٤٦	لا يا كعب بن مالك
٦٠٨، ٦٠٤	لا يبلغ عبد درجة المتقين حتى 'يدع ما لا بأس به
٥٩٥	لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث
٥٦٦	لا.. ولكن نهيت عن صوتين أحقن فاجرين
٦٥٢	لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحًا خير له من أن يمتلئ شعرًا
٦٥٢	لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحًا يريه خير
١١٦، ١١٣	لعلكم تقرأون خلف إمامكم
٨١، ٤٢	لقد أوتيت مزامرًا من مزامير آل داود - لقد أوتي هذا من مزامير
٣٩١	لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته
٦٤٠	لقد كاد أن يسلم في شعره
٦٢٢، ٦١٥	لله أشد أذنًا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن
١٦٤	لم يسجد النبي ﷺ في المفصل
٤٠٩	لما خلق الله آدم عليه السلام، قال اذهب فسلم على أولئك
٣٩٢	لما رجم رسول الله ﷺ ماعزًا في الزنى
٣٩١	لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس
٦١٤، ٥٣٩	الله يعلم إنني لأحبكن
٥٦٤	اللهم إن العيش عيش الآخرة
٣٣٠	اللهم صل على محمد عبدك ورسولك
٣٢٩	اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد
٤٥٩	اللهم لا تقتلنا بغضبك، ولا تهلكنا بعذابك
٢٤٠	اللهم هذا إقبال ليلك، وإدبار نهارك

الصفحة	طرف الحديث
٤٢	لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة
٤٠٠	لِي الْوَاجِدُ يُحِلُّ عَقوبته وعرضه
٤٢٥	ليس منا من تشبه بغيرنا
٨٠	ليس منا من لم يتغن بالقرآن
٥١٥، ٥١١	ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها
٥٣٧	ليعلم المشركون أن في ديننا فسحة
٥١١	ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف
٤٤	ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله
٨٣، ٧٩، ٥٤	ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت
٤٠٢	ما أظن فلانًا وفلانًا يعرفان من ديننا شيئًا
٥٩٨	ما رفع رجل بعقيرته غناء إلا بعث الله شيطانين
٣١٣، ٢٥٢	ما شأنكم
٣٩٦	ما فعل كعب بن مالك؟
٣٩٩	ما من امرئ يخذل امرءًا مسلمًا في موضع تنتهك فيه حرمة
٤٢	ما من عبد مؤمن تخرج من عينه دموع
٤٦	ما من قوم اجتمعوا يذكرون الله إلا ناداهم من السماء
٤٥	ما من قوم يذكرون الله إلا حفت بهم الملائكة
٢٧٠	مالك من جمعتك إلا ما لغيت
٧٥	الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة
٤١٦	مرّ علينا رسول الله ﷺ في نسوة فسلم علينا
٣٥٣	المرأة عورة
٣٩٧، ٣٩٦	المستمع أحد المعتابين
٢٤٣	من أدرك الأذان في المسجد، ثم خرج، لم يخرج لحاجة

الصفحة	طرف الحديث
٨٨، ٤٨	من استمع إلى آية من كتاب الله كانت له نوراً
٩٧، ٤٨-٤٧	من استمع إلى آية من كتاب الله كتبت له حسنة
٣٤١	من الجفاء أن أذكر عند الرجل فلا يصل عليّ
٤٠٥	من ألقى جلياب الحياء عن وجهه فلا غيبة له
٩٦	من تعلم القرآن فاستظهره وحفظه أدخله الله الجنة
٢٦٣	من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كمثل الخمار
٥٩٩	من جلس إلى قينة يسمع منها صب في أذنه الآنك يوم القيامة
٣٩٩	من حمى مؤمناً من منافق بعث الله تعالى ملكاً يحمي لحمه يوم القيامة
٣٩٥	من ذب عن عرض أخيه كان حقاً على الله أن يعتقه من النار
٣٤٠	من ذكرت عنده فلم يصل عليّ أخطئ به طريق الجنة
٣٧٦	من رجل يقوم فينظر لنا ما فعل القوم
٣٩٨، ٣٩٦	من ردّ عن عرض أخيه، ردّ الله عن وجهه النار
٣٣٠	من سرّه أن يكتال بالمكيال الأوفى
٣٣٤	من سلّم عليّ عشراً فكأنها أعتق رقبة
١٢١، ١١٨، ١١٣	من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج
٣٣٣، ٢٣٦	من صلى عليّ صلاة صلى الله عليه بها عشراً
٦٩	من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين
٦٩	من قرأ القرآن ثم دعا
٦٩	من قرأ القرآن فقد استدرج بالنبوة بين جنبيه
٦٨	من قرأ حرفاً من كتاب الله تعالى فله حسنة
٤٩	من قرأ حرفاً من كتاب الله كانت له حسنة
١٢٤، ١٢٠، ١٠٨	من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة
٥٩٩	من مات وعنده جارية مغنية فلا تصلوا عليه

الصفحة	طرف الحديث
٦٥١	نهى النبي ﷺ عن البيع والابتيع
٦٩	نوروا منازلكم بالصلاة
٦٣٩	هجاهم حسان فشفى واشتفى
٤١٣	هذا جبريل يقرأ عليك السلام
٤٣٩	هذا حمد الله تعالى، وإنك لم تحمد الله تعالى
٤٣	هذا سالم مولى أبي حذيفة
١٠٧	هل قرأ معي أحد منكم؟
٣٨٥	هي في النار
١٢١، ١٠٧، ١٠٢	وإذا قرأ فأنصتوا
٧-٦	وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
٤٥٢، ٤٤٣	وعليك وعلى أمك
٩٤	ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة
٢٦٨	ويحك! ما أعددت لها
٤١	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله
٣٩٣	يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن قلبه
٣٦٥	يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان إلى قلبه
٤١١	يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم
٢٨٥	يحضر الجمعة ثلاثة نفر
٤٥٢	يرحمك الله، هذا رجل مزكوم
٤٥٢	يشمت العاطس ثلاثاً، فما زاد فهو مزكوم
٤٥٠	يغفر الله لكم ويرحمنا وإياكم
٤٥٥، ٤٥٠، ٤٣٤	يهديكم الله ويصلح بالكم
٤٦٩، ٤٥٨	

فهرس الآثار

الصفحة	القائل	الأثر
٦٢٣	أبو مسعود الأنصاري	اجلس إن شئت فاستمع معنا، وإن شئت فاذهب
١٠٦-١٠٥	أحمد	أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة
٦٠٠	جابر	احذروا الغناء فإنه من قبل إبليس
٢٥٣	ابن مسعود	أحق ما سعيينا إليه الصلاة
٨٤	ابن مسعود	أديموا النظر في المصحف
٣٩٣	ابن عباس	إذا أردت أن تذكر عيوب صاحبك فاذكر عيوبك
١٤٢، ١٤٦، ١٤٤	علي بن أبي طالب	إذا استطعتمكم الإمام فأطعموه
٤٢٤	النخعي	إذا سلمت على الواحد فقل: السلام عليكم فإن معه الملائكة
٦٢٢	عمر بن الخطاب	إذا كنتم فاعلين فعليكم بشعر ضرار بن الخطاب
١٢٥	عطاء	إذا لم تفهم قراءة الإمام فاقرأ
١٢٥	سعيد بن جبیر	إذا لم يسمعك الإمام فاقرأ
٦٠٠	ابن عباس	اذهب فقد أفتيت نفسك
٢٠٦	ابن مسعود	أربع من الجفاء: من بال قائماً
٦٢٢	عمر بن الخطاب	ارفع لسانك يا خوات، فقد أسحرنا
٦٢٧	الشعبي	الاستئجار على الغناء معصية
٥٤٢	معاوية	اسمعي مكان ما أسمعني
٥٩٢	الضحاك	أشرون بطرون
٦٠١	عائشة	أف شيطان، أخرجوه، أخرجوه
١١٦،	أبو هريرة	اقرأ بها في نفسك

الآثر	القائل	الصفحة
		١٢٣، ١١٩
أقرأ في نفسك	عمر	١٣٢، ١١٣
ألا لا سمع الله لكم	ابن عمر	٦٠٠
أما والله لولا أن تداوله الرواة لأجزلت جائزتك	سالم بن عمر بن الخطاب	٦٢٥
أمسكا فإن هذا وقت الاستغفار	عثمان بن عفان	٦٢٣
إن أبا داود اشترى الجنة من الله بدرهم	أبو داود	٤٤١
إن أبا محجن الثقفي يشرب الخمر مع أصحاب له في بيته	أبو قلابة	٣٦٥
أن ابن عمر سلم على رجل وهو يصلي	ابن عمر	٣١١
إن إسماعيل كان يأمر أهله بالصلاة والزكاة	الحسن البصري	٦٠١
إن الشيطان جعلها بين العطسة والحمد	ابن عمر	٤٤٤
إن الغناء رائد من رادة الفجور	الخطيئة	٦٠٢
إن الغناء زاد المسافر	عمر بن الخطاب	٢٦٢، ٦٢٢
إن الفرس ليصهل فستودق له الرمكة	سليمان بن عبد الملك	٦٠٢
إن الله حكم عدل ينتقم للحجاج ممن اغتابه	ابن سيرين	٤٠٦
إن الله وملائكته يباركون على النبي ﷺ	ابن عباس	٣٢٤
إننا إذا خلونا قلنا ما يقول الناس في بيوتهم	عمر بن الخطاب	٦٢١
أنا أكره أن يوجد في صحيفتي شعر	مسروق	٦٥٣
أنا فعلت هذا بنفسي حيث حضرت	إبراهيم بن أدهم	٣٩٨
إننا قد نهينا عن التجسس	ابن مسعود	٣٨٠
أنتم سامدون، أي مستكبرون	ابن عباس	٥٩٢
إنما السجدة على من جلس لها وأنصت	عثمان	١٦٣
إنما ذلك في الصلاة، وأما في غير الصلاة فلا	مجاهد	١٥٨
أنه كان يعلم الآية مراراً، وكان لا يزيد على	أبو عبد الرحمن السلمي	١٩١

الصفحة	القائل	الأثر
		سجدة واحدة
١٩١	أبو موسى الأشعري	أنه كان يكرر آية السجدة حين كان يعلم الصبيان
٣٩٣	علي بن الحسين	إياك والغيبة، فإنها إدام كلاب النار
٧٥	علي بن أبي طالب	تجويد الحروف ومعرفة الوقوف
٦٢٤	سعيد بن جبير	تكذابين، تكذابين
٣٦٤	عبدالرحمن بن عوف	حرس ليلة مع عمر بن الخطاب بالمدينة إذ تبين لنا سراج
٥٦٣	أنس بن مالك	حضرت حرباً فقال عبدالله بن رواحة
٤٤٤	ابن عمر	الحمد لله والسلام على رسول الله، وليس هكذا علمنا
٥٠٠	ابن سيرين	خذي العود فأخذته، فغنت فبايعه
٣٦٥	زيد بن أسلم	خرج عمر وعبدالرحمن يسعيان إذ تبينت لهما نار
٢٥٤	أنس بن مالك	خرجت مع زيد بن ثابت إلى المسجد
٣٧٨	عمر بن الخطاب	دخل عمر على قوم يتعاقرون على شراب
٣٩٣	قتادة	ذكر لنا أن عذاب القبر ثلاثة أثلاث
٤٣	عمر بن الخطاب	ذكرنا ربنا فيقرأ عنده القرآن
٦٢٣	عبدالله بن نوفل	رأيت أسامة بن زيد جالساً في المسجد رافعاً إحدى رجله على الأخرى
١٨٥	ابن عمر	سئل عن سمع سجدة وهو راكب؟
٢٤١	سهل بن سعد	ساعتان تفتح لهما أبواب السماء
٤٦٠	طاوس	سبحان من سبحت له
١٦٧، ١٦٣	ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وعلي	السجدة على من تلاها وعلى من سمعها

الصفحة	القائل	الأثر
٢٥٣	ابن عمر	سمع الإقامة وهو بالبيع فأسرع المشي
٤٤٩	أبو هريرة	شمت أخاك ثلاثاً، فما زاد فهو زكام
٦٢٣	مطرف بن عبدالله	صحب عمر بن حصين في الكوفة إلى البصرة
٣٢٤	أبو العالية	صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة
٣٢٥، ٣٢٤	الضحاك	صلاة الملائكة الدعاء
٣٣٤	أبو بكر الصديق	الصلاة على النبي ﷺ أمحق للذنوب من الماء البارد
٥٨٧، ٥١٠	ابن عباس	صوت الشيطان كل داعٍ إلى معصية
٥٠٦	مجاهد	صوته الغناء الباطل
٨٣	علي	طوبى لهؤلاء كانوا أحب الناس لرسول الله
١٦٥	عمر بن الخطاب	علي رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا
٥٩٢	مجاهد	غضاب مبرطمون
٦٠١	الفضيل بن عياض	الغناء رقية الزنى
٦٠١	الضحاك	الغناء مفسدة للقلب مسخطة للرب
٦٠٠، ٥٨٠	ابن مسعود	الغناء ينبت النفاق في القلب
٦١	ابن عباس	قال أبو جهل: إذا قرأ محمد فصيحوا في وجهه
٣٠٦	ابن عباس	قبض ابن عباس على ذراعه
٦٢٤	خارجة بن زيد	قد أراني هناك سميماً بصيراً
١٦٥	عمر بن الخطاب	قرأ عمر يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل
١٢١	ابن عمر	قراءته تكفيك
٤٥٦	ابن عمر	كان إذا عطس فقبل له: يرحمك الله قال: يرحمنا الله وإياكم ويغفر الله لنا ولكم
١٠١	قتادة	كان الرجل يأتي وهم في الصلاة فيسألهم: كم

الصفحة	القائل	الأثر
		صليتم؟
١١٠	سعيد بن المسيب	كان المشركون يأتون رسول الله إذا صلى
٣٦٦	عمرو بن دينار	كان رجل من أهل المدينة له أخت، فاشتكت، فكان يعودها
٥٤٢، ٤٩٩	عبدالله بن جعفر	كان لا يرى بالغناء بأساً
٥٠١	عمر بن عبدالعزيز	كان يسمع من جواريه قبل الخلافة
٩٣	عمر بن الخطاب	كان يصلي بالناس، فبكى في قراءة ته حتى انقطعت قراءته
٢٤٩	أنس	كان يقوم إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة
٢٥٣	ابن عمر	كان يهرول إلى الصلاة
٤١٦	سهل بن سعد	كانت لنا عجوز ترسل إلى بضاعة نخل بالمدينة
٥٩٣، ٥٩١	عكرمة	كانوا إذا سمعوا القرآن تغنوا
٢٧٣	ثعلبة بن أبي مالك	كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر
١٠٦، ١٠١	أبو هريرة	كانوا يتكلمون في الصلاة
١٠١	مجاهد	كانوا يتكلمون في الصلاة بحاجتهم
٢٥٥، ٢٥٣	عمر، ابن عمر، ابن مسعود	كانوا يسرعون المشي إذا سمعوا الإقامة
١٠٦	زيد بن أسلم وأبو العالية	كانوا يقرءون خلف الإمام
٢٥٤	سعيد بن جبير، الأسود بن يزيد، عبد الرحمن بن يزيد	كانوا يهرولون إلى الصلاة
٣٧٧، ٣٦٤	أبو الدرداء	كلمة سمعها معاوية من رسول الله ﷺ نفعه الله بها
١٦٤	زيد بن ثابت	كنت أقرأ القرآن على رسول الله ﷺ

الصفحة	القائل	الأثر
١٥٢	النجاد	كنت قاعدًا بمكة فإذا رجل عند المقام يصلي
٦٢٧	عطاء بن أبي رباح	لا أرى به بأسًا ما لم يكن فحشًا
٤٢٠	عبدالله بن عمرو	لا تسلموا على شراب الخمر
١١٦	سعيد بن جبير	لا بد من أم القرآن
٧٦	ابن عباس	لأن أقرأ سورة البقرة فأرتلها
٦٢٩، ٦٠٣	الشعبي	لعن الله المغني والمغني له
١٥٨	إبراهيم بن مسلم	لقد كنت أظن أنه لا ينبغي لأحد يسمع القرآن أن لا يستمع؟
٦٠٣	ابن عمر	لو ترك الشيطان أحدًا لترك هذه
٢٥٣	ابن مسعود	لو قرأت: ﴿فَاسْعَوْا﴾ لسعيت حتى يسقط ردائي
١٢١، ١١٠	علي	ليس على الفطرة من قرأ خلف الإمام
٤٠٦	عمر بن الخطاب	ليس لفاجر حرمة
٦٠٤	ابن عبدالعزيز	ليكن أول ما يعتقدون من أدبك بغض الملاهي
٦٠٢	عثمان بن عفان	ما تغنيت ولا غنيت
١٥٨	مجاهد	ما رأيت أحدًا بعد ابن عباس أفقه من ابن عياض
٢٥٠	علي بن أبي طالب	ما لي أراكم سامدين
٨٨، ٤٨	ابن عباس	من استمع إلى آية من كتاب الله كانت له نورًا
٤٦٢	كعب بن مالك	من قال حين يسمع الرعد: سبحان من يسبح الرعد بحمده
٢٤٨	عثمان	من كان قريبًا يسمع وينصت
٨٠	ابن أبي مليكة	من لم يتغن بالقرآن فليس منا
٧٦	ابن مسعود	هذا كهذا الشعر
٥٠٢	عبدالله بن عمر	هل ترى بذلك بأسًا؟ قال: لا بأس بهذا

الصفحة	القائل	الأثر
٦١	مجاهد	والغوا فيه بالمكاء والتصفيق والتخليط
٥٨٩، ٥٠٦	ابن مسعود	والله الذي لا إله غيره هو الغناء
٣٩٣	الحسن	والله للغنية أسرع في دين الرجل المؤمن
٦٢٥	عبدالله بن الزبير	وأى رجل من المهاجرين لم يتغن النصب
١٥٨	مجاهد	وجب الإنصات في اثنتين في الصلاة
١٣٠، ١١٠	ابن مسعود والأسود	وددت أن من قرأ خلف الإمام ملئ فوه تراباً
٥٧٠	عبدالله بن رواحة	وفينا رسول الله يتلو كتابه
٦٣٨	ابن سيرين	ويلك يا لكع، وهل الشعر إلا كلام
٦٠٣	يزيد بن الوليد	يا بني أمية إياكم والغناء
٦٢٤	عمر بن الخطاب	يا رباح أسمعهم وقصر عنهم المسير
٢٤٤	النخعي	يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة

فهرس الأعلام المترجم لهم

١٤٥	أبو حنيفة الإمام	٤٤٥	ابن أبي شيبة عبدالله بن محمد
١٢٢	أبو داود	٨٠	ابن أبي مليكة
٣٠٧	أحمد بن حنبل الإمام	٤٤٧	ابن الجوزي
٤٩٠	الاسنوي عبدالرحيم بن الحسن	٩٢	ابن الصلاح
١٠٩	الأوزاعي	١١١	ابن العربي المالكي
١١٨	البخاري الإمام	١٤٣	ابن المنذر
٨٢	البهوتي	٢٣١	ابن الهمام
١١٨	الترمذي	٤١	ابن بطلال
٣٤٧	التلمساني أحمد بن يحيى	٣٣٧	ابن بطة الحسين بن الحسن
١٠٦	الخصاص	٣٢	ابن تيمية
٤٨٨	الجويني إمام الحرمين	١١٨	ابن حبان
٥٠٧	الحاكم النيسابوري	٦١	ابن حجر العسقلاني
٢٠٦	الحصكفي	٤٧٠	ابن حزم
٥٧٣	الخطاب محمد بن محمد الرعيني	٨	ابن خلدون
٢٠٧	الخلواني عبد العزيز بن أحمد	١٦٢	ابن رشد
١٨٨	الدسوقي محمد بن عرفة	١٥٦	ابن عابدين
٥٢٧	الذهبي شمس الدين	١٠١	ابن عبدالبر
٤٨٨	الرازي، محمد بن عمر	٤٤٨	ابن عقيل
٢٧٩	الرافعي عبد الكريم بن محمد	٢٦٦	ابن قدامة عبدالله بن أحمد
٤٩١	الرملي، محمد بن أحمد	٥١٧	ابن ماجه
١٨٥	زفر بن الهذيل	٢٠٩	ابن مفلح
١٠٦	الزهري	١٤٤	ابن نجيم
٤٨٧	السبكي تقي الدين	١٠٦	أبو العالية
٣٧١	سحنون	٢٢٧	أبو بكر الأثرم
٤٨٢	السرخسي محمد بن أحمد	٣٠٤	أبو ثور

القاضي عياض	٣٧٤	سعيد بن المسيب	١٠٦
القاضيخان	٢٠٨	سعيد بن جبير	٩٧
قتادة	١٠١	سفيان الثوري	١٠٩
القرافي	٣٩٣	السيوطي	٧٦
القرطبي	٩٤	الشافعي	١٠٥
الكاساني	١٢٠	الشرييني	١٤٩
الليث بن سعد	١٠٩	شريح القاضي	٥٠٠
المازري	١٥٠	الشعبي	١٤٦
مالك	١٠٤	الشوكاني	١٤١
الماوردي	٢٢٣	الشيرازي إبراهيم بن علي	٤٩٠
مجاهد بن جبر	٦١	الصاوي أحمد بن محمد	٤٨١
محمد بن الحسن الشيباني	١٨٠	الضحاك بن قيس	٣٢٥
محمد بن سيرين	١٠٩	طاوس بن كيسان	٤٦٠
المرداوي	٢٣٣	الطبراني	٣٠٧
المرغيناني	٣١٨	الطبري	٣٣٧
مسروق بن الأجدع	٣٤٣	الطحاوي	١٤٢
مسلم بن الحجاج	٢٤٣	الطحطاوي	٢٠٧
مكحول	١٢٢	عبدالله بن وهب	٣٦٦
الموصلي عبد الله بن محمود مجد الدين ...	٥٧٠	العدوي أحمد بن محمد الدردير	٢٥٧
النسائي	٥٢٥	العراقي أبو الفضل	٥٩٥
النوي	٤٤	عز الدين بن عبد السلام	٥٠٢
الهيتمي أحمد بن حجر	٤١٢	عطاء بن أبي رباح	١٢٥
يحيى بن معين	٥٩٦	عمر بن عبد العزيز	٥٠١
		العيني	٢١٠
		الغزالي	٧٨

قائمة المراجع

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المراجع
		أولاً: القرآن الكريم وتفسيره وعلومه:
١	١	القرآن الكريم.
٢	٢	الإتقان في علوم القرآن - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت: ٩١١هـ - طبعة دار ابن كثير - دمشق - الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ.
٣	٣	أحكام القرآن - لأحمد بن علي الجصاص ت ٣٧٠هـ - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - سنة النشر ١٤٠٥ - الطبعة الأولى.
٤	٤	أسباب النزول - علي بن أحمد الواحدي النيسابوري أبو الحسن - الناشر دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى.
٥	٥	البرهان في علوم القرآن - بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت ٧٩٤هـ - طبعة دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
٦	٦	التبيان في آداب حملة القرآن - يحيى بن شرف النووي ت: ٦٧٦هـ. الناشر: دار ابن حزم - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. تحقيق وتعليق الشيخ محمد الحجار.
٧	٧	التذكار في أفضل الأذكار - محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي - ت ٦٧١هـ - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثالثة - عام ١٤٢٣هـ.
٨	٨	التسهيل لعلوم التنزيل - محمد بن أحمد بن جزي الكلبي - الناشر - دار الكتاب العربي - بيروت.
٩	٩	تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) - أبو السعود محمد بن محمد العمادي ت: ٩٥١هـ. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
١٠	١٠	تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) - شهاب الدين أبو الفضل محمود الألوسي البغدادى - ت ١٢٧٠ هـ - إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
١١	١١	تفسير الرازي (التفسير الكبير) - الفخر الرازي - مطبعة الهيئة المصرية - الطبعة الأولى.
١٢	١٢	تفسير السيوطي (الدر المنثور في التفسير بالمأثور - جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت ٩١١ هـ الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١٣	١٣	تفسير القاسمي (محاسن التأويل) - محمد جمال الدين القاسمي - الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي وشركاه - الطبعة الأولى.
١٤	١٤	تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) - إسماعيل بن عمر بن كثير ت ٧٧٤ هـ - طبعة دار الفكر - بيروت - سنة النشر ١٤٠١ هـ - الطبعة الأولى.
١٥	١٥	جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) - محمد بن جرير الطبري، ت ٣١٠ هـ - طبعة دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤٠٥ هـ.
١٦	١٦	الجامع لأحكام القرآن - محمد بن أحمد القرطبي - ت ٦٧١ هـ - طبعة دار الشعب - القاهرة - الطبعة الثانية.
١٧	١٧	زاد المسير في علم التفسير (تفسير ابن الجوزي) - عبد الرحمن بن علي بن الجوزي - ت: ٥٩٧ هـ - طبعة المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى.
١٨	١٨	فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير - محمد بن علي الشوكاني ت: ١٢٠٥ هـ - طبعة دار المعرفة - بيروت.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المراجع
١٩	١٩	فضائل القرآن العظيم - ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، ت ٦٤٣هـ - دار ابن حزم - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
٢٠	٢٠	قاموس القرآن - حسين بن محمد الدامغاني - الناشر دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الأولى.
٢١	٢١	المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز - شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي (أبو شامة) ت ٦٦٥هـ - مكتبة الإمام الذهبي - الكويت - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
٢٢	٢٢	المفردات في غريب القرآن - أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني - دار المعرفة - بيروت.
٢٣	٢٣	هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري - عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي - دار الفجر الإسلامية - المدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
ثانياً: الحديث الشريف وعلومه:		
٢٤	١	الأدب المفرد - محمد بن إسماعيل البخاري - ت: ٢٥٦هـ - الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - الطبعة الثالثة - سنة النشر ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٢٥	٢	إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري - شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، ت ٩٢٣هـ الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة السادسة.
٢٦	٣	تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث - عبد الرحمن بن علي بن محمد الشيباني الشافعي - الناشر دار الكتاب العربي - بيروت.
٢٧	٤	جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم - زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي ت ٧٩٥هـ - الناشر دار المعرفة - بيروت.

الرقم العلم	الرقم الخاص	اسم المرجع
٢٨	٥	حاشية السندي على سنن السنائي - مطبوع مع سنن النسائي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
٢٩	٦	سنن ابن ماجه - محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، ت: ٢٧٥هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت.
٣٠	٧	سنن أبي داود - سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، ت: ٢٧٥هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت - عناية وتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
٣١	٨	سنن البيهقي الكبرى - أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، ت: ٤٥٨هـ - الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - سنة النشر ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٢	٩	سنن الترمذي - محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، ت: ٢٧٩هـ، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.
٣٣	١٠	سنن الدارقطني - علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، ت: ٣٨٥هـ - الناشر: دار المعرفة - بيروت - سنة النشر ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٣٤	١١	سنن الدارمي - عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، ت: ٢٥هـ - الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤٠٧هـ.
٣٥	١٢	السنن الكبرى - أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ت: ٣٠٣هـ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
٣٦	١٣	سنن النسائي (المجتبى) - أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ت: ٣٠٣هـ - الناشر: مكتب المطبوعات - حلب - الطبعة الثانية - سنة النشر ١٤٠٦هـ - ١٩٨٩ - عناية.
٣٧	١٤	شرح السيوطي على سنن النسائي - مطبوع مع سنن النسائي ومعه حاشية السندي بعناية عبد الفتاح أبو غدة - الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
٣٨	١٥	شرح النووي على صحيح مسلم - محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت: ٦٧٦هـ، الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية.
٣٩	١٦	شرح معاني الآثار - أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي، ت: ٣٢١هـ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٣٩٩هـ تحقيق محمد زهدي النجار.
٤٠	١٧	صحيح ابن حبان - محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، ت: ٣٥٤هـ - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - سنة النشر ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٤١	١٨	صحيح ابن خزيمة - محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري أبو بكر السلمي، ت: ٣١١هـ - الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
٤٢	١٩	صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل البخاري الحنفي أبو عبد الله، ت: ٢٥٦هـ - الناشر: دار ابن كثير واليامة - بيروت - الطبعة الثالثة - سنة النشر ١٤٠٧هـ.
٤٣	٢٠	صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين، ت: ٢٦١هـ - الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

الرقم العلم	الرقم النظام	اسم المرجع
٤٤	٢١	ضعيف الجامع الصغير وزيادته - محمد ناصر الدين الألباني ت: ١٤٢١ هـ، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - إشراف: زهير الشاويش.
٤٥	٢٢	عارضة الأخوذي بشرح سنن الترمذي - أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي المالكي، ت: ٥٤٣ هـ الناشر: دار العلم للجميع - دمشق.
٤٦	٢٣	عمدة القاري شرح صحيح البخاري - بدر الدين محمود بن أحمد العيني ت: ٨٥٥ هـ - الناشر: المطبعة المنيرية بالقاهرة.
٤٧	٢٤	عون المعبود شرح سنن أبي داود - محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية - سنة النشر ١٤١٥ هـ والمطبعة السلفية - المدينة المنورة.
٤٨	٢٥	فتح الباري شرح صحيح البخاري - أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت: ٨٥٢ هـ، الناشر: دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٣٧٩ هـ - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - محب الدين الخطيب.
٤٩	٢٦	الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - أحمد عبد الرحمن البنّا - المشهور بالساعاتي - الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى.
٥٠	٢٧	كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس - إسماعيل بن محمد العجلوني - ت: ١١٦٢ هـ - الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثالثة.
٥١	٢٨	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: ٨٠٧ هـ - الناشر: دار الكتاب - بيروت بتحرير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
٥٢	٢٩	المستدرك على الصحيحين - محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ت: ٤٠٥هـ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٥٣	٣٠	مسند أبي يعلى - أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، ت: ٣٠٧هـ الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤٠٤هـ - ١٨٩٤م.
٥٤	٣١	مسند الإمام أحمد بن حنبل - أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، ت: ٢٤١هـ - الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
٥٥	٣٢	مسند الحميدي - عبد الله بن الزيد أبو بكر الحميدي، ت: ٢١٩هـ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٥٦	٣٣	مسند الشافعي - محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، ت: ٢٠٤هـ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٥٧	٣٤	مسند الطيالسي - سليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي - ت: ٢٠٤هـ الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٥٨	٣٥	مصنف بن أبي شيبة - أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ت: ٢٣٥هـ - الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤٠٩هـ.
٥٩	٣٦	مصنف عبد الرزاق - أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: ٢١١هـ - الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - سنة النشر ١٤٠٣هـ.
٦٠	٣٧	معالم السنن - أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب - ت: ٣٨٨هـ - الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
٦١	٣٨	المعجم الأوسط - سليمان بن أحمد الطبراني ت: ٣٦٠هـ - الناشر: دار الحرمين - القاهرة - سنة النشر ١٤١٥هـ.
٦٢	٣٩	المعجم الصغير - سليمان بن أحمد الطبراني، ت: ٣٦٠هـ - الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت وعمان - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٦٣	٤٠	المعجم الكبير - سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، ت: ٣٦٠هـ - الناشر - مكتبة العلوم والحكم - الموصل - الطبعة الثانية - سنة النشر ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
٦٤	٤١	الغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار - زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت: ٨٠٦هـ - مطبوع بحاشية إحياء علوم الدين للغزالي - الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٦٥	٤٢	موطأ مالك - مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبجي - ت: ١٧٩هـ - الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.
٦٦	٤٣	نصب الراية لأحاديث الهداية - جمال الدين عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي ت: ٧٦٢هـ - الناشر: دار الحديث - القاهرة.
٦٧	٤٤	النهاية في غريب الحديث والأثر - أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ت: ٦٠٦هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت.
ثالثاً: الفقه الحنفي:		
٦٨	٤٥	الاختيار لتعليل المختار - أبو الفضل عبدالله بن محمود بن مودود الموصلية ت: ٦٨٣هـ - الناشر دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثالثة.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
٦٩	٤٦	البحر الرائق شرح كنز الدقائق - زين الدين ابن نجيم الحنفي، ت ٩٧٠هـ، الناشر: دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى.
٧٠	٤٧	بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - أبو بكر علاء الدين بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء، ت ٥٨٧هـ، الناشر: دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤٢٠هـ.
٧١	٤٨	تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق - فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، ت ٨٥٥هـ - الناشر: دار الكتاب الإسلامي - الطبعة الثانية.
٧٢	٤٩	الجامع الصغير - محمد بن الحسن الشيباني، ت: ١٨٩هـ - الناشر: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤٠٦هـ.
٧٣	٥٠	حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح - أحمد بن محمد بن إسما عيل الطحطاوي الحنفي، ت ١٢٣١هـ - الناشر: مكتبة البابي الحلبي - مصر - الطبعة الثالثة، سنة النشر ١٣١٨هـ.
٧٤	٥١	حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (حاشية ابن عابدين) - محمد أمين الشهير بابن عابدين، ت ١٢٥٢هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية - سنة النشر ١٣٨٦هـ.
٧٥	٥٢	الخراج - القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، ت: ١٨٣هـ - الناشر: دار المعرفة، بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٣٩٩هـ.
٧٦	٥٣	الدر المختار شرح تنوير الأبصار - محمد بن علاء الدين الحصكفي، ت: ١٠٨٨هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية، سنة النشر ١٣٨٦هـ.
٧٧	٥٤	السير الكبير - محمد بن الحسن الشيباني، ت: ١٨٩هـ، الناشر: الدار المتحدة للنشر - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٩٧٥م.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
٧٨	٥٥	الفتاوى الهندية (الفتاوى العالمية) - أبو المظفر محيي الدين محمد أتورتك بهادر عالمكير، الناشر: المكتبة الإسلامية - تركيا - الطبعة الثالثة ومعها الفتاوى الخاتية - قاضي خان فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني ت ٢٩٥هـ - ومعها الفتاوى البزازیة الحافظ الدین محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن بزاز ت: ٨٢٧هـ.
٧٩	٥٦	فتح القدير شرح الهداية - كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيوي السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي، ت ٦٨١هـ، الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية.
٨٠	٥٧	المبسوط - شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، ت: ٤٩٠هـ - الناشر: دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى، سنة النشر ١٤٠٦هـ.
٨١	٥٨	الهداية شرح بداية المبتدي - برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، ت: ٥٩٣هـ - الناشر: المكتبة الإسلامية - دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت - الطبعة الأولى.
رابعاً: الفقه المالكي:		
٨٢	٥٩	أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك - أبو بكر بن حسن الكتاوي الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية.
٨٣	٦٠	التاج والإكليل لمختصر خليل - محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري المشهور بالمواق، ت ٨٩٧هـ الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية - سنة النشر ١٣٩٨هـ.
٨٤	٦١	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، أبو عمر ت: ٤٦٣هـ، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب سنة النشر ١٣٨٧هـ تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي البكري.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المراجع
٨٥	٦٢	جواهر الإكليل شرح مختصر خليل - صالح عبد السميع الآبي الأزهري، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٨٦	٦٣	حاشية الخرشى على مختصر خليل - محمد بن عبدالله الخرشى، ت ١١٠١ هـ - الناشر: دار صادر بيروت.
٨٧	٦٤	حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ت ١٢٣٠ هـ، الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى.
٨٨	٦٥	حاشية الصاوي على الشرح الصغير - أحمد الصاوي ت: ١٢٤١ هـ - دار المعارف - مصر مطبوعة بهامش الشرح الصغير.
٨٩	٦٦	حاشية العدوي على الخرشى على مختصر خليل - علي بن أحمد الصعيدي العدوي، ت: ١٨٩ هـ الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤١٢ هـ.
٩٠	٦٧	شرح الزرقاني على مختصر خليل - عبد الباقي الزرقاني ت ١٠٩٩ هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت.
٩١	٦٨	شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك - محمد الزرقاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت ١٤٠٧ هـ.
٩٢	٦٩	الشرح الصغير - أحمد الدردير أبو البركات، ت ١٢٠١ هـ - الناشر دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى.
٩٣	٧٠	الشرح الكبير - أحمد الدردير أبو البركات، ت ١٢٠١ هـ - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى.
٩٤	٧١	الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني - أحمد بن غنيم بن سالم النقراوي المالكي ت ١١٢٥ هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى سنة النشر ١٤١٥ هـ.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
٩٥	٧٢	القوانين الفقهية - محمد بن أحمد بن جزى، ت: ٧٧٦هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٩٦	٧٣	الكافي في فقه أهل المدينة المالكي - يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي أبو عمر ت: ٤٦٣هـ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤٠٧هـ.
٩٧	٧٤	مختصر خليل - خليل بن إسحاق بن موسى المالكي، ت: ، الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤١٥هـ.
٩٨	٧٥	المدونة الكبرى - الإمام مالك بن أنس الأصبحي ت: ١٧٩هـ - رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن عبد الرحمن بن القاسم - الناشر - دار الفكر - بيروت - سنة النشر ١٤٠٦هـ.
٩٩	٧٦	المعونة على مذهب عالم المدينة - القاضي عبد الوهاب البغدادي - ت: ٤٢٢هـ الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - الرياض.
١٠٠	٧٧	مواهب الجليل لشرح مختصر خليل - محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب، ت: ٩٥٤هـ، الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية - سنة النشر ١٣٩٨هـ.
خامساً: الفقه الشافعي:		
١٠١	٧٨	الأحكام السلطانية والولايات الدينية - علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي - ت: ٤٥٠هـ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
١٠٢	٧٩	الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: ٩١١هـ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى.
١٠٣	٨٠	الأم - الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ت: ٢٠٤هـ، الناشر: دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية - سنة النشر ١٣٩٣هـ.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
١٠٤	٨١	تحفة المحتاج لشرح المنهاج - شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي، ت ٩٧٣هـ - الناشر: دار صادر - بيروت.
١٠٥	٨٢	روضة الطالبين وعمدة المفتين - الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: ٦٧٦هـ - الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية، سنة النشر ١٤٠٥هـ.
١٠٦	٨٣	المجموع شرح المذهب - الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت ٦٧٦هـ، الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤١٧هـ.
١٠٧	٨٤	مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج - محمد الخطيب الشربيني، ت: ٩٩٧هـ، الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى.
١٠٨	٨٥	المذهب في فقه الإمام الشافعي - إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي ت: ٤٧٦هـ، الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى.
١٠٩	٨٦	نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي - أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المعروف بالشافعي الصغير، ت: ١٠٠٤هـ - الناشر المكتبة الإسلامية ودار إحياء التراث العربي - بيروت.
١١٠	٨٧	الوسيط في فقه الإمام الشافعي - حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي - ت: ٥٠٥هـ - الناشر: دار السلام - القاهرة - الطبعة الأولى، سنة النشر ١٤١٧هـ.
سادساً: الفقه الحنبلي:		
١١١	٨٨	الأحكام السلطانية - لقاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، ت ٤٥٨هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المراجع
١١٢	٨٩	الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - علي بن سليمان المرداوي الحنبلي أبو الحسن، ت: ٨٨٥هـ - الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ تحقيق: محمد حامد الفاقي.
١١٣	٩٠	الروض المربع شرح زاد المستقنع مختصر المقنع - منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، ت: ١٠٥١هـ - الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٣٩٠هـ.
١١٤	٩١	شرح العمدة في الفقه - شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحراني أبو العباس ت: ٧٢٨هـ - الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
١١٥	٩٢	شرح منتهى الإرادات المسمى (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى) - منصور بن يونس البهوتي ت: ١٠٥١هـ.
١١٦	٩٣	الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل - موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، ت: ٦٢٠هـ - الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الخامسة - سنة النشر ١٤٠٨هـ تحقيق: زهير الشاويش.
١١٧	٩٤	كشاف القناع عن متن الإقناع - منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، ت: ١٠٥١هـ، الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤٠٢هـ.
١١٨	٩٥	المبدع في شرح المقنع - برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق - ت: ٨٨٤هـ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت سنة النشر ١٤٠٠هـ الطبعة الأولى.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
١١٩	٩٦	مجموع فتاوى ابن تيمية - شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، ت ٧٢٨هـ - طبع على نفقة الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود - تصوير الطبعة الأولى وجمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد النجدي، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة.
١٢٠	٩٧	المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني أبو البركات - ت ٦٥٢هـ - الناشر: مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
١٢١	٩٨	مختصر الخرقى - عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى أبو القاسم ت ٣٣٤هـ - الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٣هـ.
١٢٢	٩٩	المغني في الفقه - موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ت: ٦٢٠هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى، سنة النشر ١٤٠٥هـ.
١٢٣	١٠٠	النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية - إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، ت ٨٨٤هـ - الناشر: مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الثانية، سنة النشر ١٤٠٤هـ.
سابعاً: الكتب الفقهية المقارنة والكتب المتنوعة:		
١٢٤	١٠١	إحياء علوم الدين - حجة الإسلام محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، ت: ٥٠٥هـ، الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ.
١٢٥	١٠٢	الآداب الشرعية والمنح المرعية - محمد بن مفلح المقدسي - ت ٧٦٣هـ - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - تحقيق: شعيب الأرنؤوط - 'عمر القيام.
١٢٦	١٠٣	الأذكار النووية - (حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار) - محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: ٦٧٦هـ، الناشر: دار ابن كثير - دمشق - الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.

الرقم العلم	الرقم الخاص	اسم المرجع
		١٩٩٠م تخريج وتعليق يحيى الدين مستو.
١٢٧	١٠٤	إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان - شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيم الجوزية، ت: ٧٥١هـ، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الخامسة - سنة النشر ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٢٨	١٠٥	الأغاني - للأصفهاني.
١٢٩	١٠٦	الآلات الموسيقية في العصور الإسلامية - د. صبحي أنور رشيد، الناشر: دار الحرية.
١٣٠	١٠٧	بالقرآن أسلم هؤلاء - عبدالعزيز سيد هاشم الغزولي - الناشر دار القلم - الدار الشامية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٣١	١٠٨	بداية المجتهد ونهاية المقتصد - محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي، ت: ٥٩٥هـ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤١٦هـ تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
١٣٢	١٠٩	تاريخ الحياة الموسيقية - مصطفى كامل الصواف - الناشر: دار البقعة العربية - دمشق.
١٣٣	١١٠	تاريخ الموسيقى والغناء العربي - د. محمد محمود سامي حافظ، الناشر: المطبعة الفنية الحديثة - القاهرة.
١٣٤	١١١	تلبس إبليس - جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
١٣٥	١١٢	جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام - محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، ت: ٧٥١هـ، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

الرقم العلم	الرقم الخاص	اسم المرجع
١٣٦	١١٣	رسالة السماع والرقص - شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت ٧٢٨هـ - الناشر: مكتبة عبدالعزيز السلفية - الإسكندرية.
١٣٧	١١٤	روح الموسيقى - سمير الحاج شاهين - الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - الطبعة الأولى.
١٣٨	١١٥	زاد المعاد في هدي خير العباد - شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيم الجوزية، ت: ٧٥١هـ - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة - سنة النشر ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م - تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط.
١٣٩	١١٦	السماع - محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني المشهور بابن القيسراني، ت ٥٠٧هـ تحقيق أبو الوفاء المراغي.
١٤٠	١١٧	الشفاء بتعريف حقوق المصطفى - القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي المغربي، ت ٥٤٤هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٤١	١١٨	الطرق الحكمية في السياسة الشرعية - شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
١٤٢	١١٩	فتح العلام في أحكام السلام - علوي بن أحمد السقاف الشافعي - ت ١٣٣٥هـ - الناشر: دار ابن حزم - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٤٣	١٢٠	فقه السنة - سيد سابق، ت: ١٤٢٠هـ، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى.
١٤٤	١٢١	فقه الغناء والموسيقى - د. يوسف القرضاوي

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
١٤٥	١٢٢	الفيلسوف وفن الموسيقى - جوليوس بورتنوري ترجمة د. فؤاد زكريا - مراجعة د. السيد فوزي الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٤٦	١٢٣	قواعد الموسيقى الغربية وتذوقها، د. محمد محمود سامي حافظ.
١٤٧	١٢٤	القول البديع في الصلاة على خير شفيع ﷺ - محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت ٩٠٢ هـ - الناشر: مؤسسة الريان - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٤٨	١٢٥	كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع - أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي - ويقع الكتاب في الجزء الثاني من كتابه الزواجر عن اقتراف الكبائر - الناشر دار المعرفة - بيروت.
١٤٩	١٢٦	المحلى - أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، ت: ٥٦٤ هـ، الناشر: مطبعة النهضة بمصر.
١٥٠	١٢٧	مختصر اختلاف العلماء - أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي، ت ٣٢١ هـ - الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - الطبعة الثانية - سنة النشر ١٤١٧ هـ.
١٥١	١٢٨	مختصر منهاج القاصدين - أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن قدامة المقدسي الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة الرابعة.
١٥٢	١٢٩	معجم الموسيقى العربية - د. حسين علي محفوظ - مطبعة دار الجمهورية.
١٥٣	١٣٠	المهذب في علم أصول الفقه المقارن - الدكتور عبد الكريم بن علي النملة - الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٥٤	١٣١	موسوعة فقه إبراهيم النخعي - د. محمد رواس قلعة جي - الناشر: مطبعة الهيئة المصرية العامة بأمر من مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة - الطبعة الأولى.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
١٥٥	١٣٢	موسوعة فقه عمر بن الخطاب - د. محمد رواس قلعة جي - الناشر: مكتبة الفلاح - الكويت - الطبعة الأولى.
١٥٦	١٣٣	الموسيقى بين التربية وطرق التدريس - محمد علي سليمان الناشر: مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الأولى.
١٥٧	١٣٤	الموسيقى وعلم النفس - د. ضياء الدين أبو الحب - مطبعة التضامن.
١٥٨	١٣٥	نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول - جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي - ت ٧٧٢هـ - الناشر: دار ابن حزم - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م - تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل.
١٥٩	١٣٦	نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار - محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت ١٢٥٠هـ - الناشر: دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٧٩٣م.
ثامناً: كتب اللغة والتراجم والتاريخ:		
١٦٠	١	أبجد العلوم - صديق حسن القنوجي، ت: ١٣٠٧هـ - الناشر: دار ابن حزم - بيروت - الطبعة الأولى - سنة النشر ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٦١	٢	الاستيعاب في أسماء الأصحاب - يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر، ت ٤٦٣هـ، مطبوع بهامش الإصابة في تمييز الصحابة، الناشر: دار العلوم الحديثة.
١٦٢	٣	الإصابة في تمييز الصحابة - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، الناشر: دار العلوم الحديثة.
١٦٣	٤	الأعلام - خير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.
١٦٤	٥	البداية والنهاية - عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ت: ٧٧٤هـ - الناشر: مكتبة المعارف - بيروت.

الرقم الطام	الرقم الخاص	اسم المراجع
١٦٥	٦	البدر الطالع المحاسن من بعد القرن السابع - محمد بن علي الشوكاني، ت ١٢٥٠هـ، الناشر دار المعرفة - بيروت.
١٦٦	٧	تاريخ بغداد - أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
١٦٧	٨	تذكرة الحفاظ - شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت ٧٤٨هـ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
١٦٨	٩	التعريفات - علي بن محمد بن علي الجرجاني، ت: ٨١٦هـ - الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
١٦٩	١٠	تقريب التهذيب - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ - الناشر: دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية.
١٧٠	١١	تهذيب الأسماء واللغات - يحيى بن شرف النووي، ت: ٦٧٦هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧١	١٢	تهذيب التهذيب - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، الناشر: دار الفكر - بيروت.
١٧٢	١٣	الجواهر المضية في طبقات الحنفية: محيي الدين عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن محمد بن نصر الله القرشي الحنفي المعدي ت ٦٩٦هـ - الناشر مير محمد كتب خانة - كراتشي - باكستان.
١٧٣	١٤	الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ الناشر دار الجليل - بيروت.
١٧٤	١٥	الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب - إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون المدني المالكي، ت ٧٩٩هـ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
١٧٥	١٦	الذيل على طبقات الحنابلة - زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
		الدين أحمد البغدادي الدمشقي الحنبلي المعروف بابن رجب، ت ٧٩٥هـ - الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١٧٦	١٧	سير أعلام النبلاء شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت ٧٥٨هـ - الناشر مؤسسة الرسالة - بيروت.
١٧٧	١٨	السيرة النبوية - أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري.
١٧٨	١٩	شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - محمد بن محمد بن مخلوف، الناشر: دار الفكر - بيروت.
١٧٩	٢٠	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
١٨٠	٢١	الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت ٩٠٢هـ - الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت.
١٨١	٢٢	طبقات الحنابلة - القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١٨٢	٢٣	طبقات الشافعية الكبرى - عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ت ٧٧١هـ - الناشر دار المعرفة - بيروت.
١٨٣	٢٤	القاموس المحيط - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت ٨١٧هـ - الناشر دار الجيل والمؤسسة العربية لطباعة والنشر - بيروت.
١٨٤	٢٥	لسان العرب - محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، ت: ٧١١هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي - الطبعة الثالثة، سنة النشر ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٨٥	٢٦	لسان الميزان - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - ت: ٨٥٢هـ - الناشر: مؤسسة الأعلمي للطبوعات - بيروت - الطبعة الثانية.

الرقم العام	الرقم الخاص	اسم المرجع
١٨٦	٢٧	اللغة والحواس - د. محمد عكاش - الناشر: المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢٢م - ٢٠٠١م.
١٨٧	٢٨	مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ت: ٦٦٦هـ - الناشر دار الفكر - بيروت.
١٨٨	٢٩	معجم المؤلفين - تراجم مصنفى الكتب العربية - عمر رضا كحالة، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت.
١٨٩	٣٠	مقدمة ابن خلدون - عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، ت: ٨٠٨هـ - الناشر المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الثانية - سنة النشر ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٩٠	٣١	ميزان الاعتدال في نقد الرجال - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبدالله، ت: ٧٤٨هـ - الناشر دار المعرفة - بيروت.
١٩١	٣٢	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت: ٦٨١هـ الناشر: دار صادر - بيروت.

فهرس الموضوعات

٢.....	مقدمة
٣.....	• تفضيل السمع على البصر نقلا وعقلا
٩.....	• أسباب اختيار الموضوع
١٠.....	• منهج البحث
١٣.....	• خطة البحث
١٩.....	مهيّد
٢١.....	• ألفاظ السماع ومعانيها

الباب الأول

السمع التعبدى (العبادى)

٢٩.....	الفصل الأول: سماع القرآن الكريم
٣٠.....	المبحث الأول: تأصيل عبادة سماع القرآن الكريم
٣٢.....	أولاً: أدلة الكتاب على أن الاستماع للقرآن الكريم من فضائل الأعمال
٣٧.....	ثانياً: أدلة السنة النبوية على أن الاستماع للقرآن الكريم عبادة من فضائل الأعمال
٤٨.....	ثالثاً: الإجماع
٤٩.....	رابعاً: المعقول
٤٩.....	١- القياس الشرعي
٥٣.....	٢- القياس العقلي

المبحث الثاني: بيان المفاضلة بين قراءة القرآن الكريم والاستماع له، وهل أجر

٥٨.....	الاستماع كأجر القراءة؟
٥٨.....	الاتجاه الأول: الاستماع للقرآن الكريم أفضل من قراءته
٦٦.....	الاتجاه الثاني: أن قراءة القرآن أفضل من الاستماع له
٧١.....	الاتجاه الثالث: تساوي التلاوة والاستماع
٧٢.....	الترجيح

- أدلة ترجيح القراءة على الاستماع ٧٤
- المبحث الثالث: حكم استماع القرآن الكريم في الصلاة ٩٩
- المطلب الأول: حكم استماع المأموم لقراءة الإمام في الصلاة الجهرية ١٠٠
- الفرع الأول: حكم استماع المأموم لقراءة الإمام في الصلاة الجهرية ١٠٠
- الفرع الثاني ١٠٢
- الفرع الثالث ١٠٢
- الفرع الرابع ١٠٣
- الفرع الخامس ١٠٣
- المطلب الثاني: هل تسقط الفاتحة عن المأموم بسماعها من الإمام في الصلاة الجهرية؟ ١٠٤
- المسألة الأولى: إذا أدرك المأموم الإمام راکعاً ١٠٤
- المسألة الثانية: إذا أدرك المأموم الإمام واقفاً ١٠٤
- المذهب الأول: سقوط الفاتحة في الصلاة الجهرية عن المأموم بقراءة الإمام ١٠٤
- المذهب الثاني: عدم سقوط الفاتحة ووجوب قراءتها فيما جهر به الإمام ... ١٠٥
- أدلة الجمهور ١٠٥
- مناقشة أدلة الجمهور ١١٠
- أدلة الشافعية: على عدم سقوط الفاتحة ووجوب قراءتها فيما جهر فيه الإمام من السنة والمعقول ١١٠
- من السنة ١١٣
- من المعقول ١١٩
- مناقشة الجمهور لأدلة الشافعية ١١٩
- الترجيح ١٢٣
- قراءة المأموم في وجود عارض السماع ١٢٤
- المطلب الثالث: حكم قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة السرية خلف الإمام ١٢٧
- أدلة الجمهور ١٢٧
- أدلة الحنفية على منع القراءة للمأموم في السرية ١٢٩

- أدلة الشافعية والظاهرية على وجوب القراءة للمأموم في الصلاة السرية ١٣٢
- الراجح ١٣٤
- استحباب القراءة في سكتات الإمام ١٣٤
- المطلب الثالث: الفتح في القراءة على الإمام عند سماع الخطأ فيها ١٣٦
- الفرع الأول: حالات الفتح ١٣٧
- الفرع الثاني: حكم الفتح في القراءة ١٣٩
- المسألة الأولى: حكم فتح المأموم على إمامه الذي في صلاته ١٣٩
- المسألة الثانية: حكم فتح المأموم على غير إمامه، ومن هو في صلاة أخرى ١٤٨
- المسألة الثالثة: حكم الفتح من المأموم أو المصلي على من ليس في صلاة .. ١٥١
- المسألة الرابعة: حكم فتح من ليس في صلاة على الإمام أو المصلي ١٥١
- المبحث الرابع: حكم استماع القرآن الكريم خارج الصلاة ١٥٤
- المبحث الخامس: السماع والاستماع لآيات السجود ١٦٠
- المطلب الأول: حكم سجود التلاوة بالنسبة للمستمع ١٦١
- المطلب الثاني: حكم سجود التلاوة بالنسبة للسامع دون المستمع ١٦٩
- المطلب الثالث: سماع آيات السجود في الصلاة ١٧١
- الفرع الأول: سجود التلاوة للمأموم في الصلاة الجهرية لقراءة إمامه ١٧٢
- الفرع الثاني: سجود التلاوة للمأموم في الصلاة السرية ١٧٤
- الفرع الثالث: سجود التلاوة للمأموم إذا سمع من غير إمامه ١٧٧
- الفرع الرابع: سجود التلاوة للمأموم إذا سمع من نفسه ١٧٨
- الفرع الخامس: سجود التلاوة للإمام إذا سمع من المأموم السجدة ١٧٩
- المطلب الرابع: سماع آيات السجود خارج الصلاة ١٨١
- الفرع الأول: شروط سجود التلاوة للمستمع ١٨٢
- المسألة الأولى: شروط الوجوب على السامع والمستمع ١٨٢
- المسألة الثانية: شروط الصحة على السامع والمستمع ١٨٣

- الفرع الثاني: تكرار سجدة التلاوة للمستمع ١٩٠
- المسألة الأولى: تكرار سجدة التلاوة في المجلس الواحد ١٩٠
- المسألة الثانية: تكرار سجدة التلاوة عند اختلاف المجلس حكمًا ١٩٤
- المسألة الثالثة: تكرار سجدة التلاوة عند اختلاف المجلس حقيقة ١٩٦
- الفصل الثاني: سماع الإذاع والخطبة ومسائل في الصلاة ٢٠١**
- المبحث الأول: أحكام سماع الأذان والإقامة ٢٠٣**
- **المطلب الأول: موقف السامع أثناء الأذان ٢٠٤**
 - الفرع الأول: الحكم التكليفي لترديد السامع للأذان ٢٠٥
 - الفرع الثاني: أحكام متعلقة بترديد السامع للأذان عند الحنفية والجمهور ٢١٢
 - الفرع الثالث: قطع القراءة لسماع الأذان ٢٢٢
 - الفرع الرابع: ما يقوله السامع مع الأذان ٢٢٥
- **المطلب الثاني: موقف السامع بعد الأذان ٢٣٥**
 - الفرع الأول: ما يقوله السامع بعد الأذان ٢٣٦
 - الفرع الثاني: الدعاء بعد الأذان ٢٤١
 - الفرع الثالث: الخروج من المسجد بعد سماع الأذان فيه ٢٤٣
- **المطلب الرابع: أحكام سماع الإقامة ٢٤٥**
 - الفرع الأول: ما يقوله السامع مع الإقامة ٢٤٦
 - الفرع الثاني: القيام للصلاة عند سماع الإقامة ٢٤٩
 - الفرع الثالث: سماع الإقامة أثناء المشي للصلاة ٢٥٢
 - الفرع الرابع: سماع الإقامة بعد الشروع في النافلة ٢٥٧
- المبحث الثاني: أحكام سماع الخطبة ٢٦٠**
- **المطلب الأول: سماع خطبة الجمعة ٢٦١**

- الفرع الأول: حكم الاستماع والإنصات لخطبة الجمعة ٢٦٢
- الفرع الثاني: سماع من يتكلم في الخطبة - غير الإمام - والتعامل معه ٢٧٥
- الفرع الثالث: رد السلام وتشميت العاطس لمن سمعها في الخطبة ٢٧٦
- الفرع الرابع: حكم الكلام عند تعذر السماع لبعده أو لغيره ٢٨٤
- الفرع الخامس: قطع الاستماع والإنصات للضرورة ٢٨٩
- الفرع السادس: سماع ذكر النبي ﷺ في الخطبة والصلاة عليه ٢٩١
- المطلب الثاني: سماع خطب غير الجمعة ٢٩٢
- الفرع الأول: سماع خطبة العيدين ٢٩٣
- الفرع الثاني: سماع خطبة الكسوف ٢٩٥
- الفرع الثالث: سماع خطبة الاستسقاء ٢٩٧
- الفرع الرابع: خطب الحج ٢٩٩
- المبحث الثالث: أحكام تتعلق بالسماع في الصلاة ٣٠١
- المطلب الأول: رد السلام عند سماعه في الصلاة ٣٠٢
- الفرع الأول: حكم رد السلام في الصلاة بالكلام ٣٠٣
- الفرع الثاني: حكم رد السلام في الصلاة بالإشارة ٣٠٥
- الفرع الثالث: كيفية رد المصلي بالإشارة ٣١٠
- المطلب الثاني: تشميت العاطس عند سماع عطاسه في الصلاة ٣١٢
- المطلب الثالث: حكم استماع المصلي لمن هو خارج الصلاة ٣١٦
- الفصل الثالث: سماع ذكر النبي ﷺ ٣٢١
- المبحث الأول: معنى الصلاة على النبي ﷺ، والسلام عليه ٣٢٣
- المبحث الثاني: كيفية الصلاة على النبي ﷺ ٣٢٨
- المبحث الثالث: فضيلة الصلاة عليه ﷺ ٣٣٢

المبحث الرابع: حكم الصلاة على النبي ﷺ عند سماع ذكره ٣٣٦

الباب الثاني

السماع العادي

الفصل الأول: سماع الآداب والسلوك والعلاقات الإنسانية ٣٥٠

المبحث الأول: سماع صوت المرأة ٣٥٢

• المطلب الأول: حكم سماع صوت المرأة (هل صوت المرأة عورة؟) ٣٥٣

• المطلب الثاني: سماع القرآن من المرأة ٣٥٦

• المطلب الثالث: سماع الأذان من المرأة ٣٥٧

• المطلب الرابع: رفع المرأة صوتها في التلبية ٣٥٩

المبحث الثاني: التجسس والتنصت ٣٦١

• المطلب الأول: تعريف التجسس والتنصت ٣٦٢

• المطلب الثاني: الحكم التكليفي للتجسس والتنصت ٣٦٣

• المطلب الثالث: التجسس والتنصت على المسلمين لأجل الكافرين ٣٦٨

• المطلب الرابع: التجسس والتنصت على الكفار ٣٧٦

• المطلب الخامس: تجسس وتنصت الحاكم على رعيته ٣٧٧

• المطلب السادس: تجسس المحتسب ٣٧٩

المبحث الثالث: سماع المنكورات من الغيبة والاستهزاء بآيات الله ٣٨١

• المطلب الأول: معنى الغيبة وحدودها ٣٨٤

• المطلب الثاني: الأسباب الباعثة على الغيبة ٣٨٧

• المطلب الثالث: حكم الغيبة وحكم الاستماع لها ٣٩٠

- الفرع الأول: حكم الغيبة ٣٩٠

- الفرع الثاني: حكم سماع الغيبة ٣٩٥

• المطلب الرابع: الأحوال التي تجوز فيها الغيبة ويجوز سماعها ٤٠٠

المبحث الرابع: سماع السلام والرد عليه ٤٠٨

- المطلب الأول: حكم ردّ السلام على السامع ٤١٠
- المطلب الثاني: رد السلام عن طريق الرسول أو الكتاب ٤١٣
- المطلب الثالث: ردّ السلام من الصبي، وردّ السلام على الصبي ٤١٤
- المطلب الرابع: ردّ السلام من المرأة على الرجل، وردّ السلام على المرأة من الرجل ٤١٦
- المطلب الخامس: ردّ السلام على الفساق وأصحاب الكبائر ٤١٩
- المطلب السادس: رد السلام على أهل الكتاب ٤٢١
- المطلب السابع: كيفية رد السلام على من سمعه ٤٢٣
- المطلب الثامن: رد السلام بالإشارة ونحوها ٤٢٥
- المطلب التاسع: الأحوال التي يسقط فيها رد السلام على من سمعه ٤٢٧
- المبحث الخامس: سماع العطاس وتشميت العطاس ٤٢٨
- المطلب الأول: معنى التشميت ٤٣١
- المطلب الثاني: ما يقوله العطاس عند عطاسه ٤٣٢
- المطلب الثالث: تشميت المسلم للعطاس إذا سمع عطاسه ٤٣٤
- الفرع الأول: ما يقوله المشمّت للعطاس ٤٣٤
- الفرع الثاني: حكم التشميت إذا سمع المشمّت قول العطاس (الحمد لله) ٤٣٥
- الفرع الثالث: إذا لم يسمع المشمّت قول العطاس (الحمد لله) ٤٣٩
- المطلب الرابع: تشميت الرجل المرأة والمرأة الرجل عند سماع العطاس والحمد ٤٤٥
- المطلب الخامس: تشميت المسلم الكافر عند سماع عطاسه وحمده ٤٤٧
- المطلب السادس: تشميت العطاس فوق ثلاث ٤٤٩
- المطلب السابع: رد العطاس على المشمّت ٤٥٢
- المطلب الثامن: سماع العطاس في الخلاء ٤٥٧
- المبحث السادس: ما يقوله المسلم عند سماع بعض الأصوات ٤٥٨
- المطلب الأول: ما يقوله المسلم عند سماع الرعد ٤٥٩
- المطلب الثاني: ما يقوله المسلم عند سماع نهيق الحمار ونباح الكلب وصياح الديك ٤٦١

- المطلب الثالث: ما يقوله المسلم عند طنين الأذن ٤٦٣
- الفصل الثاني: سماع الغنوّ ٤٦٥
- تمهيد ٤٦٧
- النوع الأول: ذكر المسألة في الكتب المعتمدة لفقهاء المذاهب ٤٦٨
- النوع الثاني: الكتب المؤلفة استقلالاً عن (السماع) وأحكامه ٤٦٩
- النوع الثالث: المباحث الموجودة ضمن كتب ٤٧٠
- المبحث الأول: سماع الآلات والمعازف (الموسيقى) ٤٧١
- المطلب الأول: تعريف الموسيقى ونشأتها وأنواع الآلات والمعازف ٤٧٢
- الفرع الأول: تعريف الموسيقى ومصطلحاتها (مثل النغم والعزف) ٤٧٢
- الفرع الثاني: نشأة الآلات والمعازف ٤٧٤
- الفرع الثالث: أنواع الآلات والمعازف ٤٧٥
- المطلب الثاني: مذاهب الفقهاء في سماع الآلات والمعازف ٤٧٩
- أولاً: المذهب الحنفي ٤٧٩
- ثانياً: المذهب المالكي ٤٨٠
- ثالثاً: المذهب الشافعي ٤٨٤
- رابعاً: المذهب الحنبلي ٤٩٤
- خامساً: آراء بعض العلماء المجتهدين ٤٩٨
- المطلب الثالث: أدلة المذاهب والمناقشة ٥٠٣
- أولاً: أدلة المحرمين لسماع الآلات والمعازف، ومناقشتها ٥٠٣
- ثانياً: أدلة المجوزين لسماع الآلات والمعازف ومناقشتها ٥٣٢
- الترجيح ٥٤٥
- المبحث الثاني: سماع الغناء ٥٤٩
- المطلب الأول: تعريف الغناء ٥٥١
- الفرع الأول: تعريف الغناء لغة ٥٥١

- الفرع الثاني: تعريف الغناء شرعاً ٥٥٢
- المطلب الثاني: أقسام الغناء ٥٥٤
- تقسيم الإمام الغزالي للغناء ٥٥٤
- المطلب الثالث: حكم سماع الغناء ٥٥٩
- أولاً: غناء المسافرين (الحداة) ٥٦٠
- ثانياً: غناء المجاهدين ٥٦٣
- ثالثاً: غناء العمل ٥٦٤
- رابعاً: غناء الأطفال ٥٦٥
- خامساً: غناء النياحة ٥٦٥
- سادساً: غناء الأعياد والأعراس والأفراح ٥٦٧
- سابعاً: غناء العشاق والمحبين ٥٦٩
- الفرع الأول: مذاهب العلماء في سماع الغناء ٥٦٩
- أولاً: مذهب الحنفية ٥٦٩
- ثانياً: مذهب المالكية ٥٧١
- ثالثاً: مذهب الشافعية ٥٧٥
- رابعاً: مذهب الحنابلة ٥٧٨
- خامساً: مذهب ابن حزم ٥٨١
- الإمام ابن حجر الهيتمي يذكر أحد عشر قولاً في مسألة سماع الغناء ٥٨٢
- رأي الإمام الشوكاني ٥٨٤
- الفرع الثاني: أدلة المذاهب ومناقشتها ٥٨٥
- أولاً: أدلة المانعين ومناقشتها ٥٨٦
- ثانياً: أدلة المجيزين ومناقشتها ٦١٠
- الترجيح ٦٣٠
- المبحث الثالث: سماع الشعر ٦٣٣

- المطلب الأول: تعريف الشعر ٦٣٤
- المطلب الثاني: حكم سماع الشعر ٦٣٥
- المطلب الثالث: سماع النبي ﷺ للشعر ٦٣٨
- المطلب الرابع: سماع الشعر في المسجد ٦٥٠
- المطلب الخامس: ذم الامتلاء من الشعر والامتلاء من سماعه ٦٥٢

الخاتمة ٦٥٥

الفهارس ٦٧١

- فهرس الآيات ٦٧٣
- فهرس الأحاديث ٦٨٦
- فهرس الآثار ٦٩٨
- فهرس الأعلام ٧٠٥
- فهرس المراجع ٧٠٧
- فهرس الموضوعات ٧٢٩

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بَهجة الأسماع في أحكام السماع

فقه الفقه الإسلامي

(دراسة تأصيلية مقارنة)

وَأَيُّهُ

على بن فريان بن فارس الحسن الخطري العتري

تأليف

مراجعة الشيخ
أحمد محمد سالم بن محمد

مراجعة الشيخ

أحمد محمد سالم بن محمد

مطبعة
مطبعة المدائن العراقية